

مكتبة جامعة القاهرة

موسوعة تشريعات الصحافة العربية وحرية التعبير

إعداد وتقديم

عبد الله خليل

سلسلة في عقد الأمم المتحدة

مكتبة جامعة القاهرة

١٠٥٥٨

موسوعة تشريعات
الصحافة العربية وحرية التعبير

مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة المعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة

الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧

مجلس الشعب - القاهرة

تليفون ٧٩٤٣٧١٥ (٢٠٢)

فاكس ٧٩٥٤٢٠٠ (٢٠٢)

E. mail: cihrs@idsc.gov.eg

مجلس الأمناء

- إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثمانى (تونس)
أسى خضر (الأردن)
السيد ياسين (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبد الله النعيم (السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (سوريا)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

منسق البرامج

مجدى النعيم

المستشار الأكاديمي

محمد السيد سعيد

مدير المركز

بهي الدين حسن

**موسوعة تشريعات
الصحافة العربية وحرية التعبير
إعداد: عبد الله خليل**

موسوعة تشريعات الصحافة العربية وحرية التعبير

الكاتب: عبد الله خليل

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٠

٩ شارع رستم جاردن ستي القاهرة

تليفون: ٧٩٤٣٧١٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)

فاكس: ٧٩٥٤٢٠٠

العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة

E.mail mail to: cihrs@idsc.gov.eg

الصف الالكتروني: مركز القاهرة: هشام السيد

غلاف وإخراج: مركز القاهرة: أيمن حسين

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٠ / ١٥٧٥٨

الترقيم الدولي:

كلمات مفتاحية

موسوعة تشريعات الصحافة العربية وحرية التعبير

القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠ / ٥٢٦ ص؛ ٢٤ سم

تشريعات صحفية، دول عربية، حرية رأي، اتصال، قانون، رسائل إعلامية، وثائق، مصر، الجزائر، البحرين، الإمارات العربية، العراق، سوريا، ليبيا، المغرب، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، تونس، اليمن.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مقدمة

يضم هذا الكتاب توثيقاً لتشريعات الصحافة في ١٩ دولة عربية هي:

(مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، السعودية، سلطنة عمان، اليمن، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية)، ونقدم لهذا التوثيق بدراسة* تتناول النظم الصحفية السائدة في البلدان العربية وقد رأى الباحث أن يتناول في الفصل الأول بإيجاز الصكوك الدولية ذات الصلة بالحق في حرية الرأي والتعبير وموقف الدساتير العربية من هذا الحق ثم أنتقل في إيجاز للتعرف على النظم الصحفية السائدة في العالم، وتناول بعد ذلك تشريعات الصحافة العربية للتعرف على فلسفة المشرع فيها، والتعرف على أى الأنظمة الصحفية أخذ بها المشرع العربى من حيث حرية إصدار الصحف وملكيته والقيود المفروضة عليها ومدى الرقابة التى يفرضها على مضمون الرسالة الإعلامية، وتنظيم مهنة الصحافة وحقوق الصحفيين، وحرية إنشاء المطابع وتداول المطبوعات ثم أخيراً القيود المفروضة على مضمون الرسالة الإعلامية. ..

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى وإدارة تحليل مضمون التشريعات وبالتالي فإنه لا يمس وضعية حالة حقوق الانسان، وعلى وجه الخصوص أوضاع حرية الرأي والتعبير فى هذه البلدان لأنها تخرج عن إطار البحث وبالتالي سيقصر البحث على رصد بعض الانتهاكات فى التشريعات العربية ويقوم بتحليل مضامينها بقدر ما تتسع له هذه الدراسة، حيث هذا الموضوع الشائك يحتاج الى مجلدات واسعة وإلى جهد ضخم من رجال القانون لمحاولة تقديمه بشكل واسع للمختصين وللغير

* هذه الدراسة هي خلاصة دراسة قام بإعدادها الباحث للإتحاد العام للصحفيين العرب والمعهد العربى لحقوق الانسان بتونس، عن تشريعات الإعلام العربية من منظور حقوق الانسان، وكانت محل مناقشة ساخنة فى الندوة التى عقدت بالقاهرة فى ١٩٩٩/٩/٢٨ تحت عنوان (الإعلام وحقوق الانسان) وقد استفاد الباحث من العديد من الملاحظات الإيجابية...

العادى القارئ صاحب الحق الأول فى المعرفة وحق الاتصال ..
ويقوم هذا البحث على مشكلة رئيسية هل توافقت التشريعات العربية للصحافة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان، بإقرار الحق فى حرية الرأى والتعبير، وإلى أى مدى؟
لذلك فإن تناول القواعد التى تعرف (نطاق حرية التعبير) وتلك التى تضع قيوداً عليها وعلى وسائل الإعلام، والشروط التى تؤثر على ممارسة هذا الحق لأن التفاعل بين مبدأ حرية التعبير وهذه الحدود والقيود هو الذى يوضح النطاق الفعلى لحرية الفرد..
كما أن هذه الدراسة تجيب على تساؤل مفترض هام هو، هل تعكس تشريعات الصحافة العربية درجات الديمقراطية السائدة فى البلدان العربية، أى إنها تعبر بوضوح على الحياة السياسية والاجتماعية السائدة فى هذه المجتمعات ؟ هذا هو ما سنحاول استنتاجه من خلال هذه الدراسة...

الباحث

عبد الله خليل

القاهرة ٩/١١/١٩٩٩

تشريعات الصحافة العربية من مرآة حقوق الإنسان

الفصل الأول

المبحث الأول

حرية الرأى والتعبير وحق الاتصال فى صكوك الأمم المتحدة

ورد النص على هذا الحق فى المادتين ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان و١٩ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية . .

ومقتضى الحق الوارد فى الفقرة الأولى من المادتين (حماية حق الأفراد فى اعتناق الآراء دون مضايقة) وهو حق لا يسمح بأى إستثناء له أو قيد عليه...

وفقا للفقرة الثانية من المادتين وهما اللتان تتصان على أن الحق فى حرية الرأى والتعبير يشمل حرية " التماس " الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين وبأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود وتضع هذه الفقرة تحديداً يشكله الحجم المتزايد من المعلومات الدائم للاتصال الدولى وتبادل المعلومات وضرورة تنمية الوسائل والهيكل اللازمة لإرسال وتلقى المعلومات والأفكار فى جميع البلدان. .. وتقوم هذه الأنشطة كلها ضمنا على مفهوم أساسى وهو أن الاتصال حق من حقوق الإنسان الأساسية.

وكانت حرية تدفق المعلومات من الموضوعات التى حظيت دائما باهتمام رئيسى فى عمل اليونسكو، وكانت نتيجة لإسهامها الفذ فيما يتعلق بهذا المبدأ إنها وسعت من مفهومه باطراد يشمل فكرة أن تدفق المعلومات، يجب أن يكون "متوازنا" بالإضافة الى كونه "حراً" وكان ذلك لمواجهة التحدى الذى يشكله حجم الاتصالات الدولية وتبادل المعلومات المتزايد بصورة مستمرة فى عالم يعانى من اختلال خطير فيما يتعلق بوسائل وهاكل بث المعلومات والأفكار وتلقيها.

التحديدات والتقييدات على الحق فى التعبير فى المادة ١٩

يتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من المادة ١٩ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية واجبات ومسئوليات خاصة وبالتالي يجوز إخضاعها لبعض القيود وهى:-
(١) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

على إنه لا يجوز فرض القيود إلا بمراعاة الشروط الآتية: -

١- يجب أن ينص القانون على هذه القيود.

٢- ويجب تبريرها بأنها ضرورية للدولة الطرف لتأمين هدف من تلك الأهداف.

كما وردت تحديدات أخرى فى المادة ٢٠ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والتي تحظر أية دعاية للحرب أو أية دعوة الى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، كما تضمنت المادة ٤ من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصرى والتي تحظر الدعاية والتنظيمات القائمة على النظريات التى تدعو الى الكراهية العنصرية أو التمييز العنصرى.

وفى كل الأحوال فإن تناول القواعد التى تعرف ((نطاق حرية التعبير)) وتلك التى "تضع قيوداً معينة" على وسائل الإعلام والشروط التى تؤثر فعلياً على ممارسة هذا الحق تكشف عن مدى احترام الدولة لهذا الحق لأن التفاعل بين مبدأ حرية التعبير وهذه الحدود والقيود هو الذى يوضح النطاق الفعلى لحرية الفرد

الشرط الجوهرى لفرض القيود والتحديدات

(أن تكون مقبولة فى مجتمع ديمقراطى)

-وضعت المادة ٢/٢٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ضابطاً هاماً لهذه القيود هى أن تكون مقبولة فى مجتمع ديمقراطى.

-لذلك يلزم دائماً تقويم درجة الديمقراطية السائدة فى أى مجتمع وذلك لأن مصطلحات مثل النظام العام أو الأمن القومى أو الآداب العامة، هى أمور نسبية متغيرة ومتطورة طبقاً لتغير وتطور ظروف الزمان والمكان وهى مصطلحات تستعصى على التعريف والتحديد ..

-وهذه المصطلحات تضيق وتتسع تبعاً للمذهب السياسى والاجتماعى الذى يسود المجتمع، فإذا ساد المذهب الليبرالى والذى يطلق الحرية الفردية، وبالتالي لا يقبل تدخل الدولة فى أنشطة الأفراد إلا بالقدر الضرورى، ويترتب على ذلك أن تقل المصالح العامة التى تمثل فكرة النظام العام أو الأمن القومى، وضاق بالتالى مفهوم هذه المصطلحات ..

وإذا ساد النظام الشمولى والاستبدادى الذى يقدم مصلحة الدولة على مصلحة الفرد، ويدعو الى تدخل الدولة فى مختلف أوجه النشاط البشرى تحقيقاً لمصالح معينة ارتفعت تلك المصالح الى مرتبة المصالح العامة مما يترتب عليها اتساع فكرة النظام العام والأمن القومى تبعا لتزايد تلك المصالح أو اتساعها ..

لذلك لا ينفصل تقييم هذه القيود، وهل تمثل قيوداً مقبولة عن تقديم درجة الديمقراطية السائدة، ومدى إسهام المجموعات التى تكون المجتمع فى صناعة القرار ومدى إخضاع القرارات التى

تتخذها السلطات العامة للرقابة الشعبية أى مدى مشاركة الأفراد فى إدارة الشؤون العامة فى أن ينتخب وينتخب فى انتخابات نزيهة بحرية ممثليه وأن تتاح له على قدم المساواة عموماً مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.

ومدى سيادة مبادئ الشرعية، وسيادة القانون، واحترام كرامة الفرد، والمساواة وعدم التمييز، وضمانات المحاكمة العادلة، والتناسب، وحسن النية، واحترام الحقوق المكتسبة، والأصل فى الإنسان البراءة، والإنصاف.

ومدى توافر ضمانات قبل السلطة التشريعية من الامتناع عن تعويق ممارسة الفرد للحقوق والحريات الأساسية.

ومدى استقلال السلطة القضائية فعليا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن هذا الاستقلال مؤمن من خلال القوانين والممارسات وأن الرقابة القضائية تمتد الى جميع أفعال وقرارات رجال الإدارة وحظر تحصين أى قرار أو فعل من رقابة القضاء .

وأن تكون هناك محاكم مستقلة تتولى الرقابة على دستورية القوانين، كما يشكل استقلال المحامين وحيادهم عاملاً هاماً فى حماية حقوق الفرد، كما أنه ليس هناك ديمقراطية فى مجتمع لا يقدم عناية خاصة للفقراء ومحدودي الدخل، والطبقات الضعيفة، ولا يقدم المساعدات القانونية لهم، كما أن مدى اعتراف الدستور والقانون بحقوق الأفراد فى تكوين الجمعيات السياسية والخاصة وتشجيع إقامة مؤسسات لحقوق الإنسان لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان .

كما أن مدى اعتراف الدولة بحق الأفراد فى التجمع السلمى وإتاحة استقلال فعلى لحرية الصحافة وإعداد نظام ناجح للإذاعات السمعية والمرئية، أحد المعايير اللازمة لتقويم درجة الحرية والديمقراطية السائدة فى مجتمع ما .

المبحث الثانى

حرية الرأى والتعبير فى الدساتير العربية

فى كافة الدول العربية التى أخذت بنظام الدساتير تنص على كفالة حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام ثم تحيل إلى القانون فى تنظيم هذه الحريات .
على سبيل المثال:

مصر: حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور ويجوز استثناء فى حالة الطوارئ، أو فرض الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقاً للقانون (م ٤٨ دستور ١٩٧١).

الكويت: حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (م ٢٧ دستور).

لبنان: حرية إبداء الرأى قولاً وكتابة وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون (م ١٢ دستور) .

تونس: حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مصونة، وتمارس حسبما يضبطها القانون (الدستور الفصل الثامن من الباب الأول)

ولكن أصبح من أخطر الأمور تنظيم منطقة كل من الدستور والقانون حيث تقسم القواعد الدستورية فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة بأنها تعنى بإيراد المبادئ تاركة التفاصيل للقانون، والملاحظ أن دائرة هذه الحقوق تتعرض دائما للخطر بسبب طغيان السلطة التشريعية، في ما تسنه من قوانين على المبادئ الدستورية وبدلاً من أن تكون مهمة القانون مجرد تنظيم ووضع الضوابط لتنفيذ ممارسة هذه الحقوق نجد أن المشرع يتجاوز ذلك الى العصف بهذه الحقوق ويؤثر فى بقائها بالمغالاة فى فرض القيود والتحديدات والتوسع، فيما يعتبر من صور التعبير أفعالا غير مشروعة ..

من ثم ليس بكاف الآن أن يقرر الدستور المبدأ ثم يحيل تطبيقه إلى قوانين تصدر وتهدر المبدأ نفسه، فيجب أن ينص الدستور ذاته على تنظيم كامل للحقوق والحريات، يكفل لحدودها المشروعة ألا تتحول إلى قيود غير مشروعة، ويكفل ضمانات ممارستها حتى لا تظل شعاراً لا يجد طريقة إلى التطبيق. ..

الفصل الثاني

النظم الصحافية

يسود العالم نظم صحافية متباينة، وهى النظام الصحفى السلطوى، والنظام الصحفى الاشتراكي، ويندرج هذان النظامان تحت النظام الشمولى، وأبرز سماتهما، أنهما نظامان وقائيان وهناك نظام آخر هو النظام الليبرالى وأبرز سماته إنه نظام ردعى، وسوف نتناول هذه الأنظمة كمقدمة لتناول النظم الصحافية السائدة فى الوطن العربى..

النظام الشمولى

١ - النظام السلطوى (الوقائى):

ارتبطت نشأة هذا النظام بالنشأة الأولى للصحف فى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر فى أوروبا الغربية، وهو يعتبر أقدم الأنظمة الصحفية من الناحية التاريخية، وقد عرفت أوروبا الغربية فى هذه الفترة لونا من الحكم، كان مزيجا من الحكم الاستبدادي والحكم المطلق ويلخص (ماكويل) المبادئ الأساسية التى يقوم عليها هذا النظام فيما يلى: -

- ١- إن الصحافة يجب أن تؤيد السلطة القائمة بشكل دائم. .
 - ٢- يحظر على الصحافة أن تنشر ما يمكن أن يشكل نقدا للحكومة أو ما يمكن أن يؤدى الى إضعاف النظام. .
 - ٣- يحظر على الصحافة نشر ما يمكن أن يشكل أية إساءة للنخبة أو للطبقة المسيطرة أو للقيم الأساسية والأخلاقية. .
 - ٤- يعتبر فعلا جنائيا كل هجوم على السلطة أو السياسة الرسمية ويتعرض الصحفيون فى هذا النظام للكثير من العقوبات. .
 - ٥- لا يتمتع الصحفيون بأى استقلال داخل منظماتهم الصحفية أو المؤسسات الصحفية التى يعملون بها. .
- وتقوم السلطة القائمة فى هذا النظام بفرض هذه المبادئ من خلال وسائل متعددة من أهمها:
- ١- القيود التشريعية.
 - ٢- ضرورة الحصول على ترخيص من السلطة لإصدار الصحف.
 - ٣- إنذار الصحف وتعطيلها لفترات محدودة وإغلاقها عن طريق القضاء، طبقا للقوانين التى أصدرتها أو بالطريق الإداري دون الحاجة إلى نص قانونى. .
 - ٤- الرقابة بكافة أشكالها العسكرية والمدنية المباشرة وغير المباشرة. .
- وفى هذا النظام يسمح للأفراد بتملك الصحف بجانب الحكومة أى الأخذ بأسلوب (الملكية المختلطة).

٢- النظام الشيوعي الإشتراكي

الأسس التي يقوم عليها هذا النظام هي: -

- ١- إن وسائل الإعلام يجب أن تخدم الطبقة العاملة، وتكون تحت سيطرة هذه الطبقة. .
- ٢- حظر الملكية الفردية للصحف.
- ٣- إن الصحافة ووسائل الإعلام يجب أن تقوم بوظائف إيجابية للمجتمع عن طريق التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والإعلام، والتعبئة.
- ٤- من حق المجتمع فرض الرقابة والقيود القانونية لمنع نشر أية أخبار ضد الإشتراكية، كما إنه من حق المجتمع فرض عقوبات على الصحفيين.

النظام الصحفى الليبرالى

والأسس التي يقوم عليها هذا النظام: -

- ١- النشر يجب أن يكون حراً من أية رقابة مسبقة.
 - ٢- إن سوق الصحافة والإعلام حره ومفتوحة لأى شخص أو جماعة لامتلاك الصحف ووسائل الإعلام وإدارتها، بدون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة. .
 - ٣- النقد الموجه الى الحكومة أو الى أى حزب سياسى أو مسئول رسمى يجب أن لا يكون محلاً للعقاب حتى بعد النشر. .
 - ٤- عدم وجود أى نوع من القيود على جميع المعلومات للنشر بالوسائل القانونية. .
 - ٥- أن لا يكون هناك أى قيد على نقل أو إرسال المعلومات عبر الحدود القومية. .
 - ٦- يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهنى داخل مؤسساتهم الصحفية. .
- وبالتالى يكون أمام المشرع أحد النظامين، واختياره لأحدهما يخضع للفلسفة التى يعتنقها، وحقيقة احترامه للحرية والنظام السياسى المسيطر فإما أن يختار:
- النظام الردعى:** الذى يعكس الاتجاه الديمقراطى ويمثل الرؤية الديمقراطية فى تنظيم الحريات ويقوم بإفساح الطريق أمام الفرد فى ممارسة نشاطه أو حريته، ودون أن يخضع فى ذلك لأى إجراء أو قيد سابق يمكن أن يعوق ممارسته له وإياها، وكل ما هنالك أنه إذا أساء استعمال هذه الحرية أو ذاك النشاط فإنه يتعرض للمساءلة القانونية... وإما أن يختار:
- النظام الوقائى:** وهو الذى يعكس النظرة المقيدة للحريات الفردية، فهو ترجمة للنظام الشمولى، ذلك لأن الفرد وفقاً له لا يستطيع ممارسة حريته إلا بعد أن يستأذن الإدارة وأن ترخص له بذلك، ويتوقف تمتعه بهذه الحرية على إرادة السلطة ومشيتها...
- فأى الأنظمة هى السائدة فى المنطقة العربية، وأى الأنظمة اعتنق المشرع العربى ؟
- الإجابة على هذا التساؤل تتضح بعد انتهاء هذه الدراسة التى شملت تشريعات ١٩ دولة عربية..

الفصل الثالث

التشريعات العربية للصحافة

المبحث الأول

حرية إصدار الصحف

تبين من خلال الدراسة أن هناك ١٥ دولة عربية تأخذ بنظام الترخيص المسبق، و٤ دول عربية تأخذ بنظام التصريح المسبق، وذلك على النحو التالي:

١- الترخيص المسبق:

فى الإمارات العربية المتحدة يصدر الترخيص بقرار من مجلس الوزراء (م ٣٢)، وفى الكويت يصدر الترخيص من رئيس دائرة المطبوعات والنشر (م ١٣)، وفى البحرين يصدر الترخيص من وزير الإعلام بعد موافقة مجلس الوزراء (م ١٩)، وفى قطر يصدر من وزير الإعلام (م ٢)، وفى سلطنة عمان يصدر من الجهة المختصة بوزارة الإعلام (دائرة المطبوعات والنشر م ٤٤)، وفى اليمن يصدر من وزارة الإعلام والثقافة (م ٣٦)، وفى السعودية يكون الترخيص بإصدار الصحيفة فى نطاق المؤسسات الصحفية من وزير الإعلام أو خلاف ذلك، فلا يكون إلا بتصريح من وزير الإعلام بعد موافقة مجلس الوزراء (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٦) والمراق فيمنح إجازة كل مطبوع دورى ومطبوع غير سياسى وزير الثقافة والإعلام (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٧) أما المطبوع الدورى السياسى اليومى فيمنح امتيازه باقتراح من الوزير وقرار من مجلس الوزراء، يصدق عليه مجلس قيادة الثورة (٧ ب)، وفى سوريا تعطى الرخصة بمرسوم يصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١/١٦)، وفى لبنان تصدر الرخصة من وزير الإعلام بعد استشارة نقابة الصحفيين (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٧)، وفى الأردن يصدر مجلس الوزراء الترخيص بناء على تنسيب الوزير (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١/١٧)، أما فى حالة المطبوعة المتخصصة أو إنشاء المطبعة أو دار نشر وتوزيع أو دار للدراسات والبحوث، فيصدر الترخيص من وزير الإعلام (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٧ ب)، وفى ليبيا يصدر مدير المطبوعات الترخيص بعد موافقة الوزير المختص (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٠)، وفى السلطة الفلسطينية يصدر الترخيص من وزير الإعلام بناء على تنسيب مدير عام المطبوعات والنشر

(م ١٩)، والسودان يمنح الترخيص للشركات والمؤسسات الصحافية والصحف ودور النشر ومراكز الخدمات الصحافية، ووكالات الأنباء غير الحكومية من المجلس القومى للصحافة (م ١/٧)، وفى مصر يجب على كل من يريد إصدار صحيفة جديدة أن يقدم إخطارا كتابيا الى المجلس الأعلى للصحافة (م ٤٦ ق ٩٦ لسنة ٩٦) ويصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره فى شأن الإخطار فى مدة لا تتجاوز أربعين يوما (م ٤٧).

ويشترط القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان من بين أغراضها إصدار الصحف (م ١٧/ب) ..

التصريح المسبق:

أخذت ٤ دول عربية بنظام التصريح المسبق وهو نظام لا يختلف من حيث تطبيقه العملى والفعلى عن نظام الترخيص المسبق حيث لا تستطيع الصحيفة أن تصدر قبل تسليمها الوصل أو التصريح، وهذه الدول هى:

تونس: ويقدم الى وزارة الداخلية قبل إصدار أية نشرة، ويسلم وصل وتحيل وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة للإعلام على وكالة الجمهورية نظائر من الإعلام (الفصل ١٣) وقبل طبع أية نشرة غير دورية يجب على صاحب المطبعة أن يطالب بالوصل المسلم من طرف وزارة الداخلية (الفصل ١٥).

الجزائر: يقدم التصريح بإصدار نشرة دورية فى ظرف لا يقل عن ثلاثين يوما من صدور العدد الأول، ويسجل التصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا بمكان صدوره (م ١٤).

وفى المغرب: يقدم قبل نشر كل جريدة أو مطبوع دورى إلى المحكمة الابتدائية، وعند عدمها إلى المحكمة الإقليمية بالمكان الذى توجد فيه إدارة الجريدة، وتحريها تصريح فى ثلاثة نظائر (الفصل ٥) ويسلم عنها وصل (الفصل ٦) ..

وفى موريتانيا: قبل نشر أية جريدة أو منشور دورى يجب تقديم تصريح الى النيابة العامة للجمهورية ووزارة الداخلية (م ٦)، ويعطى عنها وصل تسليم (م ٧) ..

المبحث الثاني

القيود المالية على إصدار الصحف

التأمين المالى:

يعتبر التأمين المالى المسبق كشرط مسبق لإصدار الترخيص واحدا من القيود التى تفرض على حرية إصدار الصحف واشترطت ٧ دول عربية تقديم هذا التأمين وهى ((البحرين قطر سوريا لبنان الكويت مصر)) وذلك على النحو التالى: -

فى البحرين: يوجب القانون إيداع خزينة وزارة الإعلام ضمانا نقديا أو مصدقيا مقداره (خمسة آلاف دينار بحرينى) إذا كانت الجريدة يومية (وثلاثة آلاف دينار بحرينى) إذا كانت غير يومية (م) . .
فى قطر: يصل التأمين الى (ثلاثة آلاف ريال) عن كل مطبوعة صحفية تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع وألف ريال فى الأحوال الأخرى (م ٥) . .

فى لبنان: يلزم صاحب المطبعة ضمانا نقديا أو مصرفية تضمن ما قد ترتب عليه من تعويضات مختلفة وتقدر وزارة الإعلام قيمة هذه الضمانة بعد استشارة نقابة الصحفيين (م ٣٣/ج) . .
وفى الكويت: يودع صاحب الجريدة باسم دائرة المطبوعات والنشر تأمينا مقداره (ألف روبية) إذا كانت الجريدة تصدر مرة كل شهر على الأكثر، و (ألفي روبية) إذا كانت تصدر مرتين فى الشهر على الأكثر، و (ثلاثة آلاف روبية) إذا كانت تصدر مرة فى الأسبوع، و (أربعة آلاف روبية) إذا كانت تصدر أكثر من مرة فى الأسبوع (م ١٨) . .

وفى مصر: أن يقدم صاحب الجريدة تأمينا مقداره (٣٠٠ جنيه) عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع و (١٥٠ جنيتها) فى الأحوال الأخرى (م ١٥ ق ٢٠ لسنة ٣٦) .
وفى الإمارات العربية المتحدة: أن يودع طالبو الترخيص تأمينا نقديا قدره (خمسون ألف درهم) عن كل صحيفة يومية (وخمسة وعشرين ألف درهم) فى الأحوال الأخرى (م ٣٤) . .
وفى السودان: اشترط القانون إيداع مبلغ من المال فى حساب مصر فى (م ٢١ / ٢) . .

رأس المال:

فى سلطنة عمان: يشترط ألا يقل رأس مال المؤسسة الصحفية عن (مائة وثلاثين ألف ريال عمانى) إذا كانت الصحيفة يومية أو أس بوعية، (ومائة ألف ريال عمانى) إذا كانت الصحيفة نصف شهرية أو شهرية . .

وفى لبنان: يشترط فى الشركات الصحفية ألا يقل رأسمالها عن مبلغ (٣٠ مليون ليرة) على الأقل فى الشركات المغفلة، (وه ٥ ملايين ليرة) فى الشركات المحدودة المسئولية (م ٣٣/ب) . .
وفى مصر: لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن (مليون جنيه) إذا كانت يومية و (مائتين وخمسين

ألف جنيه) إذا كانت أسبوعية، و(مائة ألف جنيه) إذا كانت شهرية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية (م ٢/٥٢، ٣) . .

وفى اليمن: يجب لإنشاء صحيفة أو مجلة وإصدارها ألا يقل رأسمالها المدفوع عن (مليونى ريال) للجريدة اليومية، و(سبعمائة ألف ريال) للجريدة الأسبوعية، و(مليون ومائتى ريال) للمجلة الأسبوعية، (ومليون ريال) للمجلة الشهرية والفصلية، و(مائة ألف ريال) للنشرة الإعلانية (قرار وزير الإعلام رقم ٩ لسنة ٩٨ بشأن اللائحة المالية) . .

والمملكة الأردنية الهاشمية: يشترط لمنح الرخصة لمطبوعة دورية ألا يقل رأسمالها المدفوع عن (نصف مليون دينار) إذا كانت مطبوعة صحيفة يومية، وألا يقل رأسمالها المدفوع عن (خمسين ألف دينار) إذا كانت مطبوعة صحيفة غير يومية، وألا يقل رأسمالها المدفوع عن (خمسة آلاف دينار) إذا كانت مطبوعة صحيفة متخصصة، (م ١٣/ أ، ب، ج) . .

والسلطة الفلسطينية: تمنح الرخصة للمطبوعة الصحفية اليومية بشرط ألا يقل رأسمالها عن (خمسة وعشرين ألف دينار)، ولغير اليومية بشرط ألا يقل رأسمالها عن (عشرة آلاف دينار) .

حرية الشكل:

فرضت بعض الدول قيودا على حرية الشكل وهى مصر وسلطنة عمان والسودان والسعودية . .
ففى مصر: لا تكون ملكية الصحف إلا للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقا للقانون، ويشترط فى الصحف التى يصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية، والنقابات، أن تأخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة (م ٥٢ ق ٩٦ لسنة ١٩٩٦) . .

وفى سلطنة عمان: تصدر الصحف من خلال مؤسسات صحفية مرخص لها من الجهة المختصة بوزارة الإعلام (م ٢٧)، وتتخذ المؤسسات الصحفية صورة الشركات المساهمة (م ٢٨ / ١) . .
وفى السودان: تصدر الصحف عن شركة مسجلة وفقا لأحكام قانون الشركات المساهمة ١٩٢٥ (م ٤) . .

والملاحظ أن لبنان قد جمعت بين قيد التأمين المالى وفرض حد أدنى لرأسمال الصحيفة، أما التشريع المصرى فقد جمع بين القيود الثلاثة...

المبحث الثالث

ملكية الصحف

الملكية الفردية

الدول التي قيدت مبدأ حرية الشكل لم تأخذ بمبدأ حرية الأفراد في ملكية الصحف، ولم يأخذ سوى نظام عربي واحد بمبدأ الملكية الفردية للصحف هو النظام الصحفى اللبناني.

الملكية المختلطة

أخذ ١٥ نظاما صحفيا عربيا بنظام الملكية المختلطة للصحف وهو الجمع بين الملكية العامة للصحف، وملكية الأفراد والمؤسسات الخاصة.

الملكية العامة

أخذت ٢ دول عربية بنظام الملكية العامة للصحف وهى: - العراق - سوريا - ليبيا.

التنازل عن ملكية الصحف

كافة التشريعات التي اشترطت الترخيص المسبق، اشترطت الموافقة المسبقة عن التنازل عن ملكية الصحيفة أو بيع بعض أسهمها، وكذلك التشريعات التي اشترطت التصريح المسبق. ما عدا مصر حيث تعتبر الموافقة على إصدار صحيفة امتيازاً خاصاً لا يجوز التصرف فيه بأى نوع من أنواع التصرف.

ملكية الأجانب للصحف

حظرت كافة التشريعات العربية ملكية الأجانب للصحف أو حتى الاشتراك في تأسيسها أو رأسمالها أو تمويلها...

الكامل قبل

يوني ريال)

الأسبوعية،

إعلام رقم

ندفوع عن

سين ألف

دينار) إذا

الها عن

...

لخاصة

خاصة

ق ٩٦

فتصة

١٩٢٥

أما ،

المبحث الرابع

فكرة الشفافية

ومؤداها هو حق القارئ العلم بأولئك الذين يملكون أو يوجهون الصحيفة أو المؤسسة التي تصدر عنها للوقوف على مواردها الاقتصادية والمالية، وتوجهاتها السياسية والحزبية حتى يتمكن القارئ من تقييم ما تنشره الصحيفة من أخبار وأفكار وآراء حتى لا تكون وسيلة مثلاً يتستر وراءها رجال الأعمال بغية اتخاذها أداة لتحقيق أغراضهم.

وهناك التزام متعلق بالشفافية الاقتصادية يتمثل في عدم قبول أى مبالغ مالية أو مزايا أخرى بقصد إخفاء صفة المقال على أحد الإعلانات.

كما أن هناك التزاماً تفرضه هذه الفكرة بعدم قبول إعانات من الحكومة الأجنبية سواء فى صورة مباشرة أو غير مباشرة من حكومة أجنبية باستثناء أجور الإعلانات وقيمة الاشتراكات.

ومن حيث تطبيق هذه الفكرة فى التشريعات العربية فمن الملاحظ أن جميع التشريعات العربية اتفقت على طائفة من البيانات الإلزامية الواجب إثباتها وتحقيقها عند طلب الترخيص أو التصريح إلا أنها فى حقيقتها تمثل قيوداً ورغبة الحكومة فى إحكام السيطرة المسبقة على عملية إصدار الترخيص أو التصريح سواء كانت رقابة تتعلق بالأشخاص أو بالأموال، وليست الحكمة الحقيقية منها، وهو حق القارئ فى معرفة توجيهات وتقييم الصحيفة والاتجاهات التى تدافع عنها.

لذلك لم توجب التشريعات العربية على الصحيفة سوى كتابة اسم مالكها ورئيس تحريرها أو مدير النشرية..

إلا إنه حظرت كافة التشريعات العربية إضفاء صفة المقال على أى إعلان، كما حظرت قبول الإعانات المالية من الحكومات الأجنبية، كما حظرت تشريعات مثل (البحرين قطر سلطنة عمان) نشر أى إعلانات خاصة بالحكومات الأجنبية، أو بعثاتها الدبلوماسية إلا بموافقة مسبقة من جهة الإدارة..

المبحث الخامس

الرقابة المسبقة على مضمون الرسالة الإعلامية المحلية

لما كانت الرقابة المسبقة على مضمون الرسالة الإعلامية تعتبر اعتداءً على حرية الصحفي من جهة لأنها تضع قيوداً مسبقة عليه وتشكل تضيقاً شديداً في التعبير عن رأيه بحرية، ومن جانب آخر تمثل اعتداءً على حق المواطن في معرفة الحقائق وحرمانه من المشاركة بفاعلية في إدارة شئون البلاد، فقد تبين من خلال الدراسة أن هناك ١٢ دولة عربية تفرض تشريعاتها صراحة رقابة مسبقة على مضمون الرسالة الإعلامية وهي: -

(الإمارات، البحرين، قطر، سلطنة عمان، السعودية، الكويت، العراق، ليبيا، الجزائر، تونس، سوريا)

وعلى سبيل المثال:

- ينص قانون المطبوعات والنشر في الإمارات العربية المتحدة على أن: على الطابع قبل طبع أى مطبوع دورى أن يحصل من الجهة المختصة على ترخيص بطبعة (م١٢).

- وينص قانون المطبوعات والنشر في البحرين على أن: لا يجوز تداول أى مطبوع إلا بعد الحصول على إذن مسبق بذلك من إدارة المطبوعات (م١٣)

- وفي سلطنة عمان: يجب على الطابع قبل طبع أى مطبوع أن يحصل على إذن مسبق بإجازة المطبوع من قبل وزارة الإعلام (م١٢) . .

- وفي الكويت: يجوز لوزير الإعلام أن يخضع المطبوعات الدورية الى الرقابة المسبقة على النشر (م٥٢) مكرر..

إلا أن ذلك لا ينفي أنه في عدد من الدول الأخرى تخضع مضمون الرسالة الإعلامية للرقابة المسبقة ، بموجب تشريعات أخرى فالزام صاحب المطبعة بالإطلاع على موافقة الأمن العام على التداول كما يحدث في لبنان أو إدارة المطبوعات كما يحدث في المغرب مثلاً...

المبحث السادس

الضبط والتعطيل الإداري للصحيفة

تبين من خلال الدراسة أن هناك ١٨ دولة عربية من ١٩ دولة ، خضعت للبحث ، حيث تعطى الحق لجهة الإدارة ممثلة في مجلس الوزراء أو وزير الداخلية في الضبط الإداري أو تعطيل

فعلى سبيل المثال :-

تونس: تجرى وزارة الداخلية الحجز الإداري على نسخ المؤلفات وما نقل منها (الفصل ٦١) ويمكن لوزير الداخلية بعد استشارة كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بالإعلام وبصرف النظر عن العقوبات المقررة في النصوص الجاري العمل بها ، وأن يصدر إذنا بحجز من دورية يكون من شأنه أن يعكر صفو الأمن العام (الفصل ٢٧) .

مصر: لوزير الإعلام الحق في أن يمنع في مصر المطبوعات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام (م ١٠ من قانون المطبوعات ٢٠ لسنة ١٩٣٦) ..

العراق: للوزير تعطيل المطبوع الدوري مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما إذا نشر فيه ما يخالف أحكام المادتين السادسة عشر والسابعة عشر، من القانون (المادة الثالثة والعشرون).

المغرب: يجوز لوزير الداخلية أن يأمر بالحجز الإداري لكل عدد من جريدة أو نشر دورية يكون من شأنها الإخلال بالأمن العمومي ، وإذا كان نشر أحد الجرائد أو النشرات الدورية قد مس الأوضاع السياسية أو الدينية بالمملكة ، جاز لوزير الداخلية الأمر بوقفها بصرف النظر عن العقوبات الجنائية الأخرى المقررة ، والنصوص المعمول به، ويمكن في الأحوال المنصوص عليها في المقطعين السابقين أن تمنع الجريدة أو النشرة الدورية بقرار من الوزير ال أول (الفصل ٧٧ من ظهير شريف ١٩٥٨) ..

السلطة الفلسطينية: كل من يخالف أحكام المادة ٢٧ من هذا القانون بالإضافة إلى أية عقوبة أخرى منصوص عليها يجوز للسلطة المختصة بقرار إداري ضبط ومصادرة جميع نسخ المطبوعة الصادرة في ذلك اليوم، وللمحكمة أن تأمر بتعطيل صدور المطبوعة تعطيلًا مؤقتًا ولمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر (م ٤٧) .

هذا وتجدر الإشارة إلى تشريع الدولة الوحيدة التي لم تعطى هذا الحق لجهة الإدارة في الضبط الإداري أو تعطيل الصحيفة إداريا، هو تشريع المملكة الأردنية الهاشمية بعد تعديل القانون ٨ لسنة ١٩٩٨ بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٩٩ .

الإلغاء الإداري للصحيفة

اتفقت جميع التشريعات العربية التي خضعت للدراسة في ١٩ دولة عربية على حق جهة الإدارة في الإلغاء الإداري للترخيص إذا توقفت الجريدة عن الصدور لمدة معينة، أو إذا توفى صاحبها، أو في حالة صدورها بدون ترخيص أو تصريح مسبق .

المبحث السابع

الرقابة القضائية على القرار الإداري بالغاء الصحيفة أو تعطيلها

منعت ٧ دول عربية هي (البحرين قطر سلطنة عمان- المملكة العربية السعودية- العراق- ليبيا سوريا) الرقابة القضائية على القرارات الإدارية التي تصدر برفض الترخيص أو تعطيل الجريدة... وعلى سبيل المثال:

قطر: لصاحب المطبوعة الصحفية الحق في التظلم من قرار الوقف أو التعطيل أو إلغاء الترخيص إلى مجلس الوزراء خلال شهر من صدور القرار ويكون قرار مجلس الوزراء الذي يصدر في هذا الشأن نهائياً، لا يجوز الطعن فيه...

المملكة العربية السعودية: تنظر في المخالفات وتثبت فيها لجنة تشكل بقرار من وزير الإعلام لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، ويكون أحدهم، مستشاراً قانونياً، وتصدر قراراتها بالأغلبية بعد دعوة المخالف أو من يمثله، وسماع أقواله، ويجوز لها دعوة من ترى لزوماً للاستماع إلى أقواله، ولا تصبح قرارات اللجنة نافذة إلا بعد مصادقة الوزير عليها (م ٤٠)...

ليبيا: للطالب أن يتظلم إلى مجلس الوزراء من قرار الرفض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به أو تاريخ انقضاء الثلاثين يوماً المشار إليها في الفقرة السابقة دون إصدار قرار ما (م ١٠) . ويعتبر انتهاكاً صارخاً للحق في حرية الرأي والتعبير حرمان القضاء من مراقبة أي فعل أو قرار أو عمل من أعمال الإدارة. ..

المبحث الثامن

الرقابة على مضمون الرسالة الإعلامية الواردة من الخارج

تضخ من استعراض تشريعات الدول محل الدراسة أن جميع الدول العربية تقف موقف المتشدد من مضمون الرسالة الإعلامية الواردة من الخارج وإخضاعها لعملية الرقابة المسبقة والضبط الإداري والمنع من التداول بقرارات إدارية وبعضها مثل (السعودية- البحرين- العراق- سلطنة عمان- ليبيا) لا يخضع هذا المنع لأي رقابة قضائية. .

وعلى سبيل المثال:

تونس: يمكن أن يحجر بالبلاد التونسية بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأي كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالإعلام نشر أو إدخال أو جولان المؤلفات الأجنبية الدولية وغير الدولية (الفصل ٢٥)

موريتانيا: يمكن بموجب مقرر صادر عن وزير الداخلية منع تداول أو توزيع أو بيع الجرائد، المتعاطفة مع الخارج أو الواردة منه أو التي تمس مبادئ الإسلام أو مصداقية الدولة، أو تلحق الضرر بالصالح العام، أو تخل بالنظام والأمن العامين مهما كانت اللغة التي تصدر بها على أرض الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وسواء كانت دورية أو غير دورية (م ١١).

السلطة الفلسطينية: يمنع إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمنت ما حظر نشره بمقتضى أحكام هذا القانون (م ٢٧/ب) . .

الكويت: تجيز المحافظة على النظام والآداب أو حرمة الأديان، منع تداول مطبوعات واردة من الخارج ويكون المنع بقرار يصدر من رئيس دائرة المطبوعات والنشر (م ٢٧) . .

السعودية: للوزارة مصادرة أية مطبوعة محظورة أو غير مجازة وإتلافها بدون تعويض، أو الاحتفاظ بها أو السماح بإعادة تصديرها الى الخارج، ويجوز لوزير الإعلام النظر فى تقدير تعويض عنها فى حالة الاحتفاظ بها (م ١٦) . .

الجزائر: يخضع استيراد النشرة الدورية الأجنبية وتوزيعها عبر التراب الوطنى لرخصة مسبقة تسلمها الإدارة المختصة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام، كما يخضع استيراد الهيئات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية لنشرات دورية مخصصة للتوزيع المجانى لخصه مسبقه تسلمها الإدارة المختصة (م ٧٥) . .

اليمن: على كل من يرغب مزاوله مهنة إستيراد وبيع وتوزيع وتداول الصحف والمجلات أن يحصل على ترخيص مسبق من وزارة الإعلام (م ٥٦) للوزارة الحق فى منع تداول أى صحيفة أو مجلة أجنبية إذا تناقضت محتوياتها مع نصوص القانون (م ٩٣ لائحة تنفيذية ٤٩ لسنة ١٩٩٣) . .

مصر: يحظر دخول أو تداول الصحف والمطبوعات التى تصدر خارج مصر سواء كانت دورية أو غير دورية، وذلك متى كان ذلك ضروريا لحماية (النظام العام) أو (الآداب العامة) (م ٩٩ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦) ويجوز للمحافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر فى الخارج من الدخول والتداول فى مصر بقرار من وزير الداخلية (م ٢١ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦)...

المملكة الأردنية الهاشمية: أ/ على مالك المكتبة أو دار التوزيع أو دار النشر أن يقدم للمدير نسختين مستردين من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة قبل توزيعها أو بيعها لإجازة ذلك. ب/ للمدير (دائرة المطبوعات والنشر) أن يمنع دخول المطبوعة للمملكة إذا ما تضمن ما يخالف أحكام هذا القانون (م ٣١) . .

وبلاحظ مدى تشدد التشريعات العربية وموقفها المتشدد على مضمون حق الاتصال بفرض رقابة مسبقة ولاحقة على مضمون الرسالة الإعلامية الواردة من الخارج تحت مبررات وذرائع مطاطة، وفى ظل غطاء واسع وإخضاعها لذات المحظورات التى تخضع لها الصحف المحلية رغم اختلاف مفهوم النظام العام أو الآداب العامة أو الأمن القومى، من زمان الى زمان، ومكان الى مكان...

الفصل الرابع

تنظيم مهنة الصحافة

يقاس الحق فى حرية الرأى والتعبير فى دولة ما بمدى ما يتمتع به الصحفيون فى ممارسة مهنتهم بحرية سواء من حيث قيود الترخيص على مزاوله المهنة أو حماية مصادرهم وأسرار التحرير أو تمتعهم بشرط الضمير أو حق الحصول على المعلومات، والحق فى الأمان الشخصى ضد عسف السلطة ويطشه...

المبحث الأول

القيود المفروضة على ممارسة العمل الصحفى

الأصل هو إطلاق حرية العمل الصحفى دون قيود مسبقة إلا أنه تبين من خلال الدراسة وجود عدد من الدول تفرض قيودا على هذا الحق:

الترخيص المسبق من الحكومة

أخضعت ١٢ دولة عربية هى (الكويت- البحرين- قطر- سلطنة عمان- العراق- سوريا- اليمن ليبيا- الإمارات العربية المتحدة- الجزائر- المغرب- السودان)، الى ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة.

على سبيل المثال:

السودان: يشترط فى الصحفى قبل ممارسة المهنة أن يكون مسجلا فى سجل الصحفيين لدى المجلس (م١/٢٢) وطبقا للمادة ٤ يقصد بالمجلس القومى المنشأ بموجب المادة (٥)...

سلطنة عمان: لا يجوز لأى محرر أو كاتب أن يعمل فى أية صحيفة ما لم يكن حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة من دائرة المطبوعات والنشر (م ٦٠)...

الجزائر: يحدد المجلس الأعلى للإعلام شروط تسليم بطاقة الصحفى المحترف والجهة التى تصدرها ومدة صلاحيتها وكيفيات إلغائها، ووسائل الطعن فى ذلك (مادة ٣٠)...

القيد المسبق فى نقابة الصحفيين

يشترط تشريع كل من (مصر والمملكة الأردنية الهاشمية) القيد المسبق فى نقابة الصحفيين.
مصر: تنص المادة ٦٥ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ على أن:
- لا يجوز لأي فرد أن يعمل فى الصحافة ما لم يكن اسمه مقيداً فى جدول النقابة بعد حصوله على موافقة الاتحاد الإشتراكي...
وقد نقلت اختصاصات وسلطات الاتحاد الإشتراكي الى المجلس الأعلى للصحافة بموجب القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، ثم بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم سلطة الصحافة...
المملكة الأردنية الهاشمية: حدد القانون ٨ لسنة ١٩٩٨ المعدل عام ١٩٩٩ تعريف الصحفى فى المادة ٢/ج هو:

الصحفى: عضو النقابة المسجل فى سجلها واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانونها.
مراسل المطبوعة الدورية ووسيلة الإعلام الخارجية الصحفى، مهما كانت جنسيته، الذى يمارس مهنة الصحافة مع المطبوعات الدورية ووسائل الإعلام غير الأردنية. .
ثم عاد فى المادة ٩:
- يشترط فى مراسل المطبوعات الدورية ووسائل الإعلام الخارجية أن يكون صحفياً أردنياً وصحفياً عربياً أو أجنبياً، سمح له مجلس النقابة بموافقة الوزير بذلك العمل...

إطلاق حرية العمل الصحفى

ليس هناك سوى ٥ دول عربية فقط من الدول التى خضعت للدراسة تطلق حرية العمل الصحفى وهى (تونس- السلطة الفلسطينية- موريتانيا- لبنان- السعودية)...
على سبيل المثال:
السلطة الفلسطينية: عرف القانون الصحفى بأنه:
(كل من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد رزق وفقاً لأحكام هذا القانون)
لبنان: يعنى بالصحفى:
(كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق (م ١٠))
ويشمل العمل الصحفى الكتابة فى المطبوعات الصحفية وإصلاح كتاباتها ومدها بالأخبار أو الترجمات والتحقيقات وسائد المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم (م ١١)...

المبحث الثاني

أسرار التحرير

يعتبر هذا الحق من أبرز جوانب حرية الرأي والتعبير، وذلك من أجل حماية مصادر الصحفي، من بطش الخصوم وحماية لحرية تدفق المعلومات، ومن خلال الدراسة، تبين أن هناك تشريعات ٥ دول فقط هي التي أشارت الى هذا الحق وهي (مصر المملكة الأردنية الهاشمية الجزائر اليمن السودان)

وعلى سبيل المثال: -

مصر: لا يجوز تعريض الصحفي لأى ضغط من جانب أى سلطة، كما لا يجوز حمله على افشاء مصادر معلوماته (م ٧ لائحة تنفيذية قرار المجلس الاعلى للصحافة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ .
المملكة الأردنية الهاشمية: حق المطبوعة الدورية والصحفى فى إبقاء مصادر المعلومات والأخبار التى تم الحصول عليها سرية (م ٦/د) ...
ويوضح العدد القليل من التشريعات التى تضمنت هذا الحق مدى توغل التشريعات فى العدوان على حرية الرأي والتعبير...

المبحث الثالث

حق الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها

الملاحظ أن ذات الدول الخمس التى تضمنت تشريعاتها حماية المصادر الصحفية هى التى نصت على هذا الحق للصحفى (مصر- الأردن- اليمن- الجزائر- السودان)، وغاب النص عليه فى تشريعات ١٤ دولة عربية أخرى، وهو ما يوضح النظرة الضيقة والمتشددة بفرض قيود غير مقبولة على حق الاتصال ومضمون الرسالة الإعلامية. .
إلا أنه يلاحظ أن هذا الحق مقيد بقيود فى الدول الخمس التى نصت عليه فى تشريعاتها، وهى حالة ما إذا كانت الوثائق المصنفة من إنها معلومات لا يجوز نشرها فيما يعرف بقوانين حماية أسرار وثائق الدولة. .

وعلى سبيل المثال:

السودان: على كل موظف عام أو جهة ممن فى حيازته معلومات تتعلق بالدولة والمجتمع، إتاحة

تلك المعلومات للصحفيين ما لم يكن قد سبق تصنيفها بموجب قانون على أنها معلومات لا يجوز نشرها (م ٢٤ / ٢) ..

الجزائر: للصحفيين المحترفين الحق فى الوصول الى مصادر الخبر، ويخول هذا الحق على الخصوص، الصحفيين المحترفين أن يطلقوا على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية التى تتعلق بأهداف مهمتها، إذا لم تكن من الوثائق المصنفة قانونا والتى يحميها القانون (م ٣٤)...

المبحث الرابع

الحق فى الأمان الشخصى

رغم أهمية هذا الحق فى حماية الصحفي من بطش وتككيل الخصوم السياسيين وأصحاب النفوذ فى المجتمع، إلا أنه لم ترد أى نصوص بشأنه إلا فى تشريعات ٣ دول عربية وهى: (مصر اليمن الجزائر)، ووردت الإشارة اليه فى قانون الصحافة السودانى لسنة ١٩٩٩ .
وعلى سبيل المثال: -

مصر: لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفي أو المعلومات التى ينشرها سببا لمساس بأمنه (م ٧٧ ق ٩٦ لسنة ١٩٩٦) كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بسبب عمله يعاقب بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمومى أو التعدى عليه فى المواد (١٣٣)، (١٣٦) (١/١٣٧) من قانون العقوبات بحسب الأحوال (م ١٢)، لا يجوز فصل الصحفي من عمله إلا بعد إخطار نقابة الصحفيين، بمبررات الفصل، فإذا استنفذت النقابة مرحلة التوفيق بين الصحفي والصحيفة، دون نجاح تطبيق الأحكام الواردة فى قانون العمل فى شأن فصل العامل (م ١٧)...

ولايجوز ان يتخذ من الوثائق والمعلومات و البيانات والأوراق التى يحوزها الصحفي دليل اتهام ضده فى اى تحقيق جنائى ما لم تكن فى ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا للجريمة (م ٤٢ ق ٩٦ لسنة ٩٦)...

ولا يجوز القبض على الصحفي بسبب جريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، كما لا يجوز التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أعضاء النيابة العامة، ويجب على النيابة أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحفي بوقت كاف، وللنقيب أن يحضر التحقيق هو أو من ينوبه من أعضاء المجلس، ولمجلس النقابة أن يطلب صورا من التحقيق بغير رسوم (م ٤٣) ..

كما ورد فى ميثاق الشرف الصحفي الصادر بقرار المجلس الأعلى للصحافة رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ :
لا يجوز تهديد الصحفي، أو ابتزازه بأى طريقة، فى سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره المهنى... أو لتحقيق مآرب خاصة بأى جهة أو لأى شخص (م ٣/١٤) ..

ولا يجوز حرمان الصحفي من أداء عمله أو من الكتابة دون حق، أو نقله الى عمل غير صحفى، أو داخل المنشأة الصحفية التى يعمل بها، بما يؤثر على أى من حقوقه المادية، والأدبية المكتسبة (م ٤/١٤) ..

اليمن: لا يجوز مساءلة الصحفي عن الرأى الذى يصدر عنه والمعلومات الصحيحة التى ينشرها ولا يكون ذلك سببا لأضرار تلحق به ما لم يكن فعله مخالفا للقانون (م ١٣) ...

الجزائر: يجب على الهيئة المستخدمة أن تخطر الجهة القضائية المختصة وتمثل الطرف المدنى، إذا تعرض الصحفي المحترف أثناء مهمته الى عنف أو اعتداء أو محاولة إرشاء أو تهريب أو ضغط سافر (م ٣٢) ...

ويدلل سكوت ١٦ تشريعا عربيا من ١٩ تشريع تتناولهم الدراسة عن مدى إهدار حقوق الصحفيين فى تشريعات الصحافة العربية فى حماية الأمان الشخصى.

المبحث الخامس

الحبس الإحتياطى

رغم أن ضمانات الحبس الإحتياطى كضمانة أساسية للصحفى فى حمايته بألا يكون عرضة لتصفية الحسابات السياسية بسبب ما ينشره من أراء وتجعلهم فى مأمن من بطش رجال السلطة واستخدام سلاح الحبس الإحتياطى فى مواجهتهم لتقييد حرياتهم. إلا أن هذه الضمانة لم ترد سوى فى تشريع ثلاث دول هم (لبنان- مصر- اليمن)، وملت تشريعات ١٦ دولة أخرى من هذه الضمانة. . وعلى سبيل المثال:

لبنان: لا يجوز التوقيف الإحتياطى فى جرائم النشر (م ٢/٢٨) . .

مصر: لا يجوز الحبس الإحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحفى إلا فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٧٩) من قانون العقوبات ...

(إهانة رئيس الجمهورية) (م ٤١ ق ٩٦ لسنة ١٩٩٦) ...

المبحث السادس

شرط الضمير

وفقا له يكون للصحفى فى حالات معينة كتوقف الصحيفة أو حدوث تغير مفاجئ فى ملكية الصحيفة يمس حرية واستقلاله كتغير توجه الصحيفة وسياساتها بما يعتبر مساسا بفكرة واتجاهه

يكون للصحفي الحق ان يفسخ عقد عمله مع الصحيفة بإرادته المنفردة ودون إنذار صاحب الصحيفة بذلك على نحو ما تقضى به القواعد العامة مع احتفاظه بحقه في التعويض كما ولو كان فصلا تعسفيا .

وهذا الشرط الجوهري لاجود له بشكل صريح إلا في القانون الأساسي للصحفيين في المغرب ووردت الإشارة إليه في قانون الإعلام الجزائري وقانون تنظيم سلطة الصحافة في مصر وقانون الشغل التونسي .

دخلت تشريعات ١٥ دولة عربية من هذا الشرط الهام لكفالة استقلال الصحفي .
وعلى سبيل المثال :

المغرب: في الظهير الشريف ٨٩/٥٧/١ بشأن القانون الأساسي للصحفيين في الفصل الخامس على ان :

تطبيق مقتضيات الفصل السابق في حالة فسخ العقد بسبب أحد الاناس المستخدمين في مشروع صحيفة أو نشرة دوريه أو بإحدى وكالات الأخبار إذا كان الفسخ متسببا عن أحد الظروف المبينة أسفله :

أولا : التخلي عن الصحيفة أو النشرة الدورية أو وكالات الأخبار

ثانيا : انقطاع ظهور الصحيفة أو النشر أو غلق وكالات الأخبار لأي سبب من الأسباب .

ثالثا : وقوع تغيير مهم في صيغة الصحيفة أو النشرة أو الوكالة وهذا التغيير يحدث للمأجور حالة من شأنها تضر بمصالحه الادبية او باستقامته وتزكية مهنته ، وفي الحالة المقررة في الفقرة السابقة فإن الانسان الذي فسخ العقد لا يلزم بمراعاة الإنذار المحدود بالفصل السادس أعلاه .

الجزائر: يمثل تغير توجه أو محتوى أي جهاز إعلامي أو توقف نشاطه او التنازل عنه سببا لفسخ عقد الصحفي المحترف شبيه بالتسريح الذي يخول الحق في التعويض المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول به (م ٢٤)

تونس: فقد ورد في قانون الشغل التونسي رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٦ في الباب الخامس عشر على أن :
- أحكام الفصل ٣٩٩ تنطبق في صورة ما إذا فسخ العقد بسبب العامل عندما يكون هذا الفسخ ناتجا عن أحد الأمور الآتية :
- إحالة الصحيفة .

- توقف نشرها لأي سبب من الأسباب .

- تغير ملحوظ في صيغة أو اتجاه الصحيفة أو المؤسسة إذا احدث هذا التغيير للعامل حالة من شأنها المس بشرفه أو سمعته أو بصفة عامة بمصالحه الأدبية وفي هذه الصورة لا وجوب إلى سابقه تنبيه .

الفصل الخامس

حرية الطباعة وتداول المطبوعات

المبحث الأول

المطابع

تبين من خلال الدراسة أن هناك تشريعات ١٢ دولة من التي خضعت للدراسة تستلزم الترخيص المسبق لإنشاء المطبعة وهي الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، العراق، سوريا، لبنان، المملكة الأردنية الهاشمية، ليبيا، اليمن، السلطة الفلسطينية، السودان... على سبيل المثال:

الإمارات العربية المتحدة: لا يجوز لأى شخص فتح مطبعة الا إذا حصل على ترخيص بذلك وفق أحكام القانون (م ٢).

قطر: يشترط لامتلاك أو استثمار أو إدارة مطبعة الحصول على ترخيص كتابى بذلك من إدارة المطبوعات والنشر (م ٣٠).

لبنان: لا يجوز لأحد أن يمتلك أو يدير مطبعة دون أن يقدم لوزارة الإرشاد والأنباء والسياسة تصريحاً بذلك (م ١٢).

المملكة الأردنية الهاشمية: يقدم طلب الحصول على رخصة إنشاء مطبعة أو دار نشر أو دار توزيع أو دار للدراسات أو البحوث أو دار قياس للرأى أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية أو الإعلان الى الوزير على النموذج المعد لهذه الغاية (م ١/١٥).

- على كل من يرغب فى طبع كتاب فى المملكة أن يقدم نسختين من مخطوط هذا الكتاب إلى الدائرة قبل البدء فى طبعه وللمدير إجازة طبعه وله منع طبعه إذا تضمن الكتاب ما يخالف القانون على أن يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك خلال شهر من تاريخ تقديمه (م ١/٢٥).

وان هناك ٣ دول عربية فقط استلزم الأخطار المسبق قبل افتتاح المطبعة وهي مصر، الكويت، البحرين.. وأن هناك ٤ دول عربية أخرى اشترطت التصريح المسبق وهي تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

المبحث الثاني

الرقابة على بيع وتداول المطبوعات

اشتترطت كافة التشريعات العربية الترخيص المسبق لبيع وتوزيع المطبوعات أو فتح أى محل عمومى أو مكتبات.

وعلى سبيل المثال: -

الإمارات العربية المتحدة: لا يجوز لأى شخص أن يقوم ببيع أو توزيع المطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الخاصة بالوزارة (م ١٧).

البحرين: لا يجوز تداول أى مطبوع إلا بعد الحصول على إذن مسبق من إدارة المطبوعات وتستنثى من ذلك المطبوعات ذات الصفة الخاصة والتجارية (م ١٣).

قطر: يشترط لإنشاء دار نشر الحصول على ترخيص كتابى بذلك من إدارة المطبوعات والنشر (م ٢٩)، ويشترط لمزاولة مهنة استيراد وتصدير أو توزيع المطبوعات فى قطر الحصول على ترخيص كتابى بذلك من إدارة المطبوعات والنشر (م ٤٨).

سلطنة عمان: ولا يجوز لأحد أن يزاوّل مهنة استيراد أو بيع أو توزيع نشر مطبوعات أو إنشاء دار نشر أو دار توزيع أو مكتبة، قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة بوزارة الإعلام (م ١٦).

الأردن: يقدم طلب الحصول على رخصة إنشاء مطبعة أو دار نشر أو دار توزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار قياس للرأى العام أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان إلى وزير على النموذج المعد لهذه الغاية (م ١٥).

مصر: لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر لو كان ذلك بصفة عرضية أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية (م ٨ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦)، ولا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر قبل أن يعتبر اسمه فى المحافظة أو المديرية، والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى (م ٨ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦) ..

الفصل السادس

القيود القانونية على مضمون الرسالة الإعلامية

تعتبر سياسة التجريم والفلسفة التي يمتثلها المشرع المرآة الحقيقية التي تعكس بوضوح الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى السائد فى مجتمع ما لأنها تعبر وتسجل بدقة إيقاعات الحركة والحياة والاحتكاك بين السلطة والأفراد لذلك قيل وبحق إذا أردت أن تتعرف على مدى تقدم أمة وتحضرها ومدى احترامها لحريات الأفراد وحقوقهم أطلع على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

لذلك تعكس سياسة المشرع العربى بوضوح من خلال دراسة نطاق الحظر على مضمون الرسالة الإعلامية السياسة التجريبية فلسفته ونجد أن من أبرز سماتها:

١- التوسع الشديد فى جرائم الرأى والتعبير فيتوسع فيما يعد من صور التعبير عن الرأى غير مشروع.

٢- الاهتمام بالجرائم السياسية والوقوف منها موقف المتشدد ومحاصرة حق نقد رئيس الدولة أو نظام الحكم.

٣- إسراف المشرع العربى فى استخدام العبارات الغامضة المبهمة التى تستعصى على التعريف والتحديد على رجال القانون كالنظام العام أو الأمن القومى أو الصالح العام رغم انه لا يكفى للقول بأنه يكفى لإعمال مبدأ شرعية الجرائم أن يجرم المشرع ما كان ضرورياً لحماية مصلحة اجتماعية وإنما من أبسط حقوق الإنسان أن يحدد القانون بلغة مفهومة ليس لرجال القانون بل للفرد العادى، تحديدا كافياً الأفعال التى اقتضت الضرورة تجريمها وان يبين بوضوح تام مختلف عناصرها وأركانها بحيث يكون الفرد العادى على علم تام بما إذا كان فعله أو امتناعه مباحاً أم مجرماً وذلك حتى لا يتحول مبدأ الشرعية إلى مجرد حبر على ورق.

٤- مخالفة مبدأ شخصية العقوبة بتقريره المسئولية التضامنية لرئيس التحرير وكاتب المقام أو المؤلف.

٥- مخالفة مبدأ الأصل فى الإنسان البراءة بنقل عبء الإثبات من النيابة على الصحفى فى الجرائم التى تقع فى حق الموظفين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية وحظر على الصحفى الاستناد إلى طرق معينة فى الإثبات بل وحرمانه من الإثبات إذا لم يقدم الدليل خلال مدة معينة.

٦- الإسراف الشديد والمغالاة فى العقوبات السالبة للحرية والغرامة رغم ان الحد من التجريم يمثل الآن أصلاً من أصول السياسة الجنائية المعاصرة والأخذ بالتدابير غير الاحتجازية كبدايل لعقوبة الحبس أصبح هو السائد فى البلدان المتحضرة.

وان كانت هذه بعض السمات المشتركة للتشريعات العربية وان كانت هذه الدراسة ولا الوقت المخصص لها يتسع لتناول هذه السمات جميعاً فإننا نقصرها على تناول: محاصرة حق النقد، والمسئولية التضامنية لرئيس التحرير، ومخالفة مبدأ الأصل فى الإنسان البراءة. ويجدر بنا قبل أن ننتقل إلى استعراض هذه الجوانب ان نستعرض فى مقدمة سريعة المصدر الرئيس الذى استمدت منه هذه التشريعات فلسفتها فى التجريم.

مقدمة

المصدر الرئيسى الذى استمدت منه التشريعات العربية قيود الحظر على مضمون الرسالة الإعلامية، المطلع على كافة التشريعات العربية للصحافة خاصة فى مجال التجريم والحظر يجد أنها تكاد تكون متطابقة ومتشابهة تماماً وهو ما يدل على مصدرها التشريعى الواحد، وان كانت المنطقة العربية خالية من تجارب ديمقراطية حقيقية نظراً للحقبة الاستعمارية الطويلة التى مرت بها تلك البلدان، لذلك فكافة التجارب تعتمد على الاقتباس والتقليد سواء من النموذج الغربى أو الاشتراكي. لذلك كان لتأثير الاحتلال العثمانى والبريطانى أو الفرنسى أثر بالغ على غياب هذه التجارب إلا أنه ترك بصمة واضحة فى مجال التشريع حيث كان المستعمر يبحث عن كل ما هو فيه تضيق ومغالاة وتقييد لحريات الأفراد ليطبقه على الشعوب العربية المستعمرة وكان التشريع الفرنسى هو الجاهز للاقتباس وأبرزها هو تشريع القانون ٢٧ يوليو سنة ١٨٤٨ والذى صدر فى عهد نابليون الثالث الذى كان معروفاً بعدائه الشديد للصحافة والذى تلاه مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٥١ تم مرسوم ٧ فبراير سنة ١٨٥٢.

إلا انه على اثر وصول الجمهوريين للحكم فى أعقاب انتخابات ٢٤ أكتوبر ١٨٧٧ والذى عرف عنهم إيمانهم الشديد بحرية الصحافة صدر بالفعل القانون ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ والذى يعتبره الفرنسيون دستور الصحافة الفرنسية وكان من أبرز ما عمل عليه المشرع فى هذا القانون هو إلغاء العقوبة إلا على جرائم الرأى بحيث لم يعد معاقباً إلا على جرائم القانون العام وقد ألغى هذا القانون:

جريمة التحريض على قلب نظام الحكم أو كراهيته أو الأزدراء به، جريمة التحريض على عدم الانقياد للقوانين، جريمة عدم احترام الدستور، جريمة الطعن فى مبدأ سيادة الشعب والاقتراع العام، جريمة التحريض على طائفة من المواطنين، جريمة انتهاك حرمة الآداب العامة، جريمة التعدى على الأديان المعترف بها من قبل الدولة، جريمة الطعن فى الأسرة الملكية، جريمة كراهية أو بغض إحدى السلطات العامة، جريمة إهانة مجلس الشيوخ أو الهيئات التشريعية، جريمة الطعن فى النظام الجمهورى.

التشريع المصرى كمصدر رئيسى لكافة تشريعات الصحافة العربية

ويلاحظ من قائمة الجرائم التى تم إلغاؤها بموجب قانون ٢٨ يوليو ١٨٨١ أنها هى قائمة الجرائم الواردة فى كافة التشريعات العربية للصحافة والتى تفرض حظراً على مضمون الرسالة الإعلامية وتضع قيوداً وتضييقاً على حرية الصحافة. وان كان الاستعمار البريطانى قد نجح فى أعقاب ثورة ١٩١٩ فى مصر وتحديدأ ابتداء من عام ١٩٢٢ فى دس هذه القائمة على بنية القانون العام فى مصر فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف واستمر فى دس هذه النصوص حتى ظهرت هذه القائمة بالكامل فى قانون العقوبات المصرى رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٧ بحيث اصبح تشريعاً صالحاً للاقتباس، وامتد هذا التشريع بأثره إلى تشريعات المشرق العربى بالكامل وتشريعات المغرب العربى بحكم تأثير الاستعمار الفرنسى على هذه البلدان لفترة طويلة.. ورغم إدراك المشرع العربى لهذه الجذور الاستعمارية للتشريعات المقيدة لحرية الصحافة إلا أنه لم يسع لتتقية هذه التشريعات وإزالة كل شائبة له ومن هذا تبدو الازدواجية فى موقف المشرع العربى حيث يعتبر القيم الغربية الموروثة من الاستعمار الغربى والمعادية للحرية وكأنها تتفق مع خصوصية المنطقة العربية أما قيم الحرية والديمقراطية فيعتبرها معادية لتلك الخصوصية.

ونستطيع أن نتيبن وجه التطابق بين تشريعات الصحافة العربية وبين التشريع المصرى بمطابقة النصوص القانونية الواردة فيها بشأن المنع الوقائى قبل إصدار الصحف وقواعد التجريم والمسئولية الجنائية سنجد تطابقاً كاملاً بينها بشأن قيود الحظر على مضمون الرسالة الإعلامية ومدى مغالاة المشرع وإسرافه فى العقوبات السالبة للحرية والغرامات فى كافة التشريعات العربية.

المبحث الأول

مخالفة مبدأ شخصية العقوبة فى تشريعات الصحافة العربية

أخذت تشريعات ١٨ دولة عربية بنظام المسئولية التضامنية والمشاركة لرئيس التحرير، وفقاً لهذا النظام يعتبر كل من رئيس التحرير والمؤلف فاعلين أصليين للجريمة التى وقعت بواسطة الصحيفة وتقام الدعوى الجنائية عليهما معاً بصفتهم تلك فإذا كان رئيس التحرير هو ذاته المؤلف تقام عليه هذه الدعوى وحده بهاتين الصفتين.

وعلى سبيل المثال:

تونس: يعاقب بصفة فاعلين أصليين بالعقوبات التي تستوجبها الجنايات والجنگ المرتكبة بواسطة الصحافة حسب الترتيب التالى:

أولاً: مدير النشرىات أو الناشرىون مهما كانت مهنتهم أو تسميتهم.

ثانياً: عند عدم وجود من ذكر المؤلفين.

ثالثاً: عند عدم وجود المؤلفين مسئولى الطبع أو الصنع.

رابعاً: عند عدم وجود متولى الطبع أو الصنع، الباعة أو الموزعين أو واضعى المعلقات.

الكويت: يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا نشر فى الجريدة ما حظرته المواد الخمس السابقة (م ١/٢٨).

اليمن: يعد رئيس التحرير فاعلاً أصلياً لآى فعل مخالف لهذا القانون يرتكبه الكاتب أو واضع الرسم أو من باشر غير ذلك بأى طريقة من طرق التعبير ما لم يثبت أن النشر تم بغير علمه (م ١٠٨ ق ٢٥ لسنة ١٩٩٠)

سوريا: المسئولون كفاعلين أصليين فى العقوبات التى تفرض على المخالفات الواقعة بمقتضى هذا القانون هم المدير المسئول ورئيس التحرير والمؤلف (م ١/٤).

موريتانيا: يتعرض بصفتهم فاعلين رئيسيين للعقوبات التى تشكل زجراً للجرائم والجنگ المرتكبة عن طريق الصحافة حسب الترتيب التالى:

١- مديرو النشر أو الناشرىون أياً كانت جرفهم أو تسمياتهم وفى الحالات المنصوص عليها فى المادة الرابعة شركاء إدارة النشر.

٢- الكُتاب فى حالة عدم وجود المذكورين فى (١) أعلاه.

٣- الطابعون فى حالة عدم وجود الكُتاب.

٤- الموزعون وأصحاب الملصقات فى حالة عدم وجود الطابعيين (م ٣٣).

ويلاحظ أن المسئولية التضامنية لرئيس التحرير كانت منصوص عليها فى المادة ١٩٥ من قانون العقوبات المصرى وقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورتيتها لمخالفتها لمبدأ شخصية العقوبة وذلك بجلسة ١٩٩٧/٢/١، فى الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية. وقد استندت الحكومة فى دفاعها عن شرعية هذا النص انه لا يقرر مسئولية عن عمل الغير بل يثير المسئولية الشخصية لرئيس التحرير باعتباره مشرفاً على النشر، وأن الوقائع التى تضمنها المقال والمعتبرة سباً وقذفاً فى حق الآخرين ما كان لها أن تتصل بالغير إلا إذا أذن رئيس التحرير بنشرها، لتكتمل بنشر الجريمة التى نسبها النص المطعون فيه إلى رئيس التحرير، باعتبار أن ركنها المادى هو الامتناع عن مراقبة المقال، وأن ركنها المعنوى يكون فعلاً عمدياً عملياً أو غير عمدى.

وقالت المحكمة الدستورية العليا فى مصر على هذا الدفاع: وحيث إن ما ذهب إلىه هيئة قضايا الدولة على هذا النحو: .

مردود أولاً: بأن الجريمة العمدية تقتضى لتوافر القصد الجنائي بشأنها وهو أحد أركانها . علماً من الجاني بعناصر الجريمة التى ارتكبها فلا يقدم عليها إلا بعد تقديره بمخاطرها وعلى ضوء الشروط التى أحاطها المشرع بها . فلا تكون نتيجتها غير التى قصد إلى إحداثها، بشأن الجريمة العمدية فى ذلك، شأن الجريمة التى نسبها النص المطعون فيه لرئيس تحرير الجريدة باعتباره فاعلاً أصلياً لها . ولا يتصور بالتالى أن تتمخض هذه الجريمة عن إهمال يقوم مقام العمد، فلا يكون ركن الخطأ فيها إلا انحرافاً عن ما يعد وفقاً للقانون الجنائي سلوكاً معقولاً للشخص المعتاد بل هى جريمة عمدية ابتداء وانتهاء لا تتوافر أركانها ما لم يكن رئيس التحرير حيث أذن بنشر المقال المتضمن قذفاً وسباً، كان مدركاً أبعاده وإعيا بآثاره قاصداً لنتيجته .

ومردود ثانياً: بأن اعتبار رئيس تحرير الجريدة فاعلاً أصلياً لجريمة عمدية، ومسئولاً عن ارتكابها لا يستقيم مع افتراض القصد الجنائي بشأنها، وإلا كان ذلك تشويهاً لخصائصها .

ومردود ثالثاً: بأن ما تتواخاه كل جريدة، هو أن يكون اهتمام قرائها بموضوعاتها حياً من خلال تنوعها وعمقها وتعدد أبوابها وامتدادها على كامل صفحاتها مع كثرتها وتطرقها لكل جديد فى العلوم والفنون على تباينها، فلا تكون قوة الصحافة إلا تعبيراً عن منزلتها فى إدارة الحوار العام وتطويره، لا تنقيذ برسالتها فى ذلك بالحدود الإقليمية ولا تحول دون اتصالها بالآخرين قوة أيا كان بأسها، بل توفر صناعاتها . سواء من خلال وسائل طبعتها أو توزيعها . تطورا تكنولوجيا غير مسبوق يعزز دورها، ويقاربهها تسابق محموم يتوخى أن تقدم الجريدة فى كل إصداراتها، الأفضل والأكثر إثارة لقرائها، وأن تتيح لجمهورهم قاعدة أعرض لمعلوماتهم ومجالاً حيواً يعبرون فيه عن ذواتهم، وأن تكون آثارها فى وجدانهم وصلتهم بمجتمعهم أكيدة . بل إن الصحافة بأدائها وأخبارها وتحليلاتها إنما تقود رأياً عاماً ناضجاً وفاعلاً ببلورة إسهامها فى تكوينه وتوجيهه . ولا يتصور فى جريدة تتعد صفحاتها، وتتزاحم مقالاتها وتتعدد مقاصدها، أن يكون رئيس التحرير محيطاً بها جميعاً نافذاً إلى محتوياتها محصاً بعين ثاقبة كل جزئياتها، ولا أن يزن كل عبارة تضمنتها بافتراض سوء نية من كتبها ولا أن يقيسها وفق ضوابط قانونية قد يدق الأمر بشأنها فلا تتحد تطبيقاتها .

مردود رابعاً: بأن المسؤولية التقصيرية وفقاً لقواعد القانون المدنى . وقوامها كل عمل غير مشروع ألحق ضرراً بالغير . هى التى يجوز افتراض الخطأ فى بعض صورها . وليس كذلك المسؤولية الجنائية التى لا يجوز أن يكون الدليل عليها منتحلاً ولا ثبوتها مفترضاً .

ومردود خامساً: بأن رئيس التحرير وقد أذن بالنشر لا يكون قد أتى عملاً مكوناً لجريمة يكون به فاعلاً مع غيره، ذلك أن الشخص لا يعتبر فاعلاً للجريمة إلا من خلال أعمال بأشرها تتصل بها وتعتبر تنفيذاً لها . ولئن جاز القول بأن العلانية فى الجريمة التى تضمنها النص المطعون فيه، لا تتم إلا من خلال الأمر بنشر المقال المتضمن قذفاً وسباً فى حق الآخرين، إلا أن مسؤولية رئيس التحرير جنائياً عن تحقيق هذه النتيجة، شرطها اتجاه إرادته لإحداثها، ومدخلها علماً يقينياً بأبعاد هذا المقال . وليس كذلك النص المطعون فيه، إذ افترض مسؤوليته جنائياً بناء على صفته كرئيس تحرير يتولى

شئون الجريدة باعتباره مشرفاً عليها، فلا يكون مناطها إلا الإهمال في إدارتها، حال أن الإهمال والعمد نقيضان لا يتلاقيان بأن رئيس تحرير الجريدة يظل دون غيره مسئولاً عن ما ينشر فيها، ولو تعددت أقسامه وكان لكل منها محرر مسئول يباشر عليه سلطة فعلية.

(وقد انتهت المحكمة في قضائها بعدم دستورية نص المادة ١٩٥ عقوبات) وفي الحقيقة أن رد المحكمة الدستورية العليا في مصر على دفاع الحكومة يكشف الحكمة من إيراد وإصدار التشريعات الصحفية على بقائه هو جعل رئيس التحرير رقيباً متطوعاً بلا أجر لحاصرة الأداء والتضييق والتشدد فيما ينشر خشية التعرض للمسئولية.

المبحث الثاني

مخالفة مبدأ "الأصل في الإنسان البراءة"

الأصل أن عبء إثبات الاتهام يقع على النيابة العامة إلا إن المشرع في تشريعات الصحافة اشترط لإباحة القذف في حق ذوى الصفة العمومية أن يثبت الصحفي صحة الوقائع المقذوف بها وإن يثبت حسن نيته من ناحية أخرى وهو ما يعرف بعبء الإثبات المضاعف. وعلى سبيل المثال:-

مصر: يعد قاذفاً كل من اسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة وأوجب عقاب من اسند إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه.

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم المادة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط أن يثبت مرتكبو الجريمة كل فعل اسند إليه ولا يغنى عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذفه به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة (م ٣٠٢ ق العقوبات)، كما حظر على الصحفي الاستناد إلى طرق معينة في الإثبات حيث نصت المادة ١٩٧ عقوبات:

لا يقبل من أحد، للإفلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة أن يتخذ لنفسه مبرراً أو أن يقيم لها عذراً في الكتابات أو الرسوم أو الصور الشمسية أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات وصدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزد على ترديد إشاعات أو رمايات عن الغير.

وقيد الحق من الإثبات في أحيان أخرى، وعلى سبيل المثال:

المغرب: إذا أراد المتهم أن يكون مقبولاً لإثبات صحة الوقائع التي من أجلها وجه القذف وفق

مقتضيات الفصل ٤٩ أعلاه يجب عليه خلال ٤٨ ساعة الموالية لتوصله بالاستدعاء بالحضور أن يعلن ما يأتى إلى النائب العام لدى المحكمة أو إلى المشتكى بالمكان الذى يعنيه للمخابرة معه إذا كان المتهم قد أقيمت عليه الدعوى بطلب من النائب العام أو من المشتكى:

١- بسط الوقائع المبنية والموصوفة فى طلب الحضور التى يريد إثبات حقيقتها.

٢- نسخة من المستندات.

٣- أسماء ومنزل الشهود المراد الاعتماد عليهم فى إقامة الحجة ويتضمن فى هذا الإعلان تعيين الموطن المختار لدى المحكمة وإلا فيترتب عن ذلك سقوط الحق فى إقامة الحجة (م ٧٣ ظهير شريف رقم ١/٥٨/٢٧٨).

ويلاحظ أن تشريعات الصحافة العربية أهدرت مبدأ الأصل فى الإنسان البراءة وتقييد الإثبات رغبة منها فى إسباغ الحماية على الموظفين العموميين أو ذوي الصفة النيابية وهو الأمر الذى قد يؤدي إلى ابتعاد الصحافة عن نقد أعمالهم خشية وقوعها تحت طائلة العقاب وهو أمر يؤدي إلى إحجامها عن كشف الفساد داخل المجتمعات وحجب الرأى عن مراقبة تصرفات وسلوكيات الموظفين العموميين وتقييمها.

كما أن تقييد عقيدة المحكمة بغير الأدلة التى طرحت عليها وان تقول هى وحدها لاي سلطة غيرها حتى ولو كانت السلطة التشريعية كلمتها فيها وألا تفرض أي جهة على السلطة القضائية مفهوماً محدداً لدليل بعينه.

وأن يكون مردود الأمر دائماً الى ما تستخلصه المحكمة من وقائع الدعوى وحصلته من أوراقها. وكانت المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تقيّد حق الصحفي فى تقديم الدليل على صحة ما قذف به فى حق الموظفين العموميين خلال خمسة أيام وإلا سقط الحق فى تقديم الدليل وقد قضت المحكمة الدستورية العليا ١٩٩٣/٢/٦ فى القضية ٣٧ لسنة ١١ دستورية:

انتقاد الشخصيات العامة بمراجعة سلوكها وتقييمه، وهو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة الحريصين على متابعة جوانبه السلبية وتقرير موقفهم منها مؤدى أن إنكاره أن حرية النقد لن يزاولها أو يلتمس طرقها إلا أكثر الناس اندفاعاً أو أكثرهم عزماً وليس ادعى إلى إعاقة الحوار المفتوح من أن يفرض قانون جنائى قيوداً باهظة على الأدلة النافذة لتهمة التعريض بالسمعة فى أقوال تضمنها مطبوع. إلى حد يصل إلى إهدار الحق فى تقديمها وهو ما سلكه النص التشريعى المطعون فيه ".

المبحث الثالث

حظر نقد رئيس الدولة أو رؤساء الدول الأجنبية

أجمعت كافة تشريعات الصحافة العربية على تجريم التعرض لشخص رئيس الدولة سواء بالمساس أو الإهانة.

وعلى سبيل المثال:

مصر: يعاقب بالحبس كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها (م ١٧٩ عقوبات).

تونس: يعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من ١,٠٠٠ دينار إلى ٢,٠٠٠ دينار النيل من كرامة رئيس الجمهورية بإحدى الوسائل المبينة في الفصل ٤٢ من هذه المجلة (٤٨ / ١ مجلة الصحافة).

لبنان: إذا تعرضت إحدى المطبوعات لشخص رئيس الدولة بما يعتبر ماسا بكرامته أو نشرت ما يتضمن ذما أو قدحا أو تحقير بحقه أو بحق رئيس دولة أجنبية تحرك دعوى الحق العام بدون شكوى المتضرر يحق للنائب العام الاستئنافي في أن يصادر أعداد المطبوعة وأن يحيلها إلى القضاء المختص الذي يعود له أن يقضى بنتيجة المحاكمة بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة من ٥٠ خمسين مليون إلى ١٠٠ مائة مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز في أي حال أن تقل عقوبة الحبس عن شهر واحد والغرامة عن حدّها الأدنى (م ٢٣).

موريتانيا: تعاقب إهانة رئيس الجمهورية عن طريق إحدى الوسائل المذكورة في المادة ١٩ بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ أوقية (م ٢٢) تعاقب الإهانة المرتكبة علنيا تجاه رؤساء الدول الأجانب ووزراء خارجية الحكومات الأجنبية بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية ١٠٠,٠٠٠ أوقية إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط (م ٣١).

المغرب: يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠,٠٠٠ أو ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم كل من مس بكرامة جلالتنا الشريفة وكرامة أصحاب السمو الملكي

الأمراء والأميرات بإحدى الوسائل المنصوص عليها فى هذا الفصل (م ٢٨ ظهير شريف ١٩٥٨).
الإمارات العربية المتحدة: لا يجوز التعرض لشخص رئيس الدولة أو حكام الإمارات بالنقد (م ٧٠).
ويتضح من الاستعراض أن هناك سدودا منيعة فى بعض الدول من المساس برئيس الدولة سواء بالتعرض أو النقد والبعض قصر دائرة التجريم على الإهانة وتبدو الصعوبة أن عبارة الإهانة من حيث غموضها لا تستطيع معها أن تضع حدا فاصلا بين النقد المباح لأعمال الرئيس وبين الطعن عليه وبالتالي يصعب تحديدها تحديدا دقيقا مما يفتح الباب للتحكم والاستبداد والى إعطاء المجال لإستخدامها لبواعث سياسية وذلك شأن النصوص المتعلقة بتجريم المساس برؤساء الدول الأجنبية لأن هذا النص لا يستخدم ولا يتم أعماله لأسباب سياسية فى حالة إثارة الخلافات السياسية بين الدول بينما تتشدد الدول فى أعماله فى أحيان أخرى كما أن المجتمعات تختلف من حيث الظروف السياسية حيث تسمح بعض التشريعات الغربية بحق نقد رئيس الدولة بينما فى الدول العربية لا يجوز التعرض له بالنقد .

المبحث الرابع

حظر نقد نظام الحكم

حظرت كافة التشريعات العربية حق نقد نظام الحكم أو الحث على كراهيته أو الازدراء به واعتبرتها من الجرائم الماسة بأمن الدولة وشددت العقوبات عليها .
مثال ذلك :

قطر: لا يجوز تشر كل ما من شأنه التحريض على قلب نظام الحكم فى البلاد أو الإساءة إليه أو الأضرار بالمصالح العليا بالدولة (م ١/٤٧).

الكويت: إذا تضمن المطبوع ما يمس النظام الاجتماعى أو السياسى فى الكويت كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وغرامة لا تتجاوز مائتى دينار أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها القانون (م ٨).

مصر: يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الأفعال الآتية:

أولاً: التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته أو الازدراء به (م ١٧٤ عقوبات).

ختم البحث

الاستنتاجات

- ١- إن موقع النظام الليبرالي فى تشريعات الصحافة العربية قليل فلا توجد دولة عربية تعترف بهذا النظام بالنسبة لحرية إصدار الصحف بينما دولة عربية واحدة تعترف بالملكية الفردية وهى لبنان ولا توجد سوى دولة عربية واحدة هى المملكة الأردنية الهاشمية هى التى لم ترخص لجهة الإدارة فى ضبط أو التعتيل الإداري للجريدة.
- ٢- وفى مجال حرية العمل الصحفى لا توجد سوى خمس دول عربية هى التى تطلق العمل الصحفى بدون قيود، ولا توجد سوى خمس دول عربية فقط هى التى تحمى مصادر وأسرار التحرير وهى التى تحمى حق الحصول على المعلومات ولا توجد سوى ثلاث دول عربية همى التى تحمى الحق فى الأمان الشخصى وهى مصر، واليمن، والجزائر، ولا توجد سوى دولتين فقط هما اللتان تنصان على ضمانات حظر الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر وهى لبنان، ومصر، ولا توجد سوى ٤ دول عربية هى التى تعترف بشرط الضمير بالنسبة للصحفى وهى المغرب، والجزائر، ومصر، وتونس. وبالنسبة للمطابع فهناك ٣ دول عربية فقط هى التى اشترطت الإخطار السابق.
- ٣- ان الطابع الغالب على هذه التشريعات الأخذ با لنظام السلطوى.
- ٤- ان كافة التشريعات العربية فرضت قيوداً قانونية فيها تضيق شديد على مضمون الرسالة الإعلامية مما انعكس بدوره على حرية الرأي والتعبير سواء فى قوانين المطبوعات والنشر أو قوانين العقوبات أو فى أي قوانين أخرى.
- ٥- إن كافة التشريعات توسعت فى التجريم وفيما يعتبر من التعبير عن الآراء غير مشروع والإفراط فى استخدام المصطلحات المرنة المتمية.
- ٦- إنها غالت مغالاة شديدة فى العقوبات السالبة للحرية وعقوبة الغرامة.
- ٧- إن الاستنتاج الهام ان تشريعات الصحافة العربية تعطى انعكاساً واضحاً عن الأوضاع السياسية والاجتماعية و الثقافية والاقتصادية السائدة فى الوطن العربى.

قائمة بتشريعات الصحافة والمطبوعات العربية

المغرب: ظهير شريف رقم ١/٥٨/٢٧٨ الصادر فى ٢ جمادى الأول ١٣٧٨ الموافق ١٥ نوفمبر لسنة ١٩٥٨ بشأن قانون الصحافة للمغرب والذي وقع تغييره وتتميمه بمقتضى الظهير الشريف رقم ١-٦٣-٢٧ والظهير المعتبر بمثابة قانون رقم ١/٧٣/٢٨٥، ظهير شريف رقم ٢٤٥-٥٩-١ بشأن تدابير تكميلية للظهير الشريف رقم ١/٥٨/٢٧٨، ظهير شريف رقم ١-٩٥-٩ بتنفيذ القانون رقم ٢١-٩٤ المتعلق بالنظام الأساسى للصحفيين المهنيين.

١- مصر: القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم سلطة الصحافة، قرار المجلس الأعلى للصحافة رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن ميثاق الشرف الصحفى، قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة، قانون المطبوعات ٢٠ لسنة ١٩٣٦، قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧ الكتاب الثانى الباب الرابع عشر.

٢- لبنان: قانون ١ لمطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ أيلول سنة ١٩٦٢ المعدل بالمرسوم الإشتراعى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٧ وبالقانون رقم ٨٩ / ٩١ بالقانون رقم ٣٣٠ / ٩٤.

٣- السودان: قانون الصحافة ١٩٩٩.

٤- الأردن: قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ قانون المطبوعات والنشر المعدل ١٩٩٩.

٥- اليمن: القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات، القرار الجمهورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات، قرار وزير الإعلام رقم ٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن اللائحة المالية لقانون الصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠.

٦- تونس: قانون عدد ٣٢ لسنة ١٩٩٥ المؤرخ فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٥ بإصدار مجلة الصحافة والمنقح بالقانون الأساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣.

٧- الكويت: قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر المعدل بالقوانين أرقام ٢٩ لسنة ١٩٦٥، ٩ لسنة ١٩٧٢، ٥٩ لسنة ١٩٧٦، ٦٩ لسنة ١٩٧٦، ٥٧ لسنة ١٩٨٦، ٧٣ لسنة ١٩٨٦.

٨- الإمارات العربية المتحدة: قانون اتحادى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن المطبوعات والنشر.

٩- البحرين: مرسوم القانون ١٤ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المطبوعات والنشر.

١٠- قطر: قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٧٩.

١١- سلطنة عمان: مرسوم سلطانى رقم ٨٤/٤٩ بإصدار قانون المطبوعات.

١٢- المملكة العربية السعودية: نظام المطابع والمطبوعات.

١٣- العراق: قانون المطبوعات ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨.

١٤- سوريا: مرسوم تشريعى ١٩٤٩ بقانون المطبوعات العام.

١٥- ليبيا: قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن المطبوعات.

١٦- الجزائر: نصوص تأسيسه القانون رقم ٩٠-٧ مؤرخ ٨ رمضان عام ١٤١٠ هـ الموافق ٣ أبريل

سنة ١٩٩٠ المتعلق بالإعلام.

١٧- السلطة الفلسطينية: قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥.

١٨- موريتانيا: أمر قانونى بتاريخ ٢٥ يوليو لسنة ١٩٩١ يتعلق بحرية الصحافة.

الوثائق

مصر

قانون الصحافة

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم الصحافة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

الباب الأول حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين

فصل تمهيدي

مادة ١:

الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة في خدمة المجتمع تعبيراً عن مختلف اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء، وذلك كله في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون.

مادة ٢:

يقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء.

الفصل الأول حرية الصحافة

مادة ٣:

تؤدي الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقاؤه بالمعرفة المستتيرة وبالإسهام في الاهتمام إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين.

مادة ٤:

فرض الرقابة على الصحف محظور.

ومع ذلك يجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (١) في ٣٠ - ٦ - ١٩٩٦

يحظر مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإداري.

الفصل الثانى حقوق الصحفيين

الصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم فى أداء عملهم لغير القانون.

لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفى أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله فى حدود القانون. وتنشأ بقرار من الجهة المختصة إدارة أو مكتب للاتصال الصحفى فى كل وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة لتسهيل الحصول على ما ذكر بالفقرة السابقة.

يحظر فرض أى قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف فى الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن فى الإعلام والمعرفة، وذلك دون إخلال بمقتضيات الأمن القومى والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.

مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين للصحفى تلقى الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار، وذلك ما لم تكن هذه المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقا للقانون.

للصحفى فى سبيل تأدية عمله الصحفى الحق فى حضور المؤتمرات وكذلك الجلسات والاجتماعات العامة.

كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بسبب عمله يعاقب بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمومى أو التعدى عليه فى المواد (١٣٣)، (١٣٦)، (١/١٣٧) من قانون العقوبات بحسب الأحوال.

إذا طرأ تغيير جذرى على سياسة الصحيفة التى يعمل بها الصحفى أو تغيرت الظروف التى تعاقد فى ظلها جاز للصحفى أن يفسخ تعاقد مع المؤسسة بإرادته المنفردة بشرط أن يخطر الصحيفة بعزمه على فسخ العقد قبل امتناعه عن عمله بثلاثة أشهر على الأقل. وذلك دون الإخلال بحق الصحفى فى التعويض.

مادة ١٤ :

تخضع العلاقة بين الصحفي والصحيفة لعقد العمل الصحفي الذي يحدد مدة التعاقد ونوع عمل الصحفي ومكانه والمرتب وملحقاته والمزايا التكميلية بما لا يتعارض مع القواعد الآمرة فى قانون عقد العمل الفردى أو مع عقد العمل الصحفي الجماعى فى حالة وجوده.

مادة ١٥ :

لمجلس نقابة الصحفيين عقد اتفاقات عمل جماعية مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية تتضمن شروطا أفضل للصحفي.
وتكون نقابة الصحفيين طرفا فى العقود التى تبرم وفقا لأحكام المادة السابقة، والفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة ١٦ :

تلتزم كافة المؤسسات الصحفية وإدارات الصحف بالوفاء بجميع الحقوق المقررة للصحفي فى القوانين وعقد العمل الصحفي المبرم معها.

مادة ١٧ :

لا يجوز فصل الصحفي من عمله إلا بعد إخطار نقابة الصحفيين بمبررات الفصل فإذا استنفدت النقابة مرحلة التوفيق بين الصحيفة والصحفي دون نجاح تطبيق الأحكام الواردة فى قانون العمل فى شأن فصل العامل.

الفصل الثالث واجبات الصحفيين

مادة ١٨ :

يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التى يتضمنها الدستور وبأحكام القانون مستمسكا فى كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم.

مادة ١٩ :

يلتزم الصحفي التزاما كاملا بميثاق الشرف الصحفي. ويؤاخذ الصحفي تأديبيا إذا أخل بواجباته المبينة فى هذا القانون أو فى الميثاق.

مادة ٢٠ :

يلتزم الصحفي بالامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو التى تتطوى على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن فى إيمان الآخرين أو ترويج التحيز أو الاحتقار لأى طوائف المجتمع.

مادة ٢١:

لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين، كما لا يجوز له أن يتناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان تناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفا المصلحة العامة.

مادة ٢٢:

يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٢٣:

يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة مما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة وتلتزم الصحيفة بنشر قرارات النيابة العامة ومنطوق ال أحكام التي تصدر في القضايا التي تناولتها الصحيفة بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التي تقام عليها وذلك كله إذا صدر القرار بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو صدر الحكم بالبراءة.

مادة ٢٤:

يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من تصريحات في الصحف في غضون الثلاثة الأيام التالية لاستلامه التصحيح أو في أول عدد يظهر من الصحيفة بجميع طبعاتها أيهما يقع أولا وبما يتفق مع مواعيد طبع الصحيفة ويجب أن يكون النشر في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال أو المادة الصحفية المطلوب تصحيحها.

ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز مثلى مساحة المقال أو الخبر المنشور فإن جاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبة طالب التصحيح بمقابل نشر القدر الزائد مسحوبا بسعر تعريفه الإعلان المقررة ويكون للصحيفة الامتناع عن نشر التصحيح حتى تستوفى هذا المقابل.

مادة ٢٥:

على طالب التصحيح أن يرسل الطلب إلى الصحيفة المعنية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو ما يقوم مقامه إلى رئيس التحرير مرفقا به ما قد يكون متوفرا لديه من مستندات.

مادة ٢٦:

يجوز للصحيفة أن تمنع عن نشر التصحيح في الحالتين الآتيتين:

١- إذا وصل طلب التصحيح إلى الصحيفة بعد مضي ثلاثين يوما على النشر.

٢- إذا سبق للصحيفة أن صححت من تلقاء نفسها ما يطلب تصحيحه.

وفي جميع الأحوال يجب الامتناع عن نشر التصحيح إذا انطوى على جريمة أو على ما يخالف النظام العام والآداب.

مادة ٢٧:

إذا لم يتم التصحيح فى المدة المنصوص عليها فى المادة (٢٤) من هذا القانون جاز لذى الشأن أن يخطر المجلس الأعلى للصحافة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه فى شأن نشر التصحيح.

مادة ٢٨:

إذا لم يتم التصحيح فى المدة المحددة فى المادة (٢٤) من هذا القانون يعاقب الممتنع عن نشره بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وللمحكمة عند الحكم بالعقوبة أو بالتعويض المدنى أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة أو التعويض المدنى فى صحيفة يومية واحدة على نفقة الصحيفة فضلا عن نشره بالصحيفة التى نشر بها المقال أو الخبر موضوع الدعوى خلال مدة تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضوريا أو من تاريخ إعلانه إذا كان غائبا. ولا يتم هذا النشر إلا إذا أصبح الحكم نهائيا.

مادة ٢٩:

تتقاضى الدعوى الجنائية بالنسبة لرئيس التحرير أو المحرر المسئول عن جريمة الامتناع عن النشر إذا قامت الصحيفة بنشر التصحيح قبل تحريك الدعوى الجنائية ضدتهما.

مادة ٣٠:

يحظر على الصحيفة أو الصحفى قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعتبر أية زيادة فى أجر الإعلانات التى تنشرها هذه الجهات عن الأجور المقررة للإعلان بالصحيفة إعانة غير مباشرة.

ويعاقب كل من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه وتحكم المحكمة بإلزام المخالف بأداء مبلغ يعادل مثلئ التبرع أو الميزة أو الإعانة التى حصل عليها، على أن يؤول هذا المبلغ إلى صندوق معاشات نقابة الصحفيين. كما يحظر على الصحيفة تلقى أى إعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا وفقا للقواعد العامة التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة.

مادة ٣١:

يحظر على الصحف نشر أى إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وأسس ومبادئه أو آدابه العامة أو مع رسالة الصحافة وأهدافها. ويجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والإعلانية.

مادة ٣٢:

لا يجوز للصحفى أن يعمل فى جلب الإعلانات أو أن يحصل على أى مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن نشر الإعلانات بأية صفة ولا يجوز أن يوقع باسمه مادة إعلانية.

مادة ٣٣:

تلتزم جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية. ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية للتحقيق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية. وعلى الصحف والمؤسسات أن توافى الجهاز بحساباتها الختامية خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء سنتها المالية كما يكون عليها أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة وعلى الجهاز المذكور إعداد تقارير بنتيجة فحصه وعليه أن يحيل المخالفات إلى النيابة العامة مع إخطار المجلس الأعلى للصحافة فى جميع الأحوال.

الفصل الرابع تأديب الصحفى

مادة ٣٤:

تختص نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها. وتطبق فى هذا الشأن الأحكام الواردة فى قانون نقابة الصحفيين فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الفصل.

مادة ٣٥:

يحيل نقيب الصحفيين بعد العرض على مجلس النقابة الصحفى الذى تتسبب إليه مخالفة تأديبية إلى لجنة التحقيق على أن تنتهى من إجراء التحقيق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإحالة إليها، فإذا رأت اللجنة أن التحقيق يستغرق مدة أطوال استأذنت مجلس النقابة فى ذلك .

مادة ٣٦:

تشكل لجنة التحقيق المنصوص عليها فى المادة السابقة على النحو التالى:

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | (أ) وكيل النقابة |
| عضوا | (ب) مستشار من مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة |
| عضوا | (ج) سكرتير النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية بحسب الأحوال |

مادة ٣٧:

تشكل هيئة التأديب الابتدائية المنصوص عليها فى المادة (٨١) من قانون نقابة الصحفيين، على النحو التالى :

(أ) ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس نقابة الصحفيين من بين أعضائه فى أول كل دورة نقابية. وتكون رئاسة اللجنة لأقدمهم قيماً بجدول النقابة ما لم يكن أحدهم عضواً فى هيئة مكتب مجلسها فتكون له الرئاسة.

ب) عضو من المجلس الأعلى للصحافة يختاره المجلس من بين أعضائه الصحفيين.

ج) مستشار من مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة.

وتحال الدعوى إلى هذه الهيئة من لجنة التحقيق المشار إليها في المادة السابقة.

ويتولى رئيس لجنة التحقيق، وتوجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية.

مادة ٣٨:

يجوز للصحفى الطعن فى قرار هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة التأديب الاستئنافية المنصوص

عليها فى المادة (٢٨) من قانون النقابة.

مادة ٣٩:

مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية لذوى الشأن التقدم بالشكوى ضد

الصحفى إلى المجلس الأعلى للصحافة.

ويتولى المجلس بحث الشكوى وإبلاغ النتيجة إلى نقابة الصحفيين فى حالة توافر الدلائل الكافية

على صحة ما جاء بالشكوى.

الفصل الخامس

المسئولية الجنائية فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف

مادة ٤٠:

إذا حركت الدعوى الجنائية أمام محكمة الجنح بسبب الجرائم التى تقع بواسطة الصحف جاز للمتهم أن ينيب عنه وكيلًا لمتابعتها ما لم تأمر المحكمة بحضوره شخصياً.

مادة ٤١:

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة (٧٩١) من قانون العقوبات.

مادة ٤٢:

لا يجوز أن يتخذ من الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التى يحوزها الصحفى دليل اتهام ضده فى أى تحقيق جنائى ما لم تكن فى ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا لجريمة.

ومع مراعاة أحكام المواد (٥٥) و(٩٧) و(١٩٩) من قانون الإجراءات الجنائية يجب رد ما تم ضبطه من الأشياء التى ذكرت فى الفقرة السابقة إلى من ضبطت لديه فور انتهاء الغرض الذى ضبطت من أجله.

مادة ٤٣:

لا يجوز القبض على الصحفى بسبب جريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، كما لا يجوز التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء

النيابة العامة.

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحف بوقت كاف.

وللنقيب أن يحضر التحقيق هو أو من ينوبه من أعضاء المجلس، والمجلس النقابة أن يطلب صوراً من التحقيق بغير رسوم .

مادة ٤٤ :

لا يعاقب على الطعن بطريق النشر في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا كان النشر بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، ويشترط أن يثبت كل فعل أسنده إليهم.

الباب الثاني إصدار الصحف وملكيته

الفصل الأول إصدار الصحف

مادة ٤٥ :

حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفول طبقاً للقانون .

مادة ٤٦ :

يجب على كل من يريد إصدار صحيفة جديدة أن يقدم إخطاراً كتابياً إلى المجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة، يشمل على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة، واسم الصحيفة ودوريتها، واللغة التي تنشرها، ونوع نشاطها والهيكل التحريري والإداري لها، وبيان ميزانيتها ومصادر تمويلها، وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التي تطبع بها .

مادة ٤٧ :

يصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره في شأن الإخطار المقدم إليه لإصدار الصحيفة خلال مدة لا تتجاوز أربعين يوماً من تاريخ تقديمه إليه مستوفياً جميع البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة. ويجب أن يصدر قرار المجلس برفض الترخيص بإصدار الصحيفة مسبباً ويعتبر انقضاء مدة الأربعين يوماً المشار إليها دون إصدار قرار من المجلس بمثابة عدم اعتراض على الإصدار. وفي حالة صدور قرار برفض إصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن أن يطعنوا فيه أمام محكمة القضاء الإداري، وذلك بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار

بالرفض .

مادة ٤٨ :

إذا لم تصدر الصحيفة خلال الشهور الثلاثة التالية للترخيص أو إذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر، اعتبر الترخيص كأن لم يكن، ويعد صدور الصحيفة غير منتظم إذا تحقق بغير عذر مقبول عدم إصدار نصف العدد المفروض صدوره أصلاً خلال مدة الأشهر الستة، أو أن تكون مدة الاحتجاب خلال هذه المدة أطول من مدة توالى الصدور .
ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة بقرار من المجلس الأعلى للصحافة، ويعلن القرار إلى صاحب الشأن.

مادة ٤٩ :

تعتبر الموافقة على إصدار صحيفة امتيازاً خاصاً لا يجوز التصرف فيه بأى نوع من أنواع التصرف.

وكل تصرف يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة يعتبر باطلاً.
ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه، فضلاً عن الحكم بإلغاء ترخيص الصحيفة .

مادة ٥٠ :

يحظر إصدار الصحف أو الاشتراك فى إصدارها أو بأية صورة من الصور على ممنوعين قانوناً من مزاوله الحقوق السياسية .

مادة ٥١ :

فى حالة التغيير الذى يطرأ على البيانات التى تضمنها الإخطار بعد صدور الترخيص يجب إعلان المجلس الأعلى للصحافة كتابة بهذا التغيير قبل حدوثه بخمسة عشر يوماً على الأقل إلا إذا كان هذا التغيير قد طرأ على وجه غير متوقع، وفى هذه الحالة يجب إعلانه فى موعد غايته ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

ويعاقب الممثل القانونى للصحيفة عند مخالفة هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثانى ملكية الصحف

مادة ٥٢ :

ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقاً للقانون .
ويشترط فى الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية .

والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعها فى الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة فى أحد البنوك المصرية، ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من بعض الشروط سالفه البيان.

ولايجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية فى رأس مال الشركة على ١٠٪ من رأس مالها ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر. ويجوز إنشاء شركات توصية بالأسهم لإصدار مجلات شهرية أو صحف إقليمية، ويسرى على هذه الشركات الشروط السابقة.

مادة ٥٣:

بعد المجلس الأعلى للصحافة نموذجا لعقد تأسيس الصحيفة التى تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية أو توصية بالأسهم ونظامها الأساسي . ويحدد عقد التأسيس أغراض الصحيفة وأسماء مجلس الإدارة المؤقت من بين المساهمين . وتكون مدة هذا المجلس ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استكمال إجراءات التأسيس، يتم خلالها انتخاب مجلس الإدارة وفقا للنظام الذى يحدده عقد التأسيس .

مادة ٥٤:

يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على ما ينشر بها، وعدد من المحررين المسئولين، يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها . ويشترط فى رئيس التحرير والمحررين السابقين على الصحف والمجلات المتخصصة التى تصدرها الجهات العلمية وكذلك الصحف والمجلات التى تصدرها الهيئات التى يصدر بتحديداتها قرار من المجلس الأعلى للصحافة.

ويحكم فى حالة مخالفة ذلك بتعطيل الصحيفة مدة لا تجاوز ستة أشهر بناء على طلب المجلس الأعلى للصحافة وإذا لم يتم إزالة أسباب المخالفة خلال هذه المدة يعتبر الترخيص لاغيا.

الباب الثالث الصحف القومية

الفصل الأول الملكية

مادة ٥٥:

يقصد بالصحف القومية فى تطبيق أحكام هذا القانون، الصحف التى تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء وشركات التوزيع التى تملكها الدولة ملكية خاصة، ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى.

وتكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب، وتعتبر منبرا للحوار الوطنى الحر بين كل الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة فى المجتمع

مادة ٥٦:

ينظم العلاقة بين المؤسسات القومية الصحفية وجميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال أحكام عقد العمل الفردى المنصوص عليها فى قانون العمل .

ويجوز انتقال الصحف من مؤسسة صحفية قومية الى أخرى بموافقته وموافقة المؤسسين معا، دون انتقاص أى حق مادى أو أدبى مقرر له سواء أكان هذا الحق أصليا أم إضافيا .
ويسرى ذلك على سائر العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية .

مادة ٥٧:

يخصص نصف صافى الأرباح فى المؤسسة الصحفية القومية للعاملين بها والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتحديات وغيرها من المشروعات .

ويصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والقواعد المنظمة لإدارتها وإعداد موازنتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح.

ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات المؤسسة الصحفية القومية للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية، وعلى المؤسسة أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة.

وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير بنتيجة فحصه وإخطار الجمعية العمومية بهذه التقارير وكذا إخطار المجلس الأعلى للصحافة ومجلس الشورى لمناقشتها بالمجلس.

مادة ٥٨:

تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها ويمثلها رئيس مجلس الإدارة.

مادة ٥٩:

يجوز للمؤسسة الصحفية القومية، بموافقة المجلس الأعلى للصحافة، تأسيس شركات مباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع، ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات ويجوز للمؤسسة الصحفية القومية فى مجال نشاطها مزاولة التصدير والاستيراد وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة.

ويسرى على هذه الشركات ما يسرى على المؤسسة الأم من حيث الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ونشر الميزانية والحساب الختامى.

مادة ٦٠:

تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية والشركات التى تنشئها أو الأنشطة التى تزاولها وفقا للمادة السابقة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع.

مادة ٦١:

تكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين فى المؤسسات الصحفية القومية، من صحفيين وإداريين وعمال، ستين عاما.

ومع ذلك يجوز مد السن سنة فسنة حتى الخامسة والستين وذلك بقرار من مجلس الشورى بالنسبة إلى رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير، وقرار من المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة إلى غيرهم.

الفصل الثانى الجمعية العمومية

مادة ٦٢:

تشكل الجمعية للمؤسسة الصحفية برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من:
١- خمسة عشر عضوا يمثلون الصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسة الصحفية، يتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر، ويشترط فى العضو أن تكون له خبرة فى أعمال الصحافة مدة خمس سنوات على الأقل.

تنتخب كل فئة من بينها خمسة أعضاء.

٢- عشرين عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام، على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية. وتجرى الانتخابات كما يتم الاختيار كل أربع سنوات. ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات.

مادة ٦٣:

تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية بما يلى:

- ١- إقرار الموازنة التقديرية والحساب الختامى.
 - ٢- تعيين واعتماد مراقبى الحسابات .
 - ٣- إقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر فى المشروعات الجديدة أو تصفية مشروعات قائمة، ويتم ذلك من خلال التقرير السنوى الذى يقدمه مجلس الإدارة.
 - ٤- إقرار اللوائح الخاصة بالأجور أو غيرها التى يضعها مجلس الإدارة بشرط الالتزام بقواعد الحد الأدنى للأجور التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة.
 - ٥- مناقشة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.
 - ٦- النظر فيما يعرضه عليه مجلس الإدارة من أمور.
 - ٧- رفع الاقتراح بحل مجلس الإدارة فى حالة إخلاله بواجباته إلى المجلس الأعلى للصحافة.
- وتتظم اللائحة التنفيذية إجراءات الدعوة لعقد الجمعية العمومية وتحديد جدول أعمالها وشروط صحة انعقادها وإصدار القرارات.

الفصل الثالث مجالس الإدارة والتحرير

مادة ٦٤:

يشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من ثلاثة عشر عضواً على الوجه الآتى:

- ١- رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى.
- ٢- ستة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر على أن يكون اثنان عن الصحفيين واثنان عن العمال وتنتخب كل فئة ممثليها.
- ٣- ستة أعضاء يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة أعضاء على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية.

وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد .
ويشترط لصحة انعقاد مجلس الإدارة حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذى من بينه الرئيس .
ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة فى أكثر من مؤسسة صحفية .

مادة ٦٥:

يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس التحرير من خمسة أعضاء على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذى يختاره مجلس الشورى ويختار مجلس الإدارة الأعضاء الأربعة الباقين ويكون من بينهم من يلى رئيس التحرير فى مسئولية العمل الصحفى .
وتكون مدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

يضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحرير ويتابع تنفيذها، وذلك فى إطار السياسة العامة التى يضعها مجلس الإدارة للمؤسسة، ويكون تنفيذ تلك السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه.

الباب الرابع المجلس الأعلى للصحافة

الفصل الأول تشكيل المجلس الأعلى للصحافة

المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة قائمة بذاتها يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وبما يؤكد فعاليتها فى ضمان حق المواطنين فى المعرفة من خلال الأخبار الصحيحة والآراء والتعليقات الموضوعية.

ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقته بسلطات الدولة وبنقابة الصحفيين على النحو المبين فى هذا القانون.

يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو التالى:

- ١- رئيس مجلس الشورى، وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة.
- ٢- رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية .
- ٣- رؤساء تحرير الصحف القومية، على أن تمثل كل مؤسسة فى حالة تعددهم بواحد من بينهم يختاره مجلس إدارة المؤسسة.
- ٤- رؤساء تحرير الصحف الحزبية التى تصدر وفقا لقانون الأحزاب، فإن تعددت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس التحرير الذى يمثلها.
- ٥- نقيب الصحفيين وأربعة من نقيب الصحفيين السابقين يختارهم مجلس الشورى.
- ٦- رئيس النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والنشر، وأربعة من الرؤساء السابقين للنقابة أو أعضاء النقابة يختارهم مجلس الشورى.
- ٧- اثنان من أساتذة الصحافة بالجامعات المصرية يختارهم مجلس الشورى.
- ٨- اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهم مجلس الشورى.

٩- عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة والمثلة لشتى اتجاهات الرأي العام يختارهم مجلس الشورى على ألا يزيد عددهم على الأعضاء المذكورين فى الفقرات السابقة. وتكون مدة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد.

مادة ٦٩:

يشكل المجلس الأعلى للصحافة هيئة مكتبه من الرئيس والوكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد. ويختار المجلس الأعلى هيئة مكتبه بالانتخاب السرى، وذلك فيما عدا رئيسه.

الفصل الثانى اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة

مادة ٧٠:

فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون يتولى المجلس الأعلى للصحافة الاختصاصات الآتية:

- ١- إبداء رأى فى كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.
- ٢- اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتمييزها وتطويرها بما يساير التطورات الراهنة فى صناعة الصحافة فى العالم من خلال تشجيع البحث والتطوير فى مجالات هذه الصناعة وفى أوضاع المؤسسات الصحفية المصرية فى كل نواحى العمل الصحفى بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة والهيئات الفنية المحلية العالمية ومن خلال إنشاء مركز للبحوث ومركز للمعلومات.
- ٣- التوثيق التاريخى لتطور صناعة الصحافة فى مصر.
- ٤- التعاون مع المجالس والهيئات المماثلة فى العالم وتبادل الخبرات والتجارب فى الأمور التى تدخل فى اختصاص المجلس.
- ٥- التنسيق بين المؤسسات الصحفية فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية وفى مجالات التدريب والتأهيل.
- ٦- المتابعة الفعالة للأداء الاقتصادى للمؤسسات الصحفية القومية من خلال دراسة ومناقشة تقارير الإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات واتخاذ كل ما من شأنه ضمان حسن الأداء.
- ٧- العمل على توفير مستلزمات إصدار الصحف وتذليل جميع العقبات التى تواجه دور الصحف.
- ٨- تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد أسعار ومساحات الإعلانات للحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال بما لا يخل بحق القارئ فى المساحة التحريرية وفقا للعرف الدولى.

- ٩- حماية العمل الصحفى وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم واجباتهم، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون.
- ١٠- إصدار ميثاق الشرف الصحفى الذى تعده نقابة الصحفيين.
- ١١- متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفى، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير.
- ١٢- ضمان احترام الصحف والصحفيين لحق الرد وحق التصحيح.
- ١٣- النظر فى شكاوى الأفراد ضد الصحف أو الصحفيين فيما يتعلق بالتزام الصحافة بآداب المهنة وسلوكياتها أو فيما ينشر ماسا بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة.
- ١٤- ضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية.
- ١٥- تحديد نسبة مئوية سنويا من حصيلة الإعلانات بنقابة الصحفيين والنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام.
- ١٦- تلقى قرارات لجنة القيد بالنقابة ونتائج انتخابات أعضاء مجلس النقابة والنقيب وقرارات الجمعية العمومية للنقابة.
- ١٧- الإذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة أو إحدى وسائل الإعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج، أو مباشرة أى نشاط فيها سواء أكان هذا العمل بصفة مستمرة أم متقطعة، وذلك بعد حصوله على موافقة الجهة التى يعمل بها.
- ١٨- للمجلس فى سبيل تحقيق الاختصاصات المذكورة فى هذه المادة أن ينشئ صندوقا لدعم الصحف ويصدر اللائحة المنظمة لأحكامه.

الفصل الثالث

نظام عمل المجلس

مادة ٧١:

يضع المجلس الأعلى للصحافة اللوائح التى تبين نظام العمل فيه وتحدد لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها وكيفية سير العمل فيها.

مادة ٧٢:

رئيس المجلس هو الذى يمثل لدى الجهات القضائية والإدارية وغيرها من الجهات وفى مواجهة الغير، ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس، وهو الذى يرأس اجتماعات هيئة المكتب. ولرئيس المجلس أن يفوض أحد الوكيلين أو كليهما فى بعض اختصاصاته وله أن ينيب أحد الوكيلين لرئاسة بعض جلسات المجلس.

وإذا غاب الرئيس أو قام مانع لديه تولى أحد الوكيلين بالتناوب رئاسة المجلس.

ويقوم الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس وإعداد جدول أعماله بالاتفاق مع رئيس المجلس.

مادة ٧٣:

يجتمع المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهرين على الأقل ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه أو ثلث أعضائه على الأقل.

كما يجتمع المجلس أيضا في الموعد الذي يحدده رئيسه بناء على طلب أمانة المجلس للنظر فيما يقدم إليها من إخطارات بإصدار الصحف، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها.

مادة ٧٤:

لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة لاجتماع غير عادى وفى هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية.

مادة ٧٥:

للمجلس الأعلى للصحافة حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية التى تمكنه من ممارسة اختصاصاته، وذلك فى حدود القانون.

مادة ٧٦:

المجلس الأعلى للصحافة مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا فى موازنة الدولة. وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية إعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبحثها وإقرارها، وطريقة إعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراجعاتها، وكيفية إعداد الحساب الختامى السنوى واعتماده، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية.

مادة ٧٧:

يرفع المجلس بناء على اقتراح هيئة مكتبه اللوائح الخاصة بأعضاء المجلس وتنظيم شئون العاملين بالأمانة العامة.

مادة ٧٨: يرفع المجلس الأعلى للصحافة تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية تتضمن أوضاع الصحافة وما تناولته من قضايا وأى مساس بحريتها وأوضاع المؤسسات الصحفية المالية والاقتصادية.

مادة ٧٩: يصدر المجلس الأعلى للصحافة اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة الحالية بالقدر الذى يتفق مع احكام هذا القانون.

الباب الخامس أحكام انتقالية

مادة ٨٠:

الصحف التى ظلت باقية لأصحابها بالتطبيق لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تستمر فى مباشرة نشاطها حتى وفاة أصحابها ويجوز لها خلال ذلك توفير أوضاعها وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٨١- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره، ويلغى القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. ييصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها. صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق ٣٠ يونيه سنة ١٩٩٦ م).

حسنى مبارك

المجلس الأعلى للصحافة (١)

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٨

إعمالا للفقرة العاشرة من المادة رقم (٧٠) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة والى تنص على أن من اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة إصدار ميثاق الشرف الصحفى الذى تعده نقابة الصحفيين؛

وافق المجلس الأعلى للصحافة بجلسته المنعقدة فى ٢٦/٣/١٩٩٨ على إصدار ميثاق الشرف الصحفى المرفق- الذى أعدته نقابة الصحفيين.

تحريرا فى ٢٦/٣/١٩٩٨

رئيس المجلس

دكتور / مصطفى كمال حلمى

ميثاق الشرف الصحفي

الذى وافق المجلس الأعلى للصحافة على إصداره

بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٦

نحن الصحفيين المصريين أسرة مهنية واحدة، تستمد كرامتها من ارتباطها بضمير الشعب، وتكتسب شرفها من ولائها للحقيقة، وتمسكها بالقيم الوطنية والأخلاقية للمجتمع المصرى. وتأكيداً لدور الصحافة المصرية الرائد على امتداد تاريخنا الحديث، فى الدفاع عن حرية الوطن واستقلاله وسيادته، والذود عن حقوقه ومصالحه وأهدافه العليا، والإسهام فى حماية مكتسبات الشعب وحرياته العامة، وفى مقدمتها حرية الصحافة والرأى والتعبير والنشر. وإيماناً منا، بأن تعزيز هذه الحريات وصيانتها، ضمانة لاغنى عنها لدفع المسار الديمقراطى، الذى يتأكد به سلامة البناء الوطنى، وتحقيق من خلاله كافة أشكال التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى بلادنا.

واتساقاً مع مبادئ الدستور ونصوصه التى كلفت للصحافة والصحفيين أداء رسالتهم بحرية وفى استقلال، تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع. وارتباطاً بالأهداف والحقوق والالتزامات السامية، لرسالة الصحافة، التى تضمنتها المواثيق الدولية وعلى وجه الخصوص المادة (١٩) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

واعترافاً بحق القارئ، فى صحافة موضوعية، تعكس بأمانة وصدق نبض الواقع وحركة الأحداث، وتعدد الآراء، وتصور حق كل مواطن فى التعقيب على ما ينشره الصحفى وعدم استغلاله فى التشهير أو الابتزاز أو الافتراء أو الإساءة الشخصية.

وإدراكاً منا، لواجبات الزمالة، وما تحتويه من علاقات مهنية نزيهة، تحفظ لكل صاحب حق حقه دون ضغط أو إكراه أو تمييز أو تجريح بين أفراد الأسرة الواحدة ورؤساء كانوا أم رؤوسين. نعلن التزامنا بهذا الميثاق، ونتعهد باحترامه وتطبيقه نصاً وروحاً، فى كل ما يتصل بعلاقتنا بالآخرين وفيما بيننا.

أولاً - مبادئ عامة

- ١- حرية الصحافة من حرية الوطن، والتزام الصحفيين بالدفاع عن حرية الصحافة، واستقلالها عن كل مصادر الوصاية والرقابة والتوجيه والاحتواء واجب وطنى ومهنى مقدس.
- ٢- الحرية أساس المسؤولية، والصحافة الحرة هى الجديرة وحدها، بحمل مسئولية الكلمة، وعبء توجيه الرأى العام على أسس حقيقية.
- ٣- حق المواطنين فى المعرفة هو جوهر العمل الصحفى وغايته، وهو ما يستوجب ضمان التدفق الحر للمعلومات، وتمكين الصحفيين من الحصول عليها من مصادرها، وإسقاط أى قيود تحول دون

نشرها والتعليق عليها.

٤- الصحافة رسالة حوار ومشاركة، وعلى الصحفيين واجب المحافظة على أصول الحوار وآدابه، ومراعاة حق القارئ فى التعقيب والرد والتصحيح، وحق عامة المواطنين فى حرمة حياتهم وكرامتهم الإنسانية.

٥- للصحافة مسئولية خاصة تجاه صيانة الآداب العامة وحقوق الإنسان والمرأة، والأسرة والطفولة والأقليات، والملكية الفكرية للغير.

٦- شرف المهنة وآدابها وأسرارها، أمانة فى عنق الصحفيين، وعليهم التقيد بواجبات الزمالة فى معالجة الخلافات التى تنشأ بينهم أثناء العمل أو بسببه.

٧- نقابة الصحفيين هى الإطار الشرعى الذى تتوحد فيه جهود الصحفيين دفاعاً عن المهنة وحقوقها، وهى المجال الطبيعى لتسوية المنازعات بين أعضائها وتأمين حقوقهم المشروعة. وتضع النقابة ضمن أولوياتها العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها، وإعمال ميثاق الشرف الصحفى، ومحاسبة الخارجين عليه طبقاً للإجراءات المحددة المنصوص عليها فى قانون النقابة وقانون تنظيم الصحافة.

ثانياً- الالتزامات والحقوق

يلتزم الصحفى بالواجبات المهنية التالية:

- ١- الالتزام فيما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطنين، أو يمس إحدى حرياته.
- ٢- الالتزام بعدم الانحياز فى كتاباته إلى الدعوات العنصرية المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها، أو الطعن فى إيمان الآخرين، أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأى من طوائف المجتمع.
- ٣- الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة، وعد تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين.
- ٤- الالتزام بتحرى الدقة فى توثيق المعلومات، ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحاً أو ممكناً طبقاً للأصول المهنية السليمة التى تراعى حسن النية.
- ٥- الالتزام بعدم استخدام وسائل النشر الصحفى فى اتهام المواطنين بغير سند، أو استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أى نوع.
- ٦- كل خطأ فى نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور إطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفى، على ألا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع، وألا ينطوى على جريمة يعاقب عليها القانون، أو مخالفة للآداب العامة، مع الاعتراف بحق الصحفى فى التعقيب.
- ٧- لا يجوز للصحفى العمل فى جلب الإعلانات أو تحريرها، ولا يجوز له الحصول على أى مكافأة

أو ميزة مباشرة أو غير مباشرة عن مراجعة أو تحرير أو نشر الإعلانات، وليس له أن يوقع باسمه مادة إعلانية.

٨- لا يجوز نشر أى إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع ومبادئه وآدابه العامة، أو مع رسالة الصحافة، ويلتزم المسئولون عن النشر بالفصل الواضح بين المواد التحريرية والإعلانية، وعدم تجاوز النسبة المتعارف عليها دولياً للمساحة الإعلانية فى الصحيفة على حساب المادة التحريرية.

٩- يحظر على الصحفي استغلال مهنته فى الحصول على هبات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية أو محلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

١٠- يتمتع الصحفي عن تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة فى الدعاوى الجنائية أو المدنية، بطريقة تستهدف التأثير على صالح التحقيق أو سير المحاكمة، ويلتزم الصحفي بعدم إبراز أخبار الجريمة و عدم نشر أسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم فى جرائم الأحداث.

١١- احترام حق المؤلف واجب عند اقتباس أى أثر من آثاره ونشره.

١٢- الصحفيون مسئولون مسئولية فردية وجماعية رؤساء كانوا أو رؤوسين عن الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصادقيتها، وهم ملتزمون بعدم التستر على الذين يسيئون إلى المهنة الذين يخضعون أفعالهم للمنفعة الشخصية.

١٣- يتمتع الصحفيون فى علاقاتهم المهنية عن كافة أشكال التجريح الشخصى، والإساءة المادية أو المعنوية، بما فى ذلك استغلال السلطة أو النفوذ فى إهدار الحقوق الثابتة لزملائهم، أو فى مخالفة الضمير المهني.

١٤- يلتزم الصحفيون بواجب التضامن دفاعاً عن مصالحهم المهنية المشروعة، وعما تقرره لهم القوانين من حقوق ومكتسبات.

ويتمسك الصحفي بما يلى من حقوق باعتبارها التزامات واجبة الاحترام من الأطراف الأخرى تجاهه:

١- لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سبباً للمساس بأمنه كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته وذلك كله فى حدود القانون.

٢- لا يجوز تهديد الصحفي، أو ابتزازه بأي طريقة، فى سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره المهني أو لتحقيق مآرب خاصة بأي جهة أو لأي شخص.

٣- للصحفي الحق فى الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها والحق فى تلقى الإجابة عما يستفسر عنه من معلومات وإحصائيات وأخبار وحقه فى الاطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة.

٤- لا يجوز حرمان الصحفي من أداء عمله أو من الكتابة دون وجه حق، أو نقله إلى عمل غير صحفى، أو داخل المنشأة الصحفية التى يعمل بها، بما يؤثر على أى من حقوقه المادية والأدبية المكتسبة.

- ٥- لا يجوز منع الصحفي من حضور الاجتماعات العامة والجلسات المفتوحة ما لم تكن مغلقة أو سرية بحكم القانون.
- ٦- عدم التسامح فى جريمة إهانة الصحفي أو الاعتداء عليه بسبب عمله، باعتبارها عدوانا على حرية الصحافة وحق المواطنين فى المعرفة.
- ٧- ضمان أمن الصحفي وتوفير الحماية اللازمة له أثناء قيامه بعمله فى مواقع الأحداث ومناطق الكوارث والحروب.
- ٨- حق الكشف عن الذين يدخلون على الصحفي الغش فى الأنباء والمعلومات، ومن ينكرون ما أدلوا به ليتحملوا المسؤولية عن ذلك.

ثالثا- إجراءات تنفيذية

- انطلاقا من الإدارة الحرة التى أملت على الصحفيين المصريين إصدار ميثاق للشرف الصحفي، ووفاء وتمسكا منهم بكل ما يرتبه من التزامات وحقوق متكافئة نتعهد باعتبار أحكام هذا الميثاق بمثابة دستور أخلاقى للأداء الصحفي والسلوك المهني المسئول.
- وتنفيذا لكل ذلك تقرر:
- ١- كل مخالفة لأحكام هذا الميثاق تعد انتهاكا لشرف مهنة الصحافة وإخلالا بالواجبات المنصوص عليها فى قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ وقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ .
- ٢- يتولى مجلس نقابة الصحفيين النظر فى الشكاوى التى ترد إليه بشأن مخالفة الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي أو الواجبات المنصوص عليها فى قانون النقابة أو قانون تنظيم الصحافة ويطبق فى شأنها الإجراءات والأحكام الخاصة بالتأديب المنصوص عليها فى المواد (٧٥ إلى ٨٨) من قانون النقابة.
- ٣- يحيل نقيب الصحفيين بعد العرض على مجلس النقابة الصحفي الذى ينسب إليه مخالفة تأديبية إلى لجنة التحقيق المنصوص عليها فى المادة (٨٠) من قانون النقابة بتشكيلها الوارد فى المادة (٣٦) من قانون تنظيم الصحافة على أن تنتهى اللجنة من إجراء التحقيق خلال ثلاثين يوما ولها أن تستأذن مجلس النقابة إذا رأت حاجة التحقيق إلى مدة أطول.
- ٤- تتشكل هيئة التأديب الابتدائية على النحو الوارد بالمادة (٣٧) من قانون تنظيم الصحافة ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمامها إلى من تتوافر فى حقه أدلة كافية على ارتكاب المخالفة.
- ٥- للهيئة التأديبية أن توقع على من تثبت مخالفته لأحكام القانون أو ميثاق الشرف الصحفي إحدى العقوبات التأديبية التالية:
- (أ) الإنذار.
- (ب) الغرامة.

(ج) المنع من مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنة.

(د) شطب الاسم من جدول النقابة.

٦- تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة التأديب الاستئنافية المنصوص عليها في المادة (٨٢) من قانون النقابة ويرفع الاستئناف خلال ١٥ يوما من تاريخ إبلاغ الصحفي بقرار هيئة التأديب الابتدائية.

٧- يلتزم مجلس نقابة الصحفيين بتسليم جميع أعضاء النقابة بجدول المشتغلين وتحت التمرين صورة من الميثاق كما يلتزم بتسليم صورة منه إلى كل من تقبل أوراق قيده مستقبلا في النقابة.

المجلس الأعلى للصحافة

قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة

رئيس المجلس الأعلى للصحافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة:

وعلى موافقة المجلس بجلسته المعقودة يوم ١٩/٧/١٩٩٨:

قرر:

مادة (١)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة المرافقة لهذا القرار.

مادة (٢) ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ النشر.

صدر فى ١٩/٧/١٩٩٨

رئيس المجلس الأعلى للصحافة

دكتور/ مصطفى كمال حلمى

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم الصحافة

الباب الأول

حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين

الفصل الأول

المبادئ الأساسية

مادة ١:

الصحافة فى كل أوصافها القانونية والواقعية- أظهر صور الحرية، وهى بحكم كونها رسالة الرأى، ووسيلة التعريف به، والتعبير عنه فى كل اتجاهاته، أداة المجتمع للإحاطة بشئونه والارتقاء به، وسبيل نشر المعرفة وإذاعة الأنباء وبيان الخبر.

مادة ٢:

المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة قائمة بذاتها تقوم على شئون الصحافة فى جمهورية مصر

العربية بما يحقق رسالتها وفقا للدستور والقانون.

مادة ٢:

يعبر فى نصوص هذه اللائحة، عن المجلس الأعلى للصحافة (بالمجلس)، وعن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة (بقانون الصحافة).

الفصل الثانى حقوق الصحفيين

مادة ٤:

يباشر الصحفيون عملهم ويمارسون حريتهم فى التعبير عن الرأى والفكر أيا كانت اتجاهاتهم أو انتماءاتهم السياسية أو الحزبية أو الفكرية بدافع من إرادتهم فى نطاق المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة وفقا للدستور والقانون .

مادة ٥:

لا يجوز تعريض الصحفي لأى ضغط من جانب أى سلطة، كما لا يجوز حمله على إفشاء مصدر معلوماته.

مادة ٦:

لا يجوز محاسبة الصحفي على رأى يبيده أو معلومات صحيحة ينشرها كما لا يجوز محاسبته بسبب عمله إلا إذا ثبت إخلاله بواجباته المهنية أو عدم سلامة مقصده على النحو المبين بالقانون أو بأحكام ميثاق الشرف الصحفي وهذه اللائحة.

مادة ٧:

لا يجوز المساس بأمن الصحفي فى مباشرة عمله. ويقصد بأمن الصحفي مجموعة الظروف والاعتبارات التى ترتبها القوانين واللوائح وميثاق الشرف الصحفي وما استقر من أعراف صحفية يستطيع الصحفي، بتوافرها واحترامها، أن يمارس عمله ويؤدى رسالته فى اطمئنان.

مادة ٨:

يبدل المجلس ما يراه مخرقا للحفاظ على أمن الصحفي وعدم المساس به، كما يتعاون مع نقابة الصحفيين لتحقيق هذا الغرض.

مادة ٩:

للصحفى فى حالة المساس بأمنه أن يعرض الأمر على المجلس بطلب مكتوب ويخطر الصحفي المؤسسة التى يتبعها بصورة منه.

وللمجلس أن يطلب من المؤسسة التي يتبعها الصحفي موافاته خلال أسبوعين بما قد يكون لها من ملاحظات.

ويتخذ المجلس ما يراه في هذا الشأن بدءاً من محاولة التوفيق ثم يخطر الصحفي المتظلم والمؤسسة المعنية ونقابة الصحفيين خلال شهرين من تاريخ التظلم بما ينتهي إليه من رأى أو قرار. وللصحفي في جميع الأحوال أن يلجأ للقضاء.

مادة ١٠:

للصحفي أن يتقدم بإخطار كتابي إلى الأمين العام للمجلس في الحالات الآتية:
(أ) إذا تقدم بطلب للحصول على المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون إلى الجهة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون الصحافة دون أن يتلقى رداً خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ طلبه .

(ب) إذا منع من حضور المؤتمرات أو الجلسات أو الاجتماعات العامة.

(ج) إذا وقع عليه تعد أو إهانة بسبب عمله مع مراعاة حكم المادة (١٢) من قانون الصحافة.

وللأمين العام للمجلس عند الاقتضاء عرض الأمر على هيئة مكتب المجلس لاتخاذ ما يراه.

مادة ١١:

مع عدم الإخلال بحق الصحفي في فسخ تعاقدته مع المؤسسة التي يعمل بها في الحالة المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون الصحافة، يجب على الصحفي، قبل إتمام الفسخ، أن يخطر المجلس والنقابة بأوجه التغيير الذي طرأ على سياسة الصحيفة أو على الظروف التي تعاقد في ظلها.

الفصل الثالث واجبات الصحفيين

مادة ١٢:

يلتزم جميع العاملين بالصحف بقانون تنظيم الصحافة وبلائحته التنفيذية وبقرارات المجلس، وبأن يراعوا في سلوكهم المهني مبادئ الشرف والأمانة وآداب المهنة وأعرافها و تقاليدها.

مادة ١٣:

مع عدم الإخلال بحق الصحفي في التعليق وإبداء الرأي من وجهة النظر العامة، يجب نشر البيانات الصادرة عن المجلس والسلطات العامة المختصة في أي شأن من الشئون العامة محل النشر أو التي تعنى الرأي العام وبصفة خاصة ما يتصل بشكاوى المواطنين.

كما يجب نشر البيانات الصادرة عن النيابة العامة ومنطوق الأحكام أو القرارات التي تصدرها السلطة القضائية المختصة في الأمور والقضايا التي تناولها النشر الصحفي أثناء التحقيق أو المحاكمة

مع موجز كاف للأسباب التى تقام عليها وذلك إذا تقرر الحفظ أو قضى بالبراءة.
ويجب الالتزام بعدم إبراز نشر أخبار الجريمة وأسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم على نحو
يبرر الجريمة أو يشيد بمرتكبيها.

مادة ١٤:

مع عدم الإخلال بأحكام المواد (٢٤) وما بعدها من قانون الصحافة، على الصحيفة عندما تمتنع
عن نشر طلب التصحيح لعدم استيفائه الشروط المنصوص عليها فى القانون أو لوجود مانع قانونى
يحول دون نشره أن تكتب لصاحب الطلب بذلك خلال ثلاثة أيام من تقرير عدم النشر.

مادة ١٥:

على طالب التصحيح أو الرد، إذا لم يتم التصحيح فى المدة المشار إليها فى المادة (٢٤) من قانون
الصحافة، أن يرفع الأمر إلى الأمين العام للمجلس بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو ما يقوم مقامه
مرفقا به صورة من طلب التصحيح وصورة مما يكون متوافرا لديه من المستندات التى بعث بها إلى
الصحيفة المعنية على النحو المبين بالمادة (٢٠) من القانون المذكور.

ويحيل الأمين العام للمجلس الطلب المشار إليه فى الفقرة السابقة إلى لجنة الشكاوى وطلبات الرد
والتصحيح التى تعد تقريراً بالرأى حول مدى أحقية طالب الرد أو التصحيح فى نشر رده أو
تصحيحه، ويحظر الأمين العام للمجلس الصحيفة المعنية وطالب التصحيح بالنتيجة التى تنتهى إليها
اللجنة المذكورة.

مادة ١٦:

تضع لجنة شئون الصحافة والصحفيين بالتنسيق مع لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية
قواعد تلقى الإعانات الحكومية المشار إليها فى الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من قانون الصحافة
ويصدر المجلس قراراً بها.

مادة ١٧:

مع مراعاة حكم المادة (٣١) من قانون الصحافة، يخضع نشر الإعلانات لذات القواعد المهنية
التي تسرى على المواد التحريرية، دون إغفال لطبيعة الإعلانات، ويراعى بصفة خاصة عدم تعارض
المادة الإعلانية مع مقتضيات المنافسة المشروعة وحماية المواطنين.

مادة ١٨:

تعرض التقارير التى يعدها الجهاز المركزى للمحاسبات إعمالاً للفقرة الثانية من المادة (٣٣) من
قانون الصحافة على لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية لتعد تقريراً عنها يعرض على المجلس
لاتخاذ ما يراه.

الفصل الرابع التأديب

مادة ١٩:

يختار المجلس سنويا أحد أعضائه من الصحفيين لعضوية الهيئة التأديبية الابتدائية المنصوص عليها فى المادة (٣٧) من قانون الصحافة.

مادة ٢٠:

تحال الشكاوى المقدمة من ذوى الشأن ضد الصحفى إلى لجنة الشكاوى ومطالبات الرد والتصحيح لفحصها وإعداد تقرير عنها خلال أسبوعين من تاريخ إحالتها إليها ويعرض التقرير على المجلس الأعلى ليقرر ما يراه بشأنه فى ضوء ما ورد بالفقرة الثانية من المادة (٢٩) من قانون الصحافة.

الباب الثانى إصدار الصحف وملكيته

الفصل الأول إصدار الصحف

مادة ٢١:

يعد المجلس نموذجا يحزر عليه الإخطار بطلب الترخيص بإصدار صحيفة على أن يتضمن النموذج كافة البيانات التى حددتها المادة (٤٦) من قانون الصحافة وما يراه المجلس ملائما لبحث الطلب والبت فيه.

مادة ٢٢:

تقدم إلى أمانة المجلس إخطارات طلبات الترخيص بإصدار الصحف وذلك على النموذج الخاص الموضح بالمادة السابقة.
وعلى الأمانة العامة أن تسجل هذه الإخطارات وتفاصيل بياناتها فى سجل خاص تعده لذلك يوضح به ما تم فى كل إخطار.

مادة ٢٣:

تحيل أمانة المجلس الإخطار بطلب الترخيص إلى لجنة شئون الصحافة والصحفيين فى موعد أقصاه أسبوع من تلقى الإخطار، وعلى اللجنة المذكورة أن تفحص الإخطار بالطلب وتضع عنه تقريراً برأيها وتحيله إلى المجلس خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إحالته إليها.

مادة ٢٤:

يعرض رأى اللجنة على المجلس لإصدار قرار بالترخيص أو بالرفض، وفى الحالتين يصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين، فإذا كان هذا القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً.

مادة ٢٥:

يخطر رئيس المجلس مقدم الإخطار بالقرار الذى صدر فى شأن الإخطار بخطاب موصى عليه ويعلم الوصول.

مادة ٢٦:

يعتبر صدور الصحيفة غير منتظم فى حكم المادة (٤٨) من قانون الصحافة إذا تحقق بغير عذر يقبله المجلس أحد الأمرين الآتيين:

(أ) عدم إصدار نصف العدد المفروض صدوره أصلاً خلال مدة الأشهر الستة المشار إليها فى المادة المذكورة.

(ب) أن تكون مدة الاحتجاب خلال مدة الأشهر الستة أطول من مدة توالى الصدور ويقصد بالصدور طرح الصحيفة للتوزيع بالطريقة التى درجت عليها والقيام بإيداع النسخ المطلوبة للجهات التى حددتها القوانين بالإضافة إلى إيداع خمس نسخ أمانة المجلس. ويجب فى كل الأحوال إيداع النسخ فى تاريخ معاصر للصدور.

مادة ٢٨:

فى حالة عدم إعلان المجلس بالتغيير الذى يطراً على البيانات التى تضمنها الإخطار بعد صدور الترخيص، أو التغيير فى هذه البيانات دون موافقة المجلس يعتبر الترخيص بإصدار الصحيفة كأن لم يكن.

ويصدر المجلس فى الأحوال السابقة قراراً باعتبار الترخيص كأن لم يكن بناء على تقرير تعده لجنة شئون الصحافة والصحفيين، وتخطر الصحيفة بالقرار الصادر فى هذا الشأن. وفى جميع الأحوال يكون لذوى الشأن التقدم بطلب ترخيص جديد بعد استيفاء الإجراءات والشروط والأوضاع المقررة قانوناً.

الفصل الثانى ملكية الصحف

مادة ٢٩:

تعرض طلبات الإعفاء من بعض الشروط المنصوص عليها فى المادة (٥٢) من قانون الصحافة على لجنة شئون الصحافة والصحفيين التى تعد تقريراً فى شأنها يعرض على المجلس لاتخاذ ما يراه.

مادة ٣٠:

تعد لجنة شئون الصحافة والصحفيين النموذج المشار إليه فى المادة (٥٣) من قانون الصحافة

يعرض على المجلس لإقراره.

مادة ٣١:

تحدد لجنة شئون الصحافة والصحفيين الهيئات التي تتمتع بالإعفاء الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٥٤) من قانون الصحافة، ويصدر بهذا التحديد قرار من المجلس.

الباب الثالث الصحف القومية

الفصل الأول الملكية

مادة ٣٢:

مع مراعاة حكم المادة (٥٥) من قانون الصحافة، تنشأ المؤسسة الصحفية بقرار من مجلس الشورى بعد أخذ رأى المجلس، وينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية.

مادة ٣٣:

يحدد القرار الصادر بإنشاء المؤسسة القومية اسمها ومقرها الرئيسى ومالها من أفرع والأغراض التى تنشأ من أجلها والصحف التى تصدر عنها ورأس المال المخصص لها، كما يتضمن القرار اختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤقتين لاتخاذ الإجراءات وتنفيذ الأعمال اللازمة لتأسيس المؤسسة الجديدة.

مادة ٣٤:

يتولى المجلس وضع النظام الخاص بالمؤسسة الصحفية ولوائحها المؤقتة فى إطار ما يقرره مجلس الشورى فى قرار إنشائها وبناء على ما يقترحه مجلس الإدارة المؤقت للمؤسسة مع مراعاة الأحكام المقررة فى هذه اللأئحة.

ويستمر العمل بالنظام واللوائح المؤقتة للمؤسسة حتى تضع السلطات المختصة نظامها ولوائحها بعد استكمال إجراءات تأسيسها.

مادة ٣٥:

يسرى توقيت السنة المالية بالمجلس على السنة المالية للمؤسسات الصحفية القومية إلا إذا وافق المجلس لإحدى المؤسسات على غير ذلك.

مادة ٣٦:

يحيل رئيس المجلس تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات مقرونة ببرد مجلس الإدارة المختص عليها وبرأى الجمعية العمومية فى هذا الشأن إلى لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية لتعد تقريراً

عنها يعرض على المجلس لاتخاذ ما يراه.

مادة ٣٧:

تضع لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية القواعد التي يجب على المؤسسات الصحفية القومية اتباعها لتأسيس الشركات المشار إليها في المادة (٥٩) من قانون الصحافة وكذلك القواعد التي تحكم مزاوله هذه المؤسسات لنشاط التصدير والاستيراد .
وتعرض هذه القواعد على المجلس لإقرارها .

مادة ٣٨:

تعرض توصيات مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية بشأن مد سن التقاعد للعاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال من غير رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير على لجنة شئون الصحافة والصحفيين لإعداد تقرير بشأنها يعرض على المجلس لاتخاذ ما يراه.

مادة ٣٩:

يجوز لمن لم يقترح مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية مد خدمته التظلم من ذلك كتابة لرئيس المجلس الأعلى للصحافة .
ويحيل الرئيس هذا التظلم إلى لجنة شئون الصحافة والصحفيين، لإعداد تقرير عنه لهيئة مكتب المجلس في أول اجتماع تال لها، وهيئة المكتب حفظ التظلم ويكون قرارها نهائيا، ولها أن تقرر عرضه على اللجنة العامة للنظر فيه إذا رأت أحقية المتظلم في تظلمه . ويصدر قرار المجلس بالبت في التظلم بصفه نهائية بأغلبية أعضائه .

الفصل الثاني الجمعية العمومية - مجلس التحرير

اولا- الجمعية العمومية

مادة ٤٠:

يشكل مكتب المجلس لجنة عليا للإشراف على انتخاب الأعضاء المنتخبين في الجمعيات العمومية، ومجالس الإدارة وتتولى هذه اللجنة الإشراف على عمليات الانتخاب كما تضع التعليمات اللازمة لتنظيمها .

وتعلن اللجنة عن فتح باب الترشيح وآخر موعد لقبول طلبات المرشحين وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح .

وتقوم اللجنة بنشر كشف بأسماء المرشحين بتعليقه في أماكن ظاهرة بالمؤسسة مع تحديد غاية الموعد الذي تتلقى فيه ما يقدم من طعون على طلبات الترشيح بما لا يجاوز ثلاثة أيام من انتهاء موعد قبول الطلبات .

وتتولى اللجنة فحص الطعون وتعلن نتيجة هذا الفحص فى مدى ثلاثة أيام أخرى ثم تجرى الانتخابات بين المرشحين الذين لم تقدم ضدهم طعون أو لم تقبل الطعون الموجهة فى ترشيحهم .
وإذا لم يتبق من المرشحين سوى العدد المطلوب انتخابه تعلن اللجنة فوزهم بالتزكية .
ويكون إعطاء الصوت بطريقة سرية على النموذج الذى تعده اللجنة والمختوم بخاتم المجلس .
وتتولى الانتخابات داخل كل مؤسسة لجنة فرعية يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة العليا .
وتستمر عملية الانتخابات من التاسعة صباحا حتى الخامسة مساءً .
وتتولى اللجنة الفرعية فرز الأصوات فى حضور من يشاء من المرشحين وتعلن النتيجة وفقا لأغلبية ما حصل عليه المرشحون ويكون ترتيب الأعضاء تنازليا وفقا لما حصل عليه كل منهم من أصوات .

مادة ٤١ :

تقدم الطعون المتعلقة بالانتخابات أو بإجراءاتها إلى اللجنة العليا خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان النتيجة، وتفصل اللجنة فى الطعون التى تقدم إليها خلال أسبوع على الأكثر ويكون قرارها نهائيا .

مادة ٤٢ :

تمارس الجمعيات العمومية اختصاصاتها المحددة فى المادة (٦٢) من قانون الصحافة .
ولرئيس المجلس أن يحيل إليها وكذلك لمجالس الإدارة أية مسألة لإبداء الرأى فيها .

مادة ٤٣ :

يتولى رئاسة الجمعية العمومية فى كل مؤسسة صحفية رئيس مجلس إدارتها ويتولى أمانة السر أمين سر تنتخبه الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها من بين أعضائها .
ويحضر اجتماعات الجمعية :

(أ) أعضاء مجلس إدارة المؤسسة .

(ب) مندوب من المجلس الأعلى للصحافة يختاره رئيس المجلس .

(ج) مندوب من الجهاز المركزى للمحاسبات يندبه رئيس الجهاز .

(د) المستشار القانونى للمؤسسة ومراقب حساباتها .

ولهؤلاء أن يشتركوا فى مناقشة ما يعرض على الجمعية من أمور دون أن يكون لهم حق المشاركة فى التصويت .

مادة ٤٤ :

تتعقد الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية بناء على دعوة من رئيسها ويكون اجتماعها مرة كل عام فى اجتماع عادى .

ويجوز لثلاث أعضاء الجمعية أو مجلس إدارة المؤسسة طلب عقد اجتماع غير عادى، وفى جميع الأحوال لا تعقد الجمعية إلا بدعوة من رئيسها .

مادة ٤٥:

تحرر محاضر لاجتماعات الجمعية العمومية وتثبت هذه المحاضر فى سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها ويبلغ رئيس الجمعية قراراتها إلى رئيس المجلس كما يوافيه بصورة من محاضر اجتماعاتها .

ثانيا- مجالس الإدارة

مادة ٤٦:

مجلس إدارة المؤسسة الصحفية هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإدارة وتنفيذ الأعمال والأنشطة التى تتولاها وله فى سبيل أداء مهمته اتخاذ القرارات المناسبة .

مادة ٤٧:

يتألف مجلس الإدارة بالتشكيل الذى حددته المادة (٦٤) من قانون الصحافة ويكون انتخاب الأعضاء الذين يجرى انتخابهم من بين العاملين بالمؤسسة بذات الإجراءات التى حددتها المادتان (٤٠ ، ٤١) من هذه اللائحة .

مادة ٤٨:

ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل ويدعى للانعقاد كذلك كلما طلب ذلك ثلث أعضائه .

ويبلغ رئيس مجلس الإدارة المجلس الأعلى للصحافة بصورة من محاضر الجلسات وقراراته .

مادة ٤٩:

يعد رئيس مجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن أنشطة المؤسسة وفروعها ويرفق به تقرير مراقب الحسابات وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ورد المؤسسة عليهما وذلك للعرض على مجلس الإدارة قبل عرضها على الجمعية العمومية ثم إبلاغ المجلس الأعلى للصحافة بما يتقرر فى ذلك .

مادة ٥٠:

يمارس مجلس الإدارة صلاحياته على النحو المبين فى القانون ويدخل فى اختصاصاته ما يأتى:
(أ) وضع السياسة العامة للمؤسسة .

(ب) إدارة أموال المؤسسة ووضع خططها الاستثمارية .

(ج) اتخاذ القرارات والإجراءات وإصدار اللوائح الخاصة بشئون العمل والعاملين بالمؤسسة وتبليغها إلى المجلس الأعلى للصحافة وكذلك تبليغه مشروع موازنة المؤسسة وحساباتها الختامية .

(د) النظر فيما يعرضه رئيس مجلس الإدارة وما يحال إليه من مجلس التحرير أو الجمعية العمومية وكذلك ما يطلب المجلس الأعلى للصحافة إبداء الرأى فيه .

(هـ) متابعة نشاط المؤسسة بصورة دورية .

وتسجل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تدرج فى سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة ومن يختاره المجلس من بين أعضائه للإشراف على الأمانة العامة .

ثالثا- مجالس التحرير

مادة ٥١:

مجلس تحرير الصحيفة هو المجلس الذى يقوم على شئون تحرير الصحيفة فى حدود السياسة العامة لها، ويتولى متابعتها بما يحققها فى كفاءة كما يقوم على تنفيذها رئيس التحرير ومعاونوه.

مادة ٥٢:

يتألف مجلس التحرير من رئيس التحرير رئيسيا وممن يلونه فى المسئولية عن التحرير طبقا لقرارات مجلس الإدارة على ألا يقل عددهم عن خمسة.

مادة ٥٣:

مادة يختص مجلس التحرير بما يلى:

- (أ) وضع سياسة التحرير فى إطار السياسة العامة التى يقررها مجلس إدارة المؤسسة، ويكون تنفيذ هذه السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه وتحت إشراف رئيس التحرير.
- (ب) متابعة تنفيذ سياسة التحرير فى اجتماعات دورية يعقدها فى المواقيت التى تتفق مع طبيعة العمل للصحيفة، ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات أخرى بناء على طلب رئيس التحرير .

مادة ٥٤:

تقدم الاستقالة من المؤسسة الصحفية إلى رئيس مجلس إدارتها للنظر فى قبولها .
وتحال استقالات أعضاء مجلس الإدارة والعمومية إلى المجلس للبت فيها بعد مناقشتها فى لجنة شئون الصحافة والصحفيين وتقدم تقريراً عنها، وللجنة أن تناقش صاحب الاستقالة قبل إعداد التقرير، ويبلغ المجلس مجلس الشورى باستقالة أى ممن اختارهم.
وتقدم استقالة رئيس مجلس الإدارة واستقالة رئيس التحرير إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة، وتعد لجنة شئون الصحافة والصحفيين وتقريراً عنها يرفعه رئيس المجلس إلى مجلس الشورى للبت فى الاستقالة.

وفى جميع الأحوال لا تعتبر الاستقالة نهائية إلا من تاريخ صدور القرار بقبولها من السلطة المختصة أو بمضى شهرين على تقديمها دون البت فيها .

ويخلو المنصب من تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو مضى الشهرين المشار إليهما فى الفقرة السابقة.

مادة ٥٥:

عند خلو أى مكان فى مجلس الإدارة أو مجالس التحرير أو الجمعيات العمومية يجرى شغله بالطريقة ذاتها التى قامت بها عضوية صاحب المكان الذى خلا على أن يتم خلال شهر من خلو المكان. وبالنسبة للأعضاء المنتخبين يحل محل من يخلو مكانه منهم الحاصل على أعلى الأصوات فى آخر انتخابات.

الفصل الثالث شئون العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية

مادة ٥٦:

تضع كل مؤسسة من المؤسسات الصحفية القومية مشروع لائحة داخلية لسير العمل بها تشمل أساسا ما يأتى:

(أ) اختصاصات أصحاب الوظائف القيادية.

(ب) الحد الأدنى والحد الأعلى لأجور كل فئة من فئات العاملين بها.

(ج) نظام الحوافز والترقيات والعلاوات .

(د) قواعد التصرفات المالية والإدارية .

(هـ) اللوائح التأديبية .

وتعرض مشروعات هذه اللوائح على المجلس للتنسيق بينها ووضع لائحة نموذجية كحد أدنى يلتزم بها الجميع، ويجوز الإضافة إليها لصالح العاملين.

وحتى يتم ذلك يستمر العمل فى المؤسسات الصحفية القومية والصحف الصادرة عنها باللوائح والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها حاليا .

مادة ٥٧:

يجوز للجمعية العمومية لأية مؤسسة صحفية قومية أن تحدد مبلغا لا تزيد على ١٥٪ (خمس عشرة فى المائة) من أرباح العاملين بها يخصص لصندوق الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة وذلك بعد موافقة المجلس.

مادة ٥٨:

يبعث رئيس مجلس إدارة كل مؤسسة صحفية قومية إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للصحافة صورة معتمدة من القرارات التى تصدرها المؤسسة وذلك خلال أسبوع من صدورهما، ولرئيس المجلس الأعلى فى الصحافة عند الاقتضاء أن يستصدر قرارا عاجلا من مكتب المجلس بالاعتراض على القرارات المخالفة للقانون أو لهذه اللائحة ويطلب من المؤسسة وقف القرار لحين عرض الأمر على المجلس لاتخاذ القرار النهائى فى الأمر.

الباب الرابع المجلس الأعلى للصحافة

الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٥٩:

يمارس المجلس مهامه وأعماله بواسطة أجهزته وفى الحدود المرسومة له فى الدستور و القانون وما جاء بأحكام هذه اللائحة .

مادة ٦٠:

يعقد المجلس اجتماعاته بمدينة القاهرة. ويجوز بقرار منه أو بناء على دعوة من رئيس الجمهورية أن يعقد اجتماعا أو أكثر فى مكان آخر.

مادة ٦١:

تصدر الدعوة إلى انعقاد المجلس من رئيسه وهو الذى يرأس جلساته إلا إذا كان قد أناب عنه فى ذلك أحد وكلى المجلس.

مادة ٦٢:

لرئيس المجلس بعد أخذ رأى هيئة المكتب أن يدعو لحضور جلسات المجلس أيا من الوزراء أو رجال الدولة أو العاملين بها أو بالمؤسسات الصحفية أو بالصحف وذلك إذا دعت مقتضيات الصالح العام. ويكون لهؤلاء حق الاشتراك فى المناقشة دون حق التصويت.

مادة ٦٣:

تتضمن التقارير التى يرفعها المجلس إلى رئيس الجمهورية إعمالا لحكم المادة (٧٨) من قانون الصحافة ما يتصل بأوضاع الصحافة والمؤسسات والمنشآت الصحفية وما يتعلق بدعم استقلالها وأدائها لرسالتها وما يتصل بهذا الأداء وبيان الوضع المالى والاقتراحات التى تساعد على دفع الصحافة قدما وعلى معالجة ما يواجهها أو يصادفها من عقبات.

مادة ٦٤:

يخطر رئيس المجلس الأعضاء بصدور القرار الجمهورى الخاص بتشكيل المجلس وكذلك بكل تعديل يطرأ على هذا التشكيل.

مادة ٦٥:

إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس يشغل محله آخر من ذات فئته وفقا للتشكيل الوارد فى المادة (٦٨) من قانون الصحافة.

ويكون حلول العضو البديل بناء على الإجراءات القانونية التى تحكمها المادة المذكورة وتحددها قواعد هذه اللائحة بالتنسبة لصفة العضو.

ويحل العضو البديل للمدة الباقية من مدة عضوية العضو الذى خلا مكانه.

وفيما عدا رئيس المجلس الذى يرتهن تعيين بديله بانتخاب رئيس لمجلس الشورى، يجب أن تتم الإجراءات الخاصة بحلول البديل خلال شهر على الأكثر من خلو مكانه.

الفصل الثانى

أجهزة المجلس

مادة ٦٦:

أجهزة المجلس هى:

- (أ) رئيس المجلس.
- (ب) هيئة مكتب المجلس.
- (ج) اللجنة العامة.
- (د) اللجان النوعية.
- (هـ) الأمانة العامة.

أولاً- رئيس المجلس

مادة ٦٧:

رئيس المجلس هو الذى يمثله قانونا لدى السلطات والجهات والهيئات المختلفة، وهو الذى يتحدث باسمه، ويرأس جلساته كما تكون له رئاسة ما يحضره من اجتماعات اللجان، ويقوم رئيس المجلس بالإشراف على أداء المجلس لمهامه، وحسن سير أعماله توجيهها وتنفيذها.

مادة ٦٨:

يستعين رئيس المجلس فى أداء مهامه واختصاصاته بهيئة مكتب المجلس واللجنة العامة وبمن يرى من الأعضاء.

مادة ٦٩:

عند غياب رئيس المجلس أو تعذر قيامه بأعماله يتولى اختصاصاته أقدم وكيل المجلس، فإن تساوت أقدميتهما فأكبرهما سنا.

وعند خلو المنصب يتولى أعمال الرئاسة أكبر أعضاء المجلس سنا إلى أن يتم انتخاب الرئيس الجديد طبقا لأحكام الدستور والقانون.

ثانيا- هيئة المكتب

مادة ٧٠:

تشكل هيئة مكتب المجلس من الرئيس والوكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد.

مادة ٧١:

ينتخب أعضاء هيئة المكتب عدا الرئيس فى أول جلسة يعقدها المجلس بعد تشكيله، ويتم انتخابهم من بين الأعضاء الذين يرشحون أنفسهم لذلك قبل الموعد الذى يحدد لانعقاد الجلسة الأولى للمجلس بثلاثة أيام على الأقل.

ويكون الانتخاب سريا، وتعلن النتيجة أخذا بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التى اشترك أصحابها فى عملية الانتخاب.

مادة ٧٢:

مدة عضوية هيئة المكتب هى مدة عضوية المجلس، وإذا خلا مكان أحد الأعضاء- بخلاف الرئيس يجرى انتخاب من يحل مكانه بذات الإجراءات المبينة بالمادة السابقة، على أن يتم ذلك خلال شهر من خلو المكان.

وتكون مدة عضوية العضو الجديد هى بقية المدة التى كانت لمن حل محله.

مادة ٧٣:

تضع هيئة المكتب اللوائح للعاملين بالمجلس والقواعد الخاصة بالمكافآت وما فى حكمها.

مادة ٧٤:

يدعو رئيس المجلس هيئة المكتب إلى اجتماعات دورية يحددها بالاتفاق مع أعضاء الهيئة، وكذلك كلما دعت الضرورة لذلك.

مادة ٧٥:

تضع هيئة المكتب القرارات التنفيذية والقواعد المتعلقة بشئون العاملين بالمجلس.

ثالثا: اللجنة العامة

مادة ٧٦:

تشكل اللجنة العامة من هيئة مكتب المجلس وهيئات مكاتب اللجان النوعية ونقيب الصحفيين ورئيس النقابة العامة بالصحافة والطباعة والإعلام والنشر.

مادة ٧٧:

تختص اللجنة العامة بما يأتى:

(أ) دراسة الموضوعات التى يرى المجلس عرضها على اللجنة وما يرى رئيس المجلس إحالته إليها من موضوعات توطئة لعرضها على المجلس.

(ب) وضع الإطار العام لعمل المجلس ومعاونة المجلس ولجانه فى أداء المهام التى يضطلعون بها،

والتسيق بين الأعمال والاجتماعات واللقاءات ومراجعة التقارير ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات..
(ج) إعداد القواعد التنظيمية التى يتطلبها سير العمل بالمجلس.

رابعاً اللجان النوعية

مادة ٧٨:

يشكل المجلس بعد اكتمال تكوينه من بين أعضائه اللجان النوعية الدائمة التالية:

- لجنة شئون الصحافة والصحفيين.
 - لجنة الشكاوى وطلبات الرد والتصحيح.
 - لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية.
 - لجنة القيم.
- وتكون مدة عضوية هذه اللجان هى مدة عضوية المجلس.

١- لجنة شئون الصحافة والصحفيين

مادة ٧٩:

تختص لجنة شئون الصحافة والصحفيين بالنظر فى الموضوعات التى تدخل فى اختصاصها طبقاً لأحكام هذه اللائحة، كما تختص بالمسائل الآتية:

- ١- إبداء رأى فى مشروعات القوانين واللوائح التى تنظم شئون الصحافة والاقتراحات بتعديلها.
- ٢- النظر فيما يحيله المجلس أو مكتب المجلس إلى اللجنة.
- ٣- متابعة المسائل ذات الأهمية فيما ينشر فى الصحف أو يعرض على المؤسسات الدستورية من شئون الصحافة والصحفيين وإعداد تقرير عنها للمجلس.
- ٤- إبداء رأى فيما يحال إليها من الشئون الآتية:
 - أ- طلبات إصدار صحف جديدة.
 - ب- طلبات عمل الصحفيين بالخارج.
 - ج- استقالات الصحفيين من المناصب القيادية فى المؤسسات الصحفية.
 - د- التظلمات التى يقدمها الصحفيون إلى المجلس.
 - هـ- التقدم بالاقتراحات الخاصة بالصحافة والصحفيين.
 - ٦- الاشتراك مع لجنة الشئون المالية والإدارية فيما يأتى:
 - أ - وضع مشروع لائحة أجور العاملين فى الصحافة.
 - ب- وضع مشروع اللائحة النموذجية لشئون العاملين فى المؤسسات الصحفية.
 - ٧- إعداد ما يتصل بشئون الصحافة والصحفيين فى التقرير السنوى لعرضه على المجلس.
 - ٨- وتتوب هيئة مكتب اللجنة عنها فى الأمور الداخلة فى اختصاصها التى لها صفة الاستعجال.

٢- لجنة الشكاوى وطلبات الرد والتصحيح

مادة ٨٠:

تختص لجنة الشكاوى وطلبات الرد والتصحيح بالمسائل الآتية:

- ١- تلقى الشكاوى التى يقدمها ذوو الشأن ضد الصحف أو الصحفيين وإعداد تقرير عنها.
- ٢- تلقى إخطارات ذوى الشأن التى تقدم متعلقة بطلبات الرد والتصحيح وفقا للمادة (١٥) من هذه اللائحة.

- ٣- العمل على تسوية ما قد ينشب من خلافات تتعلق بحق الرد على ما ينشر فى الصحف.
- ٤- إعداد تقرير دورى عن طلبات الرد والتصحيح التى وردت للمجلس وما اتخذ فى شأنها يعرض على المجلس.

٣- لجنة الشؤون المالية والإدارية والاقتصادية.

مادة ٨١:

تختص لجنة الشؤون المالية والإدارية والاقتصادية بالنظر فى الموضوعات التى تدخل فى اختصاصها طبقا لأحكام هذه اللائحة، كما تختص بالمسائل الآتية:

- ١- دراسة الهياكل المالية والاقتصادية للمؤسسات الصحفية القومية.
- ٢- المشاركة فى إعداد القواعد المنظمة لإدارة المؤسسات الصحفية القومية وقواعد إعداد موازنتها السنوية، وقواعد أرباحها.
- ٣- المشاركة فى وضع القواعد المنظمة لتأسيس شركات النشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع بالمؤسسات الصحفية القومية.
- ٤- المشاركة فى وضع قواعد الحد الأدنى لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية.
- ٥- الاختصاصات المالية والإدارية التى نصت عليها هذه اللائحة بشأن موازنة المجلس والتى تختص بها اللجنة.
- ٦- المشاركة فى دراسة وسائل دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها بما يساير التطور العلمى الحديث ومدها إقليميا إلى أوسع رقعة.
- ٧- دراسة إنشاء صندوق دعم الصحف ووضع اللائحة المنظمة له.
- ٨- تقديم الدراسات الخاصة بالأمور التالية:
 - أ - حصص الورق للصحف وتسهيل استيراده.
 - ب - أسعار الصحف والمجلات.
 - ج - أسعار ومساحات الإعلانات للحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.
- ٩- دراسة ما يحال إليها بشأن التنسيق بين الصحف فى المجالات الاقتصادية والإدارية المقررة فى قانون الصحافة وقانون نقابة الصحفيين.

١٠- بحث ودراسة أساليب توفير مستلزمات إصدار الصحف واقتراح أساليب تذليل العقبات التى تواجه الصحف.

١١- بحث ودراسة المشاكل المالية والاقتصادية التى تواجه الصحف والمؤسسات الصحفية القومية فى تأدية رسالتها.

٤- لجنة القيم

مادة ٨٢:

تختص لجنة القيم بالمسائل الآتية:

١- إبداء الرأى فى مشروع ميثاق الشرف الصحفى قبل عرضه على المجلس.

٢- اقتراح الوسائل الكفيلة بإعمال ميثاق الشرف الصحفى.

٣- اقتراح الوسائل الكفيلة بالحفاظ على حرية الصحافة.

٤- اقتراح الإجراءات الكفيلة بإعمال أحكام المادة (٧٠) فقرة (١٣) من قانون الصحافة الخاصة بالتزام الصحافة بأداب المهنة وسلوكياتها فيما ينشر ماسا بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة.

أحكام عامة على اللجان النوعية

مادة ٨٣:

تتكون كل لجنة من العدد المناسب الذى يحدده المجلس ويتم ترشيح أعضائها بمعرفة هيئة المكتب مع مراعاة التخصصات المطلوبة ومهام اللجان، ويعرض هذا الترشيح بعد موافقة المرشحين على المجلس لاتخاذ قرار فيه.

وتنتخب كل لجنة فى أول اجتماع لها رئيسا ووكيلها وأمين السر وتتكون منهم هيئة مكتب اللجنة.

مادة ٨٤:

يجوز للمجلس أن يشكل لجانا خاصة ومؤقتة ولأغراض محددة يبين المجلس مهمتها واختصاصها ومدة قيامها سواء كان تحديدا زمنيا أو مرتبطا بطبيعة المهمة.

خامسا الأمانة العامة

مادة ٨٥:

تكون الأمانة العامة للمجلس من الأمين العام والأمين المساعد المنتخبين والأجهزة التى تنظمها هيئة المكتب.

مادة ٨٦:

تتولى الأمانة العامة تحت إشراف وتوجيه الأمين العام- أداء جميع الأعمال القانونية والفنية

وتصرف الشئون الإدارية والمالية الخاصة بالمجلس أو اللازمة لمعاونته وللمجموع أجهزته فى مباشرة مسئولياتهم طبقا لقانون الصحافة وأحكام هذه اللائحة .

وللأمين العام الصلاحيات المالية والإدارية المقررة فى نظم الدولة لوكيل أول الوزارة.

مادة ٨٧:

يعد الأمين العام بموافقة رئيس المجلس جدول أعمال جلسات المجلس وهيئة المكتب وموافاة أعضائه بجدول الأعمال قبل موعد الانعقاد بيومين على الأقل إلا إذا اقتضت الضرورة التجاوز عن ذلك.

كما يتولى التنسيق بين مواعيد اجتماعات اللجان وتوجيه الدعوة لأعضائها.

مادة ٨٨:

يعد الأمين العام السجلات اللازمة لأعمال المجلس ويشرف على شئون الاجتماعات ومحاضرها.

الفصل الثالث **الشئون المالية للمجلس**

مادة ٨٩:

للمجلس موازنته المستقلة التى تدرج فى الموازنة العامة للدولة رقما واحدا، وتبدأ السنة المالية للمجلس فى بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها.

مادة ٩٠:

يعد مكتب المجلس مشروع الموازنة ويحدد أبوابها ويحيله إلى لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية للدراسة وإعداد التقرير الذى يعرض على المجلس.

ويراعى أن يتم إقرار المشروع فى المواعيد المناسبة مع بدء السنة المالية.

مادة ٩١:

تشمل الموازنة المالية للمجلس الأبواب الثابتة الآتية:

أ - دعم الصحف والمؤسسات الصحفية.

ب - صناديق الإعانات الخاصة .

ج - النفقات الإدارية للمجلس .

د - مشروعات المجلس الأخرى.

مادة ٩٢:

يضع مكتب المجلس القواعد الخاصة بتنظيم حسابات المجلس ونظام الصرف والجرد وغير ذلك من الشئون المالية للمجلس، كما يحدد الجهة التى تودع فيها الاعتمادات المخصصة للمجلس.

مادة ٩٣:

لا يجوز صرف أية مبالغ من أموال المجل س إلا بموافقة السلطة المختصة وبإذن موقع من الأمين العام، وله ينيب عنه فى ذلك الأمين العام المساعد.

مادة ٩٤:

يتولى المجلس حساباته بنفسه، ولرئيس المجلس أن يطلب بناء على اقتراح هيئة المكتب من الجهاز المركزى للمحاسبات أن يندب من يعاونه فيما يرى من الشئون الحسابية والمالية.

مادة ٩٥:

لرئيس المجلس اختصاصات مجلس الوزراء أو الوزير المختص فى الشئون المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح.

مادة ٩٦:

يضع مكتب المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية مشروع الحساب الختامى ثم يحيله إلى لجنة الشئون المالية والإدارية والاقتصادية لتقديم تقريرها عنه إلى المجلس فى مدى أسبوعين من الإحالة.

الفصل الرابع جلسات المجلس وقراراته

مادة ٩٧:

يعقد المجلس خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار تشكيله جلسة لإجراءات تخصص لحلف الأعضاء اليمين ولإجراء أعضاء هيئة المكتب- عدا الرئيس- ولتشكيل اللجان النوعية التى حددتها المادة (٧٨) من هذه اللائحة.

ويتم حلف اليمين وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الأعضاء الحاضرين.
ويحلف الأعضاء الذين يحضرون هذه الجلسة اليمين فى أول جلسة يحضرونها.

مادة ٩٨:

لا يمارس عضو المجلس صلاحياته إلا بعد حلف اليمين الآتية:

" أقسم بالله العظيم أن أرى مصالح الوطن، وأن أؤدى واجبات عضويتى فى المجلس بالأمانة والصدق، وأن أحافظ على حرية الصحافة واستقلالها فى مباشرتها لسلطاتها ورسالتها وفقا لأحكام الدستور والقانون".

مادة ٩٩:

يكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتكون قراراته صحيحة بموافقة أغلبية الحاضرين إلا إذا تساوت الأصوات فيرجح الجانب الذى منه الرئيس.

مادة ١٠٠:

يتحدد الكلام فى المجلس فيما ورد بجدول الأعمال ويجوز استثناء أن يجرى الكلام فى غير ما ورد بالجدول إذا طلب ذلك كتابة خمسة أعضاء على الأقل قبل موعد انعقاد الجلسة ووافق المجلس على الطلب.

وينظم رئيس الجلسة إعطاء الكلمة للأعضاء وفقا لترتيب طلبها وله أن يتدخل فى مراعاة الوقت الذى يستغرقه كل متكلم، وله كذلك أن يعرض الرأى بإقفال باب المناقشة فى الموضوع المطروح بشرط أن يكون قد تكلم فيه على الأقل مؤيد ومعارض له، وللمجلس فى أى وقت أن يقرر إقفال باب المناقشة بطلب أغلبية أعضائه الحاضرين.

مادة ١٠١:

يؤخذ الرأى برفع الأيدى، ويؤخذ الرأى نداء بالاسم فى الأحوال الآتية:

- أ - إذا طلب ذلك عشرة من الأعضاء.
 - ب- إذا كان الموضوع المطروح يتطلب أغلبية خاصة لإقراره.
 - ج- إذا كانت نتيجة التصويت العادى موضع خلاف ظاهر.
- وفى حالة أخذ الرأى بالنداء بالاسم لا يجوز أن يتعدى الإفصاح عن الرأى ما يفيد ذلك فقط دون تعليق، فإن جاوز الإفصاح عن الرأى ما يفيد بطل الصوت.

مادة ١٠٢:

يعرض محضر كل جلسة على المجلس للتصديق عليه فى الجلسة التالية، فإذا رغب أى عضو ممن حضروا تلك الجلسة تصحيح شئ مما ورد فى محضرها، قدم ذلك كتابة قبل بدء أعمال الجلسة التالية أو عند عرض محضر الجلسة على المجلس للتصديق.

وتسجل محاضر الجلسات فى سجل خاص بعد التصديق عليها من المجلس، والامانة العامة للمجلس هى المسئولة عن كل محاضره.

مادة ١٠٣:

جلسات المجلس غير علنية ما لم يقرر المجلس بأغلبية أعضائه غير ذلك بناءً على اقتراح رئيسه أو عشرة من الأعضاء.

الباب الخامس أحكام عامة

مادة ١٠٤:

تلقى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

مادة ١٠٥:

تنشر هذه اللائحة فى الوقائع المصرية، ويعمل بأحكامها من اليوم التالى لنشرها

قانون المطبوعات

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ومذكرته الإيضاحية بشأن المطبوعات
مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛
رسمنا بما هو آت

١- تعريف الاصطلاحات

مادة ١:

فى تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة "مطبوعات" كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول.

ويقصد بكلمة (التداول) بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها فى شبائيك المحلات أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الاشخاص. ويقصد بكلمة "جريدة" كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

ويقصد بكلمة "الطابع" صاحب المطبعة.

ومع ذلك الشخص فإذا كان صاحب المطبعة قد أجرها إلى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا، فكلمة "الطابع" تنصرف الى المستأجر. ويقصد بكلمة "الناشر" الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع.

٢- فى الأحكام المتعلقة بالمطابع والمطبوعات على وجه العموم

مادة ٢:

يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها.

ويشتمل الاخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها. ويجب تقديم اخطار جديد فى خلال ثمانية أيام عن كل تغيير فى البيانات المتقدمة.

مادة ٣:

يجب على كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية.

مادة ٤ :

يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بأخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع.

مادة ٥ :١

عند إصدار أي مطبوع يجب إيداع عشر نسخ منه فى المحافظة أو المديرية التى يقع الإصدار فى دائرته.

ويعطى إيصال عن هذا الإيداع.

مادة ٦ :

لا تسرى أحكام المادتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

مادة ٧ :

لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام فى أى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزراء الداخلية.

مادة ٨ :

لايجوز لأحد أن يمارس مرتبطة بتداول مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه فى المحافظة أو المديرية.

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى.

مادة ٩- يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة فى الخارج من الدخول والتداول فى مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء. ويترتب على ذلك منع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها فى داخل البلاد (١).

مادة ١٠- يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول فى مصر المطبوعات المثيرة لنشوهات وكذلك المطبوعات التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام.

٣- فى الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ١١ :

يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم اشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها.

مادة ١٢ :

يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حائزون للصفات الآتية:
(أولا) أن يكونوا مصريين إذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية.
(ثانيا) ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
(ثالثا) أن يكونوا كاملى الأهلية وحسن السمعة.

(رابعاً) ألا يكون قد حكم عليهم لجناية من الجنيات العادية أو لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو أو تقالس بالتدليس أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إغراء قصر على البغاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الاخلاق أو لجنة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع فى ارتكاب جريمة مما ذكر متى كان الشروع منصوباً عليه فى القانون.

مادة ١٣ :

يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم إخطاراً كتابياً بذلك إلى المحافظة أو المديرية التى يتبعها محل الإصدار.

ويشتمل الإخطار على البيانات الآتية :

(أولاً) اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسئولين والناشر إن وجد .

(ثانياً) اسم الجريدة واللغة التى تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها .

(ثالثاً) إذا كان للجريدة مطبعة خاصة والافيين اسم وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الجريدة .

يجب أن يوقع على الإخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين ومن الناشر إن وجد . ويعطى إيصال عن هذا الإخطار .

مادة ١٤ :

كل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها الإخطار يجب إعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل إذا كان هذا التغيير طرأ على وجه متوقع . وفى هذه الحالة يجب إعلانه فى ميعاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ١٥ :

لضمان وفاء الغرامات والمصاريف التى قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسئولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقاً لأحكام هذا القانون أو تطبيقاً لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى يجب على الموقعين على الإخطار المنصوص عليه فى المادة ١١ إما أن يودعوا فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار تأميناً نقدياً مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع و ١٥٠ جنيه فى الأحوال الأخرى وإما أن يقدموا كفيلاً يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٦ :

إذا نقض التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب اكماله فى الخمسة أيام التالية لإصدار إعلان بالطرق الإدارية إلى صاحب الشأن .

إذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبينة آنفاً كفيل آخر يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٧ :

يجوز اصدار الجريدة فى اليوم الحادى والثلاثين من تاريخ الإخطار إلا إذا أعلن المحافظ أو المدير فى خلال هذه المدة مقدمى الإخطار كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته فى اصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المبينة فى المواد السابقة.

مادة ١٨ :

إذا لم تظهر الجريدة فى بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الإخطار أو لم تصدر بانتظام فى خلال ستة أشهر اعتبر الاخطار كأنه لم يكن ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار اليه فى الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن.

مادة ١٩ :

يجب بيان اسم وصاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها إذا وجد واسم المطبعة التى تطبع فيها إذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفى أول صفحة منها . وإذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم.

مادة ٢٠ :

بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم الى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسئولين اذا كانت الجريدة تصدر فى القاهرة والى المحافظة أو المديرية اذا كانت الجريدة تصدر فى مدن أخرى. ويعطى إيصال بهذا الايداع.

مادة ٢١ :

يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر فى الخارج من الدخول والتداول فى مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية.

مادة ٢٢ :

الجرائد التى تصدر فى مصر بلغة أجنبية ويكون رئيس تحريرها أو محرروها المسئولون غير خاضعين للمحاكم الأهلية يجوز محافظة على النظام العام تعطيلها بقرار خاص من مجلس الوزراء خمسة عشر يوما اذا كانت الجريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع أو لمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة ثلاثة شهور فى الأحوال الأخرى. ويجوز لنفس السبب المتقدم منع تداول عدد معين من الجرائد المذكورة بقرار يصدره وزير الداخلية.

مادة ٢٣ :

يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل فى أول عدد يصدر من

الجريدة وفى الموضع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله إليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها فى الجريدة المذكورة.

مادة ٢٤- يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات فى الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح فى خلال الثلاثة الايام التالية لاستلامه أو على الاكثر فى أول عدد المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من غير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور. فإذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق فى مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر على المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات.

مادة ٢٥:

لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح فى غير الأحوال الآتية:
وفى حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر بالإلزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر فى العدد الأول أو الثانى الذى يلى صدور الحكم إذا كان هذا الحكم حضوريا أو الذى يلى إعلان هذا الحكم إذا كان غيابيا- مهما تكن أوجه الطعن فى الحكم- فإذا ألغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه.
ويجوز أيضا أن يؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر التصحيح على نفقة المحرر فى ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن.

مادة ٣٣:

ينشر فى الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والاذنارات المنصوص عليها فى المواد السابقة .

مادة ٣٤:

ينفذ ما يصدر من الأحكام أو يؤمر به من التدابير الإدارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر إلى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر ذى شأن.

٥- الأحكام الوقتية وفى النصوص الملفاة

مادة ٣٥:

يعطى الأشخاص الذين يمارسون المهن المبينة فى الباب الثانى ميعادا قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٢ و ٧.

مادة ٣٦:

يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١.

مادة ٣٧:

على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه، ويعمل به من

تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

تأمر بأن يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية لمشروع المرسوم بقانون بشأن المطبوعات

ان وضع المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ المعدل لبعض نصوص الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلئ اقتضى إعادة النظر فى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ حتى تكون نصوصه متطابقة مع نصوص ذلك المرسوم الجديد .

إن المبادئ التى تضمنها قانون سنة ١٩٣١ لم تزل مجعولة أساسا للمشروع الحالى إلا أنه قد عدت بعض الأحكام التى كانت موضوعة لتطبيق تلك المبادئ تعديلا قصد به تخفيف تلك الأحكام .

فمثلا قد ألقى المشروع الحالى النص الذى كان يلزم كل جريدة تظهر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع بأن تكون لها مطبعة خاصة (مادة ١١ من قانون سنة ١٩٣١) كما أنه حذف من العقوبات عقوبة الغاء الجريدة وجعل التعطيل لمدة أقصر كما أنه أضاف الى الضمان النقدى الضمان الشخصى الذى هو أقل إرهاقا .

فقد كان الثانى من قانون سنة ١٩٣١ قاصرا على نصوص خاصة بالمطبوعات بصفة عامة دون أن يضع أحكاما خاصة بالمطابع توزيع المطبوعات- لذلك وضع المشروع الحالى نصوصا جديدة فى الباب الثانى سدا لذلك النقض فقد نص فى المادة الثانية على إلزام كل طابع بتقديم إخطار قبل فتح المطبعة ولقد كان قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ كالقانون العثمانى السابق يقضى بعدم جواز فتح مطبعة إلا بعد الحصول على ترخيص من الحكومة- أما المشرع الحالى فقد سن طريقة أيسر وهى طريقة الاخطار اذ أنه لما كان الطابع ملزما بتنفيذ بعض إجراءات من أخصها وضع اسمه وعنوانه على المطبوعات التى يباشر طبعها فى مطبعته الموجودة حتى يتيسر لها مراقبة تنفيذ القانون ولهذا السبب ألزم الطابع الذى يتولى طبع جريدة ما بأن يخطر الادارة بذلك .

المادتان السابعة والثامنة- لا ينبئ الغض من الأهمية التى لعملية التوزيع بين السمليات التى تتعاقب على المطبوعات من حين تحريرها إلى حين تداولها بين الأيدي إذ أن توزيع المطبوعات المحظورة هو ركن أساسى للجرائم الصحفية- بل قد يكون وحده كافيا أحيانا لتكوين الجريمة- لذلك تنص قوانين المطبوعات عادة على جعل الموزعين مسئولين أسوة بالمحررين والطابعين والناشرين- حتى أن القانون الفرنساوى الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٨٨٩ جعل بابا خاصا بلمصق الاعلانات والتوزيع والبيع فى الطريق العام .

والمشروع الحالى فرق بين الأشخاص الذين يتعهدون ببيع المطبوعات أو توزيعها وبين الأشخاص

الذين يمارسون مهنة مرتبطة بتداول تلك المطبوعات على الوجه المبين بالمادة الأولى (بائعون وموزعون ولاصقون... الخ).

ولما كان المتعهدون المشار إليهم آنفا هم عادة أهم عامل فى ترويج المطبوعات لذلك نص المشروع على إلزامهم بالحصول على رخصة من وزارة الداخلية- وهناك علة أخرى موجبة للإلزامهم بالحصول على هذا الترخيص وهى أن عملية التداول- انما تباشر فى الطريق العام أو أى محل عمومى، أما الأشخاص الذين يباشرون مهنة مرتبطة بتداول المطبوعات فقد لوحظ أنهم عادة محركون على عملهم من تلقاء غيرهم لا من تلقاء أنفسهم لذلك اكتفى المشروع بالإلزامهم بأن يقيّدوا أسماءهم بالمحافظة أو المديرية قبل أن يمارسوا تلك المهنة- وهذا هو ما كان مفروضا من قبل على بعضهم بمقتضى القرار الوزارى المؤرخ فى ٣١/ شهر يناير سنة ١٩١٥ الخاص بالباعة السريعة. أما الشروط اللازمة لهذا القيد فقد ترك أمرها لوزير الداخلية ليصدر بها قرارا كما ترك له فرض ما يرى لزوم تطبيقه من الجزاءات التى أغفلها القانون نفسه لقلّة أهميتها.

المادة ٩:

هذه المادة إن هى إلا مضمون ما جاء بالمادتين ١٩ و ٢٩ من قانون سنة ١٩٢١ ومن جهة أخرى فانه لما كانت كلمة مطبوعات تشمل الجرائد طبقا لتعريفها المبين بالمادة الأولى روى الاكتفاء بمادة واحدة. كما أنه لما كان الإخلال بالأديان والآداب هو من أسباب الإخلال بالنظام العام لذلك روى الاكتفاء بعبارة النظام العام دون الإشارة الى الأديان والآداب.

المادة ١٠:

أخذت حكم المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٢١ بعد أن استبدلت بعبارة "المطبوعات المضرة بآداب الشبان" عبارة أوسع وأنسب منها وهي عبارة "المطبوعات المثيرة للشهوات". ومن جهة أخرى فإن الضمانات التى نص عليها الدستور من منع الرقابة على الصحف التى تطبع فى مصر أو وقفها أو إلغائها بما يكفل حرية الرأى بواسطة النشر إنما وضعت لكفالة حرية الآراء السياسية فلا يجوز الاستفادة منها بالنسبة للمطبوعات المثيرة للشهوات أو التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام إذ أنه من المفروض على الحكومة أن تحول على أسرع وجه دون وقوع ما يترتب من النتائج على مثل تلك المطبوعات الآثمة ولهذا الغرض قضت المادة ١٠ بمنع تداولها فى مصر بقرار خاص من مجلس الوزراء.

والأحكام الواردة فى المواد ١١ الى ١٤ من الباب الخاضع بالجرائد إن هى إلا ننس الأحكام الواردة فى المواد ٧ الى ٩ من قانون سنة ١٩٢١ علما على أنه حذف من نص المادة ١٣:

١- شرط عدم صدور حكم على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين مرتين لجرائم من المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى وفى الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى.

٢- شرط عدم صدور حكم عليهم بالعزل من وظائفهم أو بشطب اسمهم بقرار تأديبى لأفعال

ماسة شرفهم أو سلوكهم.

٣- شرط ألا يكون من أعضاء البرلمان.

وأما المادة ١٣ فلم تدخل على طريقة الإخطار سوى بعض تعديلات لا تحتاج إلى شرح. وهذا وقد كان قانون سنة ١٩٣١ يشترط عند تقديم الإخطار إيداع تأمين مقداره ٣٠٠ جنيه و ١٥٠ جنيه حسب الأحوال (وبخاصة بالنسبة للجرائد الدورية من عملية وأدبية) فقد رأى المشروع مع ابقائه أن يضيف إليه شرطا آخر أيسر منه وهو شرط تقديم كفيل يرتضيه المحافظ أو المدير حتى يصبح لذوى الشأن الخيار بين ما يلائم من أحد هذين الشرطين.

ويقضى المشروع بوجوب إيداع التأمين النقدي أو تقديم الكفيل فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار دون أن ينص على الجزاء الذى يترتب على مخالفة ذلك اكتفاء بما خول للمحافظ أو المدير فى المادة ١٧ من حق المعارضة فى إصدار الجريدة فى خلال الشهر التالى لتاريخ الاخطار. وقد اعتبر الاخطار صحيحا قانونا إذا لم تبد فى خلال الشهر التالى لتاريخ تقديمه معارضة من جانب السلطة المختصة ومن ثم يصبح إصدار الجريدة جائزا.

على أنه فى حالة عدم ظهور الجريدة لا يجوز اعتبار الاخطار قائما إلى غير أجل ولذلك حذا المشروع حذو قانون سنة ١٩٣١ فى المادة ١٣ منه بأن نص على أنه اذا لم تظهر الجريدة فى بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الإخطار اعتبر الإخطار كأن لم يكن وكذلك رأى من الضرورة أن توضع أحكام لحالة عدم انتظام صدور الجريدة أى الحالة التى تصدر فيها فى تواريخ أو مواعيد مخالفة للبيانات المدونة فى الإخطار إلا أنه لوحظ أنه من المتعذر معاينة هذه الحالة بإلغاء الإخطار لمجرد عدم الانتظام كما هو الحال فى عدم الظهور الذى هو من الوقائع الممكن اثباتها بسهولة.

فتلافيا لكل خلاف اشترط القانون صدور قرار من السلطة المختصة باثبات عدم انتظام صدور الجريدة واعلانه لصاحب الشأن. ولو أنه لم توضع عقوبة للمخالفة فى الحالتين المذكورتين إلا أن إصدار الجريدة بعد الثلاثة الشهور أو بعد إعلان قرار وزير الداخلية يعتبر فى حكم المادة ١٨ المشتملة على هاتين الحالتين يترتب على إلغاء الإخطار رد مبلغ التأمين أو إبراء ذمة الكفيل. أما المواد الباقية من هذا الباب فإنها أخذت من المواد ١٥ الى ٢٣ من قانون سنة ١٩٣١ مع بعض التعديل فى الجزئيات وفترتيب الوضع على الوجه الذى اقتضاه المنطق. مع إخراج المادة ١٨ من هذا الترتيب ووضعها تحت "باب العقوبات" مع ما وضع تحته من الاجراءات الأخرى.

وقد ألغى المشروع فى باب العقوبات المذكور عقوبة إلغاء الجريدة التى كان منصوبا عليها فى المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٣١ وجعل عقوبة التعطيل لمدة أقصر طبقا للقواعد التى أخذ بها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ كما أنه ألغى عقوبة إقفال المطبعة التى كانت جزاء لمخالفة الأحكام الخاصة برؤساء التحرير أو المحررين المسئولين أو بإصدار الجريدة بدون اخطار غير صحيح. ولم تبق هذه العقوبة إلا فى حالة واحدة وهى حالة فتح المطبعة بدون اخطار (مادة ٣٢) إذ أنه توجد مطابع سرية يتعين بسببها تحويل الحكم بالأقفال. لذلك جعلت هذه العقوبة اختيارية مما يجعل للقاضى سلطة

واسعة فى تقدير ظروف الحال فيتسنى له تطبيق هذه العقوبة عند الاقتضاء .
وبعد أن كان قانون سنه ١٩٣١ يقضى فى حالة الإخلال بأحكام الكفالة بعقوبة الحبس لمدة قد تصل الى ستة أشهر وبالعقوبة من ٢٠ جنيها الى ٢٠٠ جنية اكتفى المشرع بأن تكون العقوبة مالية فقط من ١٠ جنيهات الى ١٠٠ جنية حتى يكون الجزاء من نوع الجريمة .
وأخيرا فإنه بدلا مما كان يقضى به قانون سنة ١٩٣١ من ضبط أدوات الطباعة فى كثير من الأحوال حتى فى أحوال مخالفة الأحكام المتعلقة بالمسائل الإدارية جعل المشرع هذا الضبط قاصرا على القوالب والأصول (الكليشيات) التى استعملت فى الطباعة كما جعله قاصرا على المطبوعات المثيرة للشهوات أو المخلة للأداب .
أما مصادرة المطبوعات أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول فقد جعلت من اختصاص القاضى وحده .
لهذا تتشرف وزارة الداخلية معرض مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة على هيئة مجلس الوزراء لكى يتفضل عند الموافقة برفعه الى الأعتاب السنية للتصديق عليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ الصادر فى الإقليم المصرى بشأن المطبوعات
وعلى المرسوم التشريعى رقم ٥٣ المؤرخ فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ الصادر فى الإقليم السورى بتنفيذ
قانون المطبوعات العام ؛
وعلى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الصحافة فى الإقليم
السورى ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ :

لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومى . ويقصد بالصحف فى تطبيق أحكام
هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية ويستثنى من
ذلك المجلات والنشرات التى تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وعلى
ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ :

لا يجوز العمل فى الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى وعلى كل من
يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعين يوما من تاريخ

العمل بهذا القانون .

مادة ٣:

تؤول إلى الاتحاد القومى ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها وينقل اليه ما لأصحابها من حقوق وما عليهم من التزامات وذلك مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لأحكام هذا القانون:

صحف دار الأهرام.

صحف دار أخبار اليوم.

صحف دار روزاليوسف.

صحف دار الهلال.

ويعتبر من ملحقات الصحف بوجه خاص دور الصحف والآلات والأجهزة المعدة لطبعها أو توزيعها ومؤسسات الطباعة والاعلان والتوزيع المتصلة بها.

مادة ٤:

تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف ومن عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة ويختار الاتحاد القومى العضو الآخر وبصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية.

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء وبعد سماع أقوال ذوى الشأن، وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى من طريق من طرق الطعن.

مادة ٥:

يؤدى التعويض المشار إليه فى المادة السابقة سندات على الدول بفائدة سعرها ٣٪ تستهلك خلال عشرين سنة.

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها.

مادة ٦:

يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها، ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة.

مادة ٧:

يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية.

مادة ٨:

لا يجوز للشخص أو الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها كما لا يجوز لأى موظف أن يقوم بأى عمل من الاعمال الداخلة فى اختصاص مجلس الادارة أو العضو المنتدب إلا بتفويض منه.

مادة ٩:

يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون مديرا أو مشرفا أو مودعا لديه أو حائزا الأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائما أو مدينا لها أن يقدم للعضو المنتدب بيانا بذلك مشفوعا بالمستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ١٠:

يعتبر باطلا كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة ١١:

كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ١٢:

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٣:

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى القعدة ١٣٧٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٦٠).

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠

ان ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لامناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومى يوجه العمل الوطنى الإيجابى الى بناء المجتمع على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسئوليات العمل لاقامة هذا البناء.

وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القومية الى إقامة ديمقراطية حقّة. فإن هذا يستتبع بالتالى ألا تكون لرأس مال سيطرة على وسائل التوجيه، لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها مما لا ينكره أحد، ووجود أى سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تجنح بها الى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة يشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه.

وليس هناك من يجادل فى أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية وهى الصحافة، هى العاصم الوحيد من هذه الانحرافات كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل وهى حق الشعب فى أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار وحقه فى إبداء رأيه فيها وتوجيهها بها يتفق واراادته .

وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها فى المجتمع الجديد، باعتبارها جزءا من التنظيم

الشعبي، الذي لا يخضع للجهاز الإداري، وإنما هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع، شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية، كالمؤتمر العام للإتحاد القومي، ومجلس الأمة . وكانت هذه هي المعاني التي استوحى منها القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ نصوصه والتي بها تتأكد للشعب ملكية وسيلة التوجيه الكبرى والتي بها أيضا تتأكد المعاني الأصلية للديمقراطية وللحريات وفي مقدمتها حرية الصحافة .

وترتبطا على هذا كله من المحتم على المشرع أن يتعرض بالتنظيم للملكية الصحف كما يتعرض أيضا لما ينبغي أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكينها لرسالتها من أن تؤدي على خير نحو تتحقق به أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦

بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١:

يستبدل بنص المادة الأولى من القرار القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن

القوات المسلحة النص الآتي:

يحظر نشر أو إذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها، وتحركاتها، وعتادها، وأفرادها وبصفة عامة كل مايتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بأي طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير إدارة المخابرات الحربية، أو من يقوم بعمله في حالة غيابه سواء بالنسبة لمؤلف أو واضع المادة المنشورة أو المذاعة، أو بالنسبة للمسئول عن نشرها أو إذاعتها.

مادة ٢:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨مايو سنة ١٩٦٧).

مذكرة إيضاحية لمشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧

صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ ونص في مادته الأولى

على حظر نشر أو إذاعة أي أخبار عن القوات المسلحة.

ولما كانت المسؤولية بمقتضى هذا النص تتناول ناشر الأخبار أو مذيعة ولا يدخل في نظامها مؤلف

المادة المنشورة أو المذاعة إذا كان مديره قد تولى نشرها أو إذاعتها.

ونظر الآن النص على هذا الوضع لا يحقق الردع الكافى رغم ما قد ينجم عن النشر من أضرار تلحق القوات المسلحة وخاصة فى الوقت الراهن الذى تحتاج فيه هذه القوات الى العناية التامة بحماية أسرارها وأخبارها.

نظرا لأن مسئولية مؤلف المادة التى نشرت أو أذيعت لا تقل عن مسئولية الناشر أو المذيع أن لم تزد باعتبار دوره فى جمع المعلومات والأخبار.

لذلك رأى تعديل نص المادة الأولى من القانون المشار اليه بما يكفل مساءلة مؤلف الخبر أو واضع المعلومات باعتباره فاعلا أصليا جنبا الى جنب مع مسئولية الناشر أو المذيع. وبذلك يمكن مضاعفة الحماية التى يجب أن تتوفر لكل ما يتعلق بالنواحى العسكرية أو الاستراتيجية.

ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القرار المرافق للتفضيل بالموافقة عليه واستصداره. وزير الحربية.

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧

بإعفاء المحررات الخاصة بالمكتبات العامة وعمليات شراء وبيع الكتب والمطبوعات التى تقوم بها هذه المكتبات من رسوم الدمغة وبإلغاء القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٢ بإعفاء المحررات الخاصة بالإستعارة من المكتبات العامة من رسوم الدمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية:

قرر مجلس الأمة القانون نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١:

تعفى من رسوم الدمغة جميع المحررات التى تستلزمها اجراءات الاستعارة الداخلية والخارجية والإهداء من المكتبات العامة، وكذا عمليات شراء وبيع الكتب والمطبوعات التى تقوم بها هذه المكتبات.

مادة ٢:

يلغى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٢؛

مادة ٣:

نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره؛

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧)

المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧

تستلزم المعاملات فى المكتبات العامة تحرير بعض نماذج ومحررات مما يخضع لرسوم الدمغة المقررة طبقا للقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة.

ورعاية للدور الذى تقوم به المكتبات العامة فى نشر العلم والثقافة بين المواطنين عامة وطلاب

العلم خاصة، ونظر لأن مطالبة المتعاملين مع المكتبات العامة بسداد رسوم الدمغة المستحقة على هذه المحررات يؤثر على الخدمة المكتبية بما يعوق نشرها على أوسع نطاق. فقد رأت الدولة اعفاء بعض هذه المحررات.

فصدر القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بالاعفاء من رسوم الدمغة المستحقة على طلبات الاستعارة والخارجية الخاصة بالمكتبات، استنادا الى التفويض المخول لوزير الخزانة بمقتضى البند ٣ من الفقرة "هـ" من المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والذي ينص على الآتى:

"المعروض والطلبات التى يصدر قرار من وزير الخزانة بعدم خضوعها الى الرسوم. ثم صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٢ متضمنا اعفاء جميع المحررات التى تستلزمها اجراءات الاستعارة الداخلية والخارجية من المكتبات العامة بالجمهورية من رسوم الدمغة. غير أن هذه الاعفاءات لم تتناول جميع المحررات الخاصة بالمتعاملين مع المكتبات العامة وبالتالي قصرت عن تذليل ما يعترض معاملاتها من صعوبات لذلك طلبت وزارة الثقافة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعفاء المحررات الخاصة باستلام وتحصيل ثمن الكتب المباعة والمشتراة وكذلك المحررات الخاصة بالاهداء استكمالا لرعاية المكتبات العامة فى دورها فى نشر العلم والثقافة. ونظرا لأن الهدف المقصود من رعاية المكتبات العامة هو ازالة أية قيود أو عوائق فى سبيل نشر العلم والثقافة فقد أعيد النظر فى ملاءمات اقتضاء الرسم ورئى أنه من غير الملائم اعفاء المحررات الخاصة بالكتب عند استعارتها واخضاعها فى المعاملات الأخرى فى حالات الإهداء والتبادل الثقافى بين المكتبات.

لذلك رأت وزارة الخزانة الموافقة على الإعفاء المطلوب وإعداد مشروع قانون متضمنا فى المادة ١ منه أن تعفى من رسوم الدمغة جميع المحررات التى تستلزمها الإجراءات الداخلية والخارجية للإستعارة والإهداء من المكتبات العامة وكذا عمليات شراء وبيع الكتب والمطبوعات التى تقوم بها هذه المكتبات.

ونصت المادة ٢ من المشروع على إلغاء القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر. وتتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون المرافق فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة، رجاء الموافقة عليه واتخاذ إجراءات استصداره.

وزير الخزانة

الأزهر والمطبوعات

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥

بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والاحاديث النبوية (x)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

المادة الأولى:

يختص مجمع البحوث الإسلامية دون غيره بالإشراف على طبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والاحاديث النبوية وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها .

ويختص الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية أو من ينوب عنه بالترخيص لدور الطبع والنشر وللأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول، والتسجيل للتداول لكل ما تقدم أو بعضه وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من شيخ الأزهر .
ويستثنى من شرط الحصول على الترخيص المشار إليه ما تقوم به وزارة الأوقاف من طبع ونشر وتسجيل وتوزيع وتداول المصحف الشريف والاحاديث النبوية ويتولى وزير الأوقاف أو من ينوبه إصدار الترخيص .

المادة الثانية:

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من قام بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المطبوعات أو تداول التسجيلات المشار إليها فى المادة السابقة بدون ترخيص أو بالمخالفة لشروطه ولو تم الطبع أو التسجيل فى الخارج .
وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ومثلى الغرامة فى حالة العودة .
ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من حرف عمدا نصا فى القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأية وسيلة كانت .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ومثلى الغرامة فى حالة العودة .
ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ أى من هذه العقوبات .

ويكون للعاملين المتخصصين بإدارات مجمع البحوث الإسلامية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالإتفاق مع شيخ الأزهر، صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

المادة الثالثة:

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة الرابعة:

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
ينصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولييه سنة ١٩٨٥) .

قانون العقوبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧

الباب الرابع عشر الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها (١)

مادة ١٧١:

كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل.

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضى الأحكام القانونية في العقاب على الشروع.

ويعتبر القول أو الصياح علنياً إذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى.

ويكون الفعل أو الإيماء علنياً إذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان.

وتعتب الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان.

مادة ١٧٢:

كل من حرص مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس.

مادة ١٧٣:

الغيت.

مادة ١٧٤:

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب بأحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلاً من الأفعال الآتية:

أولاً: التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الإزدراء به.

ثانياً: تحبيز أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة.

ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من

الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها.

مادة ١٧٥:

يعاقب بنفس العقوبات كل من حرّض الجند بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية.

مادة ١٧٦:

يعاقب بالحبس كل من حرّض بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام.

مادة ١٧٧:

يعاقب بنفس العقوبات كل من حرّض غيره بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسنّ أمراً من الأمور التي تعدّ جنائية أو جنحة بحسب القانون.

مادة ١٧٨:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى العقوبتين

مادة ١٨٢:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفة".

مادة ١٨٣:

الفيت.

مادة ١٨٤:

"يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة".

مادة ١٨٥:

"يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب".

مادة ١٨٦:

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى".

مادة ١٨٧ :

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أموراً من شأنها التأثير في القضاء الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أموراً من شأنها منع شخص من الاضفاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده (٢).

مادة ١٨٨ :

" يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة " .

مادة ١٨٨ مكرراً ٢:

ألغيت.

مادة ١٨٩ ٢:

" يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون " .
ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم. مع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بإذنه .

مادة ١٩٠ ١:

" في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظراً لنوع وقائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

مادة ١٩١ :

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في المداوالات السرية بالمحاكم أو نشر بغير أمانة وسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم .

مادة ١٩٢:

يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى من المناقشات فى الجلسات السرية لمجلس الشعب (١) أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية للمجلس المذكور (٢).

مادة ١٩٣:٣:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها:

(أ) أخباراً بشأن تحقيق جنائى قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراءه فى غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شئ منه مراعاة للنظام أو الآداب أو لظهور الحقيقة.

(ب) أو أخباراً بشأن التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا".

مادة ١٩٤:

"يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من فتح اكتتاباً أو أعلن بإحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائياً فى جنائية أو جنحة.

وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار إليه أو بعضه أو كله أو عزمه على ذلك.

مادة ١٩٥:

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلاً أصلياً للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته.

ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية:

١- إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم بدء التحقيق كل ما لديه من معلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر.

٢- أو إذا أرشد فى أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة أو لضرر جسيم آخر. قضى بعدم دستورية هذه المادة بالطنين رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية

مادة ١٩٦:

فى الأحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التى استعملت فى ارتكاب الجريمة قد نشرت فى الخارج وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب، بصفتهم فاعلين أصليين، المستوردون والطابعون فإن تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والمصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن فى وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى.

مادة ١٩٧:

لا يقبل من أحد، للإفلات من المسؤولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة، أن يتخذ لنفسه مبرراً أو يقيم لها عذراً من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في مصر أو في الخارج أو أنها لم تزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير.

مادة ١٩٨:

إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلاً وكذا الأصول "الكليشاهات" والالواح والأحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل.

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العمومية فوراً فإذا أقرته فعليها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في ظرف ساعتين من وقت الضبط إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية. وإذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط قبل الساعة السادسة صباحاً فيعرض الأمر على رئيس المحكمة في الساعة الثامنة.

وفي باقى الأحوال يكون العرض في ظرف ثلاثة أيام ويصدر رئيس المحكمة قراره في الحال بتأييد أمر الضبط أو بإلغائه والافراج عن الأشياء المضبوطة وذلك بعد سماع أقوال المتهم الذى يجب إعلانه بالحضور. ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة بعريضة في نفس المواعيد ويؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التى ضبطت أو التى قد تضبط فيما بعد أو إعدامها كلها أو بعضها.

وللمحكمة أن تأمر أيضاً بنشر الحكم الصادر بالعقوبة فى صحيفة واحدة أو أكثر أو بإلصاقه على الجدران أو بالأميرين معا على نفقة المحكوم عليه.

فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر فى صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة فى تلك الجريمة فى خلال الشهر التالى لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعداً أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبإلغاء الجريدة.

مادة ١٩٩:

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بطريق النشر فى إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أو بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر.

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن فى هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن. فإذا كانت موالاة النشر المشار إليها فى الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجنح أو إلى محكمة الجنايات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجنح أو من محكمة الجنايات

على حسب الأحوال.

ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه.

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر ب حفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة.

مادة ٢٠٠:

إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنابة ارتكبت بواسطة الجري دة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٣٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التى تصدر ثلاث مرات فى الاسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الاسبوعية ولمدة سنة فى الاحوال الاخرى.

فإذا حكم على أحد الاشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها.

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدر حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى.

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدر الحكم الثانى وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى.

مادة ٢٠١:

كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ألقى في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم قرار جمهورى أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية، أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شئ من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن.

مادة ٢٠١ مكرراً:

الفيت

الباب السابع القذف والسب وإفشاء الأسرار

مادة ٣٠٢:

يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة حدة الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأ وج بت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه.

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشطر أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسند إليه ولا يغني عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل(١).

ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة.

مادة ٢٠٣(٢):

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف وخمسمائة جنيه ولا تزيد على سبعة آلاف وخمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٣٠٤:

لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعوبة فاعلة.

مادة ٣٠٥:

وأما من أخبر بأر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به.

مادة ٣٠٦:

كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة (٢) لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة ٣٠٦: مكررا (٤) (١):

"يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنيه ولا تزيد على سبعة آلاف وخمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، وكان ذلك بسبب أثناء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٣٠٤:

لا يحكم بهذا لا عقابا على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله.

مادة ٣٠٥:

وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به.

مادة ٣٠٦:

كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة (٥) لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة ٣٠٦: مكرر (أ)(٦):

"يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام و مكان مطروق.

ويسري كم الفقرة السابقة إذا كان خدش حياء الأنثى قد وقع عن طريق التليفون.

فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٣٠٦ مكررا (ب)(٧):

ملغاة.

مادة ٣٠٧(٨):

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨٢ إلى ١٨٥ و ٣٠٢ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها.

مادة ٣٠٨(٩):

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة (١٧١) طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور.

مادة ٣٠٨ مكرر(١٠):

كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سبلا لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦.

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها للأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨.

مادة ٣٠٩:

لا تسري أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الخصام في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية.

عليه، ما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامه ا.

مادة ٢٠٩ مكررا (١)(١٣):

يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن. ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه. ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها.

مادة ٣١٠:

كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أئتم عليه فأفشاءه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري (١٤). ولا تسري أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانون بإفشاء أمور معينة كالمقرر المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (١٥).

الهوامش

- ١- الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ معدلة بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥.
- ٢- المادة ٣٠٣ معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥ ثم استبدلت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكررا في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦.
- ٣- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢، وكانت قبل التعديل "لا تزيد على مائة جنيه" ثم عدلت بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥. ثم علت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ والجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكررا في ٣٠ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان / ١٩٩٦.
- ٤- المادة ٣٠٦ مكررا (أ) أضيفت بموجب القانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣. وتم استبدال الفقرة الأولى منها بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١. ثم عدلت بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥.
- ٥- المادة ٣٠٦ مكررا (ب) أضيفت بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥. ثم ألغيت بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥.
- ٦- المادة ٣٠٧ عدلت بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥.
- ٧- المادة ٣٠٨ مستبدلة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥. ثم استبدلت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكررا في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦.
- ٨- المادة ٣٠٨ مكررا أضيفت بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥.
- ٩- المادة ٣٠٩ مكررا أضيفت بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.
- ١٠- d-٣٦٠- الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٩ مكررا معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكررا في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦.
- ١١- المادة ٣٠٩ مكررا (أ) أضيفت بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢. ثم عدلت بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر في ٢٨ / ٥ / ١٩٩٥. ثم عدلت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكررا في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦.
- ١٢- رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢، وكانت قبل التعديل "لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا".
- ١٣- ألغيت المواد ٢٠٢ إلى ٢٠٥ من قانون المرافعات "القديم" بصدور قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، ثم ألغى ذلك القانون بصدور قانون المرافعات الجديد رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨.

الجزائر

قانون الإعلام

القانون ٩٠-٧

مؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٤١٠
الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٩٠ المتعلق بالإعلام

نصوص تأسيسية

- ١- القانون رقم ٩٠-٧ مؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٤١٠
الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٩٠ المتعلق بالإعلام
إن رئيس الجمهورية،
 - بناء على الدستور، ولا سيما المواد ٣٠ و٣٥ و٣٦ و٣٩ و٤٠ منه،
 - وبمقتضى الامر رقم ٦٦-١٥٦ المؤرخ فى ١٨ صفر. عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،
 - وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٥٨ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدنى،
 - وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المعدل والمتمم والمتضمن القانون التجارى،
 - وبمقتضى الامر ٧٥-٨٩ المؤرخ فى رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ المتضمن قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،
 - وبمقتضى القانون رقم ٨٢-١ المؤرخ فى ١٢ ربيع الثانى عام ١٤٠٢ الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ المتضمن قانون الإعلام،
 - وبمقتضى القانون رقم ٨٤-١٦ المؤرخ فى أول شوال عام ١٤٠٤ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ المتعلق بالاملاك الوطنية،
 - وبمقتضى القانون رقم ٨٨-١ المؤرخ فى ٢٢ جمادى الأولى عام ١٤٠٨ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٨٨ والمتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية ولا سيما المادة ٢ منه،
 - وبمقتضى القانون رقم ٨٨-٩ المؤرخ فى ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٨ الموافق ٢٦ يناير سنة ١٩٨٨ المتعلق بالارشيف الوطنى،
 - وبمقتضى القانون رقم ٨٩-١١ المؤرخ فى ٢ ذى الحجة عام ١٤٠٩ الموافق ٥ يوليو سنة ١٩٨٩ المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسى،وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى،
يصدر القانون التالى نصه،

الباب الأول أحكام عامة

المادة الأولى:

يحدد هذا القانون قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام .

المادة ٢:

الحق فى الإعلام يجسده حق المواطن فى الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، على الوقائع والآراء التى تهم المجتمع على الصعيدين الوطنى والدولى وحق مشاركته فى الإعلام بممارسة الحريات الأساسية فى التفكير والرأى والتعبير طبقا للمواد ٣٥، ٣٦، ٣٩، و ٤٠ من الدستور .

المادة ٣:

يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطنى .

المادة ٤:

يمارس الحق فى الإعلام خصوصا من خلال ما يأتى :

- عناوين الإعلام وأجهزته فى القطاع العام .
- العناوين والأجهزة التى تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسى .
- العناوين والأجهزة التى ينشؤها الأشخاص الطبيعىون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائى .
- ويمارس من خلال أى سند اتصال كتابى أو أذاعى صوتى أو تلفزى .

المادة ٥:

تشارك عناوين الإعلام وأجهزته السابق ذكرها فى ازدهار الثقافة الوطنية وفى توفير ما يحتاج اليه المواطنون فى مجال الإعلام والاطلاع على التطور التكنولوجى والثقافة والترفيه والتربية والترفيه فى إطار القيم الوطنية وترقية الحوار بين ثقافات العالم، طبقا للمواد ٢، ٣، ٨، ٩ من الدستور .

المادة ٦:

تصدر النشريات الدورية للإعلام العام باللغة العربية ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون .
غير أنه يمكن إصدار النشريات الدورية المخصصة للنشر والتوزيع الوطنى أو الدولى أو النشريات المتخصصة باللغات الاجنبية بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام .

المادة ٧:

يمكن للمجلس الأعلى للإعلام بناء على قرار معلل منه منع استعمال لغة أجنبية من قبل نشرات دورية للإعلام العام .
و يمكن الطعن فى هذا القرار أمام الغرفة الإدارية للمحكمة العليا .

المادة ٨:

تنظم عناوين الإعلام وأجهزته فى مجال الصحافة المكتوبة بكيفية تميزها عن أعمال الطباعة والتوزيع.

وينظم الانتاج الثقافى والفنى والإعلامى فى مجال الاذاعة والتلفزة بكيفية تميزه عن وظائف تسيير البرامج والبه.

المادة ٩:

للحكومة أن تبرمج أو تبث أو تنشر فى أى وقت التصريحات والبيانات المكتوبة أو المنطوقة أو المتلفزة التى تراها ضرورية، على أن يعلن أنها صادرة عن الحكومة.

ويجب أن لا يشكل هذا الحق بأى حال قيذا لحرية التعبير للجان التحرير فى العناوين والأجهزة المعنية.

الباب الثانى

تنظيم المهنة

الفصل الأول

العناوين والأجهزة التابعة للقطاع العام

المادة ١٠:

يجب على أجهزة القطاع العام وعناوينه أن لا تدخل فى الحسابان، مهما تكن الظروف والتأثيرات والاعتبارات التى من شأنها أن تخل بمصادقية الإعلام.

ويتعين عليها أن تضمن المساواة فى إمكانية التعبير عن تيارات الرأى والتفكير.

المادة ١١:

فى حالة الفصل بين النشر والتحرير والطبع يمكن الشخصية المعنية التى تملك العنوان أو الجهاز فى الصحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام، أن تتنازل للصحافيين المحترفين الدائمين العاملين بنفس العنوان عن حصنة فى راس مال العنوان فى حدود الثلث ٣/١ بشرط أن ينتظموا فى شركة مدنية للمحررين.

المادة ١٢:

تنظم أجهزة الإذاعة الصوتية والتلفزة ووكالة التصوير الإعلامى، ووكالة الأنباء التابعة للقطاع العام فى شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعى وتجارى طبقا للمادتين ٤٤ و ٤٧ من القانون رقم ٨٨-١ المؤرخ فى ١٢ يناير سنة ١٩٨٨ المشار إليه أعلاه.

المادة ١٣ :

تتولى أجهزة الإذاعة الصوتية المسموعة التابعة للقطاع العام فى قنواتها المتخصصة فى بث الثقافات الشعبية التكفل باستعمال كل اللهجات الشعبية للتبليغ وترسيخ الوحدة الوطنية والقيم العربية الاسلامية فى المجتمع الجزائرى.
تحدد كفيات تطبيق هذا الإجراء عن طريق التنظيم.

الفصل الثانى إصدار النشريات الدورية

المادة ١٤ :

إصدار نشرية دورية حر غير أنه يشترط، لتسجيله ورقابة صحته، تقديم تصريح مسبق فى ظرف لا يقل عن ثلاثين (٣٠) يوما من صدور العدد الأول.
يسجل التصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا بمكان صدور النشرية، ويقدم التصريح فى ورق مختوم يوقعه مدير النشرية. ويسلم له وصل بذلك فى الحين.
ويجب أن يشتمل الوصل على المعلومات المتعلقة بهوية الناشر والطابع، ومواصفات النشرية كما تنص على ذلك المواد الآتية:

المادة ١٥ :

تعتبر نشرية دورية، فى مفهوم هذا القانون، كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتى تصدر فى فترات منتظمة.

تصنف النشريات الدورية إلى صنفين:

- الصحف الاخبارية العامة.
- النشريات الدورية المتخصصة.

المادة ١٦ :

تعتبر صحف إخبارية عامة بمفهوم هذا القانون النشريات الدورية، التى تشكل مصدرا للإعلام حول الأحداث الوطنية أو الدولية والموجهة إلى الجمهور.

المادة ١٧ :

تعتبر دوريات متخصصة، النشريات التى تتعلق بموضوعات خاصة فى ميادين معينة.

المادة ١٨ :

يجب على عناوين الإعلام وأجهزته أن تبرر مصدر الاموال التى يتكون منها رأسمالها والأموال الضرورية لتسييرها وتصرح بذلك.
كما يجب على كل عنوان أو جهاز إعلامى يحصل على إعانة مهما يكن نوعها، أن يرتبطا عضويا

بالهيئة التي تقدم إليه الاعانة ويذكر هذا الارتباط ماعدا العناوين والأجهزة الإعلامية التابعة للقطاع العام.

يمنع تلقى إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة أجنبية، شخصا طبيعيا كانت أو معنويا، أو حكومة.

المادة ١٩:

يجب أن يشتمل التصريح على ما يأتى:

- هدف النشرية،
- عنوان النشرية ووقت صدورها،
- مكان النشرية،
- اسم المدير ولقبه وعنوانه،
- الغرض التجاري للطابع وعنوانه،
- المقاس والسعر،
- اللغة أو لغات النشرية غير العربية عند الاقتضاء،
- اسم المالك وعنوانه،
- رأسمال الشركة أو المؤسسة،
- نسخة من القانون الاساسى للشركة أو المؤسسة.

المادة ٢٠:

يجب أن يصرح بأى تغيير يمس المعلومات المبينة فى المادتين ١٨ و ١٩ أعلاه للسلطة المذكورة فى المادة ١٤ أعلاه، خلال العشرة (١٠) أيام الكاملة الموالية للتغيير.

المادة ٢١:

يجب على الطابع أن يطلب من الناشر وصل إيداع التصريح قبل أية نشرية دورية.

المادة ٢٢:

يجب أن تتوفر فى مدير النشرية الدورية الشروط الآتية:

- ١- أن يكون جزائرى الجنسية،
- ٢- أن يكون راشدا ويتمتع بحقوقه المدنية،
- ٣- أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية،
- ٤- أن يكون مؤهلا مهنيا وفقا للاختصاصات،
- ٥- أن لا يكون قد سبق له سلوك مضاد للوطن،
- ٦- أن يكون قد حكم عليه بحكم مخل بالشرف،

المادة ٢٣:

يجب أن يذكر فى كل عدد من أية دورية، ما يأتى:

- اسم مدير النشرة ولقبه، واسم المالك ولقبه، أو أسماء الملاك وألقابهم وعنوان التحرير والادارة،

- الغرض التجارى للطابع وعنوانه،

- توقيت النشرة ومكانها وسعرها،

- كمية سحب العدد السابق،

المادة ٢٤:

يجب على مدير النشرة المخصصة للأطفال أن يستعين بهيئة تربوية استشارية من ذوى الاختصاص.

ويجب أن تتوفر فى أعضاء هذه الهيئة الشروط الآتية:

١- أن يكون جنسيتهم جزائرية،

٢- أن يكونوا متمتعين بحقوقهم الوطنية،

٣- ألا يكونوا قد تعرضوا لإجراء تأديبى بسبب سلوك مخالف لأخلاق الوسط التربوى.

٤- ألا يكونوا قد أسقطت كل حقوقهم أو بعضها فى السلطة الابوية.

٥- ألا يكونوا قد حكم عليهم بسبب جرائم أو جنح.

٦- ألا يكونوا قد سبق لهم موقف مضاد أيام حرب التحرير الوطنية.

المادة ٢٥:

يجب أن تطبق على النشرات الدورية وقت توزيعها شكليات الايداع حسب الكيفيات الآتية بصرف النظر عن الأحكام المتعلقة بالاياداع القانونى المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل.

- نسختان من جميع النشرات يوقعها مدير النشرة وتودعان لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا.

- عشر (١٠) نسخ يوقعها مدير النشرة وتودع لدى المكتبة الوطنية.

- خمس نسخ من النشرات الإعلامية العامة يوقعها المدير وتودع لدى المجلس الأعلى للإعلام،

وخمس نسخ يوقعها المدير وتودع لدى الوزير المكلف بالداخلية.

وكل مراسلة تتعلق بالاياداع القانونى تحصل على الاعفاء البريدى،

المادة ٢٦:

يجب ألا تشتمل النشرة الدورية والمتخصصة الوطنية والاجنبية كيفما كان نوعها ومقصدها، على كل ما يخالف الخلق الاسلامى والقيم الوطنية، وحقوق الانسان، أو يدعو الى العنصرية والتعصب، والخيانة، سواء أكان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا.

كما يجب ألا تشتمل هذه النشرات على أى إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع العنف والجنوح.

المادة ٢٧:

يمكن جميع المؤسسات والهيئات أو الجمعيات المعتمدة المكلفة بحقوق الانسان ورعاية الطفولة أن تمارس الحقوق المعترف بها للطرف المدنى.

الباب الثالث ممارسة مهنة الصحفي

المادة ٢٨:

الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الاخبار وجمعها وانتقاؤها، واستغلالها، وتقديمها: خلال نشاطه الصحافي الذى يتخذ مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله.

المادة ٢٩:

تمنع ممارسة الصحافى الدائمة فى العناوين والأجهزة التابعة للقطاع العام أى شغل آخر، كيفما يكن نوعه، لدى العناوين أو الأجهزة الإعلانية الأخرى.
غير أنه يمكن أن تقدم إسهامات ظرفية الى عناوين وأجهزة أخرى، حسب الشروط التى يحددها المجلس الأعلى للإعلام.

المادة ٣٠:

يحدد المجلس الأعلى للإعلام شروط بطاقة الصحافى المحترف والجهة التى تصدرها ومدة صلاحياتها وكيفيات إلغائها، ووسائل الطعن فى ذلك.

المادة ٣١:

يحصل الصحفيون المحترفون الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع للقانون الاجنبى على اعتماد تحدد كيفياته عن طريق التنظيم، بناء على اقتراح المجلس الأعلى للإعلام.
وتسلم الإدارة المختصة هذا الاعتماد كما يمكنها أن تسحبه حسب الكيفية نفسها.
ويخول هذا الاعتماد صاحبة جميع الحقوق والواجبات التى يتمتع بها الصحفيون المحترفون الجزائريون من نفس الفئة.

المادة ٣٢:

يجب على الهيئة المستخدمة أن تخطر الجهة القضائية المختصة وتمثل الطرف المدنى، إذا تعرض الصحافى المحترف أثناء مهمته لعنف، أو إعتداء أو محاولة إرشاء أو تهريب أو ضغط سافر.

المادة ٣٣:

تكون حقوق الصحفيين المحترفين فى الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية أو السياسية.

يكون التأهيل المهنى المكتسب شرطا أساسيا للتعين والترقية والتحويل، شريطة أن يلتزم الصحافى بالخط العام للمؤسسة الإعلامية.

المادة ٣٤:

يمثل تغيير توجه أو محتوى أى جهاز إعلامى أو توقف نشاطه أو التنازل عنه سببا لفسخ عقد الصحافى المحترف شبيه بالتسريح الذى نحول الحق فى التعويضات المنصوص عليها فى التشريع والتنظيم المعمول به.

المادة ٣٥:

لصحافيين المحترفين الحق فى الوصول الى مصادر الخبر.
ونحول هذا الحق، على الخصوص، الصحافيين المحترفين أن يطلعوا على الوثائق الصادرة عن الادارة العمومية، التى تتعلق بأهداف مهمتها إذا لم تكن من الوثائق المصنفة قانونا والتى يحميها القانون.

المادة ٣٦:

حق الوصول الى مصادر الخبر لا يجيز للصحافى أن ينشر أو يفشى المعلومات التى من طبيعتها ما يأتى:

- أن تمس أو تهدد الأمن الوطنى أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة،
 - أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطنى أو سرا اقتصاديا استراتيجيا، أو دبلوماسيا،
 - أو تمس بحقوق المواطن وحرياته الدستورية،
 - أو تمس بسمعة التحقيق والبحث القضائى،
- تحدد كىفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام.

المادة ٣٧:

السر المهنى حق للصحافيين الخاضعين لأحكام هذا القانون وواجب عليهم. ولا يمكن أن يتذرع بالسر المهنى على السلطة القضائية المختصة فى الحالات الآتية:

- مجال سر الدفاع الوطنى كما هو محدد فى التشريع. المعمول به.
- مجال السر الاقتصادى الاستراتيجى،
- الإعلام الذى يمس أمن الدولة مساسا واضحا،
- الإعلام الذى يعنى الاطفال أو المراهقين،
- الإعلام الذى يمتد الى التحقيق والبحث القضائيين.

المادة ٣٨:

يجب على الصحافيين والمؤلفين الذين يستغلون أسماء مستعارة أن يعلموا كتابيا مدير النشربة بهويتهم قبل نشر مقالاتهم.

المادة ٣٩:

مدير النشربة الدورية ملزم بالسر المهنى.

غير أنه، فى حالة حصول المتابعة القضائية ضد كاتب مقال غير موقع أو موقع باسم مستعار يحزر المدير من إلزامية السر المهنى بناء على طلب السلطة المختصة التى تلقت شكوى لهذا الغرض، ويجب عليه حينئذ أن يكشف هوية الكاتب الحقيقية الكاملة.
وإن لم يفعل ذلك يتابع عوض الكاتب ومكانه.

المادة ٤٠:

- يتعين على الصحافى المحترف أن يحترم بكل صرامة أخلاق وآداب المهنة، أثناء ممارسة مهنته.
- ويجب عليه أن يقوم خصوصا بما يأتى:
- احترام حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية،
 - الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل وموضوعى،
 - تصحيح أى خبر يتبين أنه غير صحيح،
 - التحلى بالنزاهة والموضوعية والصدق فى التعليق على الوقائع والاحداث،
 - الامتناع عن التتويه المباشر وغير المباشر بالعرقية وعدم التسامح والعنف،
 - الامتناع عن الانتحال، والافتراء، والقذف، والوشاية،
 - الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة فى أغراض شخصية أو مادية.
- يحق للصحافى أن يرفض أى تعليمة تحريرية آتية من مصدر آخر غير مسؤولى التحرير.

الباب الرابع المسؤولية وحق التصحيح وحق الرد

المادة ٤١:

يتحمل المدير أو كاتب المقال أو الخبر مسؤولية أى مقال ينشر فى نشرية دورية أو أى خبر يبث بواسطة الوسائل السمعية البصرية.

المادة ٤٢:

يتحمل مسؤولية المخالفات المرتكبة، المكتوبة والمنطوقة، أو المصورة المديرون والناشرون فى أجهزة الإعلام، والطابعون، أو الموزعون، أو الباثون، والباثون وملصقو الإعلانات الحائطية.

المادة ٤٣:

إذا أدين مرتكبو المخالفة المكتوبة أو المنطوقة أو المصورة يتابع مدير النشرية أو ناشرها باعتبارهما متواطئين، ويمكن أن يتابع بالتهمة نفسها فى جميع الاحوال المتدخلون المنصوص عليهم فى المادة ٤٣ أعلاه.

المادة ٤٤:

يجب أن ينشر التصحيح فيما يخص النشرية اليومية، فى المكان نفسه بالحروف نفسها التى طبع بها المقال المعارض عليه دون إضافة أو حذف أو تصرف أو تعقيب فى ظرف يومين ابتداء من تاريخ الشكوى.

كما يجب أن ينشر التصحيح، فيما يخص أية دورية أخرى فى العدد الموالى لتاريخ تسلم الشكوى.

أما الاذاعة والتلفزة، فيجب أن تبث التصحيح فى الحصة الموالية إذا كان الأمر متعلقا بحصة متلفزة وخلال اليومين المواليين لتسليم الشكوى فى ما عدا ذلك.

المادة ٤٥:

يمكن كل شخص نشر عنه خبر يتضمن وقائع غير صحيحة أو مزاعم مسيئة من شأنها أن تلحق به ضررا معنويا أو ماديا:

- أن يستعمل حق الرد و/أو يرفع دعوى ضد مدير الجهاز والصحافي المشتركين في المسؤولية، ويجب على مدير النشرية أو جهاز الإعلام السمعى البصرى المعنى، أن ينشر أو يبت الرد مجانا حسب الاشكال نفسها المحددة فى المادة ٤٤ أعلاه.

المادة ٤٦:

يجوز لكل شخص طبيعى أو معنوى حق الرد على كل مقال مكتوب أو مسموع أو مرئى يظهر فيه مساس بالقيم الوطنية.

المادة ٤٧:

يجب أن يمارس حق الرد المذكور فى المادة ٤٥ أعلاه خلال شهرين ابتداء من تاريخ نشر الخبر المعارض عليه أو بثه، وألا يسقط هذا الحق.

المادة ٤٨:

يجب على مدير أية نشرية دورية أو أى جهاز إعلامى سمعى بصرى أن ينشر أو يبت، حسب الحالة وحسب الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤٤ أعلاه، مجانا أى رد يبلغه اليه شخص طبيعى أو معنوى نشر عنه خبر يتضمن وقائع غير صحيحة، أو مزاعم مسيئة من شأنها أن تلحق به ضررا معنويا أو ماديا.

المادة ٤٩:

إذا توفى الشخص المذكور باسمه فى الخبر المعارض عليه، أو كان عاجزا أو منعه عائق سببه مشروع، يمكن أن يحل محله ومكانه فى الرد ممثله القانونى، أو أحد أقاربه الاصول أو الفروع أو الحواشى من الدرجة الأولى حسب الأولوية.

المادة ٥٠:

يمكن أن يرفض نشر الرد أو بثه فى الحالتين الآتيتين:

- إذا كان الرد فى حد ذاته جنحة صحافية فى مفهوم هذا القانون.

- إذا سبق أن نشر الرد أو بث بناء على طلب أحد الاشخاص المأذون لهم المنصوص عليهم فى المادة ٤٩ أعلاه.

المادة ٥١:

يجب أن ينشر الرد أو يبت خلال اليومين المواليين لتسلم النشرية أو جهاز الإعلام السمعى البصرى إياه، وأما الدوريات الصحافية المكتوبة فتتشر فى العدد الموالى طبقا للمادة ٤٤ أعلاه وفى حالة الرفض أو السكوت ومرور أجل ثمانية (٨) أيام على تسليم طلب ممارسة حق الرد، يحق للطلاب أن يخطر المحكمة المختصة.

المادة ٥٢:

يجب على أجهزة الإعلام المكتوبة أو المنطوقة أو المصورة أن تنشر أو تبث مجاناً أى حكم نهائى بانعدام وجه الدعوة أو البراءة على شخص اتهمته هذه الأجهزة.

الباب الخامس النشر والتوزيع والبيع بالتجول

المادة ٥٣:

يقصد بتوزيع النشريات الدورية: بيعها بالعدد أو الاشتراك وتوزيعها مجاناً أو بثمان، توزيعاً عمومياً أو على المساكن. ويجب أن تضمن مؤسسات النشر والتوزيع المساواة والتغطية الواسعة فى مجال نشر جميع النشريات الدورية المكلفة بها وتوزيعها.

المادة ٥٤:

يخضع بيع النشريات الدورية الوطنية والاجنبية و/أو توزيعها فى الطريق العام أو فى مكان عمومى آخر لمجرد تصريح مسبق لدى البلدية المعنية.

المادة ٥٥:

يجب أن يشتمل تصريح البيع بالتجول على اسم المصريح ولقبه، ومهنته، وعنوان مسكنه، وعمره، وتاريخ ميلاده، ويسلم له فى الحين ودون مصاريف وصلاً هو بمثابة الاعتماد.

المادة ٥٦:

يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية واستخدام التوترات الإذاعية الكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام. ويمثل هذا الاستخدام شكلاً من أشكال الاستغلال الخاص للأماكن العمومية التابعة للدولة.

المادة ٥٧:

يخضع استيراد النشريات الدورية الاجنبية وتوزيعها عبر التراب الوطنى لرخصة مسبقة تسلمها الإدارة المختصة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام. كما يخضع استيراد الهيئات الاجنبية والبعثات الدبلوماسية لنشريات دورية مخصصة للتوزيع المجانى لرخصة مسبقة تسلمها الإدارة المختصة.

المادة ٥٨:

فى حالة عدم احترام أحكام المادة ٥٧ أعلاه، يمكن للسلطة المؤهلة قانوناً أن تقوم بالحجز المؤقت، لكل نص مكتوب أو مسجل أو كل وسيلة تبليغية وإعلامية محظورة، ويصدر الحكم بالمصادرة حسب الاشكال والكيفيات المنصوص عليها فى التشريع المعمول به.

الباب السادس المجلس الأعلى للإعلام

المادة ٥٩:

يحدث مجلس أعلى للإعلام وهو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل مهمتها في السهر على احترام أحكام هذا القانون. وبهذه الصفة يتولى ما يأتي:

- يبين بدقة كيفيات تطبيق حقوق التعبير عن مختلف تيارات الآراء،
- يضمن استقلال أجهزة القطاع العام للبث الإذاعي الصوتي والتلفزيوني، وحياده، واستقلالية كل مهنة من مهن القطاع.
- يسهر على تشجيع وتدعيم النشر والبث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة.
- يسهر على إتقان التبليغ، والدفاع عن الثقافة الوطنية بمختلف أشكالها ويروجها لا سيما في مجال الإنتاج، ونشر المؤلفات الوطنية،
- يسهر على شفافية القواعد الاقتصادية في سير أنشطة الإعلام.
- يتقن بقراراته تركز العناوين والأجهزة تحت التأثير المالي والسياسي أو التكنولوجي للمالك واحد.

- يحدد بقراراته شروط إعداد النصوص والحصص المتعلقة بالحملات الانتخابية، وإصدارها، وإنتاجها، وبرمجتها ونشرها.

- يبدى الرأي في النزاعات المتعلقة بحرية التعبير والتفكير التي تقع بين مديري الأجهزة الإعلامية ومساعدتهم قصد التحكيم فيها بالتراضي.

- يمارس صلاحيات المصالحة بطلب من المعنيين في حالات النزاع المتعلقة بحرية التعبير، وحق المواطنين في الإعلام، وذلك قبل قيام أحد الطرفين المتنازعين بأى إجراء أمام الجهات القضائية المختصة.

- يحدد قواعد الاعانات المحتملة، والمساعدات التي تمنحها الدولة للأجهزة الإعلامية التي تخولها صلاحيات الخدمة العمومية، والسهر على توزيعها العادل.

- يسهر على احترام مقاييس الإشهار التجاري، ويراقب هدف الإعلام الإشهارى الذى تبثه وتنشره الأجهزة الإعلامية، ومحتواه وكيفيات برمجته،

- يسهر على نشر الإعلام المكتوب والمنطوق والتلفزيوني، عبر مختلف جهات البلاد، وعلى توزيعه.
- يجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والأجهزة المكلفة بالخدمة العمومية في الإعلام، أو من جهاز إعلامي أو مؤسسة صحافية لتأكيد احترام التزامات كل منها، ولا يمكن أن تستعمل المعلومات التي يجمعها المجلس بهذه الطريقة في أغراض أخرى غير أداء المهام التي يسند لها القانون.

المادة ٦٠:

ينذر المجلس الأعلى للإعلام الملاك المعنيين ببيع بعض الأصول في حالة تعسف بعض الجهات المسيطرة.

المادة ٦١:

يسلم المجلس الأعلى للإعلام لرخص، ويعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال التوترات الإذاعية الكهربائية والتلفزة كما تنص عليها المادة ٥٦ أعلاه.

المادة ٦٢:

يبدى المجلس الأعلى للإعلام رأيه في الاتفاقيات التي تتم بين الملاك والصحافيين المحترفين، ويرسل ملاحظاته وتوصياته العلنية إذا وقع إخلال ببنود دفاتر الشروط والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القانون كما يحدد شروط التكفل بها وآجالها.

المادة ٦٣:

يرفع المجلس الأعلى للإعلام سنويا تقريراً الى رئيس الجمهورية، ورئيس المجلس الشعبى الوطنى، ورئيس الحكومة يبين فيه نشاطه ومدى تنفيذ القانون، واحترام دفاتر الشروط هذا التقرير ويجوز للمجلس أن يصدر بالاضافة الى ذلك نشرة دورية.

المادة ٦٤:

يمكن المجلس الأعلى للإعلام أن يعرض على الحكومة مشاريع النصوص التي تدخل في مجال نشاطه.

المادة ٦٥:

يمكن لرئيس المجلس الشعبى الوطنى ورئيس الحكومة وأجهزة الصحافة أن يستشيروا المجلس الأعلى للإعلام وأن يطلبوا منه دراسات تدخل في اختصاصه.

المادة ٦٦:

يمكن للمجلس الأعلى للإعلام أن يقاضى الهيئة المعنية إذا لم تراعى أحكام هذا القانون.

المادة ٦٧:

يحدث المجلس الأعلى للإعلام لجائنا متخصصة تحت سلطته لا سيما اللجنتين الآتيتين:

- لجنة التنظيم المهنى.

- لجنة أخلاقيات المهنة.

ويحدد عمل هاتين اللجنتين وتكوينهما بأحكام داخلية.

المادة ٦٨:

لا يجوز لأعضاء المجلس الأعلى للإعلام أن يتخذوا، خلال فترة قيامهم بمهامهم موقفا علنيا إزاء المسائل التي كانت أو يحتمل أن تكون موضوع إجراءات أو قرارات أو توصيات يصدرها المجلس الأعلى، أو يتشاور في المسائل نفسها.

المادة ٦٩:

يتقيد أعضاء المجلس وأعوانه بالسر المهني في الوقائع والاعمال والمعلومات التي قد يطلعون عليها في إطار قيامهم بمهامهم، وذلك ضمن الشروط وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٠١ و ٣٠٢ من قانون العقوبات.

المادة ٧٠:

يزود المجلس الأعلى للإعلام بمصالح توضع تحت سلطة رئيسه. ولا يمكن أن يشارك عمال هذه المصالح مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة متصلة بقطاعات الاذاعة، والتلفزة والصحافة المكتوبة، والإصدار والإشهار.

المادة ٧١:

تسجل في الميزانية العامة للدولة الاعتمادات الضرورية لقيام المجلس الأعلى للإعلام بمهامه. ويكون رئيس المجلس الأعلى للإعلام هو الأمر بالصرف ويقدم الحسابات لرقابة السلطات المؤهلة.

المادة ٧٢:

يتكون المجلس الأعلى للإعلام من اثني عشر (١٢) عضواً.
- ثلاثة (٣) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ومن بينهم رئيس المجلس.
- وثلاثة (٣) أعضاء يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- وستة (٦) أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين في قطاعات التلفزة والاذاعة والصحافة المكتوبة الذين قضوا خمس عشرة (١٥) سنة خبرة في المهنة على الأقل.

المادة ٧٣:

مدة العضوية في المجلس الأعلى للإعلام ست (٦) سنوات غير قابلة للإلغاء أو التجديد.
يجدد المجلس بنسبة الثلث (١/٣) كل سنتين ما عدا رئيسه الذي تستمر عضويته طوال الفترة كلها، ويصرح المجلس الأعلى للإعلام بالاستقالة التلقائية لكل عضو فيه يخل بالتزاماته المحددة بهذا القانون، أو يصدر عليه حكم بعقوبة مشينة ومخلّة بالشرف.
وفي حالة الشغور لأي سبب كان، يعين عضو جديد لاستكمال الفترة الباقية حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٢ أعلاه.

ولدى انقضاء هذه الفترة الباقية يمكن تعيينه عضواً في المجلس الأعلى للإعلام إذا لم تتجاوز مدة العضوية التي عين فيها سنتين.

المادة ٧٤:

لاتصبح مداولة المجلس الاعلى للإعلام إلا إذا حضرها ثمانية (٨) أعضاء وتكون المداولة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً.

المادة ٧٥:

تتنافى مهام أعضاء المجلس مع كل عضوية انتخابية، وكل وظيفة عمومية، وكل نشاط مهني.

المادة ٧٦:

لا يجوز لأعضاء المجلس الأعلى للإعلام أن يمارسوا ممارسة مباشرة أو غير مباشرة وظائف، أو يحوزوا مساهمة في مؤسسة مرتبطة بقطاعات الإعلام.

الباب الرابع أحكام جزائية

المادة ٧٧:

يعاقب بالحبس من ستة (٦) أشهر إلى ثلاث (٣) سنوات، وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠٠ دج و ٥٠٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يتعرض للدين الاسلامي وباقي الاديان السماوية بالاهانة سواء بواسطة الكتابة أو الصوت والصورة أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى مباشرة أو غير مباشرة.

المادة ٧٨:

يعاقب كل من أهان بالإشارة المشينة أو القول الجارح أو التهديد، صحافيا محترفا أثناء ممارسة مهنته، أو بمناسبة ذلك. بالحبس عشرة (١٠) أيام، وبغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠ دج و ٥٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة ٧٩:

يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٢ من هذا القانون بغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠ دج ويوقف العنوان أو وقفا معينا أو نهائيا.

المادة ٨٠:

يعاقب كل من يخالف الاحكام المنصوص عليها في المادتين من هذا القانون بالحبس من سنتين إلى خمس (٥) سنوات وبغرامة تتراوح ما بين ٣٠٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠٠ دج.

المادة ٨١:

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس (٥) سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٣٠٠٠٠ دج و ٣٠٠٠٠٠ دج كل مدير لأحد العناوين أو الأجهزة الإعلامية كما في المادة ١٩ أعلاه، ويتلقى باسمه أو لحساب نشرته بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، أموالا أو منافع من هيئة عمومية أو هيئة أجنبية ما عدا الاموال المخصصة لدفع الاشتراكات والاشهار حسب التعريفات والتنظيمات المعمول بها.

المادة ٨٢:

يعاقب على بيع النشريات الدورية الاجنبية المحظورة الاستيراد والتوزيع في الجزائر بالحبس من شهر الى سنتين وبغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط دون المساس بتطبيق قانون الجمارك.

المادة ٨٣:

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل بائع متجول يبيع دون تصريح أو يستظهر تصريحاً غير صحيح في شأن البيع المتجول كما هو محدد في المادة ٥٤ أعلاه.

ويمكن أن تأمر الجهة القضائية بحجز النشريات زيادة على ذلك.

المادة ٨٤:

يعاقب على عدم احترام شكلية الايداع المنصوص عليها في المادة ٢٥ أعلاه بغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠٠ دج و ٥٠٠٠٠ دج دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٨٥ وما يليها من هذا القانون.

المادة ٨٥:

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس (٥) سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠٠ دج و ٥٠٠٠٠ دج كل شخص يعير اسمه لمالك نشرية أو بائعها المتجول أو الوصى عليها، ويتعرض للعقوبة نفسها المستفيد من إعارة الاسم.

المادة ٨٦:

يعاقب كل من ينشر أو يذيع عمداً أخباراً خاطئة أو مفترضة من شأنها أن تمس أمن الدولة والوحدة الوطنية بالسجن المؤقت من خمس (٥) سنوات إلى عشر (١٠) سنوات

المادة ٨٧:

كل تحريض بأية وسيلة من وسائل الإعلام، على ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد أمن الدولة والوحدة الوطنية، يعرض مدير النشرية وصاحب النص لمتابعات جزائية باعتبارهما مشاركين في الجنايات والجنح التي تسببها فيها إذا ترتب عليها آثار. يعاقب المدير وصاحب النص بالحبس من سنة إلى خمس (٥) سنوات وبغرامة مالية تراوح ما بين ١٠٠٠٠ ج، ١٠٠٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط إذا لم يترتب على التحريض آثار.

المادة ٨٨:

يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٦٧ و ٦٩ من قانون العقوبات، كل من ينشر ويذيع بالوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه خبراً أو وثيقة تتضمن سرا عسكرياً.

المادة ٨٩:

يعاقب كل من ينشر بالوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه أخباراً أو وثائق تمس سير التحقيق والبحث الأوليين في الجنايات والجنح بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ دج و ٥٠٠٠٠ دج.

المادة ٩٠:

يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠٠ دج كل من ينشر أو يذيع بأية وسيلة صوراً أو رسوماً أو بيانات ترضيحية أخرى تحكى كل ظروف الجنايات أو الجنح أو بعضها المنصوص عليها في المواد ٢٢٥ إلى ٢٢٣ و ٢٢٣ إلى ٤٢ من قانون العقوبات.

المادة ٩١:

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠٠ دج، كل من ينشر أو يذيع بأية وسيلة كانت وقصد الاضرار أى نص، أو رسم يبانى يتعلق بهوية القصر وشخصيتهم، إلا إذا تم هذا النشر بناء على رخصة أو طلب صريح من الاشخاص المكلفين.

المادة ٩٢:

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ دج إلى ٥٠٠٠٠ دج كل من ينشر فحوى مداولات الجهات القضائية التى تصدر الحكم إذا كانت جلساتها مغلقة.

المادة ٩٣:

يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة (٣) أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٢٠٠٠ دج إلى ١٠٠٠٠ دج كل من ينشر أو يذيع تقارير عن مداولات المرافعات التى تتعلق بالاحوال الشخصية والإجهاض.

المادة ٩٤:

يمنع استعمال أى جهاز تسجيل أو جهاز إذاعى أو آلة تصوير تلفزيونية أو سينمائية أو عادية عقب افتتاح الجلسة القضائية، ما لم تأذن بذلك الجهة القضائية ويعاقب على مخالفة ذلك بغرامة مالية تتراوح ما بين ٢٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠ دج.

المادة ٩٥:

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ دج و ٥٠٠٠٠ دج، كل من ينشر أو يذيع مداولات المجالس القضائية والمحاكم..

المادة ٩٦:

يتعرض للحبس من سنة إلى خمس (٥) سنوات وغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠٠ دج و ١٠٠٠٠٠ دج كل من ينوه تنويها مباشرا أو غير مباشر بأية وسيلة من وسائل الإعلام بالأفعال الموصوفة، أو الجنايات أو الجنح.

المادة ٩٧:

يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٣٠٠٠ دج و ٣٠٠٠٠ دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يعتمد بأية وسيلة من وسائل الإعلام إهانة رؤساء الدول الذين يمارسون مهامهم مع مراعاة أحكام المادة ٣ أعلاه.

المادة ٩٨:

يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين ٣٠٠٠ دج إلى ٣٠٠٠٠ دج كل من يهين بأية وسيلة من وسائل الإعلام رؤساء البعثات الدولية وأعضائها المعتمدين لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة ٩٩:

يمكن أن تأمر المحكمة، فى جميع الحالات الواردة فى هذا الباب بحجز الاملاك التى تكون موضوع المخالفة، وإغلاق المؤسسات الإعلامية المعنية إغلاقا مؤقتا أو نهائيا.

الباب الثامن أحكام ختامية

المادة ١٠٠:

يستثنى الإشهار من مجال تطبيق هذا القانون ويحال على قانون خاص.

المادة ١٠١:

يستثنى سبر الآراء من مجال تطبيق هذا القانون ويحال على قانون خاص.

الباب التاسع أحكام انتقالية

المادة ١٠٢:

يمكن أن يفصل فصلا عضويا ووظيفيا وقانونيا بين نشاطات النشر والتحرير والطبع من أجل تطبيق هذا القانون في ميدان الصحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام.

المادة ١٠٣:

يختار بصفة انتقالية من أجل تكوين المجلس الأعلى للإعلام الصحفيون الذين يجب أن ينتخبهم أمثالهم من بين الصحفيين الحائزين البطاقة المهنية يوم نشر هذا القانون، الذين تتوفر فيهم شروط الاقدامية المطلوبة، وينتخب ثلاثة من بين صحفيي أجهزة الإذاعة الصوتية والتلفزية كما ينتخب الثلاثة الآخرون من بين صحفيي أجهزة الصحافة المكتوبة.

المادة ١٠٤:

تجرى القرعة انتقالا من أجل القيام بالتجديدين الأولين في المجلس الأعلى للإعلام ضمن كل مجموعة وحسب نسبة كل منها كما يأتي:

- واحد من بين الاعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية.
- واحد من بين الاعضاء الذين يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- اثنان من بين الصحفيين المنتخبين.

المادة ١٠٥:

تلفى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون لا سيما القانون رقم ٨٢-٠١ المؤرخ في فبراير سنة ١٩٨٢ المذكور أعلاه.

المادة ١٠٦:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في ٨ رمضان عام ١٤١٠ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٩٠.

الشاذلي بن جديد

البحرين

قانون المطبوعات والنشر فى البحرين

مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ قانون المطبوعات والنشر

فى شأن المطبوعات والنشر

نحن عيسى بن سلمان ال خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥. وعلى قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٦٥، وعلى قانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٦، وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الإيداع القانونى للمصنفات، وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦، وبناء على عرض وزير الإعلام، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالقانون الآتى :

الفصل الأول

فى المبادئ العامة والتعاريف

المادة ١:

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع المبينة فى هذا القانون.

المادة ٢:

فى تطبيق أحكام هذا القانون، وما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يقصد بالكلمات والعبارات التالية التعاريف والمعانى الموضحة قرين كل منها:

أ- المطبوعات: كل الكتابات أو الرسوم أو المؤلفات الفنية أو الصور أو غير ذلك من وسائل التعبير مما هو مطبوع أو مرسوم أو مصور أو مسجل إذا كان قابلا للتداول. ويقصد بكلمة التداول بيع المطبوعات وعرضها للبيع أو توزيعها بالمجان أو إلصاقها على الجدران أو عرضها على واجهات المحال أو المتاجر أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول الجمهور.

ب- المطبعة: هى كل حالة أو مجموعة حالات أو جهاز لطبع الكلمات أو الرسومات أو الصور أو تسجيلها على أشرطة وذلك بقصد نشرها أو تداولها، ولا يشمل هذا التعريف الآلات أو الأجهزة المعدة للتصوير والآلات الكاتبة العادية والأجهزة التى تستعمل لسحب صور الوثائق والمستندات.

ج- الطابع: هو صاحب المطبعة أو مديرها الذى يتعاقد على طبع المصنف أو تسجيله ويأمر عمال المطبعة بطبعه أو تسجيله سواء أ كان فى ذلك أصيلا أو مالكا للمطبعة أو منتفعا بها أو عن مالكةا أو المنتفع بها فردا كان أو شخصا معنويا.

هـ- المكتبة: المؤسسة التى تحترف تجارة المطبوعات بمختلف صورها.

و- صحيفة: كل جريدة أو مجلة أو مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو

غير من نظمة.

ز- مطبوع ذو صفة خاصة : كل مطبوع شخصى لا يشكل مضمونه أو نشره جريمة يعاقب عليها القانون.

ح- مطبوعة ذات صفة تجارية : كل مطبوع يتعلق بأعمال التجارة.

ط- إدارة المطبوعات : الجهة الرسمية فى وزارة الإعلام المختصة بالإشراف والرقابة على المطبوعات.

الفصل الثانى

فى الاحكام المتعلقة بالمطابع والمطبوعات على وجه العموم

المادة ٣:

يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة ومزاولة اى عمل فيها أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى إدارة المطبوعات.

ويشتمل الإخطار على ما يأتى :

أ- اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع.

ب- مقر المطبعة واسمها ورقم القيد فى التجارى ونوع الآلات المستعملة فيها.

ويجب تقديم إخطار جديد فى خلال سبعة أيام عن كل تغيير فى البيانات المتقدمة.

المادة ٤:

لا يجوز لصاحب المطبعة أن ينقل ملكيتها لغيره الا بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة المطبوعات بناء على طلب يقدم منه متضمنا اسم ولقب من ستنقل إليه الملكية وجنسيته ومحل إقامته. ويحل المالك الجديد محل المالك السابق فيما نص عليه هذا القانون بمجرد صدور الموافقة المشار إليها.

وفى حالة انتقال ملكية المطبعة بطريق الميراث يجب على الورثة أن يخطرُوا إدارة المطبوعات بذلك كتابة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة.

المادة ٥:

يجب على الطابع أن يمسك سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المطبوعات المعدة للنشر وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها.

ويجب أن يعرض هذا السجل على السلطات الإدارية والقضائية عند كل طلب.

حق الوزير فى منع المطبوع : يجوز لوزير الإعلام أن يطلب من الطابع الاطلاع على نصوص أى مطبوع قبل أو أثناء الطبع وفى حالة مخالفة المطبوع لنصوص هذا القانون يجوز له منع إتمام الطبع.

المادة ٦:

يجب أن يذكر بأول صفحة من أي مطبوع أو بأخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع.
وتحدد بقرار من وزير الإعلام البيانات الخاصة بالمطبوعات المسجلة وطريقة ذكرها على الأشرطة.

المادة ٧:

يجب على الطابع عند إصدار أي مطبوع أن يودع ثلاث نسخ من كل مطبوع لدى إدارة المطبوعات ونسختين لدى المكتبة الرئيسية العامة و نسختين من كل مطبوع يتعلق بالأمور الدينية لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية.
فإذا كان المطبوع مسجلا، فيودع نسخة واحدة منه لدى إدارة المطبوعات ويعطى إيصالا عن هذا الإيداع.

المادة ٨:

لا تسرى أحكام المادتين ٦، ٧ السابقتين على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

المادة ٩:

على الطابع قبل تولى إصدار أي مطبوع دورى إرسال إخطار كتابى بذلك إلى إدارة المطبوعات.

المادة ١٠:

يجب على الطابع، قبل طبع أي مطبوع لهيئة أو جهة أجنبية أو فرد أجنبى أن يحصل على إذن مسبق بذلك من إدارة المطبوعات.

وتصدر الإدارة قرارها فى الطلب خلال سبعة أيام من تاريخ تقديمه.

المادة ١١:

لا يجوز للطابع أن يطبع أو يسجل مطبوعا منع تداوله كما لا يجوز له طبع مطبوع دورى غير مرخص أو تقرر إلغاء ترخيصه أو تعديله أو وقف عن الصدور.

المادة ١٢:

كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بالعقوبتين معا.
مع جواز الحكم بغلق المطبعة ومصادرة المطبوعات.

الفصل الثالث

المادة ١٣ :

لا يجوز تداول أى مطبوع إلا بعد الحصول على إذن مسبق بذلك من إدارة المطبوعات وتستثنى من ذلك المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

ويصدر قرار من وزير الإعلام بتنظيم شروط الحصول على هذا الإذن والوقت الذى ينبغى أن يصدر خلاله الإذن السالف الذكر. ولا يجوز فتح أو إدارة مكتبة إلا بعد قيدها فى السجل التجارى وفقا للقانون هذا السجل والحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة الإعلام. ويصدر وزير الإعلام قرارا بنظام هذه التراخيص وقواعد وشروط منحها وسحبها.

المادة ١٤ :

على الناشرين وكل من يتولى تداول المطبوعات إيداع نسختين من المطبوع لدى إدارة المطبوعات قبل عرضه للتداول وذلك باستثناء المطبوعات ذات الصفة الخاصة. وعلى مستوردي المطبوع القيام بهذا الإيداع بالنسبة للمطبوعات المطبوعة أو المسجلة فى الخارج، ويجوز عدم رد هذه النسخ بعد الموافقة على تداول المطبوع. وعلى الناشرين والمستوردين إيداع نسختين من كل مطبوع يتعلق بالأمور الدينية لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية.

المادة ١٥ :

يجوز لوزير الإعلام، بقرار يصدره، أن يمنع من التداول فى البلاد المطبوعات التى تتضمن المساس بنظام الحكم فى الدولة أو دينها الرسمى أو الاخلال بالآداب أو التعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام أو التى تتضمن الأمور المحظور نشرها طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة ١٦ :

يجوز محافظة على النظام العام أو الآداب أو خربة الأديان أو لاعتبارات أخرى تتعلق بالصالح العام أن تمنع أية مطبوعات صادرة فى الخارج من الدخول والتداول فى البحرين، ويكون هذا المنع بقرار من وزير الإعلام.

المادة ١٧ :

تضبط وتصادر إداريا نسخ أى مطبوع تقرر منع تداوله أو إدخاله بمقتضى المادتين ١٥، ١٦ السابقتين ولا تحق المطالبة بأي تعويض عن ذلك.

المادة ١٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ألفى دينار أو بالعقوبتين معا كل من فتح أو أدار مكتبة بغير ترخيص أو نشر أو تداول مطبوعات لم يؤذن فى تداولها أو صدر قرار بمنع تداولها أو إدخالها للبلاد أو صودرت نسخها طبقا لأحكام المواد السابقة.

الفصل الرابع فى الأحكام المتعلقة بالجرائد

الصحف وتراخيص وزير الإعلام

المادة ١٩:

لا يجوز إصدار جريدة إلا بعد الترخيص فى إصدارها من وزير الإعلام وبعد موافقة مجلس الوزراء.

لا يشترط الانضمام إلى نقابة الصحفيين

المادة ٢٠:

يشترط فى مالك الجريدة:

- ١- أن يكون بحرينى الجنسية وقيم عادة فى البحرين، وتستثنى من ذلك وكالات الأنباء الاجنبية المرخص لها فى العمل فى البحرين.
- ٢- ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية وأن يكون كامل الأهلية.
- ٣- أن يكون حسن السيرة ، ومحمود السمعة، لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

المادة ٢١:

يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها ويجوز أن يكون مالك الجريدة رئيسا للتحرير أو محررا مسئولاً إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

المادة ٢٢:

يشترط فى رئيس التحرير أو المحرر المسئول، فضلا عن الشروط الواجب توافرها فى مالك الجريدة أن يكون على قدر كاف من الاستعداد لمزاولة المهنة.

المادة ٢٣:

لا يجوز لأى محرر أو كاتب أن يعمل فى أية جريدة ما لم يكن حاصلا على ترخيص فى ذلك من وزارة الإعلام، ويصدر وزير الإعلام قرارا بتحديد الشروط الواجب توافرها لمنح هذا الترخيص. ويقصد بالمحرر أو الكاتب فى تطبيق هذا النص من يعمل بصفة منتظمة ولو كانت غير دائمة فى تحرير أو توجيه أو الحصول على المعلومات أو تنسيق جريدة أو جرائد متعددة.

المادة ٢٤:

يجب على كل من يرغب فى إصدار جريدة أن يقدم إلى دائرة المطبوعات طلبا كتابيا مشتملا على

البيانات الآتية :

- ١- اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة طالب الترخيص. وفي حالة ما إذا كان الطالب شركة أو جمعية أو هيئة أو ناديا يبين ذلك في الطلب وترفق به نسخة مصدقة من نظام تأسيسها كما يذكر من يمثل هذه الجهة ولقبه وجنسيته ومحل إقامته.
 - ٢- اسم رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين والناشرين، ان وجدوا، ولقب كل منهم وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته.
 - ٣- اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها ومواعيد إصدارها وعنوانها وصفتها.
 - ٤- بيان ما إذا كانت الجريدة سياسية أو غير سياسية.
 - ٥- اسم المطبعة التي ستطبع فيها الجريدة.
 - ٦- مصادر التمويل.
- ويجب أن يوقع على الطلب مالك الجريدة، ورئيس التحرير أو المحررون مسئولون والناشر، إن وجد، ويعطى إيصالا عن هذا الطلب.

المادة ٢٥:

- (أ) يبلغ الترخيص في إصدار الجريدة إلى مالكيها بإخطار سمي خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.
- (ب) في حالة رفض الترخيص أو إذا انقضت ثلاثون يوم من وقت تقديم طلب دون رد، يجوز لمقدم الطلب التظلم إلى مجلس الوزراء خلال أربعة عشر يوماً من وقت تبليغه الرفض أو من انقضاء الثلاثين يوما، ويكون قرار مجلس وزراء في هذا الشأن نهائيا.

المادة ٢٦:

يجب على مالك الجريدة عند الترخيص في إصدار الجريدة أن يودع خزينة وزارة الإعلام ضمانا نقديا أو مصرفيا مقداره خمسة آلاف دينار بحريني إذا كانت الجريدة يومية وثلاثة آلاف دينار بحريني إذا كانت غير يومية، ذلك تأمينا لما قد يحكم به من الغرامات والمصاريف على مالك الجريدة أو رئيس تحريرها أو على المحررين المسؤولين أو الناشر أو الطابع.

وكل نقص في مقدار الضمان، يجب إكماله خلال خمسة يوما من إشهار مالك الجريدة بذلك بكتاب بالبريد المسجل، وإلا أوقفت الجريدة الصدور بقرار من وزير الإعلام، كما توقف الجريدة كذلك إذا لم يكف ضمان لأداء المبالغ المكوم بها وذلك حتى تمام الأداء.

ويسترد مالك الجريدة في حالة توقفها نهائيا أو إلغاء ترخيصها الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة أو ما تبقى منه وذلك بعد انقضاء شهر من التوقف أو إلغاء الترخيص.

المادة ٢٧:

كل تغيير يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٤ السابقة يجب إعلانه لإدارة المطبوعات كتابة قبل حدوثه أيام على الأقل إلا إذا كان هذا التغيير قد

طراً على وجه غير متوقع ففى هذه الحالة يجب إعلانه فى ميعاد ثلاثة أيام على الكثير من تاريخ حدوثه.

ويجوز بقرار من وزير الإعلام إيقاف أية جريدة يستمر إصدارها دون مراعاة الفقرة السابقة وذلك إلى حين إتمام الإجراءات المنصوص عليها فيها.

التنازل بالترخيص:يجوز لمالك الجريدة، بعد موافقة وزير الإعلام، أن ينزل عن ملكيتها لغيره ممن تتوافر فيه الشروط الواردة فى هذا القانون، وله فى هذه الحالة أن يسترد مبلغ الضمان الذى أداه أو ما تبقى منه.

ويحل المالك الجديد محل المالك السابق فى كل ما نص عليه فى هذا القانون بمجرد صدور الموافقة المشار إليها.

وإذا توفى مالك الجريدة جاز لورثته متابعة إصدارها بشرط موافقة وزير الإعلام على ذلك خلال شهر من تاريخ الوفاة، ويلغى ترخيص الجريدة إذا لم يتيسر للورثة إصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ الوفاة.

كما تشترط موافقة وزير الإعلام على كل تغيير فى شخص رئيس التحرير أو المحرر المسئول أو مواعيد الإصدار وصفة الجريدة سياسية أو العكس.

المادة ٢٩:

يجب أن يبين فى مكان ظاهر من كل جريدة اسم مالك الجريدة ورئيس تحريرها أو المحرر المسئول وكذا اسم ناشرها أن وجد واسم المطبعة التى تطبع فيها إذا لم تكن لها مطبعة خاصة. وإذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص معاً ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم.

المادة ٣٠:

يجب على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول التقيد بأن يكون التوقيع على ما ينشر بها من مقالات أو رسومات بالاسم الحقيقى لكاتب المقال أو راسم الصور على أنه يجوز التوقيع باسم رمزى أو مستعار بشرط أن يقوم رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول بإبلاغ إدارة المطبوعات بالاسم الحقيقى لصاحب التوقيع الرمزى أو المستعار، إذا طلب منه ذلك.

المادة ٣١:

بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن تسلم إلى إدارة المطبوعات ثلاث نسخ مما نشر.

وتعطى الوزارة إيصالاً بهذا الإيداع.

المادة ٣٢:

يجوز، بعد موافقة إدارة المطبوعات كتابة، إصدار ملحق للجريدة فى ذات اليوم الذى يصدر فيه العدد الملحق به.

ويشترط في الملحق أن يحمل ذات الاسم والبيانات، كما يخضع لما تخضع له الجريدة على ألا يتكرر صدوره أكثر من مرة في الأسبوع بالنسبة للجريدة اليومية ومرتين في الشهر بالنسبة للجريدة الأسبوعية، وأن يباع مع الجريدة دون زيادة في الثمن.

الرقابة على الصحف الأجنبية

المادة ٣٣:

يجوز للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية المعتمدة لدى دولة البحرين إصدار مطبوعات دورية وتوزيعها على أساس المعاملة بالمثل.

ويشترط إيداع خمس نسخ من كل مطبوع لدى وزارة الإعلام ومثله لدى وزارة الخارجية قبل توزيعه.

ولوزير الإعلام بالاتفاق مع وزير الخارجية إلغاء الترخيص عند مخالفة الفقرة السابقة أو نشرت ما يعد تدخلا في شئون البحرين الداخلية أو نقدا لنظمها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو نشرت ما يحظر نشره طبقا لأحكام هذا القانون.

المادة ٣٤:

يلغى ترخيص الجريدة تلقائيا في الحالة الآتية :-

١- إذا طلب مالك الجريدة إلغاء الترخيص أو عجز عن دفع الضمان المنصوص عليه في المادة ٢٦ من هذا القانون أو توقف عن إصدارها ستة أشهر متتالية.

٢- إذا توفي مالك الجريدة ولم يتيسر لورثته أو لمن يشملهم بولايته أو وصايته إصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ الوفاة.

٣- إذا تبين أن مالك الجريدة لا تنطبق عليه أو لم تعد تتوافر فيه كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون.

٤- إذا نقض رئيس تحرير أو المحرر المسئول أحد الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون.

٥- إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو محررها المسئول بثلاث عقوبات لمخالفة هذا القانون خلال ثلاث سنوات متتالية من مدة مباشرة عمله بذات الجريدة وفي جميع الأحوال يصدر بالإلغاء قرار من وزير الإعلام بتنفيذا لهذه المادة.

المادة ٣٥:

كل مخالفة لأحكام المواد ٢٠ إلى ٣٢ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثين يوما وبغرامة لا تجاوز مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع جواز الحكم بتعطيل الجريدة لمدة لا تقل عن سبعة أيام.

الفصل الخامس فى مراقبة الأفلام السينمائية والمطبوعات المسجلة

المادة ٣٦:

لا يجوز عرض أى فيلم أو إشارة إلى فيلم أو إعلان تجارى بصورة سينمائية فى دور السينما قبل الترخيص بعرضه من لجنة مراقبة الأفلام السينمائية المشار إليها فى المادة التالية. كما لا يجوز تداول المطبوعات المسجلة قبل الحصول على موافقة كتابية مسبقة من إدارة المطبوعات بتداولها.

المادة ٣٧:

تشكل فى وزارة الإعلام لجنة تسمى "لجنة مراقبة الأفلام السينمائية والمطبوعات المسجلة" برئاسة مدير إدارة الثقافة والفنون وعضوية ممثلين عن عدد من الوزارات ذات العلاقة. وتختص هذه اللجنة بمراقبة الأفلام وما فى حكمها المعدة للعرض فى دور السينما والمطبوعات المسجلة من النواحى السياسية والاجتماعية والصحية والأخلاقية والدينية. وعلى صاحب أو مستغل لدار من دور السينما أو مؤسسة لبيع الأشرطة المسجلة إبلاغ اللجنة المذكورة عن استيراد أى فيلم أو تسجيل وعليه إقامة عرض خاص لهذا الفيلم أمام اللجنة متى طلبت ذلك قبل عرضه على الجمهور أو تداوله.

المادة ٣٨:

ويجوز لوزارة الإعلام أن تصدر إلى أصحاب دور السينما أو المسؤولين عن إدارتها التعليمات والتوجيهات التى تستهدف الحفاظ على مستوى البرامج السينمائية دينيا وقوميا وخلقيا وفنيا ورعاية الآداب العامة فى هذه الدور.

المادة ٣٩:

كل مخالفة لأحكام هذا الفصل يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة دينار مع جواز الحكم بغلق دار السينما أو المكتبة ومصادرة الأفلام التى لم يرخّص فى عرضها والمطبوعات التى تقرر منعها من التداول.

الفصل السادس

فى الجرائم التى تقع بواسطة النشر فى الجرائد وغيرها من المطبوعات

المادة ٤٠:

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات، يعاقب على نشر ما يتضمن فعلا من الأفعال الآتية بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر :

أ - التعرض لدين الدولة الرسمى فى مقوماته وأركانه بالإساءة أو النقد .

ب- التعرض للأمير بالنقد أو توجيه اللوم إليه على أى عمل من أعمال الحكومة أو إلقاء المسئولية عليه .

ج- التحريض على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جرائم مخلة بأمن الدولة، إذا لم تترتب على هذا التحريض أية نتيجة .

وفى حالة العود خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم فى الجريمة السابقة تكون العقوبة السجن مدة لا تجاوز خمس سنوات وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع العقوبات التبعية التكميلية المنصوص عليها

فى المادة ٤٧:

من هذا القانون .

المادة ٤١:

يحظر نشر ما من شأنه :

ب- منافة الآداب العامة أو المساس بكرامة الأشخاص أو حياتهم الخاصة .

ج- التحريض على عدم الانقياد للقوانين، أو تحسين أمر من الأمور التى تعد جناية أو جنحة فى نظر القانون .

ويعاقب على مخالفة هذا الحظر بالحبس أو بغرامة لا تزيد على ألف دينار أو بالعقوبتين معا .

وفى حالة العود خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم النهائى فى الجريمة السابقة تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على ألفى دينار أو بالعقوبتين معا .

المادة ٤٢:

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة على نشر ما يتضمن :

أ - عيبا فى حق ملك أو رئيس دولة عربية أو اسلامية، أو اية دولة أخرى تتبادل مع دولة البحرين التمثيل الدبلوماسى .

ب- إهانة أو تحقيرا لأى مجلس تشريعى أو المحاكم أو غيرها من الهيئات النظامية .

ج- نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة مسندة بسوء نية إلى الغير متى كان من شأن هذا النشر تكدير الأمن العام أو إلحاق ضرر بمصلحة عامة .

د - نشر أنباء عن الاتصالات الرسمية السرية، أو بيانات خاصة بقوة الدفاع يترتب على إذاعتها ضرر للمصالح العام، أو كانت الحكومة قد حظرت نشرها وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة في وقت الحرب أو أثناء تعبئة عامة أو جزئية للجيش. ولا يجوز اتخاذ الإجراءات الجزائية في الحالات المنصوص عليها في البند (ب) من هذه المادة إلا لانباء على طلب رئيس الهيئة أو الجهة ذات الشأن.

المادة ٤٣:

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار على نشر ما يلي :
- أ - ما جرى في الدعاوى القضائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية، أو نشرها ما جرى في الجلسات العلنية محرفا وبسوء قصد.
- ب - ما جرى في الجلسات السرية للمجالس التشريعية أو نشر ما جرى في الجلسات العلنية لها محرفا وبسوء قصد.
- ج - الأحكام الصادرة في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض وجرائم الأحداث إذا كان الغرض من نشرها التحريض على الفجور والدعارة.
- د - أخبار أية جريمة قررت السلطة المختصة بتحقيقها منع نشر أخبارها.
- هـ - أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي للبلاد أو نشر أخبار إفلاس تجار أو محال تجارية وصيارفة بدون إذن خاص من المحكمة المختصة.
- و - ما يتضمن عيبا في حق ممثل دولة أجنبية معتمدة لدى دولة البحرين وبسبب أعمال تتعلق بوظيفته.
- ز - أي إعلان أو بيان صادر من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة وزير الإعلام.

المادة ٤٤:

إذا نشر طعن في أعمال موظف عام شخص ذي صفة نيابية عامة، أو مكلف بخدمة عامة يتضمن قذفا في حقه عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بعقوبة القذف المقررة في قانون العقوبات إلا إذا اثبت حسن نيته باعتقاده صحة الوقائع التي يسندها وقيام اعتقاده هذا على أسباب معقولة بعد التثبت والتحرى وباتجاهه إلى مجرد حماية المصلحة العامة وباقتضاره فيما صدر منه على القدر اللازم لذلك وبقيامه فعلا بإبلاغ هيئات التحقيق بالواقعة موضوع القذف.

المادة ٤٥- لا يعفى المسؤولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة الاستناد إلى أن الكتابات أو الرسوم أو الصور أو الرموز أو طرق التعبير الأخرى إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في البحرين أو في الخارج، أو أنها لم تزد على ترديد إشاعات، أو روايات عن الغير.

المادة ٤٦:

مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية بالنسبة لكاتب المقال أو المؤلف أو لواضع الرسم أو غير ذلك من طرق التعبير، يعاقب بصفته أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة الجرائد رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير.

المادة ٤٧ :

إذا حكم على رئيس التحرير أو المحرر المسئول فى جريمة نشر ارتكبت بواسطة الجريدة جاز للمحكمة الحكم بتعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة أو إلغاء ترخيصها.

وإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية على رئيس التحرير أو المحرر المسئول لذات الجريدة فى جريمة من الجرائم المذكورة وقعت خلال السنة التالية لصدور الحكم السابق حكم بتعطيل الجريدة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين مع جواز الحكم بإلغاء الترخيص، ولا يجوز تنفيذ حكم التعطيل أو إلغاء ترخيص الجريدة إلا إذا أصبح الحكم نهائياً.

ويقضى فى جميع الأحوال بمصادرة العدد المنشور وضبط وإعدام الأصول والقوالب.

الفصل السابع فى الإجراءات والمحاكمات الجزائية

المادة ٤٨ :

تخضع جرائم النشر عن طريق الجرائد وغيرها من المطبوعات لقانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٦، مع مراعاة الأحكام التالية.

المادة ٤٩ :

تختص المحكمة الكبرى بنظر الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية.

المادة ٥٠ :

لرئيس المحكمة الكبرى، بناء على طلب الادعاء العام، أو بناء على طلب المجنى عليه، أن يأمر بإيقاف صدور الجريدة مؤقتاً إذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة، وذلك أثناء مدة التحقيق والمحاكمة على أن لا تزيد مدة الإيقاف المؤقت على ثلاثة شهور ويجوز مدها لمدد أخرى مماثلة بقرار من رئيس المحكمة الكبرى بعد سماع أقوال رئيس تحرير الجريدة.

المادة ٥١ :

لا تقام الدعوى عن الجرائم الواردة فى الفصل السادس من هذا القانون إذا انقضت على تاريخ النشر ثلاثة أشهر.

وتسقط دعوى التعويض إذا لم يرفعها المتضرر خلال سنتين من تاريخ النشر.

المادة ٥٢ :

يكون التحقيق فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لهذا القانون والتصرف فيها من اختصاص الادعاء العام من تلقاء ذاته، أو بناء على طلب من وزارة الإعلام أو المجنى عليه أو أية جهة أخرى نص عليها هذا القانون مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من هذا القانون.

ويكون تحقيق هذه الجرائم والتصرف فيها من اختصاص الادعاء العام.

المادة ٥٣:

فى حالة الحكم بالإدانة فى جريمة ارتكبت بواسطة النشر عن طريق الجرائد تأمر المحكمة التى أصدرت الحكم فى حكمها بنشره كاملا أو بنشر ملخصه فى العدد التالى لصدور الحكم وفى ذات المكان الذى نشر فيه المقال موضوع المؤاخذة وبالأحرف ذاتها.

المادة ٥٤:

فى الأحوال التى تكون فيها الجرائد أو المطبوعات موضوع المؤاخذة قد نشرت فى الخارج وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة المؤلف أو الناشر يعاقب بصفقتهم فاعلين أصليين، المستوردون والطابعون والمتداولون.

الفصل الثامن احكام ختامية

يجوز لوزارة الإعلام أن تنذر الجريدة إذا نشر فيها ما يخالف أحكام هذا القانون أو أحكام قانون العقوبات وعلى رئيس التحرير المسئول نشر الإنذار فى أول عدد يصدر بعد تبليغه به. ولا يحول هذا دون توقيع العقوبات المقررة فى هذا القانون بسبب ما انذر من أجله.

المادة ٥٦:

على مالك الجريدة أن يمسك سجلات منتظمة تبين بها حسابات الجريدة ومصادر إيراداتها وبيان نفقاتها مع المستندات المؤيدة لها. ويصدر قرار من وزير الإعلام بنظام هذه السجلات وكيفية رقابة الوزارة عليها.

المادة ٥٧:

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو أى قانون آخر، يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز سنتين أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية لدولة البحرين أو إذا تبين أنها حصلت من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة فى أية صورة كانت ولاى سبب وتحت أية حجة أو تسمية حصلت بها عليها بغير إذن من وزارة الإعلام. كما يجوز عند الضرورة أن يوقف إصدار الجريدة بقرار من وزير الإعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ويجوز التظلم من قرار التعطيل أو الإلغاء أو الوقف إلى مجلس الوزراء خلال شهر من إبلاغ مالك الجريدة بالقرار ويكون قرار المجلس فى التظلم نهائيا.

المادة ٥٨:

إذا عطلت الجريدة أو أوقفت أو ألغى ترخيصها، واستمرت بالرغم من ذلك فى الظهور يعاقب

مالك الجريدة ورئيس تحريرها بوصفهما فاعلين أصليين بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة ولا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألفى دينار أو العقوبتين معا.

المادة ٥٩:

تعتبر الإنذارات والتعليمات الرسمية مبلغة إلى مالك الجريدة أو رئيس التحرير بمجرد تسليمها إليه أو إلصاقها على باب المبنى المتخذ لإدارة الجريدة.

المادة ٦٠:

لوزارة الإعلام أن تطلب إلى أية جريدة نشر كل تصحيح أو تكذيب يرسل إليها ويجب على الجريدة أن تبادر إلى نشر هذا التصحيح أو التكذيب في أول عدد يصدر منها وفي المكان وبذات الحروف التي نشرت بها المواد موضوع التصحيح أو التكذيب.

المادة ٦١:

لكل من ورد ذكره أو الإشارة إليه في خبر أو مقال أو غير ذلك نشرته جريدة ما، الحق في الرد على النحو المبين في المادة السابقة، ويجوز أن يتم ذلك عن طريق وزارة الإعلام. وإذا توفى صاحب الحق في الرد انتقل هذا الحق إلى ورثته، على أن يمارسه الورثة أو أحدهم مرة واحدة، وللورثة أيضا حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته. ويكون النشر بغير مقابل إذا لم يتجاوز ثلثي المقال المذكور. فإذا تجاوز الثلثين كان لرئيس التحرير الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفه الإعلانات التي تحددها الجريدة عادة.

المادة ٦٢:

لوزارة الإعلام أن ترفض نشر الرد أو التصحيح أو التكذيب في الأحوال الآتية :-
أ - إذا كتب الرد أو التصحيح بلغة تختلف عن اللغة التي نشر بها المقال أو الخبر المعارض عليه.
ب - إذا كان الرد مخالفا لأحكام القانون أو كانت عباراته منافية للأداب أو مهينة للأشخاص أو أية عبارة أخرى يعرض نشرها للمسئولية.
ج - إذا ورد الرد بعد انقضاء ثلاثة أشهر من نشر المقال أو الخبر المعارض عليه.

المادة ٦٣:

يجب نشر جميع البلاغات الرسمية التي تصل الجريدة قبل طبعها بمدة معقولة وفي أول عدد يصدر منها وبالنص الكامل.

المادة ٦٤:

لا يجوز لمراسلي الصحف أو المجلات أو وكالات الأنباء والإذاعات الأجنبية ممارسة عملهم في البحرين قبل أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الإعلام ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد.

ولوزير الإعلام أن ينذر مراسل الصحيفة أو المجلة أو مندوب وكالة الأنباء الأجنبية إذا تبين أن

الأخبار التي نشرها تتطوى على مبالغة أو اختلاق أو تضليل أو تشويه. فإذا تكرر منه ذلك جاز سحب الترخيص الممنوح له بقرار من الوزير.

المادة ٦٥:

تخضع لإشراف وزارة الإعلام المطبوعات التي تصدرها الحكومة أو مؤسساتها العامة.

المادة ٦٦:

تحدد بقرار من وزير الإعلام بعد موافقة مجلس الوزراء الرسوم المقررة على إصدار الترخيص المشار إليها في هذا القانون أو تجديدها أو المقررة على إنشاء المطابع وفتح المكتبات، وذلك بالإضافة إلى الرسوم المقررة في قانون السجل التجارى.

المادة ٦٧:

يصدر وزير الإعلام قرارا بتحديد موظفى إدارة المطبوعات التى يحق هذا القانون ولضبط ما يقع من مخالفات لاحكامه ولهم حق الاطلاع على الدفاتر والأوراق والسجلات وتحرير المحاضر اللازمة لذلك واحالتها إلى الادعاء العام.

المادة ٦٨:

يلغى العمل بقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٦٥ وكل نص مخالف.

المادة ٦٩:

على جميع الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص طبقا لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٦٥ أن يقدموا طلبا للحصول على ترخيص وفقا لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وإلا اعتبر الترخيص القائم ملغيا.

وفى حالة رفض قبول طلب الترخيص المقدم منهم طبقا لأحكام المادة ٢٥ من هذا القانوني قرر مجلس الوزراء تعويضا عادلا لأصحابها ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا غير قابل لأي طعن. وعلى جميع الأشخاص الذين أوجب عليهم هذا القانون الحصول على ترخيص أو اذن لمباشرة مهنتهم التقدم بطلب خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للحصول على ترخيص أو الإذن فإذا لم يصدر لهم الترخيص أو الإذن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب اعتبر ذلك رفضا له.

المادة ٧٠:

على رئيس مجلس الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر فى قصر الرفاع

بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٩٩ هـ

الموافق ٧ أغسطس ١٩٧٩ م

الإمارات العربية المتحدة

قانون المطبوعات والنشر

فى شأن المطبوعات والنشر

قانون اتحادى رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ م.

فى شأن المطبوعات و النشر

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٢ م، فى شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له. وعلى القانون الاتحادى رقم (٥) لسنة ١٩٧٢م، فى شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له. وبناء على ما عرضه وزير الإعلام والثقافة وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد. أصدرنا القانونى الآتى:

الفصل الأول تعريف بالمصطلحات

مادة ١:

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة.

الوزارة: وزارة الإعلام والثقافة.

الوزير: وزير الإعلام والثقافة.

المطبوعات: وتعنى كل الكتابات أو الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعبير بأي مادة كانت سواء كان ذلك مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً إذا كان قابلاً للتداول.

التداول: ويعنى بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها على واجهات المحلات بفرض البيع أو الإعلان أو التسويق أو الزينة وكذلك كل عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من الأشخاص.

صحيفة: وتعنى كل جريدة أو مجلة أو مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

المطبعة: وتعنى كل آلة أو مجموعة آلات أو جهاز اعد لطبع أو تسجيل الكلمات أو الرسومات أو الصور بقصد نشرها أو تداولها ولا يشمل هذا المصطلح الجهاز المعد للتصوير الشمسى ولا الآلات الكاتبة العادية ولا أى جهاز يستعمل لسحب النسخ عن الوثائق.

الطابع: ويعنى مالك المطبعة ومع ذلك إذا كان مالك المطبعة قد قام بتأجيرها إلى شخص آخر واصبح هذا الشخص هو المستغل لها فعلا فإن كلمة الطابع تنصرف إلى المستأجر.

الناشر: ويعنى الشخص الذى يتولى نشر أي مطبوع.

مكتبة: وتعنى المؤسسة التى تتخذ الاتجار فى المطبوعات بمختلف صورها حرفة لها.

المصنف: ويعنى كل مصنف مبتكر فى الآداب أو الفنون أو العلوم أيا كانت الصورة المادية التى يبدو فيها.

الفيلم السينمائي: ويعنى كل مصنف يسلك التعبير البصرى.

وكالة الأنباء: وتعنى المؤسسة الصحافية التى تتولى توزيع أخبار أو تحقيقات مصورة أو غير مصورة عبر برقيات أو عن طريق نشرات أو بأية وسيلة أخرى.

الفصل الثانى

فى المطابع والمطبوعات

مادة ٢:

يشترط فى كل من مالك المطبعة والمسؤول عن إدارتها ما يأتى :

- ١- أن يكون من مواطنى الدولة.
- ٢- أن يكون كامل الأهلية.
- ٣- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
- ٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.

مادة ٣:

لا يجوز لأي شخص فتح مطبعة إلا إذا حصل على ترخيص بذلك وفق أحكام هذا القانون.

ويقدم طلب الترخيص إلى إدارة الاستعلامات والمطبوعات والنشر بالوزارة مشتملا على البيانات الآتية :

- ١- اسم مالك المطبعة ولقبه وجنسيته ومحل إقامته.
- ٢- اسم المدير المسئول عن إدارة المطبعة ولقبه وجنسيته ومحل إقامته.
- ٣- اسم المطبعة ومقرها ونوع الآلات المستخدمة فيها وعددها.

مادة ٤:

على الإدارة المختصة فى الوزارة البت فى طلب الترخيص بفتح المطبعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويعتبر فوات هذا الميعاد بمثابة قبول لطلب الترخيص.

مادة ٥:

لمن رفض طلبه، بالترخيص بفتح مطبعة أن يتظلم من هذا القرار إلى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر برفض طلبه.
وعلى الوزير البت في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه ويكون قراره في ذلك نهائيا.

مادة ٦:

يجب على مالك المطبعة أو المسؤول عن إدارتها إخطار الجهات المختصة بالوزارة كتابة بكل تغيير يطرأ على البيانات التي اشتمل عليها طلب الترخيص بفتح المطبعة وذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ حدوث التغيير.

مادة ٧:

لا يجوز لمالك المطبعة أن ينزل عن ملكيتها إلا إلى أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة المختصة بالوزارة. وعلى المتنازل أن يقدم إلى هذه الجهة طلبا بذلك مشتملا على البيانات والوثائق المؤيدة لتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون في المتنازل إليه.

مادة ٨:

إذا توفي مالك المطبعة وجب على ورثته أن يخطرأ الوزارة بذلك كتابة خلال شهرين من تاريخ الوفاة، وينتقل الترخيص بمزاولة النشاط إليهم ما لم يفصحوا عن رغبتهم في عدم الاستمرار فيه وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢) من القانون.

مادة ٩:

على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول أن يمسك سجلا مختوما بخاتم الوزارة يدون فيه عناوين المطبوعات المعدة للنشر تبعا لتاريخ ورودها وكذلك أسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها.
وعلى مالك المطبعة أو مديرها المسؤول تقديم السجل إلى الجهة المختصة بالوزارة كي تثبت في أول وآخر صفحة من صحائف السجل عدد صفحاته وتاريخ تقديمه واسم المطبعة واسم مالكها والمدير المسؤول ورقم الترخيص بفتح المطبعة.

مادة ١٠:

يجب أن يدون في إحدى صفحات المطبوع وبصورة واضحة اسم الطابع وعنوانه وكذلك اسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وتاريخ الطبع.

مادة ١١:

عند إصدار أي مطبوع يجب على الطابع أن يودع عشر نسخ منه لدى إدارة الرقابة بالوزارة ويعطى إيصالا بهذا الإيداع.

مادة ١٢:

على الطابع قبل طبع أي مطبوع دورى أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على ترخيص بطبعه، وتصدر هذه الجهة قرارها فى الطلب المقدم للحصول على هذا الترخيص خلال أربعة عشر يوما من تاريخ تقديمه إليها.

مادة ١٣:

لا تسرى أحكام المواد ١٠، ١١، ١٢ من هذا القانون على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

مادة ١٤:

على الطابع قبل طبع أي مطبوع لشخص طبيعى أو اعتباري لا يتمتع بجنسية الدولة أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على إذن بطبعه وتصدر هذه الجهة المختصة قرارها فى الطلب المقدم للحصول على هذا الإذن خلال أربعة عشر يوما من تاريخ تقديمه إليها.

مادة ١٥:

لا يجوز للطابع أن يعيد طبع مطبوع حظرت السلطة المختصة دخوله إلى البلاد أو قررت منع تداوله فيها، كما لا يجوز للطابع أن يطبع مطبوعا بالمخالفة لأحكام المادتين ١٢، ١٤ من هذا القانون.

مادة ١٦:

إذا كان صاحب الشأن قد طلب من الطابع طبع مطبوع يعتزم توزيعه فى دولة أخرى، كان على الطابع أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على إذن بطبعه. ويجب أن يشتمل الطلب المقدم من الطابع للحصول على هذا الإذن، على المادة المزمع طباعتها واسم صاحبها وصفته وجنسيته ومحل إقامته.

الفصل الثالث فى تداول المطبوعات

مادة ١٧:

لا يجوز لاي شخص أن يقوم ببيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام أو فى أي محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة.

مادة ١٨:

على كل من يرغب فى مزاوله مهنة بيع المطبوعات أو توزيعها أن يقيد اسمه مسبقا لدى الجهة المختصة بالوزارة، ويصدر قرار من الوزير بتحديد شروط هذا القيد.

مادة ١٩:

على ناشري ومستوردي المطبوعات إيداع خمس نسخ من كل مطبوع مستورد لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل عرضه للتداول ما لم يكن المطبوع من المطبوعات التي تستورد منها أعداد قليلة فيكفي في هذه الحالة إيداع نسخة واحدة منها تعاد إلى صاحبها بعد استكمال الإجراءات الخاصة بالتداول، ويحدد الوزير هذه المطبوعات بقرار منه .

وفى جميع الأحوال يجب أن يعطى المودع إيصالا بالنسخ التي قام بإيداعها .
فعلى الجهة المشار إليها فى الفقرة الأولى أن تصدر قرارها فى شأن تداول المطبوع بالسرعة اللازمة ولها أن تحذف من المطبوع أى عبارة أو فقرة تتضمن أمرا من الأمور المحظور نشرها وفقا لأحكام هذا القانون.

ويتم الحذف باقتطاع العبارة أو الفقرة المحظورة بالمقص أو بطمسها بحبر خاص أو بأية طريقة أخرى تراها الجهة المختصة بالوزارة ملائمة. فإذا تعذر الحذف، كان للوزير أن يقرر منع المطبوع من التداول فى البلاد .

مادة ٢٠:

للوزير أن يمنع أي مطبوع دوريا كان أو غير دورى من الدخول إلى البلاد أو التداول فيها إذا كان المطبوع يتضمن أمرا من الأمور المحظور نشرها وفقا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر.

مادة ٢١:

لا يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى تداول أي مطبوع مما يرد من الخارج أو يرسل إليه إلا بعد الحصول على إذن بذلك من إدارة الرقابة بالوزارة.

مادة ٢٢:

لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية لدى الدولة إصدار مطبوعات بقصد التداول إلا بترخيص من الجهة المختصة بالوزارة، ويقدم طلب الحصول على الترخيص بالطرق الدبلوماسية مرفقا به مسودة المطبوع المراد إصداره على أن تكون مختومة بخاتم رئيس البعثة. فإذا رخص بتداول المطبوع وجب إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل توزيعه.

مادة ٢٣:

لا يجوز للنوادي أو الجمعيات أو المراكز الأجنبية إصدار أو تداول أي مطبوع إلا بترخيص من الجهة المختصة بالوزارة، ويقدم طلب الحصول على الترخيص من الجهة الطالبة مرفقا به مسودة المطبوع مختومة بخاتم رئيسها فإذا رخص بإصدار أو تداول المطبوع وجب إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل توزيعه.

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية.

الفصل الرابع فى الصحف والمنشورات الدورية ووكالات الأنباء

مادة ٢٤:

لا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفق أحكام هذا القانون.

مادة ٢٥:

يشترط فى مالك الصحيفة ما تأتى:

- ١- أن يكون من مواطنى الدولة المقيمين فيها على وجه الاعتياد ولا يسرى هذا الشرط بالنسبة إلى المطبوعات الدورية التى تصدرها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ونشرات وكالات الأنباء الأجنبية المرخص لها بالعمل فى الدولة.
- ٢- ألا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
- ٣- أن يكون كامل الأهلية.
- ٤- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
- ٥- ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.
- ٦- ألا يكون شاغلا لوظيفة عامة فى الدولة.
- ٧- ألا يكون موظفا لدى دولة أو جهة أجنبية.

مادة ٢٦:

يجب أن يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على كل محتوياتها أو عدد من المحررين يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها ويجوز أن يكون مالك الصحيفة رئيسا للتحرير أو محررا مسؤولا إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٢٧- يشترط فى رئيس التحرير والمحرر المسئول فضلا عن الشروط الواجب توافرها فى مالك الصحيفة ما يأتى:

- ١- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى عال من كلية أو معهد أو جامعة معترف بها.
- ٢- أن تتوفر لديه خبرة عملية لا تقل عن سنة مع الدراية اللازمة لمزاولة المهنة.

مادة ٢٨:

يشترط للترخيص لى محرر أو كاتب بالعمل فى أية صحيفة ما يأتى:

- ١- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى عال من كلية أو معهد أو جامعة معترف بها أو مارس مهنة الصحافة بصفة منتظمة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- ٢- أن يكون مقيدا بالهيئات المنظمة للعمل الصحفى فى بلده إن وجدت.

٢- أن يكون كامل الأهلية.

٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.

٥- ألا يكون قد سبق صدور قرار بإبعاده عن البلاد لاتهامه فى جريمة نشر.

٦- ألا يكون موظفا لدى دولة أو جهة أجنبية فى ذات الوقت الذى يعمل فيه فى الصحافة.

٧- ألا يكون شاغلا لوظيفة عامة.

ويعفى مواطنو الدولة من أحكام الشرطين المنصوص عليهما فى البندين (١) و (٢)

مادة ٢٩:

على أصحاب الصحف ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء أن لا يعينوا فى أعمالهم الصحفية بصفة دائمة أو مؤقتة محررين أو كتابا قبل قيدهم بدائرة الاستعلامات بالوزارة. ولا يسرى الحكم المنصوص عليه فى الفقرة السابقة على المراسلين الأجانب الذين يعينون من قبلهم فى الخارج إذا اقتضت الضرورة ذلك. ويجب على الأشخاص والوكالات المشار إليها فى الفقرة الأولى إخطار الجهة المختصة بالوزارة بأسماء هؤلاء المراسلين وجنسياتهم ومحال إقامتهم.

مادة ٣٠:

لا يجوز لمراسلى الصحف أو وكالات الأنباء الأجنبية ممارسة عملهم فى الدولة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد. وتكون كفالة المتفرغين من هؤلاء المراسلين على الوزارة.

مادة ٣١:

يجب على كل من يرغب فى إصدار صحيفة أن يقدم إلى الجهة المختصة بالوزارة طلبا مشتملا على البيانات الآتية :

١- اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة طالب الترخيص.

٢- اسم رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين والناشرين إن وجدوا ولقب كل منهم وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته.

٣- اسم الصحيفة واللغة التى تنشر بها ومواعيد إصدارها وعنوانها وصفتها.

٤- اسم المطبعة التى تطبع فيها الصحيفة إن لم يكن لديها مطبعة خاصة بها.

ويجب أن يكون طلب الترخيص موقعا عليه من صاحب الصحيفة أو من رئيس التحرير أو من المحررين المسؤولين أو من الناشر إن وجد.

مادة ٣٢:

يتولى الوزير عرض طلب الترخيص بإصدار الصحيفة على مجلس الوزراء مشفوعا بوجهة نظر الوزارة وذلك لاتخاذ قرار فى شأنه.

مادة ٣٣:

على مالك الصحيفة أو رئيس التحرير بها إخطار الجهة المختصة بالوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات التي اشتمل عليها طلب الترخيص بإصدار الصحيفة وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوث التغيير.

مادة ٣٤:

لضمان الوفاء بالفرامات التي قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو على مالك الصحيفة أو الناشر أو الطابع تطبيقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يجب على الموقعين على طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣١) أن يودعوا مع طلب الترخيص تأمينا نقديا قدره خمسون ألف درهم عن كل صحيفة يومية وخمسة وعشرون ألف درهم في الأحوال الأخرى. ويجوز أن يؤدي التأمين بكفالة مصرفية صادرة من أحد المصارف العاملة في الدولة لصالح وزارة الإعلام والثقافة على أن تكون الكفالة المصرفية غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء.

مادة ٣٥:

إذا نقص التأمين المنصوص عليه في المادة السابقة بسبب ما يستقطع منه للأسباب الواردة في هذا القانون وجب إكماله خلال الخمسة عشر يوما التالية لإصدار ذلك يعلن إلى صاحب الشأن بالطرق الإدارية.

مادة ٣٦:

لا يجوز للطابع طبع صحيفة اعتبر ترخيصها منتهيا بقوة القانون أو قررت السلطة المختصة تعطيلها أو وقفها عن الصدور أو إلغاء ترخيصها أو عدم دخولها البلاد أو منع تداولها فيها.

مادة ٣٧:

لا يجوز تداول صحيفة إلا إذا كانت تحوى اسم مالكها واسم رئيس تحريرها أو محرريها المسؤولين واسم المطبعة التي تطبع فيها وتاريخ صدورها ومكان الصدور وثمان النسخة الواحدة منه أو قيمة الاشتراك على أن يكون ذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي صفحتها الأولى أو الأخيرة وإذا لم يكن للصحيفة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسؤول عن قسم خاص مما ينشر فيها وجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع بيان القسم الذي يشرف عليه كل منهم.

مادة ٣٨:

بمجرد تداول عدد من الصحيفة أو ملحق لعدد يجب أن تسلم إلى الجهة المختصة بالوزارة خمس نسخ مما نشر ويعطى المودع إيصالا بهذا الإيداع. فإذا قامت الصحيفة بإصدار عدة طبعات من العدد ذاته واختلفت كل طبعة عن الأخرى وجب الإيداع بالنسبة إلى كل طبعة على حدة.

مادة ٣٩:

على رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول أن ينشر بغير مقابل وفي أول عدد يصدر منها،

وفى المكان المخصص للأخبار الهامة، ما تبعث به الوزارات من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة وكذلك من البلاغات المتعلقة بمسائل سبق نشرها فى الصحيفة المذكورة.

مادة ٤٠:

على رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول أن ينشر بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما سبق نشره من وقائع فى الصحيفة.

ويجب أن ينشر التصحيح فى أول عدد يظهر من الصحيفة بعد استلام التصحيح وذلك فى ذات المكان وبذات الحروف التى تم بها النشر السابق.

ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف مساحة النشر السابق ويكون المقابل عن المقدار الزائد على أساس تعريفة الإعلانات.

مادة ٤١:

لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح فى غير الأحوال الآتية :

أ- إذا وصل التصحيح إلى الصحيفة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال أو التصريح الذى اقتضاه.

ب- إذا سبق للصحيفة تصحيح الوقائع المطلوب تصحيحها.

ج- إذا كان التصحيح محررا بلغة غير التى نشر بها المقال أو التصريح الأصلى.

د- إذا كان فى نشر التصحيح جريمة معاقب عليها.

مادة ٤٢:

إذا امتنع رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن نشر التصحيح بالمخالفة لأحكام المادتين السابقتين عوقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٤٣:

يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول من الجريمة المنصوص عليها فى المادة السابقة أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التى طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها. فإذا كان الحكم فى الجريمة المذكورة صادرا بالعقوبة وجب أن يتم النشر فى العدد الأول أو الثانى الذى يلى صدور الحكم إذا كان حضوريا أو الذى يلى إعلان الحكم إذا كان غيابيا، فإذا امتنع المحكوم عليه عن هذا النشر كان لصاحب الشأن أن ينشر التصحيح فى ثلاث صحف يعينها وعلى نفقة المحكوم عليه.

ولرئيس التحرير أو المحرر المسؤول إذا ألغى الحكم الصادر بالعقوبة بعد نشر التصحيح أن ينشر حكم الإلغاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه.

مادة ٤٥:

لا يجوز لمالك الصحيفة أن ينزل عن ملكيتها إلا إلى أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة

المختصة بالوزارة وعلى المتنازل أن يقدم إلى هذه الجهة طلبا بذلك مشتملا على البيانات والوثائق التي تؤيد توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٥) من هذا القانون في المتنازل إليه .
يلغى الترخيص الصادر للصحيفة بقرار من الوزير إذا طلب مالكها ذلك وللوزير إلغاء الترخيص في أي من الأحوال الآتية:

- ١- إذا لم تظهر الصحيفة خلال الستة أشهر التالية لصدور الترخيص الخاص بها .
- ٢ - إذا لم تصدر الصحيفة بانتظام خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الترخيص الخاص بها .
- ٣- إذا توفى مالك الصحيفة ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ الوفاة .

مادة ٤٦ :

لا يجوز أن تنقل الصحف أو النشرات الدورية المقالات أو الروايات أو القصص أو غير ذلك من المصنفات إلا بموافقة مؤلفها، ولكن يجوز أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بيانا من ذلك بغير إذن المؤلف .

كما يجوز أن تنشر المقالات التي تناقش قضايا سياسية أو اقتصادية أو علمية أو أدبية أو غير ذلك من الأمور التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما لم يكن المطبوع أو الصحيفة التي تنقل عنها قد حظر هذا النقل صراحة .

ويجب دائما في الأحوال التي يجوز فيها النقل أو النشر أو الاقتباس أو المختصر أو البيان ذكر المصدر المؤلف بصورة واضحة .

مادة ٤٧ :

يجوز أن تنقل الصحف والنشرات الدورية ما يلقي من مرافعات أمام المحاكم في حدود القانون ما لم تقرر المحكمة نظر القضية في جلسة سرية .

مادة ٤٨ :

تسرى على بيع الصحف وتوزيعها وكذلك على منعها من الدخول إلى البلاد والتداول فيها الأحكام المنصوص عليها في المواد ١٧، ١٨، ٢٠ من هذا القانون .

كما تسرى في شأن استيراد الصحف وكذلك في شأن تداول أي صحيفة ترد من الخارج أو ترسل إليه الأحكام المنصوص عليها في المادتين ١٩، ٢١ من هذا القانون .

الفصل الخامس استيراد وتصدير المطبوعات والصحف والنشرات

مادة ٤٩:

لا يجوز لغير المتمتعين بجنسية الدولة المقيدين في السجل المعد لذلك بالوزارة استيراد أو تصدير المطبوعات أو الصحف.

مادة ٥٠:

يشترط فيمن يقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة أن يكون من إحدى الفئتين الآتيتين:
أ- الهيئات والمؤسسات الصحفية أو المشتغلة بالنشر.
ب- المشتغلين باستيراد أو تصدير المطبوعات أو الصحف من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

مادة ٥١:

على من يريد القيد في السجل المشار إليه في المادة (٤٩) من هذا القانون أن يقدم طلباً بذلك إلى الجهة المختصة بالوزارة مشفوعاً بالوثائق الآتية :
أ- إقرار من نسختين باسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته واسم الهيئة أو المؤسسة الصحفية ومركز نشاطها وأسماء الشركاء أو المديرين الذين لهم حق التوقيع عنها.
ب- المحال المدة لمزاولة الاستيراد والتصدير مع بيان مقر كل محل واسم ولقب صاحبه وجنسيته ومحل إقامته.

مادة ٥٢:

على كل من قيد في السجل المشار إليه في المادة (٤٩) من هذا القانون أن يخطر الجهة المختصة بأي تغيير يطرأ على البيانات المشار إليها في المادة السابقة وذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ حصول التغيير.

مادة ٥٣:

لا يجوز استيراد أو تداول المصاحف الشريفة أو أجزاء منها أو الكتب الدينية على هيئة مطبوعات أو مسجلات صوتية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة بعد موافقة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
وفي جميع الأحوال يشترط أن تكون النسخ المستوردة أو المعروضة للتداول معتمدة من إحدى الجهات الدينية المختصة في البلاد العربية أو الإسلامية.

الفصل السادس فى الأفلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية الأخرى

مادة ٥٤ :

لا يجوز لغير الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المتمتعين بجنسية الدولة المقيدين فى السجل المعد لذلك بالوزارة استيراد أو تصدير الأفلام السينمائية.

مادة ٥٥ :

على من يريد القيد فى السجل المشار إليه فى المادة السابقة أن يقدم طلبا بذلك إلى الجهة المختصة بالوزارة مصحوبا بالوثائق الآتية :

- أ- إقرار من نسختين باسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته أو اسم الهيئة أو المؤسسة ومركز نشاطها وأسماء الشركاء أو المديرين الذين لهم حق التوقيع عنها.
- ب- المحال المعدة لمزاولة أعمال الاستيراد أو التصدير مع بيان مقر كل محل واسم و لقب صاحبه وجنسيته ومحل إقامته.

مادة ٥٦ :

على كل من قيد فى السجل المشار إليه فى المادة (٥٤) من هذا القانون أن يخطر الجهة المختصة بالوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات المشار إليها فى المادة السابقة وذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ حصول التغيير.

مادة ٥٧ :

لا يجوز عرض أي فيلم سينمائي أو إشارة إلى فيلم أو إعلان تجارى بصورة سينمائية فى إحدى دور العرض بالبلاد قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الأفلام السينمائية ويصدر بتحديد الوثائق التى يجب ان ترفق بطلب الحصول على هذا الترخيص قرار من الوزير.

مادة ٥٨ :

لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية أن تعرض الأفلام السينمائية أو أي مصنف على غير منتسبها أو فى غير مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الأفلام السينمائية.

كما لا يجوز للنوادي أو الجمعيات أو المراكز ان تعرض الأفلام السينمائية أو أي مصنف حتى على منتسبها أو فى مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من اللجنة المذكورة فى الفقرة السابقة.

ويصدر بتحديد الوثائق التى يجب أن ترفق بطلب الحصول على الترخيص المشار إليه فى الفقرتين السابقتين قرار من الوزير.

مادة ٥٩:

تنشأ بالوزارة لجنة تسمى لجنة مراقبة الأفلام السينمائية برئاسة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرقابة الإعلامية وعضوية مندوبين عن وزارات التربية والتعليم والشباب والداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وجهاز أمن الدولة ومكتب مقاطعة إسرائيل. ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من الوزير، ويتم ترشيح مندوبى الوزارات من قبل وزرائهم. وتختص اللجنة المذكورة بمراقبة الأفلام وما فى حكمها المعدة للعرض فى دور السينما، البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية كذا الأفلام التى تعرضها الأندية والجمعيات والمراكز وتشمل الرقابة النواحى السياسية والاجتماعية والأخلاقية والدينية. وللوزير أن يضم إلى عضوية هذه اللجنة من يقع عليه اختياره من ذوى الكفاءة والخبرة.

مادة ٦٠:

للجنة المشار إليها فى المادة السابقة أن تحذف من الفيلم المشاهد التى ترى فيها إخلالا بالمقومات أو القيم التى يقوم عليها الدين أو الأخلاق أو الدولة أو المجتمع. وللجنة المذكورة أن ترخص بعرض الفيلم بعد قطع المشاهد المخلة. ولا يخل ما تقدم بحق الوزارة فى أن تصدر إلى أصحاب دور السينما أو المسؤولين عن إدارتها التعليمات والتوجيهات التى تستهدف الحفاظ على مستوى البرامج السينمائية دينيا وقوميا و فنيا ورعاية الآداب العامة فى هذه الدور.

مادة ٦١:

لا يجوز للجنة مراقبة الأفلام السينمائية أن ترخص بعرض الأفلام الأجنبية ما لم تكن عليها ترجمة إلى اللغة العربية.

ويجب أن يذكر بطلب الحصول على الترخيص ملخصا عن موضوع الفيلم وأسماء أبطاله واسم المنتج. وفى جميع الأحوال يجب أن يكون النص العربى المترجم مطابقا للغة الحوار.

مادة ٦٢:

تنشأ بالوزارة لجنة تسمى اللجنة العليا للتظلمات تؤلف من عناصر فنية وقانونية وذلك للنظر فى التظلمات التى يرفعها أصحاب الشأن فى شأن القرارات الصادرة عن لجنة مراقبة الأفلام السينمائية وفقا لأحكام المواد ٥٧، ٥٨، ٦١ من هذا القانون.

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من الوزير.

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون قرار اللجنة بالبت فى التظلم مسببا.

ويجوز التظلم من قرار اللجنة أمام الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن به ويكون قرار الوزير نهائيا.

مادة ٦٣:

لا يجوز أن يسمح للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ستة عشرة سنة ميلادية بدخول دور العرض السينمائية أو غيرها من الأماكن التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية وذلك

متى كانت لجنة مراقبة الأفلام السينمائية قد حظرت عليهم ذلك.

مادة ٦٤:

على مديري دور العرض السينمائية وغيرها من الأماكن المماثلة المشار إليها فى المادة السابقة أن يعلنوا وبذات اللغة التى استعملت فى الدعاية وفى مكان ظاهر وبارز ما يفيد حظر الدخول لمن هم دون سن السادسة عشرة طبقا للقرار الصادر بهذا الشأن عن لجنة مراقبة الأفلام السينمائية.

مادة ٦٥:

يصدر الوزير قرارا بتحديد موظفى الوزارة الذين يحق لهم دخول دور العرض السينمائية وغيرها من الأماكن المشار إليها فى المادة (٦٣) وكذلك المطابع ومحال بيع وتوزيع المطبوعات والمصنفات فى البلاد وتكون لهؤلاء فى ممارستهم لأعباء وظائفهم صفة مأموري الضبط القضائى فى ضبط وإثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون ولهم فى سبيل ذلك حق ضبط المواد والوسائل التى استعملت فى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بما فى ذلك قوالب أصول الطباعة.

مادة ٦٦:

فى غير العروض السينمائية لا يجوز فى عرض عام، عرض أى مصنف على الجمهور قبل الحصول على ترخيص بذلك من إدارة الاستعلامات بالوزارة، ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات والوثائق التى يصدر بتحديداتها قرار من الوزير.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على نشر أو تداول أى مصنف بين الجمهور سواء كان هذا المصنف مقروءا أو مسموعا أو مرئيا.

مادة ٦٧:

لا يجوز لأى شخص أن يشتغل بأعمال الإنتاج المسرحى أو السينمائى أو ما يدخل فى حكمها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة. ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد.

ويصدر بتحديد شروط منح الترخيص وتجديده، وكذلك بتحديد البيانات والوثائق التى يجب أن يشتمل عليها أو ترفق بطلب الترخيص قرار من الوزير بعد أخذ رأى وزير الداخلية.

مادة ٦٨:

تسرى الأحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة بالنسبة إلى المشتغلين بأعمال الوساطة فى إلحاق الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو غيرهم من الفنانين أو من فى حكمهم بالعمل.

مادة ٦٩:

لا تسرى أحكام المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨ من هذا القانون على العروض التى تقدم عن طريق الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مما يتعلق بنشاطها.

الفصل السابع فى المسائل المحظورة نشرها

مادة ٧٠:

لا يجوز التعرض لشخص رئيس الدولة أو حكام الإمارات بالنقد.

مادة ٧١:

يحظر نشر ما يتضمن تحريضا أو إساءة إلى الإسلام أو إلى نظام الحكم فى البلاد أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم الأساسية التى يقوم عليها المجتمع.

مادة ٧٢:

لا يجوز نشر آراء تتضمن انتهاكا لحرمة الآداب العامة أو تنطوى على الإساءة إلى الناشئة أو على الدعوة إلى اعتناق أو ترويج المبادئ الهدامة.

مادة ٧٣:

يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.

مادة ٧٤:

لا يجوز بغير إذن من الجهة المختصة بالوزارة نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية أو الشؤون العسكرية كما لا يجوز نشر نصوص الاتفاقيات أو المعاهدات التى تعقدها الحكومة قبل نشرها فى الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من هذه الجهة.

مادة ٧٥:

لا يجوز بسوء قصد نشر تحريف لما يجرى فى الجلسات أو المداولات أو فى الجلسات العلنية للمحاكم أو الهيئات النظامية فى الدولة.

مادة ٧٦:

لا يجوز نشر ما يتضمن عيبا فى حق رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أية دولة أخرى صديقة كما يحظر نشر ما من شأنه تكثير صفو العلاقات بين الدولة وبين البلاد العربية أو الإسلامية أو الصديقة.

مادة ٧٧:

لا يجوز نشر ما يتضمن تجنيا على العرب أو تشويها لحضارتهم أو تراثهم.

مادة ٧٨:

لا يجوز نشر أخبار بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كان التحقيق قد أمر بجعل التحقيق سريا أو كانت النيابة العامة قد حظرت إذاعة شيء عنه.

مادة ٧٩:

لا يجوز نشر الأخبار أو الصور أو التعليقات التي تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إلى من تناوله النشر كما يحظر نشر ما يتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجارى أو نشر أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل.

مادة ٨٠:

لا يجوز بسوء قصد نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير.

مادة ٨١:

لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادى للبلاد.

مادة ٨٢:

لا يجوز أن تتضمن النشرات أو الإعلانات عبارات أو صورا أو رسوما تنافى الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور.

مادة ٨٣:

لا يجوز نشر إعلانات عن الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية إلا بإذن خاص من الجهة المختصة بوزارة الصحة.

مادة ٨٤:

لا يجوز الطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بما يتضمن قذفا فى حقه، ويعفى الكاتب من المسؤولية إذا ثبت أنه كان حسن النية يعتمد صحة الوقائع التى أسندها إلى الموظف العام أو الشخص ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بالخدمة العامة وأن اعتقاده هذا قائم على أسباب معقولة.

مادة ٨٥:

لا يجوز نشر تحقيق فى موضوع يتناول أكثر من طرف دون أن يتضمن هذا التحقيق عرضا لآراء جميع الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع.

الفصل الثامن فى العقوبات

مادة ٨٦:

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٥٧، ٥٨، أو المواد من ٧١ إلى ٨٥ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وللمحكمة أن تقضى فضلا عن العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بتعطيل أو إغلاق دار العرض حسب الأحوال وذلك لمدة لا تجاوز شهرا.

مادة ٨٧:

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ١٩، ٢٠، ٢١ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة.

مادة ٨٨:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين مالك الصحيفة ورئيس تحريرها والمحررون المسؤولون عن أقسامها وكذلك الطابع والناشر أن وجدا إذا أصدروا الصحيفة التى قضى بتعطيلها ولو كان هذا الإصدار تحت اسم آخر.

وللمحكمة فضلا عن توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن تقضى بتعطيل الصحيفة لمدة لا تجاوز شهرين وتضاف مدة التعطيل الجديدة إلى مدة التعطيل السابقة وتتبعها.

مادة ٨٩:

كل مخالفة لحكم المادة (٧٠) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبالغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف درهم ولا تزيد على عشرين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويحكم بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة على رئيس تحرير الصحيفة.

وللمحكمة فضلا عن العقوبة المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين أن تقضى بتعطيل الصحيفة مدة لا تزيد على ستة أشهر.

مادة ٩٠:

يجوز الحجز إداريا على المطبوع أو الصحيفة إذا تم الطبع أو الإصدار أو التداول بالمخالفة لأى حكم من أحكام المواد (١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٤٤) من هذا القانون ويعرض الأمر على القضاء للنظر فى مصادرة الأشياء المحجوز عليها.

مادة ٩١:

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ٣، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد عن خمسة آلاف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وللمحكمة أن تقضى بخلق المطبعة إذا كان صاحبها قد فتحها قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٣).

مادة ٩٢:

كل مخالفة لأى حكم من أحكام المادتين ٢٥، ٣٥ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالغرامة التى لا تقل عن ألفى درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم.

مادة ٩٣:

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالغرامة التى لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على ألفى درهم وبالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٩٤:

إذا وقعت مخالفة لأى حكم من أحكام المواد ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦ من هذا القانون كان للمحكمة ان تقضى بمصادرة الأشياء التى تم ضبطها.

مادة ٩٥- إذا ارتكب الكاتب أو واضع الرسم أو من باشر غير ذلك من طرق التعبير جريمة مما نص عليه هذا القانون، اعتبر رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن قسمها الذى حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير فاعلا أصليا لهذه الجريمة ويعاقب مع مرتكبها بالعقوبة المقررة لها ومع ذلك يعفى رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن قسمها الذى حصل فيه النشر من المسؤولية الجنائية إذا ثبت أن النشر قد تم بغير علمه، وأنه قد قدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسؤول عما نشر.

مادة ٩٦:

إذا كانت الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التعبير الأخرى التى استعملت فى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون، قد نشرت فى الخارج، اعتبر مستورد المطبوع أو الصحيفة التى تم فيها النشر وكذلك من قام بالتوزيع فاعلا أصليا لهذه الجريمة ما لم يظهر من ظروف الدعوى أن المستورد أو الموزع لم يكن فى وسعه معرفة مشتملات المطبوع أو الصحيفة المذكورة.

مادة ٩٧:

يكون مالك الصحيفة أو المطبوع مسؤولا بالتضامن مع رئيس التحرير أو المحرر المسؤول حسب الأحوال عن الوفاء بالتعويضات المالية التى يحكم بها عليه لمصلحة المضرور.

مادة ٩٨:

الصحافة حرة فى القانون وإنذار الصحف أو تعطيلها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور إلا إذا كان من شأن تداولها المساس بالعتيدة الإسلامية أو التحريض ضد نظام الحكم أو الإضرار بالمصلحة العليا للدولة أو نشر مواد تسمى إلى المرتكزات الدستورية لها وبخاصة مفهوم الوحدة والاتحاد وتهديد النظام العام أو خدمة مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا تبين أن الصحيفة حصلت من أية دولة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة فى أى صورة أو كانت ولأى سبب وتحت أية حجة أو تسمية بها عليها أو نشرت أفكار دولة معادية أو أفشت الأسرار العامة العسكرية أو نشرت ما يمس الركائز الأساسية للمجتمع ونشرت أخبارا أو مواداً إعلامية تؤدي إلى إحداث بلبلة فى الرأى العام تتنافى مع متطلبات المصلحة الوطنية.

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض وزير الإعلام والثقافة أن يصدر قراره فى الأحوال المتقدمة بتعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة أو إلغاء ترخيص الصحيفة، كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر تعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة إذا نشرت ما يخالف الحظر الوارد فى المواد ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٥ و ٨٠ ولا يخل قرار التعطيل أو إلغاء الترخيص بالحق فى محاكمة المسؤولين جنائيا والرجوع عليهم بالتعويضات المدنية.

كما يجوز عند الضرورة القصوى وفى الأحوال المشار إليها فى الفقرة السابقة وقف إصدار الصحيفة لمدة لا تجاوز أسبوعين بقرار من الوزير مع إحاطة مجلس الوزراء علما بهذا القرار.

مادة ٩٩:

تنقضى الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون بفوات ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع الجريمة.

مادة ١٠٠:

لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم السب أو القذف التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا بناءً على شكوى من المجنى عليه تقدم إلى النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى. وإذا تعدد المجنى عليهم فيكفى أن تقدم الشكوى من أحدهم وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم، فتعتبر أنها مقدمة ضد الباقين.

مادة ١٠١:

لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جريمة العيب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر فى حق رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أية دولة أخرى صديقة أو فى حق ممثل لإحدى هذه الدول المعتمدة فى البلاد إلا بناءً على طلب من الوزير.

مادة ١٠٢:

لا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر والتى تتضمن إهانة أو سبا للمجلس الوطنى الاتحادى، أو الجيش أو المحاكم أو غير ذلك من

الهيئات النظامية فى الدولة إلا بناء على طلب من الهيئة أو رئيس الجهة المجنى عليها.

مادة ١٠٣ :

لمن قدم الشكوى أن ينزل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتتقضى الدعوى العمومية بالتنازل عن الشكوى فإذا تعدد المجنى عليهم فلا يعتد بالتنازل عن الشكوى إلا إذا صدر من جميع من قدموها. ويعتبر التنازل عن الشكوى بالنسبة لأحد المتهمين تنازلاً عنها بالنسبة إلى الباقين.

الفصل التاسع أحكام عامة ختامية

مادة ١٠٤ :

يجوز لكل ذى شأن أن يطعن أمام المحاكم المختصة فى القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون.

ويجب أن يتم الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ العلم اليقيني بالقرار المراد الطعن فيه.

مادة ١٠٥ :

لا تسرى أحكام هذا القانون على النشرات التى تصدرها الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مما يتصل بنشاطها ولا على الكتب والمطبوعات والنشرات التى تصدرها أو تستوردها جامعة الإمارات أو وزارة التربية والتعليم والشباب لاستخدامها فى الكليات والمدارس والمعاهد التابعة لها.

مادة ١٠٦ :

يلغى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٣ ميلادية المشار إليه وكذلك كل حكم آخر مخالف لأحكام هذا القانون.

مادة ١٠٧ :

يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون

مادة ١٠٨ :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره

صدر عنا فى قصر الرئاسة بأبوظبي

بتاريخ: ٨ / محرم / ١٤٠١ هـ.

الموافق: ١٦ / ١١ / ١٩٨٠ م.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

العراق

قانون المطبوعات

قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ قانون المطبوعات

تعليمات رقم (٢)

الصادرة بموجب قانون مكاتب الدعاية والإعلان

رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ (١)

١- تنفيذ للفقرة (٤) من المادة الثالثة من القانون. يشترك المؤسسون الخمسة بتقديم الكفالة المصرفية

٢- تعتبر اجازة المكتب اجازة عمل ولا علاقة للرسوم التي تستوفى عنها بالرسوم التي تفرضها القوانين الأخرى

٣- تنفيذًا للفقرة (١) من المادة الخامسة:

(١) لمكتب الإعلان الاتفاق مع المعلنين في خارج العراق بعقود خاصة وتزود الوزارة بصورة من كل عقد

(ب) لا يحق لمكاتب الإعلان التعامل مع وكلاء المعلنين الخارجيين في العراق ويحق لها التعامل مع فروعهم

(ج) يتم تحويل أجور إعلانات المعلنين الخارجيين عن طريق البنك المركزي العراقي ويزود البنك بشكل ثابت بنسخة من البيان الوارد ذكره بالفقرة (٤) من المادة الثامنة

(د) لا يحق للمكاتب تنفيذ أي إعلان خارج العراق لصالح أي معلن عراقي

(هـ) تستوفى في الوزارة نسبة قدرها ١٠٪ من أجور الإعلانات الخارجية المنفذة في العراق

٤- تنفيذًا للفقرة (١) من المادة السادسة تصدر الأدلة بأسماء المكاتب وليس بأسماء الأشخاص

ويجرى على إعلانات المعلنين الخارجيين من الأدلة ما هو مبين في الفقرة الثالثة من هذه التعليمات

٥- تنفيذًا للفقرة (٤) من المادة الثامنة تكون مواعيد تقديم البيانات كل ثلاثة أشهر في المواعيد

التالية : (١) أيلول و (١) كانون الأول و (١) آذار من كل سنة اعتبارًا من أيلول ١٩٧١

٦- تنفيذًا للمادة الحادية عشرة من القانون على مؤسس المكتب أخبار الوزارة عند وفاة أحد

المؤسسين أو فقده شرطًا من شروط التأسيس أو قطع صلته بالمكتب خلال أسبوع واحد

رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨

قانون المطبوعات (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادًا إلى أحكام المادة الخمسين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الثقافة والإعلام

ووافق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس قيادة الثورة

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى:

يقصد بالتعابير التالية المعاش المبينة إزاءها:

- ١- الوزير وزير الثقافة والإعلام
- ٢- الوزارة وزارة الثقافة والإعلام
- ٣- المطبوع الدورى كل مطبوع يصدر باستمرار فى إعداد متسلسلة وفى أوقات معينة .
- ٤- المطبوع الدورى غير السياسى كل مطبوع دينى أو أدبى أو ثقافى أو اجتماعى أو مهنى وما إلى

ذلك

٥- المطبوع غير الدورى كل مطبوع يصدر مرة واحدة أو فى أجزاء معلومة كالكتب والتساوير والنشرات وغيرها سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة باليد أو مكتوبة بأية وسيلة أخرى بأكثر من نسخة واحدة ولغرض النشر

المادة الثانية:

يجب أن يكون لكل مطبوع دورى مالك ورئيس تحرير مسئول

المادة الثالثة:

- (أ) يشترط فى مالك المطبوع الدورى السياسى ان يكون :
 - ١- عراقيا بالولادة ومكملا الخامسة والعشرين من العمر
 - ٢- غير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف
 - ٣- مقيما فى مكان صدور المطبوع
 - ٤- غير موظف أو مستخدم فى دائرة رسمية أو شبه رسمية
 - ٥- مزودا بشهادة جدارة من نقابة الصحفيين العراقيين مصدقة من قبل الوزارة تؤيد كونه من ذوى المهوبة والمؤهلات الصحفية ويستثنى من ذلك حاملو الشهادات الجامعية المتخصصة فى شئون الإعلام والصحافة والمعترف بها
 - ٦- حائزا على شهادة الدراسة الإعدادية على الأقل أو ما يعادلها
- (ب) يشترط فى رئيس تحرير المطبوع الدورى السياسى بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من هذه المادة أن يكون حائزا على شهادة عالية
- (ج) إذا كان مالك المطبوع الدورى السياسى شركة فيجب أن يكون مؤسسة فى العراق وعلى مقدم الطلب ان يرفق بطلبه صورة مصدقة من شهادة تسجيل الشركة ونظامها الداخلى إن وجد مع ذكر اسم مديرها وأعضاء مجلس إدارتها ومحل إقامتهم وجنسياتهم وأعمارهم ومراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة فى ما يتعلق برئيس تحرير المطبوع الخاص بالشركة
- (د) إذا كان مالك المطبوع الدورى السياسى جمعية فيجب أن يكون مؤسسة فى العراق وعليها تقديم صورة مصدقة من اجازتها وأسماء الهيئة الإدارية ومحل إقامتهم وجنسياتهم مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة بالنسبة لرئيس التحرير

(هـ) لا يجوز أن يكون رئيس التحرير مسئولاً لأكثر من مطبوع دورى سياسى واحد فى وقت واحد
(و) يجوز أن يكون مالك المطبوع الدورى السياسى رئيس تحرير له إذا توافرت فيه الشروط
المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من هذه المادة وكان صاحب شهادة جامعية معترف بها فى شئون
الإعلام والصحافة

المادة الرابعة:

(١) يقدم طلب الاجازة إلى الوزارة متضمنا البيانات الآتية :

- ١- اسم صاحب الطلب وشهرته وعمره ومحل إقامته وجنسيته ومهنته
- ٢- اسم رئيس التحرير وشهرته وعمره ومحل إقامته وجنسيته ومهنته وموافقة التحرير على أن
يكون رئيس تحرير للمطبوع الدورى المطلوب اجازته
- ٣- اسم المطبوع الدورى واللغة التى يصدر بها ويجب أن لا يكون الاسم قد أطلق على مطبوع دورى
مجاز

٤- محل صدوره ويجب أن يكون فى محل طبعه إلا إذا وافق الوزير على خلاف ذلك

٥- عنوان مكتب إدارته ويجب أن يكون فى محل صدوره

٦- مواعيد صدوره

(ب) يرفق مع الطلب جميع الوثائق الرسمية المثبتة لتوافر الشروط القانونية المنصوص عليها فى

المادة الثالثة

المادة الخامسة:

(أ) يشترط فى مالك المطبوع الدورى غير السياسى نفس الشروط الواردة فى الفقرة (١) من المادة

الثالثة عدا الشرطين (٤، ٦)

(ب) يشترط فى رئيس التحرير المسئول للمطبوع الدورى غير السياسى أن تتوافر فيه الشروط (١)
و ٢ و ٥) المذكورة فى الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذا القانون إضافة إلى كونه حائزا على شهادة
عالية أو مجازا من معهد دينى معترف به إذا كان المطبوع الدورى دينيا أو أدبيا . ويستثنى من شرط
حيازة شهادة عالية رؤساء تحرير المطبوعات التى تصدرها النقابات والمنظمات المهنية والشعبية (١)

(ج) يجوز أن يكون مالك المطبوع الدورى غير السياسى رئيس تحرير له إذا توافرت فيه الشروط
المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من هذه المادة وكان صاحب شهادة جامعية معترف بها فى شئون
الإعلام والصحافة

المادة السادسة:

(أ) يجوز للنقابات والمنظمات المهنية والشعبية والنوادر والمؤسسات التعاونية والسياحية والتجارية
إصدار مطبوعات دورية غير سياسية بشرط أن تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى هذه القانون

المادة السابعة:

(أ) للوزير منح اجازة المطبوع أو رفض الطلب خلال شهر واحد من تاريخ تسجيله إذا وجد أسبابا

تتطلبها مقتضيات المصلحة العامة أو تنظيم الصحافة. فإذا إنتهت المدة ولم يبت الوزير فى الطلب فيعتبر المطبوع مجازا

(ب) يستثنى من حكم الفقرة (ا) من هذه المادة المطبوع الدورى السياسى اليومى أو الذى يصدر اكثر من مرة و احدة فى الأسبوع ويمنح امتياز هذه المطبوع باقتراح من الوزير وقرار من مجلس الوزراء يصادق عليه مجلس قيادة الثورة

(ج) يحق لمن رفض طلبه وفق الفقرة (ا) من هذه المادة الاعتراض على قرار الوزير لدى مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه ويكون قرار المجلس نهائيا

المادة الثامنة:

يجوز لغير العراقى إصدار المطبوعات الدورية فى العراق وفق أحكام هذه القانون وبموافقة وزارة الخارجية وبشرط المقابلة بالمثل وتأييد ممثل دولته السياسى أو القنصلى توافر الشروط المطلوبة فى قانون بلده فيه

المادة التاسعة:

لا يجوز لغير العراقى أن يطبع أو يستورد مطبوعا دوريا معدا للتوزيع داخل العراق إذا كان فيه:

١- ما يعتبر تدخلا فى شئون العراق الداخلية

٢- ما يمس سياسة العراق الخارجية أو يتعارض معها

المادة العاشرة:

(٢) إذا خالف غير العراقى الأحكام الواردة فى المادة الثانية جاز للوزير بعد التداول مع وزير الخارجية إلغاء إجازة مطبوعة الدورى

المادة الحادية عشرة:

(ا) لا يجوز لمراسلى الصحف أو المجلات أو وكالات الأنباء غير العراقية ممارسة عملهم فى العراق الا بإذن من الوزارة

(ب) ينذر المراسل المذكور فى الفقرة (ا) من هذه المادة إذا تبين أن الأخبار التى ينشرها عن العراق تتطوى على مبالغة أو اختلاف أو تضليل أو تشويه فى الأخبار. وإذا استمر فى ذلك يسحب الإذن الممنوح له

(ج) إذا كان مراسل الصحيفة أو المجلة أو وكالة الأنباء غير العراقية عراقيا فيجب أن يكون من حملة الشهادات الجامعية المعترف بها فى شئون الإعلام و الصحافة أو حاملا شهادة الجدارة من نقابة الصحفيين مؤيدة من الوزارة

المادة الثانية عشرة:

لا يجوز تغيير رئيس التحرير أو اسم المطبوع الدورى أو محل صدوره أو نوعه أو مواعيد صدوره إلا بموافقة الوزير وبموجب أحكام هذه القانون

المادة الثالثة عشرة:

- ١- يجوز إصدار ملحق للمطبوع الدوري بموافقة من الوزير على ان يطلق عليه اسم المطبوع الأصلي ويذكر في الصفحة الأولى منه انه ملحق له
- (ب) يذكر في المطبوع الدوري وفي مكان بارز اسمه وعنوان مكتب إدارته واسم مالكه ورئيس تحريره والمطبعة التي طبع فيها ورقم العدد وتاريخه
- (ج) على مالك المطبوع إرسال (٢٠) نسخة من كل عدد إلى الوزارة ونسختين إلى الادعاء العام مجاناً

المادة الرابعة عشرة:

- (أ) على مالك المطبوع الدوري إيقافه عن الصدور فوراً إذا فقد هو أو رئيس التحرير أحد الشروط المنصوص عليها في هذه القانون وكذلك إذا استقال رئيس التحرير ويجوز إعادة إصدار المطبوع الدوري إذا استكمل شروطه القانونية
- (ب) إذا ترك مالك المطبوع الدوري العراق موقتاً وكان لديه رئيس تحرير جاز استمرار المطبوع في الصدور أما إذا كان هو نفسه رئيس التحرير فيجب إيقاف المطبوع عن الصدور إلى حين عودته أو تعيين رئيس تحرير له حسب أحكام هذه القانون
- (ج) على صاحب المطبوع تزويد الوزارة بأسماء وهويات جميع العاملين في مطبوعة مع عناوينهم وطبيعة عملهم وأجورهم وكل تغيير قد يطرا على أوصافهم
- (د) يشترط فيمن يشمله حكم الفقرة (ج) من هذه المادة ان يكون حاصلًا على شهادة الجدارة من نقابة الصحفيين ويستثنى من هذا الشرط أصحاب الشهادات الجامعية المتخصصة في شئون الإعلام والصحافة وكذلك العمال والإداريون
- (هـ) على صاحب المطبوع الدوري ان ينظم سجلات حسابات قانونية مصدقة من الكاتب العدل محتوية على كافة موارد المطبوع ومصروفاته وجاهزة للتدقيق في أي وقت

المادة الخامسة عشرة:

- (أ) على مالك المطبوع الدوري أن ينشر مجاناً الرد الوارد إليه ممن قذف في مطبوعة أو شهر به وإذا كان القذف أو التشهير يتعلق بمتوفى فلا مقر بأنه حتى الدرجة الرابعة مثل هذا الحق
- (ب) على مالك المطبوع الدوري أن ينشر مجاناً الردود التي ترسلها الحكومة على ما ينشر في مطبوعة

- (ج) تنشر الردود المذكورة أعلاه في ذات المكان وفي أول عدد يصدر بعد وصولها وإذا تعذر ذلك ففي العدد الذي يليه بشرط الا يشغل الرد حيزاً أكثر من ضعف حيز القذف أو التشهير

المادة السادسة عشرة:

لا يجوز ان ينشر في المطبوع الدوري:

- ١- ما يعتبر مسيئاً رأس الجمهورية أو أعضاء مجلس قيادة الثورة أو رئيس الوزراء أو من يقوم

- ٢- ما يسيء إلى علاقة العراق بالدول العربية والصديقة
- ٣- ما يسيئ إلى الثورة ومفاهيمها والجمهورية ومؤسساتها وما يروج للأفكار الاستعمارية والانفصالية والرجعية والإقليمية والصهيونية والعنصرية وما يحرض على الإخلال بأمن الدولة الداخلي والخارجي
- ٤- ما يحرض على ارتكاب الجرائم أو عدم إطاعة القوانين أو الاستهانة بهيئة الدولة
- ٥- ما يثير البغضاء أو الحزازات أو بث التفرقة بين أفراد الشعب أو قومياته أو طوائفه الدينية المختلفة أو يصدع وحدته الداخلية
- ٦- ما يشكل طعنا بالأديان المعترف بها في الجمهورية العراقية
- ٧- ما يعتبر انتهاكا لحرمة الآداب والقيم الخلفية العامة
- ٨- ما من شأنه التأثير على الحكام بصدد الدعاوى التي ينظرون فيها
- ٩- رأي العضو المخالف في محكمة مؤلفة من هيئة
- ١٠- ما من شأنه التأثير على الادعاء العام أو المحامين أو المحققين أو الشهود أو الرأي العام في قضية معروضة على القضاء
- ١١- التعرض للغير بما يعتبر تشهيرا أو قذفا في أشخاصهم لذاته
- ١٢- الأخبار التي من شأنها اسقاط العملة الوطنية أو سندات القرض الحكومي أو اضعاف الثقة بها في الداخل والخارج
- المادة السابعة عشرة:**
- لا يجوز أن ينشر في المطبوع إلا باذن من الجهة الرسمية المختصة :
- ١- أي بيان أو قول منسوب إلى رئيس الجمهورية أو أعضاء مجلس قيادة الثورة أو رئيس الوزراء أو من يقوم مقامه
- ٢- محاضر الجلسات السرية للمحاكم أو لمجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء أو المراسلات السرية الرسمية
- ٣- مداولات مجلس الوزراء أو قراراته أو القرارات الرسمية الأخرى
- ٤- الاتفاقيات والمعاهدات التي يعقدها الحكومة العراقية وكذلك القوانين والانظمة والتعليمات قبل نشرها في الجريدة الرسمية
- ٥- سير التحقيق في الجرائم
- ٦- أوامر حركات القوات المسلحة والشرطة أو أية قوة وطنية أخرى أو ما يتعلق بتشكيلاتها أو تنظيماتها أو اسلحتها أو تعبئتها
- ٧- القرارات المتعلقة بالتسيرة أو الاستيراد أو التعريف الجسركية أو تبادل العملات
- المادة الثامنة عشرة على مستوردي المطبوعات الصادرة خارج العراق القيام بما يلي:-

- ١- تقديم نسختين منها إلى الوزارة قبل بيعها أو توزيعها داخل العراق للحصول على إذن بذلك
 - ٢- وضع أسعار المطبوعات المذكورة على أغلفتها الخارجية بصورة واضحة وبالعملة العراقية
- المادة التاسعة عشرة:**

يمنع توزيع المطبوعات الواردة من الخارج في العراق إذا احتوت على الأمور التالية:

- ١- ما يتعارض مع سياسة الجمهورية العراقية
- ٢- الترويج للإتجاهات الاستعمارية بشكلها القديم والجديد وتشويه الحركات التحررية في العالم
- ٣- ترويج الحركات العنصرية كالصهيونية وما يشابهها.
- ٤- تشويه سمعة القوات المسلحة أو إفشاء أسرارها أو حركاتها
- ٥- إثارة البغضاء أو الحزازات أو بث التفرقة بين أفراد المجتمع أو قومياته أو طوائفه الدينية
- ٦- ما يناهز الآداب والقيم الخلقية العامة
- ٧- التحامل على الدول العربية والصديقة بسوء نية
- ٨- المواد الأخرى الممنوع نشرها بموجب أحكام هذه القانون

المادة العشرون:

- ١- إذا وجد المطبوع خاليا من الأمور الممنوعة المذكورة في المادة التاسعة عشرة تعاد إحدى النسختين إلى مستوردها مشروحا عليها بما يفيد الإذن بتوزيعها
- (ب) إذا وجد المطبوع محتويا على أحد الأمور الممنوعة المذكورة في المادة التاسعة عشرة يمنع توزيعه في العراق وتصادر جميع النسخ الواردة منه بقرار من الوزير يعمم على الجهات المختصة وله أن ينشر بيانا بذلك في الجريدة الرسمية وفي الصحف المحلية
- (ج) إذا لم يكن هناك ضرر في إعادة المطبوع الممنوع إلى الخارج فللوزير بناء على طلب تحريري من المستورد أن يسمح بذلك ويجوز في هذه الحالة الاحتفاظ بعدد مناسب من النسخ في الوزارة
- (د) إذا تقرر منع المطبوع ومصادرة النسخ الواردة منه فلا يحق لمستورده أن يطالب بتعويض عن ذلك

- (هـ) على الوزارات أن تودع ما لا تحتاجه من المطبوعات الممنوعة والمصادرة إلى الشركة العامة لصناعة الورق للاستفادة منها في أغراضها (١)

المادة الحادية والعشرون:

- لا يجوز نشر أصل أو ترجمة المطبوعات الممنوعة كلاً أو جزءاً في المطبوعات الصادرة في العراق إلا إذا كان القصد من النشر هو الرد عليها أو تنفيذها أو كان سياق البحث العلمي يتطلب ذلك

المادة الثانية والعشرون:

- ١- للوزير أن ينذر رئيس التحرير إذا نشر في المطبوع الدوري ما يخالف أحكام هذه القانون وعلى رئيس التحرير إذا نشر في المطبوع الدوري ما يخالف أحكام هذه القانون وعلى رئيس التحرير نشر نص الإنذار في أول عدد يصدر بعد تبلغه به

ب- لا يمنع الانذار اتخاذ التعقيبات القانونية عن الجرائم المعينة فى هذه القانون بسبب ما انذر من أجله

المادة الثالثة والعشرون:

لوزير تعطيل المطبوع الدورى مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما إذا نشر فيه ما يخالف أحكام المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرى من هذا القانون

المادة الرابعة والعشرون:

يجب ان يذكر فى المطبوع غير الدورى اسم المؤلف والمترجم والناشر وتاريخ الطبع (الشهر والسنة) والمطبعة التى طبع فيها

المادة الخامسة والعشرون:

لا تشمل أحكام هذا القانون المطبوعات التى تصدرها الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية

المادة السادسة والعشرون:

تعتبر المخبرات الرسمية مبلغة بتسليمها إلى مالك المطبوع الدورى أو رئيس تحريره أو بالصاقها على باب المحل المتخذ لإدارته. اما المطبوع غير الدورى فيبلغ مؤلفه أو مترجمه أو ناشره بالمخبرات المذكورة بالطرق المتبعة للتبليغ فى المحاكم

المادة السابعة والعشرون:

أ- تلتفى اجازة المطبوع الدورى فى الحالات الآتية :

١- إذا طلب المالك إلغاءها

٢- إذا كان المالك شخصية معنوية وزالت عنه هذه الشخصية

٣- إذا خرج المطبوع الدورى غير السياسى عن حدود اجازته رغم الإنذار

٤- إذا نشر فى المطبوع الدورى ما يشكل خطرا على الثورة أو امن الدولة الداخلى أو الخارجى

٥- إذا تأخر صاحب المطبوع الدورى عن إصداره بعد اجازته أو بعد صدوره بدون عذر مشروع

تقره الوزارة مدة:

(أ) ثلاثين يوما للمطبوع اليومى أو الذى يصدر اكثر من مرة فى الاسبوع

(ب) ستين يوما للمطبوع الاسبوعى

(ج) تسعين يوما للمطبوع نصف الشهرى

(د) مائة وعشرين يوما للمطبوع الشهرى

(هـ) ستة أشهر للمطبوع الفصلى

(و) سنتين للمطبوع السنوى

٦- إذا إتخذ المطبوع الدورى وسيلة للابتزاز أو الاستغلال غير المشروع:

(أ) يكون الغاء اجازة المطبوع الدورى السياسى اليومى أو الذى يصدر اكثر من مرة واحدة فى

الاسبوع باقتراح من الوزير وقرار من مجلس الوزراء يصادق عليه مجلس قيادة الثورة اما الغاء

المطبوعات الدورية الأخرى فبقرار من الوزير

(ب) لصاحب المطبوع الدورى حق الاعتراض على قرار الوزير لدى مجلس الوزراء خلال خمسة

عشر يوما من تاريخ تبليغه به ويكون قرار المجلس نهائيا

المادة الثامنة والعشرون:

(أ) يعاقب بالحبس مدة لا يتجاوز ثلاثين يوما أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بكلا العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون

(ب) إذا كان الفعل معاقبا عليه بعقوبة اشد فى أي قانون آخر فتطبق أحكام القانون المذكور

المادة التاسعة والعشرون:

(أ) مالك المطبوع الدورى ورئيس تحريره وكاتب المقال مسؤولون عن الجرائم المعينة فى هذا القانون وملزمون بالتكافل بدفع التعويض الذى تحكم به المحكمة

(ب) مؤلف المطبوع غير الدورى أو مترجمه وناشره مسؤولون عن الجرائم المعينة فى هذا القانون وملزمون بالتكافل بدفع التعويض الذى تحكم به المحكمة

المادة الثلاثون:

(أ) لا تجوز اقامة الدعوى بخصوص الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ولا المطالبة بالتعويض بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ النشر

(ب) لا تسمع الدعوى امام المحاكم بخصوص الإجراءات والعقوبات الإدارية المتخذة وفقا لأحكام هذا القانون

المادة الحادية والثلاثون:

يقيم المدعى العام الدعاوى العامة الناشئة عن مخالفة أحكام هذا القانون يطلب من الوزير وموافقة وزير العدل اما الدعاوى الخاصة فيقيمها المتضرر حسب القوانين المرعية

المادة الثانية والثلاثون:

(أ) يلغى قانون المطبوعات رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ وتلغى كافة اجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجبه

(ب) يلغى كافة اجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجب قانون المؤسسة العامة للصحافة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٧ باستثناء صحف المؤسسة العامة للصحافة

(ج) تلغى كافة الاجازات الممنوحة لمراسلى الصحف أو المجلات أو وكالات الأنباء غير العراقية قبل صدور هذا القانون وتمنح الاجازات الجديدة وفق أحكام هذا القانون

المادة الثالثة والثلاثون:

للووزير ان يصدر الانظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون

المادة الرابعة والثلاثون:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

المادة الخامسة والثلاثون:

على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد فى اليوم السابع من شهر شوال لسنة ١٣٨٨ هـ المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر كانون الأول لسنة ١٩٦٨م

تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧١

خاصة بإجازة المكتبات الأهلية التجارية وبيع المطبوعات المتجولين (أ)
استنادا إلى أحكام المادة الحادية عشرة من نظام وزارة الثقافة والإعلام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨
وأحكام المادة الثالثة والثلاثين من قانون المطبوعات رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨
اصدرنا التعليمات التالية :

المادة الأولى:

- (أ) لا يجوز فتح مكتبة أهلية تجارية لبيع المطبوعات وتوزيعها إلا بإجازة من وزارة الإعلام
(ب) لا يجوز لبائع المطبوعات المتجول أن يزاول بيع المطبوعات إلا بهوية من وزارة الإعلام

المادة الثانية:

- (أ) على طالب الاجازة أن يتقدم بطلب تحريري إلى وزارة الإعلام مصحوبا بما يلي :

- ١- خمس صور شمسية
- ٢- طوابع مالية بمبلغ (٢٠٠) فلس وطابعى دفاع وطنى من فئة (٢٠) فلسا
- (ب) على طالب هوية بائع مطبوعات متجول أن يتقدم بطلب تحريري إلى وزارة الإعلام مصحوبا بما يلي:

- ١- استشهاد يؤيد ارتباطه بمكتبه مجازة فى المدينة التى يعمل فيها
- ٢- خمس صور شمسية
- ٣- طابع مالى من فئة (٥٠) فلسا وطابع دفاع وطنى من فئة (٢٠) فلسا

المادة الثالثة:

يشترط فى طالب الاجازة ما يلى:

- (أ) أن يكون عراقيا أو عربيا مقيما فى العراق
- (ب) أن لا يقل عمره عن (١٨) سنة
- (ج) أن لا يكون محكوما بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف
- (د) أن يحسن القراءة

المادة الرابعة:

تستحصل موافقة الدوائر ذات العلاقة والاختصاص عند منح الاجازة والهوية لأول مرة

المادة الخامسة :

يزود صاحب المكتبة المجازة بهوية تجدد بعد خمس سنوات من تاريخ صدورها

المادة السادسة:

يزود بائع المطبوعات المتجول بهوية بعد توفر الشروط الواردة فى المادة الثالثة وتجدد بعد مضى
(خمس) سنوات من تاريخ صدورها

المادة السابعة:

يجوز منح الموظف أو المستخدم اجازة فتح مكتبة أهلية تجارية بعد .

سوريا

قانون المطبوعات العام

أحكام عامة

مادة ١ :

إن المطابع والمكتبات والمطبوعات على اختلاف أنواعها حرة ولا تقيد حريتها إلا في نطاق هذا القانون.

مادة ٢ :

تشمل الكلمات التالية المعانى الواردة في هذه المادة :

أ - **المطبعة** : هي كل آلة أو جهاز أعد لنقل الألفاظ والصور والشارات على ورق أو قماش أو غير ذلك من المواد ولا يدخل في هذا التعريف الجهاز المعد للتصوير الشمسى والآلات الكاتبة العادية المستعملة في الدوائر والمحلات التجارية والمؤسسات والجهاز الذى يستعمل من أجل أغراض تجارية بحتة أو لحفظ النسخ عن الوثائق كالمكابس المستعملة في بيوت التجارة.

ب- **المطبوعة** : هي كل شئ مطبوع وكل رسم أو خريطة منشورة.

ج- **المطبوعة الدورية** : هي كل مطبوعة تصدر باسم معين وبجزاء متتابعة تحتوى على أخبار وحوادث وصور ومقالات وملاحظات.

د- **النشر** : هو عرض المطبوعات على الجمهور وبيعها وتوزيعها.

هـ- **المكتبة** : هي كل مؤسسة تستثمر تجارة الكتب والمؤلفات والمطبوعات الدورية أو تعرضها على الجمهور لغاية تجارية.

مادة ٣ :

السلطة الإدارية يمتضى هذا القانون هي المدير العام للدعاية والأنباء في العاصمة والمحافظ في المحافظات التى ليس فيها فرع للمديرية العامة للدعاية والأنباء.

مادة ٤ :

المسئولون كفاعيلان أصليين في العقوبات التى تفرض على المخالفات الواقعة بمقتضى هذا القانون هم المدير المسئول ورئيس التحرير والمؤلف.

اما صاحب المطبوعة فردا كان ام شركة فانه يعتبر مسؤولا بالمال عن نفقات المحاكمة والرسوم وبل العطل والضرر الذى يحكم به لمصلحة الأفراد.

وإذا ثبت اشتراكه الفعلى في إدارة المطبوعة وتحريرها فانه يعتبر كالمدير المسئول.

ان كلا من أصحاب المطابع والمكاتب ودور النشر مسئول بالمال عن بدل العطل والضرر الذى يحكم

به من جراء المخالفات القانونية التى يرتكبها الأشخاص الذين في خدمتهم.

مرسوم تشريعى رقم ٥٣ (١) (٢) (٣)

تاريخ ١٩٤٩/١٠/٨

من مجلس الوزراء

بناء على السلطات التى يمارسها

وبناء على المرسوم رقم ٦١ فى ١٩٤٩/٨/٣٠

وبناء على اقتراح وزير الزراعة وقرار مجلس الوزراء رقم ١٣١ المؤرخ فى ١٩٤٩/١٠/٨

يرسم ما يلى :

١- ينفذ اعتبارا من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعى قانون المطبوعات العام المرفق به مع مراعاة

أحكام المواد التالية :

٢- تمهل المطبوعات الدورية الصادرة بتاريخ نفاذ هذا القانون مدة شهرين لتسوية أوضاعها وفق

أحكامه وتعتبر ملفاة حكما كل مطبوعة منها لم ينفذ أحكامه خلال المهلة المذكورة .

٣- تلغى أحكام جميع القوانين والمراسيم التشريعية والقرارات المخالفة لأحكام قانون المطبوعات

العام. على ان تظل سارية المفعول حتى نهاية الشهرين المشار إليها فى المادة السابقة أحكام القانون

رقم ٢٤١ المؤرخ فى ١٤ شباط ١٩٤٦ .

٤- تنظم شؤون نقابة الصحافة ويحدد نظام البطاقة الصحافية والفوائد والامتيازات التى يتمتع

بها حاملوها بمرسوم تنظيمى يتخذ خلال المهلة نفسها فى مجلس الوزراء .

مادة ٥ :

ينشر هذا المرسوم التشريعى ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه.

الباب الأول فى المطابع والمكتبات

مادة ٢ :

على من يرغب فى إنشاء مطبعة أن يقدم فى بادئ الأمر بيانا للسلطة الإدارية ويقتضى أن يك

لكل مطبعة مدير مسؤول يتحمل مسؤولية المخالفات الناشئة عن أعمال المدير المذكور وفى حال عدم

وجود هذا المدير تقع المسؤولية على عاتق صاحب المطبعة.

مادة ٦ :

يتضمن البيان المنصوص عنه فى المادة الخامسة :

١- اسم صاحب المطبعة وكنيته ومحل إقامته وتابعيته.

٢- كنيته ومحل إقامته وتابعيته.

٣- اسم المطبعة ومحلها.

كل تبين فى مضامين هذا البيان يصرح به فى مدة خمسة أيام من وقوعه تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها فى الفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون. أن التصريح الكاذب أو المنقوص يعتبر مماثلاً لعدم التصريح.

وعند تبين صاحب المطبعة أو المدير المسؤول يظللان مسؤولين عن المخالفات التى ترتكب حتى تقديم التصريح المنصوص عنه فى هذه المادة.

مادة ٧:

تطبق أحكام هذا القانون على كل من قام بطبع مطبوعة ما دون أن يكون صاحب مطبعة أو ممارساً مهنة الطباعة.

مادة ٨:

على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول من يرفع إلى السلطة الإدارية نماذج من كل الحروف المستعملة وأن يقوم بهذا الواجب عند كل تبديل للحروف خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً.

مادة ٩:

ينظم صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلاً تدون فيه كل مرة وبتسلسل التاريخ الذي تصدر فيه المؤلفات أو المطبوعات المعدة للنشر وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها ويعرض هذا السجل على السلطة الإدارية أو العدلية عند كل طلب.

مادة ١٠:

يودع صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول للسلطة الإدارية نسختين من كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية يوم نشرها. إحداها تحفظ فى المديرية العامة للدعاية والأنباء والثانية فى المكتبة الوطنية ويذكر فى صك الإيداع عنوان المطبوعة واسم أو أسماء أصحابها و مترجميها وعدد النسخ المطبوعة. وإذا كان للمطبوعة صيغة سياسية ترسل نسخة للنيابة العامة المحلية.

مادة ١١:

يذكر فى كل مطبوعة اسم مؤلفها أو اسمه المستعار وعنوان الناشر واسم المطبعة وتاريخ الطبع ورقم السجل المتسلسل المذكور فى المادة التاسعة.

يطبق هذا التدبير على كل أنواع المطبوعات والنشرات الصادرة بطريق الليتوغرافيه (الطبع على الحجر) والطبوغرافيا (الطبع العادى) والمخطوطات والطبع البارز والوشم والتصوير والحفر والرسم والقطع الموسيقية المعدة للتداول بالوثائق المشار إليها فى المادة الثانية من هذا القانون.

مادة ١٢:

على كل وراق أو ناشر. فى مدة شهر يلى تأسيس محله. أن يرفع إلى السلطات الإدارية بياناً يتضمن اسم صاحب المحل ودرجة ثقافته ومحل إقامته وجنسيته واسم المكتبة ومحله. وتطبق أحكام هذه المادة على غرف القراءة.

مادة ١٣ :

على كل وراق أو متعهد يستورد المطبوعات الدورية الأجنبية أن يودع نسختين من كل مطبوعة إلى المديرية العامة للدعاية والأنباء قبل توزيعها في السوق.

مادة ١٤ :

(١) لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أو وزير الإعلام أن يمنع دخول أو تداول المطبوعات الخارجية إذا تبين إنها تمس السيادة الوطنية أو تحل بالأمن أو تتنافى مع الآداب العامة.

الباب الثاني في الصحف الدورية

الفصل الأول شروط النشر

مادة ١٥ :

لا يجوز إصدار مطبوعة دورية دون الحصول على رخصة وفقا للأحكام الواردة في هذا القانون.

المادة ١٦ :

(٢) تعطى الرخصة بمرسوم يصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء إلى الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.

لمجلس الوزراء حق رفض منح الرخصة لمن تتوفر فيهم الشروط القانونية لأسباب يعود تقديرها إليه.

لا يشترط أن يكون قرار مجلس الوزراء يرفض منح الرخصة مسببا، وهو مبهم لا يقبل العطل العام أي مرجع قضائي أو إداري، وإنما يجوز إعادة طلب الرخصة بعد انقضاء مدة لا تقل عن سنة على قرار الرفض.

يوقع طلب الرخصة صاحب النشرة ومديرها المسؤول، ويجب أن يتضمن هذا الطلب:

١- اسم المطبوعة ونوعها (مجلة أو جريدة الخ) ومنهجها (سياسية، علمية، أدبية، رياضية، فنية الخ) ومواعيد صدورها (يومية، أسبوعية، نصف شهرية، شهرية الخ..)

٢- اسم مديرها المسؤول وكنيته وجنسيته أو محل إقامته وسنه وشهادته العلمية.

٣- اسم رئيس التحرير وكنيته وجنسيته ومحل إقامته وسنه وشهادته العلمية.

٤- اسم صاحب النشرة أو الشركاء فيها أو أصحاب رأس المال وكنيتهم ومهنتهم ومحل إقامتهم وجنسياتهم وسنهم وشهاداتهم ومقدار المبلغ المساهم به أو المساعدة المالية الممنوحة.

وإذا كانت النشرة تصدر باسم شركة مغلقة يجب أن يتضمن عنوان الشركة ومبلغ رأس المال

وأسماء أعضاء مجلس الإدارة وكنيتهم ومحل إقامتهم ومهنتهم وجنسياتهم ومقدار الحصص التي اكتتبوا بها من رأس المال وتربط بالطلب صورة عن نظام الشركة.

٥ المطبعة التي تطبع بها النشرة.

٦ محل نشرها ومركز الإدارة والتحرير.

٧ اللغة أو اللغات التي ستحرر بها.

وعلاوة على الشروط الواردة أعلاه يجب على كل طالب رخصة لإصدار جريدة يومية سياسية اخبارية أن يتقيد بالأمور التالية تحت طائلة رفض الطلب أو إلغاء الرخصة.

(أ) إصدار الجريدة ست مرات في الأسبوع بست صفحات على الأقل من القياس المعروف بـ

٨٢×٥٧ وحد أدنى من النسخ المطبوعة قدره ألف وخمسمائة في دمشق. وبأربع صفحات على الأقل من القياس نفسه وحد أدنى من النسخ المطبوعة قدره ألف في حلب وثمانمائة في بقية المحافظات.

(ب) تعيين ثلاثة محررين على الأقل يساعدون رئيس التحرير ومخبر خاص بالجريدة في دمشق،

ومحررين ومخبر خاص في المحافظات الأخرى، على أن يذكر أسماء هؤلاء جميعاً في طلب الرخصة.

(ج) اشتراك الجريدة بوكالتين اخباريتين عالميتين على الأقل في دمشق وبوكالة واحد على الأقل

في حلب.

أما المطبوعات الأسبوعية السياسية فيجب ألا يقل حجمها عن حجم عديدين من الصحف اليومية

الأخبارية، والشهرية وعنها يجب ألا يقل حجمها عن حجم أربعة أعداد من الصحف المذكورة.

عند كل تبديل في مضامين هذا الطلب غير متعلق بأحكام المادة ٢٤ من هذا القانون، يجب أن

يصرح بهذا التباين في برهة خمسة أيام من وقوعه، وأن يغرم المخالف بجزاء نقدي يتراوح بين ١٠٠

و ٥٠٠ ليرة سورية.

لا يجوز نقل الرخصة من بلد إلى آخر ولا طبع النشرة في غير محل الصدور، إلا بإذن خاص من

رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المدير العام للدعاية والأنباء.

يجوز بيع الرخصة إذا انطبقت على المشتري الشروط المنصوص عنها في المادة ١٨ من هذا

القانون كما يجوز تنقل الرخصة إلى ورثة صاحبها الشرعيين أو إلى واحد منهم يمثلهم جميعاً إذا

استوفيت لديهم أو لديه الشروط المذكورة.

(أ) إذا توفرت في أحد الورثة الشروط المطلوبة في المادة ١٨ من هذا القانون يرجح على سواء

حتى في حالة الخلاف بين الورثة.

(ب) توفرت الشروط المطلوبة في أكثر من واحد من الورثة يرجح الأكبر سناً.

(ج) إذا لم تتوفر الشروط المطلوبة في أحد من الورثة فإنه يعين الوكيل من قبل الورثة أو وصيهم

وفي حال الخلاف يصار إلى تعيين من تتوفر فيه الشروط المطلوبة من قبل القاضى الشرعى.

مادة ١٧: (١)

يكون نشر المطبوعات الدورية المرخصة خاضعا لتأدية ضمان يودع بخزينة الدولة أو لكفالة مصرفية بمبلغ قدره ألفا ليرة سورية ويجوز قبول الكفالة التجارية بنفس المبلغ عن المطبوعات اليومية والسياسية ومائتان وخمسون ليرة سورية من المطبوعات الدورية الأخرى.

إذا توقفت النشرة باختيار صاحبها نهائيا يعاد إليه الضمان في مدة شهر من تاريخ تقديمه طلبا خطيا يرفع للسلطة الإدارية يضمّنه إعلامها بوقف النشرة عن الصور. (٢)

مادة ١٨:

يجب عن صاحب النشرة الدورية ان يكون حائزا الشروط التالية :

- ١- ان يكون سوريا منذ خمس سنوات على الاقل.
- ٢- ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.
- ٣- ان يكون متقنا للغة التي يصدر بها المطبوعة الدورية.
- ٤- الا تكون سنه دون الـ ٢٥ عاما.
- ٥- ان يكون حائزا شهادة التعليم العالي أو مالكا لرخصة نشرة دورية صادرة حين نشر هذا القانون. (٣).
- ٦- ان لا يكون بأي صورة كانت في خدمة دولة أجنبية.
- ٧- ان لا يكون قد حكم عليه بالحبس (لأسباب غير سياسية) مدة تزيد على ستة شهور أو حكم عليه من اجل جرم شائن أو طرد من الوظيفة بقرار من مجلس تأديب أو بحكم من القضاء أو كان قبل ذلك صاحباً لرخصة نشرة صدر حكم بإلغائها.
- ٨- أن يجمع بين مهنة الصحافة السياسية وأية مهنة أخرى أو وظيفة عامة، الا انه يحق لعضو المجلس النيابي أن يكون صاحب نشرة سياسية دون ان يكون مديرها المسؤول.
- ٩- أن يكون مقيما في سوريا.

مادة ١٩:

على صاحب المطبوعة الدورية أن ينظم الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها في قانون التجارة وتخضع هذه الدفاتر للتفتيش المالي والإداري من قبل السلطات المختصة بأمر خطي من رئيس مجلس الوزراء بحضور صاحب المطبوعة الدورية أو مديرها المسؤول اللذين عليهما ان يقدموا جميع الإيضاحات الخطية التي تطلب منهما عن مضمون هذه الدفاتر.

مادة ٢٠:

يجب أن يكون مدير المطبوعة الدورية مستوفيا الشروط التالية:

-
- (١) الفقرات أ، ب، ج مضافة بالقانون رقم ٦٤ بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٥٥ الجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ٢٨ / ٤ / ١٩٥٥ .
 - (٢) المادة ١٧ معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٤٩ بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٥٠ .
 - (٣) معدلة بالمرسوم التشريعي ١٦ بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٦٢ .

١- أن يكون حائزا على الشروط الواردة فى الفقرات الأولى والثانية والرابعة والسادسة والسابعة والتاسعة من المادة ١٨ السابقة.

٢- أن يكون حائزاً شهادة الدراسة الثانوية أو حاملاً بطاقة صحافيه صادرة عن المديرية العامة للدعاية والأنباء بالاستناد إلى كتاب مصدق من نقابة الصحافة يثبت ممارسة الصحافى لمهنته منذ أكثر من ست سنوات وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثالث من قانون المطبوعات العام^(١)

٣- أن لا يجمع بين مهنته وبين إحدى الوظائف العامة أو عضوية المجلس النيابي.

٤- ألا يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من صحيفة واحدة.

مادة ٢١(٢)

مادة ٢٢:

يجب أن تتوفر فى رئيس تحرير المطبوعة الدورية الشروط التالية :

١- أن يكون حائزاً على الشروط الواردة فى الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من المادة ١٨ السابقة.

٢- (٢) أن يكون رئيس التحرير حائز شهادة التعليم العالي أو رئيس تحرير المطبوعة دورية صادرة حين نشر هذا القانون، أو حاملاً بطاقة صحافية صادرة عن الهيئة العامة للدعاية والأنباء بالاستناد إلى كتاب مصدق من نقابة الصحافة يثبت ممارسة الصحافى لمهنته منذ أكثر من عشر سنوات وقد لأحكام الفصل الثالث من قانون المطبوعات العام^(٢)

٣- ألا يكون رئيس تحرير لأكثر من مطبوعة دورية واحدة.

مادة ٢٣(٤)

مادة ٢٤:

قبل إجراء أي تبديل فى شخص مدير المطبوعة الدورية أو صاحبها أو رئيس تحريرها يقدم بذلك تصريح للسلطة الإدارية ويعتبر مفعول هذا التبديل بصورة مؤقتة منذ اليوم الذى يقدم فيه التصريح ويكتسب الصفة القانونية عند موافقة هذه السلطة على ذلك.

مادة ٢٥:

على مدير المطبوعة الدورية ان يرسل نسخة من كل عدد إلى النيابة العامة وثلاث نسخ إلى السلطة الإدارية وذلك يوم صدور المطبوعة.

مادة ٢٦:

على صاحب المطبوعة الدورية إذا أوقف صدورها بصورة مؤقتة أو نهائية أن يعلم بذلك السلطة

(١) معدلة بالمرسوم التشريعي ١٠٦ بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٥٠ .

(٢) ملفاة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٤٩ .

(٣) معدلة بالمرسوم التشريعي ١٠٦ بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٥٠ .

(٤) ملفاة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٤٩ .

الإدارية فورا. وإذا كان وقف المطبوعة مؤقتا وجب ان يكون ذلك لعذر مشروع تقبل به السلطة المختصة وان تذكر مدة هذا الوقف على ان لا يكون ذلك من تطبيق أحكام المادة التالية :

مادة ٢٧ :

تعتبر الرخصة ملغاة بكتاب صادر عن رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإعلام في الحالات التالية :

- (أ) إذا لم تصدر المطبوعة الدورية بصورة مستمرة مدة ثلاثة اشهر بعد منح الرخصة.
- (ب) إذا لم تصدر المطبوعة خلال ثلاثة اشهر متوالية ثلثي الإعداد الاعتيادية التي تصدرها المطبوعة المماثلة.
- (ج) إذا قضى على المطبوعة بخمسة أحكام جزائية خلال سنه واحدة.
- (د) إذا ثبتت على أحد المسؤولين فيها إحدى الجريمتين المنصوص عنهما في المادة ٦٨ من هذا القانون. (١)

مادة ٢٨ :

يجوز منح ممثلى الهيئات الاعتبارية كالجمعيات والأندية والغرف. رخص بإصدار مطبوعات دورية على أن يكون منهجها ذا صلة وثيقة بنظام هذه المؤسسات والأغراض التى تأسست من أجلها ضمن الأحكام الواردة فى هذا القانون.

مادة ٢٩ :

(١) تغطى الأحزاب السياسية المرخصة قانونا بناء على طلبها، رخصة بإصدار مطبوعة دورية تنطق باسم الحزب، ويكون الحزب صاحب الرخصة بوصفه هيئة اعتبارية، كما يكون للمطبوعة مدير مسؤول ورئيس تحرير خاضعان للشروط الواردة فى هذا القانون. إذا حل الحزب اعتبرت الرخصة ملغاة حكما.

مادة ٣٠ :

(٢) لا تخضع المطبوعات الصادرة عن دوائر الدولة أو البلديات لأحكام هذا القانون. لرئيس مجلس الوزراء أن يمتنع بموافقة مجلس الوزراء عن إعطاء رخصة المطبوعة دورية أو عن قبول أي شخص صاحباً أو مديراً مسؤولاً لها أو رئيساً لتحريرها إذا ثبت له تأييدهم أو تأييد أحد منهم للأوضاع غير الدستورية.

١- يحق لمن رفض مجلس الوزراء منحه الترخيص المذكور أن يراجع فى ميعاد شهر من تاريخ تبليغه قرار الرفض محكمة البداية فى المنطقة المراد إصدار المطبوعة الدورية فيها.

٢- يقبل القرار الصادر بهذا الشأن جميع طرق الاستئناف والتمييز فى المواعيد المنصوص عليها فى قانون أصول المحاكمات المدنية.

٣- يحق لكل مواطن ان يعترض لدى محكمة بداية المنطقة على قرار الترخيص ضمن مدة شهر

(١) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦ بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٢ .

من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية.

٤- ان القرار الصادر بناء على هذه المراجعة يقبل الاستئناف والتميز من الطرفين المتداعيين ضمن المواعيد المنصوص عليها فى قانون أصول المحاكمات المدنية.

الفصل الثانى حماية حق المؤلف

مادة ٣١:

تتمتع المطبوعات الدورية ووكالات الأنباء تحت قيود الاتفاقات الخاصة التى تربطها بالمؤلفين بحق مطلق فى كل ما يتعلق بالمؤلفات الأدبية والفنية المحمية بمقتضى الاتفاقات الدولية النافذة فى سوريا وتتمتع أيضا بحق مؤقت فى كل ما يتعلق بالمعلومات الصحفية الحاصلة بفضل جهود خاصة.

مادة ٣٢:

يقصد بكلمة " مؤلفات أدبية أو فنية " كل ما تنتجه المواهب البشرية خطيا أو شفها أو صوتيا أو صناعيا أو بالحركة كما جاء فى المادة ٧٠٨ من قانون العقوبات وما يليها : ويقصد (بالمعلومات الصحفية) الأخبار التى تتمثل قيمتها فى أسبقيتها بقطع النظر عن شكل التعبير عنها، والمعلومات الخاصة بجهود خاصة والمنقولة من محل إلى محل آخر مهما كانت طريقة النقل والمقالات المختصة بموضوع ما (ريبورتاج) والأخبار الصادرة عن مخبر خاص أو التى حفظ حق ملكيتها بصورة خاصة، وبنوع عام كل المعلومات التى يلتقطها مستخدمون مختصون منسوبون إلى هيئة تحرير مطبوعة دورية أو كلمة أخبار، وكل خبر يحمل توقيعه يعتبر داخلا فى هذه الفئة.

مادة ٣٣:

لا يجوز فى أى حال خلال خمس وعشرين سنة بعد وفاة المؤلف أعمد طبع مؤلف أدبي أو فنى أو ترجمته أو نقله دون تعويض من صاحبه أو شاريه أو أرباب الحق فيه أما المقالات السياسية والعالمية والأدبية التى لم تحظر إعادة نشرها وترجمتها ونقلها بإشارة خاصة فيجوز إعادة طبعها أو ترجمتها شريطة ذكر مصدرها وصاحبها.

ان هذا المنع لا يشمل النقل الجزئى (الاقتباس) شرط من لا يتجاوز ثلث النص الكامل أما إذا كان النص كبيرا فيجب أن لا يتجاوز النقل الجزئى المائة سطر فى أية حال.

مادة ٣٤:

لا يجوز لأية مطبوعة دورية أو لشركة أخبار ما إن تعيد بأية صورة كانت كتابة أو شفها أو نقل المعلومات الصحفية الملحوظة فى المادة ٣٣ إذا لم تكن قد حصلت على هذه المعلومات بنفسها وبوسائلها الخاصة، وتدوم هذه الحماية ما دامت هذه المعلومات محتفظة بقيمتها التجارية أى بعد ثمان وأربعين ساعة على الأقل من إذاعتها للمرة الأولى فى مطبوعة دورية صادرة ضمن أراضى

الدولة أو بعد توزيع مطبوعة دورية أجنبية فى هذه البلاد تتضمن المعلومات المذكورة. أما إذا أصبح الخبر شائعا فى محل ما بعد وصوله بأربع وعشرين ساعة فيحقق عندئذ للمطبوعات الدورية فى هذا المحل إعادة نشره أو نقله إلى محلات أخرى.

مادة ٣٥:

يجوز لصاحب الخبر بعد إثبات حقه أن يقيم الدعوى بطلب التعويض على المطبوعة الدورية أو على وكالة الأخبار التى تسئ الاستعمال وتعيد نشر الخبر الذى حصل عليه ضمن الشروط التى نصت عليها المادة ٣٢ وتقدر المحكمة المختصة مبلغ التعويض.

وللمدعى عليه أن يدفع التهمة الموجهة إليه بالوثائق (وثائق البريد أو البرق أو الهاتف أو الافادات) المثبتة انه نقل الخبر بصورة قانونية أو أن المهمة الملحوظة فى المادة السابقة قد انقضت.

مادة ٣٦:

لا يجوز استعمال اسم مطبوعة دورية أو توقيع تستعمله شركة أخبار إلا بعد مضى عشر سنوات على احتجاب المطبوعة أو وقف أعمال الشركة.

الفصل الثالث نظام الصحفيين المحترفين وحقوقهم

مادة ٣٧:

الصحافى المحترف هو كل من يكون عمله الرئيسى ممارسته المهنة بانتظام فى مطبوعة دورية تصدر فى سوريا أو فى وكالة للأخبار ويتقاضى عن ذلك أجرا يشكل ابرز مورد مهني حيثته. والمراسلون والرسامون والمصورون الذين يعملون فى الأراضى السورية فى نشرة دورية صادرة فى سوريا أو فى مطبوعة دورية رخص لها فى البلاد أو فى وكالة للأخبار سورية أو أجنبية يعتبرون صحافيين محترفين إذا ما تقاضوا راتبا معينا وانطبقت عليهم الشروط الملحوظة فى الفقرة السابقة من هذه المادة.

لا تعتبر ممارسة الصحافى للمهنة إلا إذا كان على البطاقة الصحافية المشار إليها فى المادة ٣٨ التالية وكان عمره ثمانى عشرة سنة على الأقل ولا عبرة للبطاقات الممنوحة قبل البدء بتنفيذ هذا القانون.

مادة ٣٨:

تمنح للصحافيين المحترفين بناء على شروط تحدد فى نظام خاص بطاقة صحفية يمنحها المدير العام للدعاية والأنباء. وتعتبر هذه البطاقة التى ذكر فيها اسم المطبوعة أو الوكالة التى يشتغل فيها الصحافى، للسنة التى أعطيت فى إثائها فقط، وتجدد فى مطلع كل سنة بناء على وثيقة صادرة من صاحب المطبوعة أو الوكالة يشهد بان الصحافى لا يزال فى خدمته وأنه يمارس المهنة، وللسلطة الإدارية التحقق من صحة هذه الشهادة فى أي حول.

الفصل الرابع فيما يحظر نشره

مادة ٣٩:

يحظر على جميع المطبوعات ان تنشر :

- ١- أوراق الاتهام ووسائل التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها في جلسة علنية.
- ٢- وقائع دعوى الإهانة والقدح والذم.
- ٣- وقائع المحاكمات السرية وسائر المحاكمات التي تتعلق بالطلاق أو الهجر أو بدعوى النسب وجميع وقائع الدعوى التي تحظر المحكمة أو دوائر التحقيق نشرها، وتقارير الأطباء الشرعيين حول الجرائم الأخلاقية.
- ٤- مذكرات مجلس النواب السرية.
- ٥- المقالات والأخبار التي تتعلق بأمن الجيش وسلامته وبحركاته وعدده وتجهيزه ومعسكراته، باستثناء التي تصدر عن وزارة الدفاع الوطنى أو التي تسمح هذه الوزارة بنشرها.
- ٦- الكتب والوسائل والمقالات والرسوم والأخبار التي تمس الحياة الخاصة بطعن.

الفصل الخامس فى التصحيح والرد

مادة ٤٠:

على المطبوعات الدورية ان تنشر مجاناً كل تصحيح أو رد ترسله إليها الوزارات أو الإدارات العامة أو المؤسسات الرسمية بشأن مقال أو خبر نشرته يتعلق بالأعمال التي تقوم بها وذلك فى أول عدد يصدر بعد استلامها الرد أو التصحيح على إلا ينشر هذا الرد فى أية مطبوعة دورية أخرى قبلها .
إذا نشرت المطبوعة تعليقا على هذا الرد أو التصحيح فللوزارة أو الإدارة العامة أو المؤسسة الرسمية صاحبة العلاقة أن ترسل رداً أو تصحيح ثانياً وفقاً للشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٤١:

على المطبوعة الدورية أن تدرج مداناً الردود والتصريحات التي ترددها من الأشخاص أو المؤسسات الواردة أسماؤهم أو المقصودين تلميحاً فى المقالات أو الأخبار التي تنشرها على الا يتأخر نشر الرد أكثر من أول عدد يصدر بعد اليوم التالي من استلامها الرسالة التي تتضمنه، ويرسل طلب النشر فى كتاب مضمون.

فى الفترة التي تقع بين فتح باب الترشيح للانتخابات وانتهاء هذه الانتخابات ينشر الرد حتماً فى

العدد الأول الذى يعقب وصوله إلى المطبوعة على ان يصلها قبل ست ساعات على الأقل من الساعة المعتادة لصدورها فى السوق.

إذا توفى الشخص المذكور فى المقال أو الخبر المردود عليه أو المصحح ينتقل حق الرد أو التصحيح إلى ورثته على أن يمارس هذا الحق مرة واحدة إما مجموع الورثة وإما واحد منهم، وللورثة الحق أيضا أن يردوا على كل مقال أو خبر ينشر عن مورثهم بعد وفاته.

مادة ٤٢ :

ينشر الرد أو التصحيح دون أي تعليق أو حذف وفى نفس المحل وبنفس الحروف التى نشر بها المقال أو الخبر المردود عليه، وكل إضافة أو تعليق يعطى حق الرد أو تصحيح جديد ضمن الشروط نفسها، وكذلك الأمر فى حال حذف شيء من الرد أو التصحيح لا يكون له مبرر بمقتضى أحكام المادة التالية :

يحق لصاحب الرد أو التصحيح ان يطلب إلى قاضى الأمور المستعجلة فى المنطقة التى يقيم فيها أو التى تصدر فيها المطبوعة الأمر ينشر الرد أو التصحيح المرفوض درجة بكامله أو جزء منه، ينظر القاضى فى هذا الطلب فى غرفة المذاكرة ويصدر قراره دون تحميل الطالب أي نفقة، ويدرج القرار مع الرد أو التصحيح فى أول عدد يصدر من المطبوعة الدورية بعد تبليغها.

مادة ٤٣ :

يجوز رفض نشر الرد أو بعضه فى إحدى الحالات الآتية :

- ١- إذا كان الرد محررا بلغة غير اللغة المستعملة فى المقال المردود عليه.
- ٢- إذا كان المقال المردود عليه قد سبق تصحيحه بصورة لائقة مباشرة من قبل المطبوعة الدورية.
- ٣- إذا كان درج الرد أو بعضه مسبب العقوبة ما على المطبوعة الدورية.
- ٤- إذا وصل الرد أو التصحيح إلى المطبوعة بعد مضى ستة اشهر على صدور المقال الذى استوجب الرد أو التصحيح.
- ٥- إذا كان الرد أو بعضه مخالفا للقوانين أو منافية للأخلاق أو متضمناً ذماً أو قدحاً بحق المطبوعة أو الأفراد.
- ٦- إذا كان الرد متجاوزاً فى حجمه نصف حجم المقال المعترض عليه، الا إذا وقع صاحب الرد اجر المثل عن القدر الزائد عن النصف.
- ٧- إذا لم يكن الرد مذيلاً بتوقيع مقروء.

مادة ٤٤ :

إذا ثبت بعد درج الرد أن التصحيح كاذب وان الخبر المصحح حقيقى جاز للمطبوعة الدورية مطالبة صاحب الرد باجرة نشر رده حسب التعريف العادية للمطبوعة على أن لا يمنع ذلك المطالبة بالتعويض إذا حكم به. وينشر الحكم الصادر بهذا الصدد من قبل المحكمة المختصة فى المطبوعة الدورية على نفقة المحكوم عليه بمقتضى التعريف ذاتها ونفى نفس المحل الذى أدرج فيه التصحيح.

مادة ٤٥:

تطبق أحكام هذا الفصل مع التعديلات المذكورة فيما يلى على الإعلانات التى تلصق على الجدران وعلى كل مطبوعة متداولة غير النشرة الدورية. يرسل التصحيح أو الرد على الإعلان إلى الطابع وتقضى أن لا يتجاوز الرد نصف حجم الإعلان ويعلق من قبل الطابع وعلى نفقته فى اليوم التالي لاستلامه على أبعد حد وإلى جانب كل نسخة الإعلان المعارض عليه. أما فيما يتعلق بالمطبوعات التى ليست إعلانات أو نشرات دورية فإن الرد أو التصحيح بشأنها يرسل إلى صاحب المطبوعة أو إلى الناشر فى حال غيابه ويطلع الرد من قبله أو على نفقته بأعداد مساوية لأعداد المطبوعة المعارض عليها. وتوضح المطبوعة المتضمنة الرد أو التصحيح تحت تصرف صاحب الرد أو التصحيح الذى يؤمن نشرها على نفقه ناشر المطبوعة المعارض عليها.

الباب الثالث فى استثمار المطبوعات

الفصل الأول فى تعليق المطبوعات

مادة ٤٦:

يعين رئيس البلدية فى البلديات أو المختار فى المحلات التى لا بلدية لها المواقع المختصة لتعليق القوانين والقرارات والأنظمة وكل الأوراق الرسمية وتعين مواقع خاصة فى زمن الانتخابات لإلصاق بيانات المرشحين طبقاً لقانون الانتخابات العامة.

مادة ٤٧:

يحظر تعليق المطبوعات:

- ١- على المباني ذات الصفة التاريخية المصنعة من قبل السلطات المختصة.
- ٢- على المحلات المختصة للإعلانات الرسمية.
- ٣- على جدران الممتلكات التى يحظر مالكوها التعليق عليها.
- ٥- المختصة فى مدة الانتخابات لنشرات المرشحين.

مادة ٤٨:

يحظر على الأفراد تعليق نشرات ملونة تمثل ألوان العلم الوطنى أو الشعار السوري.

مادة ٤٩:

على من يلصق إعلانا أن يتثبت من وجود اسم كاتبه أو طابعه، وإلا عد مسؤولا، وكل من يلصق إعلانا وهو عالم بمخالفته أحكام هذا القانون تجرى بحقه الإجراءات كشريك فى المخالفة.

الفصل الثانى فى حمل المطبوعات وتوزيعها

مادة ٥٠:

لا يجوز لأحد أن يمتن حق المطبوعات الدورية أو الإعلانات أو سائر المطبوعات وبيعها وتوزيعها قبل أن يقدم بيانا إلى السلطة الإدارية يتضمن اسمه ولقبه ومسكنه وجنسيته، وعليه أن يقدم شهادة حسن أخلاق من مختار محله أو قريته وخلاصه على سجله القضائى.

مادة ٥١:

على كل من يمتن حمل المطبوعات وبيعها وتوزيعها أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من سنه، على أنه يمكن للأولاد الذين لم يبلغوا هذه السن أن يمارسوا هذه المهنة شريطة أن يجاوزا بصورة خاصة من وليهم وفى هذه الحال يعتبر من أعطى الإجازة مسؤولا مدنيا عن الجرح التى يرتكبها القاصر فى إجراء مهنته.

يعطى مجانا كل حامل أو بائع أو موزع للمطبوعات مستوف للشروط المبينة فى هذه المادة إيصالا بالبيان الذى قدمه خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديمه يبرزه عند الطلب.

مادة ٥٢:

لا يجوز لحامل المطبوعات أو البائع أو الموزع أن يمارس مهنته إلا فى الطرق والأماكن العامة المباحة للأميين خلا أماكن العبادة.
ولا يحق لحامل المطبوعات أو بائعها أو موزعها أن يعمل غير اسم المطبوعة وثمنها دون الإشارة إلى مضمونها.

الفصل الثالث فى الاشتراكات والإعانات الرسمية

مادة ٥٣:

(١) لا يعد الاشتراك فى المطبوعات الدورية والاككتاب بمشترى المطبوعات والاشتراك بالمكتبات أو دور طبع الكتب فعليا إلا إذا جرى بطلب خطى خاص من المشترك أو المكتتب.
ولا يلزم أحد بإعادة الأعداد أو المطبوعات التى ترسل إليه دون هذا الطلب.

كل من نشر أسماء أشخاص رفضوا تأدية بدل الاشتراك أو اكتتاب غير مطلوب يعاقب بغرامه تتراوح بين ٢٠٠ و ١٠٠٠ ليرة سورية وفي حال تكرار النشر تضاعف العقوبة. يعاقب الموظفون الذين يحملون الأهلية على الاشتراك أو الاكتتاب بالمطبوعات على اختلاف أنواعها بنفوذ وظيفتهم بغرامة تساوى ضعف مجموع الاشتراكات أو الاكتتابات المفروضة بهذا الشكل، بالإضافة إلى العقوبات الملكية الشديدة التي يجب أن يستهدف لها هؤلاء الموظفون. لا يحق للوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات العامة التابعة للإشراف للحكومة أن تدفع أية إعانات أو النفقات خاصة إلى رجال الصحافة.

الباب الرابع فى جرائم المطبوعات وأصول المحاكمة

الفصل الأول فى الجرائم وعقوباتها

مادة ٥٤:

ان المخالفات المرتكبة فيما يتعلق بأحكام الباب الأول من هذا القانون تعاقب بالحبس حتى ثلاثة اشهر وبالغرامة حتى خمسمائة ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وللمحاكم فى حال تكرار مخالفات من شأنها الإخلال بالأمن أو سيادة البلاد وسلامتها ان تحكم بإغلاق المطبعة أو المكتبة بصورة نهائية أو مؤقتة.

يعاقب من يعيد طبع مطبوعات ممنوعة بعقوبة الفاعل الأصلي.

مادة ٥٥:

يعاقب بالحبس حتى ثلاثة اشهر وبالغرامة حتى (٥٠٠) ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صاحب المطبعة الدورية ومديرها ورئيس تحريرها وطابعها إذا صدرت قبل إعطاء الرخصة أو الموافقة على التصريح بالتبين المشار إليه فى المادة ١٦ من هذا القانون وتصادر المطبعة فوراً بأمر من السلطة الإدارية.

تطبق العقوبات الملحوظة فى الفقرة السابقة من هذه المادة عندما تصدر المطبعة وتكون موقوفة بموجب أحكام هذا القانون أو اختيار صاحبها بسبب استرداده الضمان.

تفرض على المسؤولين وفق هذا القانون فى كل مطبعة دورية غرامة حددها الأقصى مائتا ليرة سورية إذا أغفلت ذكر أحد الأمور الآتية :

١- اسم صاحب المطبعة أو اسم الشركة إذا كانت هى صاحبة النشرة ومركز إدارة هذه الشركة.

٢- اسم المدير ورئيس التحرير.

٣- عنوان مركز التحرير أو إدارة النشر.

٤- اسم وعنوان الطابع.

٥- تاريخ صدور المطبوعة.

٦- سعر كل نسخة في رأس العدد المعد للبيع ومواقيت صدور المطبوعة ومنهجها.

إذا أدرجت إحدى المطبوعات الدورية غير السياسية مقالا سياسيا يعاقب المسؤولون فيها بغرامة حدها الأقصى خمسمائة ليرة سورية.

مادة ٥٦:

يعاقب صاحب المطبوعة الدورية الذي يخفى الدفاتر الثلاثة المحوطة في المادة ١٩ من هذا القانون أو يمتنع عن تنظيمها بالحبس حتى ثلاث سنوات وبالعقوبة الف ليرة. كل تحريف أو تزوير أو تلاعب في هذه الدفاتر تطبق عليه عقوبة التزوير في الأوراق الخاصة المنصوص عليها في المادة ٤٦٠ من قانون العقوبات.

مادة ٥٧:

يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة ٢٥ من هذا القانون بالغرامة حدها الأقصى مائة ليرة سورية.

مادة ٥٨:

تطبق أحكام المواد ٧١٢ وما بعدها من قانون العقوبات على المخالفات للأحكام الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني في هذا القانون المتعلقة بحماية حق المؤلف.

مادة ٥٩:

أن المخالفات المتعلقة بنشر الرد أو التصحيح تعرض المطبوعة لغرامة نقدية حدها الأقصى (١٥٠٠) ليرة سورية، ولا تحول هذه الغرامة دون المطالبة بالتعويض وتطبيق العقوبات التي قد يستلزمها المقال أو الخبر المردود عليه أو المصحح.

مادة ٦٠:

يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة ٣٩ من هذا القانون لم تشملها المادة ٤١٠ من قانون العقوبات بالحبس حتى ثلاثة اشهر وبالعقوبة النقدية حتى ٥٠٠ ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦١:

من نزع إعلانا رسميا أو أتلفه ولو جزئيا أو حرفه بأية صورة أو إعطاء بشكل لا يمكن من قراءته يعاقب وفقا لأحكام المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات.

مادة ٦٢:

يعاقب على كل مخالفته لأحكام الفصول الأول والثاني من الباب الثالث من هذا القانون بغرامة حدها الأقصى مائة ليرة سورية وبحبس لا يتجاوز الخمسة عشر يوما أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦٣:

إن جرائم الافتراء والذم والقبح والتحقير المرتكبة بواسطة المطبوعات تعاقب وفقا للأحكام الواردة فى قانون العقوبات.

لا يؤذن بإقامة البيئة على صحة الذم إلا إذا كان موجها إلى مهمة المطعون فيه أو صنعتته أو وظيفته فيما إذا كان من الهيئات الآتية :

- ١- مجلس النواب ومجلس الوزراء.
- ٢- المجالس العدلية والمحاكم.
- ٣- الجيش والقوى المسلحة.
- ٤- الإدارات العامة.
- ٥- الهيئات المنظمة.
- ٦- الموظفين العمامين.
- ٧- المواطنين المكلفين بخدمة أو مصلحة عامة مؤقتة.
- ٨- المرشحين للنيابة مدة الانتخابات.
- ٩- الشهود من اجل إفادتهم.
- ١٠- المديرين والأعضاء فى إدارات المشاريع التجارية والمالية والصناعية التى تدعو علنا للاكتتاب والتوفير.

مادة ٦٤:

يعاقب التعرض للآداب والأخلاق العامة عن طريق المطبوعات كما يعاقب موزعو النشرات والرسوم والصور والأفلام والإشارات وغير ذلك من الأشياء المخلة بالآداب والأخلاق العامة بموجب أحكام قانون العقوبات مع مصادرة هذه الأشياء الجرمية وإتلافها.

مادة ٦٥:

يعاقب نقل الأخبار غير الصحيحة أو نشرها ونشر الأوراق المختلفة أو المزورة المنسوبة كذبا إلى الغير بالحبس حتى سنة وبالغرامة حتى ١٠٠٠ ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان النشر أو النقل قد تم عن سوء نية أو سبب إقلاقا للراحة العامة أو تعكيراً للصلات الدولية أو نال من هيبة الدولة أو كرامتها أو الحق ضررا باقتصاديات البلاد أو مس بالنظام أو بمعنويات الجيش والقوى المسلحة.

يعكم بالعقوبة نفسها على كل من ينشر أكثر من مرة، حول موضوع واحد، أخبارا أو مقالات متناقضة من شأها إلحاق الأذى أو جلب المنفعة لشخص طبيعى أو هيئة اعتبارية لقاء حصوله على مال أو كسب غير مشروع.

مادة ٦٦:

كل من حرص على ارتكاب جرم بواسطة المطبوعات الموزعة أو المبيعة أو المعدة للبيع أو

المعرضة في المحلات والمجمعات العامة أو بواسطة الإعلانات المعلقة في الطرقات وانتج هذا التحريض مباشرة شروعاً في ارتكاب جرم يحاكم ويجازى كشريك فيه.

كل من امتدح جرائم القتل والسلب والنهب والاحراق المرتكبة بشكل يحرك الميول الإجرامية أو يدفع إلى ارتكاب هذه الجرائم ثانياً يعاقب بالغرامة حتى ١٠٠٠ ليرة سورية وبالسجن حتى سنة واحدة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كل تحريض بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة يكون موجهاً إلى أفراد القوات السورية المسلحة بغية تحويلهم عن القيام بواجباتهم العسكرية أو عن إطاعة رؤسائهم المعرضة في القوانين والأنظمة العسكرية يعاقب فاعله بالسجن حتى ثلاث سنوات وبالغرامة حتى ٢٠٠٠ ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦٧:

كل من هدد شخصاً بواسطة المطبوعات والإعلانات أو بأية صورة من الصور بفضح أمن وإفشائه أو الأخبار عنه وكان من شأنه أن ينال من قدر هذا الشخص وشرفه أو من قدر أحد من أقربائه وشرفه لكي يحمله على جلب منفعة له أو لغيره غير مشروعة وكل من حاول ذلك يعاقب بموجب المادة ٦٢٦ من قانون العقوبات.

مادة ٦٨:

كل من اتصل بدولة أجنبية وتقاضى منها أو من ممثليها أو عملائها أموالاً لقاء الدعاية لها أو لمشاريعها عن طريق المطبوعات يحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات.

كل من قبض بصورة مباشرة أو غير مباشرة أموالاً من شركات أو مؤسسات أجنبية تقوم أو تنوي القيام بنشاط من أي نوع في سوريا بغية الدعاية لها أو لمشاريعها عن طريق المطبوعات يعاقب بالسجن حتى سنة وبغرامة تساوي ضعف المبالغ المقبوضة، إلا إذا أثبت الصحافي الذي قبضها إنها كانت مقابلاً لإعلانات عادية نشرها في صحيفته بالأسعار الوسطى التي يفرضها العرف الصحافي أو القانون. ولا عبء بهذه الحجة إلا إذا كانت الإعلانات المشار إليها قد سلمت بواسطة المديرية العامة للدعاية والأنباء.

مادة ٦٩:

(١) إن الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعة والتي لم ينص عليها في هذا القانون تعاقب وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات، وكل مخالفه لأحكام المواد التي لم تفرض بشأنها عقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى مائة ليرة سورية.

كل مطبوعة دورية ترتكب فيها إحدى الجرائم الواردة ذكرها في المواد ٣٩، ٦٢، ٦٥، ٦٨، ٧٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ١٠/٨/١٩٤٩ يعاقب المسؤولون عنها بتوقيفها من أسبوع إلى التسعة أشهر علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة.

كل مطبوعة دورية تدعو إلى تغيير دستور الدولة بطرق غير دستورية أو إلى تأكيد الحكم غير الدستوري أو إلى العصيان ضد السلطات القائمة بموجب أحكام الدستور، يعاقب المسؤولون عنها بإلغاء رخصتها علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة.

الفصل الثاني أصول المحاكمة

مادة ٧٠:

تتظر محكمة بداية الجزاء بالدرجة الأولى في جميع جرائم المطبوعات وجميع الأفعال الجرمية المنصوص عليها في قانون العقوبات التي ترتكب بواسطة المطبوعات على اختلاف أنواعها باستثناء الجنايات التي تبقى خاضعة للأصول المتبعة لدى محكمة الجنايات^(١).

وفي حال نص محكمة بداية الجزاء في جرائم المطبوعات والأفعال الجرمية المنصوص عنها في الفقرة السابقة تتكون قراراتها خاضعة للاستئناف خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تفهيم الحكم للوجاهي أو تبليغ الحكم الغيابي وتكون قرارات محكمة الاستئناف بالصورة القطعية على أن تصدر محكمة الاستئناف قرارها خلال مدة اسبوع من تاريخ وضع يدها على الدعوى

مادة ٧١: تقدم الدعوى العامة من قبل النيابة العامة أو تحرك من قبل المضرور وفقا لقانون أصول المحاكمات الجزائية وتحال إلى المحكمة فورا ويجرى التبليغ بمذكرة جلب تصدرها النيابة فور إقامة الدعوى المؤرخة باليوم والساعة على أن يحضر المدعى عليه ضمن مهنة لا تتجاوز ثلاثة أيام من طلب النيابة مع حساب المهلة المعتبرة لمسافة الطريق إذا كان المدعى عليه قاطنا خارج منطلقه المحكمة^(٢).

مادة ٧٢:

يتضمن التبليغ وصف المخالفة التي كانت سببا لإقامة الدعوى وذكر النص القانوني المستند إليه كما تربط به المطبوعة المقامة بشأنها الدعوى أو صورة عنها وإذا أغفل شيء من هذا تكون الإجراءات باطلة.

مادة ٧٣:

يجوز للمحكمة إذا رأت لزوما لفتح تحقيق في موضوع الدعوى أن تكلف أحد أعضائها القيام به على أن ينتهي حكما في مدة ثلاثة أيام على الأكثر^(٣).

(١) مضافة بالقانون رقم ١٦٩ بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٥٤ .

(٢) معدلة بالمرسوم التشريعي ١٠٦ في ١٣ / ٣ / ١٩٥٠ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ١٦٩ بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٥٤ .

مادة ٧٤:

يجوز للمحكمة منح المدعى عليه تأجيلا لا يتجاوز ثلاثة ايام لهيئة دفاعه وتعيين وكيله وعلى المحكمة فور انقضاء هذه المهلة ان تباشر رؤية الدعوى حتى انتهائها دون توقف على ان يعطى القرار النهائي فى مدة ٤٨ ساعة^(١).

مادة ٧٥:

فى الأحوال المستعجلة يجرى التحقيق أثناء المحاكمة على أن يعطى المدعى إذا طلب مهله خمسة ايام اعتبارا من حضوره التهيئة دفاعه وبعد انتهاء المهمة يباشر بالمحاكمة وتجرى بدون توقف وفقا لأحكام المادة السابقة^(٢).

مادة ٧٦:

يجب حتما ان يقوم بالدفاع في الدعاوى المقامة من اجل المخالفات المذكورة فى الدعاوى المقامة من اجل المخالفات المذكورة فى هذا القانون محام يوكله المدعى عليه وان لم يفعل يعين الرئيس عند ورود الإضارة تلى المحكمة محاميا يقوم بالدفاع عنه. لا يجوز للمدعى عليه أن يوكل عنه اكثر من محامين.

مادة ٧٧:

للمحكمة أن تقرر بناء على طلب النيابة العامة وفى أول جلسة تعقدها توقيف أية مطبوعة دورية عن الصور إذا ارتكبت فيها إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٤ من هذا القانون حتى نهاية المحاكمة وصدر الحكم القطعي. وإذا كان الجرم من نوع الجنائية فللقاضى الحق أن يقرر أيضا التوقيف المذكور حتى نهاية المحاكمة وصدر الحكم القطعي^(٣). ولا يجوز المطالبة بأي تعويض عن مدة التعطيل مهما كانت نتيجة المحاكمة.

مادة ٧٨:

علاوة عن الأحكام التى تصدرها المحاكم المختصة فى جرائم المطبوعات تصدر هذه المحاكم قرارا بتوقيف المطبوعة الدورية عن الصدور لمدة لا تتجاوز الشهرية وذلك فى الحالات التالية:

١- إذا عرضت النشرة بشخص رئيس الجمهورية أو مست كرامته أو نشرت عنه ما يتنافى مع صفته الدستورية.

٢- إذا عرضت النشرة بأشخاص رؤساء الدول الأجنبية أو ممثليهم أو نشرت ما من شأنه تعكير العلاقات الخارجية.

٣- إذا خالفت أحكام المادة ٣٩ من هذا القانون.

وإذا تكررت المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة جاز إبلاغ التعطيل إلى ضعفه.

(١) معدلة بالمرسوم التشريعي ١٠٦ فى ١٢ / ٢ / ١٩٥٠ .

(٢) معدلة بالمرسوم التشريعي ١٠٦ فى ١٢ / ٢ / ١٩٥٠ .

(٣) معدلة بالقانون ١٦٩ بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٥٤ .

مادة ٧٩:

إن الحق العام والحق الشخصى فى الدعاوى الناشئة عن جرائم المطبوعات يسقطان بالتقادم بانقضاء ستة اشهر كاملة من تاريخ وقوعها .
إذا كان المادى مقيما خارج أراضى الجمهورية السورية لا يعتبر التقدم للأشهر الستة إلا من تاريخ انقضاء المهلة الملحوظة للأمكنة البعيدة ذهابا وإيابا فى قانون أصول المحاكمات الجزائية .
مدة الاعتراض على أحكام النيابة الصادرة عن محكمة البداية أو محكمة الاستئناف ثلاثة أيام اعتبارا من تاريخ التبليغ (١) .
تسرى فى الاستئناف المهن المنصوص عنها فى المحاكمة البدائية (٢) .

الفصل الثالث نشر الأحكام

مادة ٨٠:

يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم الذى أصدرته بحق إحدى المطبوعات الدورية فى المطبوعة نفسها .
ينشر الحكم مجانا ويكامله فى العدد الأول الذى يصدر بعد تبليغه وفى نفس المكان والصفحة اللذين نشرت فيهما المقالة المسببة للمخالفة وبنفس الأحرف وإن لم تفعل قضى على صاحبها بغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ ليرة سورية وبحبس من شهر إلى ستة اشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى حالة التكرار يحكم بالسجن حتما .
وللمحكمة أن تأمر بناء على الطلب ينشر الحكم فى ثلاث مطبوعات دورية أخرى على الأكثر تعيينها المحكمة بالاتفاق مع المدعى وعلى نفقة صاحب المطبوعة المحكوم عليه وبأجرة تدفع بنسبة تعريفية للإعلانات العادية .
إن الأحكام التى تنشر وفقا لهذه المادة تبلغ إلى المحكمة ضمن مهلة يومين من تاريخ نشرها وذلك بإيداع عدد من المطبوعة إلى قلم المحكمة وإلا فتقرض عليها غرامة حدها الأقصى ٥٠٠ ليرة سورية .
مادة ٨١:

فى جميع الجرائم التى يجيز فيها قانون المطبوعات الحكم بتوقيف المطبوعة الدورية أو إلغاء رخصة أجاز لوزير الإعلام أن يقرر الأمر بتوقيفها مدة لا تتجاوز عشرة أيام مع الطلب بتحريك دعوى الحق العام من قبل النيابة العامة ضد المسئولين عنها والسلطات القضائية أن تقرر أما استمرار التوقيف إلى نهاية المحاكمة أو إلغائه (٣) .

(١) مضافة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦ بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٢

(٢) مضافة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦ بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٢

(٣) مضافة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦ بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٢

مرسوم رقم ٨٤ تاريخ ١٩٥٢/٩/٦

الحالات التي يمكن إلغاء رخص المطبوعات الدورية

ان رئيس الدولة

بناء على الأمر العسكري رقم ٢ المؤرخ في ٩٥١/١٢/٣ وعلى المرسوم التشريعي رقم ٣٥٧ تاريخ ٩٥٢/٦/٨ المتضمنين تنظيم السلطات العامة.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٥ وتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٨^(١).

يرسم ما يلي :

مادة ١:

يحق لرئيس الدولة بناء على قرار مجلس الوزراء أن يلغى رخصة كل مطبوعة دورية وذلك في الحالات الآتية :

(أ) إذا عرضت النشرة بشخص رئيس الدولة بما يمس كرامته.

(ب) إذا نشرت ما من شأنه أن يؤدي إلى الإساءة لعلاقات الدولة الخارجية.

(ج) إذا نشرت ما من شأنه أن يمس أمن الجيش أو يهدد سلامته أو يعطى معلومات يمكن ان يفيد منها العدو.

(د) إذا نشرت ما من شأنه أن يعكر الأمن الداخلي ويهدد سلامة البلاد.

مادة ٢:

لا يمنع إلغاء رخصة الصحافة لأحد الأسباب الواردة في هذا المرسوم التشريعي من تطبيق أحكام قانون المطبوعات العام وقانون العقوبات بحق صاحب المطبوعة الدورية والمسؤولين فيها.

مادة ٣:

ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٥ في ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ .

لیلیا

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢م بشأن المطبوعات

باسم الشعب :

مجلس قيادة الثورة :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩م .
وعلى النظام الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي .
وعلى قانون المطبوعات رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ م والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧١ م بتنظيم وزارة الإعلام .
وعلى توصيات المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي بشأن تنظيم الصحافة .
وبناء على ما عرضه وزير الإعلام وموافقة مجلس الوزراء .
اصدر القانون الآتي :^(١)

مادة ١ :

الصحافة والطباعة حجرة لكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه في إذاعة الآراء والأخبار بمختلف الوسائل وفقا للحق الدستوري المنظم بهذا القانون وفي إطار مبادئ المجتمع وقيمه وأهدافه .

مادة ٢ :

لا يجوز فرض الرقابة على الصحف قبل نشرها . ويقصد بالرقابة في حكم هذه المادة الرقابة المتمثلة في شخص الرقيب الذي يتولى مهمة الرقابة نيابة على إدارة المطبوعات أو أية جهة رقابة أخرى على الصحف قبل صدورها .

مادة ٣ : ١

المطبوعات: هي جميع الكتابات والرسوم والصور وغيرها مما هو مطبوع أو مرسوم أو مسموع إذا كانت معدة لغرض التداول .

والمطبوعات الدورية: هي التي تصدر بصفة مستمرة في مواعيد معروفة كالصحف اليومية وغير اليومية والمجلات والكتب الدورية .

والمطبوعات شبه الدورية: هي التي تصدر بصفة مستمرة لغرض عرضها على جهات معينة كمصادر للأخبار أو المعلومات ولا تعرض مباشرة على الجمهور .

والمطبعة: هي كل آلة أو مجموعة آلات أو جهاز اعد لطبع الألفاظ أو الرسوم أو الصور بقصد التداول .

ويقصد بكلمة "التداول" بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها بالمحلات العامة أو أي عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول الجمهور .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ في ٢٤ / ٧ / ١٩٧٢ .

والمكتبة هي المؤسسة التي تستهدف تجارة المطبوعات بمختلف صورها .
ويقصد بعبارة الوزير المختص وزير الإعلام أو من يقوم مقامه بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٤ :

يكون لكل مطبوعة دورية أو شبه دورية :

- ١- مالك لها ويمكن ان يكون المالك مؤسسة خاصة أو عامة أو شخصا طبيعيا يسمى صاحبها .
- ٢- اسم تعرف به .
- ٣- مجال نوعى من النشاط الإعلامي تخصص فيه .
- ٤- مجلس إدارة يتكون من رئيس وعضوين على الأقل، يتولى إدارة المطبوعات وتحديد سياستها العامة .

- ٥- رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على كل محتويات المطبوعة، أو عدد من رؤساء التحرير المسئولين يشرف كل واحد منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .
- ٦- أمين التحرير، وعدد كاف من المحررين والفنيين المتفرغين يتناسب مع حجم المطبوعة ويجوز أن يكون صاحب المطبوعة رئيسا لمجلس إدارتها أو عضوا به أو رئيسا للتحرير إذا توافرت لذلك الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٥ :

(١) يشترط فى صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية :

- ١- أن يكون من مواطنى الجمهورية العربية الليبية أو دولة اتحاد الجمهوريات العربية .
- ٢- أن يكون مؤمنا بالثورة العربية ملتزما بأهدافها وأهداف ومبادئ العمل فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

- ٣- أن يكون قد أتم من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية .
- ٤- أن يكون مقيما عادة فى الجمهورية العربية الليبية .
- ٥- أن يكون كامل الأهلية غير محروم من مباشرة حقوقه المدنية أو السياسية .
- ٦- ألا يكون ذا وظيفة عامة أو منصب عام فى الجمهورية العربية الليبية أو أية دولة أجنبية
- ٧- ألا يكون محكوما عليه فى جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون الكسب الحرام رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ م أو فى المواد ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩ من قانون العقوبات وذلك ما لم يرد إليه اعتباره .

- ٨- ألا يكون محكوما عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها بقرار مجلس قيادة الثورة بشأن حماية الثورة الصادر بتاريخ ٢ شوال ١٣٨٩هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩م أو محكوم عليه من محكمة الشعب وفقا لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة بمحاكمة المسئولين عن الفساد السياسى والإدارى الصادر فى ١١ شعبان ١٣٨٩هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ١٩٦٩، ما لم يصدر باستثنائه قرار من مجلس قيادة الثورة أو ينقضى على إتمام تنفيذ الحكم أو سقوطه بمضى المدة " خمس سنوات ميلادية " .

٩- ألا يكون متهما من قبل مكتب الادعاء العام . وقت الترخيص له بإصدار المطبوعة .
(ب) إذا كانت المطبوعة مملوكة لشخص معنوى وجب أن يكون مؤسساً في الجمهورية العربية
الليبية وأن تتوافر في جميع أعضائه المؤسسين الشروط الواردة في الفقرة السابقة عد البند "٦" منها .
مادة ٦:

(أ) يشترط في رئيس وأعضاء مجلس إدارة المطبوعة الدورية وشبه الدورية أو يكونوا حائزين
لنفس الشروط التي يجب توافرها في الأعضاء المؤسسين كما حددتها الفقرة (ب) من المادة السابقة .
(ب) ويشترط في رئيس التحرير:

١- أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة لصاحب المطبوعة وأن
يكون عضواً بالاتحاد الاشتراكي العربي .

٢- أن يجيد اللغة التي تصدر بها المطبوعة ويعرف آدابها .

٣- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي أو ما يعادله أو له خبرة لا تقل عن خمس سنوات في
العمل بالصحافة محلياً أو في الخارج .

٤- ألا يجمع بين العمل بالصحافة وأي عمل آخر .

(ج) ويشترط في المحرر نفس الشروط المتعلقة برئيس التحرير . على أنه يجوز بقرار من الوزير
المختص إعفاء مواطني البلاد العربية من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية الليبية أو دولة
اتحاد الجمهوريات العربية .

مادة ٧:

بالإضافة إلى الشروط الواردة بالمواد المتقدمة والواجب توافرها في أصحاب المطبوعات الدورية
وشبه الدورية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارتها ورؤساء وأمناء التحرير والمحررين خيها فإنه يتعين أن
يكونوا جميعاً مؤمنين برسالة الصحافة والمطبوعات والإعلام مراعين لأخلاقيات العمل فيها، عاملين
على تحقيق أدائها في خدمة الجماهير ملتزمين بما يأتي :

(أ) تحري الموضوعية والصدق في العمل الإعلامي .

(ب) العمل على التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها وتصحيح ما يتبين الخطأ في نشره .

(ج) الحرص على أن يكون الحصول على المعلومات بالطرق المشروعة .

(د) عدم شغل الجماهير بما لا ينفع أو بما يشيع الابتذال أو يثير الفرائز أو يشهر بالأفراد
والعائلات في فضائح أخلاقية .

(هـ) عدم استغلال العمل الإعلامي للمنفعة الشخصية والارتزاق .

مادة ٨:

يكون تخصص المطبوعات الدورية في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري
أو غيرها من مجالات النشاط الإعلامي التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ويراعى عند الترخيص بإصدار المطبوعة ألا يزيد عدد المطبوعات الدورية المرخص بها في كل

مجال عن العدد الذى يضمن كفاءة وسلامة المطبوعات فى هذا المجال ويكون تحديد العدد على النحو المتقدم وتنظيم أسس الأفضلية عند اختيار من يمنحون التراخيص بقرار من الوزير المختص .

مادة ٩ :

على من يرغب فى إصدار مطبوعة دورية أو شبه دورية ان يقدم طلبا بذلك إلى إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام مشتملا البيانات الآتية :

١- اسم الطالب وشهرته وسنه ومحل إقامته وهمنته وجنسيته وإذا كان الطالب شخصا معويا وجب أن يرفق بالطلب الشهادة الدالة على تسجيله وعقد تأسيسه ونظامه الأساسي وأسماء ممثليه وأعضاء مجلس إدارته وسن كل منهم ومحل إقامته ومهنته وجنسيته .

٢- اسم المطبوعة واللغة التى تصدر بها .

٣- عنوان المقر الذى تدار منه شئون المطبوعة والمكان الذى تطبع فيه .

٤- قيمة رأس المال المخصص للمطبوعة .

٥- نوع نشاط المطبوعة وبيان تخصصها .

٦- مواعيد إصدار المطبوعة وعدد صفحاتها وكونها مصورة أو غير مصورة .

٧- أسماء رئيس وأعضاء مجلس إدارة المطبوعة ورئيس التحرير والمحريين وأمين التحرير مع بيان اسم الشهرة لكل منهم وجنسيته ومؤهلاته وخبرته وسنه .

واجب أن يرفق بالطلب المستندات المثبتة لتوفر الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما ترفق به فى حالة المطبوعة الدورية موافقة كتابية من كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة المطبوعة ورئيس أو رؤساء التحرير وأمين التحرير والمحريين بقبول العمل الذى يسند إليه بالمطبوعة .

مادة ١٠ :

يصدر مدير إدارة المطبوعات قراره بالترخيص للطالب بإصدار لمطبوعة أو رفض الترخيص وأسبابه وذلك بعد موافقة الوزير المختص .

فإذا مضت مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب دون إصدار قرار فى الموضوع اعتبر ذلك بمثابة قرار بالرفض .

وللطالب ان يتظلم إلى مجلس الوزراء من قرار الرفض خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به أو تاريخ انقضاء الثلاثين يوما المشار إليها فى الفقرة السابقة دون إصدار قرار ما .

مادة ١١ :

يجب على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية ان يحصل على موافقة مدير إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام قبل إجراء أي تعديل فى مضمون الترخيص، فإذا كان التعديل متعلقا بتغيير رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو رئيس التحرير وجب ان يكون الطلب موقعا من صاحب المطبوعة والشخص الجديد وعلى مدير إدارة المطبوعات اخذ رأي الوزير المختص قبل الموافقة على إجراء التعديل .

ويجوز بقرار من مدير إدارة المطبوعات بعد موافقة الوزير المختص وقف أية مطبوعة يستمر إصدارها لأكثر من مرة دون مراعاة أحكام هذه المادة وذلك إلى حين اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فيها، وكل مخالفة لقرار تجيز للوزير المختص إصدار قرار بإلغاء الترخيص .

مادة ١٢ :

يجوز أن يتم اندماج عدة مطبوعات دورية فى مطبوعة دورية واحدة جديدة تحل محل المطبوعات المندمجة، كما يجوز ضم مطبوعة أو أكثر إلى مطبوعة أخرى ويجب أن يقدم طلب الاندماج أو الانضمام من جميع أصحاب المطبوعات المندمجة أو المنضمة إلى مدير إدارة المطبوعات ولا يصدر الترخيص بالموافقة على الاندماج أو الانضمام إلا إذا توافرت فى الطلب الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وبعد موافقة الوزير المختص .

مادة ١٣ :

فى حالة غياب المسئول عن التحرير فى المطبوعة مؤقتا يجب على صاحب المطبوعة تعيين من يحل محله مدة غيابه ممن تتوافر فيه الشروط من العاملين بالمطبوعة وعليه إخطار مدير إدارة المطبوعات بذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام من تاريخ انقطاع المسئول الأصلي عن التحرير.

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن "٥٠" خمسين دينارا ولا تزيد عن مائتى دينار .

مادة ١٤ :

إذا فقد رئيس مجلس إدارة المطبوعة أو رئيس تحريرها أحد الشروط الواجب توافرها فيه وفقا لأحكام هذا القانون وانقطع انقطاعا نهائيا عن الإشراف على المطبوعة وجب إيقاف إصدار المطبوعة لحين تعيين بديل له مستوفى للشروط خلال ستين يوما من تاريخ الانقطاع النهائى أو فقد الشروط وعلى صاحب المطبوعة أن يخطر إدارة المطبوعات بذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ الانقطاع النهائى أو الفقد، وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على أربع مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع جواز إلغاء الترخيص .

مادة ١٥ :

تلقى الرخصة فى الأحوال التالية :

- ١- إذا كان صاحب المطبوعة شخصا اعتباريا وزالت شخصيته .
- ٢- إذا تبين ان صاحب المطبوعة كان فاقدا لأحد الشروط المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون، أو إذا فقد أحد هذه الشروط بعد الترخيص له بإصدار المطبوعة .
- ٣- إذا فقد رئيس أو عضو مجلس إدارة المطبوعة أو رئيس التحرير أحد الشروط الواجب توافرها فيه ولم يقيم صاحب المطبوعة بتعيين بديل له مستوفى للشروط خلال ستين يوما .

٤- إذا مضت ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغ صاحب المطبوعة دون أن يصدر المطبوعة المرخص بها .
٥- إذا انقطعت مطبوعة يومية عن الصدور سبعة أعداد متتابة أو أربعة عشر عددا خلال السنة دون عذر مقبول، وكذلك إذا انقطعت مطبوعة غير يومية ثلاثة أعداد متتابة أو ستة أعداد خلال السنة دون عذر مقبول .

ويصدر بالإلغاء قرار من الوزير المختص بناء على عرض مدير إدارة المطبوعات وينشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية.

مادة ١٦:

إذا توفي صاحب المطبوعة فلورثته أن يتفقوا على تعيين من يمثلهم في إصدارها ممن تتوافر فيه شروط صاحب المطبوعة وفقا لهذا القانون، فإذا لم يقوموا بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة مورثهم اعتبرت الرخصة ملغاة .

مادة ١٧:

لصاحب المطبوعة بعد موافقة مدير إدارة المطبوعات ان يتنازل عن ملكيتها لغيره إذا توافرت فيه الشروط المطلوب توافرها في صاحب المطبوعة ويحل صاحب المطبوعة الجديد محل صاحبها الأول في جميع حقوقه وواجباته المتعلقة بهذه المطبوعة .
ويجب على مدير المطبوعات اخذ موافقة الوزير المختص قبل إصدار الموافقة على التنازل .

مادة ١٨:

إذا نشرت المطبوعة أية كتابات غير صحيحة تتعلق بمصلحة عامة فالسلطات المختصة أو تطلب إلى المطبوعة نشر أي توضيح أو تصحيح أو تكذيب يرسل إليها ويكون النشر مجانا في العدد اللاحق وفي مثل المكان وبذات الحروف التي نشرت بها المواد موضوع التوضيح أو التصحيح أو التكذيب .
وكل امتناع عن النشر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وبغرامة لا تقل عن ستمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا كانت الكتابات غير الصحيحة منشورة في مطبوعة أجنبية ولم تقم بنشر التصريح أو التكذيب حرمت من الدخول إلى الجمهورية العربية الليبية بقرار من الوزير المختص .
ومع عدم الإخلال بأحكام قانون المطبوعات يعاقب كل من نشر في إحدى المطبوعات كتابات كاذبة بسوء نية بالحبس مدة لا تقل عن سنه وبغرامة لا تقل عن ستمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

مادة ١٩:

يكون لكل من ورد ذكره أو الإشارة إليه في أية كتابات بإحدى المطبوعات الحق في الرد على النحو المبين في المادة السابقة :
وإذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق إلى ورثته على أن يمارسه الورثة أو من يمثله مرة واحدة، وللورثة أيضا حق الرد على كل ما ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

مادة ٢٠:

يجوز للمطبوعة ان ترفض نشر الرد أو التوضيح أو التكذيب فى الأحوال الآتية

- ١- إذا سبق تصحيح ما نشر بصورة كافية فى المطبوعة ذاتها .
- ٢- إذا وقع الرد بإمضائه غير مقروء وكتب بلفة أخرى غير التى نشرت بها الكتابات المعترض عليها .
- ٣- مخالفة الرد للقانون أو تضمنه عبارات منافية للأداب للمطبوعة أو الأشخاص أو أية عبارات أخرى يعرض نشرها للمسئولية .
- ٤- ورود الرد بعد انقضاء شهرين من تاريخ النشر المعترض عليه .
- ٥- إذا نشر الرد فى اكثر من مطبوعة واحدة قبل وصوله إلى المطبوعة .

مادة ٢١:

إذا رفضت المطبوعة نشر الرد متذرعة بالأسباب الواردة فى المادة السابقة أو بأي سبب آخر فلصاحب الرد ان يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أن يتخذ قرارا بوجوب نشره وبلغ الطلب حالا إلى الخصم الذى له أن يبدى راية كتابة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه للطلب وعلى رئيس المحكمة ان يصدر قراره خلال ثلاثة أيام ويكون هذا القرار نهائيا وإذا قرر رئيس المحكمة وجوب النشر فينشر الرد والقرار فى أول عدد ويصدر بعد قرار رئيس المحكمة وتحمل المطبوعة الناشرة الرسوم والمصاريف .

مادة ٢٢:

إذا امتنعت المطبوعة عن نشر قرار رئيس المحكمة مدة الرد عوقب المسئول عن تحريرها بالحبس مدة لا تقل عن سنه وبغرامة لا تقل عن أربعمئة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

مادة ٢٣:

يجب أن يطبع فى مكان محدد من كل مطبوعة اسم صاحبها والمسئول عن تحريرها ومكان الصجور والتاريخ والتمن وقيمة الاشتراك والمكان الذى تطبع فيه .

مادة ٢٤:

لا يجوز استعمال اسم مطبوعة أخرى ولا استعمال أي اسم يؤدي الا الالتباس مع غيرها الا إذا كانت المطبوعة الأخرى قد توقفت عن الصدور خمس سنوات متتالية أو لم يستعمل ترخيصها اصلا خلال ستة اشهر من تاريخ منحه وكل مخالفة لهذه المادة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائه دينار ولا تزيد عن ستمائة دينار .

مادة ٢٥:

يجب على مراسلى المطبوعات الدورية وشبه الدورية ومحرريها ومصورها ان يحصلوا على بطاقات صحفية من وزارة الإعلام قبل مباشرة أعمالهم ويعاقب كل من يخالف حكم هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وبغرامة لا تقل عن مائتى دينار ولا تزيد عن أربعمئة دينار أو بإحدى

هاتين العقوبتين .

مادة ٢٦ :

يجب على مراسلى الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية المقيمين والذين يعملون فى الجمهورية العربية الليبية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الإعلام ويشترط فى مراسلى الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية أن يكونوا من غير المشتغلين فى الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة فى الجمهورية العربية الليبية أو الهيئات والمؤسسات الأجنبية العاملة بها ويكون الترخيص لمدة سنة قابله للتجديد .

ويماقب كل من يخالف حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وبغرامة لا تقل عن مائتى دينار ولا تزيد عن أربعمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٧ :

لوزارة الإعلام بعد التشاور مع وزارة الوحدة والخارجية أن تطلب من الجهة المختصة ان تدرج فى قوائم الممنوعين كل صحفى أجنبي ينشر الأكاذيب والافتراءات والدعايات المغرضة بقصد الإضرار بالبلاد والإساءة إلى سمعتها .

مادة ٢٨ :

يجب عرض كل مطبوعة أجنبية على إدارة المطبوعة وذلك قبل توزيعها ولمدير إدارة المطبوعات أو من يفوضه فى ذلك حق منع توزيع أي عدد من أية مطبوعات أجنبية إذا تبين أن ما نشر فيه يمس الوحدة الوطنية أو القومية أو المعتقدات الدينية أو يتنافى مع مبادئ الثورة وأهدافها أو الآداب العامة أو يخل بالأمن العام أو أن ما نشر مفترى إلى درجة تسبب بلبلة الرأي العام ويجوز للوزير المختص بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء أن يمنع لمدة معينة دخول أية مطبوعة أجنبية إذا تبين أن توزيعها يسئ إلى البلاد بأي صورة من الصور

ويجب على مؤسسة البريد وإدارة الجمارك إحالة ما يرد من مطبوعات فور وصولها إلى إدارة المطبوعات وعلى هذه الإدارة ان تقوم باتخاذ ما يلزم بشأنها والسماح بوصولها إلى أصحابها خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ إحالتها إليها ما لم يكن قد تقرر عدم توزيعها وكل من ينشر أو يوزع فى الجمهورية العربية الليبية مطبوعة منع دخولها أو توزيعها وفقا لهذه المادة أو ينشر نصا أو تلخيصا لأي عدد من إعدادها أو للمادة التى حرمت المطبوعة من أجلها من الدخول أو التوزيع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز الألف وخمسمائة دينار وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر .

مادة ٢٩ :

لا يجوز ان ينشر فى اية مطبوعة :

- ١- مداولات وقرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء إلا بإذن من الجهات المختصة
- ٢- تحركات القوات أو تعبئتها أو تشكيلها أو عددها أو تسليحها أو إشارتها أو مواقعها أو تدريبها

أو أسماء المنتسبين إليها مقرونة بمن اصيهم إلا بإذن من القائد العام للقوات المسلحة

٣- المحاكمة السرية ونصوص محاضرها

٤- الدعاوى التى تصدر المحاكم قرارا بمنع نشرها

٥- التشكيك فى أهداف الثورة ومبادئها

٦- الدعوة إلى حكم الطبقة أو الفرد

٧- تحقير الديانات والمذاهب الدينية المعترف بها

٨- انتهاك حرفة الآداب أو التشهير بسمعة الأشخاص

٩- صور للمعدومين إلا بإذن من جهة الاختصاص

١٠- التعريف الجمركية أو قرارات لجان التموين المتعلقة بالتسعيرة أو أجور الاستيراد أو القرارات

المتعلقة بالعملة وذلك قبل الإذن بنشرها

١١- الجانب السلبي من أي موضوع أو قضية وتجاهل الجانب الإيجابي بقصد تضليل للجماهير

١٢- ما يثير فتنة المذاهب أو الثار أو دعوة الجاهلية .

الأخبار التى من شأنها خفض قيمة العملة الوطنية أو سندات القروض الحكومية أو الإخلال

بالثقة فى الداخل والخارج

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة لا تزيد عن ألف دينار وذلك مع

عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها القانون العقوبات أو أي قانون آخر

كما يجوز وقف إصدار المطبوعة بقرار من الوزير المختص وتتبع فى هذه الحالة الإجراءات

المنصوص عليها فى المادة (٣٢) من هذا القانون .

مادة ٣٠:

على صاحب كل مطبوعة دورية أو شبه دورية أن يعد ميزانية سنوية لنشاطها يبين فيها بدقة

إيراداتها ومصروفاتها .

يكون للمطبوعة مراجع أو أكثر للحسابات يتولى ما يلى:

١- مراجعة حسابات المطبوعة

٢- مراقبة صحة إجراءات الصرف ويقدم ملاحظاته فى هذا الشأن إلى مجلس إدارة المطبوعة

٣- تقديم تقرير سنوى إلى مجلس إدارة المطبوعة عن نتيجة المراجعة وعن الحالة المالية للمطبوعة

وعلى صاحب كل مطبوعة دورية أو شبه دورية ان يعد سجلات منتظمة ومعتمدة من إدارة

المطبوعات ودخلها من الإعلانات والمبيعات والمساعدات وغيرها من الموارد الأخرى وعن مصروفاتها

وتكون هذه السجلات خاضعة مع ميزانية المطبوعة لرقابة إدارة المطبوعات وديوان المحاسبة

وفى حالة عدم إثبات مصادر موارد المطبوعة أو أن خسائر المطبوعة لا تغطيها أموال صاحبها

يجوز لمدير إدارة المطبوعات بعد موافقة الوزير المختص إصدار قرار بإلغاء ترخيصها ولا يترتب على

إلغاء الترخيص الإغفاء من المساءلة الجنائية والمدنية المقررتين طبقاً لأحكام قانون الكسب الحرام أو

أي قانون آخر .

ويخضع أصحاب المطبوعات ورؤساء وأعضاء مجالس إدارتها ورؤساء التحرير والمحريين فيها لأحكام قانون

الكسب الحرام رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ وعلى كل منهم أن يقدم إقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر متضمنا كافة البيانات التي حددها القانون المشار إليه وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون أو خلال شهر من تاريخ مباشرة العمل بالمطبوعة أي التاريخين يعتبر تاليا كما أن على كل منهم طوال فترة ملكيته للمطبوعة أو عمله بها أن يقدم إقرارا بأزمة المالية كل ستة اشهر أو كلما طلب منه ذلك بناء على شكوى جديده كما يقدم إقرارا أخيرا خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء ملكيته للمطبوعة أو عمله بها

مادة ٣١:

١- يسال الكاتب ورئيس التحرير كفاعلين أصليين عن الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الدورية

٢- ولا يسال صاحب المطبوعة إذا كان شخصا طبيعيا أو ممثله القانوني إذا كان شخصا اعتباريا وكذا رئيس وأعضاء مجلس إدارته جنائيا عن الجرائم المذكورة ورئيس وأعضاء مجلس إدارتها جنائيا إلا إذا ثبت تدخلهم الفعلي في الجريمة المرتكبة غير انهم يعتبرون مسئولين بالتضامن مع رئيس التحرير والكاتب عن الحقوق المدنية وما قد يحكم به من مصروفات

٣- وتكون المسئولية الجنائية بالنسبة للجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات غير الدورية أو شبه الدورية على الكاتب كفاعل أصلي وعلى الناشر كشريك فإذا لم يعرف الكاتب أو الناشر كانت المسئولية على الطابع ويسال أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر بالتضامن عن الحقوق المدنية وما قد يحكم به من مصروفات على مستخدميها

مادة ٣٢:

كل من ذم شخصا أو قدح فيه أو حقره بالاسم أو بالإشارة التي تدل عليه عن طريق إحدى المطبوعات يعاقب بمقتضى قانون العقوبات ويسال الكاتب والمسئول عن تحريرها كفاعلين أصليين عن هذه الجريمة

وتقديم الدليل على صحة ما نسب أو ذم به لا يعفى من العقوبة إلا إذا كان موجها إلى مجموع أفراد المؤسسات التالية أو لأي فرد فيها

١- مجلس الوزراء أو أية مجالس تشريعية أو تنفيذية

٢- لجان ومؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربى

٣- المجالس القضائية والمحاكم

٤- القوات المسلحة والشرطة

٥- الإدارات العامة والجمعيات ومجالس إدارتها

٦- الموظفين العاميين

٧- المكلفين بخدمة عامة

٨- المرشحين فى الانتخابات أثناء ترشيحهم

٩- الشهود فى موضوع شهاداتهم

١٠- أي فرد استطاع الاستفادة غير المشروعة من الدوائر الرسمية أو كان سببا فى حرمان غيره من الحقوق أو استغل ظرفا معيناً فى الدوائر الرسمية لمصلحة خاصة تضر بالمصلحة العامة ولا تقام دعاوى الذم أو القذف إلا بناء على شكوى الطرف المتضرر

مادة ٣٣:

إذا نشرت مطبوعة تحريضا موجها ضد سلامة الدولة أو مبادئها الأساسية أو تحريضا يرمى إلى الدعوة لتعطيل النظم الأساسية أو قلب نظام الحكم أو الإحلال بالأمن والنظام أو الآداب العامة أو المعتقدات الدينية السليمة

تضبط المطبوعة بقرار من الوزير المختص لإعداد المنشور فيها الكتابات أو الرسوم أو الصور موضوع المخالفة وعلى الوزير المختص عرض الأمر على النيابة المختصة فوراً وإذا لم تقر النيابة إجراء الضبط يفرج عن الإعداد المضبوطة أما إذا أقرت الضبط فعليها أن تعرض الأمر خلال أسبوع على الأكثر على المحكمة المختصة وذلك لتأييد أمر الضبط أو إلغائه وللمحكمة أن تقرر وقف المطبوعة إلى حين الفصل فى الدعوى وفى حالة الإدانة يجوز الحكم بإلغاء ترخيص المطبوعة أو وقفها للمدة التى يقررها الحكم وفى حالة عدم الإدانة يحق لصاحب المطبوعة المطالبة بتعويض عادل لحقه من أضرار

مادة ٣٤:

إذا أدين شخص فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون جاز للمحكمة أن تقرر وقف المطبوعة لمدة لا تزيد على ستة أشهر وفى جميع حالات الإدانة التى تقرر فيها المحكمة وقف المطبوعة أو إلغاء ترخيصها لا يجوز للمحكوم عليه أن يعمل فى مطبوعة أخرى أو أن يحصل على ترخيص آخر قبل مضى الفترة التى يحددها الحكم

مادة ٣٥- تخضع الدعاوى المتعلقة بجرائم المطبوعات لقانون الإجراءات الجنائية وتخصص نيابة للصحافة تتولى التحقيق فى هذه الجرائم على أن تكون مباشرتها التحقيق وإقامة الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٢ من هذا القانون بناء على إذن من الوزير المختص وذلك بالإضافة إلى إذن المتضرر فى الحالات التى يتطلب فيها القانون هذا الإذن ويتم الفصل فى جرائم المطبوعات على وجه السرعة

مادة ٣٦:

كل من أراد أن يبيع أو يعرض للبيع فى محل عام صحفا أو كتباً أو مجلات أو صوراً أو رسوماً أو غيرها من المطبوعات يجب أن يحصل على ترخيص من مدير إدارة المطبوعات بعد موافقة وكيل وزارة الإعلام بناء على طلب يقدمه يتضمن اسمه ولقبه ومهنته ومحل إقامته ويمنح الترخيص لمدة سنة

ويجوز لصاحبه تجديده قبل انتهاء هذه المدة بشهر على الأقل . ويشترط فى صاحب المحل العام لبيع المطبوعات ان يكون ملما بالقراءة والكتابة بالإضافة إلى الشروط التى تنص عليها أية قوانين أخرى وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تجاوز مائة دينار فضلا عن مصادرة المطبوعات مع جواز إغلاق المحل .

مادة ٣٧:

كل من باع أو وزع مطبوعة منع توزيعها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائتى دينار ولا تزيد على سبعمائة دينار وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون آخر

مادة ٣٨:

لا يجوز لأحد أن ينشئ أو يدير مطبعة دون أن يحصل على رخصة من مدير إدارة المطبوعات بوزارة الإعلام بعد موافقة وكيل وزارة الإعلام والجهات الرسمية الأخرى المختصة . وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار مع الحكم بإغلاق المطبعة إلى حين الحصول على الرخصة وفى حالة مخالفة قرار اغلاق تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى مع الحكم بغلق المطبعة بصفة نهائية

مادة ٣٩:

يجب ان يكون لكل مطبعة مدير مسئول يشرف إشرافا فعليا عليها ويشترط فيه أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ولديه مؤهل علمى فى فن الطباعة أو خبره لا تقل عن ثلاث سنوات فى العمل باحدى المطابع بالداخل أو الخارج هذا بالإضافة إلى أية شروط أخرى ينص عليها أي قانون آخر ويجوز أن يكون صاحب المطبعة مديرا مسئولا لها إذا توافرت به الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون

مادة ٤٠:

يجب أن يتضمن طلب الترخيص بالمطبعة

- ١- اسم مالك المطبعة ومديرها المسئول ولقب كل منهما وسنة ومحل إقامته وجنسيته
 - ٢- اسم المطبعة ومحلها ونوع وعدد الآلات التى ستستعملها وبيان عن العاملين بها ونوع نشاطها
- ويجب ان يرفق بالطلب موافقة كتابية من المدير المسئول بقبول العامل المسند إليه والمستندات المثبتة لتوافر الشروط المطلوبة

مادة ٤١:

لصاحب المطبعة بعد اخذ رأي مدير إدارة المطابع وموافقة وكيل وزارة الإعلام ان يتنازل عن ملكيتها لغيره إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة ويظل مالك المطبعة ومديرها الأصليان مسئولين عن المخالفات التى ترتكب بالمطبعة إلى حين صدور الترخيص باسم المالك الجديد

ويحل المالك الجديد فى حقوقه وواجباته محل المالك الأول فى كل ما يتعلق بالمطبعة

مادة ٤٢:

على صاحب المطبعة ان يعد سجلات منتظمة ومعتمدة من إدارة المطبوعات تتضمن بيانات كاملة

عن :

١- رأسمال المطبعة ودخلها ومصروفاتها

٢- المطبوعات التى تطبع فى المطبعة حسب تواريخها وأسماء الأشخاص أو الجهات التى طلبت

الطبع وعدد النسخ المطبوعة

وتكون هذه السجلات خاضعة لرقابة إدارة المطبوعات وديوان المحاسبة وفى حالة عدم إمكان

إثبات مصادر موارد المطبعة أو ثبوت توالى الخسائر عليها وعدم تغطية تلك الخسائر من اموال

صاحبها الخاصة يجوز لمدير إدارة المطابع بناء على أمر مدير إدارة المطبوعات وبعد موافقة وزير

الإعلام إلغاء الترخيص ولا يترتب على إلغاء

الترخيص الإعفاء من المساءلة الجنائية والمدنية المقررتين طبقا لأحكام قانون الكسب الحرام أو أي

قانون آخر

مادة ٤٣:

كل من يقوم بإعادة طبع المطبوعة الممنوعة أو طبع أية مطبوعة حظر نشرها يعاقب بالحبس مدة

لا تقل عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ألفى دينار مع مصادرة المطبوعة وجواز

إلغاء ترخيص المطبعة

مادة ٤٤:

يجب أن يذكر فى كل مطبوعة غير دورية أو شبه دورية اسم الكاتب واسم المطبعة وعنوانها واسم

الناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تقل عن شهر أو بغرامة لا تقل

عن مائة دينار

مادة ٤٥:

على كل من يطبع كتابا أو رسالة أن يقدم إلى مدير إدارة المطبوعات ثلاث نسخ من الكتاب أو

الرسالة ليتولى توزيعها على الجهات التى يحددها الوزير المختص

مادة ٤٦:

يجب على كل ناشر أن يحصل قبل بدء عمله على ترخيص من مدير إدارة المطبوعات بعد موافقة

وكيل وزارة الإعلام ويمنح الترخيص بناء على طلب يتضمن بياناً باسم الناشر وعنوانه وجنسيته ومقر

دار النشر

ولمدير إدارة المطبوعات بعد موافقة وزير الإعلام أن يضبط أي كتاب يتضمن تحريضا على أمر من

الأمر المنصوص عليها فى المادة (٣٣) من هذا القانون وتتبع فى هذه الحالة الإجراءات المنصوص

عليها فى تلك المادة

ولا يجوز شراء مجموعات من المطبوعات بقصد الإضرار بها ومنع انتشارها ويعاقب على ذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار

مادة ٤٧ :

يخضع أصحاب المطابع ومديروها لأحكام قانون الكسب الحرام رقم (٣) لسنة ١٩٧٠م وعلى كل منهم أن يقدم إقرارات الذمة المالية على النحو المقرر بالنسبة لأصحاب المطبوعات الدورية وشبه الدورية في المادة (٣٠) من هذا القانون

مادة ٤٨ :

تحدد رسوم التراخيص التي تمنح بموجب هذا القانون بلائحة تصدر من الوزير المختص على ألا يتجاوز الرسم في أي الحالات عشرين دينارا

مادة ٤٩ :

لا تسرى أحكام هذا القانون على المطبوعات التي تصدرها الدولة وعلى المراكز والمكتبات التي تديرها وذلك باستثناء ما نص عليه صراحة في هذا القانون

مادة ٥٠ :

تسرى أحكام هذا القانون على المطبوعات والمطابع المرخص بها وقت العمل به ويجب على أصحاب هذه المطبوعات والمطابع أن يطلبوا إعادة الترخيص بها وفقا لأحكامه ويكون تقديمهم هذه الطلبات إلى مدير إدارة المطبوعات أو مدير إدارة المطابع بوزارة الإعلام حسب الأحوال خلال ٤٥ خمسة وأربعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا اعتبرت التراخيص الحالية للمطبوعات والمطابع المذكورة ملغاة

مادة ٥١ :

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون وعلى الوزير المختص تنفيذه وله إصدار اللوائح اللازمة لذلك ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر في ٦ جمادى الأولى ١٣٩٢هـ

الموافق ١٧ يونية ١٩٧٢م

قانون تأميم الصحافة

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٣ شوال ١٣٨٩هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩م
وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن المطبوعات في ٦ جمادى الأولى ١٣٩٢هـ الموافق ١٧
يونيه ١٩٧٢م

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المؤسسة العامة للصحافة
وبناء على ما عرضه وزير الإعلام والثقافة وموافقة مجلس الوزراء
إصدار القانون الآتي

مادة ١:

يؤول إلى الدولة وتلحق بالمؤسسة العامة للصحافة ملكية الصحف الآتية :

(أ) البلاغ

(ب) الجهاد

(ج) الشورى

(د) الرأي

ويشمل ذلك جميع أموال وحقوق المنشآت الصحفية المذكورة أو المؤسسات التي تصدرها وعلى
وجه الخصوص ما تملكه من دور ومطابع وآلات ومعدات ومهمات طباعة ووسائل نقل وغيرها من
الموجودات والحقوق المتعلقة بنشاطها الصحفي

مادة ٢:

تحل المؤسسة العامة للصحافة محل المنشآت أو المؤسسات الصحفية الواردة بالمادة السابقة في
مالها من حقوق وما عليها من التزامات على ألا تكون مسئولة عن هذه الالتزامات بالنسبة لكل منشأة
إلا في حدود ما آل إلى الدولة من أموالها وحقوقها عند تاريخ العمل بهذا القانون

مادة ٣: تؤدي الدولة إلى أصحاب الشأن تعويضا عما آل إليها من أموال وحقوق طبقا لحكم المادة
١ من هذا القانون

وتتولى تحديد التعويض المشار إليه بالنسبة إلى كل منشأة من المنشآت الواردة في تلك المادة لجنة
تشكل برئاسة أحد مستشاريه.

مادة ٢:

تسرى بالنسبة إلى موظفي مصلحة المطبوعات أو غيرها ممن يندبون للعمل بالمصلحة في غير
أوقات العمل الرسمية للجهات التي يعملون بها أحكام لائحة ساعات العمل الإضافية

مادة ٣:

لوكيل وزارة الأنباء والإرشاد بناء على اقتراح مدير المطبوعات تشكل لجان من المشتغلين بالصحافة
أو غيرهم لتقييم الإنتاج الأدبي والفني ولدراسة أنجع الوسائل لتطوير الصحف والمجلات الحكومية

بما يجعلها تساير النهضة الصحفية فى العالم أو لبحث ما يرى عرضه عليها من موضوعات متعلقة بالنشاط الادبى والفنى بصفة عامة ويدفع لأعضاء هذه اللجان مكافآت تتراوح بين جنيهين وثلاثة جنيهات عن كل جلسة بحيث لا تزيد ما يدفع للعضو عن مكافأة خمس جلسات فى الشهر

مادة ٤:

يراعى فيما يتقرر نشره جوده الإنتاج من حيث غزارة المادة وسلامة التركيب وحسن التعبير ووضوح المعنى وسمو الهدف

ولا تدفع مكافأة عن الإنتاج إلا بعد إقراره والموافقة عليه ويتولى رئيس التحرير المختص تقييم الإنتاج واقتراح المكافأة المنصوص عليها فى المادة الأولى ويتولى مدير عام المطبوعات اعتمادها

مادة ٥:

لمدير عام المطبوعات تعيين مراسلين للصحف والمجلات التى تصدرها الوزارة فى مختلف المحافظات لتزويد الصحيفة أو المجلة بأنباء المحافظة وذلك بعد التشاور مع المحافظ المختص وتحدد قيمة المكافأة التى تصرف لهؤلاء المراسلين بقرار من مدير عام المطبوعات بعد أخذ رأي رئيس التحرير المختص بحيث لا تتجاوز خمسة عشر جنيها فى الشهر

مادة ٦:

يتولى مدير عام الإذاعة اختصاصات مدير عام المطبوعات المنصوص عليها فى هذه اللائحة وذلك بالنسبة إلى مجلة الإذاعة أو أية مجلة أخرى تصدرها الإذاعة

مادة ٧:

لمصلحة المطبوعات وللصحيفة أو المجلة التى تم نفيها النشر الحق فى استعمال الإنتاج الأدبى والفنى بمجرد صرف المكافأة وذلك على الوجه الذى تستلزمه قواعد النشر دون التقيد بمدة زمنية معينة

مادة ٨:

تلقى لائحة علاوة التحرير أو أية لائحة تقرر صرف علاوة عن التحرير كما يلقى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة فيما يتعلق بالمكافآت التى تدفع عن الإنتاج الأدبى والفنى الذى ينشر فى الصحف والمجلات الحكومية

مادة ٩:

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها وتنشر فى الجريدة الرسمية .
صدر بالبيضاء فى ٤ ربيع الثانى ١٣٨٤ هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٦٤ م .

المغرب

قانون المطبوعات

ظهير شريف رقم ٢٨ / ٥٨ / ١

الصادر فى ٢ جمادى الأولى ١٣٧٨ الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن قانون الصحافة فى المغرب.
- ظهير شريف رقم ٢٤٥ / ٥٩ / ١ بتاريخ ٢٨ صفر ٢ سبتمبر ١٩٥٩ بشأن تدابير تكميلية للظهير الشريف رقم ٢٧٨ / ٥٨ / ١.
- ظهير شريف رقم ١ / ٩٥ / ٩ بتنفيذ القانون رقم ٩٤ / ٢١ المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

ظهير شريف رقم ٢٧٨ / ٥٨ / ١

الصادر فى ٣ جمادى الأولى ١٣٧٨ الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٥٨

بشأن قانون الصحافة بالمغرب

عدد: ٢٤٨٤ مكرر- ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٨ (٢٧ نوفمبر ١٩٥٨) من: ٢٨٥٦

حسبما وقع تغييره وتتميمه وخاصة بمقتضى الظهير الشريف رقم ١-٦٣-٢٧٠

ج-ر عدد: ٢٦٦٥- ٥ رجب ١٣٨٢ (١٣ نوفمبر ١٩٦٣)

والظهير ج. ر عدد ٢٦٦٥- ٥ رجب ١٣٨٢ و ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣، ص ١٦٢١ المعتبر بمثابة قانون

رقم ١/٧٣ بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٩٣ / ١٠ أبريل ١٩٧٣،

ج. ر عدد: ٢١٥٤ بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٩٣ (١١ أبريل ١٩٧٣) من ٦١٠٦

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره، أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يلى:

الباب الأول

فى الطباعة وترويج الكتب

الفصل ١:

إن الطباعة وترويج الكتب حران.

الفصل ٢:

يشار فى كل مطبوع يذاع بين العموم إلى اسم صاحب المطبعة ومحل سكناه باستثناء المطبوعات المعروفة بمطبوعات المدن كبطائق الزيارة والاستدعاءات وما يشاكلها.

ويمنع توزيع المطبوعات التى لا تحمل البيان المنصوص عليه فى الفقرة السابقة.

وكل مخالفة لهذا الفصل يعاقب عنها بغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ٣,٠٠٠ درهم.

ويمكن الحكم بسجن لمدة تتراوح بين شهر و احد وستة أشهر إذا كان صاحب المطبعة أو الموزع قد

حكم عليه من أجل مخالفة من هذا النوع خلال الاثنى عشر شهرا السابقة.

الباب الثانى فى الصحافة الدورية

القسم الأول: فى حق النشر والإدارة والملكية والتصريح والإيداع.

الفصل ٣:

يمكن نشر كل جريدة أو مطبوع دورى بحرية بعد القيام بالإجراءات المقررة فى الفصل ٥ من ظهيرنا الشريف هذا .

الفصل ٤:

يكون لكل جريدة أو مطبوع دورى مدير للنشر. ويجب على مدير النشر أن يكون رشيدا. وقاطنا بالمغرب ومتمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بأية عقوبة تجرده من حقوقه الوطنية.

الفصل ٥:

يجب أن يقدم قبل نشر كل جريدة أو مطبوع دورى إلى المحكمة الابتدائية أو عند عدمها إلى المحكمة الإقليمية بالمكان الذى توجد فيه إدارة الجريدة وتحريرها تصريح فى ثلاثة نظائر يتضمن البيانات الآتية:

- ١- اسم الجريدة أو المطبوع الدورى وطريقة نشره.
 - ٢- الحالة المدنية لمدير النشر والمحريين الدائمين وكذا جنسيتهم ومحل سكنهم.
 - ٣- الإشارة إلى المطبعة المعهود إليها بالطباعة.
 - ٤- رقم تسجيل الماولة بالدفتى التجارى إن اقتضى الحال ذلك.
 - ٥- مبلغ رأس المال الموظف فى الماولة مع بيان أصله وجنسيته أو باب السندات الممثلة لرأس مال الشركة إذا كان الأمر يتعلق بشخصية معنوية.
 - ٦- بيان اللغة أو اللغات التى تستعمل فى النشر.
 - ٧- تاريخ عقد تأسيس الشركة والمكان الذى وقع فيه الإشهار القانونى.
 - ٨- الحالة المدنية لأعضاء المجلس الإدارى والمساهمين أو حاملى الأسهم وبصفة عامة المسيرين وأعضاء الشركة ومهنتهم وجنسيتهم ومحل سكنهم وكذا اسم الشركات التجارية أو الصناعية أو المالية التى يقومون فيها بصفتهم متصرفين أو مديرين أو وكلاء.
- وكل تعديل على الشروط المنصوص عليها فى هذا الفصل يجب التصريح به فى الخمسة عشر يوما الموالية له إلى المحكمة التى تلقت التصريح الأول.

الفصل ٦:

تحرر التصريحات كتابة ويمضيها مدير النشر ويسلم عنها وصلا.

الفصل ٧:

يعاقب صاحب النشر أو مديره أو عند عدمها صاحب المطبعة وبغرامة يتراوح قدرها بين ٠,٠٠٠ و ٥,٠٠٠ درهم فى حالة مخالفة للمقتضيات المنصوص عليها فى الفصول ٤ و ٥ و ٦. ولا يمكن استمرار نشر الجريدة أو المطبوع الدورى إلا بعد القيام بالاجراءات المنصوص عليها /أعلاه، وإلا فيتعرض نفس الاشخاص بالتضامن إلى غرامة قدرها ٠,٠٠٠ درهم فى حالة نشر جديد غير قانونى وذلك عن كل عدد ينشر ابتداء من يوم الاعلان بالحكم إذا صدر حضوريا أو ابتداء من اليوم الثالث الموالى لتبليغ الحكم إذا صدر غيابيا، وهذا ولو كان هناك استئناف أو تعرض. ويمكن للمحكوم عليه ولو غيابيا أن يطلب استئناف الحكم.

الفصل ٨:

عند نشر كل ورقة أو تسليم كل جريدة أو مطبوع دورى يعطى منهما نظيران لنيابة المحكمة الابتدائية أو عند عدمها لنيابة المحكمة الاقليمية بعد أن يوقع عليها مدير النشر. ويقوم مدير النشر بإيداع نظيرين مماثلين بمصلحة الانباء، كما يقوم مدير ونشر الصحف أو المطبوعات الدورية الصادرة خارج الرباط بتوجيه نظيرين من كل ورقة من المطبوعات إلى مصلحة الانباء فى ظرف مضمون مؤدى عنه واجب البريد وبواسطة أول توجيه بريدى يوالى النشر. ويعاقب مدير النشر بغرامة قدرها ٦٠ درهما عند القيام بأى إيداع من الإيداعات المذكورة.

الفصل ٩:

يطبع اسم مدير النشر على رأس جميع النظائر وفى صفحتها الأولى وإلا فيعاقب صاحب المطبعة بغرامة تتراوح بين ٢٠ و ١٢٠ درهما عن كل عدد يصدر مخالفة لهذا المقتضى.

الفصل ١٠:

يجب أن يعلن للعموم فى كل نشرة دورية مهما كانت كيفية استغلالها عن أسماء وصفات الأشخاص الذين يتولون إدارتها.

الفصل ١١:

يراد بلفظة " نشرة" حسب منطوق ظهيرنا الشريف هذا جميع الصحف والمجلات والدفاتر والأوراق الإخبارية التى ليست لها صبغة علمية محضة ولا فنية ولا تقنية ولا مهنية والتى تصدر فى فترات منتظمة ومرة واحدة فى الشهر على الأقل.

الفصل ١٢:

إن جميع أرباب الصحف أو الشركات أو المساهمين أو مقرضى الأموال أو الممولين أو المساهمين الآخرين فى الحياة المالية للنشرات المطبوعة بالمغرب يجب أن يكونوا من ذوى الجنسية المغربية.

الفصل ١٣:

كل من ثبت عليه أنه أعار لصاحبه نشرة أو لشريك فيها أو لمقرض لها كيفما كانت صورة هذه الإعارة ولا سيما باكتتابه سهما أو نصيبا فى مقابلة النشر يعاقب بسجن تتراوح مدته بين ثلاثة أشهر وستين وبغرامة يكون أقل مبلغها ١٠٠ درهم ويعادل أقصاه خمسين مرة مبلغ الاكتتاب أو الاقتناء أو القرض الخفى.

وتطبق نفس العقوبات على من تتجز لفائده عملية "استعارة الاسم". وفى حالة ما إذا أنجزت شركة أو جمعية عملية "استعارة الاسم" فإن المسؤولية الجنائية المنصوص عليها فى هذا الفصل تمتد إلى رئيس المجلس الإداري أو المتصرف أو الوكيل المسؤول.

الفصل ١٤:

يجب أن تكون الأسهم اسمية فى حالة وجود شركة مساهمة ويجب أن يصادق على نقلها المجلس الإداري للشركة، ولا يجوز إحداث أى حصة للمؤسس.

الفصل ١٥:

إذا كانت أغلبية رأس مال فى مقابلة بنشر جريدة يومية أو أسبوعية على ملك شخص واحد يتحتم عليه أن يكون مديرا للنشر، وعلى العكس من ذلك فإن مدير النشر يكون حتما رئيس المجلس الإداري أو أحد الوكلاء أو رئيس الجمعية حسب نوع الشركة أو الجمعية التى تتولى النشر، وفى هذه الحالة فإن المسؤولية المالية الملقاة على كامل المجلس الإداري أو مجلس الوكالة تشمل جميع أعضاء المجلس الإداري أو جميع الوكلاء على نسبة حصة كل واحد من الأعضاء فى هذه المقابلة.

الفصل ١٦:

يمكن لمدير النشر أن يفوض كلا أو بعضا من مهامه إلى مدير مفوض، ويجب أن يصادق على هذا التفويض حسب الحالة، إما الملاكون الشركاء أو الشركاء الآخرون أو المجلس الإداري للشركة أو هيئة أخرى تقوم بإدارة الشركة. وتبقى المسؤوليات الجنائية منها والمدنية الخاصتان بمهمة الإدارة على عائق المدير ولو فوض الأخير كلا أو بعضا من مهامه إلى مدير مفوض.

الفصل ١٧:

يجب على الكتاب الذين يستعملو اسما مستعارا أن يبينوا كتابة إلى مدير النشر أسماءهم الحقيقية وذلك قبل نشر مقالاتهم.

وفى حالة متابعة صاحب مقال غير ممضى عليه أو أمضى عليه باسم مستعار يكون المدير غير مقيد بالاحتفاظ بالسر المهني بطلب من وكيل الدولة المحالة عليه الشكوى حيث يجب على المدير أن يطلعه على هوية صاحب المقال الحقيقية وإلا فإنه يتابع عوضا عنه بصرف النظر عن المسؤوليات المقررة فى الفصلين ٦٧ و٦٨ بعده.

الفصل ١٨:

يجب أن يحتوى كل عدد من أى نشرة على ما يبرر العدد الصادر منها ويقوم دوريا بمراقبة الكمية الصادرة بمثل لمصلحة الأنباء يفوض له الأمر فى ذلك.

الفصل ١٩:

يجب أن تحدد كل نشرة لمدة ستة أشهر تعريفية إعلاناتها المنفردة، وعند الاقتضاء تعريفية إعلاناتها المزدوجة بإحدى أو بعدة نشرات، وأن تبلغ هذه التعريفية إلى كل شخص يهمه الأمر. للمعلن أن يتخذ التعريفية التى يقع اختياره عليها، ويمنع استعمال تعريفية تخالف التعريفية المحددة لمدة ستة أشهر، وكل مقال يحزر قصد الإعلان يجب أن يتقدمه عبارة "إشهار".

الفصل ٢٠:

كل صاحب جريدة أو مدير نشرة أو أحد مساعديه يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة أموالا أو منافع من حكومة أجنبية باستثناء الأموال المعدة لأداء ثمن الإشهار طبقا للفصل ١٩ أعلاه، يعاقب بحبس لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ٢٠ و ١٠٠ ألف درهم، وتصدر العقوبتان المذكورتان على من يقوم بهذه العملية أو يشارك فيها أو يتواطأ على القيام بها.

الفصل ٢١:

إن كل صاحب جريدة أو نشرة دورية أو كل مدير أو أحد مساعديه يتسلم مبلغا ماليا أو أية منفعة أخرى أو يواعد بما ذكر قصد تقديم إشهار مالى فى صفة بما يعاقب بس جن تتراوح مدته بين واحد وسنة واحدة وبغرامة تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويعاقب كمقترف رئيسى كل من تسلم المبلغ المالى أو المنفعة أو وعد بما ذكر وكذا سلم المال أو المنفعة.

الفصل ٢٢:

تحدد بمرسوم بعد استشارة وكيل وزارة الاقتصاد الوطنى فى المالية:

- ١- شروط المراقبة الدائمة التى تجرى على حسابات كل نشرة وكذا شروط تسلم حساب الاستغلال الذى يجب أن يقدم إلى مصلحة الأنباء كل ستة أشهر وعن كل نشرة.
- ٢- شروط التثبت من صحة الكمية الصادرة من النشرات والإعلان عن نتائجها، وينشر، نويا على أعمدة النشرة كل من حساب استغلالها وموازنة حساباتها.

الفصل ٢٣:

يعاقب على المخالفات المنصوص عليها فى الفصول ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ بغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠ و ١٠,٠٠٠ درهم وبسجن تتراوح مدته بين ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. وترسب عن المخالفات لمجموع مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا عقوبات مهنية زيادة على العقوبات المقررة عن كل حالة من الاحوال. وتحدد هذه العقوبات المهنية بمرسوم يصدر فيما بعد، وريثما ينشر هذا المرسوم يمكن للمحكمة

التأديبية بطلب من المدعى العام أن يصدر الامر بإيقاف النشرات المخالفة بصفة نهائية أو مؤقتة وذلك بمثابة عقوبة رئيسية أو إضافية.

الفصل ٢٤:

إن نقل الملكية وتحويل السندات لحملتها إلى سندات اسمية المنجزة تطبيقا لمقتضيات الفصلين ١٢ و ١٤ أعلاه يجب أن يتما فعليا فى ستة أشهر على الأكثر من تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

القسم الثانى: فى الإستدراكات وحق الجواب

الفصل ٢٥:

يتعين على مدير النشر أن ينشر مجانا فى طليعة العدد المقبل من الجريدة أو النشرة بنفس الحروف والاستدراكات الموجهة من أحد رجال السلطة العمومية بشأن أعمال تتعلق بوظيفة تكون الجريدة أو النشرة الدورية قد تحدثت عنها بكيفية صحيحة. وفى حالة المخالفة لذلك يعاقب مدير النشر بحبس لمدة تتراوح بين شهرين وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ درهم.

الفصل ٢٦:

يتعين على مدير النشر أن يدرج ردود كل شخص ذكر اسمه أو أشير إليه فى الجريدة أو النشرة الدورية خلال الثلاثة أيام الموالية لتلقيها أو فى اقرب عدد إن لم يصدر أى عدد قبل انصرام الثلاثة أيام، وإلا فيعاقب بغرامة تتراوح بين ٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ درهم ، وبحبس تتراوح مدته بين شهر واحد وبسنة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط بصرف النظر عن العقوبات الأخرى والتعويضات التى يمكن أن تترتب عن المقال. ويجب أن يقع إدراج هذه الردود فى نفس الحروف التى نشر بها المقال المشير للرد. ويكون هذا الإدراج مجانا إن كانت الردود لا يتعدى طولها ضعف طول المقال المذكور، وأما إذا تجاوزته فيجب أداء قيمة النشر عن الزيادة فقط على أن يحسب بسعر الإعلانات القضائية.

القسم الثالث: فى الجرائد أو النشرات الأجنبية.

الفصل ٢٧:

تعتبر أجنبية فى منطوق ظهيرنا الشريف هذا كل جريدة أو نشرة دورية كيفما كانت لغتها تحدث أو تصدر كلا أو بعضا بواسطة أموال أجنبية أو يديرها أجنبي

الفصل ٢٨:

كل جريدة أو نشرة دورية أجنبية مطبوعة بالمغرب تخضع للمقتضيات العامة لظهيرنا الشريف هذا وللمقتضيات الخاصة الآتية:

لا يجوز أن تحدث أو تنشر أية جريدة أو نشرة دورية إلا إذا صدر بشأنها سابق إذن بموجب مرسوم على أثر طلب كتابي يوجه إلى مصلحة الأنباء ضمن الكيفيات المقررة في الفصل الخامس أعلاه.

ويعاقب عن كل مخالفة للمقطع السابق لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستين وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ درهم. وتصدر العقوبتان المذكورتان على صاحب الجريدة ومديرها والساھر على طبعها الذين يتحملون عند الاقتضاء أداء الغرامة على وجه التضامن.

ويقع القيام بالحجز الإداري للأعداد الصادر بدون إذن، وفي حالة الحكم بعقوبة ينص في الحكم على مصادرة الأعداد وإتلافها.

الفصل ٢٩:

يمكن أن يمنع وزير الأنباء بموجب مقرر أن تدخل إلى المغرب وتروج فيه الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية المطبوعة خارج المغرب.

ويمكن أن يمنع كذلك بمقرر للوزير الأول نشر الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية الأجنبية المطبوعة في المغرب. وإذا وقع عن قصد عرض الجرائد أو النشرات الدورية الممنوعة للبيع أو توزيعها أو إعادة طبعها عوقب عن ذلك بحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ درهم.

وتطبق نفس العقوبتين على كل من أصدر تحت عنوان جديد جريدة أو نشرة ممنوعة. ويباشر الحجز الإداري لأعداد الجرائد والنشرات الممنوعة وكذا الأعداد المنقولة عنها والجرائد والنشرات التي يستأنف بعد منعها نشرها تحت عناوين جديدة. وفي حالة الحكم بعقوبة ينص في الحكم على مصادرة الأعداد وإتلافها.

الفصل ٣٠:

يمنع فيما يخص المناشير والنشرات والورقات الواردة من الخارج أو المستمدة رواجها من الأجانب ومن شأنها أن تضر بالمصالح الوطنية توزيعها وعرضها للبيع وعرضها على أنظار العموم ومسكها قصد التوزيع والبيع أو العرض لأوجه الدعاية.

ويعاقب عن كل مخالفة للمنع المقرر في المقطع السابق بحبس لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ درهم.

الفصل ٣١:

تتوفر الصحف والنشرات الأجنبية المطبوعة في المغرب والموجود يوم نشر ظهيرنا الشريف هذا على أجل ستة أشهر يبدى، من نفس التاريخ لتطبيق المقتضيات المتعلقة بها.

الباب الثالث فى إصاق الإعلانات والنشرات والتجول بها وبيعها فى الطريق العمومية

القسم الأول: فى إصاق الإعلانات

الفصل ٣٢:

إن السلطة الإدارية المحلية (الباشا أو القائد) تعين بموجب قرار فى كل بلدية أو مركز أو جماعة قروية الأماكن المعبدة دون غيرها لإصاق الإعلانات بشأن القوانين وغيرها من أعمال السلطة العمومية.

ويمنع إصاق الإعلانات الخصوصية بهذه الأماكن، ولا يلصق مطبوع على الورق الأبيض بالخصوص سوى المناشر الصادرة عن السلطة والمتعلقة بأعمالها. ويمكن أن تحدد فى قرارات تصدرها نفس السلطات الأماكن التى يمنع فيها كل إصاق للإعلانات الخصوصية أو كل إشهار أو إعلان تجارى بصرف النظر عن مقتضيات الظهير الشريف بشأن المآثر التاريخية.

الفصل ٣٣:

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين ٢٠ و ٢٤٠ درهم كل من ينتزع الإعلانات بأمر من الإدارة أو تمزيقها أو يغطيها أو يفسدها بأية طريقة كانت قصد تحريفها أو جعلها غير مقروءة. وإذا صدرت مخالفة من هذا القبيل عن موظف أو أحد أعوان السلطة العمومية فيعاقب عنها بغرامة يتراوح قدرها بين ٢٠ و ٢,٠٠٠ درهم ويسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وشهر واحد أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

القسم الثانى: فى التجول بالنشرات وبيعها فى الطريق العمومية

الفصل ٣٤:

يجب على من يريد أن يتعاطى فى الطريق العمومية أو غيرها من الأماكن العمومية أو الخصوصية مهنة بائع متجول للكتب والنشرات والكراسات والجرائد والرسوم أو الشعارات والمنقوشات والصور الحجرية والشمسية أو مناد بها أو موزع لها بالقيام بهذا العمل ولو بصفة عرضية أن يطلب الإذن فى ذلك من السلطة المحلية التابع لها محل سكناه.

الفصل ٣٥:

يعاقب عن المخالفات لمقتضيات الفصل ٣٤ بحبس لمدة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر وبغرامة قدرها بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ درهم.

الفصل ٣٦:

لا يسوغ الإعلان عن الجرائد وبصفة عامة عن جميع النشرات أو المطبوعات الموزعة أو المباعة في الطريق العمومية إلا بأسمائها، وإلا فإن المنادى أو الموزع أو البائع يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين ١٠ و ٢٠ درهمًا وبسجن تتراوح مدته بين يوم واحد وخمسة أيام في حالة تكرار المخالفة.

الفصل ٣٧:

يتابع وفق المقتضيات الآتية فيما بعد كل من الباعة المتجولين والموزعين للكتب والنشرات والدفاتر والرسوم والمنقوشات والصور الحجرية والشمسية التي تكتسى صبغة جنحية.

الباب الرابع في الجرائم أو الجنح المرتكبة عن طريق الصحافة أو غيرها من وسائل النشر

القسم الأول:

التحريض على ارتكاب الجرائم والجنح

الفصل ٣٨:

يعاقب بصفة شريك في ارتكاب عمل يعتبر جريمة أو جنحة كل من حرض مباشرة شخصا أو عدة أشخاص على ارتكابه إذا كان لهذا التحريض مفعول فيما بعد وذلك إما بواسطة الخطيب والصراخ أو التهديد المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المباعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم، ويطبق هذا المقتضى كذلك إذا لم ينجم عن التحريض سوى محاولة ارتكاب الجريمة.

الفصل ٣٩:

يعاقب بسجن تتراوح مدته بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠ درهم كل من يحرض مباشرة بإحدى الوسائل المبينة في الفصل السابق إما على السرقة أو القتل أو النهب أو الحريق وإما على التخريب بالمواد المتفجرة أو على الجرائم أو الجنح التي تمس بالسلامة الخارجية للدولة وذلك إذا لم يكن للتحريض المذكور مفعول. ويعاقب بنفس العقوبات من يحرض مباشرة بنفس الوسائل على ارتكاب إحدى الجرائم التي

تمس بالسلامة الداخلية للدولة وتطبق العقوبات على من يستعمل إحدى الوسائل المبينة فى الفصل الثامن والثلاثين للاشادة بجرائم القتل أو النهب أو الحريق أو السرقة أو جريمة التخريب بالمواد المتفجرة .

الفصل ٤٠ :

يعاقب بسجن تتراوح مدته بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين ٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ درهم كل تحريض يوجه بإحدى الوسائل المنصوص عليها فى الفصل الثامن والثلاثين، ويقصد به حث الجنود البرية أو البحرية أو الجوية وكذا أعوان القوة العمومية على الإخلال بواجباتهم والخروج عن الطاعة الواجبة عليهم نحو رؤسائهم فى كل ما يأمرونهم به لتنفيذ القوانين والضوابط.

القسم الثانى :

فى الجناح المرتكبة ضد الشؤون العامة

الفصل ٤١ :

يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و ٢٠ سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠,٠٠٠ و ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم كل من مس بكرامة جلالتنا الشريفة وكرامة أصحاب السمو الملكى الأمراء والأميرات بإحدى الوسائل المنصوص عليها فى الفصل ٣٨.

الفصل ٤٢ :

يعاقب بحبس لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يقوم بأية وسيلة من الوسائل ينشر أو إذاعة أو نقل نبا زائف أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها أو كاذبة منسوبة للغير إذا أخل ذلك بالنظام العمومى أو كان من شأنه الإخلال به.

ويعاقب عن نفس الأعمال بحبس لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ درهم إذا كان من شأن النشر أو الإذاعة أو النقل التأثير على نظام أو معنوية الجيوش.

الفصل ٤٣ :

يعاقب بحبس لمدة شهر واحد وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠,٠٠٠ درهم كل من حرّض أو حاول التحريض بأعمال مزيفة أو فيها وشاية تذاغ عن قصد على العموم أو بطريق أو وسائل مدلسة كيفما كان نوعها وذلك لحمل الناس على سحب الأموال من الصناديق العمومية أو المؤسسات التى يفرض عليها القانون أن تباشر دفعواتها بالصناديق العمومية.

القسم الثالث: فى الجنح الماسة بالأشخاص

الفصل ٤٤:

يعد قذفا كل ادعاء أو عزو عمل يمس بشرف أو حرمة الأشخاص أو الهيئة التى يعزى إليها هذا العمل، ويعاقب عن نشر هذا الادعاء أو العزو سواء كان النشر بطريقة مباشرة أو بطريقة النقل حتى ولو أفرغ ذلك فى صيغة الشك والارتياح أو كان يشار فى النشر إلى شخص أو هيئة لم تعين بكيفية صريحة ولكن يمكن إدراكه من خلال عبارات الخطب أو الصراخ أو التهديدات أو المكتوبات أو المطبوعات أو الملصقات أو الإعلانات المطعون فيها.

ويعتبر سباً كل تعبير مهين للكرامة أو عبارة احتقار أو شتم اشتمل على أى اتهام معين.

الفصل ٤٥:

يعاقب بحبس لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط عن كل قذف يرتكب بإحدى الوسائل المبينة بالفصل ٢٨ فى حق المجالس القضائية والمحاكم والجيوش البرية أو البحرية أو الجوية والهيئات المؤسسة والإدارات العمومية بالمغرب.

الفصل ٤٦:

تطبق نفس العقوبات على مرتكبى القذف الوسائل المذكورة فى حق وزير أو عدة وزراء من أجل مهامهم أو صفاتهم أو نحو موظف أو أحد رجال أو أعوان السلطة العمومية أو كل شخص مكلف بمصلحة أو مهمة عمومية مؤقتة كانت أم مستمرة أو مساعد قضائى أو شاهد من جراء تأدية شهادته.

أما مرتكبو القذف الموجه إلى الشخصيات المذكورة فيما يهم حياتهم الخاصة فتطبق عليهم العقوبات المبينة فى الفصل ٤٧ الموالى.

الفصل ٤٧:

ويعاقب بحبس لمدة تتراوح بين شهر وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠ و ٢٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط عن القذف الموجه للأفراد بإحدى الوسائل المبينة فى الفصل ٢٨.

الفصل ٤٨:

ويعاقب بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وثلاثة أشهر وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠ و ٥٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط عن السب الموجه بنفس الوسائل إلى الهيئات

والأشخاص المعنيتين فى الفصلين ٤٥ و ٤٦.

ويعاقب بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وشهرين وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠ و ٥٠,٠٠٠ درهم بإحدى هاتين العقوبتين فقط عن السب الموجه بنفس الطريقة إلى الأفراد بدون أن يتقدمه استفزاز.

وإذا لم يكن السب علانيا فيعاقب مرتكبه بغرامة يتراوح قدرها بين ٢٠ و ٢٤٠ درهما.

الفصل ٤٩:

يمكن إثبات صحة ما يتضمنه القذف بالطرق العادية فيما إذا كان يتعلق بالمهام وكان موجها إلى الهيئات المؤسسة والجيش البرية أو البحرية أو الجوية والإدارات العمومية والأشخاص المشار إليهم في الفصل (٤٦).

كما يمكن إثبات صحة ما يتضمنه القذف والسب الموجهان إلى مديري أو متصرفي كل مقالة صناعية أو تجارية أو مالية تلتجئ علنيا إلى التوفير والقرض.

ويتعين أن يتوفر المسؤولون عن النشر قبل القيام به على الحجج التي تثبت صحة الوقائع التي يتحدثون عنها.

ويجوز دائما إثبات القذف باستئناف ما يلي:

أ- إذا كان القذف يتعلق بحياة الفرد الشخصية.

ب- إذا كان القذف يرجع إلى أعمال مضى عليها أكثر من عشر سنوات.

ج- إذا كان القذف يرجع إلى جريمة شملها العفو سقطت بالتقادم أو أدت إلى عقوبة أمحيت برد الاعتبار أو المراجعة.

ويحتفظ بحق تقدم البراهين المضادة في الحالات المنصوص عليها في المقتعين ٢ و ٤ والسابقين وإذا ما أثبت البرهان صحة ما يعزى من القذف فإن المتهم يعفى من الشكوى المقدمة في شأنه.

وفيما عدا ذلك من الظروف وإذا كانت الشكوى موجهة ضد شخص ليست له صفة خاصة وكان الامر المعزى موضوع متابعة وقع الشروع في إجرائها بطلب من النائب العام أو موضوع شكاية قدمها المتهم فتؤجل أثناء التحقيق الذي يجب إجراؤه متابعة وصدور الحكم في جنحة القذف.

الفصل ٥٠:

إن كان نشر لقذف رمى به شخص من الأشخاص وثبت هذا القذف بحكم يعتبر نشرا صادرا عن سوء نية اللهم إلا إذا أدلى مقترفه بما يخالف ذلك.

الفصل ٥١:

كل من يوجه عن طريق إدارة البريد والتلغراف رسالة مكشوفة محتوية على قذف يوجه إما إلى الأفراد وأما إلى الهيئات أو الأشخاص المعنيين في الفصول ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٥٢ و ٥٣ يعاقب بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وستة أشهر وبغرامة تتراوح بين ١٠٠ درهم و ٥٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وإذا ما احتوت المراسلة على سب فيعاقب على هذا الإرسال بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أيام وشهرين وأثنين وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠ و ٥٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

القسم الرابع: فى الجنح المرتكبة ضد رؤساء الدول والممثلين الديبلوماسية الأجانب

الفصل ٥٢:

يعاقب بسجن تتراوح مدته بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط على المس بكرامة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الشؤون الخارجية للبلدان الأجنبية.

الفصل ٥٣:

يعاقب بحبس تتراوح مدته بين شهر واحد وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط على المس بصفة علانية بكرامة الممثلين الديبلوماسيين أو القنصلين الأجانب المعتمدين أو المندوبين بصفة رسمية لدى جلالتنا.

فى النشرات الممنوعة والحصانات الخاصة بالدفاع

الفصل ٥٤:

يمنع نشر وثائق الاتهام وغيرها من الوثائق المتعلقة بالمسطرة الجنائية أو الجنحة قبل تلاوتها فى جلسة عمومية، وإلا فيعاقب على نشر ذلك بغرامة تتراوح بين ٣٠٠ و ٢٠٠ درهم. وتطبق نفس العقوبات فى حالة ثبوت المخالفة على ما ينشر بجميع الوسائل بجميع الوسائل من صور شمسية ومنقوشات ورسوم وصور الأشخاص تكون الغاية منها التشخيص الكلى أو الجزئى لظروف جريمة أو جنحة قتل أو اغتيال أو قتل ابن لأبيه أو أمه أو قتل أب لابنه أو أم لابنها أو تسميم أو تهديدات أو ضرب وجرح أو مس بالأخلاق أو اعتقالات غير قانونية أو حجز استبدادى. غير أنه لا تكون هناك جنحة إذا وقع النشر بطلب كتابى من القاضى المكلف بالتحقيق ويبقى هذا الطلب مضافا إلى ملف التحقيق.

الفصل ٥٥:

يمنع نشر بيان عما يدور حول قضايا القذف أو السب وكذا عن المرافعات المتعلقة بدعاوى إثبات الأبوة والطلاق وفصل الزوجين، ولا يطبق هذا المنع على الأحكام حيث يسوغ نشرها دائما. ويجوز للمجالس القضائية والمحاكم أن تمنع نشر بيان عن كل قضية من القضايا المدنية كما يمنع نشر بيان عن المداولات الداخلية إما لهيئات الحكم وإما للمجالس القضائية والمحاكم. ويعاقب عن كل مخالفة لهذه المقتضيات بغرامة يتراوح قدرها بين ١,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ درهم.

الفصل ٥٦:

يمنع فتح الاكتتاب أو الإعلان عنها علانيا قصد تمويض الغرامات والصوائر وللتعويضات الصادرة فى شأنها أحكام قضائية فى الميدان الجنائى أو الجنحى ويعاقب على ذلك بسجن تتراوح مدته بين

سنة أيام وستة أشهر، وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

الفصل ٥٧:

لا تقام أية دعوى بالقذف أو الشتم أو السب ولا عن نشر بيان صحيح صادر عن حسن نية حول المرافعات القضائية ولا عن الخطب الملقاة أو المكتوبات المدلى بها لدى المحاكم، غير أن القضاة المحالة عليهم القضية والمحول اليهم البت في جوهرها يمكنهم أن يأمرؤا بحذف الخطب المتناولة للشتم أو السب والقذف وأن يحكموا على من يجب عليه الحكم بأداء تعويضات.

ويمكن أيضا للقضاة أن يصدروا في نفس الحالات أوامر للمحامين أو أن يوقفوهم من وظائفهم إن دعا الأمر إلى ذلك.

ولا يجوز أن تتعدى مدة هذا التوقيف شهرا أو ثلاثة أشهر فيما إذا تكررت المخالفة خلال السنة.

غير أن ما تضمنه القذف وكان خارجا عن صميم القضية يمكن أن يفتح مجالا إما بحق إقامة دعوى عمومية وإما لإقامة دعوى مدنية من لدن الفريقين إذا ما احتفظت لهم المحاكم بحق إقامة هذه الدعاوى، وإما لإقامة دعوى من طرف الغير في جميع الأحوال.

الفصل ٥٨:

إذا كانت هناك عقوبة فيمكن للحكم أن يصدر في الأحوال المقررة في الفصول ٣٩ و ٤٠ و ٥٢ و ٥٣ بمصادرة المكتوبات أو المطبوعات أو المعلقات أو الملصقات المحجوزة وفي جميع الأحوال بحجز أو حذف أو إتلاف جميع النظائر التي قد تكون معدة للبيع أو التوزيع أو للعرض على أنظار العموم.

غير أن الحذف أو الإتلاف يمكن أن يطبق إلا على البعض من النظائر المحجوزة

القسم السادس :

في انتهاك حرمة الآداب العامة

الفصل ٥٩:

يعاقب بسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وستين اثنتين وبغرامة تتراوح بين ١٢٠ و ٦,٠٠٠ درهم كل من:

- صنع أو مسك قصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجاز أو التعليق أو العرض.
- أورد أو استورد أصدر أو سعى في الإصدار أو نقل أو سعى في النقل عمداً لنفس الغرض.
- قدم لأنظار العموم بالإلصاق أو العرض على الشاشة.
- قدم ولو مجانا وغير علنى وبأى وجه من الوجوه مباشرة أو بطريقة ملتوية وزع أو سلم قصد التوزيع كيفما كانت الوسيلة، وذلك ما يأتى:
- جميع المطبوعات أو المكتوبات أو الرسوم أو الإعلانات أو المنقوشات أو اللوحات الزيتية أو الصور الشمسية والأفلام أو الكليشيات أو الصور الخلية أو قوالبها أو شعارات أو جميع التصاوير وكل الأشياء المنافية للآداب والأخلاق.

الفصل ٦٠:

تطبيق نفس العقوبات على كل من يسمع الناس علانيا أغنيات أو صيحات وخطبا تتنافى والأخلاق الحسنة.

وكل من يلفت الأنظار إلى ما يتيح الفساد أو كل من يقوم بنشر إعلان أو مراسلة من هذا القبيل كيفما كانت عباراتها.

الفصل ٦١:

إذا ما ارتكبت الجنح المنصوص عليها في الفصلين ٥٩ و ٦٠ أعلاه عن طريق الصحافة فإن المدير أو الناشرين تطبق عليهم من جراء النشر وحده وبصفتهم متهمين ورئيسيين العقوبات المبينة أعلاه. وإن لم يكن هناك مدير أو ناشر فالمسبب صاحب العيب وإن لم يكن هناك متسبب فإن أصحاب المطبعة والموزعين والمعلنين يتابعون بصفتهم متهمين رئيسيين.

الفصل ٦٢:

ترفع العقوبات إلى ضعفها إذا اقترفت الجنحة نحو قاصر.

الفصل ٦٣:

يسوغ صدور الحكم بالعقوبات المذكورة أعلاه ولو كانت مختلفة الأعمال التي تتكون منها عناصر المخالفات قد ارتكبت في أقطار مختلفة.

الفصل ٦٤:

يمكن لضباط الشرطة القضائية قبل أية متابعة أن يحجزوا المكتوبات والمطبوعات (باستثناء الكتب) والرسوم والمنقوشات التي يكون نظير أو نظائر منها قد عرضت على أنظار العموم والتي قد يكون فيها نظرا لصيغتها المنافية للأخلاق الحسنة خطرا عاجل على الأخلاق العمومية، كما يمكنهم أن يحجزوا أو ينتزعوا أو يمزقوا أو يغطوا الإعلانات التي هي من هذا النوع. وتأمّر المحكمة بحجز وإتلاف الأشياء التي استعملت في ارتكاب جنحة، غير أنه يمكن أن تأمر بدفع هذه الأشياء إلى مجموعات أو مستودع الدولة إذا ما دعت صيغتها الفنية إلى الاحتفاظ بها. ويجوز لضباط الشرطة القضائية أن يحجزوا في الحدود وقبل كل متابعة المكتوبات والمطبوعات والرسوم والإعلانات والمنقوشات واللوحات الزيتية والصور الشمسية والأفلام "الكليشيات" وأشرطة التسجيل أو الأسطوانات والشعارات أو غيرها من الأشياء أو الصور المشار إليها في الفصل التاسع والخمسين أعلاه والمجلوبة إلى المغرب.

القسم السابع:

في المنشرات المتنافية مع الأخلاق والآداب العامة

الفصل ٦٥:

يعاقب بصرف النظر عن تطبيق المقتضيات المنصوص عليها أعلاه بسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وسنة واحدة وبغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ درهم كل من:

١- اقترح وقدم وباع للقاصرين فى السادسة عشرة من سنهم النشرات أيا كان نوعها سواء كانت معدة خصيصا للشباب أم لا التى فيها خطر على الشباب إما لصبغتها الإباحية أو لإخلالها بالمروءة وإما للمكانة التى يتخذها الإجرام فيها.

٢- عرض هذه النشرات فى الطرق العمومية خارج المتاجر أو داخلها أو القيام من أجلها بإشهار فى نفس الأماكن.

الفصل ٦٦:

إن كل نشرة متنافية مع الأخلاق والآداب العامة أو مضرة بالشباب يجوز منع عرضها فى الطرق العمومية وجميع الأماكن المفتوحة فى وجه العموم وكذا إذاعتها بأى وجه من الوجوه فى الطريق العمومية بأمر من رئيس الوزارة أو السلطة التى تفوضها لهذا الغرض وكذا السلطات الادارية المحلية (الباشا أو القائد) وذلك فى نطاق دائرة نفوذهم بصرف النظر عن المتابعات القضائية التى قد يمكن القيام بها عملا بظهيرنا الشريف هذا.

ويجوز لنفس السلطات علاوة على ذلك أن تمنع ضمن نفس الحدود المشاهد التى تتنافى والأخلاق الحسنة أو المضرة بالشباب سواء كان ذلك فى الطرق العمومية أم فى جميع الأماكن المفتوحة فى وجه العموم.

ويعاقب على المخالفات للقرارات المتخذة تطبيقا للمقتضيات السابقة بغرامة تتراوح بين ٢٠٠ و٢٠٠ درهم بصرف النظر عما يقتضيه الحال من عقوبات أشد. ويصدر الحكم دائما بمصادرة النشرات المحجوزة.

الباب الخامس فى المتابعات والزجر

القسم الأول:

فى الأشخاص المسؤولين عن الجرائم أو الجنح المرتكبة عن طريق الصحافة

الفصل ٦٧:

يعاقب الأشخاص الآتى ذكرهم بصفتهم متهمين رئيسيين بالعقوبات الصادرة زجرا للجرائم والجنح المرتكبة عن طريق الصحافة وذلك حسب الترتيب التالى:

- ١- مدير النشر أو أصحاب الطبع كيفما كانت مهنتهم أو صفتهم.
- ٢- أصحاب المقالات المتسببون إن لم يكن هناك مديرون أو أصحاب طبع.
- ٣- أرباب المطبعات إن لم يكن هناك أصحاب مقالات.

٤- البائعون والموزعون والمكلفون بالإلصاق أن لم يكن هناك أرباب مطابع.

الفصل ٦٨:

إذا ما ألصقت التهمة بمديرى النشر أو أصحاب الطبع فإن أصحاب المقالات المتسببين يتابعون بصفتهم شركاء.

وبنفس الصفة وفى جميع الأحوال تجوز متابعة الشركاء طبق ما هو منصوص عليه من التشريع الجنائى الجارى به العمل ولا يطبق هذا المقتضى على أرباب المطابع من جراء أعمال الطباعة. غير أن أصحاب المطابع يمكن أن يتابعوا بصفتهم شركاء إذا أصدرت المحاكم حكمها بعدم المسؤولية الجنائية فى حق مدير النشر، وفى هذه الحالات تقام المتابعات داخل الثلاثة أشهر الموالية للجنة أو على الأكثر خلال الثلاثة أشهر الموالية لتاريخ إثبات عدم المسؤولية من طرف القضاء فى حق المدير.

الفصل ٦٩:

إن أرباب الجرائد والمكتوبات الدورية مسؤولون عن العقوبات المالية الصادرة لفائدة الغير على الأشخاص المبيينين فى الفصلين ٦٧ و٦٨ أعلاه.

القسم الثانى: فى الاختصاصات والإجراءات

الفصل ٧٠:

يسند النظر فى المخالفات لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا الى المحاكم الإقليمية التى يجب أن يتم تأليفها للنظر فى الجريمة المنصوص عليها فى الفصل ٤١ كما هو الشأن فى القضايا الجنائية. على أن السب غير العلنى يكون من اختصاص محاكم السدد.

الفصل ٧١:

تقوم المتابعات وفق المقتضيات المسطرة الجارى بها العمل لدى المحكمة المختصة باستئناف التغييرات الآتية:

١- فى حالة القذف الموجه إلى الأفراد المنصوص عليهم فى الفصل السابع والأربعين من ظهيرنا الشريف هذا، وفى حالة السب المقرر فى المقطع الثانى من الفصل الثامن والأربعين فإن المتابعة لا يقع إجراؤها إلا بشكوى من الشخص الموجه إليه القذف أو السب.

٢- فى حالة السب أو القذف الموجه الى المجالس القضائية والمحاكم وغيرها من الهيئات المبينة فى الفصل ٤٥، فإن المتابعة لا تقع إلا بعد مداولة تجريها المجالس والمحاكم والهيئات المذكورة فى جلسة عامة والمطالبة بالمتابعات وإن لم يكن للهيئة جلسة عامة فتجرى المتابعة بشكوى من رئيس الهيئة.

٣- فى حالة السب أو القذف الموجه إلى أعضاء حكومتنا فإن المتابعة تقع إما بشكوى من المعنيين

بالأمر أو بشكوى من وزير الداخلية يوجهها إلى وزير العدل.

٤- فى حالة القذف الموجه إلى عضو مستشار وشاهد فإن المتابعة لا تقع ألا بشكوى العضو أو

الشاهد .

٥- فى حالة السب أو القذف الموجه إلى الموظفين أو رجال أو أعوان السلطة العمومية أو إلى

الأشخاص المكلفين بمصلحة أو بمهمة عمومية تقع المتابعة إما بشكوى منهم أو شكوى من طرف رئيس

المصلحة التى ينتمون إليها أو شكوى من وزير الداخلية يوجهها إلى وزير العدل .

الفصل ٧٢:

يتضمن طلب الحضور الواجب تسليمه قبل تاريخ الجلسة بخمسة أيام على الأقل، التهمة الموجهة

وتحديد صفتها ، ويشير نص الظهير الواجب تطبيقه على المتابعة وإلا فيتربط عن ذلك كله بطلان

المتابعة .

الفصل ٧٣:

إذا أراد المتهم أن يكون مقبولا لإثبات صحة الوقائع التى من أجلها وجه القذف وفق مقتضيات

الفصل ٤٩ أعلاه يجب عليه خلال ٤٨ ساعة الموالية لتوصله بالاستدعاء للحضور أن يعلن ما يأتى إلى

النائب العام لدى المحكمة أو إلى المشتكى بالمكان الذى يعنيه للمخاطبة معه إذا كان المتهم قد أقيمت

عليه الدعوى بطلب من النائب العام أو من المشتكى:

١- بسط الوقائع المبينة والموصوفة فى طلب الحضور التى يريد إثبات حقيقتها .

٢- نسخة من المستندات .

٣- أسماء ومنزل الشهود المراد الاعتماد عليهم فى إقامة الحجة ويتضمن من هذا الإعلان تعيين

الموطن المختار لدى المحكمة وإلا فيتربط عن ذلك سقوط الحق فى إقامة الحجة .

الفصل ٧٤:

إن المقتضيات المتعلقة بالظروف المخففة تطبق فى جميع الأحوال المنصوص عليها فى ظهيرنا

الشريف هذا باستثناء الحالة المبينة فى الفصل ٤١ أعلاه .

الفصل ٧٥:

إن الدعوى المدنية الناتجة عن جنحة القذف المقرر فى ظهيرنا الشريف هذا لا يمكن فصل

متابعتها عن متابعة الدعوى العمومية إلا فى حالة وفاة الأمر المدعى فيه أو فى حالة عفو .

وإذا صدرت عقوبة عملا بالفصول ٣٨ و٣٩ و٤٠ وكذا بالفصل من ظهيرنا الشريف هذا فإن

الجريدة أو النشرة الدورية يمكن أن توقف بموجب نفس المقرر القضائى لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولا

يمتد مفعول التوقيف إلى عقود الشغل المبرمة من طرف صاحب الاستغلال الذى يبقى متحملا لجميع

الالتزامات المتعاقد عليها أو الالتزامات القانونية الناجمة عن العقود .

الفصل ٧٦:

إن كل جريدة أو نشرة دورية صدر على شخصية مدير نشرها أو صاحب المقال المدعى فيه حكم .

بالغرامة وبإداء التعويضات المدنية يجب أن توضع على وجه الضمان فى خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ الحكم مع التعويضات المدنية والغرامات بصرف النظر عن الاستئناف أو التعرض أو الالتجاء إلى النقض والابرام، وإن لم يودع الضمان فى الأجل المذكور يوقف النشر بطلب من النيابة العمومية دون الالتجاء من جديد إلى المحكمة وعند الحاجة بالقوة العمومية.

القسم الثالث: **فى الزجر الاحتياطى**

الفصل ٧٧:

يجوز لوزير الداخلية أن يأمر بالحجز الإدارى لكل عدد من جريدة أو نشرة دورية يكون من شأنه الإخلال بالأمن العمومى.

وإذا كان نشر إحدى الجرائد أو النشرات الدورية قد مس بأسس الأوضاع السياسية أو الدينية بالمملكة جاز لوزير الداخلية الأمر بوقفها بصرف النظر عن العقوبات الجنائية الأخرى المقررة فى النصوص المعمول بها.

ويمكن فى الأحوال المنصوص عليها فى المقطعين السابقين أن تمنع الجريدة أو النشرة الدورية بقرار للوزير الأول.

ويعاقب عن المخالفات للقرارات المتخذة تنفيذا لهذا الفصل بحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠٠ و ٥,٠٠٠ درهم.

القسم الرابع: **فى التقادم**

الفصل ٧٨:

إن الدعوى العمومية والدعوى المدنية الناتجتين عن الجرائم والجنح والمخالفات المقررة فى ظهيرنا الشريف هذا يسقط الحق فى إقامتها برسم التقادم بعد مضى أجل خمسة أشهر كاملة تبتدئ من يوم الاقتراف أو ابتداء من يوم آخر وثيقة من الوثائق المتابعة إن كانت هناك متابعة.

الفصل ٧٩:

تطبق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا فى جميع أنحاء مملكتنا.

الفصل ٨٠:

تلقى فى مجموع أنحاء مملكتنا جميع المقتضيات التشريعية أو النظامية المتعلقة بنفس الموضوع والسلام.

وحرر بالرباط فى ٢ جمادى الأولى ١٣٧٨
الموافق ١٥ ائو فمبئر ١٩٥٨
غير أولاً بتارىخ ٢٤ ذى العقءة ١٣٧٨ موافق (١ يونيه ١٩٥٩)
ثم بتارىخ ٢٥ جمادى الثانية ١٣٨٣ (١٣ ائون بر ١٩٦٣)
وأخيرا بتارىخ ٦ رببع الاول ١٣٩٣ (١٠ ابريل ١٩٧٣)
تدابير تكميلية لقانون الصحافة
ظهير شريف رقم ٢٤٥, ٥٩, ١ بتارىخ ٢٨ صفر ١٣٧٩ (٢ شتتبر ١٩٥٩)
بشان تدابير تكميلية للظهير الشريف رقم ٢٧٨, ٥٨, ١
الصادر فى ٣ جمادى الأولى ١٣٧٨ (١٥ ائون بر ١٩٥٨)
بمئابة القانون الأساسى للصحافة
ج. ر عدد : ٢٤٤٧-١٤ رببع الاول ١٣٧٩ (١٨ شتتبر ١٩٥٩) ص : ٢٧٨٣

الحمد لله وحده
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره، أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يلى:

الفصل الأول

إن نشر أو إذاعة أو نقل كل إدعاء عزو بأية وسيلة كانت ولو أفرغ ذلك فى صيغة الشك والارتباب يقصد منه شخص أو هيئة يعلن عن اسمها بصفة صريحة أو تمكن معرفة هويتها بوسائل التعبير المستعملة والمتعلقة بأعمال تجرى عليها عقوبات جنائية، يمنع قبل أن تعترف المحاكم بحالة إجرام مرتكبى هذه الأعمال إذا كان هذا النشر أو الإذاعة أو النقل قد أنجز لغاية سياسية ومن أجل إثارة رد فعل من طرف الراى العام.

الفصل الثانى

يعاقب عن جميع المخالفات للفصل السابق بالسجن لمدة تتراوح بين ستة شهور وستين ائن تين وبغرامة يتراوح قدرها بين مليون فرنك وعشرة ملايين من الفرنكات أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

الفصل الثالث

تقع المتابعات المتعلقة بظهيرنا الشريف هذا إما بشكوى يقدمها الشخص المعنى بالأمر وإما بشكوى يرفعها وزير الداخلية إلى وزير العدل إذا كانت الوقائع المنشورة أو المذاعة أو المنقولة قد أخلت بالأمن العمومى أو من شأنها أن تخل به والسلام.

صدر بالرباط فى ٢٨ صفر ١٣٧٩ الموافق ٢ شتتبر ١٩٥٩

وسجل برئاسة الوزارة بتارىخه.

الإمضاء : عبد الله إبراهيم

قانون الصحافة

ظهير شريف رقم ١ / ٩٥ / ٩

بتنفيذ القانون رقم ٩٤ / ٢١ المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين

بتاريخ: ٢٢ فبرا ١٩٩٥

ج. ر. عدد: ٤٣١٨، ٤ ربيع الاول ١٤١٦ (٢ أغسطس ١٩٩٥) ص: ٢١٥٩

تصدير

يستلهم هذا القانون مكوناته ومضامينه من الدرر الغالية الواردة فى الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال المنعقدة بالرباط فى ٢٩ مارس ١٩٩٣. فقد تفضل صاحب الجلالة فخاطب المتناظرين بهذه الرسالة السامية التى جاء فيها على الخصوص... إن الأخبار اليوم حق من حقوق المواطن وبالتالى حق من حقوق المجتمعات. ومن أجل ذلك عملنا على دعم الصحافة الوطنية والهيئات السياسية، والمنظمات النقابية، اعتقادا منا أن الديمقراطية الحقبة يجب أن تتوفر على الوسائل الضرورية لممارستها وفى طليعتها وسائل التعبير خدمة للصالح العام.

وسوف نستمر فى بذل قصارى الجهود لفتح المجال أمام الإعلام للقيام بدوره الاخبارى كاملا، وإيجاد الظروف الملائمة لتمكين أفراد المجتمع من الاستفادة من هذا الحق. لذلك على الإدارة أن توسع انفتاحها على وسائل الاتصال بجميع مكوناته لتصبح مصدرا لا ينضب من المعلومات التى تساعد رجل الإعلام ورجل الاتصال على القيام بدورهما فى المجتمع، كما تجعل المجتمع واعيا بجسامة المسؤولية، مشاركا بفعالية فى تفهم المشاكل وإيجاد الحلول لها...

من هذا تتضح أهمية الحق فى الوصول إلى مصادر الخبر التى تعطى المعنى الحقيقى لقانون الصحافة لسنة ١٩٥٨ الذى ينظم هذه الحريات، وهكذا يعطى جلالة الملك الحسن الثانى نصره الله بعدا وعمقا جديدين لمقولة والده المغفور له محمد الخامس "الخبر مقدس والتعليق حر".

وعليه ومن منطلق الإيمان الراسخ والاقتناع الثابت بما يكتسبه الإعلام من أهمية قصوى فى حياة المجتمع الحديث، ومن أجل المواكبة الحثيثة للتطورات التى تشهدها مهنة الصحافة بالمغرب فى أجواء الحرية و الديمقراطية، يأتى هذا القانون ليعيد تنظيم مهنة الصحافة بالشكل الذى يستجيب للحاجيات ويتلاءم مع ما تحقق من مكتسبات وما ينشد من وثبات وإنجازات، ولا جدال فى كون الهدف الأمثل لهذا القانون هو توفير أقصى الضمانات للصحفيين المهنيين حتى ينعموا بأقوم الشروط وأفضلها ويتمكنوا بانجح الوسائل وأحسنها من أداء مهمتهم النبيلة داخل فضاء تضمن فيه كرامتهم وتسان حقوقهم وتيسر أعمالهم.

ويستمد هذا القانون قوته وفعاليته من نطاق مقتضياته مع ورح وجوهر دستور المملكة الذى يؤكد على حرية الرأى والتعبير باعتبار الحرية والمسؤولية ركيزتين أساسيتين فى ممارسة مهنة الصحافة، وفى تثبيت صرح الديمقراطية المغربية .

الباب الأول الصحفيون المهنيون

الفصل الأول

المادة ١:

يراد بالصحفي المهني الشخص الذي يزاول مهنته بصورة رئيسية و منتظمة ومؤدى عنها في واحدة أو أكثر من النشرات أو الجرائد اليومية والدورية الصادرة بالمغرب أو في واحدة أو أكثر من وكالات الأنباء أو في واحدة أو أكثر من هيئات الإذاعة والتلفزة الموجود مقرها الرئيسي بالمغرب، ويطلق على هذه الهيئات أسم "منشآت الصحافة" فيما يلي من هذا القانون.

المادة ٢:

يدخل في حكم الصحفيين المهنيين المساعدون المباشرون في التحرير مثل المحررين المترجمين والمختزلين والمحررين والرسامين والمصورين الفوتوغرافيين والمصورين بالميدان التلفزي ومساعدتهم، ما عدا وكلاء الإشهار وجميع من لا يقدمون بوجه من الوجوه إلا مساعدة عرضية في هذا المجال.

المادة ٣:

تطبق أحكام هذا القانون على الصحفيين ومن في حكمهم العاملين بمرافق الدولة والمؤسسات العامة الذين يظلون خاضعين لنظامهم الأساسي الخاص.

المادة ٤:

للصحفي الحق في الوصول إلى مصادر الخبر، في إطار ممارسة مهنته وفي حدود احترام القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الثاني: بطاقة الصحافة

المادة ٥:

لا يسمح بحمل صفة صحفيين مهنيين أو من في حكمهم لأجل الاستفادة من الامتيازات التي تتخذها السلطات الإدارية أو أي شخص آخر من القطاع العام أو الخاص لصالح ممثلي الصحافة المكتوبة أو المنطوقة إلا لمن يتوفرون على بطاقة صحافة مسلمة وفق الشروط المقررة بعده.

المادة ٦:

تسلم السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام بطاقة الصحافة بعد استشارة لجنة تسمى "لجنة بطاقة الصحافة" وتتكون من:

(أ) ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام ، رئيساً؛

(ب) أربعة ممثلين عن المنظمات النقابية للصحف بين المهنيين ومن في حكمهم؛

(ج) أربعة ممثلين لمنشآت الصحافة.

وتحدد بمرسوم طريقة وشروط تعيين هؤلاء الممثلين وكذا كيفية تسيير لجنة بطاقة الصحافة

ويجب أن يكون كل رفض لطلب تسليم بطاقة الصحافة مسبباً ويبلغ كتابة.

المادة ٧:

تتولى لجنة بطاقة الصحافة مهمة ضبط المبادئ التي يجب أن تركز عليها آداب وأخلاقيات المهنة.

المادة ٨:

تسلم بطاقة صحافة الخاصة بالصحفيين المهنيين إلى من يطلبها من الأشخاص المشار إليهم في

المادة ١ أعلاه المزاولين مهنتهم ما لا يقل عن سنتين.

وتسلم بطاقة صحافة الخاصة بمن يعتبرون في حكم الصحفيين المهنيين إلى من ي طلبها من

الأشخاص المشار إليهم في المادة ٢ أعلاه.

وتحدد بمرسوم إجراءات تسليم بطاقات الصحافة وتجديدها وكذا نموذجها ومدة صلاحيتها.

المادة ٩:

يتعين حسب بطاقة الصحافة في حالة صدور حكم نهائي بإدانة الصحفي من أجل ارتكابه أفعالا

تخل بالأخلاق .

ويجوز للسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام أن تسحب بطاقة الصحافة بعد استشارة لجنة بطاقة

الصحافة في حالة صدور حكم بالإدانة من أجل خرق قانون الصحافة أو عدم التقيد بقواعد آداب

المهنة.

ولهذا الغرض، يدعى صاحب بطاقة الصحافة للمثول أمام اللجنة بواسطة رسالة مضمونة

الوصول مع إشعار بالتسلم قصد الإدلاء بملاحظات، وللمعنى بالأمر أن يستعين بمستشار أو يبعث إلى

هذه اللجنة بإيضاحات مكتوبة في حالة عدم المثول أمامها، ويبلغ قرار اللجنة إلى المعنى بالأمر كتابة.

المادة ١٠:

إذا انقطع صاحب الصحافة نهائياً عن العمل لدى إحدى منشآت الصحافة، وجب على الهيئة

المعنية أن تخبر بذلك السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام التي يمكنها إما أن تغير باعتبار وضعية

صاحبها الجديدة وإما أن تشرع أن اقتضى الحال في القيام بإجراءات السحب المقررة في المادة ٩

أعلاه.

المادة ١١:

يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي فيما يتعلق بالتزوير واستعمال الوثائق

المزورة، كل من أدلى عمدا بتصريح غير صحيح قصد الحصول على بطاقة الصحافة أو استعمال

بطاقة منتهية مدة صلاحيتها أو ملفاة ، أو إنتحل لفرض ما صفة صحفي مهني أو من حكمه دون أن

يكون حاصلا على بطاقة الصحافة أو قام عمدا بتسليم شهادات غير صحيحة أو بطاقات لها من الشبه ما يحمل على الخلط بينها وبين بطاقات الصحافة المنصوص عليها في هذا القانون. ويتعرض لنفس العقوبات مدير أى منشأة من منشآت الصحافة يسلم بطاقات تشبه البطاقات المسلمة طبقا لمقتضيات هذا القانون.

الفصل الثالث أحكام خاصة بعمل الصحفيين المهنيين

المادة ١٢:

تطبق أحكام التشريع الخاص بالشغل والتغطية الاجتماعية والصحية على الصحفيين المهنيين ما لم تكن متنافية مع الأنظمة الأساسية للعاملين بالمؤسسات العمومية ومع أحكام هذا الفصل.

المادة ١٣:

إذا وقع فسخ عقد شغل مبرم لمدة غير محددة بين صحفى مهنى أو من فى حكمه وبين واحدة أو أكثر من المنشآت الصحفية فإن مدة إعلام السابق تحدد فيما يخص الطرفين المتعاقدين بشهر واحد إن كانت مدة إنجاز العقد أكثر من ثلاث سنوات.

المادة ١٤:

إذا كان الفصل من العمل بفعل استحق الصحفى المفضول تعويضاً عن ذلك لا يجوز أن يقل عن المبلغ الذى يمثل عن كل سنة أو عن جزء من سنة من العمل مجموع شهرين من آخر أجرة تقاضاها. وإذا زادت مدة الخدمة على خمس سنوات، جاز للطرفين اللجوء إلى لجنة تحكيمية لتحديد التعويض المستحق. وتتكون هذه اللجنة من خمس أعضاء، منهم مديرا منشأتين صحفيتين وصحفيان متوفران على بطاقة الصحافة.

ويعين الطرفان المعنيان أحد حكمى المشغلين وأحد حكمى المأجورين . وتتولى السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام تعيين الحكمين الآخرين . ويرأس اللجنة قاض.

وإذا ارتكب الصحفى المهنى أو من فى حكمه أخطاء جسيمة أو أخطاء متكررة جاز للجنة المذكورة إما تخفيض التعويض وأما إلغاؤه.

وتصدر اللجنة قرارها داخل أجل ثلاثة أشهر، ويكون قرار اللجنة التحكيمية ملزما ويصير قابلا للتنفيذ طبقا لأحكام قانون المسطرة المدنية.

المادة ١٥:

تطبق أحكام المادة السابقة فى حالة فسخ العقد بفعل صحفى أو من فى حكمه عندما يكون الفسخ

المذكور مبررا بإحدى الحالات التالية.

١- بيع منشأة الصحافة؛

٢- انتهاء صدور اليومية أو الدورية، أو إغلاق وكالة الأنباء أو منشأة الإذاعة والتلفزة لأي سبب من الأسباب؛

٣- حدوث تغيير ملحوظ على طابع منشأة الصحافة إذا ترتب عن هذا التغيير بالنسبة للصحفي وضعية من شأنها أن تمس بمصالحه المعنوية أو بمعتقداته.

وفى هذه الحالات، لا يلزم الشخص الذى يفسخ العقد باحترام مدة الإعلام السابق المحددة فى المادة ١٢ أعلاه.

المادة ١٦:

تستحق أجرة خاصة عن كل عمل غير منصوص عليه صراحة فى عقد الشغل المبرم بين إحدى منشآت الصحافة وصحفي مهني أو من فى حكمه.

ويجب دفع أجرة عن كل عمل تطلب القيام به إحدى المنشآت الصحفية ولا يتم نشره أو إذاعته.

المادة ١٧: يلزم مديرو منشآت الصحافة بمنح الصحفيين المهنيين أو من فى حكمهم راحة أسبوعية يمكن التمتع بها على سبيل التناوب أو التعويض عنها وذلك وفقا لاحكام النصوص التشريعية الجارى بها العمل.

ويمكن لمديري منشآت الصحافة إسناد العطل الرسمية بالتناوب حسب حاجيات العمل أو التعويض عنها وفقا لأحكام قانون الشغل.

ويتمتع الصحفيون المهنيون ومن فى حكمهم بالتناوب بإجازة سنوية مؤدى عنها مدتها ٣٠ يوما خلال السنوات الخمس الاولى من العمل، وترفع مدة الاجازة إلى ٤٥ يوما فيما زاد على الفترة المذكورة.

المادة ١٨: تعتبر باطلا ولا عمل بها كل اتفاقية تتنافى أحكامها وأحكام المواد من ١٣ إلى ١٧ من هذا القانون باستثناء تلك التى تمنح امتيازات للصحفيين.

الباب الثانى

الصحفيون المهنيون المعتمدون فى المغرب

المادة ١٩:

الصحفي المهني المعتمد فى المغرب هو مراسل واحدة أو أكثر من منشآت الصحافة الموجود مقرها الرئيسى بالخارج إذا كان يزاول مهنته بصورة رئيسية ومنتظمة مقابل أجر.

المادة ٢٠:

يعتبر فى حكم الصحفيين المهنيين المعتمدين المصورون الفوتوغرافيون والمصورون بالميدان ومساعدوهم.

المادة ٢١:

للأشخاص المشار إليهم في المادة ١٩ أعلاه بطاقة صحفى مهنى معتمد الوارد بيانهم في المادة ٢٠ بطاقة صحفى يعتبر فى حكم معتمد. ويتولى الإدارة تسليم البطاقتين المذكورتين.

المادة ٢٢:

يجب على الصحفيين المهنيين ومن فى حكمهم المعتمدين أن يزاولوا مهنتهم فى دائرة احترام السيادة الوطنية والآداب المهنية والنصوص التشريعية الجارى بها العمل وفى حالة عدم التقيد بأحكام الفقرة السابقة، تقوم الادارة بسحب بطاقة الصحفى.

الباب الثالث أحكام متفرقة

المادة ٢٣:

ينسخ الظهير الشريف بتاريخ فاتح ربيع الاخر ١٣٦١ (١٨ أبريل ١٩٤٢) المعتبر بمثابة النظام الاساسى للصحفيين المحترفين، كما وقع تغييره وتتميمه.

ظهير شريف رقم ١١٩، ٥٧، ا بتاريخ ١٨ اذى الحجة ١٣٧٦ (١٦ يوليو ١٩٥٧)

بشأن النقابات المهنية

ج. ر عدد: ٢٣٤٠ - صفر ١٣٧٧، (٢٠ غشت ١٩٥٧) ص: ١٩٣٧.

الحمد لله وحده:

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يلى:

المملكة الأردنية الهاشمية

قانون المطبوعات والنشر

رقم ٨ لسنة ١٩٩٨

المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٩٩

الجرائم التي تقع بواسطة الصحف الواردة

فى قانون العقوبات الأردنى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

المملكة الاردنية الهاشمية

قانون المطبوعات والنشر

رقم (٨) لسنة ١٩٩٨

والتعديلات التى طرأت عليه

قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر

رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٩

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون

الآتى ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨

قانون المطبوعات والنشر

المادة ١:

يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة

الرسمية.

المادة ٢:

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت فى هذا القانون المعانى المخصصة لها أدناه ما لم تدل

القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة الإعلام.

الوزير: وزير الإعلام.

الدائرة: دائرة المطبوعات والنشر.

المدير: مدير عام الدائرة.

النقابة: نقابة الصحفيين الأردنيين.

الشخص: الشخص الطبيعي أو المعنوي.

المطبوعة: كل وسيلة نشر دونت فيها المعانى أو الكلمات أو الافكار بأى طريقة من الطرق.
المطبوعة الدورية: المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل انواعها والتي تصدر فى فترات منتظمة وتشمل:

أ: المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلى:

١: المطبوعة اليومية: المطبوعة التى تصدر يوميا بصورة مستمرة باسم معين وأرقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

٢: المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التى تصدره منتظمة مرة فى الاسبوع أو على فترات أطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ب: المطبوعة المتخصصة: المطبوعة التى تختص فى مجال محدد وتكون معدة للتوزيع على المعين بها أو على الجمهور وذلك حسبما تنص عليه رخصة إصدارها.

ج: نشرة وكالة الأنباء: النشرة المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالآخبار والمعلومات والمقالات والصور والرسوم.

الصحافة: مهنة إعداد المطبوعات الصحفية وتحريرها وإصدارها وإذاعتها.

الصحفى: عضو النقابة المسجل فى سجلها واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانونها.

مراسل المطبوعة الدورية ووسيلة الاعلام الخارجية: الصحفى مهما كانت جنسيته الذى يمارس مهنة الصحافة مع المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام غير الأردنية.

المطبعة: المكان والأجهزة المعدة لإنتاج المطبوعات بأنواعها وأشكالها ومراحلها المختلفة ولايشمل هذا التعريف الآلات الطابعة والكتابة والناسخة وآلات التصوير المعدة للأغراض الأخرى غير النشر.

دار النشر: المؤسسة التى تتولى إعداد المطبوعات وإنتاجها وبيعها.

دار التوزيع: المؤسسة التى تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها.

دار النشر والتوزيع: المؤسسة التى تتولى أعمال دار النشر ودار التوزيع فى آن واحد.

المكتبة: المحل التجارى المرخص لبيع الكتب وأدوات الكتابة والصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى.

دار الدراسات والبحوث: المؤسسة التى تتولى إجراء الدراسات والبحوث أو نشرها وتقديم الاستشارات فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنسانية وغيرها.

دار قياس الرأى العام: المؤسسة التى تتولى إجراء البحوث بهدف استطلاع اتجاهات الرأى العام حول موضوع معين بوساطة الاستبانات او غيرها من الوسائل.

دار الترجمة: المؤسسة التى تتولى أعمال الترجمة من لغة أخرى بما فى ذلك الترجمة الفورية.

مكتب الدعاية والإعلان: المكتب الذى يتولى أعمال الإعلان والدعاية وإنتاج موادها ونشرها أو بثها بأى وسيلة.

المادة ٣:

الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأي مكفولة لكل أردنى وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير والإعلام.

المادة ٤:

تمارس الصحافة مهمتها بحرية فى تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم فى نشر الفكر والثقافة والعلوم فى حدود القانون وفى إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها.

المادة ٥:

على المطبوعات احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان وقيم الامة العربية والاسلامية.

المادة ٦:

تشمل حرية الصحافة مايلى:

- أ: اطلاع المواطن على الأحداث وا لأفكار والمعلومات فى جميع المجالات.
- ب- إفساح المجال للمواطنين والأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن افكارهم وآرائهم وإنجازاتهم.
- ج- حق الحصول على المعلومات والاخبار والاحصاءات التى تههم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها.
- د- حق المطبوعة الدورية والصحفى فى إبقاء مصادر المعلومات والأخبار التى تم الحصول عليها سرية.

المادة ٧:

آداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ملزمة للصحفى، وتشمل:

- أ - احترام الحريات العامة للآخرين وحفظ حقوقهم وعدم المس بحرمة حياتهم الخاصة.
- ب - اعتبار حرية الفكر والرأى والتعبير والاطلاع حقا للصحافة والمواطن على السواء.
- ج - التوازن والموضوعية والنزاهة فى عرض المادة الصحفية.
- د - الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يثير العنف أو يدعو إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأى شكل من الأشكال.

المادة ٨:

للصحفى الحق فى الحصول على المعلومات، وعلى جميع الجهات الرسمية المؤسسات العامة تسهيل مهمته وإتاحة المجال له للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها.

المادة ٩:

أ: يشترط فى مراسل المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام الخارجية أن يكون صحفيا اردنيا أو

صحفيا عربيا أو أجنبيا سمح له مجلس النقابة بموافقة الوزير بذلك العمل.
ب: تنظم عملية اعتماد أولئك المراسلين بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
ج: يحظر على الصحفي الارتباط بعلاقة عمل مع أى جهة أجنبية إلا وفقا للنظام المنصوص عليه
فى الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة ١٠:

لا يجوز لغير الصحفي ممارسة مهنة الصحافة بأى شكل من أشكالها بمافى ذلك مراسلة
المطبوعات الدورية ووسائل الإعلام الخارجية أو تقديم نفسه على أنه صحفى ولا يشمل ذلك من
يقتصر عمله على كتابة المقالات.

المادة ١١:

- أ: لكل أردنى ولكل شركة يمتلكها أردنيون الحق بإصدار مطبوعة صحفية.
- ب: لكل حزب سياسى أردنى مسجل حق إصدار مطبوعاته الصحفية.
- ج: لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح رخصة لإصدار النشرات للجهات التالية:
١- وكالة الأنباء الأردنية.
٢- وكالة أنباء غير أردنية شريطة المعاملة بالمثل.

المادة ١٢:

يقدم طلب الحصول على رخصة اصدار مطبوعة صحفية أو متخصصة الى الوزير متضمنا
البيانات التالية:

- ١: اسم طالب الرخصة ومحل اقامته وعنوانه.
- ٢: اسم المطبوعة ومكان طبعها وصدورها.
- ٣: مواعيد صدورها.
- ٤: مادة تخصصها.
- ٥: اللغة أو اللغات التى تصدر بها.
- ٦: اسم رئيس التحرير المسؤول.

المادة ١٣:

على الرغم مما ورد فى أى تشريع آخر، يشترط لمنح الرخصة لمطبوعة دورية فيما يتعلق برأسمالها
ما يلى:

- أ: ان لا يقل رأسمالها المدفوع عن نصف مليون دينار إذا كانت مطبوعة صحفية يومية.
- ب: أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف دينار إذا كانت مطبوعة صحفية غير يومية.
- ج: أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة آلاف دينار إذا كانت مطبوعة متخصصة.
- د: تستثنى المطبوعة الصحفية اليومية وغير اليومية التى يرغب أى حزب ساسى اصدارها من
الحد الأدنى من رأس المال المنصوص عليه فى كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

المادة ١٤:

يستثنى من شرط رأس المال المنصوص عليه في المادة (١٣) من هذا القانون المطبوعات المتخصصة الصادرة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والجامعات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام بناء على تنسيب الوزير.

المادة ١٥:

أ: يقدم طلب الحصول على رخصة إن شاء مطبعة أو دار نشر أو دار توزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار قياس للرأى العام أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية والاعلان الى الوزير على الانموذج المعد لهذه الغاية.

ب: تحدد البيانات والاجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما فى ذلك ادخال التغيير أو التعديل على مضمون الرخصة واجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

المادة ١٦:

يجب أن يكون لكل من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون مدير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية:

أ: أن يكون أردنيا ومقيما إقامة دائمة في المملكة.

ب: غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.

ج: أن يكون متفرغا تفرغا تاما ولا يجوز للشخص الواحد أن يكون مديرا مسؤولا لأكثر من مؤسسة.

د: أن يكون حاصلا على مؤهلات علمية أو على خبرات عملية تتناسب مع متطلبات عمل المؤسسة التى سيتولى إدارتها حسب مقتضى الحال وفق التعليمات التى يصدرها الوزير لهذه الغاية.

المادة ١٧:

أ: يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية الذى يقدم مستكملا الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا يعتبر الطلب مقبولا، وفى حال رفضه يجب ان يكون القرار معللا.

ب: يصدر الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة المتخصصة، أو طلب ترخيص أى من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون، الذى يقدم مستكملا الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا يعتبر الطلب مقبولا، وفى حال رفضه يجب أن يكون القرار معللا.

ج: يبلغ طالب الترخيص بقرار مجلس الوزراء أو قرار الوزير المنصوص عليهما فى الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور أى منها.

المادة ١٨:

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون يمنح الترخيص لإصدار مطبوعة صحفية

مالكها وله بموافقة مجلس الوزراء التنازل عنها للغير بكاملها أو بأى جزء منها شريطة مراعاة ما يلى:
أ: أن يبلغ المتنازل والمتنازل له الوزير إشعارا برغبتهما في ذلك التنازل قبل ثلاثين يوما من التاريخ المحدد لوقوعه.

ب: أن تتوافر في المتنازل له الشروط المنصوص عليها في هذا القانون التى تسمح له بتملك المطبوعة أو تملك أى جزء منها.

ج: ان يقدم الطرفان نسخة من اتفاقية التنازل المسجلة لدى الجهات المختصة إلى الدائرة.

د: يستثنى من أحكام هذه المادة بيع أسهم الأفراد فى الشركات المساهمة العامة التى تصدر مطبوعات صحفية.

المادة ١٩:

أ: تعتبر رخصة المطبوعة الدورية ملفاة حكما فى أى من الحالات التالية:

١: إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر من تاريخ منح الرخصة.

٢: إذا توقفت المطبوعة اليومية لمدة ثلاثة أشهر متصلة.

٣: إذا توقفت المطبوعة غير اليومية التى تصدر بصورة منتظمة مرة فى الاسبوع عن إصدار اثنى عشر عددا متتاليا.

٤: إذا توقفت المطبوعة غير اليومية التى تصدر بصورة منتظمة فى مدة أطول من الاسبوع أربعة أعداد متتالية.

٥: إذا تنازل مالكها عنها كليا أو جزئيا خلافا لأحكام المادة (١٨) من هذا القانون.

ب: للمحكمة إلغاء رخصة المطبوعة إذا خالفت شروط ترخيصها بما فى ذلك مضمون التخصص، دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير شريطة أن يكون قد قام بإنذارها مرتين بسبب مخالفتها لتلك الشروط.

ج: تستثنى المطبوعات الصحفية التى تصدرها الأحزاب السياسية المسجلة من الشروط الواردة فى الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٢٠:

أ: على المطبوعة الصحفية والمتخصصة أن تعتمد فى مواردها على مصادر مشروعة ويحظر عليها تلقى أى دعم مادي من أى دولة أو جهة غير أردنية.

ب: على مالك المطبوعة الصحفية تزويد الوزير بنسخة من ميزانيتها السنوية خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية وللوزير أو من ينوبه حق الاطلاع على مصادر التمويل.

المادة ٢١:

يشترط فى مالك المطبوعة الصحفية والمتخصصة ما يلى:

أ: أن يكون أردنى الجنسية أو شركة يمتلكها أردنيون أو حزبا سياسيا أردنيا مسجلا.

ب: غير محكوم بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.

المادة ٢٢:

على مالك المطبوعة الصحفية والمتخصصة أن ينشر في مكان بارز فيها وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان صدورها وتاريخه وبديل الاشتراك فيها واسم المطبعة التي تطبع فيها وأن يقدم إشعاراً للمدير بأى تغيير أو تعديل يطرأ على ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير أو التعديل.

المادة ٢٣:

أ: يجب أن يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسئول يشترط فيه ما يلى:

١: أن يكون صحفياً ومضى على عضويته فى النقابة مدة لا تقل عن أربع سنوات.

٢: أن يكون أردنياً مقيماً إقامة فعلية فى المملكة.

٣: أن لا يكون رئيس تحرير مسؤولاً فى مطبوعة أخرى.

٤: أن يتقن لغة المطبوعة التى سيعمل رئيس تحرير مسؤولاً لها قراءة وكتابة، أن كانت تصدر بأكثر من لغة فيتوجب عليه أن يتقن على ذلك الوجه اللغة الأساسية للمطبوعة وأن يلم الماما كافياً باللغات الأخرى.

٥: لم يسبق أن حكم عليه بعقوبة المنع من ممارسة مهنة الصحافة.

ب: تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على رئيس التحرير المسؤول عن المطبوعة التى يصدرها الحزب السياسى باستثناء ما ورد فى البند (١).

ج: رئيس التحرير مسئول عما ينشر فى المطبوعة التى يرأس تحريرها كما يعتبر مسؤولاً مع كاتب المقال عن مقاله.

د: لا يجوز أن يكون للمطبوعة الدورية أكثر من رئيس تحرير مسئول واحد.

المادة ٢٤:

أ: يفقد رئيس التحرير المسؤول فى المطبوعة الصحفية صفته هذه فى أى من الحالات التالية:

١: الاستقالة.

٢: إذا فقد أحد الشروط المنصوص عليها فى المادة (٢٣) من هذا القانون.

ب: عند خلو منصب رئيس التحرير المسؤول أو تغيبه لأى سبب، على مالك المطبوعة الصحفية تكليف من يقوم بعمله وتتوفر فيه الشروط المطلوبة وذلك لمدة أقصاها شهران وإعلام المدير بذلك، فإذا لم يعد رئيس التحرير المسؤول لعمله فإن على مالك المطبوعة الصحفية تعيين رئيس تحرير مسئول وإلا فللوزير أن يصدر قراراً بإيقاف المطبوعة عن الصدور لحين القيام بذلك.

ج: يعتبر مالك المطبوعة الصحفية أو مصدرها مسؤولاً مسؤولية كاملة عما ينشر إلى أن يباشر رئيس التحرير المسئول الجديد عمله.

المادة ٢٥:

يجب أن يكون لكل مطبوعة متخصصة رئيس تحرير مسئول تتوافر فيه الشروط التالية:

١: أن يكون أردنياً.

٢: أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي ذي علاقة مباشرة بموضوع تخصص المطبوعة أو لديه خبرة معتمدة في ذلك الموضوع لا تقل عن خمس سنوات يقبلها الوزير بناءً على توصية من المدير.

٣: أن لا يكون محكوماً عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.

المادة ٢٦:

أ: يحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال المرخص به أو تغيير موضوع تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير بناءً على توصية من المدير.

ب: يجب على كل مطبوعة متخصصة تزويد الدائرة بثلاث نسخ عند صدور كل عدد من إعدادها.

المادة ٢٧:

أ: إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح، أو مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر أو المقال الرد على الخبر أو المقال أو المطالبة بتصحيحه وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد أو التصحيح مجاناً في العدد الذي يلي تاريخ ورود أي منهما في المكان والحروف نفسها التي نشر فيها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية.

ب: إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح أو مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة، فعلى رئيس التحرير المسؤول أن ينشر مجاناً الرد أو التصحيح الخطي الذي يرد من الجهة المعنية أو من المدير في المكان والحروف نفسها التي ظهر فيها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية.

ج: تطبق أحكام الفقرتين (أ)، (ب) من هذه المادة على أي مطبوعة صحفية غير أردنية توزع داخل المملكة.

المادة ٢٨:

لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية أن يرفض نشر الرد أو التصحيح الذي يرد استناداً للمادة (٢٧) من هذا القانون في أي من الحالات التالية:

أ: إذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت الخبر أو المقال قبل ورود الرد أو التصحيح إليها بصورة دقيقة وكافية.

ب: إذا كان الرد أو التصحيح موقفاً بإمضاء مستعار أو من جهة غير معنية أو مكتوباً بلغة غير اللغة التي حرر بها الخبر أو المقال.

ج: إذا كان مضمون الرد أو التصحيح مخالفاً للقانون أو النظام العام أو منافياً للأداب العامة.

د: إذا ورد الرد بعد مرور شهرين على نشر الخبر أو المقال.

المادة ٢٩:

إذا امتنعت الجهة المسؤولة عن أي مطبوعة صحفية تصدر خارج المملكة وتوزع فيها عن نشر الرد أو التصحيح وفقاً لأحكام المادة (٢٧) من هذا القانون فللمدير أن يمنع ادخال المطبوعة إلى المملكة لمدة

اسبوعين كحد أقصى وللوزير تمديد تلك المدة بتسيب من المدير.

المادة ٣٠:

أ: لا يجوز لرئيس التحرير المسؤول أن ينشر مقالا لأى شخص باسم مستعار إلا إذا قدم له كاتبه اسمه الحقيقى.

ب: إذا نشرت أى مطبوعة تحقيقات صحفية أو أخبارا تعود لأى جهة مقابل أجر فيترتب على المطبوعة الإشارة فيها بصورة واضحة وصريحة الى أنها مادة إعلالية.

المادة ٣١:

أ: على مالك المكتبة أو دار التوزيع أو دار النشر أن يقدم للمدير نسختين مستردتين من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة قبل توزيعها أو بيعها لإجازة ذلك.

ب: للمدير أن يمنع دخول المطبوعة للمملكة إذا تضمنت ما يخالف أحكام هذا القانون.

المادة ٣٢:

يدون فى كل مطبوعة اسم مؤلفها وناشرها وعنوان كل منهما والمطبعة التى طبعت فيها وتاريخ طباعتها.

المادة ٣٣:

لا تسرى أحكام هذا القانون المتعلقة بالمطبوعات المحظور استيرادها على ما تستورده منها المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث العلمى على أن تؤخذ موافقة المدير المسبقة على استيرادها وتوضع فى أماكن خاصة لاستخدامات البحث العلمى.

المادة ٣٤:

على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول بما فى ذلك مطابع الصحف التقيد بما يلى:

أ: الاحتفاظ بسجل يدون فيه أسماء المطبوعات الدورية وعدد النسخ من كل مطبوعة يتم طباعتها.

ب: الاحتفاظ بسجل يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التى يطبعها وأسماء أصحابها وعدد

النسخ المطبوعة من كل منها.

ج: أن يبرز للمدير أو من يفوضه هذه السجلات إذا طلب الاطلاع عليها.

د: أن يودع لدى الدائرة نسختين من كل مطبوعة غير دورية تطبع فى مطبعتها وذلك قبل توزيعها.

المادة ٣٥:

أ: على كل من يرغب فى طبع كتاب فى المملكة أن يقدم نسختين من مخطوط هذا الكتاب الى

الدائرة قبل البدء فى طبعه، وللمدير إجازة طبعه وله منع طبع طبعه إذا تضمن الكتاب قراره بذلك خلال شهر من تاريخ تقديمه.

ب: للمدير الغاء إجازة أى كتاب أو مخطوطة إذا خالف صاحبها شرطا من شروط الإجازة

بالإضافة أو الحذف وعلى المدير أن يصادر جميع النسخ.

المادة ٣٦:

أ: يحظر على مالك المطبعة وعلى مديرها المسؤول أن يطبع أى مطبوعة كان قد منع طبعها أو نشرها أو توزيعها أو تداولها أو بيعها أو طبع أى مطبوعة غير مرخص باصدارها أو حظر نشرها.
ب: يحظر طباعة أى كتاب أو لوحة أو أى مادة دون الحصول على تفويض خطى من مالكيها الأصلي.

المادة ٣٧:

تعامل المادة الصحفية المقتبسة أو المتضمنة معاملة المادة المؤلفة أو الأصيلية.

المادة ٣٨:

أ: يحظر على المطبوعة نشر كل ما يتعلق بأى مرحلة من مراحل التحقيق حول أى قضية أو جريمة تقع فى المملكة إلا إذا أجازت النيابة العامة ذلك.
ب: للمطبوعة حق نشر جلسات المحاكم وتغطيتها مالم تقرر المحكمة غير ذلك.
ج: تنطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على مراسلى وسائل الإعلام الخارجية وتطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة (٤٥) من هذا القانون.

المادة ٣٩:

يحظر على مالك أى مطبوعة صحفية أو رئيس تحرير مسؤول ومدير التحرير وأى صحفى عامل بها وأى كاتب اعتاد الكتابة فيها أن يتلقى أو يقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة أو ارتباطه أو علاقته بها أى معونة أو هبة مالية من أى جهة أردنية أو غير أردنية.

المادة ٤٠:

يحظر على كل من دار الدراسات والبحوث أو دار قياس الرأى العام أو كل من اعتاد العمل فيها تلقى أو قبول أى معونة أو مساعدة أو هبة مالية أو تمويل من أى جهة أردنية أو غير أردنية، ولا يشمل ذلك تمويل المشاريع المشتركة أو الدراسات أو الأبحاث التى يوافق عليها الوزير.

المادة ٤١:

أ: تختص محكمة البداية بالنظر فى جميع الجرائم التى ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون على أن تعطى جميع قضايا المطبوعات صفة الاستعجال.

ب: تقام دعوى الحق العام فى جرائم المطبوعات الدورية على رئيس التحرير المسؤول وكاتب المادة الصحفية أو معدها باعتبارهم فاعلين أصليين، ويكون مالك المطبوعة مسؤولا بالتضامن والتكافل عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وفى نفقات المحاكمة، ولا يترتب عليه أى مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت اشتراكه أو تدخله الفعلى فى الجريمة.

ج: تقام دعوى الحق العام فى جرائم المطبوعات غير الدورية على مؤلفها كفاعل أصلى وعلى ناشرها كشريك له وإذا لم يكن مؤلف المطبوعة أو الناشر معروفا فيلاحق مالك المطبعة ومديرها معا بالدعوى الجزائية.

المادة ٤٢:

يعتبر أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر والتوزيع ودور الدراسات والبحوث ودور قياس الرأى

العام مسؤولين بالتضا من عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التى يحكم بها على مستخدميههم فى قضايا المطبوعات التى تنطبق عليها أحكام القانون.

المادة ٤٣:

للمحكمة التى أصدرت الحكم أن تأمر المحكوم عليه بنشر الحكم المكتسب الدرجة القطعية بكامله مجاناً أو نشر خلاصة عنه فى أول عدد من المطبوعة الدورية سيصدر بعد تبليغ الحكم وفى ذات المكان من المطبوعة التى نشر فيها المقال موضوع الشكوى وبالأحرف ذاتها وللمحكمة إذا رأت ذلك ضرورياً أن تقضى بنشر الحكم أو خلاصة عنه فى صحيفتين أخريين على نفقة المحكوم عليه.

المادة ٤٤:

أ: إذا خالف رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية أحكام أى من الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (٢٧) من هذا القانون فتقام الدعوى ضده من المتضرر.

ب: إذا خالفت المطبوعة الصادرة فى الخارج نص الفقرة (ج) من المادة (٢٧) من هذا القانون فتقام الدعوى ضدها من قبل المدير.

المادة ٤٥:

أ: إذا خالفت المطبوعة أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٠) أو خالف أى من المذكورين فى المادتين (٣٩) و(٤٠) من هذا القانون أحكامها فيعاقب بغرامة لا تقل عن ضعفى المبلغ الذى تم الحصول عليه. ب: إذا تخلف مالك المطبوعة الدورية عن تنفيذ أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٠) فيعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار وإذا استمرت حال التخلف فللمحكمة تعليق صدور المطبوعة للمدة التى تراها مناسبة.

ج: إذا نشرت المطبوعة الدورية ما يخالف أى حكم من أحكام المادة (٣٨) من هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار ولا يحول ذلك دون ملاحقة المسؤول جزائياً وفق أحكام القوانين النافذة.

المادة ٤٦:

أ: إذا خالف المحكوم عليه أحكام المادة (٤٣) من هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على ألف دينار بالإضافة الى نشر الحكم على نفقته.

ب: كل من أدخل إلى المملكة مطبوعة بصورة غير مشروعة أو ساهم فى توزيعها يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف دينار بالإضافة إلى مصادرة نسخ المطبوعة.

ج: كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة دينار.

المادة ٤٧:

كل من أصدر مطبوعة دورية أو مارس عملاً من أعمال المؤسسات المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة (١٥) من هذا القانون بدون ترخيص يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار.

المادة ٤٨ :

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون بما في ذلك تحديد مقدار الرسوم والبدلات التي تستوفيها الدائرة في نطاق تطبيق هذا القانون.

المادة ٤٩ :

يلغى قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣.
المادة ٥٠: رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الحسين بن طلال

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/ الدكتور عبد السلام العبادي

وزير العدل/ جودت السبول

وزير الدولة لشؤون التنمية/ الدكتور طاهر كنعان

رئيس الوزراء ووزير الدفاع/ الدكتور فايز الطراونة

وزير الخارجية/ عبد الإله الخطيب

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ توفيق كريشان

وزير الثقافة ووزير الشباب/ طلال سطعان الحسن

وزير العمل الدكتور/ محمد مهدي الفرحان

وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية/ هاني الملقى

وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين/ محمد ضالح الحوراني

وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس/ ناصر اللوزي

وزير السياحة والآثار/ عقل بلتاجي

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور/ محمد خير مامسر

وزير الزراعة/ مجحم الخريشة

وزير البريد والاتصالات/ سليمان الحافظ

وزير التخطيط الدكتور/ نبيل عماري

وزير المالية/ ميشيل مارتو

وزير الداخلية/ نايف القاضي

وزير الدولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية الدكتور/ بسام العموش

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء/ سميح بينو

وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور/ نائل المعجلوتي

وزير التربية والتعليم الدكتور/ فوزي غرابية

وزير الإعلام/ ناصر جودة

نحن عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة:

قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٩

المادة ١:

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٩) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ المشار إليه فيما يلى بالقانون الأسمى قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

المادة ٢:

تعديل الفقرة (د) من المادة (٦) من القانون الأسمى بإلغاء عبارة (إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر فى الدعاوى الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقا للعدالة) الواردة فى آخرها.

المادة ٣:

يلغى نص المادة (٨) من القانون الأسمى ويستعاض عنه بالنص التالى:
المادة ٨: للصحفى الحق فى الحصول على المعلومات وعلى جميع الجهات الرسمية والمؤسسات العامة تسهيل مهمته وإتاحة المجال له للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها.

المادة ٤:

تعديل الفقرة (ب) من المادة (١٣) من القانون الأسمى بإلغاء عبارة (مائه ألف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خمسين ألف دينار)

المادة ٥:

يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأسمى ويستعاض عنه بالنص التالى: -
المادة ١٧ أ: يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية الذى يقدم مستكملا الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا يعتبر الطلب مقبولا ، وفى حال رفضه يجب أن يكون القرار معللا .

ب: يصدر الوزير قراره بشأن طلب ترخيص الم طبوعة المتخصصة، أو طلب ترخيص أى من المؤسسات المذكورة فى المادة (١٥) من هذا القانون، الذى يقدم مستكملا الشروط المطلوبة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا يعتبر الطلب مقبولا وفى حال رفضه يجب أن يكون القرار معللا .

ج- يبلغ طالب الترخيص بقرار مجلس الوزراء أو قرار الوزير المنصوص عليهما فى الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور أى منها .

المادة ٦:

تعديل المادة (١٩) من القانون الأسمى على النحو التالى:

أولا: بإلغاء البند (٦) من الفقرة (أ) منها .

ثانيا: بإضافة الفقرة (ب) بالنص التالى اليها

وإعادة ترقيم الفقرة (ب) الواردة فيها لتصبح (ج):

ب: للمحكمة الغاء رخصه المطبوعه إذا خالفت شروط ترخيصها، بما فى ذلك مضمون التخصص، دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير شريطة أن يكون قد قام بإنذارها مرتين بسبب مخالفتها لتلك الشروط.

المادة ٧:

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالى:
ب: على مالك المطبوعة الصحفية تزويد الوزير بنسخه من ميزانيتها السنويه خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية وللوزير أو من ينيبه حق الاطلاع على مصاد ر التمويل.

المادة ٨:

تعديل المادة (٢٢) من القانون الأصلي على النحو التالى: -
أولاً: بإضافة عبارة (ومضى على عضويته فى النقابة مدة لا تقل عن أربع سنوات) الى آخر البند (١) من الفقرة (أ) منها.

ثانياً: بإلغاء البند (٣) منها.

ثالثاً: بإعادة ترقيم البنود (٤) و(٥) و(٦) الواردة فيها بحيث تصبح (٣) و(٤) و(٥) على التوالى.

رابعاً: بإلغاء عبارة (فى البندين (١) و(٣) الواردة فى الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة عن البند (١) منها.

المادة ٩:

تلقى المادة (٢٧) من القانون الأصلي وإعادة ترقيم المواد من بعدها.

المادة ١٠:

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٣٩) من القانون ا لأصلى ويستعاض عنه بالنص التالى:

ب: للمطبوعة حق نشر جلسات المحاكم وتغطيتها ما لم تقرر المحكمة غير ذلك.

المادة ١١:

تلقى المادة (٤٣) من القانون ا لأصلى وإعادة ترقيم المواد من بعدها.

المادة ١٢:

تعديل المادة (٤٤) من القانون الأصلي بإلغاء كلمه (هذا) الواردة بعد كلما (أحكام) فى آخرها.

المادة ١٣:

تعديل الفقرة (أ) من المادة (٤٦) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (أو المدير) الواردة فى آخرها.

المادة ١٤:

تعديل المادة (٤٧) من القانون الأصلي على النحو التالى:

أولاً: بإلغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة فى الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مائة دينار).

ثانياً: تعديل الفقرة (ج) بإلغاء عبارة (لا تقل عن خمس آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن ألف دينار)، وإلغاء عبارة (المادتين (٣٧) و(٣٩)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (٣٩)).

ثالثاً: بإلغاء الفقرة (د) منها .

المادة ١٥ :

تعديل الفقرة (ج) من المادة (٤٨) من القانون الأ صلى بإلغاء عبارة (ألف دينار) الواردة فيها و الاستعاضة عنها بعبارة (مائة دينار).

المادة ١٦ :

تلغى المادة (٥٠) من القانون الأ صلى وإعادة ترقيم المواد من بعدها .

المادة ١٧- تلغى المادة (٥١) من القانون الأ صلى وإعادة ترقيم المواد من بعدها .

١٩٩٩/٩/٢٢

عبد الله الثانى بن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع/ عبد الرؤوف الروابدة

نائب رئيس الوزراء/ مروان الحمود

نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الدكتور/ ريماء خلف

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور/ عبد السلام العبادي

وزير البريد والاتصالات/ جمال الصرايرة

نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام/ أيمن المجالي

وزير النقل المهندس/ ناصر اللوزي

وزير الخارجية/ عبد الإله الخطيب

وزير الشؤون البلدية ووزير دولة للشؤون البرلمانية/ توفيق كريشان

وزير التربية والتعليم الدكتور/ عزت جرادات

وزير العمل/ عيد الفايز

وزير المالية الدكتور/ ميشيل مارتو

وزير الداخلية/ نايف القاضي

وزير السياحة والآثار/ عقل بلتاجي

وزير العدل الدكتور/ حمزة حداد

وزير المياه والري الدكتور/ كامل محادين

وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس/ سليمان أبو عليم

وزير الزراعة المهندس/ هاشم الشبول

وزير الصناعة والتجارة/ محمد عصفور

وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس/ حسني أبو غيدا

وزير الصحة الدكتور/ اسحق مرقه

وزير الثقافة الدكتور/ فيصل الرفوع

وزير الشباب والرياضة/ سعيد شقم

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور/ محمد جمعة الوحش

قانون العقوبات الاردنى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

وقد حفل قانون العقوبات الاردنى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بمواد تتعلق بتوصيف أعمال جرمية وتحديد عقوبات لها مما يقع فى إطار جرائم المطبوعات والنشر نذكر منها حسب التسلسل وبدون تعليق لضيق المقام:

المادة ٧٣:

تعد وسائل للعلنية:

١- الأعمال والحركات إذا حصلت فى محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو حصلت فى مكان ليس من المحال المذكورة غير أنها حررت على صورة يستطيع معها أن يشاهدها أى شخص موجود فى المحال المذكورة.

٢- الكلام أو الصراح سواء جهر بهما أو نقلا بوسائل الإعلام الآلية بحيث يسمعا فى كلا الحالين من لا دخل له فى الفعل.

٣- الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاویر على اختلافها إذا عرضت فى محل عام أو مكان مباح للجمهور، أو معرض للأنظار أو بيعت أو وزعت على أكثر من شخص.

المادة ١١٨:

عقوبات:

يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فعرض المملكة لحظر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض الاردنيين لأعمال ثارية تقع عليهم أو على أموالهم.

المادة ١٢١:

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين وبغرامة لا تتجاوز العشرين دينارا على تحريض يقع فى المملكة أو يقوم به أردنى بإحدى الوسائل المذكورة فى المادة (١١٨) لحمل جنود دولة أجنبية موالية من جنود البر أو البحر أو الجو على الفرار أو العصيان.

المادة ١٢٢: يعاقب بالعقوبات نفسها المبينة فى المادة السابقة بناء على شكوى الفريق المتضرر من أجل الجرائم التالية، إذا ارتكبت دون مبرر كاف.

١- تحقير دولة أجنبية أو جيشها أو عملها أو شعارها الوطنى علانية.

٢- القدح أو الذم أو التحقير الواقع علانية على رئيس دولة أجنبية أو وزرائها أو ممثل يها السياسيين فى المملكة ولا يجوز إثبات الفعل الذى كان موضوع الذم.

المادة ١٣٠:

من قام فى المملكة زمن الحرب أو عند توقع نشرها بدعاية ترمى إلى إضعاف الشعور القومى أو إيقاف النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ١٣١:

- ١: يستحق العقوبة المبينة في المادة السابقة من أذاع في المملكة في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهم نفسية الأمة.
- ٢: إذا كان الفاعل قد أذاع هذه الانباء وهو يعتقد صحتها، عوقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

المادة ١٣٢:

- ١: كل أردني يذيع في الخارج وهو على بينة من الامر أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هبة الدولة أو مكانتها يعاقب بالحبس مدة لا تتقص عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.
- ٢: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة إذا كان ما ذكر موجهها ضد جلاله الملك أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش.

المادة ١٣٧:

- ١: كل فعل يقترب بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور يعاقب عليه بالاعدام.
- ٢: إذا نشب العصيان، عوقب المحرض وسائر العصاة بالاعدام.

المادة ١٥٠:

- كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النمرات المذهبية أو العنصرية أو الحز على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس مدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات. وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

المادة ١٥٢:

- من أذاع بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين من الثانية والثالثة من (٧٢) وقائع مفقة أو مزاعم كاذبة لأحداث التدني في أوراق النقد الوطنية أو لزعة الثقة في الدولة وسنداتها وجميع الاسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة ي عاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة دينار.

المادة ١٥٩:

تعد جمعية غير مشروعة:

- ١- كل جماعة من الناس مسلحة كانت أو غير مسلحة، تحرض أو تشجع بنظامها أو بما تقوم به من الدعاية على ارتكاب أى فعل من الافعال عبر المشروعة التالية:
- ٢- قلب دستور المملكة بالثورة أو التخريب.
- ٤- قلب الحكومة القائمة في المملكة بموجب الدستور باستعمال القوة والعنف.
- ٥- تخريب أو إتلاف أموال الحكومة الاردنية في المملكة.

المادة ١٦١:

كل من شجع غيره بالخطابة أو الكتابة، أو بأية وسيلة أخرى على القيام بأى فعل من الأفعال التي تعتبر غير مشروعة بمقتضى المادة (١٥٩) من القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

المادة ١٦٣:

كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع أو أرسل بالبريد كتابا أو نشرة أو كراسا أو إعلانا أو بيانا منشورا أو جريدة لجمعية غير مشروعة أو لمنفعتها أو صادرة منها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا.

المادة ١٨٨:

١- الذم: هو إسناد مادة معينة إلى شخص ولو فى معرض الشك والاستفهام- من شأنها أن تتال من شرفه وكرامته أو تعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم سواء أكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب أولا.

٢- القدح: هو الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره ولو فى معرض الشك والاستفهام- من دون بيان مادة معينة.

٣- وإذا لم يذكر عند ارتكاب جرائم الذم والقدح اسم المعتدى عليه صريحا أو كانت الاسنادات الواقعة مبهمة، ولكنه كانت هناك قرائن لا يبقى معها تردد فى نسبة تلك الاسنادات الى المعتدى عليه وفى تعيين ماهيتها، وجب عندئذ أن ينظر إلى مرتكب فعل الذم أو القدح كأنه ذكر اسم المعتدى عليه وكان الذم أو القدح كان صريحا من حيث الماهية.

المادة (١٨٩):

لكى يستلزم الذم أو القدح العقاب، يشترط فيه أن يقع على صورة من الصور الآتية:

٢- الذم أو القدح الخطى، وشرطه أن يقع:

أ- بما ينشر ويذاع بين الناس أو بما يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم أو الصور الاستهزائية أو مسودات الرسوم (الرسوم قبل أن تزين وتصنع).

ب- بما يرسل الى المعتدى عليه من المكاتب المفتوحة (غير المغلقة) وبطاقات البريد.

٣- الذم أو القدح بواسطة المطبوعات وشرطه أن يقع:

أ- بواسطة الجرائد والصحف اليومية أو الموقوتة.

ب- بأى نوع كان من المطبوعات ووسائل النشر.

المادة ١٩٠:

التحقير: هو كل تحقير أو سباب غير الذم والقدح يوجه الى المعتدى عليه وجها لوجه بالكلام أو الحركات أو بكتابة أو رسم لم يجعل علنيين بمخابرة برقية أو هاتفية أو بمعاملة غليظة.

المادة ١٩١:

يعاقب على الذم بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين إذا كان موجها إلى مجلس الأمة أو أحد

أعضائه اثناء عمله أو بسبب ما أجراه بحكم عمله أو إلى إحدى الهيئات الرسمية أو المحاكم أو الإدارات العامة أو الجيش أو إلى أى موظف أثناء قيامه بوظيفته أو بسبب ما أجراه بحكمها.

المادة ١٩٣:

يعاقب على القذح بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين دينارا إذا كان موجها إلى من ذكروا فى المادة (١٩١) من قانون العقوبات.

المادة ١٩٥:

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من:

- ١- ثبتت جراته بإطالة اللسان على جلالة الملك.
- ٢- أرسل أو حمل غيره أن يرسل أو يوجه إلى جلالاته أية رسالة خطية أو شفوية أو أية صورة أو رسم هزلى من شأنه المس بكرامة جلالاته أو أن يضع تلك الرسالة أو الصورة أو الرسم بشكل يفيد المس بكرامة جلالاته وكل من يذيع ما ذكر أو يعمل على إذاعته بين الناس.
- ٣- يعاقب بالعقوبة نفسها إذا كان ما ذكر موجها ضد جلالة الملكة أو ولى العهد أو احد أوصياء العرش أو أحد أعضاء هيئة النيابة.

المادة ٢٢٤:

كل من نشر أخبارا أو معلومات أو انتقادات من شأنها أن تؤثر على أى قاض أو شاهد أو تمنع أى شخص من الافضاء بما لديه من المعلومات لأولى الأمر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا.

المادة ٢٢٥:

يعاقب بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين دينارا من ينشر:

- ١- وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحى قبل تلاوتها فى الجلسة علنية.
- ٢- محاكمات الجلسات السرية.
- ٣- المحاكمات فى دعوى السب.
- ٤- كل محاكمة منعت المحكمة نشرها.

المادة ٢٢٦:

يعاقب بالحبس حتى ث لائة أشهر أو بغرامة حتى عشرة دنانير أو بكلتا هاتين العقوبتين من يقدم علانية على فتح اكتتاب أو الإعلان عنها بأية وسيلة من وسائل النشر للتعويض عما قضت به محكمة جزائية من غرامات أو رسوم أو عطل وضرر.

المادة ٣١٩:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا كل من:

- ١- كل من باع أو أحرز بقصد البيع أو التوزيع أية مادة بذئثة مطبوعة أو مخطوطة أو أية صورة شمسية أو طبع نموذج أو شئ آخر يؤدى إلى إفساد الاخلاق، أو طبع أو إعادة طبع مثل هذه الأشياء

والمواد بأية طريقة أخرى بقصد بيعها أو توزيعها.

٢- عرض فى محل عام أى تصوير أو صور شمسية أو رسم أو نموذج بذئى أو أى شئ آخر يؤدى إلى إفساد الأخلاق، أو وزع مثل هذه الأشياء لعرضها فى محل عام.

٣- أدار أو اشترك فى إدارة محل يتعاطى بيع أو نشر أو عرض أشياء بذئية مطبوعة كانت أو مخطوطة أو صورة شمسية أو رسوم أو نماذج أو أية أشياء أخرى قد تؤدى إلى إفساد الأخلاق .

٤- أعلن بأية وسيلة من الوسائل أن شخصا يتعاطى بيع هذه المواد والأشياء البذئية أو طبعها أو إعادة طبعها أو عرضها أو توزيعها.

المادة ٣٥٤:

كل تهديد آخر بإنزال ضرر غير محقق، إذا حصل بالقول أو بإحدى الوسائل المذكورة فى المادة (٧٣) وكان من شأنها التأثير فى نفس المجنى عليه تأثيرا شديدا يعاقب عليه بناء على الشكوى بالحبس حتى اسبوع أو بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير.

المادة ٣٥٥:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من :-

١- حصل بحكم وظيفته أو مركزه الرسمي على أسرار رسمية وأباح هذه الأسرار لمن ليس له صلاحية الاطلاع عليها أو إلى من لا تتطلب طبيعة وظيفته ذلك الاطلاع وفقا للمصلحة العامة .

٢- كان يقوم بوظيفة رسمية أو خدمة حكومية استلقى بحيازته وثائق سرية أو رسوما أو مخططات أو نماذج أو نسخا منها دون أن يكون له حق الاحتفاظ بها أو دون أن تقضى ذلك طبيعة وظيفته .

٣- كان بحكم مهنته على علم بسر وأفضاه دون سبب مشروع.

المادة ٣٥٨:

يعاقب كل ذم آخر بإحدى الصور المبينة فى المادة (١٨٨) بالحبس من شهرين الى سنة.

المادة ٣٥٩:

يعاقب على القدح بإحدى الناس المقترن بإحدى الصور المذكورة فى المادتين (١٨٨ و ١٨٩) وكذلك على التحقير الحاصل بإحدى الصور الواردة فى المادة (١٩٠) بالحبس من أسبوع الى ثلاثة أشهر أو بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين دينارا .

المادة ٣٩٧:

١- كل من فتح أو أدار أو استعمل مكانا لأعمال اليانصيب مهما كان نوعها يعاقب بالحبس حتى خمسين دينارا .

٢- كل من طبع أو نشر أو تسبب فى طبع أو نشر أية إذاعة أو إعلان عن يانصيب أو ما يتعلق به أو باع أو عرض للبيع تذكرة أو ورقة يانصيب كهذه يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا .

٣- أن لفظة (اليانصيب) الواردة فى هذه المادة تشمل كل طريق أو حيلة تتخذ لبيع مال أو هبة أو التصرف فيه أو توزيع بوا سطة القرعة أو بطريق الحظ سواء أكان ذلك برء حجارة الزهر أو سحب

التذاكر أو أوراق اليانصيب القرعة أو الأرقام أو الرسوم أو بواسطة دولاب أو حيوية مدرب أو أية طريقة أخرى مهما كان نوعها .

٤- لا تسرى أحكام هذه المادة على أي (اليانصيب) استحصل على إذن به من مرجعه المختص .
المادة ٤٣٥ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من توصل بالغش لرفع أو تخفيض البضائع أو الأسهم التجارية العامة أو الخاصة المتداولة ولا سيما :

١- بإذاعة وقائع مختلفة أو ادعاءات كاذبة .

٢- بتقديم عروض لبيع أو لشراء قصد بليلة الأسعار .

٣- بالإقدام على أي عمل شأنه إفساد قاعدة العرض والطلب في السوق .

المادة ٤٦٨ :

من طبع أو باع أو عرض نقوشا أو صورا أو رسوما تعطى عن الأردنيين فكرة غير صحيحة من شأنها أن تنال من كرامتهم واعتبارهم، عوقب بالحبس حتى أسبوع وبالعقوبة حتى خمسة دنانير وتصادر تلك النقوش والصور والرسوم .

قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ الذي جاء فيه :

المادة ١٠ :

مع مراعاة أحكام أي قانون آخر تعتبر جميع الوثائق الرسمية الأخرى التي لا تشملها أحكام هذا القانون (وثائق عادية) وعلى المسئول أن يحافظ على الوثائق العادية ويحفظها من العبث أو الضياع ولا يجوز إفشاء مضمونها لغير أصحاب العلاقة بها ما لم يصرح بنشرها .

المادة ١١ :

تعتبر الوثائق المحمية السرية للغاية والسرية المحدودة والعادية عهدة على المسئول عنها . وتتراوح العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بين الحبس مدة لا تقل عن عشر سنوات والإعدام إذا توفرت الشروط المنصوص عليها في القانون المشار إليه .

وكذلك قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الذي جاء فيه :

المادة ١١ :

كل من نشر بإحدى الطرق المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٦٨) من قانون العقوبات أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في الأردن أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية أو التأثير في الشهود الذين يطلبون لأداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك الت تحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لاولى الشأن أو التأثير على الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة تزيد على خمسين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة ١٢:

كل من نشر بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها في الدعاوى الحقوقية أو الجزائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو دعاوى الذم والقدح والسب وإفشاء الأسرار أو دعاوى الطلاق والهجر والبنوة الطبيعية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على المائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ولا يعاقب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم ومع ذلك ففي الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو إذنه.

المادة ١٣:

كل من نشر بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها ما جرى في المداولات السرية في المحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية في المحاكم يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة ١٤:

كل من نشر بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها إذاعات بشأن تحقيق جزائي قائم يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة ١٥:

كل من نشر طعنًا بحق قاضي أو محكمة أو نشر تعليقًا على حكم قاصداً بذلك تعريض مجرى العدالة للشك والتحقير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار أو بكلا هاتين العقوبتين.

قانون المطبوعات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

حفل قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ لمواد تتعلق بتوصيف أعمال جرمية وتحديد عقوبات لها مما يقع في إطار جرائم المطبوعات والنشر نذكر منها حسب التسلسل وبدون تعليق لضيق المقام.

المادة ٧٣: تعد وسائل تعليمية :

١- الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام أو مكان مباح للجمه ور أو معرض للأذن ظار أو حصلت في مكان ليس من المحال المذكورة غير أنها جرت على صورة يستطيع معها أن يشاهدها أي شخص موجود في المحال المذكورة.

٢- الكلام أو الصراخ سواء جهر بهما أو نقلاً بوسائل الإعلام الآلية بحيث يسمعها في كلا

الحالين من لا دخل له في الفعل.

٣- الكتابة والرسوم الصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاویر على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور، أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص.

المادة ١١٨ عقوبات :

يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فعرض المملكة لحظر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض الأردنيين لأعمال ثارية تقع عليهم أو على أموالهم.

المادة ١٢١ :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السن تین وبغرامة لا تتجاوز العشرين ديناراً على كل تحريض يقع في المملكة أو يقوم به أردني بإحدى الوسائل المذكورة في المادة (١١٨) لحمل هناد دولة أجنبية موالية من جنود البر أو البحر أو الجو على الفرار أو العصيان.

المادة ١٢٢ :

يعاقب بالعقوبات نفسها المبينة في المادة السابقة بناء على شكوى الفريق المتضرر من أجل الجرائم التالية، إذا ارتكبت دون مبرر كاف.

- ١- تحقير دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني علانية.
- ٢- القبح أو الذم أو التحقير الواقع علانية على رئيس دولة أجنبية أو وزرائها أو ممثليها السياسيين في المملكة ولا يجوز إثبات الفعل الذي كان موضوع الذم.

المادة ١٣٠ :

من قام في المملكة زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاية ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاف النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

المادة ١٣١ :

- ١- يستحق العقوبة المبينة في المادة السابقة من أذاع في المملكة في الأحوال عيها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهم نفسية الأمة .
- ٢- إذا كان الفاعل قد أذاع هذه الأنباء وهو يعتقد صحتها، عوقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

المادة ١٣٢ :

- ١- كل أردني يذيع في الخارج وهو على بيئة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هبة الدولة أو مكانتها يعاقب بالحبس مدة لا تنقص عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.
- ٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة إذا كان ما ذكر موجهها ضد جلالة الملك أو لولي

المهد أو أحد أوصياء العرش.

المادة ١٣٧:

١- كل فعل يقترب بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور يعاقب عليه بالإعدام.

٢- إذا نشب العصيان، عوقب المحرض وسائر العصاة بالإعدام.

المادة ١٥٠:

كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحز على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليهن بالحبس مدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على خمسين دينار.

المادة ١٥٢:

من أذاع بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٧٣) وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة في أوراق النقد الوطنية أو لزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الإسناد ذات العلاقة بالفئة المالية العامة يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة دينار.

المادة ١٥٣:

يستحق العقوبات المبينة في المادة السابقة، كل شخص تذرع بالوسائل عينها لحض الجمهور:

أ- إما على سحب الأموال المودعة في المصارف والصناديق العامة.

ب- أو على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة أو على الإمساك عن شرائها.

المادة (١٥٩)، تعد جمعية غير مشروعة:

١- كل جماعة من الناس مسجلة كانت أو غير مسجلة، تحرض أو تشجع بنظامها أو بما تقوم به من الدعاية على ارتكاب أي فعل من الأفعال غير المشروعة التالية:

أ- قلب دستور المملكة بالثورة أو التخريب.

ب- قلب الحكومة القائمة في المملكة بموجب الدستور باستعمال القوة والعنف.

ج- تخريب أو إتلاف أموال الحكومة الأردنية في المملكة.

المادة ١٦١:

كل من شجع غيره بالخطابة أو الكتابة، أو بأية وسيلة أخرى على القيام بأي فعل من الأفعال التي تعتبر غير مشروعة بمقتضى المادة (١٥٩) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

المادة ١٦٣:

كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع أو أرسل بالبريد كتاباً أو نشره أو كراساً أو إعلاناً أو بياناً أو من أو منشوراً أو جريدة لجمعية غير مشروعة أو لمنفعتهم أو صادرة منها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

الكويت

قانون المطبوعات والنشر

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١

بإصدار قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١

بإصدار قانون المطبوعات والنشر

المعدل بالقوانين أرقام ٢٩ لسنة ٦٥،

٩ لسنة ٧٢، ٥٩ لسنة ٧٦، ٦٩ لسنة ٧٦،

٥٧ لسنة ٨٦، ٧٣ لسنة ٨٦

نحن عبد الله السالم الصباح أمير الكويت،

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات والنشر الصادر في سنة ١٣٧٥ هجرية الموافقة لسنة ١٩٥٦ ميلادية.

وبناء على عرض رئيس دائرة المطبوعات والنشر،

وبعد موافقة المجلس الأعلى،

قررنا القانون الآتي

مادة ١:

حرية الطباعة والكتابة والنشر مكفولة في حدود هذا القانون.

الباب الأول إصدار المطبوعات

مادة ٢:

على كل طابع أن يخطر كتابة دائرة المطبوعات والنشر بإنشاء مطبعته قبل أن يزاول أى عمل فيها. ويشتمل الاخطار على اسم الطابع ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ومقر المطبعة واسمها.

مادة ٣:

إذا عطل الطابع مطبعته، أو غيّر مقرها أو اسمها، أو باعها، أو نزل عنها لأى شخص أو هيئة، وجب عليه أن يخطر كتابة دائرة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام.

مادة ٤:

يجب أن يذكر في الصفحة الاولى أو الاخيرة من أى مطبوع اسم الطابع والناشر إن وجد، وعنوان كل منهما، وتاريخ الطبع. ويستثنى من ذلك المطبوع الحكومى والمطبوع ذات الصفة الخاصة أو الصفة التجارية.

والمطبوع هو كل كتابة أو قطعة موسيقية أو صورة شمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل إذا

أصبحت قابلة للتداول. ويقصد بالتداول بيع المطبوع أو عرضه للبيع أو إلصاقه بالجدران أو أى عمل آخر يجعله فى متناول الناس.

والناشر هو الذى يتولى نشر أى مطبوع.

مادة ٤ مكرراً:

لا يجوز لأى مطبعة أن تقوم بإصدار مطبوعات بغير ترخيص مسبق من وزارة الإعلام وذلك عدا المطبوعات الدورية والحكومية وذات الصفة التجارية.

مادة ٥:

عند إصدار أى مطبوع، يجب على الطابع، مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٧)، إيداع نسختين منه فى دائرة المطبوعات والنشر، ويعطى ايضالا عن هذا الإيداع. ويستثنى من ذلك المطبوع الحكومى والمطبوع ذات الصلة الخاصة أو الصلة التجارية.

مادة ٦:

على الطابع قبل أن يتولى إصدار أى مطبوع دورى أن يقدم إخطارا مكتوباً بذلك الى دائرة المطبوعات والنشر.

مادة ٧:

لا يجوز بيع المطبوعات أو توزيعها فى أى مكان إلا بترخيص من دائرة المطبوعات والنشر.

مادة ٨:

كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائتى دينار. فإذا تضمن المطبوع ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أو كان يخدم هيئة أو دولة أجنبية أو يمس النظام الاجتماعى أو السياسى فى الكويت كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائتى دينار أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون. ويحكم بمصادرة المطبوع فى جميع الحالات.

الباب الثانى إصدار الجرائد

مادة ٩:

يقصد بالجريدة أى صحيفة أو مجلة أو أى مطبوع آخر يصدر بصفة دورية، فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

مادة ١٠:

يجب أن يكون للجريدة رئيس للتحريير مسؤول يشرف إشرافاً فعلياً على كل محتوياتها، أو عدة رؤساء للتحريير يشرف كل واحد منهم إشرافاً فعلياً على قسم معين من أقسامها.

مادة ١١:

يشترط في صاحب الجريدة ورئيس التحرير أن يكون كويتيا يقيم في الكويت، وألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة، وأن يكون كامل الأهلية حسن السيرة محمود السمعة لم يصدر ضده حكم مغل بالشرف، وأن يكون على قدر كاف من الاستعداد لمزاولة مهنته.

مادة ١٢:

و يجوز أن يكون صاحب الجريدة أو مستغلها هو في الوقت ذاته رئيس تحريرها، وفي هذه الحالة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادة السابقة.

مادة ١٣:

لا يجوز إصدار جريدة إلا بعد الترخيص في إصدارها من رئيس دائرة المطبوعات والنشر.

مادة ١٤:

يقدم طلب إصدار الجريدة إلى دائرة المطبوعات والنشر مشتملا على البيانات الآتية:

- ١: اسم صاحب الجريدة ولقبه وشهرته وسنه ومحل إقامته ومهنته وجنسيته.
 - ٢: اسم رئيس التحرير ولقبه وشهرته وسنه ومحل إقامته ومهنته ويرفق بالطلب كتاب يتضمن قبوله في أن يكون رئيسا للتحرير.
 - ٣: اسم الجريدة واللغة التي تصدر بها ومواعيد إصدارها. ولا يجوز أن يكون اسم الجريدة مشابها أو مقاربا لاسم جريدة أخرى سبقتها في الصدور.
 - ٤: عنوان إدارة الجريدة وعنوان مطبعتها.
 - ٥: بيان ما إذا كانت الجريدة سياسية أو غير سياسية.
 - ٦: في حالة ما إذا كانت الجريدة تستغلها شركة أو جمعية أو هيئة أو ناد يبين ذلك في الطلب، ويذكر اسم ممثل هذه الهيئة ومحل إقامته وجنسيته.
- ويرفق الطلب بجميع المستندات المؤيدة له، مصدقا عليها من دائرة رسمية.

مادة ١٥:

يبلغ الترخيص في إصدار الجريدة إلى صاحبها بإخطار رسمي، خلال ثلاثين يوما من وقت تقديم الطلب. وإذا لم يبلغ الترخيص خلال هذه المدة، اعتبر الطلب مرفوضا.

مادة ١٦:

في حالة رفض الترخيص، أو إذا انقضى ثلاثون يوما من وقت تقديم الطلب دون رد، يجوز لمقدم الطلب أن يتظلم إلى رئيس دائرة المطبوعات والنشر خلال عشرة أيام من وقت تبليغه الرفض أو من انقضاء الثلاثين يوما. ويبت الرئيس في التظلم خلال أسبوعين من وقت تقديمه.

مادة ١٧:

إذا رفض التظلم جاز لمقدم الطلب رفع استئناف إلى المجلس الأعلى خلال عشرة أيام من وقت

تبليغه الرفض. ويكون قرار المجلس الأعلى نهائيا لا يجوز الطعن فيه.

مادة ١٨:

عند الترخيص في إصدار الجريدة يودع صاحبها أحد المصارف باسم دائرة المطبوعات والنشر

تأميناً مقداره:

١: ألف روبية إذا كانت الجريدة تصدر مرة في الشهر على الأكثر.

٢: ألف روبية إذا كانت الجريدة تصدر مرتين في الشهر على الأكثر.

٣: ثلاثة آلاف روبية إذا كانت الجريدة تصدر مرة في الأسبوع على الأكثر.

٤: أربعة آلاف روبية إذا كانت الجريدة تصدر أكثر من مرة في الأسبوع.

ويجوز أن يستعاض عن التأمين المالى المذكور بضمان مصرفي.

وإذا نقص التأمين بسبب وفاء الغرامات أو المصروفات التي قد يحكم بها على المستغل أو رئيس

التحرير أو الطابع أو غيرهم وجب إكماله خلال خمسة أيام من تاريخ إشعار صاحب الجريدة بذلك.

مادة ١٩:

يجب أن يذكر اسم الجريدة وطابعها وناسرها ورئيس تحريرها في كل عدد يصدر منها. وترسل

ثلاث نسخ لدائرة المطبوعات والنشر عقب صدور كل عدد .

مادة ٢٠:

يلغى ترخيص الجريدة إذا طلب مالکها إلقاءه، أو عجز عن دفع التأمين المالى أو عن تقديم

الضمان المصر في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه الموافقة على الترخيص، أو توقف عن إصدارها

سنة شهور متوالية، أو زالت شخصية الشركة أو الجمعية أو الهيئة أو النادى المستغل لها .

مادة ٢١:

إذا توفى صاحب الجريدة ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة، ألغى ترخيصها في

نهاية السنة.

مادة ٢٢:

يجوز لصاحب الجريدة أو مستغلها أن ينزل عنها لغيره، بشرط موافقة دائرة المطبوعات والنشر

على النزول. ويخضع المالك الجديد للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثالث

المسائل المحظورة نشرها

مادة ٢٣:

يحظر المساس بالذات الالهية أو الأنبياء بالتعريض أو الطعن أو السخرية أو التجريح بأى وسيلة

من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام

قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

لا يجوز التعرض لشخص أمير الكويت بالنقد، كما لا يجوز أن ينسب إليه قول إلا بإذن خاص مكتوب من دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ٢٤:

يحظر نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية، ونشر الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من دائرة المطبوعات والنشر . وكذلك يحظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول، أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبين البلاد العربية أو البلاد الصديقة .

مادة ٢٥:

يحظر نشر أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية، أو بلبله الأفكار عن الوضع الاقتصادي. وكذلك يحظر نشر أخبار افلاس التجار أو المحال التجارية أو المصارف أو الصيارفة الاباذن خاص من المح كمة المختصة .

مادة ٢٦:

يحظر نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة، أو يمس كرامة الاشخاص، أو حرياتهم الشخصية. وكذلك يحظر نشر ما يتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجارى، ونشر أى أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل.

مادة ٢٧:

يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم، أو إثارة البغضاء، أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.

مادة ٢٧ مكررا:

يحظر نشر أى اعلان أو بيان غير تجارى صادر عن هيئة أو جماعة أو مجموعة من الأشخاص أو من أية دولة أو هيئة أجنبية بغير موافقة مسبقة من وزارة الاعلام.

مادة ٢٨:

يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تجاوز ستة شهور وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا نشر فى الجريدة ما حظرته المواد الخمس السابقة. وإذا عادا إلى ما سبق أن عوقبا من أجله، جاز الحكم بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة ولا تجاوز ألفى روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين. وللمحكمة فى هذه الحالة أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط الاصول والقوالب واعدامها. ولها أيضا أن تقضى بإلغاء ترخيص الجريدة.

مادة ٢٩:

إذا نشر طعن فى أعمال الموظف العام يتضمن قذفا، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بعقوبة القذف المقررة فى قانون الجزاء، إلا إذا أثبت الكاتب حسن نيته باعتقاده صحة الوقائع التى يسندها

الى الموظف العام وقيام اعتقاده هذا على أسباب معقولة بعد التثبت والتحري، وباتجاهه إلى مجرد حماية المصلحة العامة، وباقتصاره فيما صدر منه على القدر اللازم لحماية هذه المصلحة.

مادة ٣٠:

إذا نشر تحريض على قلب نظام الحكم في البلاد، وكان التحريض متضمنا الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة، أو نشرت دعوة إلى اعتناق الشيوعية والانتقاص بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، أو نشرت آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيرا لدين أو لمذهب ديني، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالعقوبة المقررة في قانون الجزاء للجريمة التي ارتكبت.

مادة ٣١:

يجوز للمحكمة، في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين، أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط الأصول والقوالب وإعدامها، ولها أيضا أن تقضى بإلغاء ترخيص الجريدة.

مادة ٣٢:

المحكمة المختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب هي دائرة الجنايات بالمحكمة الكلية، وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف العليا. ولا تقام الدعاوى عن هذه الجرائم إذا لم يرفعها المتضرر خلال المدة المذكورة، ما لم تكن هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها.

مادة ٣٤:

لدائرة المطبوعات والنشر أن تنذر رئيس التحرير إذا نشر في الجريدة ما يخالف أحكام هذا القانون، ولا يمنع هذا الإنذار من محاكمة المسؤولين أمام المحكمة المختصة إذا اقتضى الأمر ذلك.

مادة ٣٥:

يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تجاوز سنتين أو إلغاء ترخيصها إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة جهة أخرى على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة ولأى سبب بغير إذن من وزارة الاعلام.

كما يجوز لوزير الإعلام عند الضرورة، وقف الجريدة عن الصدور لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

مادة ٣٥ مكرراً:

يجوز لوزير الإعلام أن يخضع المطبوعات الدورية للرقابة المسبقة على النشر. ويحظر نشر ما أمرت الجهة القائمة على الرقابة بمنع نشره.

مادة ٣٥ مكرراً:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ مكرراً و ٢٧ مكرراً و ٣٥ مكرراً.

ويجوز للجهة القائمة على الرقابة أن تأمر بضبط ما يصدر من مطبوعات بغير ترخيص.

مادة ٣٥ مكرر ب:

لمفتشى وزارة الاعلام أن يدخلوا الطباعة والنشر والجرائد ومحلات بيع المطبوعات لمراقبة تنفيذ هذا القانون وضبط ما يقع مخالفا لأحكامه.

مادة ٣٦:

إذا صدر، فى حدود هذا القانون، حكم قضائى أو قرار إدارى بتعطيل الجريدة أو بإلغاء ترخيصها، واستمرت بالرغم من ذلك فى الظهور باسمها أو باسم آخر، عوقب رئيس التحرير ومستغل الجريدة والطابع والناشر بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الباب الرابع أحكام ختامية

مادة ٣٧:

يجوز محافظة على النظام العام أو الآداب أو حرمة الأديان، منع تداول مطبوعات واردة من الخارج. ويكون هذا المنع بقرار يصدر من رئيس دائرة المطبوعات والنشر.

مادة ٣٨:

تنشر فى الجريدة الرسمية أوامر منع التداول، والانذارات، وقرارات التعطيل، وإلغاء الترخيصات، وأحكام القضاء فى هذا الخصوص.

مادة ٣٩:

تعتبر الإنذارات والتعليمات الرسمية مبلغة إلى رئيس التحرير أو مستغل الجريدة بمجرد تسليمها إليه أو إلصاقها على باب المبنى المتخذ لإدارتها.

مادة ٤٠:

على رئيس التحرير أن ينشر بالمجان، وبنفس الحروف وفى نفس المكان الذى نشر فيه القذف أو الإهانة فى حق شخص ما الجواب الوارد إليه عن ذلك من الشخص نفسه أو ممن يقوم مقامه، أو من أولاده وأحفاده وأقاربه إذا كان النشر يتعلق بمتوفى. وعليه أن ينشر الحكم الذى يصدر فى شأن جريمة القذف فى العدد التالى لصدور الحكم. ويجوز نشر الحكم فى جريدة أخرى إذا تعذر نشره فى الجريدة نفسها، ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه.

وعلى رئيس التحرير أن ينشر فى محليات الجريدة البلاغات الرسمية التى ترسل إليه من دائرة المطبوعات والنشر.

ويعاقب رئيس التحرير بغرامة لا تزيد على ألف روبية إذا خالف أحكام هذه المادة.

مادة ٤١:

لا يجوز لمحررى الجرائد ومراسليها ووكالات الانباء ممارسة عملهم فى الكويت قبل أن يحصلوا

على ترخيص فى ذلك من دائرة المطبوعات والنشر.

ويعاقب من يخالف ذلك أو ينتحل لنفسه صفة صحفية بفرامة لا تزيد على خمسمائة روبية.

مادة ٤٢:

جميع الالتزامات التى نص عليها هذا القانون فى شأن صاحب الجريدة أو مستغلها ورئيس تحريرها وطابعها وناشرها تسرى فى حق كل مسئول عن أى مطبوع سواء كان كتابا أو رسالة أو رسوما أو صوراً أو منشورات أو ملصقات أو غير ذلك من وسائل تداول المطبوع.

مادة ٤٣:

لا تسرى أحكام هذا القانون على الجرائد والمطبوعات التى تصدرها دوائر الحكومة الرسمية، ولا على الجرائد المدرسية التى تصدرها المدارس والمعاهد العلمية والفنية.

مادة ٤٤:

يلغى قانون المطبوعات والنشر الصادر فى سنة ١٣٧٥ هجرية الموافقة لسنة ١٩٥٦ ميلادية.

مادة ٤٥:

على رئيس دائرة المطبوعات والنشر تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من وقت نشره فى الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

عبد الله السالم الصباح

صدر فى التاسع من شعبان ١٣٨٠هـ

الموافق فى السادس والعشرين من يناير (كانون الثانى) ١٩٦١م

لبنان

قانون المطبوعات

الصادر بتاريخ ١٤ أيلول سنة ١٩٦٢

المعدل بالمرسوم الاشتراعى رقم ١٩٧٧/١٠٤

وبالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠

مرسوم اشتراعى رقم ١٩٨٥/٤٩ تحديد عدد المطبوعات السياسية الدورية.

قانون رقم ١٩٨٦/١٤ بإلغاء المرسوم الاشتراكي رقم ١ فى ١/١/١٩٧٧ المتعلق بفرض رقابة على

المطبوعات

قرار وزير الإعلام رقم ١٨٣ فى ١٩/٧/١٩٩٣ تحديد أصول الترخيص لدور النشر فى لبنان.

قانون المطبوعات

الصادر بتاريخ ١٤ أيلول سنة ١٩٦٢ (١)

المعدل بالمرسوم الاشتراعى رقم ٧٧/١٠٤

وبالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠

أقر مجلس النواب.

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتى نصه:

الباب الأول

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الأولى:

المطبعة والصحافة والمكتبة ودار النشر والتوزيع حرة، ولا تقيد هذه الحرية إلا فى نطاق القوانين العامة وأحكام هذا القانون.

المادة ٢:

يعنى بالمطبعة كل جهاز أعد لإنتاج المطبوعات، ولا يشمل هذا التعريف الجهاز المعد للتصوير الشمسى، والآلات الكاتبة العادية المستعملة فى الدوائر والمحلات التجارية والمؤسسات، والجهاز الذي يستعمل من أجل أغراض تجارية بحتة أو لسحب النسخ عن الوثائق.

المادة ٣:

يعنى بالمطبوعة وسيلة النشر المرتكزة على تدوين الكلمات والأشكال بالحروف والصور والرسوم، ويجب أن يذكر فى كل مطبوعة اسم المؤلف واسم المطبوعة والناشر، وعنوانه وتاريخ الطبع.

المادة ٤:

يعنى بالمطبوعة الصحفية مختلف أنواع المطبوعات الدورية.

المادة ٥:

يعنى بالمطبوعة الدورية:

أ: المطبوعة أو النشرة التى تصدر بصورة مستمرة باسم معين بأجزاء متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ب: الوكالة الصحفية الاخبارية المعدة فقط لتزويد مؤسسات نشر بالأخبار والمقالات والصور والرسوم.

ج: الوكالة الصحفية الثقيلة من نوع "ارغوس" المعدة لنقل قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزيعها على طالبيها.

د: النشرة الاختصاصية المعدة للتوزيع على مؤسسات الاختصاص.

المادة ٦:

يعنى بالمطبوعة الصحفية الموقوتة المطبوعة التى لا تصدر أكثر من مرة فى الأسبوع بما فى ذلك ملاحظتها.

المادة ٧:

تقسم المطبوعة الصحفية إلى فئتين: سياسية وغير سياسية، وتكون هذه الفئة الأخيرة موقوتة، وتراعى عند تحويل مطبوعة موقوتة إلى صحيفة سياسية، أحكام الرسوم الاشتراعى رقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٥٣.

المادة ٨:

يعنى بالمكتبة المؤسسة التى تتولى بيع المطبوعات والمؤلفات فى مكان معين، ويعنى بدار النشر المؤسسة التى تتولى إعداد المطبوعات وإخراجها والاتجار بها.

ويعنى بدار التوزيع المؤسسة التى تتولى توزيع المطبوعات وبيعها بواسطة المكتبات والباعة.

المادة ٩:

يعنى بالصحافة مهنة إصدار المطبوعات الصحفية.

المادة ١٠:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

يعنى بالصحفى كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفقاً للشروط المبينة بالمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون. أما الذى ينتحل صفة الصحفى لأى سبب كان فيعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبالغرامة من مليونين إلى عشرة ملايين ليرة. وفى جميع الحالات لا يمكن أن تقل العقوبة عن الحد الأدنى للحبس والغرامة معاً.

المادة ١١:

يشمل العمل الصحفى الكتابة فى المطبوعات الصحفية وإصلاح كتاباتها ومدها بالأخبار أو الترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم.

الفصل الثانى المطبعة

المادة ١٢:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩/٩١ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠).

لا يجوز لأحد أن يملك أو يدير مطبعة دون أن يقدم لوزارة الإرشاد والأنباء والسياحة تصريحاً بذلك، وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها من "خمسین ألف إلى مليون ليرة لبنانية" وبتوقيف المطبعة إلى أن يقدم الترخيص. وفى حال الاستمرار بالعمل دون تصريح تكون العقوبة بالحبس من عشرة أيام إلى ستة أشهر.

المادة ١٣:

يجب أن يكون للمطبعة مدير مسؤول عن المخالفات التى ترتكبها ويشترط أن يكون لبنانياً متعلماً أتم الواحدة والعشرين من عمره غير مُحاكم بإحدى الجرائم الشائنة.

المادة ١٤:

يجب أن يتضمن التصريح:

- ١- اسم صاحب المطبعة وكنيته ومحل إقامته وجنسيته.
- ٢- المدير المسؤول ومحل إقامته وجنسيته.
- ٣- اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات المستعملة فيها.

المادة ١٥:

كل تبديل يجب أن يصرح به خلال شهر من وقوعه. إذا توفى صاحب المطبعة، توجب على ورثته أن يقدموا إلى وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع وإذا شاءوا أن يثابروا على العمل يجب أن يصرحوا بذلك فى البيان، وكل بيان كاذب أو ناقص، يعد ملفى ويعاقب صاحبه بالعقوبة المبينة فى المادة ١٢ من هذا القانون.

المادة ١٦:

يجوز أن يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً عنها، وفى هذه الحالة عليه أن يصرح بذلك فى البيان الذى يقدمه.

المادة ١٧:

إذا تبدل صاحب المطبعة، وجب على صاحبها الجديد أن يقدم بياناً بذلك، على أن صاحبها ومديرها السابقين يظلان مسؤولين عن المخالفات التى ترتكب حتى تقديم البيان الجديد ما لم يعلنوا خطياً لوزارة الإرشاد والأنباء والسياحة تخليهما عن المطبعة للغير.

المادة ١٨ :

على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يرفع إلى وزارة الإرشاد والأنباء والسياسة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وعليه أن يقوم بذلك كلما وقع تبديل في الحروف.

المادة ١٩ :

يتخذ صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات والمطبوعات المعدة للنشر وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها. وهذا السجل يجب أن يعرض على السلطة الإدارية والقضائية عند كل طلب.

المادة ٢٠ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يرسل إلى وزارة الإرشاد والأنباء والسياسة أربع نسخ عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية حال نشرها تحفظ واحدة منها في وزارة الإرشاد والأنباء والسياسة، وترسل النسختان الباقيتان إلى المكتبة الوطنية وإذا كان للمطبوعة صبغة سياسية، فترسل نسخة خاصة للنيابة العامة الاستئنافية في المنطقة.

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٢٠٠ ألف إلى مليون ليرة لبنانية وفي حال التكرار تضاعف العقوبة.

يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالليتوغرافيا والتبوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر والوشم وعلى القطع الموسيقية.

المادة ٢١ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

من يقدم على إعادة طبع المطبوعة الممنوعة وطبع مطبوعة دورية غير مرخص بها أو حظر نشرها يعاقب بالحبس من عشرة أيام إلى ستة أشهر وبالغرامة من ٥٠ ألف إلى مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المطبوعة الممنوعة.

الفصل الثالث

المطبوعة الصحفية

الشروط الواجب توافرها فى الصحفى والمدير المسئول

المادة ٢٢:

- يجب أن تتوافر فى الصحفى المعرف عنه فى المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون الشروط التالية:
- ١: أن يكون لبنانيا قد أكمل الحادية والعشرين من عمره.
 - ٢: أن يكون حائزا على الأقل شهادة البكالوريا اللبنانية (القسم الثانى) أو ما يعادلها وأن يكون قد مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفى مدة أربع سنوات تلى قبول طلبه بالانتماء إلى الصحافة كمتدرج أو أن يكون حائزا شهادة ليسانس فى الصحافة من معهد تابع للجامعة اللبنانية أو شهادة ليسانس فى الصحافة مقبولة من هذه الجامعة. ويعفى حامل شهادة الليسانس هذه من التدرج. أما حاملو الشهادات الأخرى من درجة ليسانس، فيخضعون للتدرج مدة سنة واحدة.
 - ٣: أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية غير محكوم عليه بإحدى الجرائم الشائنة.
 - ٤: أن يمارس المهنة ممارسة فعلية دون أية مهنة أخرى. وفقا للأصول التى يحددها النظام الداخلى.

المادة ٢٣:

- يجب أن تتوافر فى المدير المسئول الشروط التالية:
- ١: أن يكون صحفيا لبنانيا تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها فى الصحف وفقا للمادة السابقة وأن يمارس عمله فعلا فى المطبوعة التى يكون مديرا لها.
 - ٢- أن يكون مقيما إقامة فعلية فى محل صدور المطبوعة، وإذا غاب عنه مدة ثلاثة أشهر متتالية توجب على صاحب المطبوعة أو ممثله تسمية مدير يحل محله. وإذا كان التغيب قد وقع من جراء توارى المدير المسئول بسبب ملاحقة قضائية ناشئة عن ممارسة مهنة مطبوعته، أوقفت المطبوعة بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة بعد مرور شهر على تواريه حتى تسمية المدير المسئول الجديد.
 - ٣- أن لا يكون من الأشخاص المتمتعين بالحصانة القضائية وفقا للقانون.
 - ٤- أن لا يكون مديرا مسؤولا لأكثر من مطبوعة واحدة.
 - ٥- أن يبرز شهادة من النقابة التى ينتمى إليها يثبت انه يتقن لغة المطبوعة التى عين لها مديرا مسؤولا، وإذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب على المدير المسئول أن يتقن اللغة الأساسية للمطبوعة وأن يلم بإماما كافيا بسائر لغاتها.

المادة ٢٤:

يحق لصاحب المطبوعة أن يكون مديرا مسؤولا لها أو لسواها إذا كان صحفيا توافرت فيه الشروط المترتبة على المدير المسؤول.

كما يحق لغير الصحفي أن يكون مديرا مسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضيعها في اختصاصه شرط أن يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية، ويشطب اسمه من جدول النقابة في هذه الحالة.

المادة ٢٥:

لا تطبق شروط الكفاءات العلمية المفروضة في هذا القانون على من سبق له أن كان مسجلا صحفيا في الجدول النقابي للصحافة عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ.

المادة ٢٦:

كل صحفى لا يحمل شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثانى أو ما يعادلها وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية، مسجلا في الجدول النقابي للصحافة بهذه الصفة، يفقد هذا الحق بتنازله عنه اختياريا أو بمرور سنتين كاملتين على انصرافه عن الصحافة إلى مهنة أخرى. ولا يجوز إعادة اسمه إلى الجدول النقابي للصحافة ما لم تتوافر فيه الشروط المفروضة على الصحفيين في هذا القانون.

الفصل الرابع الترخيص بالمطبوعة الصحفية

المادة ٢٧:

يحظر إطلاقا إصدار أية مطبوعة صحفية قبل الحصول مسبقا على رخصة من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة (١) بعد استشارة نقابة الصحافة.

المادة ٢٨:

إذا تحقق وزير الإرشاد والأنباء والسياحة من أن طلب الرخصة مستوف جميع الشروط القانونية فعليه أن يمنح الرخصة في خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب. وإذا انقضت هذه المهلة عد السكوت رفضا ضمينا. أما الرفض الصريح، فيجب أن يصدر بقرار معلل. يحق للمتضرر أن يطعن أمام المحكمة النازرة بالقضايا الإدارية بقرار الرفض سواء كان هذا القرار صريحا أو ضمنيا لعله تجاوز حدود السلطة ضمن المهلة القانونية. ينشر قرار وزير الإرشاد والأنباء والسياحة في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٩:

على وزير الإرشاد والأنباء والسياحة أن يسترد الرخصة بإصدار مطبوعة صحفية بعد إنذارها بأسبوعين في إحدى الحالات التالية:

أولاً: إذا لم تصدر خلال ستة أشهر كاملة من تاريخ إعطاء الرخصة أو من تاريخ التنازل عنها أو عن بعضها للغير أو من تاريخ إعادة حق إصدارها بموجب حكم قضائي أو تدبير إداري.

ثانياً: إذا توقفت بعد صدورها مدة ثلاثة أشهر متتالية أنه يجوز لوزير الإرشاد والأنباء والسياحة أن يمدد هذه المهلة بقرار معلل يتخذه بعد استشارة نقابة الصحافة.

ثالثاً: إذا تعدت منطوق رخصتها خلافاً للتعريف المعين في المواد ٦٥ و ٧٠ من هذا القانون .

رابعاً: إذا تبين أن صاحبها لم تعد تتوافر فيه الشروط المفروضة عليه بموجب المواد ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون.

لا يعطى صاحب المطبوعة المستردة رخصته بموجب هذه المادة رخصة جديدة قبل انقضاء سنة كاملة على استرداد الرخصة.

الفصل الخامس

الشروط الواجب إتمامها للحصول على الرخصة

المادة ٣٠:

يشترط في طالب الرخصة:

١: أن يكون لبنانياً، ومقيماً في لبنان أو متخذاً لنفسه مكاناً للإقامة فيه، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة من الجنح الشائنة المعددة في قانون الانتخاب، ولا يكون بخدمة دولة أجنبية.

المادة ٣١:

(المعدلة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٢١٤٣ الصادر بتاريخ ١١/٥/٧١-ج. ر. عدد ٩١):

لا تمنح رخصة بمطبوعة صحفية سياسية إلا:

أ- للصحفي.

ب- للشركات الصحفية بمختلف أنواعها المتوفرة فيها الشروط التالية:

١: في شركات الأشخاص والشركات المحدودة المسؤولية، يجب أن يكون كامل الشركاء من الجنسية اللبنانية.

٢: في شركات التوصية المساهمة: يجب أن يكون الشركاء المفوضون من الجنسية اللبنانية وأن تكون كامل الأسهم اسمية مملوكة من أشخاص طبيعيين لبنانيين أو شركات معتبرة لبنانية صرف بحكم القانون الصادر بموجب المرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٩

٣: في الشركات المغفلة: يجب أن تكون كامل الأسهم اسمية مملوكة من أشخاص طبيعيين لبنانيين أو من شركات لبنانية صرف بحكم القانون المذكور في الفقرة أعلاه.

٤: يحظر التفرغ عن الأسهم الاسمية المذكورة بالفقرتين المشار إليهما أعلاه إلى غير

الأشخاص الطبيعيين اللبنانيين أو إلى غير الشركات اللبنانية الصرف.

٥: يعد باطلا بطلانا مطلقا وبحكم غير الموجود كل عقد أو عمل يجرى خلافا للأحكام المبينة أعلاه، ويعاقب المخالف بالسجن مدة أدناها سنة وأقصاها ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة أضعاف موضوع المخالفة ولا يسرى مرور الزمن على العقوبة المذكورة.

٦: على الشركات المنشأة سابقا أن تتقيد بأحكام التعديلات أعلاه خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٣٢:

لا يجوز انتقال مطبوعة صحفية من مالك إلى آخر إلا إذا انطبقت عليه الشروط المحددة في المادة السابقة ولا يستثنى من هذا القيد إلا الوريث.

المادة ٣٣:

يقيد منح الرخص بالشروط التالية:

أ: الصحف حر في إصدار المطبوعة الصحفية بوسائله، ولا يقيد إلا في ما يتعلق بالوكالة الأخبارية والوكالة النقابية والنشرة الاختصاصية وفقا للشروط المعينة في المادة التي تلى من هذا القانون.

ب: يشترط في الشركات الصحفية ألا يقل رأسمالها عن مبلغ خمسمائة ألف ليرة لبنانية (١).
ج: على صاحب المطبوعة أن يقدم ضمانا نقدية أو مصرفية تضمن ما قد يترتب عليه من تعويضات مختلفة تقدر وزارة الإرشاد والأنباء والسياسة قيمة هذه الضمانة بعد استشارة نقابة الصحافة.

المادة ٣٤:

يشترط في صاحب الوكالة الأخبارية المحلية أن تتوافر فيه الشروط المفروضة على صاحب الصحيفة وأن يكون حاملا توكيلا لدى الكاتب العدل من عشر صحف يومية سياسية تصدر بصورة فعلية ودائمة ويتكليفه جمع الأخبار لصحفتها لقاء أجور معينة.
تعين في النظام الداخلي لنقابة الصحافة الشروط الواجب توافرها في صاحب الوكالة النقلية وصاحب النشرة الاختصاصية.

على الوكالات الأخبارية المحلية القائمة حاليا أن تتقيد بجميع الشروط الواردة في هذا القانون والمتعلقة بهذه الوكالات في غضون ثلاثة أشهر من نشر هذا القانون وإلا عطلت فورا بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياسة.

تخضع الوكالات الأخبارية الأجنبية الصادرة في لبنان لنظام خاص يحدد بمراسيم لاحقة.

المادة ٣٥:

يجب أن يكون لكل مطبوعة صحيفة مدير مسؤول يظل معتبرا مسؤولا حتى إبلاغ وزارة الإرشاد والأنباء والسياسة خطيا بتحقيقه أو تنحيه عنها، وعلى هذه الوزارة أن تبلغ الأمر صاحب المطبوعة

فيوقفها فوراً ريثما يتم تعيين مدير مسؤول جديد لها وإلا صودرت نسخها بأمر من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة.

المادة ٣٦:

(الغيت بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠).

المادة ٣٧:

(الغيت بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠).

المادة ٣٨:

على كل من يرغب فى إصدار مطبوعة صحفية أن يتقدم إلى وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة بتصريح موقع منه يحتوى على البيانات التالية:

١: اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه.

٢: محل إقامته وعنوانه.

٣: اسم المطبوعة.

٤: صفتها: سياسية، أو غير سياسية أدبية، علمية ... الخ.

٥: مواعيد نشرها: يومية، أو موقوتة، أسبوعية، شهرية ... الخ.

٦: مكان صدورها وتحريرها وطبعها.

٧: اللغة أو اللغات التى تصدر بها.

٨: اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمي ومحل إقامته وعنوانه وتصريح

منه بقبول المسؤولية.

٩: اسم المطبعة التى تطبع المطبوعة وعنوانها.

١٠: اسم المدير المسؤول لهذه المطبوعة وعنوانه.

١١: ويرفق بالتصريح .

أ: صورة مصدقة عن شهادات المدير المسؤول ونسخة عن سجله العدلى.

ب: شهادة من نقابة الصحافة تثبت تدقيق مجلسها فى وضع المدير المسؤول من الناحيتين

المسلكية والحرفية.

ج: الضمانة النقدية أو المصرفية المنصوص عليها فى المادة ٣٦- من هذا القانون.

المادة ٣٩:

بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب المادة السابقة يجب أن يتضمن التصريح المذكورة وبصورة

ثابتة وأكيدة كيفية تملك المطبوعة: بالرخصة أو بالإرث أو بالانتقال من الآخرين، شراء أو هبة.

المادة ٤٠:

عندما تكون المطبوعة ملكاً لشركة أو جمعية تطبق الأحكام التالية:

يجب أن يوقع التصريح المطلوب مدير المؤسسة المفوض. ويجب أن يتضمن هذا التصريح أيضاً

أسماء أعضاء مجلس الإدارة وجنسياتهم ومحل إقامة كل منهم وعنوانهم ويربط بالتصريح نسخة عن نظام المؤسسة.

المادة ٤١:

على صاحب المطبوعة الصحفية أن يمسك الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها في المادة ١٦ من قانون التجارة.

المادة ٤٢:

يجب على صاحب المطبوعة أن يقدم بياناً بكل تعديل أو تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه، وكل مطبوعة ويستمر إصدارها بدون القيام بهذا الموجب تنذر رسمياً وتمنح مهلة أسبوعين لتنفيذ الموجب وإذا لم تنفذه عطلت بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة إلى أن تقدم البيان. إذا كان التدبير يتعلق بالمدير المسؤول، فيجب أن يوقع البيان صاحب المطبوعة ويرفقه بتصريح يتضمن قبول المدير المسؤول الجديد.

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف ليرة لبنانية.

المادة ٤٣:

(كما تعدلت بالمرسوم الاشتراعى رقم ١٠٤ تاريخ ٧٧/٦/٣٠ وبالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٢٣٠):

كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح أو الضمانة النقدية أو المصرفية تعطل حالاً بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالغرامة من عشرين مليون إلى أربعين مليون ليرة على أن لا تقل الغرامة عن حدها الأدنى، وتمنع عنه الرخصة مدة سنة كما يمنع عن مديرها المسؤول تحمل مسؤولية أية مطبوعة أخرى خلال هذه المدة.

المادة ٤٤:

يخضع ضم نشرتين أو أكثر للشروط التي يقتضيها إصدار نشرة جديدة.

الفصل السادس

الشروط المفروضة على المطبوعة الصحفية عند صدورها وبعدها

المادة ٤٥:

كل عدد من النشرة يجب أن يحمل في رأس الصفحة الأولى أو الأخيرة اسم مدير النشرة المسؤول واسم صاحبها ومكان صدورها وتاريخها، وبديل الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة منها، واسم المطبعة التي تطبع فيها.

وإذا كان الأمر يتعلق بشركة مساهمة أو شركة عادية فيجب بالإضافة إلى هذا الموجب نشر أسماء أعضاء مجلس الإدارة أول عدد من كل شهر.

المادة ٤٦ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبا لقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

على مدير المطبوعة الصحفية أن يرسل من كل عدد فور صدوره نسخة للنياحة العامة الاستثنائية التي تصدر المطبوعة فى منطقتها ونسختين إلى كل من وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة والمكتبة الوطنية ونقابة الصحافة.

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها من مائة ألف إلى خمسمائة ألف ليرة لبنانية.

الفصل السابع اسم المطبوعة وانتقالها

المادة ٤٧ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية أن يستعمل اسما لمطبوعة ينشرها سواء ولا أن يتخذ هذا الاسم مع تبديل أو ترجمة يؤدي إلى الالتباس.

أما إذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة سنتين أو أعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر أصلا وألغيت الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب مطبوعة جديدة أن يستعمل اسمها.

كل مخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من مليونين إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية مع توقيف المطبوعة المخالفة بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة حتى تصحيح أوضاعها.

المادة ٤٨ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

كل صاحب مطبوعة صحفية تنازل عنها للغير بكاملها أو بجزء منها بعوض أو بدون عوض، أن يقدم إلى وزير الإرشاد والأنباء والسياحة إشعارا بذلك فى مهلة شهر من تاريخ عقد التنازل. على المالك الجديد قبل أن يتابع إصدار المطبوعة أن يتحصل على قرار بذلك من وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة وإذا لم يتلق المالك الجديد جوابا خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم طلبه يحق له إصدار المطبوعة إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عنها فى القانون وفى حالة الرفض يجب أن يكون القرار معللا.

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من خمسين ألف إلى خمسمائة ألف ليرة لبنانية، مع توقيف المطبوعة المخالفة بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة حتى تصحيح أوضاعها.

المادة ٤٩ :

إذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته أن يقدموا إلى وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة علماً بذلك خلال ثلاثة أشهر من وفاته وإذا شاءوا متابعة إصدار المطبوعة فعليهم أن يتقيدوا بأحكام هذا القانون ولا سيما المنصوص بدون أن يتقيدوا بهذه الموجبات تصدر إلى إتمام الموجب ضمن المهلة القانونية.

الفصل الثامن المطبوعات الأجنبية

المادة ٥٠ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠) :

يمنع بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة دخول أية مطبوعة أجنبية إلى لبنان وتصادر نسخها إذا تبين أن المطبوعة من شأنها أن تعكر الأمن أو أن تمس الشعور القومي أو تتنافى والآداب العامة أو تثير النعرات الطائفية. وكل من يطبع أو ينشر أو يوزع في الأراضي اللبنانية مطبوعة منع دخولها أو صودرت إعدادها يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة من مليون إلى مليوني ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وكل من يطبع أو ينشر أو يوزع نصاً ممنوعاً يعاقب بالغرامة من مليوني ليرة لبنانية وتطبق هذه الأحكام على الخلاصات المنشورة عن سوء إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى المحاذير التي من أجلها منع النص.

يحظر على أية صحيفة تصدر أو تطبع خارج لبنان أن تنقل صدوراً إليها بطبعة مستقلة أو بطبعة ملحقة أو بأي شكل آخر ما لم تحصل على رخصة للصدور في لبنان وفقاً لأحكام هذه القانون والمرسوم الاشتراعى ذى الرقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٥٣.

تستثنى من أحكام المرسوم الاشتراعى رقم ٧٤ الوكالات الاخبارية المعرف عنها بالفقرة (ب) من المادة الخامسة من هذا القانون إذا كانت ذات انتشار دولي أو إقليمي .

(المواد من ٥١ إلى ٧٠ ألغيت بمقتضى المرسوم الاشتراعى رقم ١٠٤ / ٧٧ واستعيض عنها بالأحكام التالية :

مرسوم اشتراعى رقم ١٠٤

صادر فى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧

كما عدل بمقتضى القانون رقم ٨٩ / ٩١

وبمقتضى القانون رقم ٣٣٠ / ٩٤ تاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٩٤

الباب الأول جرائم المطبوعات

الفصل الأول الأخبار الخاطئة أو الكاذبة

المادة الأولى:

ألغيت المواد من ٥١ إلى ٧٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٦٢ واستعيض عنها بالأحكام التالية:

المادة ٢:

إذا نشرت إحدى المطبوعات مقالات أو أخبار خاطئة أو كاذبة تلزم بقبول الرد ونشر التصحيح أو التكذيب وفقا لأحكام هذا المرسوم الاشتراعى .

المادة ٣:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ والقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

مع مراعاة أحكام المادة ٢٥ من هذا المرسوم الاشتراعى إذا نشرت إحدى المطبوعات أخبارا كاذبة من شأنها تعكير السلام العام يعاقب المسؤولون بالحبس من ستة أشهر إلى سنة ونصف وبالغرامة من عشرة ملايين إلى ثلاثين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ألغى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ واستعيض عنه بالنص الآتى (بمقتضى المادة ١ من القانون ٩٤ / ٣٣٠):

ومن حكم عليه حكما مبرما بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة ثم ارتكب الجرم نفسه أو جرما آخر يقع طائلة الفقرة نفسها، قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة تضاعف العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى مع تعطيل المطبوعة خمسة عشر يوما وبحالة التكرار تكون مدة التعطيل ثلاثة أشهر .

ألغيت عقوبة الحبس من الفقرة الثالثة بمقتضى المادة ١١ من القانون ٩٤ / ٣٣٠ فاصبح نصها كالآتى:

أما إذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين دون أن يكون من شأنه تعكير السلام العام فتتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر ويعاقب المسؤولون بالغرامة ٦ ملايين إلى ١٠ ملايين ليرة لبنانية، فضلا عما يحكم به من تعويض للمتضرر .
وفى جميع الحالات المبينة فى هذه المادة لا يجوز أن تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة، وعلى المحكمة فى تحديد الحقوق الشخصية أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الأضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط أن تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

الفصل الثاني الرد والتصحيح

المادة ٤:

الفى نص المادة ٤ من المرسوم الاشتراعى الرقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، واستعيز عنه بالنص الآتى (بمقتضى المادة ٢ من القانون ٩٤/٣٣٠):

إذا نشرت إحدى المطبوعات مقالات أو أنباء خاطئة أو كاذبة تتعلق بمصلحة عامة يكون لوزير الإعلام أن يطلب إلى المدير المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب يرسله إليه وعلى هذا الأخير وتحت طائلة العقوبة أن ينشر التصحيح أو التكذيب مجاناً فى العدد الذى يلى تاريخ تسلمه الطلب وفى المكان الذى نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالأحرف ذاتها. وإذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح أو التكذيب يعاقب المدير المسؤول بغرامة من خمسة ملايين إلى عشرين مليون ليرة لبنانية وبالحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين وبوجوب نشر التصحيح أو التكذيب، وفى حال رفض المطبوعة تنفيذ الحكم القضائي تضاعف العقوبة مع تعطيل المطبوعة شهرين .

المادة ٥:

يفرض الموجب المعين فى المادة السابقة على كل مطبوعة أجنبية توزع لبنان فإذا لم تدعن للأمر منعت من الدخول إلى الأراضى اللبنانية بقرار من وزير الإعلام .

المادة ٦:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩ / ٩١): كل خبر أو مقال تنشره إحدى المطبوعات الصحفية ويرد فيه إشارة إلى شخص معين أو تنشره إحدى المطبوعات الصحفية ويرد فيه إشارة إلى شخص معين أو يقصد به ولو تلميحاً شخص يعطى هذا الشخص حق الرد تحت طائلة إنزال الغرامة بالمطبوعة حتى مليونى ليرة لبنانية فضلاً عن الملاحقة القضائية .

المادة ٧:

إذا تجاوز الرد قياس المقال أو الخبر الذى كان سبباً له يحق لمدير المطبوعة أن يتوقف عن نشره إلى أن يدفع صاحبه أجرة النشر عن العبارات الزائدة. وإذا توفى صاحب حق الرد انتقل الحق إلى ورثته على أن يمارسه مجموعهم أو أحدهم مرة واحدة وللورثة أيضاً حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته.

المادة ٨:

يستفيد الأشخاص المعنويون من أحكام المادتين ٦ و٧ السابقتين.

المادة ٩:

يحق لمدير المطبوعة أن يرفض نشر الرد والتصحيح أو التكذيب فى الأحوال التالية:

- ١- إذا كانت المطبوعة قد صححت مسبقا المقال أو الخبر بصورة لائقة.
- ٢- إذا كان الرد أو التصحيح أو التكميل موقعا بإمضاء مستعار وغير واضح.
- ٣- إذا كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال أو الخبر المعارض عليه .
- ٤- إذا كان مخالفًا للقانون أو تضمن عبارات يعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات منافية للآداب أو مهنية للمطبوعة أو للأشخاص.
- ٥- إذا ورد بعد انقضاء ثلاثين يوما من نشر المقال أو الخبر المعارض عليه.

المادة ١٠:

إذا رفضت إدارة المطبوعة الصحفية نشر الرد متذرعة بالأسباب الواردة في المادة السابقة فلصاحب الرد أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة أن يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب إلى الخصم الذي له أن يبدي ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة أيام.

يصدر القاضي قراره على الاستدعاء خلال أسبوع ويكون غير قابل أي طريق من طرق المراجعة.

إذا حكم القاضي بوجوب النشر ينشر الرد أو القرار في أول عدد يصدر وتترتب الرسوم والنفقات على صاحب المطبوعة أو مصدرها وعلى المدير المسؤول.

المادة ١١:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩/٩١ وبالمادة ١١ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

وإذا تمتعت المطبوعة عن إنفاذ قرار القاضي يعاقب المدير المسؤول بالغرامة من مليونين إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية بالإضافة إلى غرامة إكراهية عن كل يوم تأخير في نشر التكميل. وفي أي حال لا يعفى نشر التكميل من المسؤولية إذا توافرت شروطها.

الفصل الثالث: في ما يحظر نشره

المادة ١٢:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩/٩١ وبالمادة ١١ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

يحظر على جميع المطبوعات أن تنشر:

- ١: وقائع التحقيقات الجنائية والجناحية قبل تلاوتها في جلسة علنية والمحاكمات الرسمية والمحاكمات التي تتعلق بالطلاق وفسخ الزواج والهجرة والبنوة ووقائع جلسات مجلس الوزراء ووقائع الجلسات السرية التي يعقدها المجلس النيابي أو لجانه ويجوز نشر مقررات تلك اللجان وكذلك تقاريرها بعد إيداعها مكتب المجلس ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك.
- ٢: وقائع تحقيقات إدارة التفتيش العدلي ما خلا القرارات والبلاغات الصادرة عن الإدارة

المذكورة.

٣: الرسائل والأوراق والملفات أو شيئاً من الملفات العائدة لإحدى الإدارات العامة والمرسومة بطابع عبارة "سرى" وإذا تضرر من جراء النشر أشخاص أو هيئات، فلهم الحق بملاحقة المطبوعة أمام القضاء.

٤: وقائع الدعاوى الحقوقية التي تحظر المحكمة نشرها.

٥: التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والأنباء المنافية للأخلاق والآداب.

وكالمخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من عشرة ملايين إلى ثلاثين مليون ليرة لبنانية ولا يجوز أن تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة، وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية أن تأخذ بعين الاعتبار الأضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط أن تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم.

المادة ١٣:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالمادة ١١ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

ولا يجوز للمطبوعات غير السياسية أن تنشر أبحاثاً أو أخباراً أو رسوماً أو تعليقات ذات صبغة سياسية.

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة تعرض مرتكبها لغرامة تتراوح بين مليون ومليونى ليرة لبنانية ولا يجوز أن تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة وفى حال التكرار خلال سنة على محكمة المطبوعات أن تقضى بإلغاء الترخيص بصورة نهائية كما يمنع على صاحب الترخيص الملقى الحصول على رخصة أخرى خلال ٣ سنوات.

المادة ١٤:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالمادة ١١ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

كل من ينشر أسماء الأشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك غير المثبت فى مطبوعة ما يعاقب بالغرامة حتى مليونى ليرة لبنانية. ولا يعد الاشتراك نافذاً إلا إذا كان هنالك طلب مبين ولا يجبر أحد على إعادة المطبوعة التى ترسل إليه عفواً

المادة ١٥:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالمادة ١١ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

ويحظر الإعلان عن فتح اكتتاب للتمويض عما يقضى به من غرامة ورسوم وعطل ضرر على المحكوم عليهم بجناية أو جنحة وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى ستة أشهر وبالغرامة حتى عشرين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الفصل الرابع التهويل (الشانتاج)

المادة ١٦:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩/٩١ وبالمادة ١١ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

كل من هدد شخصا بواسطة المطبوعات والإعلانات أو أية صورة من الصور بفضح أمر أو إفشائه أو الأخبار عنه وكان من شأن هذا الأمر أن ينال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه أو من كرامة أقاربه أو شرفهم لى يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره، وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من عشرين مليوناً إلى ثلاثين مليوناً ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عما يحكم من الحد الأدنى للغرامة وعلى المحكمة فى تحديد الحقوق الشخصية أن تأخذ بعين الاعتبار الأضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط أن تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم.

تطبق أيضاً العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة على الصحفيين الذين يحاولون التهويل مباشرة على نزلاء لبنان. وإذا كان المخالفون من منتحلي الصفة الصحفية ضوعفت عقوبتهم وحق للمرجع القضائى المختص توقيفهم الفورى حتى نتيجة المحاكمة.

الفى نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ واستعيض عنه بالنص الآتى (بمقتضى المادة ٣ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠):

ومن حكم عليه حكماً مبرماً استناداً إلى إحدى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة وارتكب الجرم نفسه أو جرماً آخر يقع تحت طائلة الفقرة ذاتها قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة، تضاعف العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى، مع تعطيل المطبوعة لمدة خمسة عشر يوماً وبحالة التكرار تكون مدة التعطيل ثلاثة أشهر .

الفصل الخامس الذم والقدح والتحقيق

المادة ١٧:

فى كل ما لم يرد عليه نص فى هذا القانون بشأن قضايا الذم والقدح والتحقيق تطبق عليه أحكام قانون العقوبات العام، على أن تحدد مدة الإسقاط لقبول الشكاوى الناشئة عنها أو عن أية قضية أخرى من جرائم المطبوعات بثلاثة أشهر من تاريخ الخبر موضوع الشكاوى للمقيمين فى داخل لبنان وستة أشهر للمقيمين فى خارجه .

المادة ١٨ :

إذا كان الجرم واقعا على الأشخاص الطبيعيين تقام دعوى القدح والذم بناء على شكوى الشخص الطبيعي المتضرر .

المادة ١٩ :

إذا كان الجرم واقعا على الأشخاص المعنويين تقام دعوى القدح والذم بناء على شكوى الرئيس باسم الشخص المعنوى المتضرر .

المادة ٢٠ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٢٣٠) :

يعاقب على الذم المقترب بواسطة المطبوعات بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من ستة ملايين إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفى حالة التكرار لا يمكن أن تقل أى من العقوبتين عن حدها الأدنى .

المادة ٢١ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١ / ٨٩ وبالقانون رقم ٩٤ / ٢٣٠) :

يعاقب على المقترب بواسطة المطبوعات بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من مليونين إلى ستة ملايين ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفى التكرار لا يمكن أن تقل أى منهما عن حدها الأدنى .

المادة ٢٢ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١ / ٨٩ وبالقانون رقم ٩٤ / ٢٣٠) :

أن التحقيق أو القدح أو الذم الذى يوجه إلى موظف بسبب وظيفته أو صفته يعاقب عليها بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من ٦ ملايين إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفى حالة التكرار لا يمكن أن تقل أى من العقوبتين عن حدها الأدنى .
وفى جميع الحالات المنصوص عليها فى المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ على المحكمة فى تحديد الحقوق الشخصية أن تأخذ بعين الاعتبار الأضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط أن تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .
تقام دعوى التحقيق بناء على شكوى المتضرر .

الفصل السادس

المس بكرامة الرؤساء

المادة ٢٣ :

إذا تعرضت إحدى المطبوعات لشخص رئيس الدولة بما يعتبر مسا بكرامته أو نشرت ما يتضمن ذما أو قدحا أو تحقيرا بحقه أو بحق رئيس دولة أجنبية تحركت دعوى الحق العام بدعوى شكوى

المتضرر .

ألغى نص كل من الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠ واستعيض عنه بالنص الاتي (بمقتضى المادة ٤ من القانون ٢٣٠ / ٩٤):

"يحق للنائب العام الاستئنافي أن يصادر أعداد المطبوعة وأن يحيلها إلى القضاء المختص الذي يعود له أن يقضى بنتيجة المحاكمة بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالفرامة من ٥٠/ خمسين مليون إلى ١٠٠/ مائة مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز في أي حال أن تقل عقوبة الحبس عن شهر واحد والفرامة عن حدها الأدنى".

"ومن حكم عليه حكماً مبرماً استناداً إلى هذه المادة ثم ارتكب الجرم نفسه أو جرماً آخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور ثلاث سنوات على انقضاء العقوبة أو مرور الزمن عليها، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية، ومع تعطيل المطبوعة شهرين".

الفصل السابع في التحريض على ارتكاب الجرائم وإثارة النعرات وتعريض سلامة الدولة

المادة ٢٤:

كل من حرض على ارتكاب جرم بالنشر والإعلان في المطبوعة الصحفية وغيرها يعاقب وفقاً لأحكام المادة ٢١٨ من قانون العقوبات ويعتبر تحريضاً كل كتابة يقصد منها الدعوة للإجرام أو التشويق إليه.

المادة ٢٥:

ألغى نص المادة ٢٥ واستعيض عنه بالنص الآتي (بمقتضى المادة ٥ من القانون رقم ٢٣٠/٩٤):
"إذا نشرت إحدى المطبوعات ما تضمن تحقيراً لإحدى الديانات المعترف بها في البلاد أو ما كان من شأنه إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية أو تعكير السلام العام أو تعريض سلامة الدولة أو سيادتها أو وحدتها أو حدودها أو علاقة لبنان الخارجية للمخاطر، يحق للنائب العام الاستئنافي أن يصادر أعدادها وأن يحيلها إلى القضاء المختص. وللمحكمة في هذه الحالة أن تقضى بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالفرامة من ٥٠/ خمسين مليون إلى ١٠٠/ مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز في أي حال أن تقل عقوبة الحبس عن شهرين والفرامة عن حدها الأدنى.
ومن حكم عليه حكماً مبرماً استناداً إلى هذه المادة وارتكب ذات الجرم أو جرماً آخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور سبع سنوات على انقضاء العقوبة أو مرور الزمن عليها، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، مع تعطيل المطبوعة لمدة ستة أشهر على الأقل".

الفصل الثامن فى المسؤولية عن جرائم المطبوعات

المادة ٢٦:

إن العقوبات التى يقضى بها بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الصحفية تقع على المسؤول وكاتب المقال كفاعلين أصليين وتطبيق فى هذا المجال أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالاشتراك أو التدخل الجرمى. أما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولاً مدنيا بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت تدخله الفعلى فى الجريمة المرتكبة.

إن الحصانة التى يتمتع بها عضو المجلس النيابى أثناء مدة نيابته لا تعفى المدير المسؤول وصاحب المطبوعة من المسؤولية فى حال نشر أقوال وتصاريح لعضو المجلس وتقع تحت طائلة قانون المطبوعات لجهة النشر.

المادة ٢٧:

إن مسؤولية الجرائم المقتربة بواسطة المطبوعات غير المبينة فى المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل أصلى وعلى الناشر كمتدخل وإذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تقع المسؤولية على المسؤول عن المطبعة ويكون صاحبها مسؤولاً معه مدنيا.

تطبق على الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦ السابقة.

إن أصحاب المطابع ودور النشر والتوزيع مسؤولون مدنيا عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التى يحكم بها على مستخدميهم فى قضايا المطبوعات.

يحظر على المطبوعة المعطلة أو الملفى ترخيصها بقرار أو بحكم أن تصدر بأى شكل من الأشكال إما تحت اسم صحيفة أخرى وذلك باستعارة ترخيصها أو بما يثير الالتباس بإبراز اسمها مثلا بطريقة أو بأخرى أو بما يوحى للقارئ بأنه يطالع المطبوعة المعطلة إلى ما ذلك من أساليب يقصد بها تجاوز التعطيل وفى هذه الحال تصدر المطبوعة المخالفة فورا بقرار من وزير الإعلام وتعطل المطبوعة المشتركة بالتواطؤ بنفس القرار لمهلة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر.

الفصل التاسع فى أصول المحاكمات

المادة ٢٨:

تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة الأولى فى جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع أحكامها للمراجعة أمام محكمة التمييز بصفتها مرجعا استئنافيا

ألفى نص الفقرة ٢ من هذه المادة بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠ واستبدلت بما يأتي:
لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جميع جرائم المطبوعات .

المادة ٢٩:

إذا اقتضت الدعوى تحقيقا قضائيا فعلى قاضى التحقيق أن يقوم به وأن يحيل القضية على المحكمة في مهلة لا تتجاوز خمسة أيام .

المادة ٣٠:

ألفى نص المادة ٣٠ واستعفيض عنه بالنص الآتي (بمقتضى المادة ٧ من القانون رقم ٩٤ / ٣٠٣):
على المحكمة عندما تحال القضية عليها مباشرة أو بقرار من المحقق أن تبدأ المحاكمة في مهلة خمسة أيام على الأكثر وأن تصدر قرارها في مهلة أقصاها عشرة أيام من تاريخ بدء المحاكمة . تكون مهلة المراجعات عشرة أيام للتمييز وخمسة أيام للاعتراض . وعلى محكمة التمييز أن تبدأ بالمحاكمة في مهلة خمسة أيام على الأكثر وأن تصدر قرارها في مهلة أقصاها عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب التمييز .

على المحكمة أن تودع وزارة الإعلام خلاصة عن الأحكام المبرمة .

المادة ٣١:

(يطبق قانون أصول المحاكمات الجزائية لدى محكمة المطبوعات في جميع نصوصه التي لا تتعارض مع هذا المرسوم الاشتراعى أو قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٢ .

الفصل العاشر في نشر الأحكام

المادة ٣٢:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩ / ٩١ وبالقانون رقم ٩٤ / ٣٣٠):

للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تقرر في الحكم ذاته نشره مجانا وبكامله أو نشر خلاصة عنه في العدد الأول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبالأحرف ذاتها . ولها أيضا أن تقضى في الوقت نفسه بنشر الحكم في ثلاث صحف على نفقة المحكوم عليه وبأجر الإعلانات العادية . وإذا خالف المحكوم عليه أحكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبالغرامة من مليونين إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الحادى عشر أحكام عامة ومختلفة

المادة ٣٣:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩ / ٩١ وبالقانون رقم ٣٣٠ / ٩٤):
تطبق أحكام قانون العقوبات فى تحديد عقوبات الأفعال التى لم يرد عليها نص خاص فى هذا المرسوم الاشتراعى. أما المخالفات التى يرد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فإنه يعاقب عليها بالغرامة حتى مليونى ليرة .

المادة ٣٤:

تعتبر النصوص المتناقضة مع أحكام هذا المرسوم الاشتراعى فى قانون العقوبات العام و سائر القوانين اللبنانية الأخرى ملغاة بنصوص هذا المرسوم الاشتراعى و تراعى لمصلحة الظنين بالنسبة للأفعال المقترفة قبل صدوره بنصوص هذا المرسوم الاشتراعى إذا كانت العقوبات التى تضمنتها مواد أخف وطأة من العقوبات التى فرضتها فى المواد التى تضاهيها بنصوص قانون العقوبات العام وبقيّة القوانين اللبنانية.

المادة ٣٥:

(كما عدلت بالقانون رقم ٨٩/٩١ وبالقانون رقم ٣٣٠/٩٤):
عدل فى المادة العاشرة من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يلى:
أما الذى ينتحل صفة الصحفى لأي سبب كان فيعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبالغرامة من مليونين إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية.
وفى جميع الحالات لا يمكن أن تقل العقوبة عن الحد الأدنى للحبس وللغرامة معاً.

المادة ٣٦:

(ألغيت هذه المادة بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٣٣٠/٩٤):
المادة ٣٧- (كما عدلت بالقانون رقم ٨٩/٩١ وبالقانون رقم ٣٣٠/٩٤).
عدل فى المادة ٤٣ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يلى:
ويعاقب صاحبها بالغرامة من عشرين مليوناً إلى أربعين مليون ليرة لبنانية على أن لا تقل الغرامة عن حدها الأدنى.
(والباقى دون تعديل).

الباب الثاني الرقابة على المطبوعات

المادة ٣٨:

تخضع الرقابة على المطبوعات ووسائل الإعلام للأحكام التالية:

المادة ٣٩:

فى حالات استثنائية كان تتعرض البلاد أو جزء منها لخطر ما ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة أو اضطرابات أو أوضاع أو أعمال تهدد النظام أو الأمن أو السلامة العامة، أو عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة، يمكن للحكومة بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإعلام إخضاع جميع المطبوعات ووسائل الإعلام للرقابة المسبقة، على أن يحدد فى المرسوم تنظيم هذه الرقابة وكيفيةها ويعين المرجع الذى يتولاها.

ترفع الرقابة بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإعلام، وتطبق هذه الأصول أيضا على رفع الرقابة القائمة حالياً بموجب المرسوم الاشتراعى رقم ١٩٧٧/١/١. لا يكون مرسوم إخضاع الرقابة على المطبوعات ووسائل الإعلام أو رفعها قابلاً لأي طريق من طرق المراجعة بما فيه دعوى الإبطال أمام مجلس شورى الدولة.

المادة ٤٠:

إذا صدرت إحدى المطبوعات خلافاً لمرسوم إخضاع المطبوعات للرقابة المسبقة، تصدر أعدادها بالصورة الإدارية وتوقف عن الصدور ويبقى قرار التوقيف سارى المفعول إلى أن تفصل محكمة المطبوعات فى أساس الدعوى.

المادة ٤١:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠).

يعاقب المسؤول فاعلاً أو متدخلًا أو شريكاً أو مُحرضاً بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من عشرة ملايين إلى ثلاثين مليون ليرة لبنانية، ولا يجوز أن تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر، وللمحكمة أن تقرر توقيف المطبوعة مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر على أن تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذاً للقرار الإداري الذى سبق الدعوى.

ألغيت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بمقتضى المادة ٨ من القانون رقم ٩٤/٣٣٠ واستعيض عنها بما

يأتى:

"ومن حكم عليه حكماً مبرماً استناداً إلى المادة ٤٠ السابقة أو إلى هذه المادة ٤١ وارتكب الجرم نفسه أو جرماً آخر يقع تحت طائلة العقوبة ذاتها قبل مرور سنتين على انقضاء العقوبة الأولى، تضاعف العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مع تعطيل المطبوعة لمدة ستة أشهر".

المادة ٤٢:

لا تقبل قرارات محكمة المطبوعات فى موضوع الرقابة على المطبوعات أى طريق من طرق المراجعة العادية أو غير العادية وعلى المحكمة أن تفصل فى الدعوى فى مهلة أقصاها عشرون يوما من تاريخ إحالتها عليها.

المادة ٤٣:

إن القرار الإداري القاضي بتوقيف المطبوعة أو بمصادرتها لا يخضع لأي طريق من طرق المراجعة بما فيه دعوى الإبطال أو دعوى القضاء الشامل أمام مجلس الشورى.

الباب الثالث الرقابة على مداخل المطبوعات

المادة ٤٤:

مع مراعاة أحكام المادة ٤١ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ التى توجب على صاحب المطبوعة أن يمسك الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها فى المادة ١٦ من قانون التجارة، يفرض على صاحب المطبوعة ما يلى :

المادة ٤٥:

على صاحب كل مطبوعة أن يقدم كل ستة أشهر إلى وزارة الإعلام حساب الاستثمار العائد لمطبوعته. لا يدخل فى حساب الاستثمار إلا المبالغ أو الموارد التى تنتج عن ممارسة الصحافة بمفهومها المهنى والقانونى.

وعلى الوزارة أن تتأكد مما ورد فى الحساب كما عليها أن تتأكد من موارد الإعلانات والمبيعات وذلك بكافة طرق الإثبات بما فى ذلك مراجعة سجلات شركات الإعلان ومراقبة الإصدار.

إذا اتضح أن ثمة عجزا ماليا وكان هذا العجز لا يتجاوز ثلاثة أرباع الأموال الخاصة بالمطبوعة حسب موازنتها الأخيرة، فلوزير الإعلام أن يمنح المطبوعة مهلة ستة أشهر تقدم بنهايتها حساب استثمارها. فإذا تبين بعد هذه المهلة أن المداخل الصافية لم تغط نصف هذا العجز يحق لوزير الإعلام أن يطلب إلى محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة لمدة متروكة لتقديرها على أن لا تتعدى السنة.

أما إذا كان العجز يتجاوز ثلاثة أرباع الأموال الخاصة بالمطبوعة فيحق لوزير الإعلام أن يطلب إلى محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة فورا دون إمهال ولدة لا تتعدى السنة. يقصد بعبارة العجز المالى، العجز المالى المتراكم.

المادة ٤٦:

بعد انقضاء مدة التعليق لا يجوز للمطبوعة أن تصدر مجددا إلا إذا أثبت صاحبها حصوله على الأموال اللازمة لتغطية العجز بكليته، وعليه فى هذه الحالة أن يثبت مصدر تلك الأموال وكيفية

حصوله عليها ولوزير الإعلام أن يطلب مزيداً من الإيضاحات والأدلة وأن يتخذ قراره بالسماح للمطبوعة بالعودة إلى الصدور في ضوء ما يكون قدمه صاحبها من بيانات وأدلة تتناول سلامة مصادر التمويل وصحته وعدم التزام المطبوعة بما يمكن أن يتعارض والمصلحة العامة.

المادة ٤٧ : المادة ٣٧ :

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠).

كل مخالفة لأحكام المادتين ٤٦ و ٤٥ السابقتين أو لإحداهما يعاقب المسؤول عنها بالغرامة من مليونين إلى ستة ملايين ليرة لبنانية، فضلاً عن المصادرة الفورية لإعداد المطبوعة من قبل النيابة العامة الاستئنافية بحال صدورها بالرغم من قرار التعليق.

المادة ٤٨ :

وبالإضافة إلى ما تقدم إذا تبين لوزير الإعلام أن مطبوعة ما نالت كسباً لم يتمكن صاحبها من إثبات حصوله عليه بطريقة مشروعة لوزير الإعلام في هذه الحالة أن يطلب إلى محكمة المطبوعات إصدار القرار بوقف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين ٢ أشهر وستة أشهر وعلى المحكمة أن تقضى على المخالف بغرامة مقدارها ضعفا المبلغ الذي حصل عليه. وإذا تبين أن المنفعة حصلت بغية خدمة مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو محلية بما يتعارض مع المصلحة العامة أو بما يمس النظام السياسي أو يثير النعرات الطائفية أو يحرض على الاضطرابات وأعمال الشغب كانت العقوبة بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة عشرة آلاف إلى مائة ألف ليرة لبنانية. وللمحكمة أن تصدر قراراً بوقف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين ٦ أشهر وسنتين. كما لها أن تقضى بإلغاء الترخيص الممنوح لها بصورة نهائية.

المادة ٤٩ :

تحدد دقائق تطبيق الرقابة على مداخل المطبوعات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على اقتراح وزير الإعلام.

المادة ٥٠ :

تُلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي أو غير المتفقة مع مضمونه.

المادة ٥١ :

يعمل بهذا المرسوم الاشتراعي فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ٣٠ حزيران ١٩٧٧

الإمضاء: الياس سركيس

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: سليم الحص

وزير الإعلام

الامضاء: سليم الحص

ألغيت المواد ٥١ إلى ٧٠ من قانون المطبوعات بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧

الباب الثالث دور النشر وبيع المطبوعات

الفصل الأول فى دور النشر

المادة ٧١:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩٤/٢٣٠):

على كل من يرغب فى إنشاء دار للنشر أن يتقدم إلى وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة بتصريح موقع منه يحتوى على البيانات التالية:

- ١: اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه.
- ٢: محل إقامته وعنوانه.
- ٣: اسم الدار ومكانها.
- ٤: صفتها: مدرسية أو أدبية أو سياسية ... الخ.
- ٥: اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمى ومحل إقامته وعنوانه.
- ٦: اسم المطبعة التى تطبع فيها كتب هذه الدار واسم صاحبها.
- ٧: اسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه وتصريح موقع منه بقبول المسؤولية.

المادة ٧٢:

فى حالتى منح الرخصة أو رفضها تطبق المادة التاسعة والعشرون من هذا القانون.

المادة ٧٣:

يجب أن يكون المدير المسؤول لدار النشر حائزا الشروط المبينة فى المادة ٣٠ من هذا القانون ويشترط فيه أيضا:

أن يكون حائزا على الأقل القسم الثانى من البكالوريا اللبنانية أو ما يعادلها ولا يطبق هذا الشرط على من كان مديرا مسؤولا عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ.
ولا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لأكثر من دار نشر واحدة.

الفصل الثاني بيع المطبوعات

المادة ٧٤:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

كل من أراد أن يبيع صحفا وكتباً ومجلات وصوراً ورسوماً وغيرها من المطبوعات وجب عليه أن يستحصل على رخصة من وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة تعطى له بناء على بيان يقدمه لها ويتضمن اسمه وكنيته ومهنته وعمره ومحل إقامته ويربط بهذا البيان تذكرة الهوية ونسخة عن السجل العدلي وصورتين شمسييتين.

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من مائة ألف إلى مليون ليرة لبنانية. وفي حال تكرار المخالفة يمنع مزاولة بيع المطبوعات بقرار من وزير الإرشاد والأنباء والسياحة ريثما يستحصل صاحب العلاقة على الرخصة القانونية.

المادة ٧٥:

ليس للموزعين والباعة المتجولين أن ينادوا بخبر غير وارد بالمطبوعة أو بما يتنافى مع الأخلاق والآداب العامة أو يمس الشعور القومي أو الديني أو الوحدة الوطنية.

المادة ٧٦:

(كما عدلت بالقانون رقم ٩١/٨٩ وبالقانون رقم ٩٤/٣٣٠):

كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى خمسين ألف ليرة لبنانية. وفي حالة التكرار يحكم عليه بالحبس حتى عشرة أيام.

الباب الرابع اتحاد الصحافة اللبنانية

الفصل الأول أحكام عامة

المادة ٧٧:

ينتظم الصحفيون في هيئتين مستقلتين هما نقابة الصحافة اللبنانية، ونقابة محرري الصحافة اللبنانية. ويتألف من هاتين النقابتين هيئة عليا تدعى "اتحاد الصحافة اللبنانية" يرأسها نقيب الصحافة ويتولى أمانة السر فيها نقيب المحررين.

المادة ٧٨:

مركز اتحاد الصحافة اللبنانية بيروت ونطاقه جميع الأراضي اللبنانية ويتمتع بالشخصية المعنوية.
الفصل الثاني نقابة الصحافة اللبنانية

المادة ٧٩:

تتألف الجمعية العمومية لنقابة الصحافة اللبنانية من جميع مالكي المطبوعات الصحفية في لبنان الذين تتوافر فيهم الشروط المفروضة على الصحفيين اللبنانيين وفقا للمادة ١٠ من هذا القانون دون أن يكون للمطبوعة الواحدة عند التصويت أو التمثيل في أية هيئة أكثر من صوت واحد. أما المطبوعة التي يملكها غير صحفى فتتمثل إما بمديرها المسؤول أو برئيس تحريرها أو بمديرها التجارى إذا توافرت فيه الشروط المفروضة في المادة ١٠ من هذا القانون ويكون شأن الممثل شأن أصحاب الصحف وإذا انتخب هذا الممثل لعضوية مجلس النقابة فلا تسقط عضويته بسحب صفة التمثيل عنه طيلة مدة ولاية المجلس.

المادة ٨٠:

تعقد الجمعية العمومية دورة عادية في السنة بغضون تشرين الثاني وتعد دورة انتخابية عامة مرة كل ثلاث سنوات في غضون كانون الأول وتعقد جلسة استثنائية انتخابية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة ٨١:

يقسم أعضاء الجمعية العمومية في جميع أنواع جلساتها إلى فئتين تشمل الفئة الأولى الأعضاء الممثلين للمطبوعات الصحفية السياسية وتشمل الفئة الثانية الأعضاء الممثلين للمطبوعات الصحفية غير السياسية والوكالات الاخبارية والنقلية والنشرات الاختصاصية.

المادة ٨٢:

لا يجوز أن تمثل المطبوعة الصحفية الواحدة في جلسات الجمعية العمومية إذا كانت لأكثر من مالك إلا بصوت واحد كما لا يجوز لمن ملك أكثر من مطبوعة صحفية أن يمثل أكثر من مطبوعة واحدة على أن تمثل كل من مطبوعاته ، إما بالمدير المسؤول أو برئيس التحرير أو بالمدير التجارى إذا توافرت فيه الشروط المفروضة في المادة ١٠ من هذا القانون.

المادة ٨٣:

يدخل في اختصاص الجمعية العمومية ما يلي:

- ١- المصادقة على الموازنة السنوية التي يعرضها عليها مجلس النقابة.
- ٢- تحديد بدل الاشتراك ورسم القبول المفروضين على الأعضاء.
- ٣- مراجعة حسابات السنة المنقضية وتصديقها.
- ٤- يبحث المسائل التي تهم النقابة والتي يعرضها عليها المجلس أو المسائل التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية بصورة استثنائية.
- ٥- انتخاب مجلس النقابة وإتمامه إذا انخفض عدد أعضائه وفقا لأصول تعين في النظام

الداخلي للنقابة.

المادة ٨٤:

(كما عدلت بالقانون رقم ٧٣/١٩ تاريخ ٧٣/٩/٤ (ج.ر.ع. ٧٥٠). يؤلف مجلس نقابة الصحافة من ثمانية عشر عضوا يوزعون على الشكل الآتي:
اثنا عشر يمثلون المطبوعات الصحفية السياسية الموقوتة.

واحد يمثل المطبوعات الصحفية غير السياسية والوكالات الاخبارية والنقلية والنشرات الاختصاصية تنتخب كل فئة ممثلها على حدة، وفقا للتقسيم المبين في المادة ٨١ من هذا القانون.

المادة ٨٥:

بعد انقضاء ثلاثة أيام على انتخاب المجلس ينتخب المجلس من بين أعضائه مكتبا للنقابة مؤلفا من نقيب وأمين سر وأمين صندوق.

المادة ٨٦:

يرأس النقيب جميع جلسات النقابة في الجمعية العمومية والمجالس واللجان وتكون له الأرجحية عند التعادل في اتخاذ القرارات ويخلفه بحال غيابه نائب النقيب ويؤمن أمين السر على محفوظات النقابة ويكون النقيب مسؤولا بالتضامن مع أمين الصندوق عن أموال النقابة وممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة.

المادة ٨٧:

تحدد بقية صلاحيات مكتب المجلس وواجباته في النظام الداخلي للنقابة ولا ينفذ هذا النظام ما لم يصادقه وزير الإرشاد والأنباء والسياحة.

المادة ٨٨:

يدخل في اختصاص مجلس النقابة:

- ١- النظر في جميع القضايا التي تهم أعضاء النقابة وتنفيذ قرارات جمعيتها العمومية.
- ٢- وضع نظامها الداخلي وتعديله عند الاقتضاء على ألا يصبح نافذا إلا بعد اقترانه بموافقة وزير الإرشاد والأنباء والسياحة.
- ٣- تعديل نظامها المالي عند الاقتضاء وأخذ موافقة الجمعية العمومية عليه على ألا يصبح نافذا إلا بعد اقترانه بموافقة وزير الإرشاد والأنباء والسياحة.
- ٤- إدارة أموال النقابة والإشراف على حساباتها وتحضير الموازنة لعرضها على الجمعية العمومية.

٥- انتخاب أعضاء المجلس التأديبي وفقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون.

٦- تسوية المنازعات والخلافات التي تقع بين الأعضاء على أن تكون ناشئة عن ممارسة المهنة. ويكون تدخل المجلس بناء على طلب الطرفين المتنازعين أو طلب أحدهما أو طلب أحد أعضاء المجلس ذاته.

ولا يجوز لصحفي تحت طائلة الإحالة إلى المجلس التأديبي أن يقدم شكوى زميل له باللجوء إلى القضاء في شؤون تتصل بالمهنة إلا بعد إبلاغ الأمر إلى المجلس لمحاولة التوفيق بينهما.

٧- إحالة الأعضاء المخالفين لمبادئ المهنة وقوانين النقابة وأنظمتها أو مقرراتها والعادات المرعية فيها إلى المجلس التأديبي.

٨- ملاحقة الأعضاء والأشخاص غير الصحفيين أمام القضاء لدى مخالفتهم أحكام هذا القانون فيما يتعلق بصيانة الصفة الصحفية وكرامة المهنة ولا سيما المواد ١٠ و ٥٨ و ٦١ منه .

٩- النظر في جميع القضايا التي تهم المطبوعات الصحفية وإبداء الرأي في طلبات منح الرخص بها والواردة إليها من وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة عملاً بالمادة ٢٧ من هذا القانون.

١٠- النظر في جميع القضايا المتعلقة بالمهنة ولا سيما تحديد حجم الصحف وسعرها ومواعيد صدورها وتعريفة الإعلان فيها بعد استشارة أصحاب العلاقة منعاً للمزاحمة غير المشروعة.

١١- تحديد أو تعديل الرسوم المترتبة لصندوق النقابة على المطبوعات الصحفية عند تعيينها أو تبديلها المديرين المسؤولين أو انتدابها لممثلين في الخارج. وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية.

١٢- إدخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء على الرسوم المترتبة لصندوق النقابة على المطبوعات الصحفية لدى إنشائها أو انتقالها من مالك إلى آخر أو من لغة أو من بلدة إلى أخرى أو من ميعاد إلى ميعاد وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية.

١٣- ملاحقة الأعضاء والأشخاص غير الصحفيين أمام القضاء والسلطات الإدارية عند مخالفتهم أحكام هذا القانون فيما يتعلق بالافتئات على حقوق زملائهم عن طريق التلاعب بأنواع مطبوعاتهم الصحفية ولا سيما المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٢١ و ٢٧ و ٣٣ و ٥٦ من هذا القانون.

الفصل الثالث نقابة محرري الصحافة اللبنانية

المادة ٨٩:

تتألف الجمعية العمومية لنقابة محرري الصحافة اللبنانية من جميع الصحفيين العاملين في مطبوعات صحفية تصدر في لبنان دون أن يكونوا من مالكيها وفقاً للمادة ١٠ من هذا القانون وعلى أن يكونوا مسجلين في الجدول النقابي للصحافة.

المادة ٩٠:

يجوز للأجنبي أن يمارس التحرير دون الانتساب للنقابة وله الحق بالبطاقة الصحفية كمحرر صحفي منحى عن الجدول ضمن الشروط التالية:
أولاً: أن يكون ماذوناً بالإقامة في لبنان وبالعامل فيه.

ثانياً: أن تكون قاعدة المقابلة بالمثل مطبقة بين بلده ولبنان.

المادة ٩١:

تعقد الجمعية العمومية لنقابة المحررين دوراتها وجلساتها وتعين اختصاصاتها وفقاً للمادتين ٨٣ من هذا القانون.

المادة ٩٢:

يؤلف مجلس نقابة المحررين من اثني عشر عضواً وبعد انقضاء ثلاثة أيام على انتخابه تطبق عليه أحكام المادتين ٨٦ و ٨٧ من هذا القانون.

المادة ٩٣:

تطبق البنود الأولى الثمانية من المادة ٨٨ من هذا القانون في تعيين اختصاصات مجلس النقابة المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية والتأديبية.

المادة ٩٤:

يخضع مراسلو الصحف الأجنبية لنظام خاص يحدد بمراسيم لاحقة.

الفصل الرابع المجلس الأعلى للصحافة

المادة ٩٥:

ينبثق عن اتحاد الصحافة اللبنانية هيئة تدعى "المجلس الأعلى للصحافة" ويتألف هذا المجلس من مكتبي نقابة الصحافة ونقابة المحررين وعضوين من كل نقابة ينتخبهما مجلسها لمدة سنة واحدة يجتمع مرة في الشهر على الأقل أو عند طلب مجلس إحدى النقابتين. ويكون رئيس مصلحة الإرشاد والأنباء والسياسة مفوضاً للحكومة لدى المجلس وجميع اللجان والهيئات المنبثقة عنه.

ويكون رئيس دائرة الصحافة في المصلحة المذكورة مقرراً للجنة المنصوص عنها في المادة ٩٧. تحدد بمرسوم لاحق صلاحية مفوض الحكومة لدى هذا المجلس.

المادة ٩٦:

يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للصحافة:

- ١- النظر في جميع القضايا التي تهم الصحافة والصحفيين بصورة عامة ومشتركة باستثناء القضايا الخاصة بكل نقابة.
- ٢- وضع النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية على ألا يصبح هذا النظام نافذاً إلا بعد اقترانه بموافقة وزير الإرشاد والأنباء والسياسة.
- ٣- العمل على إنشاء صندوق لتقاعد الصحفيين وإسعافهم على أن تساعد الدولة في تنفيذته.
- ٤- تعيين لجان مشتركة للتمثيل الصحافي في المناسبات الكبرى.

الفصل الخامس لجنة الجدول النقابي للصحافة

المادة ٩٧:

ينبثق عن اتحاد الصحافة اللبنانية هيئة تدعى "لجنة الجدول النقابي للصحافة".
تتألف هذه اللجنة من مكتبى نقابتى الصحافة والمحربين برئاسة نقيب الصحافة .

المادة ٩٨:

يدخل فى اختصاص الجدول:

- ١- النظر فى طلب الانتساب إلى الجدول النقابي للصحافة ولا يجوز إعادة النظر فى طلب الانتساب بحالة رفضه إلا بعد مرور ثلاثة اشهر على ذلك الرفض، ضمن مهلة ثلاثين يوما من تاريخ تبليغها . تستأنف قرارات اللجنة أمام محكمة استئناف بيروت .
- ٢- منح البطاقات الصحفية والمأذونيات بالانتداب الصحفى إلى الخارج على أن تؤثر عليها وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة .
- ٣- منح الشارات الصحفية على اختلافها .

الفصل السادس المجلس التأديبي

المادة ٩٩:

تتشأ هيئة تابعة لاتحاد الصحافة اللبنانية تدعى المجلس التأديبي مهمتها النظر فى قضايا الصحافة الناشئة عن مخالفات مسلكية تستوجب العقوبة .

المادة ١٠٠:

يتألف المجلس التأديبي من خمسة أعضاء برئاسة نقيب الصحافة وعضوية أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة ونقيب المحربين وأحد أعضاء مجلس نقابة المحربين واحد رجال القانون ينتخبه مجلس الاتحاد على أن يكون انتخابه بستة أصوات على الأقل من أصل أعضاء هذا المجلس الثمانية .
يلتئم المجلس التأديبي بكامل أعضائه . يتخذ قراراته بالأكثرية وتطبق عليه الأصول المرعية فى مجالس التأديب .

المادة ١٠١:

يحق للمدعى عليه أن يستعين بمحام واحد أمام المجلس التأديبي ولا يصبح حكم المجلس قطعيا إلا بعد انقضاء مدة الاعتراض عليه ومدة الاستئناف وفقا للمادة التى تلى من هذا القانون .

المادة ١٠٢ :

تعين فى النظام الداخلى لاتحاد الصحافة الأصول الواجب اتباعها أمام المجلس التأديبي والحالات التى يجوز فيها الاعتراض والاستئناف .

المادة ١٠٣ :

أن مهلة الاعتراض على الأحكام الغيابية هى خمسة عشر يوما ومهلة الاستئناف ثلاثون يوما . وتسرى المهلة من تاريخ التبليغ وتطبق قواعد أصول المحاكمات المدنية بهذا الخصوص .

المادة ١٠٤ :

يحال الصحفى أمام المجلس التأديبي:

- ١- إذا أخل بشرف المهنة بموجب حكم صدر بحقه فى القضاء .
- ٢- إذا تناول فى المطبوعات الصحفية على اتحاد الصحافة أو المجلس الأعلى أو رئيسه أو على نقابة صحفية أو مجلسها أو نقيبها أو على المجلس التأديبي أو أحد أعضائه أو على لجنة الجدول تشفيا من ملاحظته هو أو أى زميل له أمام المجلس التأديبي أو القضاء أو السلطات الإدارية ذات العلاقة بالحكم الصادر .
- ٣- إذا خالف الأنظمة والقرارات الإدارية أو المسلكية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة أو إحدى النقابتين .

ما خلا الحالات المنصوص عنها فى هذه المادة تحدد كل من نقابة الصحافة و نقابة المحررين فى نظامها الداخلى القضايا التأديبية التى يعود لها النظر فيها مستقلة .

المادة ١٠٥ :

للمجلس ان يقضى بالعقوبات التالية:

- ١- اللوم .
- ٢- المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تتجاوز سنتين .
- ٣- الشطب من الجدول الصحفى بصورة نهائية .

الفصل السابع أحكام مؤقتة وختامية

المادة ١٠٦ :

تؤلف لجنة برئاسة مدير عام وزارة الإرشاد والأنباء والسياسة (١) وعضوية رجلى قانون يختارهما وزير الإرشاد والأنباء والسياسة وأربعة صحفيين يختارهم مناصفة كل من مجلس نقابتى الصحافة والمحررين من بين أعضاء كل نقابة من النقابتين ويعهد إلى هذه اللجنة القيام بالأعمال التالية:

١- إعداد مشروع قانون بتحديد الامتيازات التى يتمتع بها الصحفيون.

٢- تحضير مشروع قانون بإنشاء صندوق تقاعد وإسعاف للصحفيين.

المادة ١٠٧ :

يبقى قائما حتى كانون الأول ١٩٦٢ كل من المجلسين الحاليين لتقابتى الصحافة والمحربين.

المادة ١٠٨ :

يلغى هذا القانون جميع القوانين السابقة المتعلقة بالمطبوعات والنصوص التى تتعارض وتتناقض أو تختلف مع أحكامه ما خلا المرسوم الاشتراعى رقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٣ الذى يبقى سارى المفعول.

المادة ١٠٩ :

يعمل بهذا القانون فور نشره فى الجريدة الرسمية.

الدوق فى ١٤ أيلول سنة ١٩٦٢

الإمضاء: فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رشيد كرامى

وزير الإرشاد والأنباء والسياحة

الإمضاء: فيليب نجيب بولس

مرسوم اشتراعى رقم ٤٩

صادر فى ٢٣/٣/١٩٨٥

إلغاء المرسوم الاشتراعى رقم ١٢١ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣

(تحديد عدد المطبوعات السياسية الدورية) (١)

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على القانون رقم ٨٤/٤ تاريخ ٢٢/٦/١٩٨٤ (منح الحكومة حق إصدار مراسيم اشتراعية لإلغاء

وتعديل المراسيم الاشتراعية الصادرة خلال سنتى ١٩٨٢-١٩٨٣)

بناء على المرسوم الاشتراعى رقم ٩ تاريخ ٢١/١١/١٩٣٩ (تعيين الموعد الذى تصبح فيه القوانين

والمراسيم نافذة).

بناء على اقتراح وزير الإعلام.

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة.

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٥.

يرسم ما يأتى:

المادة ١:

ألغى المرسوم الاشتراعى رقم ١٢١ الصادر بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٨٣ والمتعلق بتحديد عدد المطبوعات

السياسية الدورية، وسائر النصوص الصادرة تطبيقاً له.

المادة ٢: أعيد العمل بجميع النصوص التى ألغيت أو عدلت بموجب المرسوم الاشتراعى رقم ١٢١

تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣.

المادة ٣:

يعمل بهذا المرسوم الاشتراعى فور نشره فى الجريدة الرسمية.

بعيدا فى ٢٣ آذار سنة ١٩٨٥

الإمضاء: أمين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رشيد كرامى

وزير الإعلام

الإمضاء: جوزف سكاف

قانون رقم ٨٦/١٤

صادر فى ٢٥/٢/١٩٨٦

إلغاء المرسوم الاشتراعى رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١

المتعلق بفرض رقابة على المطبوعات

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة- يُلغى المرسوم الاشتراعى رقم ١ تاريخ ١٩٧٧/١/١ المتعلق بفرض رقابة على

المطبوعات.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

بعيدا فى ٢٥ شباط سنة ١٩٨٦

الإمضاء: أمين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رشيد كرامى

وزير الداخلية بالوكالة

الإمضاء: جوزف الهاشم

وزير الإعلام بالوكالة

الإمضاء: فكتور قصير

تعديل بعض القوانين

قرار رقم ١٨٣

صادر في ١٩/٧/١٩٩٣

تحديد أصول الترخيص لدور النشر في لبنان

إن وزير الإعلام،

بناء على المرسوم رقم ٢٩٠٠ تاريخ ١٣/١٠/١٩٩٢ (تشكيل الحكومة).

بناء على قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ لا سيما المادة ٧١ منه التي تحدد أصول الترخيص لدور النشر في لبنان.

بناء على القرار الصادر عن وزير العمل رقم ١/٥١٢ تاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٢ القاضي بإنشاء نقابة الناشرين المدرسين.

وبما إن غاية هذه النقابة هي حماية مهنة النشر المدرسي والتربوي ويشمل نطاقها كافة الأراضي اللبنانية.

يقرر ما يأتي:

المادة ١:

على كل من يتقدم بطلب ترخيص بإنشاء دار نشر التقيّد بأحكام المادة ٧١ من قانون المطبوعات لجهة تحديد صفة هذه الدار: مدرسية أو أدبية أو سياسية ... الخ.

المادة ٢:

إذا كان طلب الترخيص يتعلق بإنشاء دار نشر مدرسية يتوجب على صاحبه الحصول على الشهادة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من البند ٧ من المادة ٧١ من قانون المطبوعات من نقابة الناشرين المدرسين.

المادة ٣:

على كافة وحدات وزارة الإعلام التقيّد بالتعليمات والأحكام المبينة أعلاه وإهمال أي طلب مخالف. بيروت في ١٩ تموز ١٩٩٣
وزير الإعلام
ميشال سماحة

قانون رقم ٢٣٠

تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧

المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات

المادة ١:

ألغى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧، واستعاض عنه بالنص الآتي:

"ومن حكم عليه حكماً مبرماً بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة ثم ارتكب الجرم نفسه أو جرماً آخر يقع تحت طائلة الفقرة نفسها، قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة، تضاعف العقوبة

المنصوص عليها في الفقرة الأولى، مع تعطيل المطبوعة خمسة عشر يوما، وبحالة التكرار تكون مدة التعطيل ثلاثة أشهر.

المادة ٢:

الفي نص المادة ٤ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧، واستعيض عنه بالنص الآتي:

المادة ٤:

"إذا نشرت إحدى المطبوعات مقالات أو أنباء خاطئة أو كاذبة تتعلق بمصلحة عامة يكون لوزير الإعلام أن يطلب إلى المدير المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب يرسله إليه وعلى هذا الأخير وتحت طائلة العقوبة أن ينشر التصحيح أو التكذيب مجانا في العدد الذي يلي تاريخ تسلمه الطلب وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالأحرف ذاتها. وإذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح أو التكذيب يعاقب المدير المسؤول بغرامة من خمسة ملايين إلى عشرين مليون ليرة لبنانية وبالحبس من خمسة عشر يوما إلى ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين وبوجوب نشر التصحيح أو التكذيب، وفي حال رفض المطبوعة تنفيذ الحكم القضائي تضاعف العقوبة مع تعطيل المطبوعة شهرين".

المادة ٣:

ألغى نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧، واستعيض عنه بالنص الآتي:

"ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا إلى إحدى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة وارتكب الجرم نفسه أو جرما آخر يقع تحت طائلة الفقرة ذاتها قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، مع تعطيل المطبوعة لمدة خمسة عشر يوما وبحالة التكرار تكون مدة التعطيل ثلاثة أشهر".

المادة ٤:

ألغى نص كل من الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧، واستعيض عنه بالنص الآتي:

"يحق للنائب العام الاستئنافي أن يصادر أعداد المطبوعة و أن يحيلها إلى القضاء المختص الذي يعود له أن يقضى بنتيجة المحاكمة بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالعقوبة من ٥٠ / خمسين مليون إلى ١٠٠ / مائة مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز في أي حال أن تقل عقوبة الحبس عن شهر واحد والغرامة عن حدّها الأدنى"

"ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا إلى هذه المادة ثم ارتكب الجرم نفسه أو جرما آخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور ثلاث سنوات على انقضاء العقوبة أو مرور الزمن عليها، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية، مع تعطيل المطبوعة شهرين".

المادة ٥- ألغى نص المادة ٢٥ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧، واستعيض عنه بالنص الآتي:

"إذا نشرت إحدى المطبوعات ما تضمن تحقيقاً لإحدى البيانات المعترف بها في البلاد أو ما كان من شأنه إثارة النمرات الطائفية أو العنصرية أو تعكير السلام العام أو تعريض سلامة الدولة أو سيادتها أو وحدتها أو حدودها أو علاقة لبنان الخارجية للمخاطر، يحق للنائب العام الاستئنافي أن يصادر أعدادها وأن يحيلها إلى القضاء المختص. وللمحكمة في هذه الحالة أن تقضى بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من (٥٠) خمسين مليون إلى (١٠٠) مائة مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز في أي حال أن تقل عقوبة الحبس عن شهرين والغرامة عن حدها الأدنى. ومن حكم عليه حكماً مبرماً استناداً إلى هذه المادة وارتكب ذات الجرم أو جرماً آخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور سبع سنوات على انقضاء العقوبة أو مرور الزمن عليها، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع تعطيل المطبوعة لمدة ستة أشهر على الأقل".

المادة ٧:

ألغى نص المادة ٣٠ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ واستعاض عنه بالنص الآتي:

"على المحكمة عندما تحال القضية عليها مباشرة أو بقرار من المحقق أن تبدأ المحاكمة في مهلة خمسة أيام على الأكثر وأن تصدر قرارها في مهلة أقصاها عشرة أيام من تاريخ بدء المحاكمة. تكون مهلة المراجعات عشرة أيام للتمييز وخمسة أيام للاعتراض. وعلى محكمة التمييز أن تبدأ بالمحاكمة في مهلة خمسة أيام على الأكثر وأن تصدر قرارها في مهلة أقصاها عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب التمييز.

على المحكمة أن تودع وزارة الإعلام خلاصة عن الأحكام المبرمة".

المادة ٨:

ألغى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، واستعاض عنه بالنص الآتي:

"ومن حكم عليه حكماً مبرماً استناداً إلى المادة ٤٠ السابقة أو إلى هذه المادة ٤١ وارتكب الجرم نفسه أو جرماً آخر يقع تحت طائلة العقوبة ذاتها قبل مرور سنتين على انقضاء العقوبة الأولى، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع تعطيل المطبوعة لمدة ستة أشهر".

المادة ٩:

باستثناء الغرامات المحددة في المواد الثانية والرابعة والخامسة من هذا القانون ترفع عشرين مرة مقادير مختلفة الغرامات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ والمعدلة بموجب القانون الرقم ٨٩ الصادر في ٧ أيلول ١٩٩١ (قانون موازنة ١٩٩١).

المادة ١٠:

ألغيت المادتان ٣٦ و٣٧ من القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ والمعدلتان بالمادة ٣٦ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

المادة ١١:

تلغى عقوبة الحبس المنصوص عليها في كل من المواد ٢ (الفقرة الثالثة) و١١ و١٢ و٤٧ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

المادة ١٢ :

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

قانون رقم ٢٣٠ صادر في ١٨ / ٥ / ١٩٩٤

تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧

المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة: صدق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٤٨ تاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٧٧ المتعلق بتعديل

بعض أحكام قانون المطبوعات كما عدلته لجنة الإعلام والبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

بعيدا في ١٨ آيار سنة ١٩٩٤

الإمضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رفيق الحريري

قانون رقم ٤٤١

صادر في ١٧ / ٧ / ١٩٩٥

تعديل المادة ٢٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٦٢

والمعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ تاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧

أقر مجلس النواب؛

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة ١:

الفي نص المادة ٢٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٦٢ وتعديلاته واستعويض عنه

بالنص الآتي:

أ- على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يرسل إلى وزارة الإعلام ست نسخ عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية فور نشرها، تحفظ واحدة منها في وزارة الإعلام وترسل نسخة إلى المكتبة الوطنية ونسخة إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية ونسختان إلى نقابة الصحافة، وإذا كان المطبوعات صيغة سياسية ترسل نسخة للنيابة العامة الاستئنافية في المنطقة.

ب- على كل ناشر أو صاحب مطبوعة دورية وغير دورية أو مديرها المسئول أو صاحب مطبعة أو مديرها المسئول أو صاحب مؤسسة إنتاج أشرطة بجميع أنواعها، إيداع نسخة من مطبوعته أو إنتاجه في مؤسسة.

قانون رقم ٤٤١

صادر في ١٧ / ٧ / ١٩٩٥

تعديل المادة ٢٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة ١:

الفي نص المادة ٢٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٦٢ وتعديلاته واستعويض عنه

بالنص الآتي :

- على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يرسل إلى وزارة الإعلام ست نسخ عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية فور نشرها، تحفظ واحدة منها في وزارة الإعلام وترسل نسخة إلى نقابة الصحافة، وإذا كان للمطبوعات صيغة سياسية ترسل نسخة للنيابة العامة الاستئنافية في المنطقة .

- على كل ناشر أو صاحب مطبوعة دورية وغير دورية أو مديرها المسئول أو صاحب مطبعة أو مديرها المسئول أو صاحب مؤسسة إنتاج أشرطة بجميع أنواعها، إيداع نسخة من مطبوعته أو إنتاجه في مؤسسة المحفوظات الوطنية.

يطبق هذا التدابير على:

- كل كتاب يطبع فى لبنان أو ينشر فيه مهما كان حجمه ونوعه وموضوعه ومادته وكل مطبوعة مهما كان نوع طباعتها وحجمها، ومعدة للنشر أو التوزيع أو البيع، تصدر فى لبنان أو تطبع على أرضه، باستثناء تلك التى لها صفة الإعلان الخاص أو الرسمى.

- جميع المواد الصوتية (كاسيت ديسك) أو البصرية (فيلم) أو السمعية البصرية (أفلام سينما وأشرطة الفيديو) التى تطبع وتسجل وتنتج فى لبنان والمعدة للبيع أو التوزيع أو الحفظ.

- كل المواد التى يمكن أن تصبح مادة حفظية فى أرشيف مؤسسات الإعلام المرئى أو المسموع فى مجالات الفن والثقافة والسياسة.

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة (١٠٠,٠٠٠) ل.ل (مائة ألف ليرة لبنانية) فى حال التكرار تضاعف العقوبة.

المادة ٢:

يفتح فى مؤسسة المحفوظات الوطنية فى بيروت سجل خاص يسمى الإيداع القانونى يمسك وفق النظام الذى تحدده مؤسسة المحفوظات الوطنية على أن تصدر المؤسسة نشرة سنوية إعلامية تحوى نبذة عن كل إيداع لأى صنف من الأصناف المذكورة فى الفقرتين (١) و (ب) من المادة الأولى من هذا القانون.

المادة ٣:

يعمل بهذا القانون فور نشره فى الجريدة الرسمية.

بعيدا فى ١٧ آب سنة ١٩٩٥

الإمضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رفيق الحريري

موريتانيا

قانون حرية الصحافة

أمر قانونى

بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٩١

تعلق بحرية الصحافة

أن رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى رئيس الدولة بعد مداوات اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى ومصادقتها يصدر الأمر القانونى التالى:

د بياجة

بمثل الحق فى الإعلام، حق كل واحد فى معرفة حقيقة المسائل التى تعنيه أو تخص بلاده أو تتعلق بالقضايا العالمية، إحدى حريات الإنسان الأساسية التى يتمسك بها الشعب الموريتاني. ويصدق الشئ نفسه على حرية التعبير، كما يمثل الإعلام أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإغناء الثقافة وتطوير الفكر فضلا عن التهذيب المدنى والسياسى والديموقراطي.

ويفرض هذه الأهمية على السلطات العامة وعلى الصحفيين وكل الذين يمارسون أنشطة لتصل بطريقة أو بأخرى بهذه المهنة الشريفة الاضطلاع بمسؤولية كبرى. وعلى هذا الاساس تسن الدولة القوانين والنظم الضامنة لممارسة هذه الحقوق كما تحترمها وتسهر على احترامها.

ولكن الضمان الامثل يكمن فى تحلى كل الاطراف المعنية بأكبر قدر من المسؤولية والالتزان. إن هذه الاطراف من سلطات عامة وصحافيين ومستفيدين من العملية الاعلامية أى مجموع مكونات المجتمع، يجب أن تأخذ على نفسها العهد بالخضوع لبعض المبادئ الاساسية المبنية على التسامح واحترام الآخرين، والإنصاف، والنزاهة والتثبت بمثل الحرية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان ومن أجل السلم بين الشعوب. وان تراعى، على وجه الخصوص، المبادئ التالية:

- احترام مبادئ الاسلام والقيم الثقافية الوطنية.
- تفانى الجميع فى المصالح العامة.

إن الصحف وغيرها من وسائل الاعلام، عمومية كانت أو خصوصية، توفر للمواطنين مرفقا عموميا بالغ الأهمية بما للتعامل معه من تأثيرات مختلفة على حياة الافراد والجماعة مما يستدعى درجة رفيعة من يقظة الضمير المهنى والإحساس بالمسؤولية.

- خلق ظروف تضمن استقلال الصحفيين وتصور شرفهم المهنى.
- إعطاء الاولوية لصحة الوقائع وصدق التعبير. ويلزم ذلك الصحفيين المسؤولين أمام الجمهور عن المعلومات التى يتلقونها، للتأكد من مصادرهم والامتناع عن حذف المعلومات الاساسية أو تغيير أو إتلاف النصوص والوثائق.

إن التقاى فى الصالح العام ومن أجل وحدة البلاد وتعزيز الوثام بين صفوف الشعب، يفرض على الجميع الامتناع عن أى استخدام لوسائل الاعلام لتشجيع روح الفرقة والتمييز وعدم التسامح على

أسس قبلية أو عرقية أو جهوية أو حيال الافراد والجماعات الأجنبية كما يستلزم أيضا اتخاذ موقف مسؤول عندما يتعرض السلم للخطر على مستوى محلى أو اقليمى أو دولى:

- الاحترام الكلى لحياة المواطنين الخصوصية.
- الالتزام على وجه الخصوص بالامتناع عن الاساليب والطرق غير السليمة (التزوير- الابتزاز- المزايدة)، للحصول على المعلومات أو الوثائق أو الصور الخ.....
- وبالحفاظ على السر المهني وعدم إفشاء مصادر الخبر المحصول عليها بطريق سرية(إلا إذا أوجب القانون ذلك لمقتضيات المصلحة العامة).
- وبالامتناع عن السب والشتم والقذح وعن قبول أى امتياز نتيجة لنشر أو عدم نشر خبر ما.
- رفض الصحافيين الجرى غير السليم وراء ما هو غريب.
- أو استخدام طرق مبالغ فيها أو من شأنها أن تثير اشمئزاز المواطنين أو تمس من الحياء العمومى.
- اليقظة: إن على كل المواطنين المستفيدين من هذا المرفق الحيوى(القراء- المستمعون- المشاهدون) أن يسهروا على بقاءه على المستوى المطلوب وخاصة من خلال حوار مستمر بينهم هم انفسهم وبينهم والصحافيين أو المسؤولين عن وسائل الاعلام وكذا السلطات العامة.
- التعددية أخيرا: إنه لا يجوز لآى شخص أو لاية جماعة أن تستأثر بالتحكم فى قطاع إعلامى ما، مما يعرض حق الإعلام للخطر أو يخضع التعبير لتأثير مهيمن لحساب مصالح خصوصية.

المادة الاولى:

يهدف هذا الامر القانونى إلى تحديد شروط ممارسة حرية التعبير وإيصال الافكار والآراء السياسية وكذا العقوبات المطبقة فى حالة مخالفة القواعد المنظمة لهذه الحرية.

الباب الأول فى النشر

الفصل الأول فى الصحافة والمطبعة والمكتبة

المادة ٢:

تعتبر الصحافة والمطابع والمكتبات حرة على كامل امتداد تراب الجمهورية.

المادة ٣:

يجب ان يكون كل مكتوب أو أعمال طباعة أو صور فوتوغرافية أو فونوغرافية موضوع ايداع الشرع؛ وذلك باستثناء الأعمال التيبوغرافية الخاصة بالمدن(بطاقات شخصية- بطاقات دعوة الخ...) وأعمال الطباعة الإدارية والتجارية (نموذج الفاتورة- سجلات- الاسعار والتعرفة والعلامات...)

كما يجب أن يحمل اسم الطابع وعنوانه.
غير أنه إذا كانت طباعة منشور ما تستدعى تقنيات مختلفة وتتطلب تدخل عدة طباعين يكون ذكر إسم واحد منهم وعنوانه كافيا.

ويمنع توزيع المطبوعات المجهولة الهوية التي لا تحمل إسم الطابع وعنوانه.
كما يحظر أيضا نشر أى مكتوب أو عمل من أى نوع كان يتضمن مساسا بمبادئ الاسلام أو يروج للصوصية أو الكذب أو السرقة أو الكسل أو الحقد أو الاحكام المسبقة من الاعراض أو الجهات أو أى أعمال موصوفة بالجرائم "الجنح وتعاقب مخالفة الاحكام الواردة فى هذا الفصل بالغرامة ١٠٠٠٠ أوقية الى ١٠٠٠٠٠ أوقية كما يمكن مصادرة المنشورات المدانة من طرف السلطات المختصة.
ويمكن ان تصدر عقوبة بالسجن تتراوح ما بين شهر واحد وستة أشهر فى حق صاحب الطباعة أو الموزع إن تمت إدانته فى الاشهر الاثنى عشر السابقة بأرتكاب مخالفة مماثلة.

الفصل الثانى للصحافة الدورية

المادة ٤:

يمكن نشر اية جريدة أو منشور دورى أيا كان شكل تقديمه أو طريقة طباعته، بدون ترخيص مسبق أو إيداع ضمان، بعد الاعلان المبين فى المادة السادسة أدناه:

المادة ٥:

يجب أن يكون لكل جريدة أو منشور بالحصانة البرلمانية حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من الدستور أن يعين شريكا فى إدارة النشر يختار من بين الأشخاص الذين لا يستفيدون من الحصانة البرلمانية، وعند نشر الجريدة أو المنشور الدورى من قبل شركة أو رابطة، من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المسيرين، تبعا لنوع الشركة أو الرابطة التى تقوم بالنشر.
ويجب أن تعين شريك الادارة فى ظرف شهر اعتبارا من تاريخ بداية استفادة مدير النشر من الحصانة المشار اليها فى الفقرة السابقة.

يجب أن يكون مدير النشر وشريك إدارة النشر، عند الاقتضاء بالغين وان يتمتعا بحقوقهما المدنية والوطنية.

تطبق الالتزامات القانونية المفروضة بموجب هذا القانون على مدير النشر على شريك إدارة النشر.

المادة ٦:

يقام قبل نشر اية جريدة أو منشور دورى بتقديم تصريح إلى النيابة العامة للجمهورية ووزارة الداخلية يتضمن ما يلى:

١- عنوان الجريدة أو المنشور الدورى وطريقة نشره وبيان حجم الطبع المقرر.
٢- اسم ومنزل مدير النشر، وفي الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة، اسم ومنزل شريك إدارة النشر.

٣- تحديد المطبعة التى تقوم بطباعته.

يجب ان يتم الإعلان عن كل تغيير فى الظروف المبية أعلاه خلال الأيام الخمسة التى تلى ذلك.

المادة ٧:

تقدم التصريحات على اوراق تحمل طوابع مالية وموقعة من طرف مدير النشر ويعطى عنها وصل تسليم.

المادة ٨:

وفى حالة مخالفة الاحكام السابقة يعاقب مدير النشر أو شريك إدارة النشر بغرامة مالية تتراوح ما بين ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ أوقية. وتطبق العقوبة على الطابع فى حالة عدم وجود مدير نشر أو شريك إدارة النشر.

ولا يمكن أن يستمر نشر الجريدة أو المنشور الدورى إلا بعد إكمال الاجراءات المبينة أ أعلاه تحت طائلة غرامة مالية قدرها ١٠٠٠٠ أوقية ينطق بها بالتضامن ضد الاشخاص انفسهم عن كل عديدين شر اعتبارا من يوم النطق بحكم الإدانة، إذا كان هذا الحكم حضوريا واعتباراً من اليوم الثالث الذى يلى الاشعار به إذا كان غيابيا، وهذا حتى وإن وجدت معارضة أو طلب استئناف إذا صدر امر بالتنفيذ المؤقت.

ويمكن للشخص، وإن كان مدانا غيابيا، أن يطلب الاستئناف. وتبت محكمة الاستئناف خلال ثلاثة أيام.

المادة ٩:

يقوم الطابع أو المنتج أو الناشر أو الموزع بالايدياع الشرعى حسب ترتيبات الباب الثانى من هذا الامر القانونى. وعندما يتعلق الامر بمطبوعة اجنبية مخصصة للنشر فى موريتانيا يقوم الموزع بالايدياع الشرعى ويقدم نسختان من كل وثيقة أو طبعة أو منشور دورى إلى وكلاء الجمهورية فى عواصم ولايات وإلى حكام المقاطعات، وذلك فى الساعات الست السابقة لنشرها. ويجب إيداع ٥ نسخ لدى وزارة الداخلية فى الاجل نفسه، وذلك بالنسبة للمنشورات الصادرة فى نواكشوط.

وإذا لم يتم القيام بأى من هذه الإيداعات، فإن مدير النشر يعاقب بغرامة مالية قدرها ٣٠٠٠٠ أوقية وبالسجن لمدة تتراوح بين ٦ أيام وشهر أو بإحدى العقوبتين فقط.

المادة ١٠:

يطبع اسم مدير النشر أسفل كافة النسخ وإلا تعرض صاحب المطبعة بغرامة مالية تتراوح بين ١٠٠٠ و ٦٠٠٠ أوقية عن كل عدد ينشر مخالفة لهذا الحكم.

المادة ١١:

يمكن بموجب مقرر صادر عن وزير الداخلية منع تداول أو توزيع أو بيع الجرائد، المتعاطفة مع الخارج أو الواردة منه أو التي تمس بمبادئ الاسلام أو مصداقية الدولة، أو تلحق الضرر بالصالح العام أو تخل بالنظام والامن العامين مهما كانت اللغة التي تصدر بها، على ارض الجمهورية الاسلامية الموريتانية وسواء كانت دورية أو غير دورية. يعاقب بيع واستساخ الجرائد والمنشورات الممنوعة المقام به عمدا، بالسجن لمدة تتراوح بين ٦٠ يوما وسنة وغرامة مالية من ٦٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠٠ أوقية. وينطبق الشئ نفسه على إعادة نشر جريدة أو من شور وارد من الخارج وممنوع بسبب أو بآخر. وفى هذه الحالة تزداد العقوبة من ١٢٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠٠٠ أوقية ويقام بالمصادرة الادارية بنسخ الجرائد وصورها والمنشورات الممنوعة أو تلك التي تستأنف نشرها تحت عناوين مختلفة.

الفصل الثالث

فى الملصقات والبيع فى التجوال وفى الساحات العمومية:

المادة ١٢:

يلزم كل شخص يرغب فى ممارسة مهنة بائع جوال أو موزع فى الطريق العام أو فى أى مكان آخر عام أو خاص، للكتب والمطبوعات والمنشورات والجرائد والرسوم والنقوش والمنشورات التصريح بذلك للدائرة الادارية التى يقيم بها. وإذا تم تقديم هذا التصريح لوزارة الداخلية يعتبر نافذا على كامل التراب الوطنى.

المادة ١٣:

يتضمن التصريح اسم المصرح ولقبه ومهنته ومحل إقامته وعمره وتاريخ ميلاده. ويسلم بدون تأخير ولا تكاليف للمصرح وصل بتصريحه.

المادة ١٤:

يخضع التوزيع والبيع بالتجوال غير الدائم للتصريح ذاته.

المادة ١٥:

تشكل ممارسة مهنة البائع بالتجوال أو الموزع بدون تصريح مسبق والتصريح الكاذب وعدم تقديم الوصل عند كل تفتيش مخالفات إدارية.

ويعاقب المخالفون بغرامة مالية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ أوقية كما يمكن أن يعاقب بالحبس لمدة ما بين يوم واحد وخمسة أيام.

وفى حالة تكرار المخالفة أو التصريح الكاذب فإنه يعاقب بالحبس لزوما.

المادة ١٦:

تمكن متابعة الباعة والموزعين وأصحاب الملصقات طبقا للقانون العام إذا باعوا بالجملة ووزعوا

وقاموا بإلصاق كتب ومنشورات ونشرات وجرائد ورسوم ونقوش ومنشورات طباعة حجرية وصور تكتسى طابعا جنحيا، وذلك بصفة متعمدة.

المادة ١٧:

يمنع توزيع المنشور والكشوف والاعلانات المختلفة الاصول التي من شأنها أن تضر بالصالح العام أو عرضها على الجمهور أو الاحتفاظ بها لأجل التوزيع أو البيع أو العرض لأغراض دعائية.

المادة ١٨: تعاقب كل مخالفة للمنع الوارد في المادة السابعة عشر أعلاه بالحبس من ٦ أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من ١٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف أوقية.

ويمكن للمحكمة أن تنطق أيضا، لمدة تتراوح ما بين ٥ سنوات على الأقل و ١٠ سنوات على الأكثر، بالحرمان من كافة أو بعض الحقوق الوطنية أو المدنية المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون الجنائي ويمكن أيضا للمحكمة أن تنطق بالحرمان من الإقامة لمدة عدد السنوات نفسها.

الفصل الرابع في الجرائم والجنح المرتكبة من طرف الصحافة أو من طرف أية وسيلة أخرى للنشر؛

الفقرة ١- إثارة الجرائم والجنح؛

المادة ١٩:

يعاقب بصفتهن متمثلتين في عمل جنائي أو جنحي أولئك الذين يتسببون، إما عن طريق منشورات أو مطبوعات تباع أو توزع أو تعرض للبيع أو تعرض في أماكن عامة أو أماكن اجتماعية أو عن طريق عرضها على أنظار الجمهور، أو تهديدات تصدر في أماكن عامة أو أماكن اجتماعات عامة، في إثارة مرتكب أو مرتكبي العمل المذكور، إذا نتج عن الإثارة أثر أو محاولة ارتكاب الجريمة فقط.

المادة ٢٠:

يعاقب أولئك الذين يتسببون عن طريق الوسائل المبينة في المادة السابقة، إما في ارتكاب السرقة أو جريمة القتل أو النهب أو إشعال الحرائق وإما في إحدى الجرائم أو الجنح التالية:

- الجروح والاصابات غير القاتلة.

- التدمير وإلحاق الضرر المتعمدين بالمباني والمساكن والبنائات الخاصة أو العامة.

- إلحاق الضرر بالأمن الخارجى أو الداخلى للدولة في حالة ما إذا لم يترتب على هذه الإثارة أثر،

بالحبس لمدة تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ أوقية.

المادة ٢١:

تعاقب كل إثارة عن طريق الوسائل المذكورة في المادة ١٩ توجه إلى عسكريين أو إلى وكلاء القوة

العمومية بهدف منعهم عن أداء واجبهم والطاعة التي تجب عليهم لرؤوسائهم بالسجن من سنة إلى ٥ سنوات وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ أوقية إلى مليون أوقية.

الفقرة الثانية: جنح ضد الدولة:

المادة ٢٢:

تعاقب إهانة رئيس الجمهورية عن طريق إحدى الوسائل المذكورة في المادة ١٩ بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠٠ أوقية.

المادة ٢٣:

يعاقب النشر أو التوزيع والمستندات المختلفة المزورة أو المسندة زورا لطرف ثالث، إذا ادت إلى اضطراب النظام العام عند القيام بها عن سوء نية، أو كان في إمكانها أن تؤدي إلى ذلك بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى العقوبتين فقط.

وتعاقب التصرفات ذاتها بال حبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ أوقية و ١٠٠٠٠٠٠، عندما يكون من شأن هذا النشر أو التوزيع أو الاستساخ المقام به عن سوء نية إضعاف انضباط الجيش ومعنوياته.

الفقرة الثالثة: جنح ضد الاشخاص:

المادة ٢٤:

يعتبر قذفا كل ادعاء أو نشر لصورة أو تسمية لواقعة تلحق الضرر بشرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة الذين تنسب إليهم الواقعة.

يعاقب النشر المباشر أو بطريقة الاستساخ لهذا الادعاء أو هذه التسمية حتى ولو قيم بذلك على شكل ارتياي أو إذا استهدفت شخصا أو هيئة غير محددة صراحة، يمكن التعرف عليها عن طريق مصطلحات المنشورات أو المطبوعات أو الاعلانات أو الملصقات محل التهمة.

ويشكل قذفا كل نشر دون الموافقة الصريحة للشخص المعنى لأخبار أو صورة من شأنها المساس بسرية الحياة الخاصة للأفراد.

كما تعتبر قدحا كل عبارة إهانة، لفظ احتقار أو سب لا تتضمن تسمية أية واقعة بعينها.

المادة ٢٥:

يعاقب القذف المرتكب بواسطة إحدى الوسائل المذكورة في المادة ١٩ في حق المجلس الدستوري، والمحاكم والهيئات القضائية والجيش والهيئات النظامية والادارات العمومية بالحبس من ٨ إلى سنة وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة ٢٦: يعاقب بالعقوبة نفسها المرتكب بالوسائل ذاتها في حق عضو أو عدة أعضاء في الحكومة أو عضو أو عدة أعضاء في البرلمان أو موظف عمومي أو أمين سلطة عامة أو عموميين مؤقتين أو دائمين أو محلف أو شاهد بسبب شهادة.

نظرا لوظائفهم أو صفاتهم.

المادة ٢٧:

يعاقب القذف المرتكب في حق الافراد الخصوصيين عن طريق إحدى الوسائل المذكورة في المادة ١٩ بالحبس من ٥ أيام إلى ٦ أشهر وبغرامة مالية من ٨٠٠٠٠ أوقية إلى ٤٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى العقوبتين فقط.

المادة ٢٨: يعاقب القذف المقام به بالوسائل نفسها في حق الهيئات و الأشخاص المعني ين في المادتين ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون بالحبس من أيام إلى ٣ أشهر وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ أوقية إلى ٨٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. ويعاقب القذف المقام به بالطريقة ذاتها في حق الافراد الخصوصيين عندما لا تسبقها إثارة بالحبس من ٥ أيام إلى شهرين وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠ أوقية إلى ٨٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة ٢٩:

يمكن إثبات صحة واقعة القذف لكن فقط عن دما يتعلق بالوظائف، بالطرق العادية في حالة تسمية هذه الهيئات النظامية أو الجيش أو الادارات العمومية أو لكافة الاشخاص المذكورين في المادة ٢٦.

يمكن إثبات صحة واقعة القذف إلا في الحالات التالية:

أ- عندما يتعلق القذف بالحياة الخاصة للشخص.

ب- عندما يتعلق بحقائق تعود إلى أكثر من عشر سنوات.

ج- عندما يعود القذف إلى واقعة تشكل مخالفة تم العفو عنها أو إلغاؤها أو نتجت عنها إدانة تم إنهاؤها بفعل إعادة الاعتبار ومراجعة القرار المذكور.

وفي الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحفظ الدليل المخالف، وإذا تم إلغاء البرهان القذفي، فإن المتهم يحال إلى طلبات ختام الشكوى.

وفي كافة الظروف الاخرى وفيما يتعلق بأي شخص آخر غير مؤهل، عندما يكون الامر المنسوب محل شكوى من المتهم، فإنه يتم إيقاف المتابعة والمحاكمة بسبب جنحة القذف طيلة التحقيق الواجب القيام به.

المادة ٣٠:

يعتبر تكرار أى عمل اعتبر قذفا، عملا قيم به عن سوء نية، إلا في حالة تقديم فاعله للدليل على عكس ذلك.

غير أنه في حالة افتراض وجود إضرار خطير بالحياة الخاصة وفي الحالات المستعجلة يمكن لقاضى الاستعجال أن يصف الإجراءات المفيدة من أجل منع هذا الإضرار أو إيقافه وخاصة المصادرة والوضع تحت الحراسة للنسخة موضوع الخلاف والحرمان من الظهور امام المحاكم قبل حذف بعض الفقرات.

الفقرة الرابعة: جنح ضد رؤساء الدول والوكلاء الدبلوماسيين الأجانب:

المادة ٣١:

تعاقب الإهانة المرتكبة علنيا اتجاه رؤساء الدول الأجانب ووزراء خارجية الحكومات الأجنبية بالحبس من ٣ أشهر إلى سنة وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠٠ أوقية إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة ٣٢:

تعاقب الإهانة المرتكبة علنيا فى حق السفراء والوزراء المفوضين والمبعوثين القائمين بالاعمال أو أى وكلاء دبلوماسيين آخرين معتمدين لدى حكومة الجمهورية بالحبس من ٨ أيام إلى سنة وبغرامة مالية من ١٠٠٠٠٠٠ أوقية إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ أوقية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

الفصل الخامس فى المتابعات والزجر

الفقرة الاولى: فى الاشخاص المسؤولين عن الجرائم والجنح المرتكبة عن طريق الصحافة.

المادة ٣٣:

يتعرض بصفتهم فاعلين رئيسيين للعقوبات التى تشكل زجرا للجرائم والجنح المرتكبة عن طريق الصحافة حسب الترتيب التالى:

١- مديرو النشر أو الناشرون أيا كانت حرفهم أو تسمياتهم، وفى الحالات المنصوص عليها فى المادة الرابعة شركاء إدارة النشر.

٢- والكتاب فى حالة عدم وجود المذكورين فى (١) اعلاه.

٣- الطابعون فى حالة عدم وجود الكتاب.

٤- والموزعون وأصحاب الملصقات فى حالة عدم وجود الطابعين.

وفى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة يكون للمسؤولية الاحتياطية للأشخاص المشار اليهم فى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة فعلها كما لم يكن هناك مدير للنشر، وذلك عندما يحدث عكسا لاحكام هذا القانون، أن لا يتم تعيين شريك إدارة نشر.

المادة ٣٤:

عندما يكون المديرون وشركاء إدارة النشر أو الناشرون محل اتهام فإن الكتاب يتابعون باعتبارهم متماثلين معهم، ويمكن أن يتابع أصحاب الطباعة بصفتهم متماثلين إذا حكمت المحاكم بعدم مسؤولية كل من النشر وشريك إدارة النشر، وفى هذه الحالة تتم المتابعات فى أجل الأشهر الثلاثة من بداية ارتكاب الجنحة أو كآخر أجل فى الأشهر الثلاثة من التحقيق القضائى من عدم مسؤولية كل من مدير النشر وشريك إدارة النشر.

المادة ٣٥:

يعتبر مالكو الجرائد أو المنشورات الدورية مسؤولين عن الإدانات النقدية التي تصدر بها أحكام لصالح طرف ثالث ضد الاشخاص المعنيين في المادتين السابقتين.

ويمكن أن يتابع تحصيل الغرامات والتعويضات عن الاضرار على حساب اصول المقولة.

المادة ٣٦:

تحال مخالفات هذا القانون إلى محاكم الجench إلا:

أ- في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٩، في حالة جنائية.

ب- عندما يتعلق الامر بمخالفات بسيطة.

المادة ٣٧:

لا يمكن ان تتابع الدعوى المدنية الناتجة عن جنح القذف المنصوص عليها في المادتين

٢٥ و ٢٦ والمعاقبة من طرف حالة العفو، بمعزل عن الدعوى العمومية.

الفقرة الثانية: الاجراءات:

المادة ٣٨:

تتم متابعة الجench والمخالفات البسيطة المرتكبة عن طريق الصحافة أو بأية طريقة أخرى للنشر

تلقائيا وتطلب من النيابة العامة شريطة مراعاة التعديلات التالية:

المادة ٣٩: ١

١- لا تتم المتابعة في حالة قذف في حق المحاكم وغيرها من الهيئات الاخرى المشار اليها في المادة

٢٥ إلا بعد مداوالات تتخذ أثناء جمعية عامة شريطة استلزامها لمتابعات أو على أساس شكوى من

رئيس الهيئة أو الوزير الذي تتبع له إذا لم يكن للهيئة جمعية عامة.

٢- لا تتم المتابعة في حالة قذف أو قذف في حق عضو أو عدة أعضاء في البرلمان إلا على أساس

شكوى من الشخص أو الاشخاص المعنيين.

٣- تتم المتابعة في حالة قذف أو قذف في حق الموظفين العموميين أو أمناء أو وكلاء السلطة العامة

غير الوزراء أو في حق المواطنين المكلفين بمرفق أو انتداب عمومي، إما على أساس شكواهم أو تلقائيا

على أساس شكوى من الوزير الذي يتبعون له.

٤- لا تتم المتابعة إلا في حالة قذف أو قذف في حق محلف أو شاهد وهي الجench الواردة في

المادة ٢٦ إلا على أساس شكوى من المحلف أو الشاهد الذي يدعى انه كان محل قذف أو قذف.

٥- تتم المتابعة في حالة إهانة رؤساء الدول الأجنبية أو انتهاك حرمة الوكلاء الدبلوماسيين

الاجانب بناء على طلب يوجهونه إلى رئيس الدولة.

٦- لا يتم المتابعة في حالة قذف بحق الخواص الوارد في المادة ٢٧ وفي حالة القذف الواردة في

المادة ٢٨ من الفقرة ٢ إلا على أساس شكوى من الشخص المقذوف أو المهان.

المادة ٤٠:

إذا طلبت النيابة العامة الحصول على بعض المعلومات صار من الواجب عليها فى مرافعاتها توضيح ووصف القذف أو القذف التى تتم المتابعة بموجبها مع تحديد النصوص التى يطلب تطبيقها وذلك تحت طائلة بطلان مرافعات تلك المتابعة.

المادة ٤٢:

يمكن لقاضى التحقيق مباشرة بعد المرافعة، إصدار امر بمصادرة اربع نسخ من المنشور أو الجريدة أو الرسم محل الادانة ويتم هذا الحجز طبقا للقواعد الواردة فى الامر القانونى رقم ١٦٣-٨٣، الصادر بتاريخ ٧ يوليو ١٩٨٣، المنشئ لقانون الاجراءات الجزائية.

المادة ٤٣: سيحدد الاستدعاء القضائى الحادث المجرم ويصفه ويشير إلى النص المطبق على المتابعة. وإذا تم الاستدعاء القضائى بناء على طلب من الشاكى فستتضمن فرض الاقامة فى المدينة التى تجتمع فيها المحكمة التى رفعت إليها القضية وسيبلغ ذلك للمتهم والنيابة العامة وتراعى كل هذه الاجراءات تحت طائلة بطلان المتابعة.

المادة ٤٤:

ستكون المدة الفاصلة بين الاستدعاء القضائى والمثل أمام المحكمة ٢٠ يوما زيادة على أجل المسافة.

المادة ٤٥:

إذا سمح للمتهم أن يبرر صدق واقعة القذف صار من الواجب عليه فى أجل ١٠ أيام بعد الإبلاغ بالاستدعاء القضائى إشعار النيابة العامة أو الشاكى عند مقر سكنه حول ما إذا كان حضوره بناء على طلب هذا الطرف أو ذلك:

١- الوقائع الموضحة والموصوفة فى الاستدعاء القضائى والتى يريد إظهار صدقها.

٢- نسخة من الوثائق.

٣- أسماء ومهن ومحل سكن الشهود الذين يعتمد عليهم فى إظهار الحقيقة وسيشمل هذا الاشعار اختيار موطن لدى محكمة الجنب تحت طائلة سقوط الحق فى تقديم البراهين.

المادة ٤٦:

فى الايام الخمسة الموالية وعلى كل حال بعد ثلاثة ايام كاملة جلسة المحكمة يجب على الشاكى أو النيابة العامة، حسب الحالة، إشعار المتهم عند مقر سكنه بنسخ الاوراق والاسماء والمهن ومحل سكن الشهود الذين يعتمد عليهم فى إظهار حقيقة عكس ما هو متهم به تحت طائلة سقوط حقه.

المادة ٤٧:

يجب على محكمة الجنب ومحكمة الجنب الادارية العادية البت فى الموضوع فى أجل أقصاه شهرا اعتبارا من تاريخ أول جلسة.

المادة ٤٨:

يملك كل من المتهم و الطرف المدنى حق الطعن بالنقض بالنسبة للترتيبات المتعلقة بالمصالح المدنية. ويعفى كل منهما من الغرامة والمتهم من الاستعداد.

المادة ٤٩:

يصل الطعن وجوبا خلال ثلاثة أيام إلى كتابة ضبط المحكمة التى اصدرت القرار. وفى الأربع والعشرين ساعة الموالية ترفع ال اوراق إلى المحكمة العليا للبت فيها على سبيل الاستعجال فى الايام العشرة اعتبارا من استلامها.

المادة ٥٠:

تتم متابعة الجرائم طبقا للقانون العام.

المادة ٥١:

فى حالة الادائقر يمكن أن ينطبق الحكم بمصادرة المنشورات أو المطبوعات أو الاعلانات أو الملصقات وإصدار الاوامر بمصادرة أو تعطيل أو لإتلاف قد لا ينفذان إلا على بعض النسخ المصادرة.

المادة ٥٢:

وفى حالة إدانة ينطبق بها تطبيقا للمادتين ١٨ و ١٩ فإنه يمكن النطق بتعطيل 'الجريدة أو الدورية فى قرار المحكمة نفسه لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ويكون هذا التعليق على عقود العمل التى تربط المستغل الذى بقى ملزما بكافة الواجبات التعاقدية أو الشرعية المترتبة على ذلك.

المادة ٥٣:

لن يطبق تشديد العقوبة الناجمة عن العودة على المخالفات الواردة فى هذا القانون. وفى حالة اقتراف عدة جرائم أو جنح واردة فى هذا القانون، فلن تجمع العقوبات بل سينطق فقط بأقواها.

المادة ٥٤:

يمكن تطبيق الظروف المخففة، وفى تلك الحالة لا تتجاوز العقوبة المنطوق بها نصف العقوبة التى ينص عليها القانون.

المادة ٥٥:

تنقضى الدعوة العمومية والمدنية الناجمتان عن جرائم أو جنح أو مخالفات واردة فى هذا القانون بعد مرور ثلاثة أشهر اعتبارا من اليوم المقترفة فيه أو يوم آخر حكم بالمتابعة إذا كانت هناك متابعة.

الفصل السادس فى التصحيحات

المادة ٥٦:

يجب على مدير المنشور أن يدرج مجانا وفى أعلى العدد المقبل من الجريدة أو المنشور الدورى كافة التصحيحات الموجهة إليه من قبل أمين السلطة العمومية فيما يتعلق بأحكام مهنته المروية بطريقة غير صحيحة فى الجريدة المذكورة أو المنشور ولن تتجاوز هذه التصحيحات ضعف المادة التى تجيب عليها وفى حالة وجود مخالفة يعاقب مدير المنشور بغرامة من ١٠٠٠٠ إلى ٤٨٠٠٠ أوقية.

المادة ٥٧:

يلزم مدير النشر بإدراج أجوبة كل شخص طبيعى أو اعتبارى معين أو مذكور فى الجريدة أو المنشور الدورى اليومى وذلك فى ثلاثة أيام بعد استلامها وتحت طائلة العقاب بغرامة من ٢٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ أوقية ودون المساس بالتعويضات التى يمكن للمادة أن تعطى الحق فيها. ويستفيد من حق الرد الوارد أعلاه الاشخاص الممكنة معرفتهم حتى وإن لم يعينوا أو يذكروا بالاسم. فيما يتعلق بالجرائد أو المنشورات الدورية أو اليومية فإن مدير النشر ملزم تحت طائلة التعرض للعقوبات نفسها، بإدراج الجواب فى العدد الذى يصدر فى اليوم الثانى بعد استلام الجواب. ويجب ان يتم هذا الإدراج فى المحل نفسه وبحجم الاحرف نفسها التى استخدمت للمادة التى سببته ودون زيادة أو نقصان.

ولا يشمل ذلك العنوان التسمية والاستدعاءات العرفية التى لا تحسب أبدا فى الجواب الذى سيقصر على طول المادة التى سببته ومع ذلك يمكن لها أن تبلغ ٥٠ سطرا حتى وإن كانت المادة أقصر من ذلك وتطبق الترتيبات السابقة على الردود فى حالة إرفاق الصحفى جوابه بتعليق جديدة.

المادة ٥٨:

يكون الجواب مجانا دائما ولا يمكن للشخص الذى يلتبس إدراج شئ فى المنشور أن يتجاوز الحدود الواردة فى المادة أعلاه ولو دفع ثمنا عن الاسطر الزائدة.

المادة ٥٩:

تبت المحكمة فى الأيام العشرة الموالية للاستدعاء القضائى فى الشكوى ضد رفض الإدراج، ويمكن لها تقرير ان الحكم المتضمن الأمر بالقيد للإدراج فقط سيكون نافذا على النسخة الاصلية للحكم رغم وجود استئناف يصدر الحكم فى الايام العشرة الموالية للتصريح الذى تم عند كتابة الضبط.

المادة ٦٠:

تنقضى الدعوى المطالبة بالادراج الاجبارى بعد مرور سنة اعتبارا من اليوم الذى يتم فيه النشر.

الباب الثاني: الإيداع الشرعى

المادة ٦١:

تخضع المنشورات بجميع أشكالها: الكتب، الدوريات، الكراسات، الرسوم، البطاقات البريدية، الملصقات، الخرائط الجغرافية، وغيرها، الأعمال الموسيقية، التصويرية أو السينمائية أو الفونوغرافية المعروضة للبيع بصفة علنية أو الموزعة أو التى تؤجر أو تمنح من أجل استئصالها، لشكلية الإيداع الشرعى.

المادة ٦٢:

لا تدخل فى مجال الإيداع:

- أعمال الطباعة المعروفة بالطباعة المدنية مثل الرسائل أو بطاقات الاستدعاء أو الاستشارة أو العنوان أو الزيارة إلخ، الرسائل أو الاظرفة المطبوعة عليها العناوين.
- أعمال الطباعة المعروفة بالطباعة الادارية مثل النماذج والشكليات والعلامات وصيغ الفاتورات والعقود والكشوف والسجلات، إلخ.
- أعمال الطباعة المعروفة بالطباعة التجارية مثل التعريفات، التعليمات، العلامات، بطاقات العينات إلخ.

المادة ٦٣:

يجب أن يكون كل عمل فنى تخطيطى يدخل فى السرد الوارد فى المادة ٦٠ مع مراعاة ترتيبات المادتين ٦٨ و ٧١ موضوع إيداع يتم فى نسختين، من قبل صاحب المطبعة أو المنتج وفى خمس نسخ من قبل الناشر.

المادة ٦٤:

يجب أن تحمل كافة نسخ العمل نفسه، الخاضع للإيداع الشرعى البيانات التالية:

- ١- إسم صاحب المطبعة أو المنتج.
- ٢- مقر الإقامة.
- ٣- الشهر وتاريخ سنة الانشاء أو النشر.
- ٤- عبارة " إيداع شرعى" يليها بيان السنة أو الفصل الذى تم فيه الإيداع.
- ٥- الرقم التسلسلي فى سلسلة أعمال دار الطباعة أو دار النشر بالنسبة للمؤلفين الذين ينشرون أعمالهم بأنفسهم، يعوض هذا الرقم باسم المؤلف ويتبع بكلمة "ناشر" ويجب أن يبين السحب الجديد تاريخ السنة التى تم فيها ويحمل العبارات الواردة أعلاه وكذا تاريخ الإيداع الذى تم أصلا.

المادة ٦٥:

يجب أن تحمل الصور بجميع أشكاله أو المعروضة للبيع أو التوزيع أو الكراء أو للمنع من أجل استئصالها، اسم أو علامة المؤلف أو المتنازل عن حق الاستئصال وكذا سنة الانشاء.

المادة ٦٦:

يجب تسجيل كافة أعمال الطباعة أو النشر الخاضعة لأحكام هذا الامر القانونى فى سجلات خاصة ورد ذكرها فى المادة ٦٢ من الفقرة أعلاه ويخصص لكل تسجيل رقم تسلسلى حسب السلسلة التراتبية. ويجب أن تكون النسخ المودعة مطابقة للنسخ الجارية أو المطبوعة أو المصنوعة أو المعروضة للبيع أو للكراء أو التوزيع والتي من شأنها أن تساعد فى حفظها. ويجب أن تكون الافلام السينمائية مطابقة لتلك المخصصة للعرض فى القاعات.

القسم الاول: إيداع صاحب المطبعة أو المنتج

المادة ٦٧:

يتم الايداع الواقع على عائق صاحب المطبعة أو المنتج فيما يتعلق بالمنشورات فور انتهاء السحب ويتم مباشرة أو عن طريق البريد مع إعفاء من الرسوم الجمركية لدى مصلحة الوثائق بنواكشوط. وعندما يتعلق الامر بأعمال يتطلب إنجازها تعاون عدة اخصائيين يقوم بالايداع آخر من لمسته يده من بين الجماعة قبل تسليمه إلى الناشر.

المادة ٦٨:

يمكن لأصحاب المطابع والمنتجين أن لا يودعوا أكثر من نسخة واحدة من النشر الجديد والاعمال التى لا تتجاوز سحبها ٢٠٠ نسخة مرقمة والتي يمكن عند تقديمها اعتبارها على أساس هذا الامر القانونى، بمثابة أعمال كمالية. يجب على منتجى الاسطوانات الفونوغرافية والافلام السينمائية إيداع نسخة منها لدى إدارة الايداع الشرعى بمصلحة الوثائق.

لا يدخل النشر الموسيقى فى نطاق الايداع الشرعى لصاحب المطبعة.

المادة ٦٩:

يصحب الايداع بتصريح بالاعفاء من الرسوم البريدية فى ثلاث نسخ مؤرخة وموقعة ويعتبر بمثابة إفادة باستلام للإعفاء من الرسوم البريدية ويجب أن يذكر هذا التصريح:

- ١- إسم وعنوان صاحب المطبعة أو المنتج.
- ٢- عنوان العمل الأسماء والموضوعات بالنسبة للصور والأوراق المقتطعة من الجرائد.
- ٣- رقم السحب.
- ٤- الإسم الاسرى للمؤلف ولقبه المصحوبان عند الاقتضاء بالاسم المستعار أو النص على عدم ذكر المؤلف.
- ٥- إسم الشخص الذى تم السحب من أجله مع عنوانه واختصاصه.
- ٦- تاريخ إكمال السحب.

٧- الرقم التسلسل لأعمال صاحب المطبعة.

وترسل واحدة من نسخ التصريح إلى صاحب المطبعة ومعها حاشية من إدارة الإيداع الشرعى وتحل محل إفادة الاستلام.

المادة ٧٠: يعفى النقاشون والمصورون الذين يسحبون نسخا تصويرية حسب الوحدة والحاجة فى اللوحات أو الاكليشيئات التى يحتفظون بها، فى كل تصريح جديد أو إيداع بالنسبة لأى سحب آخر غير الأول. ويجب عليهم أن يذكروا فى تصريحاتهم أن رقم السحب غير محدود.

القسم الثانى إيداع الناشر

المادة ٧١:

يجب على كل ناشر أو كل شخص طبيعى أو اعتبارى يقوم مقامه (صاحب المطبعة الناشر، الجمعيات، النقابة، الشركات المدنية أو التجارية، المؤلف الذى يشرف على نشر أعماله، الأمناء الأساسيون للأعمال المستوردة، الإدارة العمومية) ويقوم ببيع أو توزيع أو كراء أو منح من أجل استتساخ عمل فنى تخطيطى يحمل أو لا يحمل عمل الشركة، أن يودع نسخة كاملة منه عند إدارة الإيداع الشرعى لدى الوثائق الوارد ذكرها فى المادة ٦٨ أعلاه، الفقرة ٢.

وزيادة على ذلك يودع الناشر أو أى شخص يقوم مقامه، أربع نسخ لدى وزارة الاعلام.

المادة ٧٢:

يتم الإيداع الوارد فى المادة أعلاه مباشرة أو عن طريق البريد بالاعفاء من الرسوم البريدية.

المادة ٧٣:

يتم الإيداع قبل العرض للبيع أو التوزيع أو الكراء أو المنح من أجل الاستتساخ إلا فيما يتعلق بالنشر الموسيقى الذى يتم فيه الإيداع فى ظرف ثلاثة أشهر.

يمكن إيداع الاعمال الكمالية المحددة فى المادة ٦٧ من هذا القانون والنشرات الجديدة فى نسختين فقط ترسل واحدة منها إلى إدارة الإيداع الشرعى والآخرى إلى وزارة الاعلام. ويجب إيداع الاسطوانات الفونوغرافية والافلام السينمائية باسم الناشر أو الموزع وفى نسخة واحدة لدى مصلحة الإيداع الشرعى فى مصلحة الوثائق.

وتودع التأليفات الموسيقية المكتوبة باليد أو المعادة ميكانيكيا فى أقل من ١٠ نسخ فى نسخة واحدة لدى مصلحة الإيداع الشرعى بالوثائق التى تستسخها فونوغرافيا وتعيدها إلى المودعين عند انقضاء أجل قدره شهر.

المادة ٧٤:

يصحب الإيداع بتصريح إعفاء فى ثلاث نسخ مؤرخة وموقعة. ويعتبر بمثابة إفادة باستلام تصريح الإعفاء. ولا يخضع أى سحب جديد لهذا التصريح.

المادة ٧٥:

يجب أن يشمل التصريح فضلا عما ورد فى المادة ٦٨ أعلاه البيانات التالية:

- التاريخ المقرر للعرض للبيع.

- ثمن العمل الفنى.

- بالنسبة للكتب، الحجم بالسنتيمترات وعدد الصفحات خاج النص.

- اسم وعنوان الصانع والناشر.

وترسل واحدة من النسخ إلى الناشر أو الشخص الذى يقوم مقامه مع حاشية الإيداع الشرعى الذى يقوم مقام الإفادة والاستلام.

القسم الثالث

العقوبات

المادة:

يمكن لوكالة الإيداع الشرعى فى حالة انجاز كلى أو جزئى للإيداعات المنصوص عليها فى هذا الامر القانونى ولهذا توجيه إنذار بواسطة رسالة مضمونة لم يتبعها أى رد بشراء العمل غير المودع أو النسخ الناقصة من السوق على حساب الشخص الطبيعى أو المعنوى الخاضع لواجب الإيداع الشرعى. ويمكن إعادة تسديد مصاريف الشراء إما بالطرق المدنية وإما عند الاقتضاء بتوكيل طرف مدنى عند المتابعات التى تتم طبقا للمادة أدناه إلا فى حالة لجوء المدان إلى الطعن ضد المسؤول المدنى. وتتقضى دعوة الإدارة بعد عشر سنوات اعتبارا من نشر العمل الخاضع للإيداع. ويمكن وضع حد لهذا التقادم بإرسال رسالة مضمونة معها إفادة بالاستلام من الموظف المسؤول عن إدارة الإيداع الشرعى.

المادة ٧٧:

يعاقب بغرامة من ١٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ أوقية وفى حالة العود بغرامة من ١٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ أوقية - كل شخص يتملص عن قصد من الواجبات المنوطة به بموجب هذا الأمر القانونى. وعند الاقتضاء تنطق المحكمة بالحكم ضد المتهم وكذا أيضا ضد المسؤول مدنى فى حالة وجوده مع التضامن بالالتزام بتسديد الاعداد المشتراة تلقائيا طبقا لترتيبات المادة السابقة. وفضلا عن ذلك يمكن إصدار الاوامر بحجز ومصادرة النسخ التى تباع بطريقة غير شرعية. وتتقضى الدعوة الجنائية بعد مرور ثلاث سنوات اعتبارا من النشر.

المادة ٧٨:

يجب على صاحب المطبعة أو المنتج أو الناشر أو أى شخص آخر يقوم مقامهما كل فيما يخصه إعداد تقرير عن حالة الاعمال الخاضعة للإيداع الشرعى والحاملة للرقم التسلسلى المشار اليه فى المادتين ٦٤ و ٦٩ والممنوح لهذه الاعمال حسب سلسلة تراتبية فى لوائح أعمال دار الطباعة أو النشر. ويرسلون سنويا صورة فى نسختين من هذا التقرير إلى مصلحة الايداع الشرعى وصورة فى نسختين إلى وزارة الاعلام.

المادة ٧٩:

يجب أن تظهر البيانات الواردة فى المادة ٦٤ إما على الصفحة التى تحمل العنوان أو على إحدى الصفحات السابقة وإما عند نهاية النص أو على إحدى الصفحات حسب النص. وفيما يتعلق بالرسوم والصور الفوتوغرافية والصور والخرائط البريدية والجغرافية ويجب وضعها على الوجه والظهر. وعندما تتم طباعة النص والصور والرسوم ولوحات العمل الفنى عن طريق طباعين مختلفين يجب أن تظهر البيانات الواردة فى المادة ٦٤ الواحدة تلو الأخرى فى المحل المحدد أعلاه. ولا تعتبر هذه البيانات إلزامية بالنسبة للاعمال غير الخاضعة للإيداع الشرعى. وسيخصص لكل عمل رقم تسلسلى فى سلسلة غير منقطعة. ويجب أن يظهر ذلك الرقم على الاعمال والتصريحات الواردة فى هذا الامر القانونى.

المادة ٨١:

يجب ان لا تستخدم أية مؤسسة أكثر من سجل واحد خاص. وإذا كان للمؤسسة عدة فروع يمكن تخصيص سجل لكل فرع وفى هذه الحالة يعتبر كل فرع بمثابة مؤسسة مستقلة عن المؤسسة المركزية فيما يتعلق بإجراءات الايداع الشرعى.

المادة ٨٢:

وتعتبر مختلف الأرقام السنوية لنفس الدورية سلسلة عمل طباعة أو نشر واحد وعلى ذلك الأساس سيخصص مسلسل واحد فى كل من سلسلة أعمال الطباعة وسلسلة أعمال النشر. وسيخصص لها رقم تسلسلى فى بداية كل سنة وفى حالة تغيير العنوان، الشكلية أو فترات الصدور.

المادة ٨٣:

تظل الاحكام القانونية والتنظيمية السابقة وغير المخالفة لهذا الأمر القانونى نافذة وسينشر وفق طريقة الاستعمال.

نواكشوط بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩١

عن اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى

الرئيس:

المقيد معاوية ولد سيدى أحمد الطايع

سلطنة عمان

قانون المطبوعات والنشر

مرسوم سلطاني رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ باصدار قانون المطبوعات والنشر

مرسوم سلطاني

رقم ٨٤/٤٩

باصدار قانون المطبوعات والنشر

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤ باصدار قانون الحرف الاجنبية واستثمار راس المال الاجنبي وتعديلاته .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة ١:

يعمل بأحكام القانون المرفق في شأن المطبوعات والنشر في سلطنة عمان

المادة ٢:

يصدر وزير الاعلام اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرفق

المادة ٣:

يلغى قانون المطبوعات رقم ٧٥/٣ وای قواعد اخرى تخالف أحكام القانون المرفق أو تتعارض معها .

المادة ٤:

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ٢٥ شعبان سنة ١٤٠٤ هـ

الموافق : ٢٦ مايو سنة ١٩٨٤ م

قانون المطبوعات والنشر

الفصل الأول

المادة ١:

تنظم مهنة الصحافة والطباعة والنشر وفقا للشروط والأوضاع المبينة فى هذا القانون .

المادة ٢:

تخضع لاشراف وزارة الإعلام، المطبوعات الصحفية التى تصدرها الوزارات أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة فيما يتصل بنشاطها .

المادة ٣:

فى تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات أو العبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منها، ما لم يقضى سياق النص بغير ذلك .

١- المطبوعات: وتعنى كل الكتابات أو الرسومات أو الصور الفتوغرافية أو غير ذلك من وسائل اتلنسخ أو النقل متى نقلت باى وسيلة كانت، و أصبحت بذلك قابلة للتداول ويستثنى من ذلك كل مطبوع شخصى أو مطبوع يتعلق بالنشاط التجارى لا يشكل مضمونه مخالفة ل أحكام هذا القانون أو غيره من القوانين الاخرى .

٢- التداول: وتعنى بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها على واجهات المحلات بفرض البيع أو الإعلان أو التسويق أو الزينة، وكذلك كل عمل اخر يجعلها بوجه عام من الوجوه فى متناول عدد من الاشخاص .

٣- الصحيفة وتعنى كل جريدة أو مجلة أو مطبوع باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة .

٤- الصحفى: كل من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد رزق، وشمل عمله الكتابة فى المطبوعات الصحفية ووسائل الاعلام المختلفة ومدها بالاخبار والتحقيقات الصحفية وسائر اواد الصحفية، مثل : الصور والرسوم وغيرها، ويدخل تحت هذا الاسم المراسلون والمندوبون والمحرون على اختلاف جنسياتهم وجنسيات المؤسسات العاملين فيها .

٥- الصحافة : وتعنى مهنة تحرير أو إصدار المطبوعات الصحفية .

٦- وكالة الانباء : وتعنى المؤسسة الصحفية التى تتولى توزيع اخبار أو تحقيقات مصورة أو غير مصورة عبر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية أو عن طريق نشرات أو باى وسيلة اخرى .

٧- المطبعة: وتعنى آلة أو مجموعة آلات أو جهاز اعد لطبع الكلمات أو الرسومات أو الصور بقصد نشرها أو تداولها، ولا يشمل هذا التعريف الآلات أو الأجهزة المعدة للتصوير والآلات الكاتبة الضاربة والاجهزة التى تستعمل لسحب صور الوثائق والمستندات .

٨- الطباع : وتعنى مالك المطبعة واذا قام المالك بتاجيرها الى شخص اخر يستغلها فكلمة الطباع تتصرف اليه .

٩- الناشر: وتعنى الشخص الطبيعى أو المعنوي الذى يتولى نشر اى مطبوع .

١٠- المكتبة: كل مؤسسة تتولى بيع وتوزيع المطبوعات والمؤلفات فى مكان معين .

١١- دار التوزيع: كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها بواسطة المكتبات أو الباعة .

١٢- دار النشر: وتعنى كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها بقصد التداول .

الفصل الثانى

فى الأحكام المتعلقة بالمطابع والمطبوعات على وجه العموم

المادة ٤:

على كل من يرغب فى انشاء مطبعة ان يتقدم بطلب الترخيص له بذلك الى وزارة الاعلام متضمنا البيانات اللازمة التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ولايعفى من ذلك الحصول على اى ترخيص تنص عليه قوانين اخرى .

المادة ٥:

على الجهة المختصة فى وزارة الاعلام البت فى طلب الترخيص المشار اليه خلال " ثلاثة اشهر" من تاريخ تقديمه. ويعتبر عدم الرد فى الموعد المذكور رفضا للطلب .

المادة ٦:

من رفض طلبه بالترخيص لفتح مطبعة، أن يتظلم من ذلك للجنة المطبوعات والنشر المنصوص عليها فى هذا القانون خلال " خمسة عشر" يوما من تاريخ ابلاغه برفض طلبه أو انقضاء موعد الرد المشار اليه فى المادة (٥) وعلى اللجنة ان تبت فى هذا التظلم خلال "خمس عشرة" يوما من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا بعد التصديق عليه من وزير الاعلام.

المادة ٧:

يجب على المرخص له بفتح المطبعة أو المسئول عن ادارتها اخطار وزارة الاعلام كتابة بكل تغير يطرا علىالبيانات التى اشتمل عليها طلب الترخيص بفتح المطبعة، وذلك خلال "خمس عشرة" يوما من تاريخ حدوث التغير .

المادة ٨:

على الطباع أو مدير المطبعة ان يحتفظ بسجل خاص يبين بالتسلسل عناوين المطبوعات المنشورة والمعدة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها وتاريخ طبعها، وللسلطات المختصة الاطلاع عليها عند الاقتضاء .

المادة ٩:

يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بآخر صفحة منه، اسم الطبع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه، إن كان غير الطبع، وكذا تاريخ الطبع .

المادة ١٠:

على الطبع قبل اصدار أى مطبوع ان يودع "خمس" نسخ منه لدى وزارة الاعلام ويعطى ايصالا بهذا الايداع .

المادة ١١:

يجب على كل طبع قبل أن يتولى طبع صحيفة. أن يتقدم بطلب الترخيص له بذلك الى وزارة الاعلام وعلى الوزارة ان تصدر قرارها فى هذا الشأن خلال اسبوعين من تاريخ تقديمه اليها .

المادة ١٢:

يجب على الطبع قبل طبع أى مطبوع ان يحصل على اذن مسبق باجازة المطبوع من قبل وزارة الاعلام .

المادة ١٣:

لا يجوز للطبع ان يطبع مطبوعات منع تداوله، كما لا يجوز طبع مطبوع دورى غير مرخص أو تقرر إلغاء ترخيصه أو تعديله أو وقفة عن الصدور .

المادة ١٤:

تسرى أحكام هذا الفصل من القانون، على دور النشر .

المادة ١٥:

كل مخالفة لأحكام المواد السابقة، يعاقب مرتكبها بالحبس، مدة لا تجاوز سنة، أو بغرامة لا تجاوز "خمسمائة" ريال عمانى، أو بالعقوبتين معا مع جواز غلق المطبعة مؤقتا أو نهائيا .

الفصل الثالث فى تداول المطبوعات

المادة ١٦:

لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة استيراد أو بيع أو توزيع أو نشر مطبوعات أو إنشاء دار النشر أو دار توزيع أو مكتبة، قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بوزارة الاعلام، متضمنا البيانات اللازمة التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

المادة ١٧:

كل تغيير يطر على البيانات التى تضمنها طلب الترخيص، يجب إبلاغه الى وزارة الاعلام خلال

خمسة عشر يوما من تاريخ حدوثه .

المادة ١٨ :

فيما عدا ما استثنى من مطبوعات طبقا لنص المادة (٣) بند (١) تعتبر وزارة الاعلام سلطة الترخيص الوحيدة لتوزيع وتداول المطبوعات ونشرها .

المادة ١٩ :

يحظر على البائعين المتجولين الترويج لبيع المطبوعات الصحفية عن طريق المنادة بأنباء كاذبة أو غير واردة في المطبوعة أو يخدش الاخلاق أو ينافى مع الاداب العامة، أو يخالف النظام العام .

المادة ٢٠ :

على كل دار لتوزيع وتداول المطبوعات، ان تودع لدى الوزارة مجانا " خمس " نسخ من المطبوعات التي تستوردها، ويعطى المودع ايصالا بهذا الايداع.

المادة ٢١ :

يحظر استيراد اى مطبوعات مخالفة للنظام العام أو تتنافى مع الادآب العامة كما يمنع تد أو لها فى السلطنة، ويكون هذا الحظر بقرار يصدر من وزير الاعلام أو من يفوضه فى ذلك .

المادة ٢٢ :

على وزير الاعلام ان يمنع من التداول فى سلطنة عمان، المطبوعات التى تتعارض مع الاخلاق والاداب العامة أو التى تتعرض للنظام العام أو تخالف مبادئ الإسلام الحنيف أو التقاليد والقواعد المرعية.

المادة ٢٣ :

يجوز للجهة المختصة بوزارة الإعلام، أن تضبط وتصادر إداريا المطبوعات التى تقرر منع تداولها أو أخالها بمقتضى أحكام المواد السابقة من هذا القانون.

المادة ٢٤ :

كل مخالفة لای حكم من المواد السابقة، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد عن الفى ريال عمانى أو بالعقوبتين معا .

الفصل الرابع فى المسائل المحظور نشرها

المادة ٢٥ :

لا يجوز نشر ما من شأنه النيل من شخص جلالة السلطان أو أفراد الاسرة المالكة تلميحاً أو تصريحاً بالكلمة أو بالصورة، ولا يجوز التحريض ضد نظام الحكم فى السلطنة أو الاساءة إليه أو الإضرار بالنظام العام أو الدعوة الى اعتناق أو ترويج ما يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامى الحنيف .

المادة ٢٦:

لا يجوز نشر ما من شأنه تعريض سلامة الدولة أو أمنها الداخلى أو الخارجى للخطر، وكل الاخبار العسكرية والاتصالات السرية الرسمية، ما لم تصرح بنشرها السلطات المختصة، كما لا يجوز نشر نصوص الاتفاقيات أو المعاهدات التى تعقدها الحكومة قبل نشرها فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢٧:

لا يجوز نشر ما من شأنه الاضرار بالعملة الوطنية أو يؤدى الى بلبلة الافكار عن سوق المال بالسلطنة أو الوضع الاقتصادى للبلاد .

المادة ٢٨:

لا يجوز نشر كل ما من شأنه المساس بالأخلاق والآداب العامة والديانات السماوية .

المادة ٢٩:

لا يجوز نشر وقائع التحقيقات أو المحاكمات المتعلقة بالاحوال الشخصية وغيرها، والتى تحظر المحكمة نشرها، كما لا يجوز بسوء قصد تحريف ما يجرى فى الجلسات أو المداولات .

المادة ٣٠:

لا يجوز نشر الأخبار أو الصور أو التعليقات التى تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد . الا اذا كان النشر تنفيذا لحكم قضائى أو قرار إدارى تقتضيه مصلحة عامة ويكون الترخيص بالنشر بقرار من وزير الإعلام.

المادة ٣١:

لا يجوز نشر كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو اثاره البغضاء أو اشاعة الفحشاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع .

المادة ٣٢:

لا يجوز نشر أى خبر أو مقال أو صور أو مستند يكون قد صدر فيه من وزير الاعلام بعدم النشر حتى تتم اجازته من نفس المصدر .

المادة ٣٣:

لا يجوز للصحف ان تتناول المواضيع التى لا تدخل ضمن قرار ترخيص صدورها باى شكل من الاشكال .

المادة ٣٤:

لا يجوز نشر اعلانات صحفية أو غيرها من الاعلانات المطبوعة تتضمن مواد محظور نشرها وفقا لأحكام هذا الفصل من القانون، كما لا يجوز نشر اعلانات من شأنها تضليل الجمهور، أو نشر اعلانات تتعلق بالأدوية أو المستحضرات الطبية إلا بإذن خاص من وزارة الصحة، وبالنسبة لإعلانات المصنفات الفنية يرجع إلى وزارة التراث الفنى والثقافة.

المادة ٣٥:

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها فى أى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن " ثلاث " سنوات أو بغرامة لا تتجاوز " ألفى " ريال عمانى أو بالعقوبتين معاً كل من خالف أحكام المادة (٢٥) من هذا القانون.

المادة ٣٦:

كل مخالفة لأحكام المواد (٢٦ إلى ٣٤) يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز " سنتين " أو بالغرامة التى لا تتجاوز " ألفى " ريال عمانى، أو بالعقوبتين معاً .

الفصل الخامس فى الأحكام المتعلقة بالصحف

المادة ٣٧:

تصدر الصحف فى سلطنة عمان من خلال مؤسسات صحفية مرخص لها من الجهة المختصة بوزارة الاعلام طبقاً للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ويكون لكل مؤسسة مجلس ادارة يتولى مسئولية إدارة الصحف التى تصدرها .

المادة ٣٨:

تتخذ المؤسسات الصحفية صورة الشركات المساهمة، ويشترط الا يقل رأس مال المؤسسة الصحفية عن " مائة وثلاثين الف " ريال عمانى اذا كانت الصحيفة يومية أو اسبوعية، " ومائة الف " ريال عمانى اذا كانت الصحيفة نصف شهرية أو شهرية .

المادة ٣٩:

يكون رأس مال المؤسسات الصحفية مملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين، وتكون الاسهم اسمية ولا يجوز بيعها أو تحويلها أو التصرف فيها ب أى شكل من الاشكال الا لمواطنين عمانيين.

المادة ٤٠:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات، تتولى لجنة المطبوعات والنشر اعدا نموذج لعقد تأسيس المؤسسة الصحفية التى تتخذ شكل شركة مساهمة ونظامها الاساسى، على ان يحدد فى عقد التأسيس اغراض الصحيفة واجراءات انتخاب مجلس ادارة المؤسسة وفقاً للنظام الذى يحدده عقد التأسيس.

المادة ٤١:

يكون لكل مؤسسة صحفية شخصيتها الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق اغراضها، ويمثلها اما الغير رئيس مجلس الادارة، ويجوز للمؤسسة فى مجال نشاطها مزاوله التصدير والاستيراد والقيام بأنشطة الشركات التجارية.

المادة ٤٢ :

يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها، ويكون مسئولا عما ينشر تجاة السلطنة وتجاه الغير .

المادة ٤٣ :

يجب ان يكون رئيس التحرير حائزا على الصفات التالية :

- ١- أن يكون عمانيا .
- ٢- ألا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاما .
- ٣- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى مناسب، أو مارس المهنة بصفة منتظمة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٤- أن يكون كامل الأهلية وحسن السمعة .
- ٥- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة تمس الشرف والامانة والنزاهة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطة المختصة .

المادة ٤٤ :

على كل مؤسسة صحفية تريد اصدار صحيفة ان تتقدم بطلب الترخيص لها بذلك الى دائرة المطبوعات والنشر فى وزارة الاعلام موقع عليه من الممثل القانونى للمؤسسة الصحفية ويعطى ايصالا عن هذا الطلب، ويحرر طلب الترخيص على النموذج المعد لهذا الغرض والذي تضعه دائرة المطبوعات والنشر. ويتبع نفس الاجراءات إذا ارادت المؤسسة اصدار صحيفة جديدة .

المادة ٤٥ :

تحدد اللائحة التنفيذية للقانون، البيانات التى يجب أن يشتمل عليها طلب التراخيص والإجراءات التى تتبع فى حالة حدوث تغيير على هذه البيانات .

المادة ٤٦ :

يبلغ الترخيص بإصدار الصحيفة إلى الممثل القانونى للمؤسسة الصحفية مالكة الصحيفة، وذلك بإخطار رسمى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب .

المادة ٤٧ :

فى حالة صدور قرار يرفض اصدار الصحيفة، يجوز لذوى الشأن التظلم من هذا القرار للجنة المطبوعات والنشر، ويكون قرارها نهائيا بعد تصديق وزير الاعلام عليه .

المادة ٤٨ :

إذا لم تصدر الصحيفة خلال ستة أشهر من تاريخ الترخيص بها وإذا توقفت عن الصدور مدة ستة أشهر متصلة دون عذر مقبول، يجوز للجنة المطبوعات والنشر الغاء الترخيص و للمتضرر التظلم من قرارها الى وزير الاعلام خلال ٣٠ يوما من تاريخ إلغائه بقرار الإلغاء .

المادة ٤٩ :

تعتبر الموافقة على اصدار الصحيفة ترخيصا خاصا للمؤسسة الصحفية التى صدر لها ولا تنتقل ملكية أية صورة من صور نقل الملكية، إلا بموافقة وزارة الاعلام .

المادة ٥٠ :

بمجرد تد أول عدد من الصحيفة أو ملحق لعدد، يجب ان يسلم للجبهة المختصة بوزارة الاعلام " خمس " نسخ ويعطى ايصالا عن هذا الايداع، فاذا قامت الصحيفة باصدار عدة طبعات من العدد ذاته، وجب ايداع نفس عدد النسخ لكل طبعة على حده .

المادة ٥١ :

لا يجوز عرض الصحيفة للتداول الا اذا كانت تحتوى على اسم رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية واسم رئيس التحرير المسئول واسم المطبعة التى تطبع فيها وثمان النسخة الواحدة وقيمة الاشتراك، على ان يكون ذلك بشك ظاهر على كل نسخة وفى صفحاتها الأولى أو الأخيرة.

المادة ٥٢ :

تكون بحكم الصحيفة ويطبق عليها أحكام هذا الفصل من القانون والوكالات الصحفية والاعخبارية التى تزود مؤسسات النشر بالاخبار والصور والرسوم وسائر المواد الصحفية، وكذا الوكالات التى تنقل قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزعها على طالبيها .

المادة ٥٣ :

يشترط للترخيص لوكالات الاعلانات للعمل بالسلطنة، ان تكون فى شكل شركات مساهمة عمانية، و الا يقل رأسمالها عن رأس مال الصحيفة اليومية، ويسرى فى شأنها أحكام هذا الفصل من القانون.

المادة ٥٤ :

يحوز بقرار من وزير الإعلام إعفاء الصحف والنشرات التى تصدرها الأندية والجمعيات التعاونية من كل أو بعض الشروط الواردة فى هذا الفصل من القانون، بناء على طلب من السلطات الحكومية المسئولة عن هذه الاندية والجمعيات .

المادة ٥٥ :

كل من يخالف أحكام هذا الفصل من القانون، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة التى لا تتجاوز الفى ريال عمانى أو بالعقوبتين معا .

الفصل السادس فى الرد والتصحيح

المادة ٥٦ :

يجب على رئيس التحرير المسئول أن يشر بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع وما سبق نشره من التصريحات فى الصحيفة فى أول عدد يظهر من الصحيفة بعد ورود التصحيح فى نفس المكان الذى نشر به المقال أو الجزء المطلوب تصحيحه، ويكون ذلك بلا مقابل، على

ألا يتجاوز ضعف المقال أو الخبر، فإذا تجاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبه صاحب الشأن قبل النشر بإجر المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات المقررة .

المادة ٥٧ :

يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في الحالات التالية :

- ١- اذا وصل التصحيح الى الصحيفة بعد مضي اربعة عشر يوما وكان صاحب حق الرد مقيما داخل السلطنة وستون يوما اذا كان مقيما خارج السلطنة هذا في حالة الصحف اليومية وتصبح المدة شهرا للمقيم داخل السلطنة وستين يوما للمقيم خارجها في حالة الصحف والمجلات غير اليومية .
- ٢- اذا سبق للصحيفة ان صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

- ٣- اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب بها المقال أو الخبر.

المادة ٥٨ :

يجب الامتناع عن نشر التصحيح اذا كانت فحواه مخالفة لأحكام هذا القانون أو اى من مواده .

المادة ٥٩ :

كل من يخالف أحكام المواد السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تتجاوز الف ريال عمانى أو بالحدى هاتين العقوبتين، وتلتزم الصحيفة بنشر التصحيح بالصفة التي قدمها ذو الشأن.

الفصل السابع في الصحافى

المادة ٦٠ :

لا يجوز لاي محرر أو كاتب أن يعمل فيه أية صحيفة ما لم يكن حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة من دائرة المطبوعات والنشر، وعلى اصحاب الصحف رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ووكالات الانباء الا يعينوا في اعمالهم الصحفية بصفة دائمة أو مؤقتة محررين أو كتاب قبل حصولهم على هذا الترخيص .

المادة ٦١ :

ويشترط للترخيص لأى صحفى عمانى بالعمل في أية صحيفة، ما يلى "

- ١- أن يكون قد اتم الحادية والعشرين من العمر
- ٢- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى مناسب أو مارس المهنة بصفة منتظمة مدة لا تقل عن سنتين.
- ٣- ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكون قد رد اليه اعتبارا أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة.
- ٤- أن يكون من ذوى الأخلاق والسيرة الحسنة .

٥- ألا يكون مستخدماً لدى أى دولة أجنبية أو شاغلاً لوظيفة عامة .

المادة ٦٢:

بالإضافة الى ما ورد فى المادة (٦١) يشترط للترخيص لائ صحفى غير عمانى بممارسة مهنة الصحافة فى السلطنة ما يلى:

١- ان يكون حاصلًا على بطاقة صحفية صادرة من الدولة التى ينتمى اليها . أو تنتمى اليها المطبوعة التى يمثلها .

٢- ان يكون حائزًا على رخصة عمل قانونية من السلطات المختصة

٣- ان يكون حاصلًا على مؤهل دراسى مناسب وسبق له ممارسة مهنة الصحافة مدة خمس سنوات على الأقل.

المادة ٦٣:

لا يجوز لمراسلى الصحف ووكالات الانباء الاجنبية ممارسة عملهم فى السلطنة ما لم يحصلوا على ترخيص بذلك من دائرة المطبوعات والنشر وعلى الجهات المختصة التيسير لهم بالحصول على معلومات بما يمكنهم من أداء عملهم فى إطار احترام السيادة الوطنية وأخلاق المهنة والقوانين والنظم السائدة، وليس لهؤلاء المراسلين ادخال أو نشر أخبار خاطئة أو مفوضة عن السلطنة بالصحف أو المطبوعات الاجنبية .

المادة ٤٦:

لا يجوز للصحفى العماني العمل فى اى صحيفة أو وكالة أو اى وسيلة إعلامية غير عمانية داخل السلطنة أو خارجها . ما لم يكن حاصلًا على تصريح بذلك من دائرة المطبوعات والنشر .

الفصل الثامن فى لجنة المطبوعات والنشر

المادة ٦٥:

تتولى شئون الصحافة والنشر فى سلطنة عمان لجنة تسمى لجنة المطبوعات والنشر تتألف من:

١- وكيل وزارة الإعلام / رئيسا

٢- مدير عام الإعلام بوزارة الإعلام / عضوا

٣- رئيس الشئون الإعلامية والدراسات بوزارة الخارجية/ عضوا

٤- مدير عام الثقافة بوزارات التراث القومى والثقافة/ عضوا

٥- مدير عام الشئون الإسلامية بوزارة العدل والأوقاف والشئون الإسلامية/ عضوا

٦- مندوب من مكتب القصر ويتولى مدير دائرة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام أمانة سر

للجنة./ عضوا

المادة ٦٦:

تتولى اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها فى هذا القانون المهام التالية:

١- كافة المسائل المتصلة بالصحفيين والخاصة بحماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم ومحاسبتهم فى مخالفتهم لواجبتهم المنصوص عليها فى هذا القانون أو ميثاق الشرف الاعلامى وتكون للجنة سلطة البت وفرض العقوبات المناسبة طبقاً لأحكام هذا القانون، وذلك بعد دعوة المخالف وسماع اقواله ولا تعتبر قراراتها نافذة الا بعد التصديق عليها من وزير الاعلام .

٢- وضع اسلوب التنسيق بين المؤسسات الصحفية المختلفة، وكذلك بينها وبين المؤسسات المختصة بالمجال الاعلامى تحقيقاً للتكامل بين مؤسسات الدولة الاعلامية .

٣- اتخاذ كل ما من شأنه تذليل جميع العقوبات التى تواجه المؤسسات الصحفية لرفع مستواها الفنى والمهنى بما يحقق غرض تاسيسها .

المادة ٦٧:

تنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون، كافة الاجراءات المتعلقة بتنظيم اجتماعات اللجان وتشكيل لجانها المتخصصة واية امور تنظيمية اخرى بما يكفل لها اداء مهامها .

الفصل التاسع فى أحكام انتقالية وختامية

المادة ٦٨:

تعتبر الصحف الحالية والتى لا تصدر عن طريق مؤسسات صحفية قائمة على وجه صحيح، ويجوز لأصحاب هذه الصحف أو المسئولين عن ادارتها أن يتقدموا إلى إدارة المطبوعات والنشر بطلب تثبيت وضعيتهم على مقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٦٩:

المطابع ودور النشر والمكاتب ووكالات الأنباء ووكالات الإعلانات الموجودة بشكل فعلى قبل تاريخ هذا القانون، تعتبر قائمة على وجه صحيح، ويجوز لأصحابها أن يتقدموا الى دائرة المطبوعات والنشر بطلب لتثبيت وضعيتهم على مقتضى أحكام هذا القانون على أن يشفع الطلب بالمستندات والبيانات المؤيدة له .

المادة ٧٠:

الصحفيون الذين يعملون فى السلطنة فى الصحف ووكالات الانباء أو المراسلون، عليهم ان يتقدموا الى دائرة المطبوعات والنشر بطلب الترخيص لهم فى مزاوله المهنة وذلك خلال تسعين يوماً تسرى اعتبار من تاريخ نفاذ هذا القانون، على أن يكون طلبهم مشفوعاً بالمستندات والبيانات المؤيدة له، ويكون قرار الدائرة نهائياً بعد تصديق وزير إعلام عليه .

المادة ٧١:

يكون لموظفى الدائرة المختصة بوزارة الإعلام المخولين بقرار يصدره وزير الإعلام، صفة الضبطية فى تنفيذ أحكام هذا القانون واثبات ما يقع من مخالفات له وللوائح وقراراته التنفيذية .

السلطة الفلسطينية

قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥

منظمة التحرير الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

مكتب الرئيس

الرقم: -

التاريخ: -

قانون المطبوعات والنشر

لسنة ١٩٩٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ بشأن نقل السلطات والصلاحيات، وعلى قانون المطبوعات رقم (٢) لسنة ١٩٢٣ السارى المفعول فى قطاع غزة، وعلى قانون المطبوعات والنشر رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ السارى المفعول فى الضفة الغربية .

وبعد موافقة مجلس السلطة بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٥

وبناء على عرض وزير الإعلام

أصدرنا القانون التالى:

مادة ١:

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت فيه ذا القانون المعانى المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزير الإعلام

الوزير: وزير الإعلام

المدير: مدير عام المطبوعات والنشر.

الحزب: الحزب المعترف به قانونا والحاصل على ترخيص من السلطة الفلسطينية

الشخص: الشخص الطبيعى أو المعنوى.

المطبوعة: كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات أو الاشكال بالحروف أو الصور أو الرسوم أو بالضبط أو الحفر.

المطبوعة الدورية: المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل أنواعها والتي تصدر على فترات منتظمة وتشمل:

أ- المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلى:

١- المطبوعة اليومية: المطبوعة التى تصدر يوميا بصورة مستمرة باسم معين وأرقام متتابعة

وتكون معدة للتوزيع على الجمهور مجاناً أو بثمن.

٢- المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التى تصدر بصورة منتظمة مرة فى الأسبوع أو على فترات أقصر أو أطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور مجاناً أو بثمن.

ب- المطبوعة المتخصصة: المطبوعة التى تختص بموضوع أو أكثر فى مجالات معينة على وجه التحديد وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها أو على الجمهور وذلك حسبما تنص عليه رخصة إصدارها.

ج- نشرة وكالة الأنباء: المطبوعة المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالأخبار والمقالات والصور والرسومات سواء صدرت كل يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل أو غير ذلك.

الصحافة: مهنة تحرير المطبوعات الصحفية وإصدارها.

الصحفى: كل من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد رزق وفقاً لأحكام هذا القانون.

المطبعة: أجهزة إنتاج المطبوعات بأنواعها المختلفة وأشكالها ولا يشمل هذا التعريف الآلات الطابعة والكاتبة والناسخة وآلات التصوير.

المكتبة: المحل التجارى المرخص لبيع الكتب وأدوات الكتابة والصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى.

دار النشر: المؤسسة التى تتولى إعداد المطبوعات وإنتاجها وبيعها.

دار التوزيع: المؤسسة التى تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها.

المكتب الصحفى: المكتب الذى يتولى جمع المعلومات والأخبار والتقارير الصحفية من مصادرها المختلفة بوسائل مختلفة وتوزيعها على وسائل الإعلام.

مكتب الدعاية والإعلان: المكتب الذى يتولى أعمال الإعلان والدعاية التجارية وإنتاج موادها ونشرها أو بثها بوساطة وسائل الإعلام.

دار الدراسات والبحوث: المؤسسة التى تتولى إجراء الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات فى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنسانية وغيرها.

دار قياس الرأى العام: المؤسسة التى تتولى إجراء بحوث ميدانية بهدف استطلاع اتجاهات الرأى العام حول موضوع معين بواسطة الاستبيانات أو الوسائل المشروعة للاستطلاع.

دار الترجمة: المؤسسة التى تتولى أعمال الترجمة من لغة إلى لغة أخرى بما فى ذلك الترجمة الفورية.

مادة ٢:

الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأى مكفولة لكل فلسطينى، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسمياً فى وسائل التعبير والإعلام.

مادة ٣:

تمارس الصحافة مهمتها بحرية فى تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم فى نشر الفكر

والثقافة والعلوم فى حدود القانون وفى إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها.

مادة ٤:

تشمل حرية الصحافة ما يلى:

أ- إطلاع المواطن على الوقائع والأفكار والاتجاهات والمعلومات على المستوى المحلى والعربى والإسلامى والدولى.

ب- إفساح المجال للمواطنين لنشر آرائهم.

ج- البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التى تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها فى حدود القانون.

د- حق المطبوعة الصحفية ووكالة الأنباء والمحرر والصحفى فى إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التى يتم الحصول عليها سرية إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر بالدعاوى الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقا للعدالة.

هـ- حق المواطنين والأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والإجتماعية والنقابات فى التعبير عن الراى والفكر والإنجاز فى مجالات نشاطاتها المختلفة من خلال المطبوعات.

مادة ٥:

لأى شخص بما فى ذلك الأحزاب السياسية الحق فى تملك المطبوعات الصحفية وإصدارها وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٦:

تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفى والباحث فى الاطلاع على برامجها ومشاريعها.

مادة ٧:

- على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة وأن تعتبر حرية الفكر والراى والتعبير والاطلاع حقا للمواطنين كما هى حق لها.

- يجب أن لا تتضمن المطبوعات الدورية الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أية صور أو قصص أو أخبار تخل بالأخلاق والقيم والتقاليد الفلسطينية.

مادة ٨:

على الصحفى وعلى كل من يعمل بالصحافة التقيد التام بأخلاق المهنة وآدابها بما فى ذلك ما يلى:

أ- احترام حقوق الأفراد وحياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.

ب- تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.

ج- توخى الدقة والنزاهة والموضوعية فى التعليق على الأخبار والأحداث.

د- الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكى العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية

والطائفية.

هـ- عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمنتج تجارى أو الانتقاص من قيمته.

مادة ٩:

أ- على المطبوعة الدورية أن تعتمد فى مواردها على مصادر مشروعة معلنة ومحددة، ويحظر عليها تلقى أى دعم مالى أو توجيهات من أية دولة أجنبية.

ب- أية مطبوعة دورية تريد تلقى الدعم من جهات خارجية غير حكومية أن تتقدم بطلب إلى وزارة الإعلام وأن تتلقى الموافقة على هذا الدعم قبل الحصول عليه.

مادة ١٠:

يحظر على الصحف وعلى كل من يعمل بالصحافة أن يرتبط بعلاقة عمل مع أية جهة أجنبية إلا إذا كان ذلك بموجب نظام مراسلى وسائل الإعلام الأجنبية الصادر بموجب هذا القانون.

مادة ١١:

١- يجب أن يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط فيه ما يلى:

أ- أن يكون صحفياً.

ب- أن يتقن لغة المطبوعة الدورية التى سيعمل رئيس تحرير مسؤولاً لها قراءة وكتابة وإذا كانت تصدر بأكثر من لغة فيجب عليه أن يتقن على ذلك الوجه اللغة الأساسية للمطبوعة وأن يلم إلماماً كافياً باللغات الأخرى.

ج- أن لا يكون مسؤولاً لأكثر من مطبوعة دورية واحدة.

د- أن يمارس أية وظيفة أخرى فى المطبوعة الصحفية التى يعمل رئيس تحرير لها أو فى غيرها.

هـ- أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

و- مقيماً إقامة فعلية فى فلسطين إلا اذا اقتضت الضرورة غير ذلك.

ز- أن لا يكون من الأشخاص المتمتعين بالحصانة القضائية وفقاً للقانون.

٢- فيما عدا ما ورد فى البنود (ب) و(هـ) و(و) لا تنطبق أحكام بنود الفقرة السابقة على رئيس تحرير المطبوعة التى يصدرها حزب.

مادة ١٢:

يكون رئيس التحرير مسؤولاً عما ينشر فى المطبوعة التى يرأس تحريرها كما يعتبر مالك المطبوعة وكاتب المقال الذى نشر فيها مسؤولين عما ورد فيه.

مادة ١٣:

أ- يجب أن يكون للمطبوعة المتخصصة رئيس تحرير مسؤولاً عما ينشر فيها ويشترط فيه ما يلى:

١- أن يكون فلسطينياً

٢- أن يكون ممن خدموا منظمة التحرير الفلسطينية لمن لا يحملون الجنسية الفلسطينية.

- ٢- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الامانة.
- ٤- أن يكون حاصلا على مؤهل علمي ذي علاقة بالموضوع الذي تخصصت به المطبوعة أو تكون له خبرات في ذلك الموضوع تؤهله للعمل في المطبوعة باستثناء المطبوعة التي يصدرها حزب.
- ب- لغير الصحفي الحق في أن يكون رئيس تحرير مسؤولا لمطبوعة متخصصة تدخل مواضيعها في مجال اختصاصه.

مادة ١٤:

يجب أن يكون لكل من دار النشر ودار الدراسات والبحوث ودار قياس الرأي العام والمكتب الصحفي ودار الترجمة ومكتب الدعاية والإعلان والمطبعة ودار التوزيع والمكتبة مدير مسؤول يشترط فيه ما يلي:

- أ- أن يكون فلسطينياً.
- ب- أن يكون ممن خدموا في منظمة التحرير الفلسطينية لمن لا يحملون الجنسية الفلسطينية.
- ج- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الامانة.
- د- أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة ولديه خبرة مناسبة في المجال الذي يعمل فيه اكتسبها بعد حصوله على ذلك المؤهل العلمي إذا كان سيعين مديرا مسؤولا لدار للنشر أو التوزيع أو لمطبعة أو مكتبة أو دار للترجمة أو مكتب للإعلان والدعاية.
- هـ- أن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل ولديه خبره مناسبة في المجال الذي سيعمل فيه اكتسبها بعد حصوله على ذلك المؤهل العلمي إذا كان سيعين مديرا مسؤولا للدراسات والبحوث أو لقياس الرأي العام أو المكتب الصحفي.

مادة ١٥:

لا يجوز للشخص الواحد أن يكون مديرا مسؤولا لأكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذا القانون.

مادة ١٦:

- يشترط في مالك المطبوعة الدورية ما يلي:
- أ- أن يكون فلسطيني الجنسية ومقيما في فلسطين.
- ب- على الفلسطيني غير المقيم الحصول على موافقة وزارة الداخلية:
- ج- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الامانة.

مادة ١٧:

- أ- تمنح الرخصة لإصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية:-
- ١- الصحفي المعترف في هذا القانون وتوافرات فيه الشروط المنصوص عليها فيه.
- ٢- الشركة الصحفية التي أسست وسجلت لغايات إصدار المطبوعات الصحفية.
- ٣- الحزب السياسي.

ب- للوزير بناء على تنسيب المدير منح الرخص لإصدار النشرات للجهات التالية:

١- لوكالة أنباء فلسطينية.

٢- لوكالة أنباء أجنبية شريطة المعاملة بالمثل على أن يكون رئيس تحرير النشرة المسؤول صحفياً فلسطينياً.

مادة (١٨)

يجب أن يتضمن طلب الحصول على رخصة إصدار مطبوعة صحفية ما يلي:-

أ- اسم طالب الرخصة ومحل إقامته وعنوانه.

ب- اسم المطبوعة ومكان إصدارها وطبيعتها.

ج- مواعيد صدورها وهل هي يومية أم أسبوعية أم نصف شهرية أم فصلية ... الخ.

د- تخصصها وما إذا كانت سياسية أو أدبية أو اقتصادية ... الخ.

هـ- اللغة أو اللغات التي ستصدر بها.

و- اسم رئيس التحرير المسؤول وعمره ومحل إقامته وعنوانه وشهادته العلمية وخبراته العملية.

ز- رأس مال المطبوعة الصحفية المصرح به.

ح- التوقيع على سند تعهد بنكي بما يكفل الاجور والنققات للعاملين لمدة نصف عام على الأقل باستثناء الدوريات الأدبية والفنية التي تصدرها الاتحادات والروابط الثقافية والأدبية والفنية.

مادة ١٩:

يقدم طلب الحصول على رخصة إصدار مطبوعة متخصصة إلى المدير على النموذج المعد لهذه الغاية، وعلى الوزير بناء على تنسيب المدير، أن يصدر قراره خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويكون قرار الرفض معللاً وخاضعاً للتعنن لدى محكمة العدل العليا.

مادة ٢٠:

أ- يقدم طلب الحصول على رخصة إنشاء مطبعة أو دار للنشر أو دار للتوزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار لقياس الرأي العام أو المكتب الصحفي أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان إلى المدير على النموذج المعد لهذه الغاية وعلى الوزير بناء على تنسيب المدير أن يصدر قراره خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويكون قرار الرفض معللاً وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

ب- تحدد البيانات والإجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك إدخال التغيير أو التعديل على مضمون الرخصة وإجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

ج- تعتبر قائمة على وجه صحيح حتى ولو كانت وضعيتها لا تنطبق على أحكام هذا القانون، المطابع ودور النشر والمكتبات والمطبوعات المعمول بها قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية شرط أن يتقدم أصحابها إلى وزارة الإعلام خلال مدة ٦٠ يوماً من بدء العمل بهذا القانون

بطلب تثبيت وضعيتهم مشفوعا بالمستندات والبيانات المؤيدة له.

المادة ٢١:

أ- يشترط فى منح الرخصة للمطبوعة الصحفية اليومية أن لا يقل رأسمالها المسجل عن خمسة وعشرين ألف دينار.

ب- يشترط فى منح الرخصة للمطبوعة الصحفية غير اليومية أن لا يقل رأسمالها المسجل عن عشرة آلاف دينار منه.

ج- تستسنى المطبوعة الصحفية وغير اليومية التى يرغب أى حزب سياسى إصدارها من الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه فى كل من الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

على مالك المطبوعة الصحفية أن ينشر فى مكان بارز فيها وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان وتاريخ صدورها وبديل الاشتراك فيها واسم المطبعة التى تطبع فيها وأن يقدم إشعارا للمدير بأى تغيير أو تعديل يطرأ على مضمون الترخيص وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ وقوع التغيير أو التعديل.

مادة ٢٣:

باستثناء المطبوعات الصحفية التى تصدرها الاحزاب السياسية تعتبر رخصة إصدار المطبوعة ملفاة حكما فى أى حال من الحالات التالية:

أ- إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر من تاريخ منح الرخصة.

ب- إذا توقفت المطبوعة الصحفية المبينة أدناه عن الصدور دون عذر مشروع يقبل به الوزير.

١- المطبوعة اليومية لمدة ثلاثة أشهر متصلة.

٢- المطبوعة الاسبوعية لإثنى عشر عدداً متتاليا.

٣- المطبوعة التى تصدر بصورة منتظمة فى مدة أطول من الاسبوع، أربعة أعداد متتالية

مادة ٢٤:

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون يمنح الترخيص لإصدار مطبوعة صحفية لمالك المطبوعة الصحفية ويحق له التنازل عنها للغير بكاملها أو بأى جزء على أن تراعى فى ذلك الشروط التالية:

أ- أن يبلغ المتنازل المدير إشعارا برغبته فى ذلك التنازل قبل ثلاثين يوما من التاريخ المحدد لوقوعه.

ب- أن تتوافر فى المتنازل له الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون التى تسمح له بتملك المطبوعة أو تملك أى جزء منها.

ج- أن يقدم المتنازل له طلبا إلى المدير قبل ٣٠ يوما من التاريخ المحدد لوقوع التنازل يبين فيه رغبته فى ذلك.

د- أن يتم التنازل لدى الوزارة وفقا للإجراءات التى يحددها الوزير بتعليمات يصدرها لهذه الغاية.

مادة ٢٥:

إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبرا غير صحيح أو مقالا يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذى يتعلق به الخبر أو المقال الرد على الخبر أو المقال أو المطالبة بتصحيحه، وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد أو التصحيح مجانا فى العدد الذى يلى تاريخ ورود الرد فى المكان وبالحروف نفسها التى نشر فيه وبها الخبر أو المقال فى المطبوعة الصحفية.

مادة ٢٦:

إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبرا غير صحيح أو مقالا يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة، فعلى رئيس التحرير المسؤول ان ينشر مجانا الرد أو التصحيح الخطى الذى يرده من الجهة المعنية وفى العدد الذى يلى تاريخ ورود الرد أو التصحيح وفى المكان وبالحروف نفسها التى ظهر وبها الخبر أو المقال فى المطبوعة الصحفية.

تطبق أحكام المادتين (٢٥) و(٢٦) من هذا القانون على أية مطبوعة صحفية تصدر خارج فلسطين وتوزع داخله.

مادة ٢٨:

لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية أن يرفض نشر الرد أو التصحيح الذى يرده بمقتضى أحكام المادتين (٢٥) و(٢٦) من هذا القانون فى أى من المجالات التالية:

أ- إذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت الخبر أو المقال وقبل ورود الرد أو التصحيح إليها بصورة دقيقة وكافية.

ب- إذا كان الرد أو التصحيح موقعا بإمضاء مستعار أو مكتوبا بلغة غير اللغة التى حرر بها الخبر أو المقال المردود عليه.

ج- إذا كان مضمون الرد أو التصحيح مخالفا للقانون أو النظام العام أو منافيا للأداب العامة.

د- إذا ورد الرد بعد شهرين على الأقل على نشر الخبر أو المقال المردود عليه إلا إذا كان هناك عذر مقنع.

مادة ٢٩:

إذا امتنعت الجهة المسؤولة عن أى مطبوعة تصدر خارج فلسطين وتوزع عن نشر الرد أو التصحيح وفقا لأحكام المادة ٢٧ من هذا القانون فللوزير بناء على تنسيب المدير أن يتخذ الاجراء الذى يراه مناسبا.

مادة ٣٠:

يدون فى كل مطبوعة اسم مؤلفها والمطبعة التى طبعت فيها وتاريخ طبعها.

مادة ٣١:

لا يجوز استعمال اسم مطبوعة صحفية سبق أن صدرت ثم توقفت عن الصدور اسما لمطبوعة صحفية جديدة إلا بعد مرور خمس سنوات على الأقل على توقفها إلا إذا تنازل أصحاب العلاقة أو

ورثتهم عن ذلك الاسم قبل انقضاء تلك المدة.

مادة ٣٢:

لا يجوز لرئيس التحرير المسؤول أن ينشر أى مقال لأى شخص بإسم مستعار إلا إذا قدم له كاتبه اسمه الحقيقى.

مادة ٣٣:

على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول التقيد بما يلى:

أ- الاحتفاظ بسجل يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التى يطبعها وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة من كل منها.

ب- أن يودع لدى دائرة المطبوعات والنشر أربع نسخ من كل مطبوعة غير دورية تطبع فى مطبعته وذلك قبل توزيعها.

مادة ٣٤:

على كل من يريد أن يستورد أية مطبوعة دورية من الخارج إشعار وزارة الإعلام قبل ذلك بأسبوعين كحد أدنى.

مادة ٣٥:

على دار التوزيع أو كل من يريد أن يستورد مطبوعات دورية من مجلات وصحف وما شابهها الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام بذلك ولمرة واحدة.

مادة ٣٦:

على كل من أراد أن يبيع صحفا أو كتباً أو مجلات أو صوراً أو رسوماً وغيرها من المطبوعات أن يستحصل على رخصة من وزارة الإعلام.

تعطى بناء على بيان يقدمه لها ويتضمن اسمه وكنيته ومهنته وعمره ومحل إقامته يرفق بهذا البيان صور عن الهوية وصورتين شخصيتين.

مادة ٣٧:

أ- يحظر على المطبوعة أن تنشر ما يلى:

١- أى معلومات سرية عن الشرطة وقوات الامن العام أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها.

٢- المقالات والمواد التى تشتمل على تحقير الديانات والمذاهب المكفولة حريتها قانوناً .

٣- المقالات التى من شأنها الاساءة إلى الوحدة الوطنية أو التحريض على ارتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر وإثارة الطائفية بين أفراد المجتمع.

٤- وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطنى ومجلس وزراء السلطة.

٥- المقالات أو الأخبار التى يقصد منها زعزعة الثقة بالعملة الوطنية.

٦- المقالات أو الأخبار التى من شأنها الاساءة لكرامة الافراد أو حرياتهم الشخصية أو

الإضرار بسمعتهم.

٧- الأخبار والتقارير والرسائل والمقالات والصور المنافية للأخلاق والآداب العامة.

٨- الإعلانات التى تروج الادوية والمستحضرات الطبية والسجائر وما فى حكمها إلا إذا أجاز نشرها مسبقا من قبل وزارة الصحة.

ب- يمنع إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمنت ما حظر نشره بمقتضى أحكام هذا القانون.

مادة ٣٨:

لاتسرى أحكام هذا القانون المتعلقة بالمطبوعات المحظور استيرادها على ما تستورده منها المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث العلمى على أن تؤخذ موافقة الوزير المسبقة على استيرادها.

مادة ٣٩:

يحظر نشر محاضر المحاكم فى أى قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعى فيها وفى كل قضية تتعلق بمواطن يقل عمره عن ١٦ عاماً إلا إذا أجازت المحكمة نشرها .

مادة ٤٠:

إذا نشرت أى مطبوعة تحقيقات صحفية أو أخباراً تعود لأى فرد أو جهة مقابل أجر فيترتب على المطبوعة الاشارة فيها بصورة واضحة وصريحة إلى انها مادة إعلانية.

مادة ٤١:

يحظر على مالك المطبعة وعلى مديرها المسؤول أن يطبع أى مطبوعة كان قد منع طبعها أو نشرها أو توزيعها أو تداولها أو بيعها أو طبع أى مطبوعة غير مرخص بإصدارها أو حظر نشرها.

مادة ٤٢:

أ- تقوم المحكمة المختصة بالنظر فى جميع المخالفات التى ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون ويتولى النائب العام التحقيق فيها وذلك وفقاً للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها فى القوانين الجزائية المعمول بها.

ب- تقام دعوى الحق العام فى جرائم المطبوعات الدورية المنصوص عليها فى هذا القانون على رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة وعلى كاتب المقال كفاعلين أصليين، ويكون مالك المطبوعة الصحفية مسؤولاً بالتضامن معهما عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم، وفى نفقات المحاكمة ولا يترتب عليه أى مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت اشتراكه أو تدخله الفعلى فى الجريمة.

ج- تقام دعوى الحق العام فى جرائم المطبوعات غير الدورية المنصوص عليها فى هذا القانون على مؤلفها كفاعل أصلى وعلى ناشرها كشريك له وإذا لم يكن مؤلف المطبوعة أو الناشر معروفاً فيلاحق مالك المطبعة.

د- يعتبر أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر والتوزيع مسؤولين بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التى يحكم بها على مستخدميهم فى قضايا المطبوعات التى تنطبق عليها

أحكام هذا القانون.

مادة ٤٣ :

أ- للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تأمر المحكوم عليه بنشر الحكم المكتسب الدرجة القطعية بكامله مجاناً أو نشر خلاصة عنه في أول عدد من المطبوعة الدورية سيصدر بعد تبليغ الحكم وفي ذات المكان من المطبوعة الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالأحرف ذاتها وللمحكمة إذا رأت ضروريا أن تقضى بنشر الحكم أو خلاصة عنه في صحيفتين أخريين على نفقة المحكوم عليه.

ب- إذا خالف المحكوم عليه أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن شهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد عن (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار أو بالعقوبتين معا ونشر الحكم الذي امتنع عن نشره على نفقته.

مادة ٤٤ :

إذا خالف رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية أحكام أى من المادتين (٢٥) و(٢٦) من هذا القانون فيعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن شهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد عن (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار أو بالعقوبتين معا وذلك بناء على شكوى المتضرر.

مادة ٤٥ :

أ- كل من خالف أحكام المادة (٩) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن أربعة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٤٠٠) أربعة آلاف دينار ولا تزيد على (٦٠٠) ستة آلاف دينار.

ب- تحكم المحكمة باسترداد أى مبلغ دفع للمحكوم عليهم أو لغيرهم وذلك لصالح الخزينة.

مادة ٤٦ :

كل مخالف لأحكام المادة (٤١) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) ألفى دينار إما إذا كان صاحب المطبعة شخصا اعتباريا فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) ألفى دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار، أو الحبس شهرين أو بكلتا هاتين العقوبتين معا.

مادة ٤٧ :

كل من يخالف أحكام المادة ٣٧ من هذا القانون بالإضافة إلى أية عقوبة أخرى منصوص عليها يجوز للسلطة المختصة بقرار إدارى ضبط ومصادرة جميع نسخ المطبوعة الصادرة في ذلك اليوم، وللمحكمة أن تأمر بتعطيل صدور المطبوعة تعطيلاً مؤقتاً ولمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

مادة ٤٨ :

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار أو الحبس شهراً أو بكلتا العقوبتين معا.

مادة ٤٩:

يجوز لوزير الإعلام إصدار الأنظمة والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة ٥٠:

يلغى قانون المطبوعات رقم (٣) لسنة ١٩٩٣، السارى المفعول فى قطاع غزة وقانون المطبوعات والنشر رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ السارى المفعول فى الضفة الغربية وأى حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ٥١:

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ ٢٥/٦/١٩٩٥ م.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

—
قطر

قانون المطبوعات والنشر

قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٧٩

رقم ٨ لسنة ١٩٧٩

الفصل الأول تعاريف عامة

المادة ١:

يكون للكلمات والعبارات الآتية المعانى الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتضى السياق معنى آخر
المطبوعات: الكتابات والرسوم والاسطوانات وأشرطة التسجيل والصور الشمسية وغير ذلك من
وسائل التعبير إذا كانت قابلة للتداول.

المطبوعة الصحفية: كل جريدة أو مجلة أو مطبوع يصدر بذات الاسم بصفة دورية فى مواعيد
منتظمة أو غير منتظمة.

صاحب المطبوعة الصحفية: الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى إصدار المطبوعة الصحفية .
الصحافة: مهنة إصدار المطبوعات الصحفية.

الصحافي: كل من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد للرزق ويشمل عمله الكتابة فى المطبوعات
الصحفية أو مدها بالأخبار والتحقيقات وسائر المواد الصحفية مثل الصور والرسوم وغيرها .
المطبعة: كل جهاز معد لإنتاج المطبوعات على الورق أو القماش أو غير ذلك من المواد . ولا يشمل
هذا التعريف الآلات الكاتبة أو أجهزة التصوير الشمسى أو آلات تصوير الوثائق.

الناشر: الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى نشر أي مطبوع
دار النشر: كل مؤسسة تتولى إعداد المطبوعات وأخراجها بقصد الاتجار فيها .
دار التوزيع: كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها بواسطة المكاتب أو الباعة .
المكتبة: كل مؤسسة تتولى بيع أو توزيع المطبوعات والمؤلفات فى مكان معين .
شركة عادية: كل شركة غير شركة المساهمة .
إدارة المطبوعات أو النشر: إدارة المطبوعات أو النشر بوزارة الإعلام .

الفصل الثانى المطبوعات الصحفية

المادة ٢:

يشترط فى إصدار مطبوعة صحفية فى قطر الحصول على ترخيص كتابى بإصدارها من وزير الإعلام.

المادة ٣: يجب ان يشتمل طلب الترخيص بإصدار مطبوعة صحفية على البيانات الآتية مؤيدة بالمستندات اللازمة:

- ١- اسم صاحب المطبوعة الصحفية ولقبة وجنسيته ومحل إقامته
 - ٢- اسم رئيس التحرير المسئول أو المحررين المسئولين والناشر أن وجد، مع بيان جنسيتهم ومحل إقامتهم.
 - ٣- اسم المطبوعة الصحفية وعنوان إدارتها والمطبعة التى تطبع بها. ولا يجوز أن يكون اسم المطبوعة الصحفية مشابها أو مقاربا لاسم مطبوعة صحفية أخرى سبقتها فى الصدور
 - ٤- اللغة التى تصدر بها المطبوعة الصحفية ومواعيد إصدارها.
 - ٥- بيان إذا كانت المطبوعة الصحفية سياسية أو غير سياسية.
- ويوقع على طلب التراخيص من صاحب المطبوعة الصحفية ومن رئيس التحرير أو المحررين المسئولين ومن الناشر أن وجد.

ويقدم الطلب إلى إدارة المطبوعات والنشر مقابل الإيصال

المادة ٤:

كل تغير يطرأ على البيانات التى تضمنتها طلب التراخيص بإصدار مطبوعة صحفية يجب إبلاغ إدارة المطبوعات والنشر قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل. إلا إذا كان هذا التغير طرأ على وجه غير متوقع ففى هذه الحالة يجب إبلاغه خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه.

المادة ٥:

يودع صاحب المطبوعة الصحفية مع طلب الترخيص تأمينا قدره ثلاثة آلاف ريال عن كل مطبوعة صحفية تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع، والفا ريال فى الأحوال الأخرى، وذلك ضمانا لاستيفاء الغرامات والمصاريف التى قد يحكم بها على صاحب المطبوعة الصحفية أو رئيس تحريرها. ويجوز الاستعاضة عن هذا التأمين المالى بضمان مصرفى.

المادة ٦:

يجب على صاحب المطبوعة الصحفية إكمال التأمين أو الضمان المصرفى كلما نقص بسبب استيفاء الغرامات أو المصاريف المشار إليها فى المادة السابقة .
فإذا لم يتم بذلك تلقائيا تعين عليه إكمال التأمين أو الضمان خلال ثمانية أيام من تاريخ تسلمه

إخطار إدارة المطبوعات والنشر بوجوب السداد

المادة ٧:

لا يجوز لأي مطبوعة صحفية خارج قطر أن تنقل مكان صدورها إلى دولة قطر سواء كان هذا النقل بطبعة مستقلة أو ملحقة، أو بأي شكل آخر، دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من وزير الإعلام، وفقا لما تقتضيه المواد السابقة.

المادة ٨:

لا يجوز مباشرة العمل في المطبوعة الصحفية قبل الحصول على الترخيص الخاص بها.

المادة ٩:

يشترط في صاحب المطبوعة الصحفية ما يأتي:

١- أن يكون قطريا

٢- أن لا يقل سنه عن واحد وعشرين سنة، وأن يكون كامل الأهلية

٣- أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٤- أن يكون حسن السيرة طيب السمعة.

المادة ١٠:

يشترط للاشتغال بمهنة الصحافة الحصول على ترخيص كتابي بذلك من إدارة المطبوعات والنشر

المادة ١١:

يجب أن تتوافر في الصحف جميع الشروط الواردة في المادة التاسعة، كذلك يجب أن تتوافر فيه ما يأتي:

١- أن يكون ملما إلماما كاملا باللغة العربية أو باللغة التي تصدر بها المطبوعة الصحفية إذا كانت تصدر بلغة أجنبية

٢- أن لا يكون مرتبطا بالعمل مع أي دولة أجنبية

المادة ١٢:

يجوز أن يكون الصحفي غير قطري، وفي هذه الحالة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادتين (٩) و(١١) باستثناء شرط الجنسية كذلك يجب أن تتوافر فيه ما يأتي:

١- أن يكون حاصلا على شهادة من أحد المعاهد أو الكليات المعترف بها ومارس العمل في المؤسسات الصحفية المعروفة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو أن يكون مقيدا بأحدى نقابات الصحافة أو المحررين، أو أن يكون حاملا بطاقة صحفية صادرة عن إحدى الجهات الرسمية في الدولة التي ينتمى إليها .

٢- أن لا يمارس عملا غير العمل الصحفي في البلاد.

المادة ١٣:

يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافاً فعلياً على كل محتوياتها، أو عدد من رؤساء التحرير المسئولين، يشرف كل واحد منهم إشرافاً فعلياً على قسم معين من أقسامها.

المادة ١٤:

يجب أن تتوافر في رئيس التحرير جميع الشروط الواردة في المادتين (٩) و(١١)

كذلك يجب أن تتوافر فيه ما يأتي:

١- أن يكون على قدر من الثقافة والخبرة تمكنه من ممارسة المهنة

٢- أن يقيم بصفة دائمة في دولة قطر.

ويجوز استثناء أن يكون رئيس التحرير من أبناء أحد البلاد العربية، وفي هذه الحالة يجب أن

تتوافر فيه الشروط الآتية، بالإضافة إلى ما تقدم من شروط:

١- أن يكون حاصلاً على شهادة من أحد المعاهد أو الكليات المعترف بها وممارس العمل في

المؤسسات الصحفية المعروفة مدة لا تقل عن عشر سنوات،

٢- أن يكون مقيداً بأحدى نقابات الصحافة أو المحررين، أو أن يكون حاملاً بطاقة صحفية صادرة

عن إحدى الجهات الرسمية في الدولة التي ينتمى إليها .

٣- أن لا يمارس عملاً غير العمل الصحفي في البلاد.

ويصدر باستثناء رئيس التحرير من شرط الجنسية القطرية قرار من وزير الإعلام يوضح فيه

اسم رئيس التحرير ومدة عمله التي لا يجب أن تزيد على سنتين إلا إذا جددت لمدة أو مدد أخرى

مماثلة بقرار جديد .

المادة ١٥:

يجب بيان أسماء صاحب المطبوعة الصحفية ورئيس تحريرها وناسرها إن وجد واسم المطبعة

التي تطبع فيها إذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها، وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وكذلك تاريخ

صدورها وقيمة الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة .

المادة ١٦:

على رئيس التحرير أن ينشر مجاناً البلاغات الرسمية والبيانات المتعلقة بالمصلحة العامة التي

ترسل إليه من إدارة المطبوعات والنشر، في أول عدد يصدر من المطبعة الصحفية بعد تسلم تلك

البلاغات والبيانات.

المادة ١٧:

إذا نشرت أي مطبوعة صحفية تصدر في قطر أنباء أو بيانات تتضمن معلومات كاذبة أو مغلوطة

تمس المصلحة العامة، فلمدير إدارة المطبوعات أو النشر أن يطلب إلى رئيس التحرير المسئول نشر

التصحيح أو التأكيد الذي يرسله إليه، وعلى المطبوعة الصحفية نشره مجاناً في العدد الصادر

مباشرة بعد ورود التأكيد أو التصحيح إليها وفي نفس المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر وبنفس

الأحرف.

وينطبق هذا الحكم على كل مطبوعة عربية أو أجنبية توزع فى دولة قطر. فإذا لم تستجب المطبوعة الصحفية للطلب، جاز حظر دخولها أو توزيعها فى دولة قطر بقرار من وزير الإعلام.

المادة ١٨:

إذا نشرت مطبوعة صحفية مقالا أو خبرا تتضمن تعريضا أو تشهيرا أو إساءة إلى شخص معين فلهذا الشخص حق الرد على النحو المبين فى المادة السابقة. وإذا تجاوز الرد حجم المقال أو الخبر، فلرئيس التحرير حق المطالبة بأجر النشر عن المساحة الزائدة وفقا لتعريفه الإعلانات المعتمدة من المطبوعة الصحفية.

المادة ١٩:

إذا توفى صاحب حق الرد، فلورثته الشرعيين أو أحدهم الرد مرة واحدة، كما يحق لهم الرد على أي مقال ينشر بشأن مورثهم بعد الوفاة وفقا للأحكام المشار إليها فى المادتين السابقتين. وإذا كان التعريض أو التشهير أو الإساءة موجه إلى أحد الموظفين العموميين أو أحد الأشخاص المعنوية كالوزارات والهيئات الرسمية والغير رسمية. كان لكل منهم حق الرد وفقا للأحكام السابقة.

المادة ٢٠:

يجوز لرئيس التحرير المسئول عدم نشر الرد فى الحالات الآتية :

- ١- إذا كانت المطبوعة قد قامت بنفسها بتصحيح المقال أو الخبر بالأسلوب المناسب
- ٢- إذا كان الرد أو التصحيح يحمل اسما مستعارا أو توقيعا غير صحيح
- ٣- إذا كان الرد مكتوبا بلغة غير لغة المطبوعة الصحفية
- ٤- إذا كان الرد مخالفا للقانون أو يتضمن بيانات يعرض نشرها للمسئولية أو عبارات أو ألفاظا منافية للأداب أو مضررة بالمطبوعة الصحفية أو بأشخاص آخرين.
- ٥- إذا ورد للمطبوعة الصحفية بعد مرور ستين يوما من نشر المادة المراد تصحيحها.

المادة ٢١:

إذا رفضت المطبوعة الصحفية نشر الرد لسبب غير أسباب الرفض الواردة فى المادة السابقة أو متذرة بدون وجه حق بأحد هذه الأسباب، فلوزير الإعلان أن يصدر قرار بوجوب النشر. وفى هذه الحالة تلتزم المطبوعة بالنشر.

ولا يجوز الطعن فى هذا القرار أمام أي جهة قضائية .

المادة ٢٢:

لا يجوز لأي مطبوعة صحفية تصدر فى قطر نشر أي إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة وزير الإعلام. ويستثنى من ذلك الإعلانات التجارية التى تنشر وفقا لتعريفه الإعلانات المعتمدة من المطبوعة الصحفية.

المادة ٢٣ :

على كل مطبوعة صحفية أن توضع مجاناً بإدارة المطبوعات أو النشر، ست نسخ من كل عدد أو ملحق عدد بمجرد صدوره.

المادة ٢٤ :

يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل المطبوعة الصحفية لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية، أو تبين إنها تخدم مصالح دولة اجنبية، أو تحصل من أي دول أو جهة اجنبية على معونة مساعدة أو فائدة بأى صورة كانت دون إذا من وزير الإعلام.

المادة ٢٥ :

يجوز فى الأحوال الاستثنائية، التى تتطلب فيها المصلحة العامة اتخاذ تدابير عاجله، وقف إصدار المطبوعة الصحفية بقرار من وزير الإعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

المادة ٢٦ :

لصاحب المطبوعة الصحفية حق فى التظلم من قرار الوقف أو التعطيل أو إلغاء الترخيص إلى مجلس الوزراء خلال شهر من صدور القرار. ويكون قرار مجلس الوزراء الذى يصدر فى هذا الشأن نهائياً، ولا يجوز الطعن فيه.

المادة ٢٧ :

يجوز إلغاء ترخيص المطبوعة الصحفية بقرار من وزير الإعلام فى الأحوال الآتية :

- ١- إذا طلب صاحب المطبوعة الصحفية إلغائها .
- ٢- إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة اشهر من تاريخ الترخيص لها بالصدور.
- ٣- إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية بانتظام خلال ستة اشهر وذلك فى حالة ما إذا كانت من المطبوعة التى لا تصدر بصفة دورية فى مواعيد منتظمة، أو إذا توقفت عن الصدور مدة ستة اشهر متوالية، وذلك فى حالة ما إذا كانت من المطبوعات التى تصدر بصفة دورية فى مواعيد غير منتظمة.
- ٤- إذا حدث تغير فى المطبوعة الصحفية ترتب عليه عدم توافر أحد الشروط التى نص عليها القانون.

٥- إذا لم يكن صاحبها ما نقص من التأمين أو الضمان وفقاً لحكم المادة السادسة .

٦- إذا توفى صاحبها، ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ وفاته

المادة ٢٨ :

يجوز لصاحب المطبوعة الصحفية التنازل عنها لغيره من المواطنين القطريين بشرط موافقة وزير الإعلام كتابه على ذلك. وتطبق على المالك الجديد أحكام هذا القانون.

المادة ٢٩ :

تطبق الأحكام الواردة فى هذا القانون على وكالات الأنباء التى تزود مؤسسات النشر بالأخبار

والصور والرسوم وسائر المواد الصحفية.

ولا يجوز للصحفيين الذين يعملون كمراسلين لوكالات الأنباء أو المطبوعات الصحفية أو الإذاعات أو محطات التليفزيون العربية أو الأجنبية ممارسة نشاطهم فى دولة قطر قبل الحصول على ترخيص كتابى بذلك من إدارة المطبوعات والنشر.

الفصل الثالث المطابع والمطبوعات والناشر

المادة ٣٠:

يشترط لامتلاك أو استثمار أو إدارة مطبعة الحصول على ترخيص كتابى من إدارة المطبوعات والنشر .

ويجب ان يشتمل طلب التراخيص عللا البيانات الآتية:

- ١- اسم صاحب المطبعة وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته
- ٢- نوع المطبعة والآلات المستعملة فيها ومقرها واسمها إن وجد
- ٣- اسم مديرها المسئول وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته
- ٤- رقم القيد فى السجل التجارى

المادة ٣١:

كل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها طلب الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة يجب إبلاغه إدارة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام من تاريخ حدوثه .
ولإدارة المطبوعات والنشر إلغاء الترخيص إذا ترتب على التغيير عدم توافر أحد الشروط التى نص عليها القانون .

المادة ٣٢:

لا يجوز مباشرة العمل فى المطبعة قبل الحصول على الترخيص المشار إليه فى المادة (٣٠)

المادة ٣٣:

يشترط فى كل من صاحب المطبعة ومديرها الإداري المسئول ان يكون قطريا اتم الحادية والعشرين من عمره على الأقل، وان يكون كامل الأهلية، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

المادة ٣٥:

كل مطبوعة تصدر عن المطبعة يجب أن يذكر فيها مكان بارز منه اسم الطابع وعنوانه وتاريخ الطبع .

المادة ٣٦:

عند إصدار مطبوعة مؤلفة أو مترجمة، على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يودع مجاناً بإدارة المطبوعات والنشر مقابل إيصال نسختين من المطبوعة.

المادة ٣٧:

لا تسرى أحكام المواد (٣٤) و(٣٥) و(٣٦) على المطبوعات ذات الصبغة التجارية أو الخاصة.

المادة ٣٨:

على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يحتفظ بسجل خاص يبين بالتسلسل عناوين المطبوعات المنشورة والمعدة للنشر وأسماء أصحابها، وعدد النسخ المطبوعة منها وتاريخ طبعها، ويحتفظ بهذا السجل فى المطبعة وللسلطات المختصة الاطلاع عليه عند الاقتضاء

المادة ٣٩:

يشترط لإنشاء دار للنشر الحصول على ترخيص كتابى بذلك من إدارة المطبوعات والنشر ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات التالية :

١- اسم طالب الترخيص وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته

٢- اسم الدار ومقرها

٣- اسم مديرها المسئول وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته

٤- اسم المطبعة التى تطبع فيها مطبوعات هذه الدار واسم صاحب المطبعة ومديرها المسئول

ومحل إقامته

المادة ٤٠:

كل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها طلب الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة يجب إبلاغه إدارة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام من تاريخ حدوثه.

ولإدارة المطبوعات والنشر إلغاء الترخيص إذا ترتب على التغيير عدم توافر أحد الشروط التى نص عليها القانون.

المادة ٤١:

إذا كانت دار النشر شركة عادية وجب أن يوقع مديرها المفوض طلب الحصول على الترخيص، وإذا كانت شركة مساهمة يوقع الطلب رئيس مجلس إدارتها أو نائبه أو العضو المنتدب للإدارة. وفى هذه الحالة يجب أن يرفق بالطلب بيان أسماء أعضاء مجلس الإدارة وجنسياتهم وحل إقامة كل منهم، كما ترفق بالطلب نسخة من نظام الشركة وسجلها التجارى.

الفصل الرابع المسائل المحظورة نشرها

المادة ٤٦:

لا يجوز التعرض لشخص امير دولة قطر بالنقد، كما لا يجوز ان ينسب إليه قول إلا بإذن مكتوب من مدير مكتبة

المادة ٤٧:

لا يجوز نشر ما يلي:

١- كل ما من شأنه التحريض على قلب نظام الحكم في البلاد أو الإساءة إليه أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة .

٢- كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر، وكذلك الدعوة أو الترويج لاعتناق المبادئ الهدامة .

٣- أنباء القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها، وبوجه عام كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والإستراتيجية، إلا إذا تم الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة .

٤- أنباء الاتصالات السرية الرسمية، والاتفاقات والمعاهدات الدولية حتى يتم إبرامها، إلا بإذن خاص من إدارة المطبوعات والنشر .

٥- كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الدولة وبين الدول العربية والصديقة .

٦- كل رأى يتضمن سخرية أو تحقيرا لأحد الديانات السماوية أو أحد مذاهبها، أو يساعد على إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية أو الدينية .

٧- كل ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادى فى الدولة .

٨- كل ما يناهى الأخلاق أو يتضمن خدشا للأداب العامة، أو يمس كرامة الأشخاص أو حريتهم الشخصية .

٩- كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع .

١٠- وقائع التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالقضايا والأحوال الشخصية مالم تصرح المحكمة المختصة بالنشر .

١١- كل ما من شأنه إلحاق الضرر بسمعة شخص أو بثورته أو باسمه التجارى أو بقصد التشهير به أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من مباشرة عمله .

١٢- أخبار إفلاس التجار أو المحال التجارية أو المصارف، أو الصيارف، إلا بإذن خاص من

المحكمة المختصة .

١٢- الطعن فى أعمال الموظف العام المتضمن قذفا فى حقه، إلا إذا ثبت أن الكاتب كانت حسن النية واعتقد بصحة الوقائع التى اسندها إلى الموظف العام، وكان اعتقاده هذا قائما على أسباب معقولة بعد التثبت والتحرى، واتجه إلى مجرد حماية المصلحة العامة؟، واقتصر فيما صدر منه على القدر اللازم لحماية هذه المصلحة

١٤- كل خبر أو مقال أو نبا أو وثيقة يكون وزير الإعلام قد ابلغ رئيس تحرير المطبوعة الصحفية أو صاحب المطبوعة عدم نشرها.

الفصل الخامس توزيع وتداول المطبوعات

المادة ٤٨:

يشترط لمزاولة مهنة استيراد وتصدير أو توزيع المطبوعات فى قطر الحصول على ترخيص كتابى من إدارة المطبوعات والنشر.

ويجب ان يشتمل طلب الترخيص على البيانات الآتية:

١- اسم طالب الترخيص وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته.

٢- الاسم التجارى الذى يريد ان يستعمله.

٣- أسماء وعناوين المكاتب ومحلات توزيع المطبوعات التى يزاوّل فيها نشاطه، سواء كانت محلا رئيسيا، أو مركزا عاما، أو وكالة، أو فرعا.

المادة ٤٩:

كل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها طلب الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة يجب إبلاغه إدارة المطبوعات والنشر خلال ثمانية ايام من تاريخ حدوثه.

ولإدارة المطبوعات والنشر إلغاء الترخيص إذا ترتب على التغيير عدم توافر أحد الشروط التى نص عليها القانون .

المادة ٥٠:

إذا كان طلب الترخيص ببيع وتوزيع المطبوعات شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض، وإذا كانت شركة مساهمة يوقعه رئيس مجلس إدارتها أو نائبة أو العضو المنتدب للإدارة، وفى هذه الحالة يجب ان يرفق بالطلب نسخة من نظام الشركة وسجلها التجارى .

المادة ٥١:

يودع صاحب كل دار أو شركة أو مكتب لتوزيع المطبوعات مع طلب الترخيص تأمينا قدرة ثلاث آلاف ريال، وذلك ضمانا لاستيفاء الغرامات والمصاريف التى قد يحكم بها عليه فى حالة مخالفته أى

حكم من أحكام هذا القانون .

ويجوز الاستعاضة عن هذا التأمين المالي بضمان مصرفي .

المادة ٥٢ :

يجب على صاحب دار التوزيع أو مديرها المسئول إكمال التأمين أو الضمان خلال ثمانية أيام من تاريخ تسلمه إخطار إدارة المطبوعات والنشر بموجب السداد .

ولإدارة المطبوعات والنشر إلغاء ترخيص دار التوزيع إذا لم يكمل صاحبها أو مديرها المسئول ما نقص من التأمين أو الضمان .

المادة ٥٣ :

لا يجوز فتح أو إدارة أو استغلال دار أو مكتب أو مكتبة أو محل بيع أو توزيع بيع أي مطبوعات من أي نوع سواء كانت محلية أو خارجية قبل الحصول على الترخيص المشار إليه في المادة (٤٨) المادة ٥٤ مع مراعاة أحكام المرسوم بقانون رقم (٩) سنة ١٩٦٩ بشأن الباعة المتجولين، يجوز لإدارة المطبوعات والنشر السماح ببيع المطبوعة الصحفية سواء كانت محلية أو خارجية بواسطة موزعين وباعة متجولين .

ويصدر لكل بائع متجول يسمح له ببيع المطبوعات الصحفية ترخيص من إدارة المطبوعات والنشر، وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الإعلام بقرار منه .

المادة ٥٥ :

يحظر على البائعين المتجولين الترويج لبيع المطبوعات الصحفية عن طريق المناداة بأنباء كاذبة، أو غير واردة في المطبوعة، أو بما يخدش الاخلاق، أو يتنافى مع الآداب العامة، أو يمس الشعور القدامى أو الدينى .

المادة ٥٦ :

لا يجوز استيراد أو تداول المصاحف الشريفة، أو أجزاء منها سواء كانت على هيئة مطبوعات أو مسجلات صوتية قبل الحصول على ترخيص خاص بالاستيراد من إدارة المطبوعات والنشر . ويشترط أن تكون نسخ المصاحف والأجزاء المستوردة للتداول معتمدة من إحدى الجهات المختصة في البلاد العربية أو الإسلامية التي تستورد منها، وأن تقر هذا الاعتماد الجهة المسئولة عن الشؤون الدينية في دولة قطر .

المادة ٥٧ :

على كل دار لتوزيع وتداول المطبوعات أن تودع مجانا بإدارة المطبوعات والنشر مقابل إيصال نسختين من المطبوعات التي تستوردها .

المادة ٥٨ :

يجوز لمدير إدارة المطبوعات والنشر، بعد موافقة وزير الإعلام، أن يحذف من أي مطبوعة محلية أو مستوردة أي فقرة أو مقال أو بحث أو تعليق أو أجزاء منها متى كانت تشتمل على ما هو محظور

نشرة طبقا لأحكام الفصل الرابع من هذا القانون. ويتم الحذف أما بقطع الجزء المحظور نشره أو طمسه بالحبر أو بأى طريقة مناسبة أخرى. فإذا تعذر الحذف، جاز لمدير إدارة المطبوعات والنشر، بعد موافقة وزير الإعلام، أن يصدر قرار بمنع تداول المطبوعة ولا يجوز الطعن فى هذا القرار أمام أي جهة قضائية .

المادة ٥٩:

يحظر بيع أو توزيع المطبوعات التى تم طبعها فى قطر أو التى تم استيرادها، قبل موافقة إدارة المطبوعات والنشر كتابه على تداولها .

ويعد من قبيل التوزيع لصف المطبوعات على الجدران أو إلقاؤها فى الطرقات أو عرضها فى واجهات المحلات العامة أو فى أماكن ظاهرة بداخل المحلات .

المادة ٦٠:

على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يودع مجانا نظير إيصال فى دار الكتب القطرية أربع نسخ من المطبوعات التى تم طبعها فى قطر ووافقت إدارة المطبوعات والنشر على تداولها .

المادة ٦١:

يجب على كل مكتبة أو دار أو مؤسسة أو محل لتوزيع المطبوعات أو عرضها للبيع أن تزود إدارة المطبوعات والنشر بقائمة، مرة كل أربعة اشهر، تتضمن أسماء المطبوعات التى فى حيازتها، وأنواع الموضوعات المشتملة عليها .

الفصل السادس لجان الرقابة على المصنفات الفنية

المادة ٦٢:

تنشأ لجنة أو لجان على المصنفات الفنية تتبع إدارة ال مطبوعات والنشر وتشكل على النحو التالي:

- ١- رئيس يتم اختياره من بين كبار موظفى إدارة المطبوعات والنشر
 - ٢- أربعة أعضاء من ذو الرأي يختارهم وزير الإعلام .
 - ٣- ممثل لكل من وزارات التربية والتعليم، والداخلية، والعمل والشئون الاجتماعية، ويختار كل منهم الوزير المختص .
- ويصدر بتشكيل اللجان قرار من وزير الإعلام، ويحدد القرار اختصاصاتها، ونظام عملها، ونطاق رقابتها، ويتولى أعمال السكرتارية أحد موظفى إدارة المطبوعات والنشر .

المادة ٦٣:

لا يجوز فى عرض عام، عرض أى مصنف فنى قبل الحصول على تصريح بذلك من لجنة الرقابة

المختصة. ويحرر التصريح من نسختين: ترفق أحدهما بالمصنف الفنى المصرح بعرضه، وتحفظ الأخرى لدى اللجنة .

وإذا رأت اللجنة حذف مشهد أو فقرة من المصنف الفنى أو منعه من التداول، عرضت الأمر على مدير المطبوعات والنشر، ليتخذ ما يراه لازما وفقا للمادة (٥٨) من هذا القانون .

المادة ٦٤:

يجوز لإدارة المطبوعات والنشر إصدار توجيهات للجهة أو الجهات التى تقوم باستيراد وتوزيع المصنفات الفنية فى دولة قطر بقصد انتقاء المصنفات ذات المستوى الجيد فنيا واجتماعيا ودينيا وخلقيا وثقافيا، وذلك حفاظا على التقاليد والآداب العامة المرعية فى دولة قطر و للإسهام فى رفع المستوى الثقافى العام .

الفصل السابع العقوبات

المادة ٦٦:

كل مخالفة لأحكام المواد ٢، ٤، ٧، ٨، ١٠، ١٣، ٢٢، ٢٩، فقرة ثانية، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة اشهر وغرامة لا تتجاوز ثلاث آلاف ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٦٧:

كل مخالفة لأحكام المواد ٩، ١١، ١٢، ١٤، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث اشهر وغرامة لا تتجاوز ثلاث ألفى ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٦٨:

يعقب بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وغرامة لا تتجاوز ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين رئيس التحرير أو المحررون المسئولون إذا امتنعت المطبوعة الصحفية عن تنفيذ قرار وزير الإعلام بوجوب نشر الرد الوارد فى المادة ٢١ .

وإذا تعذر النشر بعد صدور الحكم النهائى بالعقوبة المشار إليها فى الفقرة السابقة، جاز لصاحب الشأن ان ينشر رده فى مطبوعة صحفية أخرى. ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه. المادة ٦٩ كل مخالفة لأحكام المادتين ١٦، ١٧، تكون عقوبتها الغرامة التى لا تتجاوز ألف ريال.

المادة ٧٠:

كل مخالفة لأحكام المواد ٦، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٣، تكون عقوبتها الغرامة التى لا تتجاوز ثلاثمائة ريال.

المادة ٧١:

فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢، ٤، ٧، ٨، ١٣، ١٤، ١٥، يجوز ضبط إعداد المطبوعة الصحفية إداريا .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه الإعداد .

المادة ٧٢:

في حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أي من أحكام المواد ٢، ٧، ٨، يجوز للقضاء أن يحكم بإغلاق دار المطبوعة الصحفية .

المادة ٧٣:

في حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أي من أحكام المادتين ١٣، ١٤، يجوز للقاضي أن يحكم بتعطيل المطبوعة الصحفية لمدة أقصاها خمسة عشر يوما إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع، أو شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا، أو سنة في الأحوال الأخرى .

المادة ٧٤:

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاث آلاف ريال بإحدى هاتين العقوبتين، رئيس التحرير أو المحررون المسئولون وصاحب المطبوعة الصحفية والطابع والناشر عند وجوده، إذا ما استمروا في إصدار المطبوعة الصحفية باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار أو الحكم بوقف إصدارها أو بتعطيلها أو بإلغاء ترخيصها أو بإغلاقها .

المادة ٧٥:

كل مخالف في أحكام المواد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٤٠، ٤٢، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٧٦:

كل مخالف في أحكام المواد ٣٣، ٤٣، ٤٤، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وغرامة لا تتجاوز ألف ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٧٧:

كل مخالف في أحكام المواد ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٥، تكون عقوبتها الغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة ريال .

المادة ٧٨:

كل مخالف في أحكام المواد ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٥، يجوز ضبط المطبوعات إداريا .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه الإعداد

المادة ٧٩:

في حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أي من أحكام المواد ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٤٢، يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المطبعة أو دار النشر .

المادة ٨٠:

يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات كل من يخالف أيا من أحكام الفقرات أ، ب، و، م، من

المادة ٤٧

المادة ٨١:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر، يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيا من أحكام المادة ٤٦ والفقرات ج، د، هـ، ز، ح، ط، من المادة ٤٧.

المادة ٨٢:

كل مخالفة لأحكام الفقرات ي، ك، ل، ن، من المادة ٤٧ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وغرامة لا تتجاوز ألف ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين.

المادة ٨٣:

في حالة مخالفة أي من أحكام المادتين ٤٦، ٤٧، يجوز ضبط المطبوعات إداريا، كذلك ضبط ما استعمل في الطباعة من أصول وقوالب .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات وإعدام الأصول والقوالب

المادة ٨٤:

في حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أي من أحكام المادتين ٤٦، ٤٧، يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق دار المطبوعة الصحفية أو المطبعة أو دار النشر أو دار التوزيع، على حسب الأحوال .

المادة ٨٥:

يضاعف الحد الأقصى للعقوبة الواردة في المادتين ٨١، ٨٢، في حالة العود .

المادة ٨٦:

كل مخالفة لأحكام المواد ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٦، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفي ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٨٧:

كل مخالفة لأحكام المواد ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦١، تكون عقوبتها الغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة ريال .

المادة ٨٨:

في حالة مخالفة أي من أحكام المواد ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٩، يجوز ضبط المطبوعات إداريا، وكذلك ضبط ما استعمل في الطباعة من أصول وقوالب إذا كانت المطبوعات تم طبعها في قطر.

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبات بمصادرة هذه المطبوعات وإعدام الأصول والقوالب

المادة ٨٩:

في حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أي من أحكام المواد ٤٨، ٥٣، ٥٦، ٥٩، يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق دار التوزيع .

المادة ٩٠:

كل مخالفة لأحكام المادة ٦٣، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز

ألفى ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين.

المادة ٩١:

فى حالة مخالفة أى من أحكام المادة ٦٣، يجوز ضبط المصنف الفنى إداريا.
ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المصنف الفنى.

المادة ٩٢:

فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أى من أحكام المادة ٦٣، يجوز للقاضى أن يحكم بإغلاق دار العرض السينمائى أو المسرحى مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

الفصل الثامن

أحكام عامة

المادة ٩٣:

تختص المحكمة الجزائية الكبرى بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى الفصل السابع وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف.

وتسقط الدعوى العامة عن هذا الجرائم إذا انقضى على تاريخ النشر أو التوزيع فى قطر ثلاثة اشهر

وتسقط دعوى التعويض إذا لم يرفعها من لحقه ضرر خلال المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة ما لم تكن هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها.

المادة ٩٤:

لوزير الإعلام أن ينذر لرئيس التحرير إذا نشر فى المطبوعة الصحفية ما يخالف أحكام هذا القانون. ولا يمنع ذلك من المحاكمة الجنائية.

المادة ٩٥:

تنشر فى جريدة رسمية الإنذارات وقرارات وأحكام وقف إصدار المطبوعات الصحفية وتعطيلها وإلغاء ترخيصها وإغلاقها.

المادة ٩٦:

لا تسرى أحكام هذا القانون على المطابع التى تملكها الدولة أو المطبوعات الصحفية وسائر المطبوعات التى تصدرها الوزارات المختلفة وإدارتها والمؤسسات والهيئات التابعة لها. ولا تسرى أيضا على المطبوعات الصحفية المدرسية والكتب والمطبوعات والنشرات التى تصدرها أو تستوردها الحكومة لأغراض المدارس والمعاهد والكليات.

المادة ٩٧:

يجب على الأشخاص الذين يمارسون المهنة المبينة فى هذا القانون عند صدوره مراعاة أحكامه.

وتصحيح أوضاعهم وفقا لها، والحصول على التراخيص اللازمة لهم، وذلك كله خلال ستة اشهر من تاريخ العمل به .

ويجوز بقرار من وزير الإعلام منح مهلة إضافية لا تجاوز ستة اشهر أخرى لأصحاب هذه المهن الذين يحتاجون إلى هذه المهلة.

المادة ٩٨:

ينظم بمرسوم ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام تحقيقا لأغراضه. ويصدر وزير الإعلام اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة .

المادة ٩٩:

يكون لموظفى إدارة المطبوعات والنشر المخولين بقرار يصدره وزير الإعلام صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا القانون واثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة له وللوائح وقراراته التنفيذية.

المادة ١٠٠:

فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو لوائحه وقراراته التنفيذية، يحزر موظف إدارة المطبوعات والنشر المشار إليه فى المادة السابقة مذكرة تتضمن البيانات الواجب ذكرها عند تحرير المحاضر، وفقا للنموذج الذى يقرره وزير الإعلام. وتسلم صورة من هذا النموذج إلى مركز الشرطة المختص، للاتخاذ اللازم بشأنها طبقا للقانون.

المادة ١٠١:

يلغى المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ بتنظيم رقابة المطبوعات والقوانين المعدلة له، والرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم الصحافة المعدل بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٠ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة ١٠٢:

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثانى

نائب أمير دولة قطر

صدر فى قصر الدوحة بتاريخ ١٦/١١/١٣٩٩ هـ

الموافق ٧/١٠/١٩٧٩ م

المملكة العربية السعودية

قانون المطبوعات والنشر

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نظام المطابع والمطبوعات

بمعون الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٠/٢٢/١٣٧٧هـ

وبعد الاطلاع على النظام المطابع والمطبوعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥) وتاريخ

١٣٧٨/٨/٨هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا قرار رقم ٦٥

وتاريخ ١٤٠٢/٣/٢٣

ان مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا المشتعلة على الدراسات التي أجريت على مشروع نظام

المطبوعات والنشر

وبعد الاطلاع على المحضر المتخذ في شعبة الخبراء برقم ١١٨ في ١٦/١٠/١٤٠١هـ المرفق به

الصيغة النهائية لمشروع النظام المذكور

يقرر ما يلي :

١- الموافقة على نظام المطبوعات والنشر بالصيغة المرافقة لهذا

٢- نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا

ولما ذكر حرر نائب رئيس مجلس الوزراء نظام المطبوعات والنشر

مادة ١ :

تخضع لأحكام هذا النظام

أ - المطابع

ب- المطبوعات والصحف

ج- المكتبات التي تزاوّل بيع الكتب والصحف

د- محلات الرسم والتصوير والخط

هـ- محلات طبع وتسجيل وبيع وتأجير الأفلام والأسطوانات وأشرطة التسجيل

و- مؤسسات الإنتاج الفني

ز- مكاتب وكالات الأنباء والمراسلين الإعلاميين

ح- مكاتب الدعاية والإعلان والعلاقات العامة

ط- دور النشر والتوزيع

تعريف

مادة ٢:

تدل المصطلحات التالية حيثما وردت في هذا والنظام على ما يلي:

أ- **المطبعة:** كل جهاز اعد لطبع الألفاظ أو الرسوم أو الصور على الورق أو القماش أو غير ذلك من المواد بقصد تداولها

ب- **الطابع:** هو المدير المسؤول عن المطبعة سواء كان صاحبها أو من يحل محله

ج- **المطبوعة:** هي كل وسيلة للتعبير الصريح أو الرمزي مما يطبع بالطرق الآلية أو الكيماوية سواء كان أصله كتابه أو رسما أو صورة أو صوتا إذا كان الهدف وضعها للتداول

د- **الصحيفة:** هي كل مطبوعة دورية يتكرر صدورها في مواعيد محددة كالصحف والمجلات والنشرات

هـ- **الصحافة:** هي مهنة تحرير أو إصدار المطبوعات الصحفية

و- **الصحفي:** هو كل من اتخذ الصحافة مهنة له يمارسها على سبيل الاحتراف أو شبه الاحتراف ويشمل العمل الصحفي التحرير في الصحف وإخراجها وتصحيح موادها وإمدادها بالأخبار والتحقيقات والمقالات والصور والرسوم

ز- **المكتبة:** هي المحل التجارى الذى يزاول فيه عرض وبيع المطبوعات من كتب وصحف ومجلات

ح- **المكتبة العامة:** هي المكتبة التابعة لأية جهة حكومية

ط- **دار النشر:** هي المؤسسة التى تتولى إعداد المطبوعات وإخراجها وتوزيعها والاتجار بها

ى- **الناشر:** هو من يقوم بطبع الإنتاج الذهنى لنفسه أو للغير وعرضه للتداول بمقابل أو بغير مقابل ويشمل: رئيس التحرير ومنتج المادة الإذاعية ومدير مكتب وكالة الأنباء والمراسلين الإعلاميين

ك- **المدير:** هو المسئول الإداري عن أحد الأعمال الوارد ذكرها في المادة الأولى من هذا النظام

ل- **الموزع:** هو الشخص الذى قوم بوضع المطبوعات للتداول في المملك ة سواء كانت مطبوعة في الداخل أو الخارج

م- **الوزارة:** وزارة الإعلام

التراخيص

مادة ٣:

لا يجوز افتتاح أي من المحلات أو المكاتب أو ممارسة أي من النشاطات المشار إليها في المادة الأولى من هذا النظام الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام ولا يحول هذا الترخيص دون الحصول على اية تراخيص توجبها الأنظمة الأخرى المرعية

مادة ٤:

يجب ان تتوفر في من يمنح ترخيصا لأي من الأعمال أو النشاطات الواردة بالمادة الأولى وفي

مدير المحل المسؤول الشروط التالية :

أ- أن يكون سعودي الجنسية متمتعاً بالأهلية الشرعية ويجوز استثناء مكاتب وكالات الأنباء الأجنبية والمراسلين الإعلاميين الأجانب من شرط الجنسية بقرار من وزير الإعلام

ب: ألا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ويجوز لوزارة الإعلام تخفيض هذا السن بالنسبة لنشاطات معينة على الأقل عن عشرين سنة

ج- أن يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم عليه بحد شرعى أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد ورد إليه اعتباره وفى الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك

د- أية شروط أخرى ترى الوزارة لزوم توفرها للممارسة نشاط بذاته

مادة ٥ :

بالإضافة إلى الشروط الواردة بالمادة السابقة يجب أن يكون كل من الناشر ومدير المطبعة و مدير مكتب الدعاية والإعلان والعلاقات العامة حائزاً على مؤهل علمى تقبله الوزارة ويجوز لوزير الإعلام الإعفاء من هذا الشرط إذا توفرت فيه الخبرة المناسبة

المطابع والمطبوعات الداخلية

مادة ٦ :

يحظر طبع أية مطبوعة تكون مخلة بالنظام أو الآداب العامة فى المملكة

مادة ٧ :

يحظر طبع أو نشر أو تداول المطبوعات التى تحتوى على ما يلى:

أ- كل ما يخالف أصلاً شرعياً أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحاء أو يחדش الآداب العامة

ب- كل ما ينافى أمن الدولة ونظامها العام

ج- كل ما نقضى الأنظمة والتعليمات بسريته إلا إذن خاص من صاحب الصلاحية

د- التقارير والأخبار التى لها مساس بسلامة القوات المسلحة العربية السعودية الا بعد موافقة

الجهات المختصة

هـ- كل ما من شأنه تعريض أفراد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عتادها لخطر

و- نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل إعلانها رسمياً مالم

يكن ذلك بموافقة الجهات المختصة

ز- كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة أو ما يسئ

إلى العلاقات مع تلك الدول

ح- كل ما ينسب إلى المسؤولين فى الدولة أو فى المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أ

والى الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الإضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم

ط- الدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين

ى- كل ما من شأنه تحييد الإجرام أو الدعوة إليه أو الحس على الاعتداء على الغير بأية صورة من الصور

ك- كل ما يتضمن القذح أو التشهير بالأفراد

ز- الابتزاز بتهديد أي شخص طبيعى أو معنوى بنشر أي سر بقصد إرغامه على دفع عوض عيني أو معنوى أو إجباره على تقديم منفعة للفاعل أو لغيره أو لحرمانه من ممارسة أي حق من حقوقه المشروعة

مادة ٨:

يعد فى كل مطبعة سجل خاص مرقم الصفحات ويختم بخاتم الوزارة تدون فيه المعنويات اللازمة وخانة عناوين المؤلفات المعدة للطبع واسم المؤلف واسم الناشر إن وجد وعنوانيهما وعدد النسخ المطلوب طبعا وعلى مدير المطبعة إبراز هذه السجل للمفتشين المختصين عند الطلب

مادة ٩:

يجب أن يدون على الصفحة الأولى لكل مطبوعة تطبع فى الداخل عنوان المطبوعة واسم المؤلف والناشر إن وجد وتاريخ الطبع ورقم الطبعة واسم المطبعة

مادة ١٠:

يكون الناشر والمؤلف مسؤولين عما يرد فى المطبوعة من مخالفات إذا وضعت فى التداول قبل إجازتها فإذا تعذر معرفة أي منهما أصبح مدير هو المسؤول وإذا تعذر معرفة المطبعة يكون الموزع أو من توجد بحوزته المطبوعة هو المسؤول

مادة ١١:

على كل مؤلف أو ناشر أو موزع يرغب طباعة مطبوعة للتداول أن يتقدم بنسختين منها إلى الوزارة لإجازتها قبل طبعا أو عرضها للتداول وعلى الوزارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب اجازة المطبوعة وذلك بختم النسختين المقدمتين وإعادة إحداها إلى صاحب الشأن أو رفضها مع بيان الأسباب ويجوز التظلم من قرار الرفض إلى وزير الإعلام ويكون قراره فى هذه الحالة نهائيا

مادة ١٢:

يجب على المؤلف أو الناشر أو الموزع قبل عرض أية مطبوعة تطبع داخل المملكة للتداول وأن تودع مجانا بدار الكتب الوطنية بالرياض خمس نسخ من الكتب وثلاث نسخ من المطبوعات الأخرى ويتم الإيداع فور صدورهما أما الصحف فتودع خلال ثلاثة أيام من صدورهما المطبوعات الخارجية

مادة ١٣:

يجب أن تخلو المطبوعات الواردة من الخارج من أي من المحظورات المنصوص عليها فى النظام

مادة ١٤:

أ- لا يجوز عرض أية مطبوعة واردة من الخارج للتداول إلا بعد تقديم نسختين منها للوزارة

وأجارتها وعلى الوزارة فى الأحوال العادية اجازة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب وذلك بختم النسختين وإعادة نسخة من هما إلى صاحب العلاقة أو رفضها مع بيان الأسباب ويجوز لصاحب الشأن التظلم من قرار الوزارة إلى وزير الإعلام ويكون قراره فى هذه الحالة نهائيا

ب- يتم نسخ الصحف والمجلات الواردة من الخارج طبقا للتعليمات التى يصدرها وزير الإعلام
مادة ١٥:

يجوز للوزارة فى سبيل اجازة عرض المطبوعة للتداول الاتفاق مع صاحب العلاقة على نزع الصفحات المعترض عليها أو طمس ما ترى ضرورة طمسه بطريقة مناسبة .
مادة ١٦:

للوزارة مصادرة أية مطبوعة محظورة أو غير مجازة وإتلافها بدون تعويض الاحتفاظ بها أو السماح بإعادة تصديرها إلى الخارج ويجوز لوزير الإعلام النظر فى تقرير تعويض عنها فى حالة الاحتفاظ بها

مادة ١٧:
على كل سعودى يطبع مطبوعته فى الخارج لن يودع مجانا بدار الكتب الوطنية بالرياض خمس نسخ من الكتب وثلاث نسخ من المطبوعات الأخرى وذلك فور صدورها
مادة ١٨:

استثناء مما سبق لا تسرى رقابة الوزارة على ما تستورده الجامعات ودور المكتبات العامة والجهات الحكومية من مطبوعات على انه يتعين أشعار وزارة الإعلام بما تستورده منها انه لا يجوز عرض أية مطبوعة للاطلاع العام ما لم تكن مجازة أصلا للتداول

مادة ١٩:
لوزير الإعلام أو من يفوضه إصدار تراخيص شخصية دائمة أو مؤقتة تمكن الباحثين من الاطلاع على المطبوعات غير المجازة

الحقوق الأدبية

مادة ٢٠:
حقوق التأليف والطبع والترجمة والنشر محفوظة لأصحابها السعوديين وورثتهم ولمصنفى المؤلفات المطبوعة فى داخل المملكة ولرعا الدول التى تحتفظ قوانينها للسعوديين بهذا الحق
مادة ٢١:

على الوزارة ان تمنع كل تعد على الحقوق المذكورة فى المادة السابقة وتختص اللجنة المشار إليها فى المادة (٤٠) من هذا النظام بالنظر فى كل تعد يقع على تلك الحقوق والحكم بتعويض صاحب الشأن عن الإضرار المادية والمعنوية التى لحقت به

ويجوز التظلم من قرار اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوما من إبلاغه
شئون الصحافة المحلية

مادة ٢٢:

يتم الترخيص بإصدار الصحف طبقا للنظام الخاص بها
مادة ٢٣:

يجب أن يكون من أهداف الصحف المحلية الدعوة إلى الدين الحنيف ومكارم الأخلاق والإرشاد
والتوعية لكل ما فيه الخير والتقدم والصالح ونشر الثقافة والمعرفة ومعالجة الأمور بتجرد وعلى
الصحف الامتناع عن المحظورات المنصوص عليها في هذا النظام
مادة ٢٤:

حرية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر مكفولة في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية ولا
تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء
مادة ٢٥:

لكل شخص الحق في مزاوله العمل الصحفي وفقا لأحكام هذا النظام واللائحة التنفيذية
مادة ٢٦:

لا يجوز إصدار مجلة أو نشرة خارج نطاق المؤسسات الصحفية سواء من قبل الجهات الحكومية أو
الأهلية أو الأفراد إلا بتراخيص من وزير الإعلام ولا يمنح هذا الترخيص الا بعد موافقة رئيس مجلس
الوزراء

تستثنى من الترخيص المجلات أو النشرات التي تصدرها الجامعات والمعاهد والمدارس ويتم
إصدارها بعد الاتفاق بشأنها بين الوزارة والجهة المعنية بإصدارها ويكون المشرف على المطبوعة
ومدير الجهة التي تصدر عنها مسؤولين عما ينشر فيها بموجب أحكام النظام
مادة ٢٧:

يجب ان تتوفر في من يتقدم بطلب بأسمه الشخصى لحصول على التراخيص المشار إليه في المادة
السابقة المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا النظام
مادة ٢٨:

يجب على من يطلب الترخيص بإصدار مجلة أو نشرة بموجب المادتين السابقتين أن يتقدم
بالبينات التالية :

- أ - اسم رئيس التحرير المسئول مع بيان مؤهلاه وللوزارة حق الموافقة عليه أو رفضه
- ب- اسم المجلة أو النشرة والمكان المقرر صدورها منه ومواعيد إصدارها والمواضيع أو
التخصصات التي ستتناولها
- ج- اللغة أو اللغات التي ستصدرها
- د- اسم المطبعة التي سوف تطبع فيها واسم صاحبها وعنوانه

و- اية معلومات أخرى تطلبها منه الوزارة
ويجب تزويد الوزارة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات

مادة ٢٩:

يوضع اسم صاحب الترخيص واسم رئيس التحرير المسئول ومكان صدور الصحيفة وتاريخ
صدورها ومدى الاشتراك فيها بشكل واضح في مكان بارز من الصحيفة ويجب أن يذكر اسم المطبعة
التي تم الطبع فيها

مادة ٣٠: لا يجوز استعمال اسم اية صحيفة سبق صدورها ثم احتجبت الا بعد انقضاء عشرة
أعوام على الأقل على احتاجها مالم يتنازل أصحاب العلاقة أو ورثتهم عن الاسم كما لا يجوز اتخاذ
اسم الصحيفة أو مطبوعة جديدة يؤدي الا الاكتباس مع اسم غيرها

مادة ٣١:

للوزارة الحق في تحديد بدل الاشتراك السنوي في الصحف والمجلات والنشرات وتحديد ثمن
النسخة الواحدة كما يحق لها تنظيم شئون الإعلانات فيها وتحديد أجورها

مادة ٣٢:

١- يحق لوزير الإعلام سحب ترخيص اية صحيفة أو نشرة بإصدارها خلال ستة اشهر تلى تاريخ
تبليغه الترخيص ويجوز للوزير تمديد هذه المدة إلى سنة

ب- يجوز لوزير الإعلام سحب الترخيص إذا توقفت الصحيفة أو النشرة عن الصدور لمدة
متواصلة تزيد عن ثلاثة شهور أو إذا استمر صدورها متقطعا وغير منتظم

مادة ٣٣:

لوزارة الإعلام حق مصادرة أو إتلاف أي عدد من اية صحيفة صادرة في المملكة وبدون تعويض إذا
ما تضمن ما يمس الشعور الديني أو يعكر الأمن أو يخالف الآداب العامة أو النظام العام ويعاقب
المسئول طبقا لأحكام النظام

مادة ٣٤:

لوزير الإعلام ولمقتضيات المصلحة العامة وقف أية مطبوعة في المملكة عن الصدور لمدة لا تزيد
عن ثلاثين يوما وما زاد عن ذلك فيكون بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء

مادة ٣٥:

١ - يحضر على اية مطبوعة وعلى العاملين فيها قبول منفعة أو معونة مادية من الجهات الأجنبية
من داخل المملكة أو خارجها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة

ب- يحظر نشر الإعلانات الإعلامية للدول والمؤسسات الحكومية الأجنبية إلا بعد موافقة وزارة
الإعلام

ج- لا يجوز نشر تحقيقات صحفية دعائية بأجر للمؤسسات أو الأفراد دون الإشارة بصورة
مناسبة إلى إنها مادة إعلانية

مادة ٣٦:

أ- رئيس التحرير مسئول عن كل ما ينشر في المطبوعة التي يرأسها
ب- كاتب المقال مسئول عما ورد فيه متى وقعه بأسمه الصريح أو المستعار ويعتبر رئيس التحرير هو المسئول إذا نشر المقال بدون ذكر اسم كاتبه ولم يكشف عن اسمه

مادة ٣٧:

يجب على كل صحيفة نسبت إلى الغير تصريحات غير صحيحة أو نشرت أخبارا مغلوطة تصحيح ذلك ونشره مجانا بناء على طلب صاحب الشأن في أول عدد يصدر بعد طلب التصحيح ويكون ذلك في نفس المكان الذي سبق نشر فيه من الصحيفة أو في مكان بارز وذلك بالشروط التالية:

أ- أن يقتصر النشر على تصحيح الجزء غير الصحيح

ب- عدم سبق قيام الصحيفة بالتصحيح بصورة لائقة

ج- أن يكون التصحيح بنفس اللغة التي نشر بها الخبر

د- أن لا يتضمن التصحيح نشر أية مخالفة نظامية

مادة ٣٨:

مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد الواردة في الأنظمة الأخرى يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام هذا النظام بالحسن لمدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة مالية لا تتجاوز ثلاثين ألف ريال أو بكلا العقوبتين

مادة ٣٩:

في حالة ارتكاب مخالفة لحكم المادة (١/٢٥) من هذا النظام يجب الحكم دائما بمصادرة المبلغ أو المنفعة المقبوضة بالإضافة إلى العقوبة المنصوص عليها المادة (٣٨)

مادة ٤٠:

تتظر في المخالفات وتبت فيها لجنة تشكل بقرار من وزير الإعلام لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثي ويكون أحدهم مستشارا قانونيا وتصدر قراراتها بالأغلبية بعد دعوة المخالف أو من يمثله وسماع أقواله ويجوز لها دعوة من ترى لزوما للاستماع إلى أقواله ولا تصبح قرارات اللجنة نافذة إلا بعد مصادقة الوزير عليها

مادة ٤١:

يجوز لمن صدرت بحقه عقوبة السجن أو غرامة تزيد عن ألف ريال أن يتظلم منها أمام ديوان المظالم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر بالعقوبة ويؤدي التظلم إلى وقف العقوبة حتى يبت ديوان المظالم في الأمر

مادة ٤٢:

إذا كانت المخالفة تتجاوز كونها عادية لهذا النظام تقوم الوزارة برفع الموضوع إلى رئيس مجلس الوزراء للأمر بما يراه

أحكام ختامية

مادة ٤٣:

على كل من يزاول حالياً عملاً من الأعمال الواردة في المادة الأولى من هذا النظام أن يصحح أوضاعه طبقاً لأحكام هذا النظام وأن يحصل على الرخصة اللازمة لذلك

مادة ٤٤:

يصدر وزير الإعلام اللائحة التنفيذية لهذا النظام فيما عدا الأحكام التنفيذية للمادتين (١٧ و ١٢) فيتم إصدارها بعد الاتفاق مع وزير المعارف

مادة ٤٥:

يجل هذا النظام محل نظام المطابع والمطبوعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥) وتاريخ ١٣٧٨/٨/٨ هـ ويلغى ما يتعارض مع أحكامه

مادة ٤٦:

ينشر هذا النظام ولائحته التنفيذية في الجريدة الرسمية ويعمل بالنظام بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره.

جمهورية السودان

قانون الصحافة لسنة ١٩٩٩م

دورة الانعقاد السابعة

عملا بأحكام دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨م أجاز المجلس الوطني ووافق رئيس الجمهورية على القانون الآتي نصه :

الفصل الأول أحكام تمهيدية

اسم القانون وبدء العمل به

١: يسمى هذا القانون " قانون الصحافة لسنة ١٩٩٩م و يعمل به من تاريخ التوقيع عليه

إلغاء واستثناء

٢: يلغى قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٦م على أن تظل كل الإجراءات ولوائح والأوامر التي صدرت بموجبه سارية إلى أن تلغى أو تعدل

تطبيق

٣: تطبيق أحكام هذا القانون على كل الإجراءات التي لم تكتمل عند بدء سريانه، كما تطبق على الإجراءات المكتمة في ذلك التاريخ بشرط تصحيح أوضاع المؤسسات الصحافية ووسائل إنتاج الصحف الأخرى في مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ سريان هذا القانون

تفسير

٤: في هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر

المجلس: يقصد به المجلس القومي للصحافة المنشأ بموجب المادة

الهيئة الاجتماعية: يقصد بها أي منظمة اجتماعية مسجلة أو مصرح لها وفقا للقانون

المؤسسة العلمية: يقصد بها أي جهاز للعلم أو البحوث

الوحدة الحكومية: يقصد بها أي جهاز عام حكومي أو إداري أو وظيفي أو شركة تمتلك الدولة

غالبية أسهمها .

المؤسسة الصحافية: يقصد بها أي شركة أو هيئة أو جهة تصدر مطبوعة للاطلاع العام

الصحيفة: يقصد بها أي سطح يحمل كتابة أو تسجيلا ينشر دوريا للاطلاع العام مرخص به قانون

ولا تشمل المعروضة الحائطية أو الدورية الأكاديمية أو المتخصصة التي تصدر عن هيئة اجتماعية أو

مؤسسة علمية أو وحدة حكومية الصحافي: يقصد كل شخص مسجل لدى المجلس ومتفرغ لأي مهمة

في مهنة الصحافة

الشركة الصحافية: يقصد بها الشركة المرخص لها إصدار الصحف وفقا لهذا القانون

المطبوعة: يقصد بها كل مكتوب أو مرسوم أو مدون للاطلاع العام

- مراكز الخدمات: يقصد بها محل أو مؤسسة أو منشأة تعمل في مجال إنتاج المواد الصحفية.
- المطبعة: يقصد بها أي جهاز أو ماكينة لإنتاج مطبوعة صحفية
- الناشر: يقصد به مالك المؤسسة أو الشركة الصحفية
- الوزارة: يقصد بها وزارة الثقافة والإعلام الاتحادية
- الوزير المختص: يقصد به وزارة الثقافة والإعلام الاتحادى
- المحكمة: يقصد بها المحكمة المختصة المنشأة بموجب المادة ٢٢

الفصل الثانى المجلس

إنشاء المجلس ومقره ورعايته

- ١- ينشأ مجلس " المجلس القومى للصحافة " وتكون له الشخصية الاعتبارية
- ٢- يكون مقر المجلس ولاية الخرطوم
- ٣- يكون رئيس الجمهورية راعيا للمجلس

اختصاصات المجلس

٦: يختص المجلس بالآتي:

- أ - رسم السياسات العامة فى مجال الصحافة على هدى من قيم المجتمع ووفقا للموجهات والاستراتيجيات العامة للدولة
- ب- السعى لترقية مهنة الصحافة والسمو بالمستوى المهنى للعالمين بها
- ج- الإشراف على الأداء العام للمؤسسات والشركات الصحفية ودور النشر ومراكز الخدمات الصحفية ووكالات الأنباء
- د- الإشراف على تدريب الصحفيين بالتنسيق مع المؤسسات الصحفية
- هـ- النظر فى أي مخالفة لأحكام هذا القانون مما لم ينص عليه ضمن اختصاصات المحكمة المختصة

سلطات المجلس

٧: للمجلس السلطات الآتية:

- أ- منح الترخيص للشركات والمؤسسات الصحفية والصحف ودور النشر ومراكز الخدمات الصحفية ووكالات الأنباء غير الحكومية
- ب- فتح سجل للصحفيين وعقد الامتحانات المهنية ومنح الشهادات اللازمة للممارسة العمل الصحافى
- ج- التأكد من التزام المؤسسات والشركات الصحفية بالضوابط المنصوص عاها فى هذا القانون

وله ان يطلب تقارير من هذه المؤسسات والشركات حول أدائها العام خاصة فيما يتعلق بانتظام اجتماع مجالس إدارتها وموازناتها وحساباتها المراجعة

د- تقديم العون الممكن واللازم لتيسير العمل والنشاط للمؤسسات الصحافية

هـ- تشكيل لجان فرعية مت خصصة وتنظيم أعمالها

و- اعتماد مكاتب الصحف والوكالات الصحافية الأجنبية وفتح سجل مراسليها إخلال باختصاص الوزارة فى ممارسة الإشراف عليهم

ز- نظر الشكاوى المقدمة من المتضررين من نشر المواد الصحافية

ح- الإسهام فى تسوية النزاعات داخل المجتمع الصحافى وذلك دون المساس بالسلطات الواردة فى النظام الأساسى للاتحاد العام للصحافيين

ط- إنشاء أمانة عامة للمجلس وتعيين العاملين بها وتحديد شروط خدمتهم

ى- تفويض أي من سلطاته لرئيسة أو الأمين العام باستثناء الجزاءات والترخيص

ك- توقيع الجزاءات المنصوص عليها فى هذا القانون

ل- التحقق من مدى انتشار الصحف والمطبوعات الصحافية

التفويض الاتحادى

٨: يجوز للمجلس ان يفوض ايا من سلطاته لأي جهة مختصة فى الولاية

تشكيل المجلس واجله

٩:

١: يشكل المجلس من واحد وعشرين عضوا يختارون على النحو التالى "

أ- سبعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من ذوى الكفاءة بناء على توجيه من الوزير المختص على أن يكون من بينهم الأمين العام

ب- تسعة أعضاء يمثلون الصحافيين تنتخبهم الجمعية العامة للاتحاد العام للصحافيين مع مراعاة تمثيل الشركات والمؤسسات الصحافية

ج- خمسة أعضاء يمثلون المجلس الوطنى ينتخبون من بين أعضائه

٢: ينتخب أعضاء المجلس وفقا للقواعد الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون

٣: اجل عضوية المجلس عامان

أجهزة المجلس

١٠: تتكون أجهزة المجلس من:

أ - رئيس ونائب

ب- أمين عام وأمانة عامة

ج- هيئة المجلس

د- اللجان المتخصصة

رئاسة المجلس

١١:

- ١- يكون المجلس رئيسه يمثل قانونا ويرأس اجتماعاته ويشرف على أعماله
- ٢- ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس غير متفرغين لأعماله

الأمين العام

١٢: يكون الأمين العام مقررا للمجلس ويختص بالآتي:

- أ- الإشراف على الشؤون الإدارية والمالية والفنية للمجلس
- ب- الإشراف على الأمانة العامة
- ج- متابعة تنفيذ قرارات المجلس

هيئة المجلس

١٣: تتكون هيئة المجلس من الرئيس ونائبيه والأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة وتختص

بالآتي:

- أ- تنظيم أعمال المجلس
 - ب- لتسيق بين المجلس واللجان المتخصصة
 - ج- اقتراح اللوائح الداخلية
- ## اجتماعات المجلس

١٤:

- ١- يعقد المجلس اجتماعا دوريا مرة على الأقل كل شهر ويجوز له عقد اجتماعات طارئة بمبادرة من الرئيس أو بناء على طلب من أغلبية الأعضاء
- ٢- ينعقد النصاب القانوني في الاجتماع المجلس بحضور أكثر من نصف أعضاء
- ٣- تتخذ قرارات المجلس بالإجماع أو بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين

خلو المقعد

١٥:

- ١- يخلو مقعد عضو المجلس في الحالات الآتية :-

أ - الوفاة

ب- الاستقالة

ج- الإعفاء بواسطة الجهة المعينة أو المنتخبة

د- العلة المعجزة عن القيام بواجبات العضوية

هـ- الغياب عن ثلاثة اجتماعات متوالية دون إذن أو عذر مقبول من المجلس

- ٢- عند خلو المقعد يملا بواسطة الجهة المعينة أو المنتخبة كيفما كان الحال خلال مدة لا تتجاوز

ستين يوما

الموارد المالية

: ١٦

١- تتكون الموارد المالية للمجلس من الآتي :

أ - ما تخصصه له الدولة

ب- رسوم الترخيص والتجديد للصحف

ج- الهبئات والوصايا والمعونات التي يقبلها المجلس

د- أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس

٢- تتولى الأمانة العامة تصريف الشؤون المالية للمجلس وفقا لللائحة

الموازنة السنوية

: ١٧

١- يعد الأمين العام مشروع الموازنة السنوية للمجلس

٢- تتبع فى إعداد مشروع الموازنة الأسس المتبعة لذلك فى الدولة

٣- يجيز المجلس مشروع الموازنة ثم رفعه لرئيس الجمهورية لاعتماده

الحسابات والمراجعة

: ١٨

١- يحتفظ المجلس بحسابات مالية منتظمة وسليمة وفقا للأسس المالية والمحاسبية المعمول بها

٢- يقوم ديوان المراجعة العامة بمراجعة حسابات المجلس

الفصل الثالث

ملكية الصحف وإصدارها وترخيصها

إصدار الصحف

: ١٩: تصدر الصحف عن :

أ - شركة مسجلة وفقا لأحكام قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م

ب- أي تنظيم سياسى مسجل قانونا شريطة ان يقوم على الصحيفة رئيس تحرير وفقا للشروط

الواردة فى المادة ٢٢

ج- أي هيئة اجتماعية أو مؤسسة علمية أو وحدة حكومية لتطوير النشاط العلمى التخصصى

شريطة أن يقوم على المطبوعة رئيس تحرير وفقا للشروط الواردة فى المادة ٢٢

الترخيص

:٢٠

١- يشترط لإصدار أي صحيفة أو نشرة أو أي مطبوعة صحافية الحصول على ترخيص بذلك من المجلس بعد دفع الرسوم التي تحددها اللوائح

٢- يجدد الترخيص سنوياً

شروط منح الترخيص

:٢١

يمنح المجلس الترخيص بإصدار أي صحيفة وفقاً للشروط الآتية

١- يكون إصدار الصحف أو النشر أو صناعة المعلومات من الأغراض الأساسية للمؤسسة الصحافية

٢- تتعاقد المؤسسة الصحافية مع عدد كاف من الصحافيين ذوي الكفاءة والخبرة على أن لا يقل الحجم والتأهيل للقوة عن الوفاء بالحدود الدنيا الواردة في لائحة تطوير العمل الصحافي

٣- يكون للمؤسسة الصحافية مقر لإيواء النشاط الصحافي

الفصل الرابع شروط العمل الصحافي

الصحافي ورئيس التحرير

:٢٢

١- يشترط في الصحافي قبل ممارسة المهنة ان يكون مسجلاً في سجل الصحافي لدى المجلس

٢- يشترط في رئيس تحرير الصحيفة ان يكون :

أ- سودانيا لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً

ب- قد مارس العمل الصحافي باحتراف لمدة لا تقل عن عشر سنوات

ج- حاصل على مؤهل جامعي

د- متفرغاً للعمل الصحافي

٣- يجوز للمجلس أن يستثنى المرشح لرئاسة الصحيفة من شرطى الخبرة والمؤهل الجامعي أعلاه إذا توافرت لديه المؤهلات أو الخبرات النوعية المتميزة

- يجوز للمجلس أن يستثنى المرشحين لرئاسة أي مطبوعة تصدر عن المؤسسة الصحافية من أحكام المادة (٢) (ج)، (د) من هذه المادة متى ما رأى ذلك مناسباً

مسئولية رئيس التحرير

٢٣: رئيس التحرير هو المسئول الأول عن حسن صحة الأداء التحريري في الصحيفة ومع مراعاة المبادئ العامة للقانون الجنائي يكون مسئولاً عن كل ما ينشر في الصحيفة بصفته فاعلاً أصلياً

للمخالفات والجرائم التي ترتكب بوساطة الصحيفة وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية أو أي مسئولية أخرى للكاتب أو واضع الرسم الناشر أو الطابع أو الموزع

حقوق الصحفي

١- يتمتع الصحفي بالحقوق والحصانات الآتية

أ- ويجوز تعريضه لأي فعل مشروع بفرض حيدته أو نزاهته أو التزامه بواجباته المهنية

ب- حماية مصادر معلوماته الصحافية

ج- عدم تعرضه للمسئولية عند نقله للمعلومات أو تعبيره عن الرأي الا ودائما لأحكام الفنون

د- فيما عدا حالات التلبس لا يجوز القبض على الصحفي بأي تهمة تتصل بممارسته لمهنته

الصحافية إلا بعد إخطار رئيس الاتحاد العام للصحفيين .

٢- على كل موظف عام وكل شخص أو جهة ممن في حيازته معلومات عامة تتعلق بالدولة والمجتمع إتاحة تلك المعلومات للصحافيين ما لم يكن قد تبين تصنيفها بموجب قانون على إنها معلومات لا يجوز نشرها

٣- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة حقوق الصحفي وحصانته.

واجبات الصحفي

٢٥:

١- فضلا عن أي التزامات أخرى في أي قانون آخر على الصحفي الالتزام بالآتي:

أ - أن يتوخى الصدق والنزاهة في أداء مهنته الصحافية

ب- ألا ينشر أي معلومات سرية تتعلق بأمن البلاد أو بالقوات النظامية

ج- ان يلتزم بعدم الإثارة أو المبالغة في عرض أخبار الجريمة أو المخلفات المدنية

د- ألا يعلق على التحريات أو التحقيقات أو المحاكمات القضائية إلا بعد الفصل فيها بصفة

نهائية

هـ- ألا ينشر أي أمر يتعارض مع المعلوم من الدين أو العلم بالضرورة ويؤدي إلى إشاعة الدجل

أو الخرافة

و- ألا ينشر أي أمر يחדش الآداب العامة

ز- ان يلتزم بقيم السلوك المهني وقواعده المضمنة في لوح الشرف الصحفي الذي يعده العام

للسحفيين

٢- تطبق واجبات الصحفي الواردة أعلاه على كل شخص يتولى أو يشترك في التحرير أو

النشر أو التوزيع لأي مطبوعة

حق التصحيح

٢٦:

١- يجب على رئيس التحرير ان ينشر بناء على طلب من المجلس أو أي شخص يتضرر من نشر أي

وقائع أو تصريحات تصحيحا لذلك الوقائع أو التصريحات في ذات الموضع من الصحيفة وبنفس

الحروف التي نشرت بها المادة المتضرر منها

٢- يجب نشر التصحيح خلال ثلاثة ايام من تاريخ تسلم الطلب فى حالة الصحيفة اليومية أو فى أول عدد فى حالة أي صحيفة أخرى

٣- يجوز الامتناع عن نشر التصحيح إذا :

- أ - قدم الطلب بعد ستين يوما من تاريخ النشر
- ب- تضمن التصحيح مساسا بحقوق أو حرمان الغير
- ج- سبق نشر التصحيح
- د- غلب على التصحيح صفة الترويج أو الإعلان التجارى
- هـ- تضمن التصحيح مخالفة لأحكام القانون.

واجبات الناشر

٢٧:

على كل ناشر صحافى أن:

- (أ) بخصوص نسبة معينة من أموال المؤسسة الصحافية للصرف على التدريب على أن يحدد المجلس تلك النسبة فى لائحة تطوير العمل الصحافى
- (ب) يعتمد شروط خدمة مجزية للصحافيين العاملين بالمؤسسة الصحافية وفقاً لمعايير عادلة بحكمها قانون العمل
- (ج) يبين بشكل بارز على الصفحة الأولى أو الأخيرة من كل مطبوعة ينشرها اسم الناشر والطابع وعنوانيهما وتاريخ الطبع
- (د) يودع لدى الأمانة العامة للمجلس عدد من النسخ يحدده المجلس من كل مطبوعة يصدرها
- (هـ) يقدم البيانات المالية وسائر الحسابات الخاصة بالمؤسسة الصحافية مراجعتها بواسطة المراجع العام

الفصل الخامس

مراكز الخدمات والمطابع الصحافية

الترخيص

٢٨:

- ١- لا يجوز لأي شخص امتلاك مراكز الخدمات أو المطابع الصحافية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المجلس وفقاً للشروط والضوابط التى يحددها اللوائح
- ٢- يحدد ترخيص مراكز الخدمات والمطابع الصحافية سنوياً بعد دفع الرسم الذى تحدده اللوائح

استيراد المطبوعات الصحافية

:٢٩

- ١- لا يجوز لأي شخص الحصول على رخصة استيراد أي مطبوعة صحافية إلا بترخيص من المجلس مع الاحتفاظ للجهاز التنفيذي بحق الرقابة والإشراف
- ٢- على كل من يستورد أي مطبوعة صحافية أن يودع منها لدى الأمانة العامة عددا من المنح يحدده المجلس

التنازل عن الترخيص

:٣٠

- يجوز بموافقة المجلس التنازل عن الترخيص على أن يكون المتنازل له مستوفيا للشروط المقررة بموجب هذا القانون للحصول على الترخيص ابتداء

الفصل السادس العقوبات

سلطات المجلس الجزائية

:٣١

- ١- يختص المجلس بتوقيع الجزاءات الآتية :-
 - أ - التأنيب
 - ب - الإنذار
 - ج - إيقاف الصحف عن النشر لمدة لا تتجاوز أسبوعين
 - د - إيقاف المطبوعة لفترة لا تتجاوز شهرين
 - هـ - الإيقاف أو الإلغاء لترخيص المطبعة أو مركز الخدمات الصحفية في حالة مخالفة شروط الترخيص
- ٢- يجب على المجلس قبل إيقاع أي جزاء في حق أي شخص أن يتيح له حق السماع والدفاع
- ٣- يجوز للمجلس إسداء النصح للناشر أو رئيس التحرير حول أي مادة يرى المجلس أن نشرها قد يشكل مخالفة لهذا القانون
- يجوز للمجلس في حالة المطبوعة التي أوقفت مرتين بموجب البند (أ) و(د) أن يحيل المخالفة الثالثة للمحكمة المختصة لتمارس سلطاتها وفقا لإحكام المادة ٢٢ (٢) من هذا القانون
- يجوز للمجلس أن يفوض سلطاته بموجب هذه المادة لإحدى لجانه المتخصصة

المحكمة المختصة

٣٢:

- ١- يحدد رئيس القضاء محكمة تكون مختصة بقضايا الصحافة والنشر
- ٢- مع عموم النص فى البند (١) تختص المحكمة بنظر أي مخالفات لأحكام المواد ٢٠ (١) و (٢٨) (١) و ٢٩ (١) وعند الإدانة توقع غرامة كما يجوز لها عدد تكرار المخالفة مصادره المطابع الصحافية والمطبوعات موضوع المخالفة
- ٣- يجوز للمحكمة الأمر بسحب ترخيص أي مطبوعة أوقفت مرتين بموجب المادة ٣١ (١) (د) أحيل الأمر إلى المحكمة وفقا لأحكام المادة ٣١ (٤) من القانون
- ٤- يجوز لأي متضرر من أي جزاء يوقعه المجلس الاستئناف لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بقرار الجزاء
- ٥- تعتبر كل القضايا المتعلقة بالصحافة والنشر مستعجلة ويجوز أن تنتظر ايجازية بغض النظر عن قيمة الدعوى أو أي سبب آخر

الفصل السابع أحكام متنوعة

إصدار اللوائح

٣٣:

١-

٢- تنظيم اللوائح للمسائل الآتية:

- ١- تطوير العمل الصحفى
- ب- شروط منح الترخيص وتجديده والتنازل عنه
- ج- شروط ممارسة العمل الصحافى
- د- تنظيم أعمال المجلس ولجانه المتخصصة
- هـ- الإجراءات الجزائية
- و- شروط خدمة العاملين بالأمانة العامة
- ز- الإجراءات المالية
- ح- تنظيم التدريب

الجدول

قواعد انتخاب الأعضاء فى المجلس

- ١- تحكم هذه القواعد إجراءات انتخاب تسعة من أعضاء المجلس وفقا للمادة (٩) من هذا القانون

السودانيين و تبلغ خبرته الصحافية فى الممارسة المهنية أو تدريس الصحافة وعلوم الاتصال أو الكتابة الصحافية الراتبية سبعة سنوات تعتمد عليها لجنة مختصة بالمجلس القومى للصحافى والمطبوعات القائم بالقانون الملقى

٤- يجرى انتخاب ممثلى الصحافيين تحت إشراف المسجل العام للنفايات بحضور مندوبين من الصحافيين يحذرهم الاتحاد العام للصحافيين

٥- تخصص خمسة مقاعد فى انتخاب ممثلى الصحافيين للمحررين والمخبرين وثلاث للعاملين فى مجال الصحافة السياسية واثنان للعاملين فى الصحافة غير السياسية ويخصص مقعدان للاتحاد العام للصحافيين ومقعدان للمنتجين الصحافيين من جامعي الحروف والمصورين والمصممين والمخرجين الصحافيين ويحق لكل ناخب اختيار سبعة مرشحين موزعين وفقا للكفايات المذكورة فى هذه القاعدة

٦- يراعى المسجل العام النقابات تحقيق تمثيل المؤسسات الصحافية بالمجلس وفقا للآتي:

أ- يعتبر كل صحفى ممثلا للمؤسسة الصحافية التى ينتهى إليها عند ترشيحه

ب- يكون المرشح مؤهلا للتنافس النسبى ضمن المؤسسة التى ينتمى إليها إذا ما حصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين المشاركين فعلا فى الانتخابات على أن لا يؤثر ذلك على التنافس المباشر لبند المؤهلين وفقا لهذه الفقرة .

ج- يكون الحد الأقصى لتمثيل أى مؤسسة صحافية بالمجلس مقعدان ويستبعد أى مرشح فى غياب المنافسين المؤهلين للتنافس فى شغل المقعد الذى سيخلو بالاستبعاد .

٧- يعتمد المسجل العام للنقابات نتيجة أعضاء المجلس ويقدم شهادة بذلك للمستشار القانونى لرئيس الجمهورية ويقدم الأمين العام للمجلس الوطنى المنتخبين من أعضائه لنفس الجهة وفقا للمادة ٩ (أ) (ج) توطينه لتعيين بقية الأعضاء من رئيس الجمهورية وإعلان جملة عضوية المجلس .

تونس

قانون الصحافة

مجلة الصحافة

قانون عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ٢٨ ابريل ١٩٧٥ يتعلق بإصدار مجلة الصحافة وتعديلاته
قانون عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ يتعلق بإصدار مجلة الصحافة (١).

باسم الشعب،

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية؛

بعد موافقة مجلس الأمة ؛

أصدرنا القانون الآتي نصه؛

الفصل ١- جمعت النصوص المنشورة فيما يلي والمتعلقة بالطباعة والنشر وبيع الكتب والصحافة
في نص واحد تحت عنوان "مجلة الصحافة"

الفصل ٢- ألغيت ابتداء من تاريخ دخول مجلة الصحافة حيز التنفيذ جميع النصوص السابقة
المخالفة للمجلة المذكورة وخاصة الأمر المؤرخ في ٩ فيفري ١٩٥٦ المتعلق بالطباعة وبيع الكتب
والصحافة.

وينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وصدر بقصر قرطاج في ٢٨ أفريل ١٩٧٥

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

مجلس الصحافة

الباب الأول

الإيداع القانوني

الفصل الأول:

(نقح بالقانون الأساسي عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٩٣) حرية الصحافة والنشر
والطباعة وتوزيع الكتب والتشريعات وبيعها مضمونة وتمارس حسبما تضبطه هذه المجلة.

الفصل ٢:

(نقح بالقانون الأساسي عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٩٣) تخضع لإجراءات الإيداع
القانوني:

- المنصفات المطبوعة بجميع أنواعها من كتب ونشرية دورية ومجلدات ورشوم ومنقوشات مصورة
وبطاقات بريدية مزينة بالرسوم ومعلقات وخرائط جغرافية ونشرية وتقاويم ومجلات وغيرها.

- المصنفات التالية: التسجيلات الموسيقية والصوتية والمرئية والصور الشمسية والبرامج المعلوماتية التى توضع فى متناول العموم بمقابل أو بدون مقابل أو التى تسلم بقصد إعادة نشرها.

الفصل ٣:

لا تخضع للإيداع القانونى المنصوص عليه بالفصل السابق:

- المطبوعات المعروفة بالإدارية مثل النماذج والصيغ النموذجية أو الفاطورات والقوائم والرسوم والدفاتر الخ...

- المطبوعات الصغيرة المعبر عنها بمطبوعات المدينة مثل الرسائل وبطاقات الاستدعاء والإعلام والعناوين وبطاقات الزيارة والظروف والإعلام والعناوين وبطاقات الزيارة والظروف الدالة على مصدرها.

- المطبوعات المعبر عنها بالمطبوعات التجارية مثل التعري فات وبطاقات الإرشادات والعلامات وبطاقات النماذج الخ...

- بطاقات الانتخابات ورسوم القيم المالية.

الفصل ٤:

الإيداع القانونى يجب أن يقوم به متولى الطبع أو المنتج أو الناشر أو الموزع وفقا لأحكام هذا الباب.

الفصل ٥:

النظائر التى يتم إيداعها يجب أن تكون مطابقة للنظائر العادية الواقع نشرها أو طبعها أو صنعها أو عرضها للبيع أو الإيجار أو التوزيع قصد ترويجها أو إعادة نشرها وعلى حالة تسمح بحفظها.

الفصل ٦:

(نقح بالقانون الأساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) يجب تسجيل جميع المصنفات المشار إليها بالفصل ٢ أعلاه فى دفاتر خاصة إما من قبل متولى الطبع أو المنتج أو الناشر أو الموزع حسب الحالات، وكل تسجيل يخصص له عدد رتبى فى سلسلة غير منقطعة.

الفصل ٧:

التخصيصات التى يجب أن تدرج فى جميع نظائر كل المؤلفات مما ينتج فى البلاد التونسية ويخضع للإيداع القانونى وكذلك كيفية التسجيل فى دفاتر الأشغال تضبط بأمر.

الفصل ٨:

(نقح بالقانون الأساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) الإيداع القانونى لجميع المصنفات الواقع إنتاجها أو إعادة إنتاجها بالبلاد التونسية يجب القيام به حسب الحالات من قبل متولى الطبع أو المنتج حالما يتم الطبع أو الصنع.

يتم الإيداع من قبل متولى الطبع بالنسبة للمصنفات الدورية فى نظيرين لدى وكالة الجمهورية المختصة ترابيا وفى خمسة نظائر لدى وزارة الداخلية وفى ثلاثة عشر نظيرا لدى الإعلام (يخصص

منها نظير واحد إلى مجلس النواب وأربعة نظائر إلى المكتبة الوطنية ونظيران إلى مركز التوثيق القومى).

ويتم الإيداع من قبل متولى الطبع بالنسبة لكل المصنفات المطبوعة غير الدورية فى نظير واحد لدى وكالة الجمهورية المختصة ترايبا وفى سبعة نظائر لدى وزارة الداخلية وأربعة نظائر إلى المكتبة الوطنية).

وإذا كان الأمر يتعلق بمقطوعات موسيقية أو تسجيلات صوتية موسيقية تم إنتاجها أو أعيد إنتاجها بالبلاد التونسية فالإيداع يكون من قبل صانعها فى نظير واحد لدى مركز الموسيقى العربية والمتوسطية وذلك قبل وضعها تحت طلب العموم.

ويتم الإيداع من قبل المنتج بالنسبة للمصنفات الأخرى فى نظير واحد لدى وكالة الجمهورية المختصة ترايبا وفى ستة نظائر لدى وزارة الثقافة (يخصص أحد هذه النظائر إلى وزارة الداخلية وتخصص أربعة نظائر إلى المكتبة الوطنية).

وإذا تم طبع أو إنتاج أو إعادة إنتاج المصنف بالخارج إلا أن نشره تم بالبلاد التونسية، فتعهد عملية الإيداع إلى الناشر وفق الشروط المنصوص عليها فى الفقرات السابقة فيما يخص متولى الطبع أو المنتج.

وإذا كان الأمر يتعلق بما يستوجب صنعه مشاركة عدة أخصائيين فالإيداع واجب على من قام بآخر عمل قبل وضعه تحت طلب العموم.

فى صورة عدم القيام كليا أو جزئيا بالإيداعات الواردة بهذا الفصل فإنه يمكن اللجوء إلى السوق لاقتراء النظائر التى لم يتم إيداعها وذلك على نفقة الشخص المادى أو المعنوى المفروض عليه الإيداع القانونى .

الفقرة ٩:

(نقح بالقانون الأساس عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) يقوم الموزع بالإيداع القانونى بالنسبة إلى كل ما يطبع أو ينتج فى الخارج ويدخل للبلاد التونسية ويعرض علانية للبيع أو للإيجار أو للتوزيع وذلك قبل وضعه تحت طلب العموم .

ويجب أن يودع من كل المصنفات الدورية مما يصدر بالخارج ويتم إدخاله للبلاد التونسية نظير واحد لدى وكالة الجمهورية بتونس ونظيران لدى وزارة الداخلية وستة نظائر لدى كتابة الدولة للإعلام .

ويجب أن يودع من كل المصنفات غير الدورية مما يصدر بالخارج ويتم إدخاله للبلاد التونسية نظير واحد لدى وكالة الجمهورية بتونس ونظيران واحد لدى وزارة الداخلية ونظير واحد لدى وزارة الثقافة.

وإذا كان الأمر يتعلق بمقطوعات أو تسجيلات صوتية موسيقية تم إنتاجها فى الخارج و أدخلت إلى البلاد التونسية فالموزع يجب أن يودع نظيرا منها لدى مركز الموسيقى العربية والمتوسطية وذلك

قبل عرضها على العموم .

الفصل ١٠ :

تضبط تراتيب الإيداع القانونى بأمر .

الفصل ١١ :

(ألغى بالفصل ٢ من القانون الأساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) .

الفصل ١٢ :

(نقح بالقانون الأساس عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) يعاقب بخطية تتراوح من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ دينار و فى صورة العود من ٤٠٠ الى ٨٠٠ دينار كل من يخل بالواجبات المفروضة عليه بمقتضى أحكام هذا الباب والنصوص المتخذة لتطبيقه .

وزيادة عن ذلك فإن ماتم نشره أو إدخاله للبلاد التونسية بصورة مخالفة للأحكام السابقة يمكن حجزه بمقتضى قرار يصدره وزير الداخلية بعد أخذ رأى وزير الثقافة أو كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالإعلام وذلك حسب الاختصاص .

ويمكن للمحكمة ذات النظر أن تأذن بمصادرة النظائر التى وضعت تحت تصرف العموم بصفة مخالفة للقانون.

الباب الثانى النشريات الدورية

القسم الأول النشريات القومية

الفصل ١٣ :

يقدم الى وزارة الداخلية قبل إصدار أية نشرية دورية إعلام فى كاغد متبهر وممضى من مدير النشريات الدوية وسلم وصل فى ذلك .

وينص الإعلام على مايلى :

أولاً: عنوان النشريات الدورية ومواعيد صدورها .

ثانياً: اسم مدير النشريات ولقبه وجنسيته ومقره .

ثالثاً: المطبعة التى ستطبع بها .

رابعاً: اللغة أو اللغات التى ستحرر بها .

خامساً: مكان وعدد التسجيل فى الدفتر التجارى .

سادساً: أسماء وألقاب ومهن ومقار أعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة المديرية وبصفة عامة

مسيرى الذات المعنوية .

وكل تغيير يدخل على البيانات المذكورة أعلاه يعلم به فى ظرف الخمسة أيام الموالية .
ويضاف إلى هذا الإعلام :

- مضمون من السجل العدلى للمدير يرجع تاريخه إلى اقل من ثلاثة اشهر.

- ما يثبت إتمام الموجبات القانونية بالتأسيس إذا كان الأمر يتعلق بشركة.

وتحيل وزارة الداخلية على كتابة الدولة للإعلام وعلى وكالة الجمهورية نظائر من الإعلام مع
التصميم على جميع الوثائق المدلى بها من طرف المعنى بالأمر.

الفصل ١٤ :

(نقح بالقانون الأساس عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) قبل طبع أية نشرية دورية
يجب على صاحب المطبعة أن يطالب بالوصل المسلم من قبل وزارة الداخلية والذي يجب ألا يكون مر
على تاريخ تسليمه أكثر من سنة .

الفصل ١٤ :

مكرر (نقح بالقانون الأساس عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) كل تغيير للمطبعة
التي يتم فيها طبع الدورية طبقا لمقتضيات الفصل ١٤ من هذه المجلة لا يمكن أن يتم إلا بعد القيام
بإعلام لدى وزارة الداخلية بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ وذلك قبل هذا التغيير
بخمسة أيام.

الفصل ١٥ :

(نقح بالقانون الأساس عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) يمكن لشخص واحد ،
سواء كان ماديا أو معنويا أن يملك أو يدير أو يتحكم على أقصى تقدير فى نشريتين دوريتين ذات
صبغة إخبارية جامعة تكون لها نفس دورية الصدور .

وزيادة على ذلك لا يمكن أن يكون السحب الجملى للدوريات التي يملكها أو يديرها أو يتحكم فيها
شخص واحد وفقا للأحكام الواردة فى الفقرة الأولى أعلاه متجاوزا لثلاثين بالمائة من السحب
الجملى للدوريات ذات الصبغة الإخبارية الجامعة المنشورة بالبلاد التونسية والتي لها نفس دورية
الصدور(١).

الفصل ١٥ : مكرر

(اصيف بالقانون الأساس عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) يجب على مدير كل
نشرية دورية ذات صبغة إخبارية جامعة أن يثبت فى كل حين انه يشغل صحافيين يعملون لديه كامل
الوقت وحاملين للبطاقة المهنية القومية أو محرزين إما على شهادة فى الصحافة وعلوم الأخبار مسلمة
من طرف معهد تونس للتعليم العالى أو على شهادة من نفس الاختصاص معترف بمعادلتها لها .
ويجب أن يكون عدد هؤلاء المحترفين أو حاملى الشهادات معادلا على الأقل لثلث فريق التحرير
القار العامل بكل نشرية.

وبالنسبة للتشريات التى تشغل بقسم تحريرها أقل من ثلاثة أشخاص بالوقت الكامل يتعين وجوبا أن يكون أحد هؤلاء محترفا أو حاملا لشهادة على معنى الفقرة الأولى من هذا الفصل (١).

الفصل ١٦:

(نقح بالقانون الأساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨) كل نشرية يجب أن يكون لها مدير ويجب أن يكون هذا الأخير من ذوى الجنسية التونسية وأن يكون مقر إقامته الفعلى بالبلاد التونسية كما يجب أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.

إذا كانت النشرة الدورية صادرة عن شخص معنوى فيجب اختيار مديرها حسب الأحوال إما من بين أعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة المديرية.

وفى صورة ما إذا كان شخص مادى واحد يملك أغلبية رأس المال الاجتماعى للمؤسسة التى تصدر نشرية دورية يكون هذا الشخص وجوبا مديرا للنشرة (١).

الفصل ١٧:

عند مخالفة أحكام الفصول ١٣ الى ١٦ من هذه المجلة يعاقب مالك النشرة الدورية أو متولى الطبع بخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار.

ولا يمكن للنشرة الدورية أن تستمر على الصدور إلا بعد إتمام المقتضيات المبينة بالفصول ١٣ الى ١٦ ويعاقب الاشخاص المذكورون أعلاه فى حالة استمرار النشرة الدورية غير القانونية على الصدور بخطية قدرها ٢٤٠ دينارا يحكم بها عليهم بالتضامن بالنسبة الى كل عدد يصدر ابتداء من تاريخ التصريح بالحكم بالادانة حضوريا وابتداء من اليوم الثالث الموالى لتاريخ الإعلام إذا كان حكما غيايبا وذلك بقطع النظر عن الاستئناف أو الاعتراض ويمكن للمحكمة علاوة على ذلك أن تأذن بوقف النشرة الدورية.

وللمحكوم عليه ولو غيايبا حق الاستئناف ويتم البت فيه من طرف محكمة الاستئناف فى ظرف عشرة أيام.

الفصل ١٨:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) يجب أن تقوم كل نشرية دورية بتعريف العموم باسماء من يمارسون إدارتها وزيادة على ذلك يجب على كل نشرية دورية أن تنص على عدد النسخ التى تسحبها عند كل إصدار. كما يجب عليها من ناحية أخرى نشر موازناتها السنوية وحسابات التصرف ونتائجها قبل غرة جويلية من السنة الموالية للسنة التى انجزت أثناءها هذه العمليات.

ويتعرض المخالف لهذه الاحكام لخطية من مائة (١٠٠) إلى ألف (١٠٠٠) دينار عن كل عدد يطبع بصورة غير مطابقة لهذه الاحكام (١).

الفصل ١٩:

جميع المالكين والشركاء واصحاب الاسهم والممولين وغيرهم ممن يساهمون فى الحياة المالية

لنشرية دورية ليست لها صبغة عملية أو فنية أو تقنية بحيث يجب أن يكونوا من ذوى الجنسية التونسية:

كل شخص ثبت أنه أعار اسمه بأية طريقة من الطرق لمالك نشرية أو لممولها يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى عامين وبخطية من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار.

وفى صورة وقوع عملية إعاة الاسم من طرف شركة أو جمعية فإن المسؤولية الجزائية المنصوص عليها فى هذا الفصل تمتد الى رئيس مجلس الادارة أو الوكيل أو المسيرين حسب نوع الشركة أو الجمعية.

الفصل ٢٠:

على كل نشرية دورية أن تضبط لمدة ثلاثة أشهر تعريفية الإشهار الخاص بها وعند الاقتضاء تعريفية إشهارها المشترك مع نشرية دورية، أو عدة نشريات دورية أخرى، وتعلم بذلك كل شخص يهمه الامر. ولصاحب الاعلان الاشهارى أن يختار التعريفية التى يرتضيها. ويجوز اعتماد تعريفية مخالفة للتعريفية الواقع ضبطها بالنسبة إلى كل ثلاثة اشهر.

الفصل ٢١:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) كل مخالفة للفصل ٢٠ يعاقب مرتكبها بخطية من مائة (١٠٠) إلى ألف (١٠٠٠) دينار.

الفصل ٢٢:

يقطع النظر عن الشروط الاخرى المفروضة وبمقتضى التشريع الجارى به العمل فان قبول المالك لنشرية دورية أو مديرها أو أحد المشتغلين فيها الأموال أو منافع بصورة مباشرة أو غير مباشرة من شخص مادی أو معنوى أجنبى الجنسية باستثناء الاموال والمنافع الصادرة فى شأنها موافقة صريحة من كتابة الدولة للاعلام، وكذلك الاموال المسددة مقابل إشهار فى حدود ما خوله الفصل ٢٠ من هذه المجلة يستوجب عقوبة بالسجن من عام واحد الى خمسة أعوام وبخطية من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار أو إحدى العقوبتين ويشمل العقاب الفاعلين الاصليين وشركاءهم.

الفصل ٢٣:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) كل إشهار فى شكل مقال يجب أن تسبقه أو تعقبه اشارة (إشهار) أو اشارة (بلاغ) كما يجب أن يقع تقديمه فى شكل يميزه بوضوح عن بقية المقالات. وكل مخالفة لهاته الاحكام تعاقب بخطية من الفين (٢٠٠٠) الى ستة الاف (٦٠٠٠) دينار.

ويستوجب قبول مالك نشرية دورية أو مديرها أو أحد المشتغلين فيها مبلغ مالى أو غير ذلك من المنافع قصد إكساء إعلان إشهاري صبغة خبر عقوبة بالسجن من شهر الى عام وخطية من ألفين (٢٠٠٠) إلى عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) دينار أو إحدى العقوبتين فقط .

ويعاقب كفاعل أصلى من تسلم وكذلك من بدل المبلغ المالى أو المنفعة.

الفصل ٢٣: مكرر

(اضيف بالقانون الاساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨). كل مقال مستعار كليا أو جزئيا فى لفته الاصلية أو مترجما عنها يجب أن يكون مصحوبا ببيان مصدره. وتعتبر كل مخالفة لاحكام هذا الفصل انتحالا يعاقب مرتكبه بخطية من مائة (١٠٠) الى ألف (١٠٠٠) دينار.

القسم الثانى النشريات الاجنبية

الفصل ٢٤:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) - تعتبر أجنبية فى مفهوم هذه المجلة كل المصنفات دورية كانت أو غير دورية مهما كانت لغتها والصادرة بالخارج أو من قبل مؤسسة يكون مقرها بتونس ورأس مالها كليا أو جزئيا أجنبيا.

الفصل ٢٥:

يمكن أن يحجر بالبلاد التونسية بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأي كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالإعلام نشر أو إدخال أو جولات المؤلفات الأجنبية الدورية وغير الدورية.

القسم الثالث الاستدراك وحق الرد

الفصل ٢٦:

مدير النشرة ملزم بأن يدرج مجانا بطالع العدد الموالى من النشرة الدورية جميع الاستدراكات التى توجه إليه من طرف أحد ارباب السلطة العمومية فى شأن أعمال وظيفية والتى عرضت على غير حقيقتها بالنشرة الدورية المذكورة. وعند الامتناع من الإدراج يعاقب مدير النشرة بخطية من ٢٤ إلى ٢٤٠ دينارا.

الفصل ٢٧:

يكون مدير النشرة ملزما بأن يدرج ردود كل شخص وقع التعرض له صراحة أو ضمنا. وعند المخالفة فإنه يعاقب بخطية من ١٢ الى ١٢٠ دينارا بقطع النظر عما عسى أن يترتب عن ذلك من العقوبات الاخرى وغرم الضرر.

وتقع عملية الادراج هذه فى أجل ثلاثة أيام بالنسبة إلى الجرائد اليومية وفى العدد الموالى بالنسبة الى الجرائد غير اليومية ويبتدئ سريان ذلك الاجل من تاريخ الاتصال بالرد.

الفصل ٢٨:

يقع إدراج الرد فى موضع يجعل إطلاع القارئ عليه لا مناص منه وينفس أحرف الفصل المتسبب فيه وبدون أى إقجام.

وبدون اعتبار العنوان والتحيات والمقدمات المألوفة والإمضاء التى لا تحسب أبدا فى الرد فان هذا الرد يكون من حيث الطول فى حدود المقال الذى تسبب فيه. ولا يمكن مع ذلك أن يتجاوز ٢٠٠ سطر ولو كان المقال أطول من ذلك.

الفصل ٢٩:

يكون الرد دائما مجانا ولزوميا بالطبعة والطبعات التى نشر بها المقال ويمكن توجيهه برسالة مضمونة الوصول.

الفصل ٣٠:

تطبق الاحكام أعلاه على التعقيبات إذا نشر الصحفى تعاليق جديدة على الرد.

الفصل ٣١:

تتولى المحاكم وضع حد لممارسة حق الرد كلما تبين أن عبارات الرد مخالفة للقانون أو منافية للأخلاق الحميدة أو للمصلحة الشرعية للغير أو تتال من شرف الصحفى أو مكانته.

الفصل ٣٢:

يعتبر كالامتناع من الإدراج حذف الرد من إحدى طبعات العدد الذى كان من اللازم نشره بها ويعاقب مرتكبه بنفس العقوبات بصرف النظر عن دعوى المطالبة بغرم الضرر.

وتبت المحكمة فى العشرة أيام الموالية لتاريخ رفع القضية أو بلوغ الاستدعاء فى الشكاية المتعلقة بالامتناع من الادراج، ويمكن لها أن تقرر أن الحكم الصادر فى الأذن بالإدراج-ولكن فيما يخص الادراج فقط- ينفذ بمجرد تحريره بالمسودة بقطع عن الاعتراض أو الاستئناف وفى صورة الاستئناف بقع البت فى شأنه فى العشرة أيام الموالية للاعلام المقدم لكتابة المحكمة.

الفصل ٣٣:

بيد أنه فى المدة الانتخابية ينخفض أجل الثلاثة أيام المنصوص عليه للإدراج بالفصل ٢٧ الى أربع وعشرين ساعة فيما يخص الصحف اليومية ويجب أن يسلم الرد قبل طبع الصحيفة المراد نشره بها بست ساعات على الأقل، وبمجرد افتتاح المدة الانتخابية يكون مدير الصحيفة ملزما بان يعلم قلم النيابة العمومية بالوقت الذى يريد فيه الشروع فى طبع جريدته اثناء المدة المذكورة وإلا فإنه يكون معرضا للعقوبات المنصوص عليها بالفصل ٢٧ وينخفض أجل الاستدعاء لدى المحكمة من أجل الامتناع من الإدراج الى أربع وعشرين ساعة ويمكن أن يسلم الاستدعاء من ساعة الى أخرى بإذن يصدره رئيس المحكمة الابتدائية ويكون الحكم القاضى بالادراج وفيما يخص الإدراج فقط قابلا للتفيذ بمجرد تحرير مسودة الحكم بقطع النظر عن الاعتراض أو الاستئناف وفى صورة عدم وقوع الادراج المحكوم به فى أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور الحكم يتعرض مدير الصحيفة الى عقوبة بالسجن من ١٦ يوما الى ثلاثة أشهر وبخطية من ٢٠٠ الى ٢٤٠٠ دينار أو إحدى العقوبتين فقط.

الفصل ٣٤:

(نقح بالقانون الأساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) تسقط الدعوى المتعلقة

بالادراج بمضى ستة أشهر.
ويبدأ احتساب هذا الأجل اعتبارا من صدور عدد النشرة الذى كان من المفروض أن يدرج فيه
الرد طبقا للأحكام الواردة أعلاه.

الباب الثالث **التعليق بالجدران والنقل والبيع بالطريق العام**

القسم الأول **التعليق بالجدران**

الفصل ٢٥:

يتولى رئيس البلدية بالنسبة للمنطقة البلدية والوالى بالنسبة للمناطق الاخرى تعيين الاماكن المعدة
خصيصا لتعليق النصوص الصادرة عن السلطة العمومية .
ويحجر ان تعلق بها الاعلانات الخاصة .
ومعلقات النصوص الصادرة عن السلطة العمومية تتفرد بالطبع على الكاغذ الابيض.
وكل مخالفة لاحكام هذا الفصل يعاقب مرتكبها بخطية من ٢٠ الى ٢٠٠ دينار وعند العود من ٤٠
الى ٤٠٠ دينار .

الفصل ٣٦:

(ألغى بالفصل ٤ من القانون الاساس عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) .

الفصل ٣٧:

كل من ازال أو مزق أو غطى أو شوه بطريقة من الطرق إعلانات معلقة بإذن من الإدارة بالاماكن
المخصصة لذلك قصد تغييرها أو جعل قرارتها غير ممكنة يعاقب بخطية من ١٢ الى ١٢٠ دينارا .
وفى صورة ارتكاب ذلك من طرف موظف أو عون من أعوان السلطة فان العقاب يكون بخطية من ٢٤
الى ٢٤٠ دينارا وبالسجن من ١٦ يوما الى شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل ٣٨:

كل من يتولى بدون رخصة من الادارة وضع معلقات ويعمد باية وسيلة الى كتابات أو رسم علامات
أو صور بملك منقول أو بمقار تابع لاملاك الدولة أو المؤسسات العمومية أو بملك مخصص للقيام
بمصلحة عمومية وكذلك كل من يتولى وبدون أن يكون مالكا لمقار أو منتفعا بريعه أو متسوغا له من
غير أن يكون له ترخيص فى ذلك من طرف احد الاشخاص المذكورين وضع معلقات ويعمد باية وسيلة
كانت الى رسم كتابات أو رسم علامات أو صور يعاقب بخطية من ٢٤ الى ٢٤٠ دينارا وبالسجن من
١٦ يوما الى شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

القسم الثانى النقل بالطريق العام والبيع

الفصل ٣٩:

على من يريد أن يتعاطى مهنة بائع متجول أو موزع بالطريق العام أو بغير ذلك من الاماكن العامة أو الخاصة للكتب والكتابات والمجلدات والصور والمنقوشات المصورة والمطبوعات الحجرية والأشرطة المغناطيسية والأفلام والاسطوانات أن يقدم إعلاما فى ذلك لمركز الولاية الكائن بدائرتها محل سكناه. ويكون الإعلام مشتملا على اسم القائم بال إعلام ولقبه وجنسيته ومهنته ومقره وسنه ومكان ولادته ويسلم له وصل فى ذلك .

ويوجه القائم بالإعلام فى نفس الوقت نسخة من ذلك الى كتابة الدولة للإعلام. أن مباشرة مهنة بائع متجول أو موزع بدون سابق إعلام أو الإعلام بغير الواقع أو عدم تقديم الوصل عند كل طلب تشكل مخالفات يستوجب ارتكابها عقابا بخطية من دينارين الى خمسة دنانير وبالسجن من يوم الى ١٥ يوما أو باحدى العقوبتين فقط وفى صورة العود لارتكاب المخالفات المذكورة أو تقديم اعلام كاذب يكون الحكم بالسجن وجوبيا .

الفصل ٤٠:

(ألغى بالفصل ٤ من القانون الأساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨).

الفصل ٤١:

(ألغى بالفصل ٤ من القانون الأساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨).

الباب الرابع الجنايات والجنگ التى ترتكب بواسطة الصحافة أو بأية وسيلة من وسائل النشر

القسم الاول التحريض على ارتكاب الجنايات والجنگ

الفصل ٤٢:

يعاقب كمشاركين فى ارتكاب ما يمكن أن يوصف بجناية أو جنحة على معنى الفصل ٤٣ وما بعده كل الذين يحرضون مباشرة شخصا أو عدة اشخاص على ارتكاب ما ذكر مما يكون متبوعا بفعل وذلك بواسطة الصحافة أو بأية وسيلة قصدية اخرى من وسائل التوزيع . وتنطبق أيضا هذه الأحكام إذا كان التحريض على ما ذكر لم تتبعه إلا محاولة لارتكاب الجريمة

المنصوص عليها بالفصل ٥٩ من المجلة الجنائية.

الفصل ٤٣:

كل من يحرض مباشرة بوسيلة من الوسائل المبينة بالفصل السابق سواء على السرقة أو على جريمة القتل أو النهب أو الحريق أو على إحدى الجرائم أو الجنح المعاقب عليها بالفصول من ٢٠٨ الى ٢١٩، ٢١٢ من المجلة الجنائية أو على إحدى الجرائم أو الجنح المرتكبة ضد أمن الدولة الخارجى يعاقب بالسجن من عام الى خمسة أعوام أو بخطية من ١٠٠ إلى ٢٠٠٠ دينار وذلك إذا لم يكن التحريض المذكور متبوعا بمفعول بدون ان يمنع ذلك من تطبيق الفصل ٣٢ من القانون الجنائي وتطبق هذه الأحكام أيضا على كل من يحرض مباشرة بالوسائل المذكورة على ارتكاب إحدى الجرائم ضد أمن الدولة الداخلى المنصوص عليها بالفصول ٦٣، ٦٤، ٦٧، الى ٨٠ من المجلة الجنائية .
ويعاقب بنفس ما ذكر من ينوء بواسطة نفس الوسائل بجرائم القتل أو النهب أو الحريق أو السرقة أو الجرائم المنصوص عليها بالفصول ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦ من المجلة الجنائية أو على جرائم الحرب أو التعاون مع العدو .

الفصل ٤٤:

(نقح بالقانون الاساس عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) - يعاقب بالسجن من شهرين الى ثلاثة أعوام وبخطية من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دينار من يدعو مباشرة بالوسائل المذكورة بالفصل ٤٢ الى التباغض بين الأجناس أو الأديان أو السكان أو الى نشر أفكار قائمة على الميز العنصوى أو التطرف الدينى أو يحث السكان على خرق قوانين البلاد .

الفصل ٤٥:

يعاقب بالسجن من ستة أيام الى شهر وبخطية من ١٢٠ دينارا الى ١٢٠٠ دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من يجهر بأي نوع من أنواع الصراخ أو الأناشيد المهيجة التى تلقى بأماكن واجتماعات عمومية بقطع النظر عن تطبيق مقتضيات القانون أو القرارات البلدية المتعلقة بالمخالفات .

الفصل ٤٦:

(نقح بالقانون الاساس عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) اذا اصدرت المحكمة بسبب مخالفة تراتيب الفصول ٤٢ الى ٤٤ حكما بذون إسعاف بالتأجيل فيمكنها بالاضافة الى ذلك أن تقرر حرمان المحكوم عليه من أن يكون ناخبا أو منتخبا وذلك لمدة لا تتجاوز خمسة أعوام. وحالما يصبح هذا الحكم باتا فإنه ينجر عنه سقوط النيابة الانتخابية للمحكوم عليه بالنسبة للمدة الانتخابية الجارية .

الفصل ٤٧:

يعاقب بالسجن من عام الى خمسة أعوام وبخطية من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دينار كل تحريض بإحدى الوسائل المبينة بالفصل ٤٢ يوجه للمجنود يكون القصد منه سواء حملهم على اهمال و إيجاباتهم العسكرية وترك الطاعة المفروضة عليهم نحر رؤسائهم فى كل ما يأمرونهم به لتنفيذ القوانين

والتراتب العسكرية أو الحيلولة دون التحاق الشبان بالخدمة العسكرية أو تأخير ذلك الالتحاق أو صد من لم يدعوا بعد للجندي لكن من شأنهم ان يدعوا لذلك طبق القانون المتعلق بالتجنيد على عدم الامتثال لواجباتهم العسكرية .

القسم الثاني الجنح المرتكبة ضد النظام العام

الفصل ٤٨ :

يعاقب بالسجن من عام الى خمسة أعوام وبخطية من ١٠٠٠ دينار إلى ٢٠٠٠ دينار النيل من كرامة رئيس الجمهورية بإحدى الوسائل المبينة بالفصل ٤٢ من هذه المجلة .
ويعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر الى عامين وبخطية من مائة دينار الى ألفي دينار من يعتمد بالوسائل المذكورة النيل من إحدى الشعائر الدينية المرخص فيها (نقحت بالقانون الاساس عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٩٣).

الفصل ٤٩ :

أن النشر أو الترويج أو إعادة النشر بأية وسيلة كانت للاخبار الزائفة والاوراق المصطنعة أو المدلسة المنسوبة للغير يعاقب مرتكبها بالسجن من شهرين الى ثلاثة أعوام وبخطية من ١٠٠ إلى ٢٠٠٠ دينار أو بإحدى العقوبتين إذا كان ارتكاب ذلك عن سوء نية وعكر أو من شأنه أن يعكر صفو الأمن العام .

القسم الثالث الجنح ضد الأشخاص

الفصل ٥٠ :

يعتبر ثلبا كل ادعاء أو نسبة شئ بصورة علنية من شأنه أن ينال من شرف أو اعتبار شخص أو هيئة رسمية .

وإعلان ذلك الادعاء أو تلك النسبة بصورة مباشرة أو بواسطة النقل يعاقب مرتكبه حتى ولو وقع ذلك في صيغة الاحتمال أو كان يقصد به شخص أو هيئة رسمية لم تقع تسميتها صراحة على أن الاهتداء إليها ييسره فحوى العبارات الواردة في الخطب أو الرسوم أو الاعلانات المطعون فيها .

الفصل ٥١ :

يعاقب بالسجن من عام الى ثلاثة أعوام وبخطية من ١٢٠ إلى ١٢٠٠ دينار مرتكب التلب بإحدى الوسائل المذكورة بالفصل ٤٢ من هذه المجلة ضد النظام العام والدوائر القضائية وجيوش البر والبحر

والجو والهيئات الرسمية والادارات العمومية .

الفصل ٥٢:

(نقح بالقانون الأساسي عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٩٣) يسلط العقاب نفسه على مرتكب التلب الذي لم يتم إثباته بنفس الوسائل المذكورة نحو عضو أو عدد من أعضاء الحكومة من أجل خطبتهم أو صفتهم أو صد نائب أو عدد من النواب بمجلس النواب أو موظف عمومي أو صاحب سلطة عمومية أو عون من أعون السلطة العمومية أو مواطن مكلف بمصلحة أو بناية عمومية سواء كانت وقتية أو مستمرة أو شاهد من أجل أدائه لشهادته .

ولا يمكن أن ينزل العقاب الى ما دون الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة السابقة .
وعلاوة على ذلك فغن المحكمة تأذن بنشر مضمون حكمها على أعمدة إحدى اليوميات وكذلك إحدى الدوريات الأسبوعية وذلك على نفقة الشخص الصادر ضده الحكم .

الفصل ٥٣:

يعاقب مرتكب الاعتداء بالتلب على الخواص بإحدى الطرق المبينة بالفصل ٤٢ من هذه المجلة بالسجن من ١٦ يوما الى ستة أشهر وبخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار أو بإحدى العقوبتين فقط وذلك بقطع النظر عن أحكام الفصل ٨٧ من مجلة العقود والالتزامات .

ويعاقب مرتكب الاعتداء بالتلب بالطرق المذكورة على جمع من أشخاص غير المشار اليهم بهذا الفصل ولكنهم ينتسبون من حيث أصلهم الى جنس أو دين معين بالسجن من شهر الى عام وبخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار اذا كان المقصود من التلب التحريض على التباغض بين المواطنين أو التساكنين .

الفصل ٥٤:

(نقح بالقانون الأساسي عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٩٣ تعتبر شتما كل عبارة تتال من الكرامة أو لفظة احتقار أو سب لا تتضمن ٤٢ على الهيئات الرسمية أو الأشخاص المعينين بالفصل ٥١ و ما بعده من هذه المجلة يعاقب مرتكبه بالسجن من ١٦ يوما الى ثلاثة أشهر وبخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار و ذلك في صورة ما إذا لم يكن الاعتداء مسبوقا باستفزاز .

ولا يمكن أن ينزل العقاب المحكوم به الى ما دون الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة السابقة .
ويكون العقاب بالسجن لمدة أقصاها عام والخطية ١٢٠٠ دينار إذا ارتكب الاعتداء بالشتم بنفس الطرق المذكورة نحو جمع من أشخاص ينتسبون من حيث أصلهم الى جنس أو دين معين وبقتصد التحريض على التباغض بين المواطنين أو المتساكنين .

الفصل ٥٥:

لا تسرى أحكام الفصول ٥١ الى ٥٤ من هذه المجلة على التلب او الشتم الموجهين ضد الأموات إلا في الصور التي بقصد فيها الاعتداء الى شرف أو اعتبار الورثة أو الأزواج أو العاصبين الذين هم بقيد الحياة .

وللورثة أو الأزواج أو العاصبين الذين هم بقيد الحياة ممارسة حق الرد المنصوص عليه بالفصل ٢٧ من هذه المجلة سواء قصد أو لم يقصد مرتكب التلب أو الشتم الاعتداء على شرفهم أو اعتبارهم.

الفصل ٥٦:

يعاقب بالسجن من ١٦ يوما الى ستة أشهر وبخطية من ١٢٠ دينار إلى ١٢٠٠ دينار أو فقط من يوجه بواسطة البريد مراسلة مكشوفة تتضمن اعتداءً بالتلب إما على الخواص وإما على الهيئات أو الاشخاص المعنيين بالفصول ٤٨ , ٥١ الى ٥٣ من هذه المجلة.

إذا كانت المراسلة تتضمن شتما يعاقب المرسل بالسجن من ١٦ يوما الى شهرين وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار أو باحد العقابين فقط.

الفصل ٥٧:

(نقح بالقانون الأساسي عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٩٣) يمكن اثبات موضوع التلب بالطرق الاعتيادية اذا كان متعلقا بالخطية فقط في صورة ما اذا نسب الى الهيئات الرسمية أو الى جيوش البر أو البحر والجو أو الى الإدارات العمومية أو الى جميع الأشخاص المعنيين بالفصل ٥٢ من هذه المجلة .

كما يمكن اثبات موضوع التلب اذا كان متعلقا بالخطية فقط وموجها ضد مديري أو متصرفي كل مؤسسة صناعية أو تجارية أو مالية تعتمد علانية على أموال الادخار أو الإقراض

ولا يمكن إثبات موضوع التلب في الصورة الآتية:

أ - إذا كان الأمر يتعلق بالحياة الخاصة للشخص

ب- إذا كان الأمر المنسوب يتعلق بأمور مر عليها أكثر من عشرة أعوام .

ج- إذا كان الأمر المنسوب يتعلق بجريمة انقضت بالعفو أو بالتقادم أو بعقوبة شملها استرداد الحقوق.

وفي الحالات المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل يمكن الادلاء بالحجة المضادة وإذا ثبت موضوع التلب يوقف التتبع .

وإذا كان الأمر المنسوب موضوع تتبع جزائي بطلب من النيابة العمومية أو بناء على شكوى من المظنون فيه فإن إجراءات التتبع والمحاكمة في جنحة التلب توقف لحين انتهاء التحقيق الواجب إجراؤه.

الفصل ٥٨:

كل نقل لأمر منسوب وثبت قضائيا أنه من قبيل التلب يعتبر صادرا عن سوء نية ما لم يقع الإدلاء بما يثبت خلاف ذلك.

القسم الرابع الجنح المرتكبة ضد رؤساء الدول والاعوان الدبلوماسيين الأجانب

الفصل ٥٩:

الاعتداء العلنى بما يمس بكرامة رؤساء الدول وأعضاء الحكومات الأجنبية يعاقب مرتكبه بالسجن من ثلاثة أشهر إلى عام وبخطية من ١٢٠ دينار إلى ٢٠٠٠ دينار أو بأحد العقابين فقط .

الفصل ٦٠:

الاعتداء العلنى بما يمس بكرامة رؤساء البعثات وغيرهم من الاعوان الدبلوماسيين المعتمدين لدى الحكومة التونسية يعاقب مرتكبه بالسجن من ١٦ يوما إلى عام وبخطية من ١٢٠ دينارا إلى ٢٠٠٠ دينار أو بأحد العقابين فقط .

القسم الخامس النشريات الممنوعة والحصانة الخاصة بالدفاع

الفصل ٦١:

يعاقب بالسجن من ١٦ يوما إلى عام بخطية من ٦٠ دينارا إلى ٦٠٠ دينار من يتولى عمدا بيع أو توزيع أو نقل مؤلفات محجرة أو نشر أو ترويج مؤلفات محجرة تحت عنوان آخر .
وتجرى وزارة الداخلية الحجز الإدارى على نسخ المؤلفات المحجرة وماتنقل منها .

الفصل ٦٢:

يحجر توزيع المنشير والنشرات والكتابات الاجنبية المصدرة أو غيرها التى من شأنها تعكير صفو النظام العام أو النيل من الاخلاق الحميدة وكذلك بيعها وعرضها على العموم ومسكها بنية ترويجها أو عرضها لغرض دعائى .

وكل مخالفة للتحجير المنصوص عليه بالفقرة السابقة يمكن أن يترتب عنه زيادة عن الحجز فى الحين عقاب بالسجن من ٦ أشهر إلى خمسة أعوام وبخطية من ١٢٠ إلى ١٢٠٠ دينار .

الفصل ٦٣:

يحجر نشر قرارات الاتهام وغيرها من الاعمال المتعلقة بالاجراءات الجزائية قبل تلاوتها فى جلسة عمومية ويعاقب مرتكب ذلك بخطية من ١٢٠ دينارا إلى ١٢٠٠ دينار .

ويسلط نفس العقاب على من ينشر بطريقة النقل مهما كانت الوسائل لا سيما بالتصوير الشمسى أو النقوش المصورة أو الرسوم أو صور الأشخاص أو الأفلام كلا أو بعضا من الظروف المحيطة بإحدى الجرائم أو الجنح المنصوص عليها بالفصول ٢٠١ إلى ٢٤٠ بدخول الغاية من المجلة الجنائية .

بيد أنه ليس هناك جريمة إذا كان النشر قد وقع بناء على طلب كتابى صادر عن الحاكم المكلف بالتحقيق ويضاف المطلب المذكور ملف التحقيق العدلى.

الفصل ٦٤:

(نقح بالقانون الأساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) يحجر الإعلام بأية قضية من قضايا التلب فى الصور المنصوص عليها بالفقرات أ- ب- ج- من الفصل ٥٧ من هذه المجلة وكذلك المداولات المتعلقة بقضايا ثبوت النسب والطلاق والإجهاض. ولا ينطبق هذا التحجير على الأحكام التى يجوز فى كل وقت نشرها بأذن من السلط القضائية .

وفى كل القضايا المدنية يمكن للدوائر والمجالس تجير نشر تفاصيل القضايا .
ويحجر أيضا نشر أسرار مفاوضات الدوائر والمحاكم . ويحجر أثناء المداولات وداخل قاعات جلسات المحاكم استعمال أجهزة التسجيل الصوتى وآلات التصوير الشمسى أو السنماتوغرافى إلا إذا صدرت فى ذلك رخصة من السلطة القضائية ذات النظر. وكل مخالفة لهذه الأحكام يعاقب عنها بخطية من ١٢٠ إلى ١٢٠٠ دينار مع حجز الوسائل المستعملة لذلك الغرض.

الفصل ٦٥:

يحجر فتح الاكتتابات أو الاعلان عنها اذا كانت تلك الاكتتابات ترمى الى تسديد خطايا أو مصاريف أو غرامات محكوم بها من طرف المحاكم العدلية فى القضايا الجزائية ويعاقب المخالف بالسجن من ١٦ يوما الى ستة أشهر وبخطية من ١٢٠ دينارا إلى ١٢٠٠ دينار أو بإحدى العقوبتين فقط.

الفصل ٦٦:

لا تترتب أية دعوى عن الإعلام الصادر عن حسن نية بما يدور بالجلسات العمومية لمجلس الامة . ولا تترتب أية دعوى من أجل التلب أو الشتم أو هضم الجانب عن الوصف المطابق الصادر عن حسن نية للمرافعات العدلية أو الخطب الواقع إلقاؤها لدى المحاكم أو الكتابات المقدمة إليها .
غير أنه يمكن للحكام المتعهدين بالقضية والذين ينظرون فى الأصل الإذن بإلغاء الخطب المتضمنة للشتم أو هضم الجانب أو التلب والحكم بفرم الضرر عند الاقتضاء على من صدر عنه ذلك . لكنه يمكن للمتضرر من التلب الخارج عن الدعوى القيام بدعوى مدنية إذا حفظت المحاكم حقه فى ذلك ويمكن للغير فى جميع الحالات القيام بالدعوى المدنية .

الفصل ٦٧:

إذا صدر حكم بالإدانة فإنه يمكن للمحاكم فى الصور المنوص عليها بالفصول ٤٣ الى ٤٧ من هذه المجلة والفصل ٨١ من مجلة القضاء العسكرية ان تقرر مصادرة الكتابات والمطبوعات أو المعلقات أو الرسوم أو الاعلانات أو الافلام أو الاسطوانات أو الاشرطة المغناطيسية أو غير ذلك مما هو موضوع التتبع وان تقر فى جميع الصور حجز أو إبطال أو إعدام جميع النسخ المعروضة للبيع أو الموزعة أو الموضوعة تحت تنظار العموم.

غير أنه يمكن ألا يشمل الحذف أو الإعدام إلا بعض أجزاء من كل نسخة من النسخ المحجوزة .
كل حكم بالعقاب من أجل العود إلى التهديد بالتشهير ينجر عنه إبطال النشرة الدورية الواقع
تتبعها وذلك بقطع النظر عن احكام المجلة الجنائية المتعلقة بجنحة التهديد بالتشهير .
ان طبع أو نقل نشرية محكوم بحذفها أو صنعها أو عرضها للبيع أو توزيعها يستوجب العقاب
بخطية من ١٢٠ ديناراً الى ١٢٠٠ دينار .

الباب الخامس التتبعات والعقوبات

القسم الاول الأشخاص المسؤولون عن الجنايات والجنح المرتكبة بواسطة الصحافة

الفصل ٦٨:

يعاقب بصفة فاعلين أصليين بالعقوبات التي تستوجبها الجنايات والجنح المرتكبة بواسطة
الصحافة حسب الترتيب التالي:

اولاً: مديرو النشريات أو الناشرون مهما كانت مهنتهم أو تسمياتهم.

ثانياً: عند عدم وجود من ذكر المؤلفون .

ثالثاً: عند عدم وجود المؤلفين متولو الطبع أو الصنع .

رابعاً: عند عدم وجود متولى الطبع أو الصنع، الباعة والموزعون أو واضعو الملاحظات.

الفصل ٦٩:

إذا كان مديرو النشريات أو الناشرون مشمولين فى التتبعات، فالمؤلفون يقع تتبعهم بصفة
مشاركين.

كما يجوز إجراء التتبعات بنفس تلك الصفة وفى جميع الصور ضد جميع الاشخاص الذين يمكن
أن ينطبق عليهم الفصل ٣٢ من المجلة الجنائية ولا يمكن تطبيق هذا الفصل على متولى الطبع فيما
يخص أعمال الطباعة.

على أنه يمكن تتبع متولى الطبع بصفتهم مشاركين فى صورة صدور حكم بانتفاء المسؤولية
الجزائية بالنسبة الى مدير النشرة ويقع التتبع فى هذه الصورة فى اجل ثلاثة أشهر من تاريخ ارتكاب
الجريمة وعلى اقصى تقدير فى أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ ثبوت انتفاء مسؤولية مدير
النشرة.

الفصل ٧٠:

إن مالكي النشريات المكتوبة أو الصوتية أو المرئية مسؤولون مدنيا مع الاشخاص المعينين بالفصلين السابقين وملزمون على الأخص بأداء الخطايا والمصاريف بالتضامن مع المحكوم عليهم. وفي الصورة المنصوص عليها بالفصل ١٥ من هذه المجلة يمكن استخلاص الخطايا والغرامات من مكاسب المؤسسة.

الفصل ٧١:

لا يمكن القيام بدعوى مدنية منفصلة عن الدعوى العمومية في جنح التلب المنصوص عليها بالفصول ٥١ الى ٥٣ من هذه المجلة إلا في صورتى وفاة مرتكب الجنحة أو تمتعه بالعفو العام.

الفصل ٧٢:

إن التتبعات في الجنايات والجنح المرتكبة بواسطة الصحافة أو بأى وسيلة أخرى من وسائل النظر يتم إجراؤها وجوبا بطلب من النيابة العمومية حسب الصيغ وفي حدود الآجال القانونية لدى المحاكم المعنية بمجلة المرافعات الجزائية مع اعتبار التنقحات الآتية:
أولا: في صورة تلب الخواص المنصوص عليه بالفصل ٥٣ وفي صورة الشتم المنصوص عليه بالفصل ٥٤.

من هذه المجلة لا يتم التتبع إلا بشكاية من الشخص الموجه إليه التلب أو الشتم على أن التتبع يمكن لقيام به رأسا من طرف النيابة العمومية إذا كان التلب أو الشتم موجّهين لجمع من الأشخاص خصوصا التابعين إلى جنس أو دين معين وكانت الغاية منه التحريض على التباغض بين المواطنين أو المتساكنين.

ثانيا: في صورة الشتم أو التلب الموجهين ضد الدوائر القضائية أو المحاكم أو الهيئات الرسمية أو الادارات العمومية يقع التتبع تلقائيا من طرف النيابة العمومية.

ثالثا: في صورة الشتم أو التلب الموجهين ضد نائب أو عدة نواب من مجلس الامة لا يقع التتبع إلا بمقتضى شكاية من الشخص أو الاشخاص المعينين بالامر.

رابعا: في صورة الشتم أو التلب الموجهين ضد الموظفين العموميين أو أصحاب السلطة العمومية أو أعوان السلطة العمومية غير أعضاء الحكومة أو ضد المواطنين المكلفين بمصلحة أو بناية عمومية فإن التتبع يتم إما بشكاية منهم أو بشكاية صادرة تلقائيا عن رئيس المصلحة التي يرجعون إليها بالنظر.

خامسا: في صورة التلب الموجه ضد شاهد وهي الجنحة المنصوص عليها بالفصل ٥٢ من هذه المجلة لا يتم التتبع الا بشكاية صادرة عن الشاهد الذى يدعى أن التلب موجه ضده.

سادساً: في صورة النيل من الكرامة والاعتداء بالشتم المنصوص عليهما بالفصلين ٥٩ و ٦٠ من هذه المجلة فإن التتبع في شأنهما يتم بطلب من المتعدى عليه. ويوجه الطلب إلى وزارة الشؤون الخارجية التي تحليه على وزارة العدل للإذن بإجراء التتبع.

الفصل ٧٣:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٥ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٩٣) يمكن لوزير الداخلية، بعد استشارة كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاعلام، وبصرف النظر عن العقوبات المقررة فى النصوص الجارى بها العمل، أن يصدر إذنا بحجز كل عدد من دورية يكون نشره من شأنه أن يعكر صفو الامن العام. ويمكن المطالبة عند الاقتضاء بجبر الضرر وفقا لأحكام القوانين السارية المفعول. وفى صورة حصول تتبعات تنفيذًا للفصول ٤٣ إلى ٤٩ بدخول الغاية من هذه المجلة يمكن للمحكمة التى تنظر فى الاصل بعد سماع الاطراف المعنية وفى ظرف ثمانية أيام أن تبت بحجزة الشورى فى توقيف النشرة الدورية موضوع التتبع لمدة لا تتجاوز الستة أشهر.

ويكون القرار الذى تتخذه المحكمة قابلا للتنفيذ الوقتى والاستثناف وتبت محكمة الاستئناف فى ظرف عشرة أيام ابتداء من تاريخ ايداع المطلب بكتابة المحكمة.

وتتقطع النشرة الموقفة عن الصدور وتعتبر مستمرة على ذلك ولو صدرت تحت عنوان غير عنوانها الاصلى إذا تبين من الظروف الواقعية، وخاصة من مشاركة الكل أو البعض من العاملين فى النشرة الدورية المعطلة أو الخصائص البارزة لتلك النشرة بأنها فى الحقيقة استمرار للنشرة المعطلة.

ولا مفعول لهذا التوقيف على عقود الشغل التى كانت تربط المستغل الذى يبقى متحملا لكامل الالتزامات التعاقدية أو القانونية الناتجة عن العقود المذكورة.

ويعاقب من استمرار على إصدار النشرة الدورية بالسجن من ستة عشر يوما إلى ستة أشهر وبخطية من ستين (٦٠) الى ستمائة (٦٠٠) دينار.

الفصل ٧٤:

يوضح ويبين بالاستدعاء أو التنبيه وصف الفعل المشتكى منه والنص القانونى الذى ينبى عليه التتبع واذا وقع الاستدعاء من صاحب الشكاية ينبى ان يحتوى على تعيين مقره بالمدينة المنتسبة بها المحكمة المرفوعة لديها الدعوى ويقع تبليغ ذلك لكل من المتهم والنيابة العمومية وإلا فيبطل التتبع. ويكون الاجل بين الاستدعاء والحضور لدى المحكمة عشرين يوما بيد أن أجل الحضور يحط الى ٤٨ ساعة فى صورة التلب أو الشتم الموجهين الى مترشح لخطة انتخابية وذلك أثناء الحملة الانتخابية.

على أنه لا يمكن تأخير الجلسة الى ما بعد اليوم السابق عن اليوم المعين للانتخابات وفى هاته الصورة لا تنطبق أحكام الفصلين ٧٥ و٧٦ من هذه المجلة.

الفصل ٧٥:

إذا أراد المتهم أن يؤذن له فى اثبات موضوع التلب طبقا لأحكام الفصل ٥٧ من هذه المجلة فعليه أن يقدم الى النيابة العمومية بواسطة تصريح لكتابة المحكمة أو للشاكي بالمحل الذى اتخذه مقرا له بحسب ما يكون الاستدعاء صادرا بطلب من الاول او من الثانى وذلك فى اجل قدره عشرة أيام من بلوغ الاستدعاء اليه.

أولا: بيانا فى الافعال المنسوبة والموصوفة بالتنبيه أو الاستدعاء والتى يريد إثبات صحتها.

ثانيا: نسخة من الوثائق.

ثالثا: أسماء الشهود الذين يريد الاحتجاج بهم ومنهم ومقراتهم.

وعلى المتهم علاوة على ذلك أن يعين فى نفس الأجل محل مخابراته فى دائرة المحكمة وإلا يسقط حقه فى الادلاء بالحجة.

الفصل ٧٦:

على الشاكى أو النيابة العمومية حسب الحال أن يعلما أتهم خلال الخمسة أيام الموالية وعلى كل حال قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام فالأول بواسطة عدل منفذ والثانى بالطريقة الادارية بان نسخ الوثائق وأسماء الشهود الذين يريد بواسطتهم الادلاء بالحجة المضادة وكذلك مهنهم ومقراتهم وضعت على ذمته بكتابة المحكمة.

الفصل ٧٧:

يتعين على المحكمة فى المادة الجناحية التصريح بالحكم فى أجل أقصاه شهرا ابتداء من تاريخ الجلسة الاولى.

الفصل ٧٨:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) تسقط الدعوى العمومية والدعوى المدنية المتولدتان عن الجنايات أو الجنح أو المخالفات المنصوص عليها بهذه المجلة بمضى ثلاثة اشهر كاملة من تاريخ وقوعها أو من يوم آخر عمل إجرائي للتبوعات.

الفصل ٧٩:

(نقح بالقانون الاساسى عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨) يمكن تطبيق الفصل ٥٣ من المجلة الجنائية فى جميع الصور الواردة بهذه المجلة.

الفصل ٨٠:

ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لأحكام هذه المجلة وخاصة الأمر المؤرخ فى ٩ فيسرى ١٩٥٦ المتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة.

ضبط الطرق العامة لتطبيق مجلة الصحافة

اشعار عدد ٥٣٦ لسنة ١٩٧٧ مؤرخ فى ٨ جوان ١٩٧٧ يتعلق بضبط الطرق العامة لتطبيق القانون عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ٢٨ افريل ١٩٧٥ والمتعلق بإصدار مجلة الصحافة.

"الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

عدد ٤١ المؤرخ فى ١٤ جوان ١٩٧٧ (١)

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية بعد اطلاعنا على القانون عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ٢٨ افريل ١٩٧٥ والمتعلق بإصدار مجلة الصحافة.

وباقترح من كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالإعلام وعلى رأي وزراء العدل أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي:

الباب الأول أحكام عامة

القسم الأول تعريف

الفصل ١:

جري العمل بالتعاريف الآتية عند تطبيق أحكام القانون المشار إليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥.

المطبوعة: يشمل هذا اللفظ جميع منتوجات الطبع مهما كانت أساليبه.
الكتاب: نشرية غير دورية مطبوعة تشتمل على ٤٩ صفحة على الأقل غير داخلة في صفحات الغلاف.

المجلد: نشرية غير دورية مطبوعة على ٥ صفحات على الأقل و ٤٨ صفحة على الأكثر غير داخلة في ذلك صفحات الغلاف.

الدورية: نشرية مهما كان شكلها تصدر تحت عنوان واحد في آجال متقاربة أو متباعدة ولو كانت غير منتظمة بشرط أن يكون تسلسلها مقررًا لمدة غير محدودة وأن تتابع أعدادها من حيث الزمان والترقيم.

تعتبر نشريات دورية على وجه الخصوص الجرائد (اليومية والأسبوعية والصف شهرية وغيرها) والمجلات والدوريات المصورة والحوالي والتقاويم وكذلك النشريات الصادرة في مواعيد أكثر تباعداً.

النشرة: نشرية دورية أو غير دورية تشتمل على أقل من ٥ صفحات.
المؤلف الموسيقي: مؤلف فني يشتمل على كل أنواع التأليف بين الأصوات (تلحين) مصحوب بنص أو بدونه (في شكل كلمات أو كتيب).

المؤلف الفونوغرافي: مؤلف كان موضوع تسجيل صوتي للكلمات فحسب أو للأصوات أو كلمات وأصوات ناتجة عن قراءته أو تمثيله أو إنجازه وتكون ركيزة هذا المؤلف اسطوانة أو شريط تسجيل مغناطيسي كاسيت أو غيرها.

التوزيع الموسيقي: نسخ المصنف في شكل وثيقة موسيقية مكتوبة أو مطبوعة.
مصنف صوتي موسيقي: هو مصنف موسيقي مصحوب أو غير مصحوب بكلمات تسجيل على ركيزة مادية مثل التسجيل الفوتوغرافي (اسطوانة) أو شريط تسجيل مغناطيسي (كاسيت) الخ..

القسم الثاني النشرية الدورية

الفصل ٢:

كل تغيير يدخل على البيانات التي يتضمنها الإعلام المنصوص عليه بالفصل ١٣ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥ يستوجب إعلاما في نفس الصيغة ويسلم وصل عن كل إعلام.

الفصل ٣:

كل نشرية دورية لم يتم إبرازها في أجل ستة أشهر من تاريخ تسليم لوصل تستوجب إعلاما جديدا. ويسلم وصل جدي عن هذا الإعلام.

الفصل ٤:

ينص الوصل الذي تسلمه وزارة الداخلية بالإضافة إلى مدة صلاحيته المدة للستة أشهر على ما يأتي:

- عنوان النشرة الدورية واللغة المحررة ومواعيد صدورها.
- اسم مدير النشرة الدورية ولقبه وجنسيته ومقره.
- المطبعة التي ستطبع بها النشرة الدورية.

الباب الثاني الإيداع القانوني

القسم الأول أحكام عامة

الفصل ٥:

إن مختلف الإيداعات المنصوص عليها بالفصلين ٨، ٩ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ يجب أن تتم مباشرة لدى كل مصلحة من المصالح المعنية بالأمر.

القسم الثاني التنصيصات الواجبة

الفصل ٦:

يجب أن تدرج في جميع نظائر المؤلفات الدورية أو غير الدورية الواقع إنتاجها أو إعادة إنتاجها والخاضعة للإيداع القانوني والتنصيصات الآتية:

- ١- اسم المنتج أو الناشر أو المدير وعند الاقتضاء مقر المؤسسة.
 - ٢- المطبعة واسمها التجاري ومقرها.
 - ٣- تاريخ إنجاز المؤلفات أو نشرها.
 - ٤- عبارة "إيداع قانوني" مع بيان السنة والثلاثة أشهر التي يجب القيام خلالها بالإيداع القانوني.
 - ٥- العدد الرتبي في سلسلة أعمال متولي الطبع والنشر.
- غير أن الصور الشمسية يمكن أن تحمل فقط اسم نتجها أو علامته وعند الاقتضاء اسم من له الحق في إعادة إنتاجها وكذلك سنة إنجازها.
- "يمكن للمصنفات الصوتية الموسيقية والمؤلفات الفوتوغرافية كذلك أن تحمل فقط اسم أو علامة صانع الركيزة المادية للتأليف واسم المؤلف أو المؤلفين الملحن وصاحب الأداء وعنوان التأليف وذكر الإيداع القانوني مشفوع بذكر السنة والثلاثة أشهر التي خلالها الإيداع القانوني وكذلك الرقم الترتيبي لمجموعة أعمال الصانع".

الفصل ٧:

يجب أن تتضمن النسخ الواقع سجبها من جديد تاريخ هذا السحب كما يجب أن تتضمن التتصيصات الواردة بالفصل ٦ أعلاه زيادة على بيان تاريخ القيام بالإيداع القانوني في أول مرة.

الفصل ٨:

كل هذه التتصيصات يجب أن تكون إما على الصفحة التي بها عنوان التأليف أو الدورية أو على إحدى الصفحات السابقة أو في آخر النص أو على إحدى الصفحات التالية. أما في خصوص المصنفات الصوتية الموسيقية والمؤلفات الفوتوغرافية والروايش والنقائش والصور الشمسية والرسوم والبطاقات البريدية.

والخرائط الجغرافية فلا بد من ذكر تلك التتصيصات سواء على وجهها أو خلفها (١)

القسم الثالث دفاتر الأشغال

الفصل ٩:

جميع أعمال الطبع والنشر والصنع المنجزة بالبلاد التونسية والخاضعة للإيداع القانوني يجب أن تسجل عند إنجازها وحسب ترتيب متسلسل بدفاتر خاصة يسهر على مسكها متولو الطبع والنشر وصانمو الركيزة المادية للمصنفات الصوتية والمؤلفات الفوتوغرافية.

وتتضمن هذه التسجيلات التتصيصات الم درجة في جميع نظائر المؤلفات الخاضعة للإيداع القانوني طبقا لأحكام الفصل ٦ أعلاه وكذلك مرجع وصل الإعلام المنصوص عليه بالفصل ١٢ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥ فيما يخص النشريات القومية أو غيرها من الوثائق التي تقوم مقام هـ والذي تسلمه وزارة الداخلية بالنسبة إلى كل تأليف أجنبي يطبع أو ينشر أو يعاد إنتاجه بالبلاد التونسية.

والعدد الرتبي في السلسلة هو نفس العدد الذي يجب إدراجه على النظير طبقا للفصل ٦ أعلاه (٢).

الفصل ١٠:

اجنابا لتعدد التسجيلات المماثلة تخضع النشريات الدورية لتسجيل واحد صالح لبقية السنة ويسند لها رقم يجب رسمه على جميع أعداد الدورية المنشورة خلال تلك المدة على أن يتم القيام بتسجيل جديد بنفس الطريقة لأول عدد يصدر في السنة الموالية.

ويتحتم القيام بتسجيل جديد بنفس الطريقة لأول عدد يصدر في السنة الموالية.

ويتحتم ال قيام بتسجيل جديد إذا أدخل على دورية تغيير في البيانات المدلى بها في الإعلام المنصوص عليه بالفصل ١٣ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥ .

الفصل ١١:

تخضع للإيداع القانوني الفصولات من المصنفات المذكورة بالفصل ٢ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ .

المؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥ ويجب تسجيلها طبق الأحكام المنصوص عليها بالفصل ٩ أعلاه.

القسم الرابع التصاريح

الفصل ٢١:

يجب أن يكون الإيداع القانوني مصحوبا بتصريح في ثلاثة نظار مؤرخة وممضاة وحاملة للبيانات الآتية:

- ١- اسم وعنوان متولي ال طبع أو المنتج أو الصانع.
 - ٢- اسم وعنوان وصفة الشخص المادي أو المعنوي الذي أجرى لقائده السحب.
 - ٣- عنوان التصنيف.
 - ٤- اسم المؤلف.
 - ٥- كمية السحب والعدد الترتيبي للنشر أو للسحب الجديد وكذلك الحجم بالسنتيمترات بالنسبة إلى الكتب.
 - ٦- تاريخ انتهاء الطبع.
 - ٧- العدد الترتيبي المسند للتصنيف في دفتر الأشغال.
- ويقتصر التصريح فيما يخص النشريات الدورية على البيانات التالية:
- ١- عنوان الدورية.
 - ٢- كمية السحب.
 - ٣- العدد الرتبي للنشر أو للسحب الجديد.

في خصوص المصنفات الصوتية الموسيقية والمؤلفات الفوتوغرافية يتضمن التصريح الإيضاحات التالية:

- ١- اسم الصانع وعنوانه .
 - ٢- اسم وعنوان وصفة الشخص المادي أو المعنوي الذي أنجز التسجيل لفائدته.
 - ٣- عنوان التأليف.
 - ٤- نوع التأليف (مبتكر أو مقتبس أو محور أو منظم تنظيمًا موسيقيًا).
 - ٥- نوع التسجيل (مبتكر أو معاد التسجيل منفرد أو متعدد الأصوات).
 - ٦- تاريخ التسجيل.
 - ٧- طبيعة الركيزة (شريط مغناطيسي أو اسطوانة) أو شريط تسجيل مغناطيسي كاسيت الخ..
 - ٨- سرعة النسق.
 - ٩- مدة التسجيل.
 - ١٠- نوع الموسيقى (تقليدية أو كلاسيكية أو شعبية أو فولكلورية أو جاز أو منوعات الخ..).
 - ١١- في خصوص تأليف الفولكلور القومي تاريخ الترخيص المسلم من طرق وزارة الشؤون الثقافية الفصل ٦ من قانون ١٤ فيفري ١٩٦٦ المتعلق بالملكية الأدبية والفنية.
 - ١٢- أصحاب أهم الأدوار من مغنين وآلتيين.
 - ١٣- عدد السحب المصرح به.
 - ١٤- ثمن بيع التأليف الواحد.
 - ١٥- الرقم الترتيبي للتسجيل في دفاتر الأشغال (١).
- ويرجع نظير من النظائر الثلاثة إلى القائم بالإبداع املاطابع المصلحة التي تم الإيداع بها هذا الن ظير الممضي بصورة قانونية يقوم مقام أعلام بالبلوغ.

الفصل ١٣:

يجب على متولي الطبع أو المنتج أو الناشر أو الموزع كل فيما يخصه إعداد قائمة في ما سجل من أعمال بالدفتر الخاص المنصوص عليه بالفصل ٦ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥ ويجب التصنيف في هذه القائمة أمام كل مصنف من المصنفات على الرقم الذي أسند إليه.

وعليهم أن يوجهوا كل ثلاثة أشهر إلى كل مصلحة من المصالح التي يتم لديها الإيداع القانوني نسخة في نظيرين من القائمة المشار إليها في الفقرة السابقة.

الفصل ١٤: على الناشر أو من ي قوم مقامه أن يقدم مع كل إيداع بطاقة بيلوغرافية في ثلاثة

نظائر.

أما فيما يخص البطاقات البريدية والمعلقات فالناشرون غير مطالبين بتقديم بطاقات بيلوغرافية.

الفصل ١٥:

يجب إعداد التصريحات ودفاتر الأشغال والبطاقات البيليوغرافية حسب النماذج المضافة بالملحق.

الفصل ١٦:

وزراء العدل والداخلية والشئون الثقافية وكاتب الدولة لـديالوزير المكلف بالأعلام مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وصدر بقصر قرطاج في ٨ جوان ١٩٧٧

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

الهوامش:

- ١- تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد ٨٢٨ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ٥ سبتمبر ١٩٨٣ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد ٥٩ بتاريخ ١٦، ١٣ سبتمبر ١٩٨٣.
- ٢- أضيفت بالأمر عدد ٨٢٨ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ٥ سبتمبر ١٩٨٣ الرائد الرسمي عدد ٥٩ بتاريخ ١٦، ١٣ سبتمبر ١٩٨٣ ص ٢٥٠٧.
- ٣- أضيفت بالأمر عدد ٨٢٨ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ٥ سبتمبر ١٩٨٣.
- ٤- تنقحت بالأمر عدد ٨٢٨ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ٥ سبتمبر ١٩٨٣.
- ٥- أضيفت بالأمر عدد ٨٢٨ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ٥ سبتمبر ١٩٨٣.

اليمن

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات

قرار جمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات فى مجال الصحافة)

قرار وزير الإعلام رقم ٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن اللائحة المالية لقانون الصحافة والمطبوعات
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات

باسم الشعب

رئيس مجلس الرئاسة

بعد الإطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية

وعلى دستور الجمهورية اليمنية

وبعد موافقة مجلس النواب ومجلس الرئاسة

أصدرنا القانون الآتى نصه:

الباب الأول

تعريفات ومبادئ عامة

الفصل الأول

مادة ١:

يسمى هذا القانون "قانون الصحافة والمطبوعات"

مادة ٢:

لأغراض تطبيق هذا القانون يقصد بالكلمات التالية المعانى المبينة أما كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك

الصحافة: مهنة البحث عن الحقائق والمعلومات والأخبار وجمعها وكتابة أو ترجمة المقالات والأعمدة والتحقيقات والتحليلات وإعداد البرامج والتعليقات والرسم الكاريكاتيرى والتصوير والإخراج الصحفى والمراجعة وكتابة العناوين عبر وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية.
الصحيفة: كل جريدة أو مجلة تصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة بقصد التداول العام

الصحفى: من يمارس بصفة مستمرة مهنة الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو فى وكالة أنباء أو أجنبية تعمل فى اليمن وذلك كمورد رئيسي للرزق.

وكالة الأنباء: مؤسسة صحفية تتولى رصد الأخبار والبحث عنها وإعداد التقارير الأخبارية وإنتاج التحقيقات التحليلات المكتوبة والمصورة وبثها عبر وسائل متعددة.

المطبعة: كل آلة أو مجموعة آلات أو جهاز أعد لطبع أو تسجيل الكلمات أو الرسومات أو الصور بقصد نشرها أو تداولها ولا يشمل ذلك الجهاز المعد للتصوير الشمسى ولا الآلات الكاتبة العادية

والأجهزة التي تستعمل لسحب صور الوثائق والمستندات
دار النشر: ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتولى نشر أي مطبوع ويلزم بتدوين اسمه
عليه
الموزع: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتخذ من الاتجار ببيع وتوزيع الصحف والمطبوعات
وعرضها للتداول كمهنة له.
المطبوعات: كل الكتابات والرسوم وأشرطة التسجيل الصوتية أو المرئية أو القطع الموسيقية أو
الصور الشمسية متى نقلت بطرق عملية أو تقنية حديثة أو غير ذلك من وسائل التعبير القابلة للتداول
التداول العام: عرض الصحف والمجلات والمطبوعات للبيع أو التوزيع أو عرضها على واجهات
المحلات أو أي عمل آخر يجعلها بوجه عام من الوجوه في متناول الجمهور.
المكتبة: المكان المعد لعرض وبيع المطبوعات.
المكتبة الوطنية: هي المكان المعد لحفظ الكتب والمخطوطات التراثية وهي محل إيداع كل مطبوع
منتظم وغير منتظم.
الإيداع: حفظ المطبوع وقيده لدى جهة الإيداع.

الفصل الثاني مبادئ عامة

مادة ٣ :

حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق
المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بالرسم أو بأي وسيلة أخرى من
وسائل التعبير وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور وما تنص عليه أحكام هذا القانون.

مادة ٤ :

الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن
اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية أو الأسس الدستورية للمجتمع والدولة
وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية ولا يجوز التعرض لنشاطها وفقا لأحكام القانون.

مادة ٥ :

الصحافة حرة فيما تنشره وحرية في استقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وهي مسئولة عما
تنشره في حدود القانون.

مادة ٦ :

حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقوقهم في
التعبير دون تعرضهم لأي مساءلة غير قانونية يكفلها القانون ما لم تكن بالمخالفة لأحكامه.

الباب الثاني

شروط العمل وحقوق وواجبات الصحفيين

وشروط عمل الصحفيين العرب والأجانب

الفصل الأول

شروط العمل فى الصحافة

مادة ٧:

يشترط فى من يزاول العمل الصحفى ما يلى:

- ١- أن يكون يمنى الجنسية .
- ٢- أن لا يقل سنه عن واحد وعشرين عاما .
- ٣- أن يكون كامل الأهلية .
- ٤- أن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا لأحكام القانون .
- ٥- أن يكون حاصلا على مؤهل دراسي من كلية أو معهد أو لديه خبرة فى المساهمة فى العمل الصحفى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ٦- أن يزاول العمل الصحفى مزاولة فعلية مستمرة .

مادة ٨:

يشترط فى رئيس تحرير الصحيفة إضافة إلى الشروط الواردة فى المادة السابعة ما يلى:

- ١- ألا يكون عاملا لدى دولة أو جهة أجنبية .
- ٢- ألا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاما .
- ٣- أن يكون متقنا للغة التى تصدر بها الصحيفة .
- ٤- أن يكون لديه دراية وخبرة بالعمل الصحفى لا تقل عن خمس سنوات بالنسبة لحاملي التخصصات الصحفية وثمانى سنوات بالنسبة لغيرهم .
- ٥- أن يكون متفرغا لعمله .

مادة ٩: يفقد الصحفى صفته الصحفية فى الأحوال التالية:

- ١- إذا فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون .
- ٢- إذا فصل من عملة طبقا للقانون لارتكابه جريمة مخلة بشرف المهنة .
- ٣- إذا ترك العمل فى مجال الصحافة باختياره وانتقل إلى مجال آخر .

مادة ١٠:

تمنح وزارة الإعلام بطاقة التسهيلات الصحفية وتمنح نقابة الصحفيين اليمنيين بطاقة المهنة

ويشترط فيمن تمنح له إضافة إلى ما نصت عليه المادة السابعة توفر أحد الشروط التالية:

١- أن يكون حاصلا على شهادة جامعية من كلية الصحافة أو الإعلام أو معهد عالي للصحافة أو الإعلام مع خبرة عملية لا تقل عن عام في مجال الصحافة.

٢- أن يكون حاصلا على شهادة جامعية من إحدى الكليات أو المعاهد مع خبرة لا تقل عن عامين في مجال الصحافة.

٣- أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في العمل الصحفي.

٤- أن يكون لديه خبرة كافية في مجال الصحافة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

٥- يحدد شكل البطاقة وبياناتها وطريقة منحها وتجديدها و سحبها وإلغائها بلائحة يصدرها وزير الإعلام.

مادة ١١:

يتمتع حامل البطاقة الصحفية بكافة التسهيلات والمزايا التي تقدمها أجهزة الدولة للصحفيين بموجب قرار من مجلس الوزراء.

مادة ١٢:

مع مراعاة أحكام المادة ١٠ من هذا القانون يقدم طلب الحصول على بطاقة التسهيلات الصحفية إلى وزارة الإعلام مؤيدا بالوثائق اللازمة وفي حال رفض الطلب أو مضي ثلاثين يوما دون رد لصاحب الطلب حق اللجوء إلى القضاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه برفض أو مضي الثلاثين يوما دون رد.

الفصل الثاني حقوق وواجبات الصحفيين

مادة ١٣:

لا تجوز مساءلة الصحفي عن الرأي الذي يصدر عنه أو المعلومات الصحفية التي ينشرها أو لا يكون ذلك سببا للإضرار به مالم يكن فعله مخالفا للقانون.

مادة ١٤:

للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات من مصادرها وله حق نشرها أو عدم نشرها والاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادره طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة ١٥:

للصحفي الحق في الامتناع عن الكتابة أو إعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه وما لا

يرضاه ضميره الصحفى وله حق التعقيب فيما يراه مناسباً لإيضاح رأيه والتعبير عن وجهة نظره بغض النظر عن اختلاف الرأى والاجتهادات الفكرية وذلك فى إطار أحكام الدستور ومبادئه.

مادة ١٦:

للصحفى حق الاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات وتلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها.

مادة ١٧:

١- للصحفى الحق فى أن يكون مراسل الوسيلة واحدة أو أكثر من وسائل الإعلام العربية والأجنبية شريطة حصوله على ترخيص كتابى من وزارة الإعلام يجدد كل عامين.

٢- للصحفى الحق فى تغطية أى حدث محلى أو عربى أو عالمى بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الرسمية التى تربط الدولة بموقع الحدث.

مادة ١٨:

لا يجوز فصل الصحفى أو نقله إلى عمل غير صحفى أو إيقافه عن العمل أو منعه عن الكتابة أو محاسبته إلا فى الحدود التى يجيزها القانون والأنظمة النافذة.

مادة ١٩:

للصحفى الحق فى حماية حقوقه من خلال إطاره النقابى وبالوسائل المشروعة والمكفولة دستوريا وقانونيا أو اللجوء إلى القضاء مباشرة بما يتفق والأحكام النافذة.

مادة ٢٠:

يلتزم الصحفى فيما ينشره بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية وأسس الدستور وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ٢١:

يلتزم الصحفى بشرف المهنة وموثيق العمل الصحفى ويعتبر إخلالاً بها تهديد المواطنين بأى صفة عن طريق الصحافة .

مادة ٢٢:

يلتزم الصحفى باحترام وكرامة وسمعة الأفراد والأسر ودخائل الحياة الخاصة فيما ينشره من قضايا ذات صلة بالمصلحة العامة.

مادة ٢٣:

يلتزم الصحفى بالحصول على المعلومات والحقائق من مصادرها الموثوقة ونقلها للجماهير نقلاً صادقاً وأميناً وإيصالها السريع وعدم حجبتها.

مادة ٢٤:

يتمتع الصحفى عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة أو نسبه أقوال وأفعال إلى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبتها، بالإضافة إلى أقوال صادرة عن

شخص أو جهة دون الرجوع إليها.

مادة ٢٥:

يلتزم الصحفي بالامتناع عن استغلال مهنته لأغراض ومنافع شخصية غير مشروعة ولا يجوز له ابتزاز الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة بفرض الحصول على فائدة مالية أو منفعة خاصة له أو للغير.

مادة ٢٦:

لا يجوز للصحفي قبول أى إعانات أو هبات أو تبرعات أو مزايا خاصة بطريقة غير مشروعة مباشرة أو غير مباشرة من أى جهة كانت.

الفصل السادس شروط عمل الصحفيين العرب والأجانب

مادة ٢٧:

يعتمد الصحفي كمراسل لوحدة أو أكثر من وسائل الإعلام الجماهيرى للحكومات أو الهيئات العربية والأجنبية بعد منحه بطاقة المراسل المعتمد.

مادة ٢٨:

لوزارة الإعلام اعتماد الصحفيين العرب والأجانب مراسلين للصحف ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتليفزيون العربية والأجنبية لمدة عام قابل للتجديد ولممارسة عملهم الصحفي داخل البلاد عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل وللوزارة رفض أو إلغاء اعتمادهم.

مادة ٢٩:

يتمتع الصحفيون العرب والأجانب ومراسلو وسائل الإعلام المعتمدون فى الجمهورية اليمنية بالحقوق التالية:

- ١- حق الإقامة لهم ولأفراد أسرهم.
- ٢- حق الحصول على تأشيرة دخول لهم ولأفراد أسرهم.
- ٣- فتح مكتب بموافقة وزارة الإعلام.
- ٤- القيام برحلات استطلاعية فى أنحاء البلاد بعد إشعار وزارة الإعلام بذلك.
- ٥- المزايا والتسهيلات التى تحددها اللائحة المنظمة لذلك.

مادة ٣٠:

١- يلتزم الصحفيون ومراسل الصحف ووسائل الإعلام الأخرى والعاملون فى الصحف اليمنية التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة واحترام سيادة واستقلال البلاد وعقيدة وشريعة وأخلاق وعادات وتقاليد الشعب اليمنى وعدم القيام بأى نشاط من شأنه أن يلحق ضرراً بأمن البلاد.

٢- يلتزم الصحفيون المذكرون بالفقرة (١) من هذه المادة بتجميع المعلومات والأخبار بالطرق المشروعة

مادة ٣١:

لوزارة الإعلام الحق فى منح بطاقة للصحفى المراسل المعتمد أو لفائها أو سحبها أو عدم تجديدها أو إلغاء الترخيص بدون إبداء الأسباب ويترتب على ذلك سقوط إقامة الصحفى فى البلاد مالم يكن هناك سبب قانونى آخر للإقامة ولا تخرج عن نصوص هذا القانون.

مادة ٣٣:

يصدر وزير الإعلام لائحة يحدد فيها شروط عمل ونشاط الصحفيين العرب والأجانب لدى الصحافة اليمنية المقروءة والمسموعة والمرئية ووكالة الأنباء .

الباب الثالث

تنظيم نشاط الصحف والمجلات

الفصل الأول

إصدار وملكية الصحف والمجلات

مادة ٣٣:

حق إصدار الصحف والمجلات وملكيته مكفول للمواطنين وللأحزاب السياسية المصرح لها والأفراد والأشخاص الاعتبارية العامة والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقا لما هو منصوص عليه فى هذا القانون .

مادة ٣٤:

على كل من يرغب فى إصدار صحيفة أو مجلة أن يقدم طلبا كتابيا إلى وزير الإعلام مشتملا على البيانات الآتية :

١- الاسم الرباعى ولقب صاحب الترخيص ومحل إقامته .

٢- الاسم الرباعى لرئيس التحرير المسؤول والمحريين المسؤولين والناشرين إن وجدوا ولقب كل منهم ومحل الإقامة ومؤهلاتهم .

٣- اسم المطبعة التى تطبع فيها إن لم يكن لديها مطبعة خاصة .

٤- اسم الصحيفة أو المجلة واللغة التى ستصدر بها ومواعيد إصدارها وصفتها وعنوانها ولا يجوز أن يكون اسم الصحيفة أو المجلة مماثلا لاسم صحيفة أو مجلة أخرى سبقته فى الصدور ومازالت قائمة قانونيا .

٥- شعار الصحيفة أو المجلة سواء كان رسما أو كتابة أو كليهما معا، ولا يجوز أن يكون الشعار

مطابقا لشعار صحيفة أو مجلة أخرى سبقتها فى الصدور ومازالت قائمة قانونيا .

٦- بيان رأس المال للصحيفة أو المجلة واسم البنك الذى تتعامل معه وفقا لما تحدده اللائحة

المنصوص عليها فى الفقرة (٥) من المادة (٤٦) من هذا القانون .

مادة ٣٥:

يضمن قرار وزير الإعلام بالترخيص الخاص بإنشاء صحيفة أو مجلة البيانات التالية :

١- اسم الصحيفة أو المجلة؛

٢- عنوانها؛

٣- المطبعة الخاصة بها إن وجدت وفقا لأحكام هذا القانون؛

٤- صفتها إن كانت سياسية اقتصادية اجتماعية أو ثقافية أو فنية أو غير ذلك؛

٥- مواعيد الصدور؛

٦- رئيس تحريرها المسؤول؛

مادة ٣٦:

١- يمنح وزير الإعلام الترخيص بإنشاء صحيفة أو مجلة لكل من استكمل الشروط المنصوص

عليها فى هذا القانون .

٢- يجوز لمن رفض طلبه بإنشاء صحيفة أو مجلة التظلم من القرار أمام القضاء خلال ثلاثين يوما

من تاريخ إبلاغه بالرفض أو مضى الثلاثين يوما دون رد .

مادة ٣٧:

يعتبر ترخيص الصحيفة أو المجلة ملغيا فى الأحوال التالية :

١- حدوث تغيير فى البيانات التى تضمنها الترخيص دون إخطار الوزارة فى مدة أقصاها عشرة

أيام .

٢- إذا لم تصدر الصحيفة اليومية بانتظام خلال ثلاثة أشهر أو الأسبوعية خلال أربعة أشهر أو

المجلة الشهرية خلال ستة أشهر والفصلية خلال عام .

٣- إذا لم تصدر الصحيفة أو المجلة خلال الستة أشهر التالية لصدور الترخيص الخاص بها .

٤- إذا طلب صاحبها إلغاء الترخيص .

٥- إذا زالت الشخصية الاعتبارية المرخص لها بإصدار الصحيفة .

٦- فى حالة وفاة مالكها ولم يتمكن الورثة من إصدارها بانتظام خلال عام من يوم الوفاة .

مادة ٣٨:

يجوز دمج صحيفتين أو أكثر من الصحف وفى هذه الحالة تلغى التراخيص السابقة بإصدار

الصحف المدمجة ويتعين اتخاذ إجراءات الحصول على ترخيص صحيفة واحدة جديدة .

مادة ٣٩:

١- يلزم المرخص له فى إصدار الصحيفة أو المجلة أو من يمثله إخطار وزارة الإعلام كتابة بكل

تغيير يطرأ على البيانات التى يتضمنها طلب الترخيص وذلك قبل حدوثه بأسبوع على الأقل ما لم يكن التغيير قد طرأ على وجه غير متوقع فيجب الإخطار خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثه .
إذا تعلق التغيير بتعيين رئيس تحرير جديد فتطبق الشروط المطلوب توافرها فى رئيس التحرير والإعلان فى ذات الصحيفة أو المجلة كما يتعين النشر عن التغيير فى إحدى الوسائل المقررة إذا كان لاسم الصحيفة أو المجلة أو شعارها أو صاحبها .

مادة ٤٠ :

يستثنى من أحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ / الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية فى إصدار صحفها ومجلاتها ونشراتها .

مادة ٤١ :

تلتزم الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم اسم رئيس التحرير المسؤول وطاقتها الصحفية والإفادة بأى تغيير أو تعديل خلال عشرة أيام من حدوثه وتسليمه لوزارة الإعلام ... وتلتزم الجهات المذكورة فى هذه المادة بتسجيل صحفها ومجلاتها ونشراتها الخاصة بها لدى وزارة الإعلام .

مادة ٤٢ :

يتحمل رئيس التحرير المسؤول المسؤولية الكاملة عن كل ما ينشر فى صحف الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤٣ :

يجب أن يكون لكل صحيفة أو مجلة رئيس تحرير مسؤول مباشرة عما ينشر فيها ويشرف إشرافا فعليا على كل محتوياتها كما يكون له عدد من المحررين المسؤولين أمامه ويشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها ويجوز لمالك الصحيفة أن يكون رئيسا للتحرير أو محررا مسؤولا إذا توفرت الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٤٤ :

يجب أن تشمل الصحيفة أو المجلة اسم رئيس تحريرها المسؤول وناشرها إن وجدوا اسم المطبعة التى تطبع فيها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وكذا تاريخ صدورها وقيمة الاشتراك فيها بسعر النسخة الواحدة ومواعيد الصدور .

مادة ٤٥ :

يجوز إصدار ملحق للصحيفة أو المجلة على أن يطلق عليه اسم المطبوع الأصلي ويذكر فى الصفحة الأولى منها بأنه ملحق لها .

مادة ٤٦ :

يشترط فى مالك الصحيفة أو المجلة توافر الشروط التالية :

١- أن يكون يمنى الجنسية .

٢- أن يكون كامل الأهلية .

٣- أن لا يكون قد سبق الحكم عليه قضائياً فى جريمة جنائية مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقاً لأحكام هذا القانون .

٤- إذا كان المالك مؤسسة أو شركة مساهمة يجب أن تكون أسهمها اسمية ومملوكة لليمنيين فقط.

٥- أن يكون للصحيفة أو المجلة رأسمال تحدده اللائحة التى يصدرها وزير الإعلام ويستثنى من ذلك الصحف والمجلات التى تصدرها الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والهيئات الحكومية.
مادة ٤٧:

١- يجوز لمالك الصحيفة التنازل عن ملكيتها إلى جهة أو أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها فى القانون وذلك بموافقة كتابية من وزير الإعلام .

٢- يلتزم المتنازل أن يقدم إلى وزير الإعلام طلباً بذلك مشتملاً على البيانات والوثائق التى تؤكد توفر الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون فى المتنازل إليه .
مادة ٤٨:

للصحيفة الحق بأن تنشر مقالات بأسماء مستعارة بناء على طلب صاحبها شريطة أن يكون الاسم الحقيقى والكامل موجوداً لدى الصحيفة .
مادة ٤٩:

للصحيفة الحق فى الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات من مصادرها ولها حق نشرها أو عدم نشرها .
مادة ٥٠:

يجب على رئيس التحرير أن يقبل من المواطنين ما يقدمونه من مواضيع للنشر ويجوز له الرفض إذا ما تعارضت مع أحكام هذا القانون ويحق للمواطنين التظلم إلى وزير الإعلام .

الفصل الثانى الرقابة المالية على الصحف والمجلات

مادة ٥١:

يحظر حظراً تاماً على الصحف أن تتلقى معونات أو هبات بأية صورة كانت من أى جهة غير يمنية أياً كان الغرض من هذه الهبات أو المعونات .
مادة ٥٢:

يحظر الإعلان عن فتح اكتتاب عما يقضى به من غرامات أو رسوم أو تعويضات على أصحاب الصحف و العاملين فيها .

مادة ٥٣:

على أصحاب الصحف و المجلات أن يمسكوا سجلات حسابات منتظمة حسب الأصول التجارية وأن يختار لها محاسب قانوني معتمد للإشراف على هذه السجلات و ضبط الميزانية السنوية للصحيفة .

مادة ٥٤:

لوزارة الإعلام الاطلاع على البيانات المالية للصحف و حساباتها و ميزانيتها ومستنداتھا للتأكد من تطبيق أحكام هذا الفصل من التزام المكلفين من الوزارة بالاطلاع على تلك البيانات بالمحافظة على سرية المعاملات في غير ما يقع تحت طائلة القانون .

الفصل الثالث تداول الصحف و المجلات و المطبوعات

مادة ٥٥:

لا يجوز تداول الصحيفة أو المجلة أو المطبوع إذا لم يذكر فيها اسم الصحيفة أو المجلة أو المطبوع و صاحب الامتياز ولرئيس التحرير والموظف وتاريخ ومكان صدورھا و ثمن النسخة و قيمة الاشتراك ورقم العدد واسم المطبعة و دار النشر التي طبعت فيها وذلك بشكل ظاهر على صفحة من صفحات الصحيفة أو المجلة أو المطبوع .

مادة ٥٦:

أ- على كل من يرغب مزاوله مهنة استيراد و بيع و توزيع و تداول الكتب و المطبوعات و المجلات الثقافية و المواد القرطاسية وإقامة المعارض الثقافية أن يحصل على ترخيص كتابي مسبق من وزارة الثقافة .

ب- على كل من يرغب مزاوله مهنة استيراد و بيع و توزيع و تداول الصحف و المجلات أن يحصل على ترخيص مسبق من وزارة الإعلام .

مادة ٥٧:

يجوز تداول أى صحيفة أو مطبوع يطبع خارج اليمن ما لم يتضمن أمرا من الأمور المحظورة نشرھا و تداولھا وفقا للقانون النافذ، وللوزير المختص الحق في منع تداول أى صحيفة أو مجلة أو مطبوع إذا تناقضت محتوياتھا مع نصوص هذا القانون .

مادة ٥٨:

١- لصاحب الصحيفة أو المجلة أو المطبوع الحق في التظلم من قرار منع التداول إلى القضاء .
٢- لا تحول إجراءات منع تداول الصحيفة أو المجلة أو المطبوع من اتخاذ الإجراءات القانونية وفقا للنظم النافذة .

يجوز فتح مكتبة لبيع الصحف و المجلات و المطبوعات و المواد القرطاسية وإقامة المعارض الثقافية وذلك بقصد تداولها بترخيص كتابى من الجهة المختصة بوزارة الثقافة و لا يشترط الترخيص لمن يقوم بتوزيع الصحف و المجلات و المطبوعات كنشاط إضافي غير رئيسى.

الفصل الرابع حق التصحيح والرد ونشر البلاغات الرسمية

حق الرد و التصحيح هو حق مكفول للمواطنين والأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية و الوزارات و المؤسسات الحكومية والأشخاص الاعتبارية و يمكن ممارسته من قبل ممثلها القانونى وذلك إذا تضمن النشر ما يتعلق بهذه الشخصيات ذاتها .

كل مقال تنشره الصحيفة أو المجلة أو المطبوع ترد فيه إشارة أو يقصد به ولو تلميحات لشخص أو جهة معينة يكون لهذا الشخص أو الجهة حق الرد بالشروط والأوضاع المبينة فى هذا الفصل . إذا كان له مصلحة مشروعة فى ذلك ولو لم يكن المقال منطويا على قذف أو سب فى حقه .

يجب على رئيس التحرير أن ينشر التصحيح والرد بذات الحروف وبنفس اللغة والمساحة وبنفس الصفحة وبدون مقابل بالكيفية والاحوال التالية:

- ١- بناء على طلب صاحب الشأن.
- ٢- بناء على طلب الورثة أو من يفوضونه بالرد على المقال أو خبر ينشر بشأن موروثهم بعد وفاته.
- ٣- إذا وصل الرد أو التصحيح إلى رئيس التحرير خلال ثلاثة اشهر على الأكثر من تاريخ نشر الموضوع المراد تصحيحه .

يلزم رئيس التحرير بنشر التصحيح والرد الوارد إليه خلال الثلاثة الأيام التالية لتاريخ استلامه إذا كانت الصحيفة يومية وفى أول عدد يصدر من الصحيفة بعد استلامه إذا كانت غير يومية .

يلتزم رئيس التحرير بأن ينشر بغير مقابل وفى أول عدد يصدر من الصحيفة أو المجلة وفى الموقع المخصص للأخبار الهامة ما ترسله إليه الوزارات والهيئات العامة من بلاغات أو بيانات أو انباء متصلة بالصالح العام تصحيحا لمسائل سبق للصحيفة نشرها .

مادة ٦٥:

يجوز للصحيفة أو المجلة رفض الرد أو التصحيح أو التأكيد في الأحوال التالية:

١- إذا انتفت الأحوال الواردة في المادة ٦١ من هذا القانون .

٢- إذا سبق للصحيفة أو المجلة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصحيحات الرد التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

٣- إذا كان التصحيح موقعا باسم مستعار أو كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي نشر بها الخبر أو المقال المصحح أو الموضوع .

مادة ٦٦:

يحق لصاحب الشأن التظلم إلى وزير الإعلام أو اللجوء إلى القضاء في حالة امتناع رئيس التحرير عن نشر التصحيح أو الرد .

مادة ٦٧:

يلزم الناشر بتصحيح المعلومات والبيانات والوقائع الخاطئة الواردة في المطبوعة فور اطلاعه على الحقيقة ويحق لصاحب الشأن التظلم إلى وزير الثقافة أو اللجوء إلى القضاء في حالة امتناع الناشر عن نشر الرد .

الفصل الخامس الإعلانات

مادة ٦٨:

يجوز فتح مكاتب أو وكالات للدعاية والإعلان ومزاولة أعمال الدعاية والإعلان بأى صورة من الصور وعرض أى إعلان تجارى بواسطة جهاز السينما وما فى حكمه فى دور العرض أو الأماكن العامة وذلك بعد الحصول على ترخيص كتابى من وزارة الثقافة .

مادة ٦٩:

تحدد كل صحيفة تعريف الأسعار لإعلاناتها بالتنسيق مع الجهة المختصة للأسعار وتودع هذه التعريف أو أى تعديل يطرأ عليها لدى وزارة الإعلام لضمان التزام الصحيفة بها .

مادة ٧٠:

يجب أن يميز الإعلان عند نشره من غيره من المواد المنشورة فى الصحيفة وذلك بعبارة مادة إعلانية .

مادة ٧١:

إذا نشرت الصحيفة إعلانا لجهة أو مؤسسة دون الموافقة الكتابية منها فلا يلزم دفع مقابل الإعلان .

مادة ٧٢:

يعتبر فى حكم الإعلان ما تعمل على نشره الهيئات والمنظمات الدولية فى صورة مقال أو يصدر بها ملحق خاص بالصنيفة يسجل إنجازات دولة أو سياستها .

مادة ٧٣:

يجب أن يكون تحديد الأجر عن هذه الإعلانات وفقا للأسعار المقررة فى الصنيفة دون زيادة .

مادة ٧٤:

لا يجوز أن ينطوى الإعلان على ما هو محظور فى هذا القانون ويلتزم رئيس التحرير المسؤول بالامتناع عن نشره.

مادة ٧٥:

يصدر وزير الثقافة اللائحة المنظمة لمنح التراخيص بمزاولة أعمال الدعاية والإعلان والمحلات الخاصة بها والشروط والواجب توافرها فى طلب الترخيص .

الباب الرابع الأحكام المتعلقة بالمطابع ودور النشر والمصنفات والإيداع القانونى

الفصل الأول المطابع

مادة ٧٦:

يجب لإنشاء مطبعة واستثمارها الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة ويقدم طلب الترخيص إلى الجهة المختصة بالوزارة مشتملا على البيانات الآتية:

١- اسم مالك المطبعة ومكان إقامته وتاريخ ميلاده .

٢- أن لا يقل عمره عن ٢٥ عاما .

أ- أن يكون لديه خبرة فى مجال الطباعة لا تقل عن خمس سنوات.

ب- أن لا يكون مديرا مسئولا لمطبعة أخرى.

٤- رقم القيد فى السجل التجارى.

مادة ٧٧:

يشترط فى مدير المطبعة المسئول ما يلى:

١- أن يكون كامل الأهلية.

٢- أن لا يكون قد صدر ضده حكم فى عقوبة جنائية تتعلق بهذه المهنة

مالم يكن قد رد له اعتباره وفقا للقانون.

٢- أن يكون لديه خبرة فى مجال الطباعة لا تقل عن خمس سنوات.

٤- وإذا اتخذت المطبعة شكل المؤسسة أو الشركة المساهمة يجب:

أ - أن تكون أسهمها اسمية.

ب- أن تقدم البيانات اللازمة عن مالك المطبعة وأعضاء مجلس إدارتها أو هيئتها إلى وزارة

الثقافة .

مادة ٧٨:

تقوم وزارة الثقافة بالبت فى طلب الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه إليها فإذا

انقضت المدة بدون رد أو رفضت الوزارة منح الترخيص، لصاحب الشأن التظلم مباشرة إلى القضاء

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الرفض أو انقضاء مدة الثلاثين يوماً بدون رد .

مادة ٧٩:

أ- يجب على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول إخطار وزارة الثقافة بأى تغيير يطرأ على البيانات

التي اشتمل عليها بيان الترخيص بفتح المطبعة وذلك قبل أسبوع من تاريخ حدوث التغيير فإذا كان قد

حدث التغيير على وجه غير متوقع يجب إخطار الوزارة بعد أسبوع من حدوثه .

ب- لوزارة الثقافة الحق فى إلغاء الترخيص إذا ترتب على التغيير إخلال بالشروط التى نص

عليها القانون .

مادة ٨٠:

يجوز لمالك المطبعة التنازل عن ملكيتها وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية من الجهة المختصة

بالوزارة ويقدم طلب الحصول على الموافقة مشتملاً على البيانات والوثائق المؤيدة لتوافر الشروط .

مادة ٨١:

إذا توفى مالك المطبعة وجب على ورثته إخطار وزارة الثقافة كتابياً خلال شهرين من تاريخ الوفاة

وينتقل الترخيص بمزاولة النشاط إليهم ما لم يفصحوا عن رغبتهم فى عدم الاستمرار فى مزاولة

العمل .

مادة ٨٢:

أ- يجب على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول أن يمكس سجلاً مختوماً بخاتم وزارة الثقافة يدون

فيه عناوين المطبوعات المعدة للنشر تبعاً لتاريخ ورودها وكذا أسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة

منها .

ب- على مالك المطبعة أو مديرها تقديم السجل إلى الجهة المختصة بوزارة الثقافة كى تثبت فى

أول صفحة أو آخر صفحة عدد صفحاته وتاريخ تقديمه واسم المطبعة ومالكها أو المدير المسؤول فيها

ورقم الترخيص بفتح المطبعة .

مادة ٨٣:

يجب أن يدون فى إحدى صفحات المطبوع بصورة واضحة اسم المطبعة وعنوانها واسم الناشر وعنوانه وتاريخ الطبع... كما يدون فى المكان المناسب اسم المؤلف وحقوق الطبع.

مادة (٨٤):

لا يجوز طبع أو إعادة طبع أى مطبوع إلا بموافقة قانونية من مالك حقوق الطبع سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا.

مادة ٨٥:

يتحمل صاحب المطبعة ومديرها المسؤول المسؤولية الكاملة عن أية مطبوع يصدر عن المطبعة مخالفا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨٦:

لا تسرى أحكام المواد /٨٣/ و ٨٤ و ٨٥ من هذا القانون على المطبوعات ذات الصفة الخاصة بالعمل التجارى .

الفصل الثانى دور النشر

مادة ٨٧:

على من يرغب فى إنشاء دار نشر أن يتقدم بطلب إلى الجهة المختصة بوزارة الثقافة للحصول على الترخيص ويوضح فى الطلب البيانات الآتية:

١- اسم مالك الدار ومكان إقامته وتاريخ ميلاده؛

٢- عنوانه؛

٣- اسم الدار ومقرها؛

٤- صفتها؛

٥- اسم المدير المسؤول ومكان إقامته وعنوانه وتاريخ ميلاده؛

٦- اسم المطبعة التى تطبع فيها كتب هذا الدار إن لم يكن للدار مطبعة خاصة بها؛

٧- إذا كانت دار النشر شركة مساهمة فيجب ذكر أسماء أعضاء مجلس إدارتها أو هيئاتها

الاستثمارية ومكان إقامة كل منهم وعنوانه ورأسمال الشركة ويودع نسخة من عقد الشركة ونظامها الأساسى .

مادة ٨٨:

أ- يجب أن تتوفر فى مالك دار النشر الشروط التالية:

١- أن لا يكون قد صدر فى حقه حكم قضائى فى جريمة تتعلق بهذه المهنة ما لم يكن قد رد

إليه اعتباره وفقا للقانون.

٢- إذا اتخذت دار النشر شكل المؤسسة أو الشركة المساهمة فيجب أن تكون أسهمها اسمية.
ب- يشترط في مدير دار النشر توافر الشروط الم شار إليها فى المادة ٧٧ من هذا القانون...

مادة ٨٩:

يجب أن يكون لكل دار نشر هيئة استشارية تخصصية من ذوى الكفاءة والمعرفة والدراية فى نشاط دور النشر.

مادة ٩٠:

يجب أن يذكر اسم الناشر وعنوانه فى الصفحة الأولى أو الأخيرة من أى مطبوع يصدر عن دار النشر.

الفصل الثالث المصنفات الفنية

مادة ٩١:

لا يجوز ممارسة مهنة تصدير واستيراد أو تأخير أو بيع أو تصوير أو عرض أو توزيع المصنفات الفنية كالأفلام السينمائية والفيديو وأشرطة الكاسيت وأى مصنفات فنية أخرى إلا بترخيص كتابى مسبق من وزارة الثقافة.

مادة ٩٢:

يجوز عرض أى مصنف على الجمهور فى عرض عام شريطة عدم تعارضه مع الأمور المحظور نشره وتداولها وفقا لهذا القانون .

مادة ٩٣:

لا تسرى أحكام هذا القانون على العروض التى تقدم عن طريق الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بنشاطها وكذا الأفلام التى تعرضها البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية داخل مقرها وعلى أعضائها .

مادة ٩٤:

يجوز لأى شخص أن ينتج أو يدير أو يشترك أو يساعد فى إنتاج وإخراج أعمال مسرحية أو سينمائية أو تلفزيونية أو غنائية أو موسيقية أو ما يدخل فى حكمها شريطة عدم الإخلال بأحكام هذا القانون .

مادة ٩٥:

يصدر وزير الثقافة اللوائح والأنظمة التى تحدد شروط وبيانات منح التراخيص لما ورد فى أحكام هذا الفصل.

الفصل الرابع الإيداع القانوني

مادة ٩٦:

- ١- يجب تسجيل أى عمل مطبوع فى السجل المعد لذلك والإشارة على صفحة من صفحات المطبوع الأول والأخير إلى رقم الإيداع فى المكتبة الوطنية .
- ٢- تودع لدى جهة الإيداع نسخ من المطبوعات والصحف والمجلات والكتب والأعمال الأدبية والفنية على اختلاف أنواعها .

مادة ٩٧:

عند إصدار صحيفة أو ملحقاتها أو طباعتها أو مجلة أو مطبوع يجب إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بوزارتى الإعلام والثقافة أو فرعها فى المحافظة التى يقع الإصدار فى دائرتها وخمس نسخ لدى المكتبة الوطنية بالعاصمة أو المحافظة ويعطى إيصال لهذا الإيداع .

مادة ٩٨:

فى حال صدور طبعة جديدة من المطبوع دون تعديل يلزم إيداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بوزارتى الإعلام والثقافة وفرعها فى المحافظة الواقع الإصدار فى دائرتها ونسختين لدى المكتبة الوطنية .

مادة ٩٩:

يجب إيداع خمس نسخ من أى مطبوع ينشر خارج البلاد لمؤلف أو مترجم يمتنى وذلك لدى الجهة المختصة بوزارة الثقافة .

مادة ١٠٠:

على مستورد المطبوعات إيداع نسختين من كل مطبوع مستورد لدى الجهة المختصة بوزارة الثقافة قبل عرضه للتداول ما لم يكن عدد النسخ المستوردة محدودا فيكفى فى هذه الحالة إيداع نسخة واحدة فقط .

مادة ١٠١:

يحظر توزيع أى عمل مطبوع ما لم يسجل ويودع طبقا للقانون .

مادة ١٠٢:

لا تسرى أحكام المواد (٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١) من هذا القانون على المطبوعات ذات الصفة التجارية...

الباب الخامس محظورات النشر والأحكام الجزائية

الفصل الأول محظورات النشر

مادة ١٠٣ :

- يلتزم كل من العاملين فى الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولون فى الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسؤول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يلى :
- ما يمس العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية أو يحقر الديانات السماوية والعقائد الإنسانية .
 - ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية أو إفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن وفقا للقانون .
 - ما يؤدى إلى إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو ما يدعو إلى تكفيرهم .
 - ما يؤدى إلى ترويج الأفكار المعادية لأهداف ومبادئ الثورة اليمنية أو المساس بالوحدة الوطنية وتشويه التراث والحضارة اليمنية والعربية والإسلامية .
 - ما يؤدى إلى الإخلال بالآداب العامة وما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويج والتشهير الشخصى .
 - وقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطات الدولة العليا...
 - وقائع التحقيق أثناء مرحلتى التحقيق والمحاكمة بما يؤثر على سير العدالة والتي يحظر فيها النشر من أجهزة البحث والتحرى والادعاء والقضاء .
 - عمد نشر بيانات أو أنباء أو معلومات أو أخبار غير صحيحة بهدف التأثير على الوضع الاقتصادى أو إحداث تشويش أو بلبلة فى البلاد .
 - تحريض على استخدام العنف والإرهاب .
 - الإعلانات المتضمنة عبارات أو صورا تتنافى مع القيم الإسلامية والآداب العامة أو قذف وتشويه سمعة الأشخاص أو الاعتداء على حقوق الغير أو تضليل الجماهير .
 - إعلانات المستحضرات الطبية والتجميلية والمواد الغذائية دون إذن من الجهة المختصة .
 - التعرض بالنقد المباشر والشخصى لشخص رئيس الدولة ولا أن تتسب إليه أقوال أو تنشر له صور إلا بإذن مسبق من مكتب الرئيس أو وزارة الإعلام ما لم يكن هذا القول أو التصوير تم فى حديث عام للجمهور أو مقابلة عامة. لا تسرى هذه الأحكام بالضرورة على النقد الموضوعى البناء.

الفصل الثانى الأحكام الجزائية

مادة ١٠٤ :

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد فى أى قانون آخر يعاقب كل من خالف هذا القانون بغرامة لا تزيد عن (١٠) آلاف ريال أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة .

مادة ١٠٥ :

للمحكمة أن تقضى بإغلاق الصحيفة أو المطبعة أو دار النشر أو محلات تداول المطبوعات والمصنفات الفنية وما فى حكمها التى فتحها صاحبها بدون الترخيص المنصوص عليه فى هذا القانون .

مادة ١٠٦ :

يجوز للمحكمة أن تقضى بإحدى العقوبات التكميلية التالية :
- منع مزاوله مهنة الصحافة والطباعة وتداول المطبوعات وتصدير واستيراد وتأجير أو بيع الأفلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية وغيرها من المهن المنصوص عليه فى هذا القانون ولمدة لا تزيد عن سنة .

مادة ١٠٧ :

يجوز الحجز إداريا على المطبوع أو الصحيفة إذا تم الطبع أو الإصدار والتداول خلافا لما نص عليه هذا القانون وذلك بقرار من الوزير أو من ينوب عنه ويعرض الأمر على القضاء للنظر فى مصادرة الأشياء المحجوزة عليها .

ويحق لصاحب الشأن اللجوء إلى القضاء للطعن بقرار الحجز والمطالبة بالتعويض .

مادة ١٠٨ :

يعد رئيس التحرير فاعلا أصليا لأى فعل مخالف لهذا القانون يرتكبه الكاتب أو واضع الرسم أو من باشر غير ذلك بأى طريقة من طرق التعبير ما لم يثبت أن النشر تم بغير علمه .

مادة ١٠٩ :

يعاقب وفقا لأحكام المادة "١٠٤" كل مستورد وموزع أى مطبوع أو صحيفة أو مجلة أو أى مصنف فنى اشتمل على كتابة أو رمز أو صور شمسية أو طريقة أخرى من طرق التعبير نشرت فى الخارج بصورة مخالفة لهذا القانون .

مادة ١١٠ :

يعاقب وفقا لأحكام المادة "١٠٤" كل صحفى وصاحب صحيفة أو مطبعة أو دار نشر ثبت حصوله على أموال أو خدمات من جهة خارجية بقصد البلبلة والإثارة فى أوساط الراى العام .

الباب السادس الأحكام العامة الختامية

مادة ١١١:

على صاحب المطبوعات والمطابع والصحف ودور التوزيع والنشر ترتيب أوضاعهم وفق أحكام هذا القانون خلال فترة ثلاثة أشهر من تنفيذ هذا القانون .

مادة ١١٢:

لا يجوز مصادرة أو وقف أى صحيفة أو مجلة أو مطبوع وما حكمها إلا طبقا للقانون .

مادة ١١٣:

يخضع إنشاء مكاتب ووكالات الخدمات الصحفية والإعلامية وصلالات ومكاتب الترجمة لأحكام هذا القانون واللوائح المنظمة .

مادة ١١٤:

يصدر وزير الإعلام والثقافة كل فيما يخصه القرارات واللوائح والتعليمات المنفذة لأحكام هذا القانون.

مادة ١١٥:

لأغراض هذا القانون يلغى أى نص يتعارض وأحكامه .

مادة ١١٦:

يعمل هذا القانون من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ: ٥ جمادى الثانى ١٤١١ هـ

الموافق: ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ م

الفريق/ على عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

القرار الجمهورى رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م
بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م
بشأن الصحافة والمطبوعات (فى مجال الصحافة)
رئيس مجلس الرئاسة:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٤/نوفمبر/ ١٩٩٢م.
وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل مجلس الوزراء.
وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء.
بعد موافقة مجلس الرئاسة.

الفصل الأول التسمية والتعاريف

مادة (١) تسمى هذه اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات (فى مجال الصحافة).

مادة (٢) لأغراض تطبيق أحكام هذه اللائحة، يكون لألفاظ والعبارات الواردة فيها المعانى المبينة قرين كل منها، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:

- ١- الجمهورية: الجمهورية اليمنية.
- ٢- الوزير: وزير الإعلام.
- ٣- الوزارة: وزارة الإعلام.
- ٤- القانون: قانون الصحافة والمطبوعات .
- ٥- اللائحة: اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة والمطبوعات (فى مجال الصحافة).
- ٦- التشريعات: التشريعات والنظم النافذة ذات العلاقة بالمجالات المعنية.
- ٧- الإدارة المختصة: الإدارة العامة للصحافة فى وزارة الإعلام.
- ٨- الجهات المختصة: الوزارات، والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالحالات المطلوب إثباتها.
- ٩- الصحافة: مهنة البحث عن الحقائق والمعلومات والأخبار وجمعها وكتابتها أو ترجمة المقالات والأعمدة والتحقيقات والتحليلات وإعداد البرامج والتعليقات والرسم الكاريكاتيرى والتصوير والإخراج الصحفى والمراجعة و كتابة العناوين عبر وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية.
- ١٠- الصحيفة: كل جريدة أو مجلة تصدر باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة بقصد التداول العام.
- ١١- الصحفى: من يمارس بصفة مستمرة مهنة الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو فى

وكالة أنباء يمنية أو أجنبية تعمل فى اليمن وذلك كمورد رئيسي للرزق.

١٢- وكالة الأنباء: مؤسسة صحفية تتولى رصد الأخبار والبحث عنها وإعداد التقارير الاخبارية، وإنتاج التحقيقات والتحليلات المكتوبة، والمصورة وبثها عبر وسائل متعددة.

١٣- المطبعة: كل حالة أو مجموعة حالات أو جهاز أعد لطبع أو لتسجيل الكلمات أو الرسومات أو الصور بقصد نشرها أو تداولها، ولا يشمل ذلك الجهاز المعد للتصوير الشمسى ولا الآلات الكاتبة العادية والأجهزة التى تستعمل لسحب صور الوثائق والمستندات .

١٤- دار النشر: الجهة التى تتولى إعداد المطبوعات للطبع وإخراجها للنشر والتوزيع والاتجار بها .
١٥- الناشر: ذلك الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يتولى نشر أى مطبوع ويلزم بتدوين اسمه عليه .

١٦- التوزيع: قيام الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يتخذ من الاتجار ببيع الصحف وتوزيعها وعرضها للتداول مهنة له .

١٧- الموزع: الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يتخذ من الاتجار ببيع وتوزيع الصحف والمطبوعات وعرضها للتداول مهنة له .

١٨- المطبوعات: كل الكتابات والرسوم وأشرطة التسجيل الصوتية والمرئية أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية متى نقلت بطرق علمية أو تقنية حديثة أو غير ذلك من وسائل التعبير القابلة للتداول .

١٩- التداول العام: عرض الصحف والمجلات والمطبوعات للبيع أو التوزيع أو عرضها على واجهات المحال أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول الجمهور ،

٢٠- المكتبة: المكان المعد لعرض وبيع المطبوعات من كتب ومجلات وصحف وغيرها .

٢١- المكتبة الوطنية: هى المكان المعد لحفظ الكتب والمخطوطات التراثية وهى محل إيداع كل مطبوع منظم وغير منظم .

٢٢- الإيداع: حفظ المطبوعات وقيده لدى جهة الإيداع .

الفصل الثانى

الاتجاهات الأساسية للعمل الصحفى

مادة ٣:

تعتمد الاتجاهات الأساسية للعمل الصحفى على ما يلى:

١- تعميق مبدأ حرية التعبير وهى الفطرة الإنسانية الطبيعية التى فطر الله الناس عليها وتأكيدا للتعاليم الإسلامية السامية .

٢- تعزيز وحدة الوطن اليمنى والحفاظ على سيادته واستقلاله وحريته وتقديمه وإزالة كل آثار

- التشطير ورواسب الماضى ومعوقات التنمية الوطنية.
- ٣- استنهاض طاقات الشعب اليمنى فى ترسيخ قيم الثورة اليمنية الديمقراطية والحرية والعدل وحماية الجمهورية ومنجزات الثورة اليمنية وإنجاز مهامها الجديدة.
- ٤- كفالة حرية الصحافة وحق التعبير بكل وسائله للمواطن واحترام المسؤولية الصحفية وحقوق الصحفيين فى ضوء القوانين المنظمة لذلك.
- ٥- التأكيد على حق المواطنين اليمنيين فى الحصول على المعلومات والثقافة والمعرفة وتسهيل حصولهم عليها.
- ٦- ضمان حق الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الاجتماعية المختلفة فى التعبير عن رأيها وفقا للقانون والتشريعات المنظمة لنشاطها.
- ٧- التركيز على تنمية واستنهاض قيم العقل والعلم والمعرفة وتشجيع الطاقات الإبداعية والتفاعل مع عصر العلم والتقدم التكنولوجى والاهتمام بالبحث العلمى وبما يلبى احتياجات التنمية الوطنية الشاملة.
- ٨- العمل على إغناء التنمية الثقافية والتربوية والتعليمية، ونشر الوعى الصحى والقانونى والاهتمام بالتراث الوطنى.
- ٩- الالتزام بأسس السياسة الخارجية للجمهورية والدفاع عن القضايا القومية للامة العربية والإسلامية، وخصوصا نضال الشعب الفلسطينى من أجل استرداد حقوقه المشروعة، ودعم نضال الشعوب من أجل السلام والتقدم، والدفاع عن حقوق الإنسان .
- ١٠- الحفاظ على مقومات أمن واستقرار الوطن اليمنى وتعزيز قدراته الدفاعية، والعمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتفعيل دور هيئات وأجهزة سلطة الدولة.

الباب الثانى تنظيم النشاط الصحفى

الفصل الأول شروط وقواعد العمل الصحفى

مادة ٤:

يعتبر عملا صحفيا فى نطاق تطبيق أحكام هذه اللائحة ما يلى:

- أ - كتابة أو ترجمة أو إذاعة أو إعداد الوثائق والتحريات الإخبارية أو التحليلات أو التعليقات.
- ب- كتابة أو ترجمة أو إذاعة أو إعداد المقالات أو الأحاديث الصحفية أو الأعمدة.
- ج- كتابة أو ترجمة أو إذاعة أو إعداد التحقيقات أو الاستطلاعات أو البرامج المنوعة.

د- المراجعة والتصحيح اللغوي الصحفي.

هـ- الرسم الكاريكاتيرى أو الإخراج الصحفي.

مادة ٥:

عد صحفيا فى نطاق تطبيق أحكام هذه اللائحة من يلى:

١- رئيس تحرير، أو مدير تحرير، أو محرر مسؤول، أو كاتب، أو مترجم صحفى، أو مراسل صحفى، أو مندوب لصحيفة داخل الجمهورية أو خارجها.

٢- محرر أو مندوب أو مراسل لوكالة أنباء معتمدة بصورة قانونية فى اليمن أو مندوبا معتمدا لصحيفة غير يمنية.

٣- مصور صحفى أو رسام كاريكاتير .

٤- كتاب العناوين الصحفية وعاملوا الأرشيف الصحفى والمخرجون الصحفيون والمصححون اللغويون والصفافون وعمال التوضيب .

٥- مراسلو محطات الإذاعة والتلفزيون.

مادة ٦:

يشترط في من يزاول العمل الصحفى ما يلى:

١- أن يكون يمنى الجنسية.

٢- أن لا يقل سنه عن واحد وعشرين عاما .

٣- أن يكون كامل الأهلية.

٤- أن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائى فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا لأحكام القانون.

١- أن يكون حاصلًا على مؤهل دراسى من كلية أو معهد أو لديه خبرة فى المساهمة فى العمل الصحفى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٢- أن يزاول العمل الصحفى مزاولة فعلية مستمرة.

مادة ٧:

تمنح الوزارة بطاقة التسهيلات الصحفية وفقا لأحكام اللائحة الخاصة المنظمة لذلك لكل من تتوفر فيه الشروط الواردة فى المادة (٦) السابقة إضافة إلى أحد الشروط التالية:

أ- أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية من كلية الصحافة أو الإعلام أو معهد عال للصحافة أو الإعلام مع خبره عملية لا تقل عن عامين فى مجال الصحافة.

ب- أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية من إحدى الكليات أو المعاهد مع خبرة لا تقل عن عامين فى مجال الصحافة.

ج- أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية العامة مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات فى العمل الصحفى.

د- أن يكون لديه خبرة كافية فى مجال الصحافة لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

الفصل الثانى

شروط مزاوله عمل رئيس التحرير

مادة ٨:

رئيس التحرير، هو الشخص الذى يتولى التحرير، والمشرف المسؤول عن شؤون الصحيفة أو المجلة.

مادة ٩:

يشترط فى رئيس التحرير إضافة إلى الشروط الواردة فى المادة (٦) السابقة ما يلى:

- ١- أن لا يكون عاملا لدى دولة أو جهة أجنبية.
- ٢- أن لا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاما.
- ٣- أن يكون متقنا للغة التى تصدر بها الصحيفة.
- ٤- أن تكون لديه دراية وخبرة فى العمل الصحفى لا تقل عن خمس سنوات بالنسبة لحاملى التخصصات الصحفية وثمان سنوات بالنسبة لغيرهم.
- ٥- أن يكون متفرغا لعمله.

مادة ١٠:

لا يجوز الجمع بين رئاسة تحرير أكثر من مطبوعة.

مادة ١١:

على الشخص المرشح لمزاولة عمل رئيس التحرير التقدم بطلب كتابى إلى وزير الإعلام مرفقا بموافقة مالك الصحيفة وبالوثائق المعتمدة التى تبين استيفائه للشروط الواردة فى المادة (٩) من اللائحة.

مادة ١٢:

يملاً المرشح لمزاولة عمل رئيس التحرير الاستمارة الخاصة برؤساء التحرير فى الإدارة المختصة بالوزارة.

مادة ١٣:

يحرر مقدم الطلب تعهدا بمسئوليته الكاملة عن الصحيفة وعما ينشر فيها، وإشرافه فعليا على كل محتوياتها.

مادة ١٤:

تصدر وزارة الإعلام موافقتها على مزاوله عمل رئيس التحرير خلال عشرين يوما من استلامها للطلب.

مادة ١٥:

يجوز لمن رفض طلبه التظلم إلى وزير الإعلام أو القضاء.

مادة ١٦:

يمنح رئيس التحرير البطاقة الخاصة برؤساء التحرير ويتمتع بالتسهيلات والمزايا الممنوحة لرؤساء التحرير.

مادة ١٧:

يتمتع رئيس التحرير بالحقوق التالية:

- ١- الحقوق التي يكفلها القانون للصحفي.
- ٢- نشر اسمه رئيسا للتحرير بالصحيفة التي يرأس تحريرها.
- ٣- الإشراف المباشر على المحررين والعاملين في الصحيفة التي يرأس تحريرها.
- ٤- الإشراف الفعلي والمسؤولية الكاملة عن كل ما ينشر في الصحيفة..

مادة ١٨:

يفقد رئيس التحرير صفته كرئيس تحرير في الحالات التالية:

- ١- إذا فقد أى شرط من الشروط المنصوص عليها في المادتين (٨:٦) السابقتين.
- ٢- إذا تم تغييره من قبل مالك الصحيفة .

الفصل الثالث شروط واجراءات الحصول الصحفي على ترخيص العمل كمراسل

مادة ١٩:

للصحفي اليمنى الحق في أن يكون مراسلا لوسيلة أو أكثر من وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية شريطة الحصول على ترخيص كتابي من الوزارة بموجب أحكام المادة (١٧) من القانون.

مادة ٢٠:

يجوز للصحفي اليمنى الجمع بين وظيفته في أى مؤسسة صحفية يمنية، والعمل كمراسل صحفي شريطة أن لا تقتضى وظيفته التفرغ الكامل.

مادة ٢١:

يشترط فيمن يتقدم من الصحفيين اليمنيين للحصول على ترخيص للعمل كمراسل أن يكون حاملا لبطاقة التسهيلات الصحفية وفقا لللائحة الخاصة المنظمة لذلك.

مادة ٢٢:

لوزارة الإعلام اعتماد الصحفيين العرب والأجانب المراسلين للصحف ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتلفزيون العربية والأجنبية لمدة عام قابل للتجديد لممارسة عملهم الصحفي داخل الجمهورية وفقا لأحكام اللائحة الخاصة المنظمة لذلك، وعملا بمبدأ المعاملة بالمثل وللوزارة رفض أو إلغاء اعتمادهم.

مادة ٢٣:

على الصحفي المنتدب للعمل كمراسل أن يحزر طلبا على الاستثمار الخاصة بذلك فى الادارة العامة للإعلام الخارجى بوزارة الإعلام مرفقا به:

- ١- خطاب الاعتماد من الجهة الإعلامية التى انتدبته.
- ٢- تعهد كتابى بالالتزام بأحكام القانون والتشريعات النافذة.

مادة ٢٤:

لدى استيفاء الصحفي لكافة شروط وظيفة المراسل واكتمال إجراءات الطلب يصدر قرار وزير الإعلام بمنحة الترخيص محتويا على البيانات التالية:

- ١- اسم الصحفي المراسل رباعيا.
- ٢- اسم المؤسسة التى يعمل معها ونوع الوظيفة التى يمارسها.
- ٣- اسم الوسيلة أو الصحيفة أو الوكالة التى سيعمل مراسلا لها.
- ٤- تاريخ بدء الترخيص وتاريخ انتهاء العمل به.
- ٥- صورة شمسية للصحفي ملصقة بالترخيص ومختومة بختم الوزارة.

مادة ٢٥:

يدفع طالب الترخيص مبلغا تحدده اللائحة المالية لقاء حصوله على الترخيص.

مادة ٢٦:

يمنح الصحفي اليمنى بطاقة المراسلين المعتمدين للصحف ووسائل الإعلام العربية أو الأجنبية بمجرد حصوله على الترخيص.

مادة ٢٧:

تجدد مدة سريان الترخيص كل عامين للصحفي اليمنى وكل عام للصحفي العربى أو الاجنبى.

مادة ٢٨:

يلغى الترخيص إذا لم يجدد خلال أسبوعين من تاريخ انتهائه.

مادة ٢٩:

إذا رغب الصحفي بالعمل مراسلا لوسيلة إعلامية أخرى يلزمه الحصول على ترخيص جديد يسمح له بالعمل معها وفق الشروط المنصوص عليها فى اللائحة.

مادة ٣٠:

على الصحفي اليمنى المراسل الالتزام بأحكام المادة (٣٠) من القانون.

مادة ٣١:

إذا فقد الصحفي بطاقة المراسلين المعتمدين وجب عليه إبلاغ الوزارة فوراً مع الإعلان عن ذلك فى إحدى الصحف المحلية.

مادة ٣٢:

بعد مضي الفترة التي تحددها اللائحة الخاصة بذلك على تلقى البلاغ أو نشر الإعلان تقوم الإدارة المختصة بمنحه بطاقة بدل مفقود تدون فيه البيانات الواردة فى الأصل على أن يدفع الصحفى مبلغا تحده اللائحة المالية لقاء حصوله على بطاقة بدل مفقود.

مادة ٣٣:

- للووزارة إلغاء الترخيص وسحب البطاقة فى أى من الحالات التالية:
- ١- إذا توقف الصحفى عن مزاولة المهنة ولم يجدد الترخيص خلال الفترة المحددة.
 - ٢- إذا طلبت الجهة المعتمدة من الصحفى إنهاء عمله مراسلا لها.
 - ٣- إذا أخل الصحفى بقانون الصحافة .
 - ٤- إذا طلب الصحفى ذلك.

الفصل الرابع حقوق الصحفى وواجباته

مادة ٣٤:

يتمتع الصحفى اليمنى بالحقوق التالية:

- ١- الحماية من المساءلة عن الرأى الذى يصدر عنه أو المعلومات الصحفية التى ينشرها وأن لا يكون ذلك سببا للإضرار به ما لم يكن فعله مخالفا للقانون.
- ٢- حق الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات من مصادره وحق نشرها أو حجبها عن النشر.
- ٣- الاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته ويحظر إجباره على إفشاء مصادره طبقا لأحكام القانون.
- ٤- الامتناع عن الكتابة أو إعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه وما لا يرضاه ضميره الصحفى.
- ٥- التعقيب حول ما يراه مناسبا لإيضاح رأيه والتعبير عن وجهة نظره بغض النظر عن الاختلاف فى الرأى و الاجتهادات الفكرية.
- ٦- حق الاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات وعلى الجهة المتوفرة لديها تمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها.
- ٧- حرية تغطية أى حدث محلى أو عربى أو عالمى بصرف النظر عن طبيعة العلاقات اليمنية الرسمية التى تربط الدولة بموقع الحدث.
- ٨- عدم الفصل أو النقل إلى عمل غير صحفى أو إيقافه عن العمل أو منعه من الكتابة أو محاسبته إلا فى الحدود التى يجيزها القانون والأنظمة النافذة.
- ٩- أن يكون مراسلا لوسيلة واحدة أو أكثر من وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية حسب الشروط المنظمة لذلك.

١٠- الحصول على بطاقة التسهيلات والمزايا التي تمنحها متى توفرت فيه شروط حيازتها .

مادة ٣٥:

للصحفي في حماية أى حق من حقوقه الصحفية اتباع الوسائل المشروعة والمكفولة دستوريا وقانونيا ومنها الاستعانة بإطاره النقابى أو اللجوء مباشرة إلى القضاء .

مادة ٣٦:

إضافة إلى أحكام المادة (١٠٣) من القانون يلتزم الصحفي فى عمله بالآتى:

١- بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهورى وأسس الدستور وبما لا يتعارض مع أحكام القانون.

٢- بشرف المهنة ومواثيق الشرف الصحفى ويعتبر إخلالاً بها تهديد المواطنين بأى صفة عن طريق الصحافة.

٣- باحترام كرامة وسمعة الأفراد والأسرة ودخائل الحياة الخاصة فيما ينشره من قضايا ذات صلة بالمصلحة العامة.

٤- بالحصول على المعلومات والحقائق من مصادرها الموثوقة.

٥- بنقل المعلومات والحقائق للجماهير نقلاً صادقاً وأميناً وإيصالها السريع وعدم حجبها .

٦- بالامتناع عن تشويه المعلومات الصحيحة أو نقل معلومات غير موثوق بصحتها .

٧- بالامتناع عن نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن وفقاً للقانون.

٨- بالحرص على عدم استغلال مهنته لأغراض ومنافع غير مشروعة أو لتهديد المواطنين أو ابتزاز الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين العامة أو الخاصة بفرض الحصول على منفعة شخصية .

٩- بالامتناع عن نسب أقوال أو أفعال أى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبها أو إضافة أقوال عن شخصية أو جهة دون الرجوع إليها .

١٠ بعدم قبول أى إعانات أو هبات أو تبرعات أو مزايا خاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أى جهة أجنبية .

الفصل الخامس فقدان الصفة الصحفية

مادة ٣٧:

يفقد الصحفي صفته الصحفية فى إحدى الحالات التالية:-

١- إذا فقد شرطاً من الشروط الواردة فى المادة (٦) من هذه اللائحة .

٢- إذا فصل من عمله طبقاً للقانون لارتكابه جريمة مخلة بشرف المهنة .

٢- إذا ترك العمل فى مجال الصحافة باختياره وانتقل إلى مجال آخر.

مادة ٢٨:

تسحب بطاقة التسهيلات الصحفية بصورة مؤقتة فى حال استخدامها لغير الأغراض التى أصدرت من أجلها.

مادة ٢٩:

تحدد لائحة تنظيم إصدار بطاقة التسهيلات الصحفية الحالات التى يتم معها سحب البطاقة أو إلغائها.

مادة ٤٠:

يستفيد الصحفى صفته ويسترد بطاقة التسهيلات الصحفية بزوال الأسباب المؤدية لسحبها.

الباب الثالث

الفصل الأول

شروط إنشاء وإصدار الصحف والمجلات

مادة ٤١:

حق إصدار الصحف والمجلات وملكيته مكفول للمواطنين والأحزاب السياسية وفقا لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وللأفراد والأشخاص الاعتبارية المصرح لها والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقا لما هو منصوص عليه فى القانون وأحكام هذه اللائحة.

مادة ٤٢:

يطلق اسم الصحيفة أو المجلة على ما يلى:

١- المطبوعات السياسية التى تصدر يوميا، بصفة مستمرة وباسم معين لمدة غير محددة وتتتابع أعدادها من حيث الزمن والترقيم (الجريدة اليومية).

٢- المطبوعات الأسبوعية أو نصف الشهرية أو الشهرية أو الفصلية التى تصدر منتظمة باسم معين تحوى منوعات متنوعة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، أو تكون فئوية كالمطبوعات الرياضية أو الفنية أو مجلات الأطفال أو المجلات النسائية.... الخ).

٣- نشرة وكالة الأنباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية وغيرها بالأخبار والمقالات أو الصور أو الرسوم أو بأى منها.

مادة ٤٣:

سلطة التسجيل والتصريح بإنشاء وإصدار الصحف هى الوزارة.

مادة ٤٤:

مع عدم الإخلال بحكم المادة (٤٠) من القانون يحظر على كل شخص طبيعى أو اعتباري إنشاء أو إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص سارى المفعول من الوزير بإنشائها وإصدارها، وبعد أن يدرج اسمها فى سجل قيد الصحف حسب النظام المتبع فى الوزارة، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون ونصوص اللائحة.

مادة ٤٥:

يشترط أن تتوفر فى مالك الصحيفة أحكام المادة (٤٦) من القانون.

مادة ٤٦:

يجب أن يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسؤول مسؤولية مباشرة عما ينشر فيها ويشرف إشرافاً فعلياً على محتوياتها، وعلى العاملين فيها، كما يجب أن يكون لها عدد من المحررين لا يقل عن ثلاثة يعملون تحت إشراف رئيس التحرير، وعلى مسئوليته، ويشرف كل واحد منهم إشرافاً فعلياً على القسم المعين فيه من قبل الصحيفة.

مادة ٤٧:

يجوز لمالك الصحيفة أن يكون رئيساً للتحرير أو محرراً مسؤولاً إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها فى القانون .

مادة ٤٨:

يحظر على صاحب الصحيفة أن يولي مسؤولية رئاسة تحريرها أى شخص مالم يكن مستوفياً لشروط شغل هذه الوظيفة.

مادة ٤٩:

يحظر على صاحب الصحيفة أو من يقوم مقامه التعاقد مع أى شخص لمزاولة المهنة أو السماح له بالعمل فى الصحيفة مالم يكن مستوفياً لكافة شروط مزاولة المهنة.

مادة ٥٠:

يجب أن تحتوى كل نسخة من الصحيفة على كافة البيانات التى حددها القانون وتنص عليها اللائحة.

مادة ٥١:

يجب على المرخص له فى إصدار صحيفة أو من يمثلها إخطار وزارة الإعلام كتابياً بكل تغيير يطرأ على البيانات التى يتضمنها طلب الترخيص، وذلك قبل حدوثه بأسبوع على الأقل ما لم يكن التمييز قد طرأ على وجه غير متوقع فيجب الإخطار عنه خلال عشرة أيام من تاريخ حدوثه.

مادة ٥٢:

إذا تعلق التغيير بتعيين رئيس تحرير جديد فيجب أن تتوفر فيه كافة الشروط المطلوبة لشغل وظيفة رئيس تحرير ومصرحاً له بذلك ويجب الإعلان فى ذات الصحيفة عن المعين الجديد فى رئاسة

تحريرها.

مادة ٥٣:

إذا تغير اسم الصحيفة يجب الإعلان عن ذلك التغيير فى إحدى وسائل النشر المقررة.

مادة ٥٤: لا يجوز للصحيفة تغيير أى من البيانات المعتمدة للصحيفة قبل إبلاغ الوزارة وإستيفاء الشروط القانونية للتغيير.

مادة ٥٥:

تلتزم الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم اسم رئيس التحرير المسؤول وأسماء طاقمها الصحفى والإفادة بأى تغيير أو تعديل يطرأ على صفحتها وذلك خلال عشرة أيام من حدوثه وتسليمه إلى وزارة الإعلام.

مادة ٥٦:

يتحمل رئيس التحرير المسؤولية الكاملة عن كل ما ينشر فى صحف الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقا لأحكام القانون واللائحة.

مادة ٥٧:

يجب على صاحب الصحيفة أن يصدرها وفق الشروط التالية:

- ١- ألا تقل عدد صفحاتها عن ثمان صفحات،
- ٢- أن يكون للصحيفة مقر،
- ٣- أن يحدد كمية المطبوع من كل عدد موقع بارز فى الصحيفة.
- ٤- أن يكون لها سجلات حسابات منظمة فى حسب الأصول التجارية وأن يختار لها محاسب قانونى معتمد للإشراف على هذه السجلات وضبط الميزانية السنوية للصحيفة

مادة ٥٨:

يجوز إصدار ملحق للصحيفة على أن يطلق عليه اسمها الأصلي ويذكر فى الصفحة الأولى منه بأنه ملحق لها.

مادة ٥٩:

لا يجوز لأى صاحب مطبعة أو مديرها المسؤول طباعة أى صحيفة أو مجلة ما لم تكن حائزة على ترخيص سارى المفعول ومسجلة فى سجل قيد الصحف والمجلات بالوزارة.

مادة ٦٠:

يلتزم صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول عند طباعة أى صحيفة أو مجلة أن تكون مشتملة على اسم رئيس تحريرها المسؤول وناشرها إن وجد واسم المطبعة التى تطبع فيها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وكذا تاريخ صدورها وقيمة الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة ومواعيد الصدور.

الفصل الثانى

إجراءات الحصول على الترخيص

مادة ٦١:

على كل من يرغب فى إصدار صحيفة أن يقدم طلبا كتابيا إلى الوزير يحزر على نموذج استمارات الطلبات فى الإدارة المختصة.

مادة ٦٢:

يملا مقدم الطلب الاستمارة المختصة لذلك، على أن يرفق به النسخة الأصلية للوثائق والمستندات الواردة أدناه ويستثنى من ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية:

- ١- الاسم الرباعى واللقب والترخيص ومحل إقامته.
- ٢- الاسم الرباعى لرئيس التحرير المسئول والمحريين المسئولين والناشرين إن وجدوا ولقب كل منهم ومحل الإقامة ومؤهلاتهم.
- ٣- اسم المطبعة التى تطبع فيها إن لم تكن لديه مطبعة خاصة.
- ٤- اسم الصحيفة أو المجلة واللغة التى ستصدر بها ومواعيد إصدارها وصفاتها وعنوانها ولا يجوز أن يكون اسم الصحيفة أو المجلة مماثلا لاسم صحيفة أو مجلة أخرى سبقتها فى الصدور وما زالت قائمة قانوناً.
- ٥- شعار الصحيفة أو المجلة سواء كان رسما أو كتابة أو كليهما معا ولا يجوز أن يكون الشعار مطابقا لشعار صحيفة أو مجلة سبقتها فى الصدور وما زالت قائمة قانوناً.
- ٦- بيان رأسمال الصحيفة أو المجلة واسم البنك الذى تتعامل معه وذلك وفقا لما تحدده اللائحة المالية التى يصدرها الوزير.

مادة ٦٣:

تتولى الإدارة المختصة دراسة الطلب وفحص كافة الوثائق والمستندات المؤيدة لصحة البيانات المذكورة فى الطلب، والتثبيت من صحتها ورفع تقرير واف بنتائج الدراسة والفحص إلى الوزير مشفوع برأى الإدارة القانونية.

مادة ٦٤:

يصدر الوزير قراره بالموافقة أو الرفض للطلب خلال فترة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديم الطلب على أن يكون مسببا فى حالة الرفض ويجوز لمن رفض طلبه بإنشاء صحيفة التظلم من قرار الوزير أمام القضاء خلال ثلاثين يوما أو بعد مضي الثلاثين يوما دون رد.

مادة ٦٥:

تتولى الإدارة المختصة تسجيل وقيد الصحف والمجلات التى يصدر قرار الوزير بترخيص إصدارها

وذلك فى سجل وقيد الصحف وا لمجلات وتدون فيه كافة البيانات الخاصة بالصحيفة أو المجلة المرخصة ورقم قرار الوزير الصادر بشأنها وتاريخ الإصدار ويقرر لكل صحيفة أو مجلة رقم خاص بها فى السجل يعرف برقم الترخيص.

مادة ٦٦:

يمنع تسجيل صحيفة وإصدار ترخيص لها إذا وضع لها مقدم الطلب رسماً أو شعاراً فى أى من الحالتين:

- أ - اسماً مماثلاً لاسم صحيفة يمنية سابقة فى الصدور، وما زالت قائمة قانوناً.
- ب- شعاراً مطابقاً لشعار صحيفة يمنية سابقة فى الصدور وما زالت قائمة قانوناً سواء كان رسماً أو كتابة أو كليهما عند التقدم بطلب إصدار صحيفة باسم سبق الصدور به.

مادة ٦٧:

عند التقدم بطلب إصدار صحيفة باسم سبق الصدور به يجب أن يرفق بالطلب تنازل رسمى عن ذلك الاسم من صاحب الإصدار السابق أو وثيقة معتمدة من الجهات المختصة.

مادة ٦٨:

عند صدور قرار من الوزير بالموافقة على إصدار الصحيفة على طالب الترخيص سداد المبلغ المحدد فى اللائحة المالية لقاء حصوله على الترخيص على أن تعطيه الإدارة المختصة سنداً رسمياً بذلك.

مادة ٦٩:

يتضمن قرار الوزير بإصدار الترخيص البيانات القانونية التالية:

- ١- اسم الصحيفة أو المجلة،
- ٢- عنوانها،
- ٣- المطبعة الخاصة بها إن وجدت وفقاً لأحكام القانون،
- ٤- صفتها إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو فنية أو غير ذلك،
- ٥- مواعيد الصدور،
- ٦- رئيس تحريرها المسؤول،

مادة (٧٠) تمنح الوزارة الحائز على الترخيص شهادة إصدار على النموذج المخصص لهذه الغاية.

مادة ٧١:

إذا فقد صاحب الصحيفة الترخيص بإصدار صحيفته يجب عليه إبلاغ الوزارة بذلك على الفور وللوزارة بعد التحرى من صحة ضياع الترخيص صرف بدل مفقود، تدون فيه نفس البيانات كما كانت فى أصل الترخيص مع إضافة كلمة (بدل مفقود) وعلى صاحب الصحيفة سداد المبلغ المحدد فى اللائحة المالية مقابل حصوله على بدل مفقود للترخيص.

مادة ٧٢:

المبالغ التي تحصل عليها الوزارة لقاء قيمة ترخيص إصدار الصحيفة وتجديده وفقدانه وغرامات التأخير تحدد وتنظم في اللائحة المالية الصادرة بقرار من الوزير.

مادة ٧٣:

يجوز دمج صحيفتين أو أكثر في صحيفة واحدة شريطة خضوعها للشروط والإجراءات التي يقتضيها إصدار صحيفة جديدة.

مادة ٧٤:

يجوز للمالك الصحيفة التنازل عن ملكيتها إلى أى جهة أو لأحد المواطنين المستوفين للشروط القانونية وذلك بموافقة كتابية من الوزير.

مادة ٧٥:

يجب على المالك الجديد أن يقدم للوزارة إثباتات الملكية وإبلاغها بالتعديلات الجديدة إن وجدت واستيفاء الشروط القانونية لمواصلة الإصدار.

الفصل الثالث إجراءات تسجيل الصحف

مادة ٧٦:

على كل حزب أو منظمة جماهيرية أو إبداعية أو وزارة أو مؤسسة حكومية ترغب في إصدار صحيفة أن تقدم طلبا كتابيا يحزر على نموذج استمارة التسجيل فى الإدارة العامة المختصة.

مادة ٧٧:

يتضمن طلب التسجيل اسم رئيس التحرير، وأسماء أعضاء هيئة التحرير ومواصفات الصحيفة واسم وعنوان المطبعة التى ستطبع فيها.

مادة ٧٨:

تلتزم الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم اسم رئيس التحرير المسؤول وطاقتها الصحفى والإفادة بأى تمييز أو تعديل خلال عشرة أيام من حدوثه وتسليمه للوزارة وتلتزم الجهات المذكورة فى هذه المادة بتسجيل ضحفها ومجلاتها ونشراتها الخاصة بها لدى الوزارة .

مادة ٧٩:

عند تعيين رؤساء تحرير الصحف الحزبية وصحف المنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية، يراعى أن تطبق عليهم أحكام المادة (٩) من هذه اللائحة.

مادة ٨٠:

يجوز للأحزاب والمنظمات الإبداعية والجماهيرية والوزارات والمؤسسات الحكومية أن تصدر نشرات داخلية على أن تلتزم بتسجيلها لدى الإدارة المختصة.

مادة ٨١:

تقوم الإدارة العامة المختصة بعد استكمال كافة الشروط بتسجيل صحف ونشرات الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية فى سجل قيد الصحف، وتخصص لها رقما خاصا يعرف برقم التسجيل.

مادة ٨٢:

يمنع تسجيل أى صحيفة إذا وضع لها مقدم الطلب رسما أو شعارا فى أى من الحالتين:

أ - اسما مماثلا لاسم صحيفة يمنية سابقة فى الصدور، وما زالت قائمة قانونا.

ب- شعارا مطابقا لاسم صحيفة يمنية سابقة فى الصدور، وما زالت قائمة قانونا، سواء كان رسما أو كتابة، أو كليهما، وعند التقدم بطلب إصدار صحيفة باسم سبق الصدور به يجب أن يرفق بالطلب تنازل رسمى عن ذلك الاسم من صاحب الإصدار السابق أو وثيقة معتمدة من الجهات المختصة.

مادة ٨٣:

عند التقدم بطلب إصدار صحيفة باسم سبق الصدور به، يجب أن يرفق بالطلب تنازل رسمى عن ذلك الاسم من صاحب الإصدار السابق أو وثيقة معتمدة من الجهة المختصة.

الفصل الرابع استيراد وتصدير الصحف

مادة ٨٤:

سلطة إصدار ترخيص مزاولة استيراد وتصدير الصحف هى الوزارة.

مادة ٨٥:

يحظى استيراد أو تصدير الصحف على أى شخص طبيعى أو اعتباري ما لم يكن حائزا على ترخيص سارى المفعول بذلك ومتمتعا بالجنسية اليمنية.

مادة ٨٦:

يجب على كل من يرغب فى مزاولة استيراد وتصدير الصحف أن يحرر طلبا فى الاستمارة الخاصة بذلك فى الإدارة العامة المختصة مرفقا به الوثائق التالية:

١- صورة من السجل التجارى أو الوثائق الخاصة بممارسة العمل التجارى.

٢- أصول أو صور موافقة دار نشر أو توزيع الصحيفة التى يرغب فى استيرادها أو تصديرها.

٣- لبيانات الأساسية حول الصحيفة والواردة فى المادة (٦٩) من هذه اللائحة.

٤- تعهد كتابى بالمسؤولية الكاملة عن أى مخالفة لأحكام القانون.

مادة ٨٧:

يجب أن يحتوى الترخيص الذى تصدره الوزارة على البيانات التالية:-

- ١- اسم صاحب الترخيص رباعيا،
- ٢- عنوانه كاملا ورقم السجل التجارى،
- ٣- تاريخ صدور الترخيص ومدة سريانه وتاريخ انتهائه،
- ٤- بيانات باسم ومواصفات الصحيفة المرخص له باستيرادها أو تصديرها.

مادة ٨٨:

يدفع صاحب الطلب مبلغا تحددته اللائحة المالية مقابل رسوم الترخيص.

مادة ٨٩:

مدة سريان الترخيص سنة كاملة قابلة للتجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء وفى حالة انتهاء هذه المدة دون تقديم طلب التجديد تحسب على المتخلف غرامة تأخير عن كل يوم حسبما تحدده اللائحة المالية.

مادة ٩٠:

يقيد طلب التجديد على نموذج تعدده الإدارة المختصة.

مادة ٩١:

تطبق على الصحف المستوردة بصورة قانونية ما يطبق على الصحف اليمنية من أحكام بموجب القانون واللائحة.

مادة ٩٢:

يتحمل المستورد المسؤولية المادية والمعنوية التى يسببها ما ينشر فى الصحيفة المستوردة بموجب أحكام المادة (١٠٣) من القانون.

مادة ٩٣:

للوزارة الحق فى منع تداول أى صحيفة أو مجلة أجنبية إذا تناقضت محتوياتها مع نصوص القانون.

الفصل الخامس

إيداع الصحف

مادة ٩٤:

يحظر تداول أى صحيفة أو توزيعها مالم تسجل وتودع طبقا للقانون وهذه اللائحة.

مادة ٩٥:

عند إصدار أى صحيفة أو ملحقاتها أو طبعاتها أو مجلة أو مطبوعة يجب إيداع خمس نسخ منها لدى الجهة المختصة بالوزارة أو فرعها فى المحافظة التى يقع الإصدار فى دائرتها وخمس نسخ لدى المكتبة الوطنية بالمعاصرة أو المحافظة ويعطى إيصال بهذا الإيداع.

مادة ٩٦:

يجب أن تودع الصحيفة على حالتها التي صدرت بها لتوزع على القراء.

شريطة أن يتم الإيداع على النحو التالى:

- ١- للطبعة الأولى يودع لدى الوزارة أو أحد فروعها فى المحافظات التى يقع الإصدار فى دائرتها خمس نسخ من الصحيفة وعشر نسخ من الملحق بها إن وجد، وكذا خمس نسخ من الصحيفة لكل طبعة جديدة سواء كانت الطبعة الجديدة معدلة أو غير معدلة.
- ٢- للطبعة الأولى يودع لدى المكتبة الوطنية بالعاصمة أو أحد فروعها فى المحافظات خمس نسخ من الصحيفة وعشر نسخ من الملحق بها إن وجد، وكذا نسختين لكل طبعة جديدة معدلة، ويكتفى بنسختين فقط للطبعة الجديدة غير المعدلة.
- ٣- يحدد طالب الإيداع فى الرسالة الموجهة لطلب الإيداع رقم العدد وتاريخ صدوره وعدد النسخ المزمع توزيعها.

مادة ٩٧:

لا يجوز تداول أو توزيع أى عدد من صحيفة أو مجلة غير يمنية إلا بعد إيداع النسخ المقررة للوزارة وحصول الموزع على استلام بذلك من الإدارة المختصة فى الوزارة أو أحد فروعها.

الفصل السادس تداول الصحف

مادة ٩٨:

يشترط فيمن يزاوّل مهنة تداول أو توزيع الصحف والمجلات الشروط التالية:

- ١- أن يكون يمنى الجنسية،
- ٢- أن يكون مسموحاً له بمزاولة العمل التجارى وفقاً للقوانين المنظمة لذلك،
- ٣- أن يكون حاصلاً على ترخيص سارى المفعول لمزاولة تداول وتوزيع الصحف والمجلات من الوزارة ولا يشترط هذا الترخيص لمن يقوم بتوزيع الصحف والمجلات والمطبوعات كنشاط إضافي غير رئيسي.

مادة ٩٩:

يقدم طلب التصريح بتداول الصحف وملحقاتها إلى الادارة المختصة مرفقاً به مايلى:

- ١- البيانات الأساسية عن الصحيفة الواردة فى المادة (٦٩) من هذه اللائحة.
- ٢- خمس نسخ من الصحيفة ومن ملحقاتها إن وجدت.
- ٣- تعهد كتابي بالالتزام بإيداع النسخ المطلوبة من كل عدد بموجب أحكام هذه اللائحة لدى الوزارة والمكتبة الوطنية.

٤- تعهد بتحمل المسؤولية الكاملة تجاه أى مخالفة لأحكام القانون أو اللائحة.

مادة ١٠٠:

لا يجوز تداول الصحف أو المجلات أو المطبوعات إذا لم يذكر فيها اسم المطبوع وصاحب الامتياز ورئيس التحرير ومكان الصدور وثمان النسخة وقيمة الاشتراك ورقم العدد واسم المطبعة ودار النشر التى طبع فيها وكمية الأعداد المطبوعة وذلك بشكل ظاهر على صفحة من صفحات المطبوع.

مادة ١٠١:

يجوز تداول أى صحيفة أو مجلة أو مطبوع يطبع خارج الجمهورية ما لم يتضمن امرا من الأمور المحظور نشرها وتداولها وفقا للتشريعات النافذة.

مادة ١٠٢:

يجب على كل من يرغب فى الحصول على ترخيص مزاولة أعمال توزيع الصحف أن يحضر طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك فى الإدارة المختصة مرفقا به الوثائق التالية:-

١- صورة من السجل التجارى أو الوثائق الخاصة بممارسة العمل التجارى.

٢- أصول وصورة موافقة مالك أو ناشر الصحيفة التى سيقوم بتوزيعها.

٣- تعهد كتابى بالمسؤولية الكاملة تجاه أى مخالفة لأحكام القانون أو اللائحة.

مادة ١٠٣:

تصدر الوزارة بقرار من الوزير بناء على طلب صاحب الشأن واستيفاء الشروط الواردة فى القانون وهذه اللائحة الترخيص بمزاولة توزيع وتداول الصحف والمجلات مشتملا على البيانات التالية:

١- الاسم الرباعى لصاحب الترخيص،

٢- عنوان المقر الرئيسى،

٣- مدة سريان الترخيص.

٤- تاريخ صدوره وتاريخ انتهائه،

٥- بيان بالصحف والمجلات المصرح له بتوزيعها.

مادة ١٠٤:

يحظر على أى شخص طبيعى أو اعتباري مزاولة تداول الصحف أو المجلات أو توزيعها مالم يكن حائزا على ترخيص سارى المفعول بذلك.

مادة ١٠٥:

يدفع صاحب الطلب مبلغا تحدده اللائحة المالية مقابل رسوم الترخيص.

مادة ١٠٦:

مدة سريان الترخيص سنة كاملة قابلة للتجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء.

مادة ١٠٧:

يقدم طلب التجديد على نموذج تعده الادارة المختصة.

مادة ١٠٨:

عند انتهاء مدة خمسة عشر يوما يحتسب على المتخلف غرامة تأخير عن كل يوم مبلغ تحدده اللائحة المالية.

مادة ١٠٩:

تنظم الوزارة سجل وكلاء التوزيع يتضمن كافة البيانات المتعلقة بكل منهم.

مادة ١١٠:

فى حالة نشوب أى خلاف بين صاحب الصحيفة أو الوكيل المستورد أو الوكلاء الموزعين تتولى الوزارة حل الخلاف بينهم بالطرق الودية وعلى أساس ما هو متبع من تقليد بالأمر المختلف عليه، وإذا لم تتمكن من الحل تحيل الأطراف إلى القضاء للنظر فى شأنهم.

مادة ١١١:

يتحمل الموزع المسؤولية الكاملة عن توزيع أى صحيفة أو مجلة أو مطبوع تتناقض محتوياته مع أحكام القانون وهذه اللائحة.

مادة ١١٢:

لوزير الحق فى منع تداول وتوزيع أى صحيفة أو مجلة إذا لم تتضمن البيانات المنصوص عليها فى المادة (١٠٠) من هذه اللائحة أو تتناقض محتوياتها مع نصوص القانون وأحكام هذه اللائحة أو تضمنت أمرا من الأمور المحظور نشرها وتداولها قانونا ولمن صدر ضده قرار المنع التظلم منه إلى المحكمة المختصة.

مادة ١١٣:

- لوزارة أن تسحب تصريح توزيع الصحيفة أو المجلة فى إحدى الحالات التالية:
- ١- إذا صدر حكم قضائى بذلك.
 - ٢- إذا تضمنت محتوياتها بصورة متكررة مخالفات واضحة لأحكام القانون وهذه اللائحة.

الفصل السابع الإعلانات فى الصحف

مادة ١١٤:

الإعلان هو الدعاية التى تنشرها الصحيفة بمقابل، لحساب الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بهدف الترويج للسلع والخدمات التى ينتجونها.

مادة ١١٥:

يعتبر فى حكم الإعلان ما تعمل على نشره الهيئات والمنظمات الدولية فى صورة مقال أو ملحق خاص تصدره الصحيفة أو المجلة يسجل إنجازاتها أو سياساتها.

مادة ١١٦:

يحظر على الصحيفة ما يلى:

١- الإعلان عن المستحضرات الطبية والتجميلية والمواد الغذائية دون إذن من الجهة المختصة.

٢- نشر إعلانات عن مشاريع واكتتاب فى مشاريع لا تحمل ترخيصا رسميا .

٣- الإعلانات المتضمنة عبارات أو صورا تتنافى مع القيم الإسلامية والآداب العامة.

مادة ١١٧:

يجب على صاحب الصحيفة أو رئيس التحرير أو من يقوم مقام أى منهما الامتناع عن نشر أى إعلان ينطوى على ما هو محظور بموجب القانون أو اللائحة، وعلى الأخص ما ينطوى على قذف أو تشويه سمعه الغير أو سب أو تحريض على ارتكاب جريمة أو اعتداء على حقوق الغير أو تضليل الجماهير.

مادة ١١٨:

يجب أن يميز الإعلان عند نشره عن غيره من المواد التحريرية بعلامة، مادة إعلانية. مادة (١١٩) الإعلان عن انتقال حقوق الامتياز للعلامات أو الأسماء التجارية، وكذا الإعلان عن تصفية الشركات أو المؤسسات والانفصال والإفلاس التجارى، يجب عدم نشره إلا بأمر قضائى أو صدور حكم نهائى، أو بالموافقة الخطية من الأطراف المعنية.

مادة ١٢٠:

إذا تسبب الإعلان فى الصحيفة أو المجلة فى أضرار مادية أو معنوية بالغير فيتحمل التبعات من تقررت عليه المسؤولية بحكم قضائى.

مادة ١٢١:

إذا نشرت الصحيفة أو المجلة إعلانا لجهة أو مؤسسة دون الموافقة الكتابية منها فلا يلزم دفع مقابل الإعلان..

مادة ١٢٢:

فى حالة توقف أو انقطاع الصحيفة أو المجلة عن الصدور لأى سبب من الأسباب على المسؤول عن الصحيفة عند المطالبة إرجاع قيمة المادة الإعلانية المدفوعة إذا لم ينشر الإعلان أو قيمة المستحق للفترة المتبقية من زمن نشر الإعلان المتفق عليه.

مادة ١٢٣:

تحدد كل صحيفة تعريفه الأسعار لإعلاناتها بالتنسيق مع الجهة المختصة بالأسعار وتودع هذه التعريفه أو أى تعديل يطرأ عليها لدى الوزارة لضمان التزام الصحيفة بها.

مادة ١٢٤:

يلتزم رئيس التحرير المسؤول بالامتناع عن نشر أى إعلان ينطوى على مخالفة لأحكام القانون وهذه لللائحة.

الباب الرابع الفصل الأول

حق التصحيح والرد ونشر البلاغات الرسمية

مادة ١٢٥:

حق الرد والتصحيح مكفول للمواطنين والأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية والأشخاص الاعتباريين، وتقوم بممارسته مباشرة أو بواسطة ممثلها القانوني، وذلك إذا تضمن النشر ما يتعلق بهؤلاء الأشخاص ذاتهم.

مادة ١٢٦:

أ - كل مقال تنشره إحدى الصحف وترد فيه إشارة أو يقصد به ولو تلميحاً شخص عادى أو اعتباري يكون لهذا الشخص أو الجهة حق الرد أو التصحيح بالشروط والأوضاع المبينة في القانون واللائحة، إذا كان له مصلحة مشروعة مادية أو معنوية أو اتقاء الضرر بدفعه بالرد، ولو لم يكن المقال منطويًا على قذف أو سب في حق الشخص المشار إليه.

ب- يجب على رئيس التحرير أو من يقوم مقامه نشر التصحيح أو الرد بذات الحروف وبنفس اللغة والمساحة وبنفس الصفحة. وبدون مقابل حتى ولو كان المقال المسبب للرد أو التصحيح نشر بمقابل مالى وعلى أن يكون بالكيفية والاحوال التالية:

١- بناء على طلب صاحب الشأن،

٢- بناء على طلب الورثة أو من يفوضون بالرد على مقال أو خبر ينشر بشأن موروثهم بعد وفاته.

٣- إذا وصل الرد أو التصحيح إلى رئيس التحرير أو من يقوم مقامه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ نشر الموضوع المراد تصحيحه أو الرد عليه.

مادة ١٢٧:

يعتبر الرد أو التصحيح حقاً عاماً للأفراد والجماعات متى توفرت المصلحة المشروعة، ويكون الرد أو التصحيح من أحد أفراد الجماعة معبراً عنها ومستنفذاً لحقهم في تعدد الردود أو التصحيح ولواضعي الآثار الأدبية والفنية والعلمية حق الرد أو التصحيح عند نقد إنتاجه م بفرض التوضيح أو التصحيح مع استخدام اللغة المناسبة واللائقة للرد على ما نشر عنهم.

مادة ١٢٨:

يكون الرد أو التصحيح عن الأشخاص الاعتباريين أو الشخصية الاعتبارية من ممثلها القانوني المكلف منها بصفة صحيحة، وذلك إذا ما تضمن نشر ما يتلق بهذه الشخصية الاعتبارية ذاتها أو أحد فروعها في أعمالها الإدارية أو الفنية أو إنتاجها الخدمي أو الاقتصادي وكذا أى من العاملين فيها تعرض للنقد أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها.

مادة ١٢٩:

إذا توفى صاحب حق الرد أو التصحيح أو كان النشر بحق متوفٍ أصلاً انتقل الحق إلى ورثته على أن يم ارسه بمجموعهم أو أحدهم بتفويض منهم مرة واحدة فقط للمقال الواحد وإذا تعددت المقالات تعدد معها حق الرد أو التصحيح على أن لا يؤثر على سمعة المتوفى سلباً ولا يكشف أسراراً كان حريصاً على كتمانها.

مادة ١٣٠:

يلتزم رئيس التحرير أو من يقوم مقامه بنشر التصحيح أو ال رد خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه إذا كانت صحيفة يومية أو في أول عدد يصدر منها بعد الاستلام إذا كانت غير ذلك.

مادة ١٣١:

يلتزم رئيس التحرير بأن ينشر بغير مقابل في أول عدد يصدر من الصحيفة أو المجلة وفي الموقع المخصص للأخبار الهامة ما ترسله إليه الوزارة والهيئات العامة من بلاغات أو بيانات أو أنباء متصلة بالصالح العام تصحيحاً لمسائل سبق للصحيفة أن نشرتها.

مادة ١٣٢:

مع عدم الإخلال بأحكام القانون واللائحة والتشريعات النافذة لرئيس تحرير الصحيفة أو المجلة أو من يقوم مقامه أن يقبل من المواطنين ما يقدمونه من موا ضيع للنشر، ويجوز له رفضها إذا ما تعارضت مع سياسة الصحيفة أو أحكام القانون.

مادة ١٣٣:

يجوز للصحيفة أو المجلة رفض نشر الرد أو التصحيح أو التأكيد في الأحوال التالية:-

- ١- إذا صدر التصحيح أو الرد أو التأكيد ممن لا علاقة له بالموضوع،
- ٢- إذا سبق للصحيفة أن صححت بنفس ا لوقائع والتصحيحات والردود التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه.
- ٣- إذا كان التصحيح موقعا باسم مستعار أو كان التصحيح مكتوباً بلفة غير اللغة التي نشر بها الخبر أو المقال المصحح أو الموضوع.
- ٤- إذا وصل الرد أو التصحيح إلى رئيس التحرير بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الموضوع.

مادة ١٣٤:

إذا رفض رئيس التحرير أو من يقوم مقامه نشر التصحيح أو الرد لأي سبب من الأسباب فلصاحب الشأن التظلم إلى وزير الإعلام أو اللجوء إلى القضاء.

مادة ١٣٥:

يجب على رئيس التحرير أو من يقوم مقامه نشر ما يصدره الوزير أو ما تصدره المحكمة بخصوص التظلم المرفوع من صاحب الشأن، وذلك في أول عدد يصدر من الصحيفة بعد صدور القرار. وللقضا الأمر بنشره في أي مطبوعة أخرى على حساب صاحب الصحيفة المتسببة في الضرر.

إذا تغير لأي سبب من الأسباب رئيس التحرير الذي نشر المقال أو الخبر أثناء توليه رئاسة تحرير الصحيفة المنشور فيها لا تع في الصحيفة من تحمل مسؤولية نشر التصحيح أو الرد. وتسرى عليها الأحكام المتعلقة بهذا الخصوص.

الفصل الثاني محظورات النشر

مادة ١٢٧:

يلتزم كل من العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولين في الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسؤول وصاحب المطبعة ودور النشر وكل من المستورد والموزع للصحف والصحفيين بأحكام المادة (١٠٣) من القانون بشأن محظورات النشر.

مادة ١٢٨:

تحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يمس العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية أو تحقير الديانات السماوية أو تتضمن تشويه الحضارة اليمنية والعربية والإسلامية.

مادة ١٢٩:

تحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة أي مواد تحريضية تستهدف النظام الجمهوري والوحدة الوطنية وتكون موجهة لإثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية أو بث روح الشقاق والفرقة بين المواطنين.

مادة ١٤٠:

يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية ووقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطة الدولة العليا أو إفشاء أسرار الأمن والدفاع عن الوطن.

ويعتبر من محظورات النشر في المجال العسكري والأمني ما يلي:-

- ١- نوعية وحجم القيادة العسكرية لمختلف الوحدات والأجهزة والمعلومات المتعلقة بالشخصيات القيادية وسجاياهم وإعدادهم النوعي النظري والتخصصي .
- ٢- كافة اللوائح والوثائق المتعلقة بخطط وبرامج الإعداد القتالي والسياسي وحجم ونوعية التأهيل في المنشآت التعليمية العسكرية والأمنية وكذا القوانين واللوائح والأوامر والتوجيهات القيادية لمهام وحياة القوات المسلحة والأمن وكذلك وثائق الندوات والاجتماعات واللقاءات الرسمية للقيادة العامة.
- ٣- الميزانية العسكرية ومواردها بنود وأساليب صرفها .

٤- برامج وخطط وتأهيل وتنظيم وتدريب القوات المسلحة والأمن وتسليحها واستراتيجية الدفاع الوطنى وكل ما يتعلق بالصفات العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة والأمن .

٥- نشاط وتحرك القوات المسلحة والأمن أثناء الحرب والعمليات العسكرية أو نشر ما من شأنه إضعاف الروح المعنوية لدى أفراد القوات المسلحة والأمن أو إشاعة ما من شأنه التفرقة بين صفوفهم، ويسرى هذا الحظر على الصحف المستوردة .

مادة ١٤١:

يجب على كل صحيفة تتناول أيا من قضايا الدفاع والأمن وتغطية النشاطات والأحداث العسكرية المحلية أن يكون لها محرر عسكري واعترف به . ويحظر على أى صحفى أو مراسل الكتابة فى وسائل الإعلام المحلية والأجنبية عن الجوانب العسكرية المحلية ما لم يكن من مصادرها الرسمية المسؤولة والمخولة رسميا وفى الحدود التى تسمح بها ويكون الصحفى أو المراسل ملزما بكشف مصدر معلوماته إذا اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ١٤٢:

يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة أى مواد تتضمن التعرض بالنقد المباشر والشخصى لشخص رئيس الدولة ولا أن تسبب إليه أقوال أو تنشر له صور إلا بإذن مسبق من مكتب الرئيس أو الوزارة ما لم يكن هذا القول أو التصوير تم فى حديث عام للجمهور أو فى مقابلة عامة ولا تسرى هذه الأحكام بالضرورة على النقد الموضوعى البناء .

مادة ١٤٣:

يحظر طباعة ونشر وتداول أى مواد تتضمن مسا مباشرا، وشخصيا على ملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة .

مادة ١٤٤:

يحظر أى نشر متعمد لأخبار ووقائع كاذبة بهدف الإساءة إلى الدول الشقيقة و الصديقة أو إلى علاقاتها مع بلادنا .

مادة ١٤٥:

يحظر النشر المتعمد لأخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالرأى العام .

مادة ١٤٦:

يحظر نشر أى أخبار أو إعلانات مزورة أو فقرات يترتب عليها التسبب فى ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع أو العملة عن قيمتها المقررة فى المعاملات التجارية أو بهدف الإضرار بالاقتصاد الوطنى .

مادة ١٤٧:

تحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة أى مواد تحريضية تهدف إلى خلق تصميم لدى شخص أو أشخاص معينين أو الجمهور لارتكاب فعل أو أفعال تعتبر جرائم فى القانون .

مادة ١٤٨:

يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة مواضيع أو أمور تمثل اعتداءً على الشخص أو كرامته أو اعتباره وبشكل خاص مايلي:

- أ - القذف الذى يستوجب الحد بحسب التعريف الشرعى له .
- ب- القذف الذى يستوجب التعزيز وهو إسناد واقعة بشكل على لشخص من شأنها لو صحت لأوجبت عليه العقاب .
- ج- السب وهو إسناد أى أمر يتضمن خدشا للشرف والاعتبار دون تعيين واقعة معينة أو توجيه عبارة أو عبارات ضد شخص تلصق به أمرا مشيناً .
- د - الإهانة وهى قول أو فعل بحكم العرف فيه ازدراء أو حط من الكرامة فى أعين الناس إذا وقعت فى حق شخص أو هيئة عامة أو موظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ١٤٩:

- يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة قضايا تتضمن الإنشاء والتضليل الماس بسير العدالة مثل:
- نشر الإجراءات القضائية إذا تم على صورة من شأنها تضليل العدالة والتأثير على سيرها .
 - نشر أخبار التحقيقات الجنائية فى الحالات التالية:
- أ - إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراء التحقيق فى غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للأدب أو لظهور الحقيقة .
 - ب- إذا كان التحقيق خاصا بجريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة خارجية .
 - ج- إذا كان التحقيق متعلقا بدعوى من دعاوى شؤون الأسرة والحدود الشرعية .

مادة ١٥٠:

تحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة أى قضايا بهدف التأثير على سير العدالة وبشكل خاص ما يلى:

- النشر بهدف التأثير على القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام القضاء أو رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير فى الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة فى تلك الدعوى أو ذلك التحقيق .
- النشر بهدف التأثير فى الرأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده .

مادة ١٥١:

- يحظر نشر أخبار المحاكم فى الحالات التالية:
- إذا تضمن تحريفا فى نشر ما يجرى فى جلسات المحاكم العلنية .
 - ما يجرى فى الجلسات السرية للمحاكم .
 - ما تأمر المحكمة بعدم نشره .

مادة ١٥٢:

يجب على الصحيفة الاحتفاظ بالأصول الكاملة لمواد التحرير وبروفات التصحيح المتعلقة بموضوع التصحيح والرد على أن لا يتم الإنطاف إلا بعد انتهاء أى مشكلة برزت نتيجة أى محظور من

محظورات النشر الواردة فى هذا الفصل.

مادة ١٥٣ :

- أ - يجب أن يكون الخبر صادقاً ومن أجل ذلك يتعين على الصحيفة التحقق من صحته قبل نشره وكل واقعة لم تتأكد صحتها يجب ذكرها عند الاقتضاء على أنها غير مؤكدة.
- ب- كل صحفى يعتمد إلى نشر أو إذاعة وقائع غير صحيحة أو تشويه الوقائع الصحيحة يخضع للعقاب وفقاً للأحكام ولا يعفيه من العقاب أن يكون نقل أو ترجم عن غيره ترجمة غير صحيحة.

الباب الخامس أحكام عامة وختامية

مادة ١٥٤ :

تعتبر الأحكام الواردة فى اللائحة كلاً لا يتجزأ ويكمل بعضها بعضاً.

مادة ١٥٥ :

يجب على العاملين فى الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية التقيد بمحظورات النشر الواردة فى القانون وهذه اللائحة.

مادة ١٥٦ :

تصدر بقرارات من الوزير النماذج والاستمارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة.

مادة ١٥٧ :

على أصحاب الصحف ووكلاء التوزيع والباعة للصحف والمجلات من أصحاب الأكشاك أو دور النشر والتوزيع للصحف ترتيب أوضاعهم وفق أحكام القانون واللائحة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور اللائحة.

مادة ١٥٨ :

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدوره وتشر فى الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٤١٣هـ

الموافق ٢٥ أبريل ١٩٩٣م

المهندس/ حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الوزراء

الفريق/ علي محمد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

قرار وزير الإعلام رقم (٩) لسنة ١٩٩٨م، بشأن اللائحة المالية لقانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م وزير الإعلام :

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٠م، بشأن مجلس الوزراء، وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م، بشأن الصحافة والمطبوعات، وعلى القرار الجمهورى رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة والمطبوعات، وعلى القرار رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٣م، بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الإعلام؛ وعلى القرار الجمهورى رقم (١٥٣) لسنة ١٩٩٧م، بشأن تشكيل مجلس الوزراء.

قرر:

إصدار اللائحة المالية لقانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م .
وللائحته التنفيذية رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م

الفصل الأول التسمية

المادة ١:

تسمى هذه اللائحة، اللائحة المالية لقانون الصحافة والمطبوعات.

الفصل الثانى رأس مال إنشاء وإصدار الصحف

المادة ٢:

فيما عدا الصحف التى تصدرها الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرح لها، والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية يجب لإنشاء صحيفة أو مجلة وإصدارها ألا يقل رأسمالها المودع عن:

- ١- مليونى ريال للجريدة اليومية ..
- ٢- سبعمائة ألف ريال للجريدة الأسبوعية.
- ٣- مليون ومائتى ألف ريال للمجلة الأسبوعية.
- ٤- مليون ريال للمجلة الشهرية والفصلية.
- ٥- مائة ألف ريال للنشرة الإعلانية.

المادة ٣:

تقوم الإدارتان المختصتان فى الوزارة (الإدارة العامة للصحافة، الإدارة العامة للشؤون المالية)

بالتحرى عن رأس المال الخاص بالصحيفة أو المجلة عند تجديد ترخيص الصحيفة أو المجلة المرخص لها بموجب القانون واللوائح المنفذة له.

الفصل الثالث قيمة ترخيص إنشاء وإصدار صحيفة أو مجلة وتجديده

المادة ٤:

لقاء الحصول على ترخيص بإنشاء وإصدار صحيفة أو مجلة يجب على صاحبها أن يدفع للإدارة العامة للشؤون المالية مبلغا بنسبة ٥% من رأسمال الصحيفة أو المجلة المحدد فى المادة الثانية من هذه اللائحة.

المادة ٥:

يلتزم أصحاب الصحف والمجلات بتحديد تراخيصها سنويا على أن تكون قيمة التجديد ١% من قيمة رأس المال

المادة ٦:

إذا فقد صاحب الصحيفة أو المجلة الترخيص تصرف له الوزارة بدل مفقود مقابل مبلغ عشرة آلاف ريال.

المادة ٧:

تستوفى الإدارة المختصة تحصيل المبالغ المالية من أصحاب الصحف والمجلات بموجب إيصال يسمى من أصل وصورة، يوضح اسم الدافع والقيمة التى تم تحصيلها والفرص من تحصيل المبلغ ويسلم الأصل لدافع المبلغ وترفق صورة بأوليات الطلب وتُورد المبالغ لحساب الخزينة العامة للدولة.

المادة ٨:

يحق للوزير أن يستثنى الصحف والمجلات المتخصصة فى مجالات معينة من دفع بعض أو كامل قيمة الترخيص المشار إليه فى هذا الفصل.

المادة ٩:

على طاب الترخيص بإصدار صحيفة أو مجلة تقديم ضمانات مصرفية سارية المفعول باسم الوزارة عن كل صحيفة أو مجلة يطلب ترخيصا بإصدارها بمبلغ قدره مائة ألف ريال.

المادة ١٠:

تعفى النشرات من قيمة الترخيص باستثناء النشرات الإعلانية وبنسبة ٥% من قيمة الترخيص و٣% عند التجديد.

الفصل الرابع الميزانية العمومية للصحيفة أو المجلة وحسابها الختامى

المادة ١١:

السنة المالية للصحيفة أو المجلة اثنا عشر شهرا ميلاديا تبدأ من أول يناير من كل سنة وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من نفس السنة، عدا سنة التأسيس حيث تبدأ من تاريخ تأسيسها وتنتهى فى ٣١ ديسمبر بنهاية عام التأسيس.

المادة ١٢:

يجب أن تشتمل الميزانية العمومية للصحيفة أو المجلة على جميع الإيرادات والمصروفات المقدر تحصيلها وصرفها خلال السنة المالية.

المادة ١٣:

تنظم الصحيفة أو المجلة ميزانيتها العمومية وترتب أبوابها وبنودها وأنواعها حسب الأصول والقواعد المحاسبية المتبعة فى إعداد الموازنات العمومية وبما يتلاءم مع النشاطين التجارى والاقتصادى للصحيفة أو المجلة.

المادة ١٤:

يجب على الصحيفة أو المجلة إعداد الحساب الختامى للسنة المالية مشتملا على بيان المصروفات والإيرادات الفعلية، وبعد الحساب وفقا للأصول والقواعد المتبعة بهذا الخصوص وبما يتلاءم مع النشاطين التجارى والاقتصادى للصحيفة أو المجلة.

المادة ١٥:

على صاحب الصحيفة أو المجلة أن يمسك سجلات حسابات منتظمة حسب الأصول المحاسبية وأن ينشئ ضمن الهيكل الإدارى للصحيفة وحدة حسابية تكون كافية لأداء أعمال القيد والتسجيل وحفظ المستندات المالية للصحيفة أو المجلة.

المادة ١٦:

علاوة على السجلات التى يقتضيها العمل وأسلوبه فى الصحيفة يجب على صاحب الصحيفة أن يمسك ما يلى:

- ١- السجلات الضباطية لأعمال التوزيع والاشتراكات.
- ٢- السجلات الضباطية لأعمال الإعلانات.
- ٣- فواتير بمستحقات الصحيفة أو المجلة لدى المعلنين ومستحقاتهم لديها وعمل مثل ذلك فيما يخص التوزيع والاشتراكات ليكون أساسا واجبا للتعامل.
- ٤- كشوفات منتظمة بمرتبات العاملين فى الصحيفة أو المجلة.
- ٥- الإعانات والهبات المشروعة.

المادة ١٧:

تلتزم الصحف والمجلات بإخطار الوزارة بتعريفه أسعار إعلاناتها والالتزام بما يأتى فى القائمة المبلغة للوزارة.

المادة ١٨:

فى حالة إخلال الصحيفة أو المجلة بالتعريفه المحددة للأسعار، على الوزارة فرض غرامة تساوى قيمة الترخيص.

المادة ١٩:

يختار صاحب الصحيفة أو المجلة محاسباً قانونياً حاصلاً على ترخيص سارى المفعول لممارسة مهنة المراجعة والمحاسبة من الجهة المختصة بذلك، ليتولى مراجعة حساباتها الختامية والميزانية العمومية السنوية وتقدم تقريراً بموقفها المالى الحقيقى نهاية كل عام.

المادة ٢٠:

على صاحب الصحيفة أو المجلة أن يودع لدى الوزارة نسخة طبق الاصل من الميزانية التقديرية خلال شهرين على الأكثر من بداية السنة المالية للصحيفة أو المجلة، وللوزارة الحق فى اتخاذ الإجراءات اللازمة فى حالة عدم مسك السجلات .

المادة ٢١:

على صاحب الصحيفة أو المجلة أن يودع لدى الوزارة نسخة طبق الأصل لكل من التقرير المالى والحساب الختامى لكل سنة مالية للصحيفة أو المجلة موقعا عليهما من المحاسب القانونى المختار ومصادقا عليهما من أصحاب الشأن خلال شهرين على الأكثر من نهاية السنة المالية المعدة عنها البيانات المالية والحسابات الختامية، وفى حالة الإخلال تتخذ الوزارة الإجراءات القانونية بشأنها .

المادة ٢٢:

مع مراعاة نص المادة (٢) من هذه اللائحة على صاحب الصحيفة أو المجلة أن يحدد المصرف الذى يتعامل معه بتبليغ الوزارة كتابياً: شريطة أن يكون من المصارف العاملة فى الجمهورية ومعترفاً به قانوناً.

المادة ٢٣:

يجب على صاحب الصحيفة أو المجلة أو من يقوم مقامه تمكين المكلف من الوزارة من الاطلاع على البيانات المالية الخاصة بالصحيفة أو المجلة وحساباتها وميزانياتها وسجلاتها ومستنداتهما؛ للتأكد من تطبيق أحكام القانون واللائحة.

المادة ٢٤:

إن مبدأ الحفاظ على سرية المعاملات المالية والمحاسبية الخاصة بالصحيفة أو المجلة التى يوجبها القانون لا يقيد الوزارة أو من تكلفهم من إبلاغ الجهات المختصة عما تجده الوزارة من جرائم أو مخالفات مالية ومحاسبية وعن المتسببين فيها.

الفصل الخامس استيراد وتوزيع الصحف والمجلات

المادة ٢٥:

على كل من يرغب فى مزاولة مهنة استيراد أو تصدير الصحف أو المجلات أن يدفع للإدارة المختصة فى الوزارة مقابل الترخيص مبلغا وقدره ثلاثون ألف ريال عند البدء؛ وعند تجديد الترخيص سنويا عليه دفع مبلغ خمسة آلاف ريال وفى حالة مضى خمسة عشر يوما على تاريخ انتهاء الترخيص دون تجديده يجب على المتخلف دفع مائة ريال عن كل يوم تأخير.

المادة ٢٦:

على كل من يرغب فى مزاولة مهنة توزيع الصحف والمجلات أن يدفع للإدارة المختصة فى الوزارة مبلغا وقدره عشرون ألف ريال مقابل الترخيص؛ وإذا رغب فى تجديده فيجب على المتخلف دفع مبلغ ثلاثين ريالا عن كل يوم تأخير.

المادة ٢٧:

على طالب ترخيص استيراد الصحف أو المجلات تقديم ضمانات مصرفية سارية المفعول باسم الوزارة عن كل صحيفة أو مجلة يطلب ترخيصا ب استيرادها وتوزيعها قدرها عشرون ألف ريال ضمانا لما قد يترتب على الصحيفة من تعويضات أو غرامات إذا ما صدرت عنها مخالفات فى حق اليمينين أو غيرهم من المقيمين فى اليمن إذا صدر حكم بذلك. وعلى المستورد إكمال الضمان المصرفى كلما نقص بسبب استيفاء تلك الغرامات أو التعويضات؛ وإذا لم يقم بذلك تلقائيا، تعين عليه إكمال الضمانة خلال ثمانية أيام من تاريخ تسلمه إخطار الوزارة بوجوب السداد.

المادة ٢٨:

يجب على المستورد دفع خمسة آلاف ريال عن كل مطبوعة جديدة وبعنوان جديد يرغب فى استيراده وتوزيعه ما لم يكن ذلك مشمولا فى الترخيص المعطى له مسبقا من الوزارة.

الفصل السادس بطاقة التسهيلات الصحفية

المادة ٢٩:

- أ- يدفع رئيس تحرير الصحيفة أو المجلة ومديرها المسؤول مقابل حصوله على بطاقة رئيس تحرير مبلغا وقدره خمسمائة ريال.
- ب- يدفع الصحفى اليمنى مقابل تجديده بطاقة التسهيلات الصحفية كل عامين مائة وخمسين ريالا.

ج- إذا تخلف رئيس التحرير أو الصحفي عن تجديد البطاقة يحتسب مبلغ عشرين ريالاً يومياً غرامة على رئيس التحرير ومبلغ عشرة ريالات على الصحفي تبدأ من يوم التخلف عن التجديد.
المادة ٣١:

إذا فقد رئيس التحرير المسؤول أو الصحفي بطاقة التسهيلات الخاصة برؤساء التحرير يدفع مائتي ريال والصحفي مائة ريال مقابل حصولهما على بطاقة بدل مفقود أو تالف.
المادة ٣٢:

على صاحب العمل لقاء حصوله على ترخيص من الوزارة (للصحفي أو العامل غير اليمنى) أن يدفع مبلغ عشرة آلاف ريال وإذا رغب في التجديد عليه دفع مبلغ خمسة آلاف ريال سنوياً. وفي حالة التخلف عن التجديد يحتسب عليه دفع مبلغ خمسة آلاف ريال سنوياً. وفي حالة التخلف عن التجديد في الموعد مائة ريال يومياً غرامة تأخير؛ ولا يعفى هذا الترخيص صاحب العمل من أى التزامات أو إجراءات أخرى ينص عليها قانون العمل أو غيره من القوانين النافذة.
المادة ٣٣:

على صاحب العمل دفع مبلغ ألفي ريال مقابل الحصول على بدل مفقود أو تالف للترخيص.

الفصل السابع مراسلو وسائل الإعلام الخارجية والمكاتب الصحفية

المادة ٣٤:

يجب على الصحفيين اليمينيين والعرب والأجانب بعد موافقة الوزارة على اعتمادهم مراسلين لوسائل الإعلام الخارجية دفع المبالغ المحددة أدناه:

أ- عشرة آلاف ريال عند اعتماد المراسل للوسيلة الإعلامية لأول مرة.

ب- خمسة آلاف ريال عند التجديد سنوياً.

ج- ثلاثة آلاف ريال استخراج بدل مفقود أو تالف.

المادة ٣٥:

يدفع الصحفي المراسل لوسائل الإعلام الخارجية مقابل حصوله على ترخيص فتح مكتب التالي:

أ- مائة ألف ريال مقابل الترخيص.

ب- عشرين ألف ريال عند تجديد الترخيص سنوياً.

ج- خمسة آلاف ريال عند استخراج بدل مفقود أو تالف.

المادة ٣٦:

عند تعدد المكاتب المذكورة في هذا الفصل تتعدد التراخيص وبنفس المبالغ المحددة في المادة (٣٦)

من هذه اللائحة... كما تتعدد تراخيص العمل للمراسل الصحفى بتعدد وسائل الإعلام الخارجية التى يعمل مراسلا لها وينفس المبالغ المالية المشار إليها فى المادة (٣٥).

المادة ٣٧:

يدفع مقابل الترخيص بفتح مكتب للخدمات الإعلامية أو الصحفية نفس المبالغ التى تنطبق على فتح مكتب لمراسلى الصحف والمجلات الخارجية.

الفصل الثامن الأحكام العامة

المادة ٣٨:

على أصحاب الصحف والمجلات والعاملين فيها ووكلاء التوزيع والمستوردين والموزعين تصحيح أوضاعهم خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة.

المادة ٣٩:

يصدر وكيل الوزارة التعليمات المنفذة لهذه اللائحة.

المادة ٤٠:

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها.

صدرت بديوان عام وزارة الإعلام بتاريخ:

٤/ ذو العقدة / ١٤١٨ هـ

الموافق: ٣/ مارس / ١٩٩٨ م.

عبد الرحمن محمد الأكوع

وزير الإعلام

فهرس

٥ مقدمة
٧ تشريعات الصحافة من مرآة حقوق الإنسان
 الوثائق: تشريعات الصحافة في العالم العربي
٤٥ ١- مصر
١١٧ ٢- الجزائر
١٢٧ ٣- البحرين
١٥٤ ٤- الإمارات العربية المتحدة
١٧٧ ٥- العراق
١٨٩ ٦- سوريا
٢١٣ ٧- ليبيا
٢٣١ ٨- المغرب
٢٥٩ ٩- المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨٥ ١٠- الكويت
٢٩٥ ١١- لبنان
٣٣٩ ١٢- موريتانيا
٣٥٩ ١٣- سلطنة عمان
٣٧٣ ١٤- السلطة الفلسطينية
٣٨٧ ١٥- قطر
٤٠٧ ١٦- المملكة العربية السعودية
٤١٩ ١٧- جمهورية السودان
٤٣٣ ١٨- تونس
٤٦٣ ١٩- اليمن



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإنسان:

- ١-ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
- ٢-الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات .
- ٣-الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
- ٤-ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
- ٥-التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
- ٦-حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
- ٧-حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.

ثانياً: مبادرات فكرية:

- ١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر (لبنان).
- ٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
- ٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
- ٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
- ٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
- ٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
- ٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
- ٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
- ٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
- ١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
- ١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
- ١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
- ١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.

- ١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
- ١٥- مزاعم دولة القانون في تونس! : د. هيثم مناع.
- ١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي.

ثالثا: كراسات ابن رشد:

- ١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
- ٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
- ٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
- ٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
- ٥- أزمة "الكشغ" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين حسن.

رابعا: تعليم حقوق الإنسان:

- ١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.
- ٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.

خامسا: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د. هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).

سادسا: مبادرات نسائية:

- ١- موقف الأطباء من ختان الإناث: أمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
- ٢- لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: أمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
- ٣- جريمة شرف العائلة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

- ١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحمد المسلماني.
- ٢- التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية: أحمد تهامي.
- ٣- النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط. أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبية، تحرير: عاطف أحمد.
- ٤- حكمة المصريين. أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم نليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
- ٥- أحوال الأمن في مصر المعاصرة. عبد الوهاب بكر.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

- ١- " سواسية ": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٣٤ عددا]
- ٢- رواق عربي: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ١٩ عددا]
- ٣- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP. [صدر منها ٨ أعداد]
- ٤- قضايا الصحة الإيجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها عددان]

عاشرا: قضايا حركية:

- ١- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
- ٢- تمكين المستضعف. إعداد: مجدي النعيم.

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

- (أ) بالتعاون مع المجلس القومي للمنظمات غير الحكومية:
 - ١- التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
 - ٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.
- (ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
 - ١- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د. محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).
- (ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
 - ١- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
- (د) بالتعاون مع اليونيسكو
 - ١- دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).

(تحت الطبع أو الإعداد)

١. التعليم الأزهرى بين تطور القيم والمفاهيم وجمودها.
٢. موقف رجال الأعمال من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٣. نحو آفاق جديدة لتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.
٤. الإصلاح السياسى وحقوق الإنسان.
٥. الجمعيات الأهلية.
٦. آفاق التحول الديمقراطى فى العالم العربى.
٧. دليل تعليم حقوق المرأة.
٨. التسامح السياسى فى مصر: دراسة فى المقومات الثقافية للمجتمع المدنى.
٩. موسوعة التشريعات العربية فى الصحافة.
١٠. حقوق الإنسان فى الشعر العربى المعاصر.
١١. إشكالية الفكر القومى العربى وحقوق الإنسان.
١٢. مصر والجمهورية البرلمانية.
١٣. الفن التشكيلى وحقوق الإنسان.
١٤. قضايا حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى تونس.
١٥. قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسى فى مصر.
١٦. المسرح المصرى وحقوق الإنسان.
١٧. الماثور الشعبى وحقوق الإنسان.
١٨. وثائق حقوق الإنسان فى الثقافة الإسلامية.
١٩. الإصلاح المطلوب للأمم المتحدة.
٢٠. الأدب العربى القديم وحقوق الإنسان.
٢١. السينما وحقوق الإنسان.
٢٢. دستور فى صندوق القمامة.

